



جامعة قاصدي مرباح ورقلة  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية



عنوان الأطروحة

# تحديات الدولة الفاشلة في إفريقيا على الأمن الجزائري - دراسة حالة ليبيا -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية

إشراف الأستاذ الدكتور:

- أ.د. بوحنية قوي

إعداد الطالبة

- حنان لبدي

## لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الإنتماء	صفة
أ.د/عبد المؤمن مجدوب	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	رئيسا
أ.د/بوحنية قوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
د/الأمين سويقات	أستاذ محاضر - أ -	جامعة ورقلة	مناقشا
د/خالد بقاص	أستاذ محاضر - أ -	جامعة والوادي	مناقشا
د/عكنوش نور الصباح	أستاذ محاضر - أ -	جامعة بسكرة	مناقشا
د/حاج بشير جيدور	أستاذ محاضر - أ -	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

# إهداء

أتقدم بالشكر وإهداء هذا العمل المتواضع إلى:

إلى روح \*\*\*أبي\*\*\*

الطاهرة الذي رحل للرفيق الأعلى جسداً، باقياً بروح هنيء في قلبي وفي عقلي،  
الذي علمني الصعود والصمود وعيناه تراقبني طيلة مراحل حياتي  
أتمنى أن أكون بمثابة الابنة البارة التي تدعو له

إلى \*\*\*أمي\*\*\* حبيبتي

التي كانت ولا زالت ساهرة على تعبنا، فأمني لن أوافيك حقك مهما وفيت وأتمنى من الله

أن يرزقك الصحة والعافية، وأن تكوني تاجاً فوق رؤوسنا

إلى \*\*\*أبني\*\*\* أمني في الحياة

إلى \*\*\*إخوتي\*\*\* سندي في الحياة

إلى كل من ساندني ولو بدعوة.

شكراً

حنان لبدي

# شكر وعرفان

أول من يشكر ويحمد أناة الليل وأطراف النهار، هو العلي القهار، الذي أغرقنا بنعمه التي لا تحصى، وأنعم علينا برزقه الذي لا يفنى، وأنار دروبنا، فله الحمد والشكر العظيم، هو الذي أنعم علينا وأرسل لنا عبده ورسوله "محمد ابن عبد الله" عليه أزكى الصلوات، أرسله بقرآنه المبين فعلمنا ما لم نعلم، وحثنا على طلب العلم أينما وجد، لله الحمد كله والشكر، على أن وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل إلى من كان علمه نورا وإرشاده صوابا، ونصائحه دروسا، إلى من تعلمنا على يده معاني العلم

وتعلمنا على دربه دروس الاجتهاد، وكان من خير ما أنجبت الجزائر

علما وخلقا، إلى من كان لي في هذا العمل الموجه والمرشد والناصح والمشجع

إلى من أشرف على هذا العمل المتواضع، إلى الأستاذ الدكتور:

\*\*\*\* بوحنية قوي \*\*\*\*

فلك مني أستاذي كل الشكر والتقدير والإحترام والإمتنان لدعمك المتواصل لإنجاز هذا العمل متمنية لك التوفيق والسداد، على أن تبقى على الدوام شعلة مضيئة لهذا التخصص.

كما أشكر اللجنة الموقرة على قبولها مناقشة هذا العمل فلكم مني جزيل الشكر والتقدير إلى كل من علمي حرفا منذ بداية مشواري الدراسي من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية.

# مقدمة

تعدّ دراسة وتحديد العلاقة بين أهم متغيّرات دراسة الدّولة الفاشلة والأمن أمرا مهمّا، خصوصا مع التداخل والترابط القائم بين معاني هذه المصطلحات، إذ يعدّ فشل الدول أحد التحدّيات الأمنية التي باتت تهدّد أمن واستقرار الدّول على كل المستويات داخليًا وخارجيًا، ممّا جعلها من أكثر المصطلحات التي لقيت اهتماما كبيرا من طرف المفكرين والباحثين من جهة، ومن طرف صنّاع القرار من جهة ثانية، وتعدّ من أهمّ القضايا التي تعالج على المستوى الوطني والإقليمي والدّولي، أي أصبحت تشغل حلقة كبيرة من النقاشات الدّوليّة، بل صنّفت الدّولة الفاشلة من التّهديدات الأمنية الجديدة، وهذا ما يدفع إلى بروز العديد من الدّراسات والأبحاث التي تهتم بدراسة مثل هذه الدّول بعدّها ظاهرة أو حالة تتميز بها الدّول التي فشلت في أداء وظائفها.

تحتاج الدّولة الفاشلة للبحث والدراسة كمفهوم وكظاهرة خصوصا في ظل اختلاف التّصورات والتوجهات حولها، لاعتبارها من المفاهيم المتطورة والمتغيرة عبر الزمان والمكان، كما قد تشترك الدّول في أن نطلق عليها مصطلح الدّولة الفاشلة لكن قد تختلف في مسبباتها؛ كما أنّها تمثّل المصطلحات التي تفسر حالة هذه الدّول، التي تمّ قياس مستوى أدائها المتدنّي في مجالات متعدّدة سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية، بالإضافة إلى العوامل الخارجيّة، التي على أساسها وصفت بالفشل. أمّا الأمن الوطني يمثّل هو الآخر أحد أهمّ متغيّرات الدّراسة الذي يعتمد على سعي الدّولة لتحقيقه، في ظلّ التّطورات التي شهدتها هذا المفهوم من تعريف ضيق يتحقّق بالقوّة العسكريّة إلى مفهوم واسع لا يتحقّق إلاّ بتضافر كل عوامل قوّة الدّولة الطّبيعية، السّياسية، الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والعسكريّة. تعاني العديد من الدول الإفريقيّة الفشل، وقد تمّ تصنيف العديد من دول هذه القارة على مرّ التّاريخ ضمن الدّول الفاشلة، كانت ولا تزال تواجه تهديدات وتحديات داخلية وخارجية تشمل الحياة السّياسيّة، والاقتصاديّة والاجتماعيّة، والتي جعلتها تعجز عن القيام بوظائفها التي جاءت من أجلها، يعود هذا التّراجع لأسباب تاريخية من بينها: الاستعمار، وما خلفه من آثار سياسية واقتصاديّة واجتماعية، بالإضافة إلى النخب الحاكمة التي لم تساهم في عملية بناء الدولة انطلاقا من إصلاح ما خلفه الإستعمار وإنطلاقا من بناء مؤسسات سياسية قائمة على أسس القانون، مّا جعلها تتميز بالضعف والهشاشة، وواجهت التّحديات الاقتصاديّة الذي أعجزه التّخلف وضعف التّثمّين، كما أنّها واجهت التّحديات الاجتماعية التي كانت من أهمّ نتائجها تفكّك المجتمعات الإفريقيّة، و لكن تبقى هذه التحديات تختلف من دولة إفريقيّة إلى الأخرى، أي لكل دولة خصوصيّة تميّزها عن غيرها من الدّول،

## مقدمة

هذا ما جعل دراستنا تختص في دراسة حالة واحدة من حالات الدّول الإفريقيّة، فالأوضاع التي تعيشها إفريقيا جعلت منها ملاذاً آمناً لتحديات أمنيّة خطيرة، كالإرهاب، وبروز نزاعات مسلّحة، والهجرة غير الشرّعية والجريمة المنظّمة، أي أصبحت العديد من الدّول الإفريقية وخصوصاً التي سجلت نسباً عالية من مؤشرات فشل الدّول، تمثل تهديداً خطيراً على أمنها، وأمن دول الإقليم، والأمن الدولي ككلّ.

تحاول الدّراسة تسليط الضّوء على الحالة الليبيّة كدولة إفريقيّة هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنّ ليبيا ما بعد اندلاع ثورة 17 فبراير 2011 وسقوط نظام القذافي على وجه الخصوص مهدّدة بالفشل، حيث أصبحت تعاني العديد من التّحديات التي تعود جذورها للاستعمار ومخلفاته، والتي بقيت راسخة في المجتمع الليبي لتصبح ليبيا تعاني تحديات بناء مخلفات التاريخ من تطبيق الحكم الملكي إلى الجماهيري، كلّها عوامل ساهمت في رسم معالم التّطوّرات الرّاهنة التي تعيشها ليبيا. مرّت ليبيا بالعديد من الإصلاحات التي حاول الرئيس الأسبق معمر القذافي القيام بها، فهي كانت تتبنّى شعار الشّعب هو الذي يحكم نفسه من خلال اللّجان الشّعبية، لكن تبقى شكليّة فقط فلا وجود لأحزاب سياسيّة ولا جمعيات ولا نقابات، وانعدام التنمية الاقتصاديّة التي تساهم بالارتقاء بالاقتصاد الوطني والتي تحقّق طموحات شعبها، ورغم الدّخل المرتفع لم يكن هناك ما يسمّى بتحسين الخدمات الاجتماعيّة، بل كانت تلك العوائد تتحكّم وتتباهى بها الأسرة الحاكمة وكبار قادة الثّورة فقط، أي كان هناك ما يسمّى بـ"الفساد بمختلف أنواعه يمارس في ليبيا"، أضف إلى ذلك الاستغلال، وعدم احترام النّسيج الليبي الذي كان يتكوّن من عدّة قبائل، حيث كان هناك تمييز بين القبائل في مختلف المجالات.

إن انهيار مؤسّسات الدّولة السياسيّة، وتفكّك المؤسّسة العسكريّة بين مؤيّد ومعارض للثّورة الليبية، والذي ساهم فيه التّدخل الأجنبي بشكل كبير بالتدخل العسكري، بإضافة إلى عمليات الدّعم التي قدمته أطراف خارجية لفئة على حساب فئات أخرى جعل من ليبيا تدخل مرحلة سجّلت في تاريخ ليبيا، وهو تحوّل هذه الأخيرة من دولة تبحث عن إصلاح المؤسّسات وتحقيق العدالة في توزيع وتحقيق طموح الشّعب في المشاركة السياسيّة وغيرها، إلى البحث عن الأمن والاستقرار، وأصبحت تطلق على ليبيا العديد من التّسميات، دولة تحت دولة، دولة فاشلة، دولة منهارة دولة مصدّرة للتهديدات الأمنيّة، كلّها تسميات جاءت للتعبير عن الأوضاع التي تمر بها ليبيا.

عرفت الأوضاع الليبيّة تدهوراً كبيراً في كلّ الميادين، حيث سجّلت مؤشرات فشل الدّولة في المجالات السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والعسكريّة وأمنية، بالإضافة إلى العوامل الخارجيّة،

أهم مؤشرات اندلاع الثورة المعبرة عن الوفض والسخط للنظام، والمطالبة بتغييره أي بإسقاط النظام السابق، تحولت ليبيا إلى ساحة صراع ونزاع، ولم تستطع حتى النخب السياسية من الحوار للوصول إلى حلول لحماية ليبيا من التفكك والانقسام، إذ أصبحت ليبيا غير قادرة على حماية حدودها وأصبحت ملاذاً آمناً لمختلف التهديدات الأمنية الجديدة، كالإرهاب والهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة، إضافة إلى دور العامل الخارجي الذي أصبح يلعب دوراً كبيراً في توجيه القضية الليبية سياسياً، عسكرياً، اقتصادياً، مما جعلها مصدر تهديد لدول الجوار، خصوصاً على الجزائر، وهذا يرجع للحدود المشتركة والمتقاربة بين البلدين حيث هناك مدن جزائرية في الجنوب الشرقي أقرب منطقة لها هي المدن الليبية على الجزائر، فالتقارب الجغرافي والعلاقة المشتركة جعلت أمن الجزائر مهدداً أكثر من أي وقت مضى من طرف ليبيا، خصوصاً أن الأمن متخطط للحدود وعابر للقارات، حيث أصبح أمن الدولة مرتبطاً بأمن جيرانها، فللجزائر مهددة من خطر انتشار التهديدات الأمنية القادمة من ليبيا؛ كالإرهاب، ومهددة بـ انتشار السلاح، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، وتحديات التواجد الغربي في المنطقة، أي باتت تشكل خطراً على الأمن الجزائري بأبعاده المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

#### أ- أهمية الدراسة:

يعدّ موضوع الدراسة تحديات الدولة الفاشلة في إفريقيا على الأمن الجزائري دراسة حالة ليبيا من المواضيع المهمة التي لقيت اهتماماً وتركيزاً من طرف الباحثين والمفكرين، وكذلك السياسيين وهي من المواضيع التي تحتاج إلى الدراسة والبحث، لذا نبرز الأهمية العلمية والعملية فيما يلي:

#### أ-1 الأهمية العلمية:

لقد اهتمّ الباحثون والمفكرون بالمواضيع الأمنية التي تحمل طابع التهديدات الأمنية الجديدة بشكل كبير، لما لها من تحديات على الدولة، وعلى الإقليم، بل وعلى العالم ككل، ومن هنا يمكن أن نرى القيمة العلمية لموضوع الدراسة تتركز بشكل كبير على أنه من أهمّ المواضيع الأمنية، وهذا ما يدفع الباحث للتعرف على الدولة الفاشلة، خصوصاً وأنها من التهديدات الأمنية الجديدة، ومن المفاهيم المعقدة والشائكة، ولذلك التعرف على مؤشرات التي تحددها مراكز الأبحاث، التي تعدّ الفاصل في تصنيف الدولة الفاشلة، والتعرف على مفهوم الأمن، وأهم مستوياته والتعرف على العلاقة بين الدولة

## مقدمة

الفاشلة والأمن، وبذلك الأهمية العلمية تتمثل في قيمة الموضوع العلمية، وكذلك قيمته العلمية تكمن في ضبط المفاهيم من خلال إزالة اللبس والغموض الذي تمثله المفاهيم الأساسية لهذه الدراسة.

### أ-2 - الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية لهذا الموضوع في تحويل الدراسة من القالب النظري إلى الواقع، من خلال دراسة حالة فشل الدولة الليبية، وهذا بالتعرف على مسبباتها ومؤثراتها، ثم تحدياتها على الأمن الجزائري، من خلال خطر انتشار الإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، وانتشار الأسلحة هذا من جهة، ومن جهة أخرى المساهمة في دراسة إستراتيجية الجزائر لحفظ أمنها الوطني، في ظلّ عدم استقرار الوضع الليبي، أي الحلول العملية التي تبنتها الجزائر في ظلّ الأزمة الليبية، كما أن هذه الدراسة قد تساهم بوضع حلول ومقترحات لتجاوز عدم استقرار الوضع الليبي، فللتنبؤات المستقبلية حول مستقبل الأزمة الليبية على الأمن الجزائري تساعد صانع القرار الليبي في كيفية القضاء على فشل الدولة الليبية، و تساعد الرجل السياسي (صانع القرار)، والرجل العسكري الجزائري في توجيه سياساتهم وقراراتهم وتساعدهم في الوصول لإستراتيجيات أمنية، وسياسية وعسكرية وحتى الاقتصادية لحفظ الأمن الوطني من أي تهديدات خارجية.

### ب- أهداف الدراسة:

لكلّ دراسة أهداف تحاول الوصول إليها ، لذا جاءت هذه الدراسة من أجل تحقيق الأهداف

التالية:

- الضبط المفاهيمي للدولة الفاشلة.
- تحديد أهمّ المؤشرات المعتمدة في تصنيف الدول الفاشلة.
- الضبط المفاهيمي للأمن الوطني.
- توضيح علاقة الدولة الفاشلة بالأمن الوطني، والأمن الإقليمي، والأمن الدولي.
- التعرف على أسباب ومخلفات فشل الدولة في إفريقيا.
- التعرف على مستويات ومرتكزات الأمن الوطني الجزائري.
- التعرف على مؤشرات الوضع الليبي التي تهدد بتحوّل ليبيا لدولة فاشلة.
- التعرف على مخلفات فشل الدولة الليبية على أمن الجزائري.



• التّعرف على الاستراتيجيات التي تتبّعها الجزائر في حماية أمنها الوطني في ظلّ عدم استقرار الوضع في ليبيا.

• التّعرف على التنبؤات المستقبلية للأمن الجزائري في ظلّ عدم استقرار الوضع الليبي.

### ت- أسباب اختيار الموضوع:

دراسة المواضيع العلميّة الأكاديميّة تكون من وراء اختيارها أسباب تعود لذاتية الباحث وميولاته، ودوافعه، وأسباب موضوعيّة تعود للموضوع محلّ الدراسة، لذا تعود أسباب اختيار موضوع الدّولة الفاشلة في إفريقيا على الأمن الجزائري، دراسة حالة ليبيا لأسباب ذاتية، وموضوعيّة كانت سببا وراء اختيار ودراسة هذا الموضوع.

### ت-1 الأسباب الذاتية:

يعدّ دراسة موضوع الدّولة الفاشلة في إفريقيا على الأمن الجزائري دراسة حالة ليبيا من أهمّ المواضيع المرتبطة بمجال تخصّصنا.

اهتمامنا بمجال الأمن الوطني الجزائري، وهذه الدراسة تعدّ من أهمّ المواضيع التي نتطرق لهذا الجانب.

كما أنّ التّطرق لهذا الموضوع من المواضيع التي تفرض نفسها على السّاحة العلميّة لدراستها من خلال المساهمة العلميّة الأكاديميّة، لتكون إضافة علميّة في هذا المجال.

### ت-2 الأسباب الموضوعيّة:

دراسة موضوع تحديات الدّولة الفاشلة في إفريقيا على الأمن الجزائري دراسة حالة ليبيا، من أجل المساهمة في دراسة علميّة أكاديميّة بعيدة كلّ البعد عن الاعتبارات السياسيّة خصوصا عند دراسة مثل هذه المواضيع، حيث تحاول الدّراسة النّظر في مفهوم الدّولة الفاشلة، وهل هو مفهوم علمي أكاديمي أو سياسي، وبذلك التّعرف على حقيقة هذا المصطلح، إمّا جاء للمساهمة في إصلاح شأن الدّول، أو هو مصطلح وضعته الدّول الكبرى للتمييز بين الدّول.

موضوع الدّراسة من أهمّ المواضيع الذي يتناول أحد أهمّ قضايا الدّول الإفريقيّة التي تفرض نفسها للدّراسة.

موضوع الدّراسة من أهمّ المواضيع التي تفرض نفسها للبحث والدّراسة بحيث تتحدّث عن التّهديدات الأمنيّة الجديدة متمثلة في الدّولة الفاشلة، الإرهاب، الجريمة المنظّمة، والهجرة غير الشرعيّة، وانتشار السلاح.

## مقدمة

موضوع الدراسة من أهمّ المواضيع التي تتناول تحديات الدولة الفاشلة التي عجزت عن القيام بوظائفها على المستوى الداخلي والخارجي، حيث باتت تشكل مصدر تهديد علي أمنها الوطني وعلى أمن دول الإقليم المجاورة لها، هذا ما يستدعي دراسة علاقة التأثير الذي خلفه عدم استقرار الوضع الليبي على أمن الجزائر، أي محاولة الوقوف عند أهمّ التّحدّيات التي تعيشها ليبيا، و انعكاساتها على الأمن الجزائري.

أصبحت العقيدة الأمنيّة التي تطبّقها الدولة لحماية إقليمها من أي تهديد قادم، تخضع للتطوّرات الداخليّة والخارجيّة، هذا ما يستدعي دراسة لأهمّ الإصلاحات أو التّعدّيات التي كرّستها الجزائر في إطار إستراتيجيتها الأمنيّة لمواجهة التّهدّيات القادمة من الدولة الجارة ليبيا.

### ث - الإشكالية:

أصبحت ليبيا تعاني العديد من التّحدّيات ممّا جعلها تتصدّر مؤشّرات فشل الدولة ، وهذا يمثّل تهديدا لاستقرار الداخلي والخارجي ، خصوصا لدول جوار الجزائر ، لاعتبارها من الدول الأكثر تأثرا لما لها من خصوصيات (حدود مشتركة، قيم مشتركة) مع ليبيا في ظلّ التّهدّيات الرّاهنة، حيث أصبح الأمن متخطّي للحدود ومختصرا للمسافات، أصبح ينعكس استقرار وأمن الدولة على استقرار دول الإقليم المجاورة لتلك الدولة ، بينما يشكّل العكس من عدم الاستقرار الأمني في الدولة على انعدام الأمن والاستقرار لكل دول الإقليم، ويمثّل تحدّي للدول المجاورة خصوصا التي تتقاسم مع ليبيا حدودا جغرافيّة، وبالتالي الجزائر هي من أكبر الدول المجاورة التي تدقّ ناقوس الخطر ، فالحدود المشتركة مصطنعة، وتفاقم مشكلات الانقسام الداخلي وصراعات النّخبة على الحكم ، ولانتشار السّلاح والجماعات المسلّحة أضرار اقتصاديّة واجتماعية خطيرة في ليبيا، تجعل هذه الدراسة تهتمّ بهذا المشكل الذي يتناول انعكاسات فشل الدولة الليبية على دول الإقليم ، ولتكون الدّراسة أكثر تخصّصا حاولنا دراسة فشل الدول الإفريقيّة المتمثلة في دراسة دولة ليبيا على أمن الجزائر، فهذه الدّراسة تحاول تسليط الضّوء على ليبيا كدولة فاشلة - مصدر التّهدّي - وعلى الجزائر - المهدّدة أمنها الوطني - الدولة المستهدفة ودراسة الموضوع بشكل واضح ودقيق، حاولنا طرح الإشكالية:

إلى أيّ مدى أثرت مؤشّرات فشل الدولة في ليبيا على الأمن الجزائري؟

ومن خلال هذه الإشكاليّة نحاول تفكيك جزئيات من خلال طرح التساؤلات الفرعيّة التّالية:

1. ما هو مفهوم الدولة الفاشلة؟

2. ما هي مستويات الأمن الجزائري؟
3. ما هي مؤشرات فشل دولة ليبيا؟
4. ما هي إستراتيجية الجزائر لحماية الأمن الوطني في ظلّ عدم استقرار الوضع الليبي؟

### ج- الفرضيات:

من خلال التساؤلات مطرح الفرضيات التّالفة:

- كلّما كانت الدّولة عاجزة عن أداء وظائفها، كلّما صنّفت ضمن الدّول الفاشلة.
- كلما ازداد الإنفلات الأمني في ليبيا، كلّما هدد بانضمام ليبيا إلى قائمة الدّول الفاشلة.
- كلّما ازدادت مؤشرات الفشل في ليبيا، كلّما ازدادت احتماليّة تأثيرها على الأمن الجزائري.
- كلّما تفاقمت التّهديدات الأمنيّة في ليبيا، كلّما قامت الجزائر بتطوير الإستراتيجية السياسيّة، والعسكريّة وتكريس الإصلاحات الدّاخلية والخارجيّة.

### ح- المقاربة المنهجية:

لقد اعتمدنا في دراسة هذا الموضوع على ما يلي:

**ح-2 منهج دراسة الحالة:** لقد فرضت طبيعة الموضوع الذي يعالج تحديات الدّولة الفاشلة في إفريقيا على الأمن الجزائري، دراسة حالة ليبيا على الباحث الاعتماد على الأسلوب الوصفي لدراسة الدّولة الفاشلة والأمن الوطني، وكذلك البحث في الجانب العلائقي للدّولة الفاشلة والأمن، ودراسة ال حالة الليبيّة كحالة تمّ اختيارها من ضمن الدّول الإفريقيّة التي تعاني مخلفات و انعكاسات الدّولة الفاشلة داخليا وخارجيا على دول الجوار خصوصا على الأمن الجزائري، من خلال دراسة أسباب عدم استقرار الوضع الذي تعيشه ليبيا للتعبير بذلك عن الدّول الإفريقيّة التي تقع في خانة الفشل، ودراسة مؤشرات فشل الدولة في ليبيا عبر تسليط الضّوء على مختلف المؤشرات السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة وكذلك الأمنيّة و كذلك المؤشرات الخارجية، أما على المستوى الخارجي من خلال التّأثير على الأمن الوطني الجزائري، من خلال دراسة انعكاساتها على الأمن الجزائري، ودراسة إستراتيجية هذه الأخيرة لمواجهة المخاطر القادمة من ليبيا، فكلّ هذه المعطيات المترابطة والمتداخلة بين الدّولة الفاشلة، والأمن الوطني والوضع الليبي وأثاره على الأمن الجزائري، لا يمكن دراستها والنّظرق إليها إلّا بالاعتماد على أسلوب دراسة حالة للتّعرف على حيثيات الظّاهرة محلّ الدراسة.

خ-3 أدوات البحث المساعدة: إعتدنا على أدوات بحث مساعدة وهي أداة الإحصاء، حيث تمّ دعم تحليل الأوضاع التي تشهدها ليبيا وحجم مخلفات التّهديدات الأمنيّة الليبية عليها وعلى الجزائر، وهذا من خلال ترجمة تلك الأوضاع بلغة الأرقام، من أجل التّقرب من معاناة الشّعب الليبي، وكذلك معرفة حجم المخاطر التي قد تصدرها الحدود الليبية الهشة والمختربة على الأمن الجزائري، فمهما وصل وصف الظّاهرة محلّ الدّراسة يبقى تحديد الأرقام الإحصائيّة مهمّا لذلك التّفسير، وكفيل بتقديم أحكام واستنتاجات أكثر دقّة، وكأمثلة على تلك الأرقام الإحصائيّة نسب الفقر والبطالة، ونسب المليشيات المسلّحة، ونسبة انتشار الأسلحة، ونسب الأوضاع المزريّة، العنف، نسب ظاهرة اللّجوء، نسب الهجرة غير الشّرعية، ونسب الجرائم المرتكبة، حيث تضمّن العديد من النّسب المئويّة لإبراز حجم تلك الأضرار، كما تمّ توظيف الأرقام في تقديم إحصائيات حول نسب النّفقات العسكريّة في الجزائر، بمقارنتها بسنوات متعدّدة، وبنفقات القطاعات الأخرى داخل الجزائر، وكذلك مقارنتها بنفقات دول أخرى كدول المغرب العربي و دول السّاحل الإفريقي.

#### ز- حدود الدراسة:

تتلخص الدراسة في حدود الدراسة الزمنية والمكانية التالية:

#### ز-1 الحدود الزمنية: الدراسة تتحدد من سنة 2011 إلى سنة 2021.

تحاول دراستنا تسليط الضوء على الوضع الليبي منذ 2011، حيث تعتبر السّنة التي يحفظها التاريخ الليبي، بداية العديد من التغيرات التي كانت لها العديد من الآثار؛ أهمها سقوط النظام السّابق بقيادة معمر القذافي أي تحقق أهم مطلب من المطالب التي كان يدعو إليها الشّعب الليبي، لكن في شق آخر دخول ليبيا في مرحلة خطيرة، وهي التهديدات الأمني الذي أصبحت آثاره على المستوى الداخلي (داخل ليبيا) وعلى المستوى الإقليمي دول الجوار خصوصا الجزائر، وبذلك يمثل يوم 17 فبراير 2011 نقلة في التاريخ الليبي؛ حيث مثل التّاريخ الذي دخلت فيه ليبيا أزمة داخلية أي تحول ليبيا من دولة تتمثل في نظام سياسي متحكم في زمام الأمور، إلى دولة تعيش صراع سياسي وانفلات أمني الذي انعكس على ليبيا و على دول الجوار خصوصا على الجزائر، وفي هذه الدراسة كان الرجوع لبعض المعطيات لما قبل سنة 2011 للتعرف على الأوضاع وأهم التحولات التي تعرضت لها ليبيا، والتي كانت سببا في أحداث فبراير 2011 وصولا إلى سنة 2021 بالحديث على أهم التطورات التي وصلت

إليها الأزمة الليبية هذا من جهة، و من جهة ثانية التعرف على إستراتيجية الجزائرية لمواجهة التحديات القادمة من ليبيا.

**ز-2 الحدود المكانية:** لقد كانت دراستنا محددة بين ليبيا والجزائر ، حاولت التركيز على ليبيا بعدها حالة من الدول الإفريقية التي تعاني فشل الدولة، وعلى الجزائر المهذدة أمنها بفعل فشل ليبيا، ويعدّ الوضع الذي تعيشه ليبيا شأنًا داخليًا، لكن انعكست آثاره على المستوى الإقليمي، بل حتى على المستوى الدولي، لذا تحاول الدراسة تسليط الضوء على الجزائر، بعدها دولة تشترك مع ليبيا في العديد من العوامل الجغرافية، والسياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، والثقافية، والدينية. ولأن الجزائر من أكثر الدول الإقليمية التي تضررت من الوضع الليبي، حيث أصبحت هذه الاخيرة تعيش انعدام الاستقرار السياسي والانفلات الأمني الخطير كالإرهاب، مع انتشار السلاح والهجرة غير الشرعية، وانتشار الجريمة المنظمة، مما جعل الحدود الجزائرية مهددة، خصوصا أنها تهديدات أمنية عابرة للحدود ومتخطية للقارات.

#### **ر- الدراسات السابقة:**

لقد إعتمدنا في دراستنا هذه العديد من الكتب والمقالات باللغتين العربية والأجنبية لضمان تنوع الأفكار والآراء حول الدراسات والأبحاث العلمية التي تهتم بموضوع الدراسة، سواء بتناولها أهم المتغيرات الأساسية للدراسة أو الحالة المدروسة، ويمكن أن نذكرها:

#### **ر-1 باللغة العربية:**

➤ الدراسة الأولى من طرف الباحث محمد ال جيلالي ، التداييات الإقليمية للفشل الدولي في منطقة شمال إفريقيا، (الأردن، دار الأيام للنشر والتوزيع 2019). هذه الدراسة حاول من خلالها الباحث تسليط الضوء على دراسة الدولة الفاشلة بالتركيز على ليبيا كحالة تمثل شمال إفريقيا، وكذلك تمّ التطرق لتداعيات فشل الدولة على دول شمال إفريقيا، حيث تمّ التطرق من خلاله إلى عوامل الفشل المتمثلة في مؤشراتها الداخلية والخارجية، وتمّ الحديث حول تداعيات هذا الفشل على المستوى الداخلي أي داخل ليبيا وعلى مستوى شمال إفريقيا، وتطرق الباحث لأهم الاستراتيجيات لمواجهة التهديدات الليبية، من خلال الاستراتيجية على المستوى الإفريقي عبر الاتحاد الإفريقي، وعلى المستوى العربي جامعة الدول العربية، وعلى المستوى الدولي على مستوى الاتحاد الأوروبي، وبذلك تكون الدراسة شاملة، بينما تحاول دراستنا تسليط الضوء على

تأثير الوضع الليبي على الجزائر، باعتبارها تمثل دول شمال إفريقيا، وللتعرف على أهمّ التحدّيات التي تصدرها ليبيا للجزائر، وبالمقابل التعرف على استراتيجية الجزائر لمواجهة الوضع الليبي.

➤ الدّراسة الثانية من طرف الباحث مصطفى صايح، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساته الأمنية في دول الجوار: الجزائر تونس التطورات السّياسة والأمنية في ليبيا ما بعد القذافي". مجلة الجزائرية للسياسات العامة ، العدد3، (فيفري 2014). ركّز الباحث على أسباب ومخلفات التّهديدات الأمنية الليبية على الجزائر وتونس، دون الحديث على أهمّ الاستراتيجيات التي حاولت تطبيقها الجزائر وتونس لمواجهة التّهديدات القادمة من ليبيا، وهذا ما تحاول دراستنا التّطرّق إليه بدراسة حالة واحدة للتعرف على علاقة التأثير بين ليبيا والجزائر، وكرد فعل عكسي للجزائر بلتّخاذ مجموعة من الإجراءات في الإستراتيجية الأمنية للجزائر.

➤ الدّراسة الثالثة للباحثان عمر فرحاتي، يسرى أوشريف من خلال مؤلفهما المعنون ب: تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري، (الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، 2016)، تتلخّص محتوى هذه الدّراسة التي ركزا فيها الباحثان على الطّرح المفاهيمي اللّازم، وكذلك الحديث على المقاربة النّظرية اللّازمة، ثم تمّ التّطرّق لآليات التّعامل مع الأزمة، وكذلك تم الحديث عن مخلفات الأزمة الليبية ومسبباتها ومراحل تطوّرها، وكذلك الحديث حول الرّدود حيال الأزمة الليبية وأثرها على دول الجوار، أي مخلفاتها على المستوى الخارجي على دول الجوار، وبالخصوص على الأمن الجزائري محور الدّراسة الذي خصّص له الفصل الأخير، وهذا ما جعل الباحثان يركّزان فقط على التّهديدات، كالإرهاب واختراق الحدود في حين أنّ الوضع الليبي صدر العديد من التّهديدات للجزائر، كزيادة الإجرام وتحدّيات أخرى تحاول دراستنا التّطرّق إليها بالتّفصيل.

➤ الدّراسة الرّابعة من طرف الباحثان مصطفى كمال فودي، يحي مجيدي، "تداعيات فشل الدّولاتي على الجزائر حالتي مالي ليبيا"، مجلة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، العدد 3، (ماي 2020) لقد حاولت هذه الدّراسة التّركيز على الفشل الدّولاتي، والتّهديدات العابرة للإقليم، حيث تمّ التّركيز فيه على مفهوم الدّولة الفاشلة، وعلى مؤشّرات الفشل الدّولاتي، وتمّ التّطرّق لفشل الدّولة في السّاحل الإفريقي، ثمّ حاول الباحثان التّطرّق لفشل الدّولة في ليبيا ومالي، وتبعات ذلك على

الجزائر، وخلص الباحثان الحديث عن مقارنة الجزائر إزاء الوضع الهش في ليبيا ومالي، لكن هذه الدراسة كانت تركز فقط حول مظاهر الفشل التي كانت تعاني منه ليبيا ومالي، دون التطرق للمسببات والمؤثرات التي تؤكد أو تنفي فشل كل من ليبيا ومالي، كما أن الحديث عن مقارنة الجزائر لمواجهة التحديات القادمة من ليبيا ومالي كانت جزئية فقط دون التطرق للآليات التي كرسها الجزائر في حماية إقليمها المهدد من ليبيا ومالي؛ حيث اقتصرَت الدراسة في الأغلب على المقارنة الدبلوماسية فقط، في حين أن المقارنة الجزائرية تتمثل في شقين دبلوماسي وعسكري أمني، الذي نسعى من خلال الدراسة التطرق إليه.

➤ الدراسة الخامسة لإبراهيم حادي، "الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري"، الحوار المتوسطي، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، المجلد 09، العدد 02، (سبتمبر 2018)، لقد حاول الباحث في هذه الدراسة التركيز على المفاهيم الأساسية هي الدولة الفاشلة والأمن الوطني، ثم حاول التطرق للأزمة الليبية، بالحديث عن مسبباتها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الليبية، ثم خلاص بالحديث عن مقارنة الجزائر لصد التهديدات القادمة من ليبيا، والتي ركز فيها الباحث على المقارنة الدبلوماسية، من خلال التأكيد حول مبدأ الجزائر الذي يكرس عدم التدخل في شؤون الدول، واعتبار القضية الليبية شأنًا داخليًا، وعملت الجزائر على هذا المبدأ عبر دعم الحوار والمبادرات السلمية عبر العمل الدبلوماسي، لكن الباحث ركز على المقارنة السياسية الخارجية فقط، دون أن يتطرق لأهم المقاربات الأمنية الجزائرية، فالجزائر كانت تعمل بمستويين داخلي وخارجي، دبلوماسي وعسكري أو أمني، لأن الجزائر مهددة ومستهدفة من الإرهاب، ومهددة بانتشار السلاح من ليبيا، من خلال تزايد الهجرة غير الشرعية، كما أنها مهددة بتزايد نشاط التنظيمات الإجرامية، وهذا لا يتحقق بالعمل الدبلوماسي، وإنما يحتاج لرقابة وتأمين الحدود وتجهيزات ومعدات عسكرية قادرة على مواجهة التهديدات العابرة للحدود.

➤ الدراسة السادسة لمحمد أمين ابن عودة، "تهديد انتشار وتهريب السلاح على الأمن الوطني الجزائري في ظل التوترات الإقليمية بليبيا"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 4، العدد 1، (2020) لقد حاول الباحث الحديث عن أسباب اندلاع الأزمة الليبية، وأهم الأطراف الفاعلة فيها، ثم تحدث عن انتشار وتهريب السلاح في ليبيا منذ 2011، ثم خلاص لدراسة مخلفات انتشار السلاح

على الأمن الجزائري، وهذا دون التركيز على التأثيرات الأخرى، حيث يحاول الباحث التطرق لها فالهجرة غير الشرعية هي نتيجة منطقية لازدياد الأعمال غير المشروعة التي تقوم عليها التنظيمات الإجرامية؛ حيث أصبح هناك ترابط بين هذه التهديدات الأمنية.

➤ الدراسة السابعة لمقبل الفقيه أحمد عبد الباقي وحاج محمد فضيلة، " دور العقيدة العسكرية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية الأزمة الليبية نموذجا"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، (نوفمبر 2020)، لقد ركز مقبل الفقيه وحاج محمد فضيلة في هذه الدراسة على البناء المفاهيمي للعقيدة القومية الجزائرية، بداية من التركيز على مفهوم الأمن، ليركز بعدها الباحثان على مفهوم العقيدة الأمنية، ثم تناولوا مرتكزات العقيدة العسكرية الجزائرية، وتحدثا عن تداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري، حيث ركزا على دراسة التهديدات بالتطرق للهجمات الإرهابية، وعدم التطرق إلى التهديدات الأخرى كالهجرة غير الشرعية، وفي الأخير عالج موقف الجزائر من الأزمة الليبية، وهنا ركز الباحثان على المجهود الدبلوماسي للجزائر فقط، لذا تحاول دراستنا إبراز الاستراتيجيات الأخرى.

## ر-2 باللغة الأجنبية:

### ➤ الدراسة الثامنة:

Anna Louise Strachan, The security sector and stability in Algeria, 29 May 2018  
The K4D helpdesk service provides brief summaries of current research

تركز الدراسة التي طرحها (Anna Louise Strachan) بالحديث على الأمن بشكل عام، ثم تطرق إلى قوات الأمن الجزائري، وكذلك الحديث عن استراتيجيات الجزائر لمكافحة الإرهاب، وأهم العمليات الإصلاحية، وإعادة التأهيل لمواجهة ظاهرة الإرهاب التي عرفت الجزائر في التسعينات، والتي كانت ترهق الجزائريين لوحدهم باعتبارها شأنا داخليا لكن بعد أحداث 11 سبتمبر 2010 أصبحت القضية ذات شأن عالمي.

### ➤ الدراسة التاسعة:

Rachid ware,Libya: the consequences of a failed state", **Research Briefing Published** ,Friday, (18 May 2018) .

لقد تناول (Rachid war) مفهوم الدولة الفاشلة من خلال التعرف على طبيعة هذا المصطلح ، وكذلك محدّدات فشل هذه الدول، ثم تم تسليط الضوء في هذه الدراسة على أسباب تفكك ليبيا بعد أحداث 2011، حيث حاول الباحث في هذا المقام الحديث على مسببات فشل الدولة الليبية ، وكذلك



## مقدمة

مؤشرات فشلها، ثم حاول الباحث من خلال العواقب و آثار فشل ليبيا المترتبة على الإتحاد الأوروبي وإفريقيا والشرق الأوسط ، حيث حاول التركيز على مخلفات فشل ليبيا على دول الجوار وعلى الأبعاد الإقليمية المحيطة، ثم بعد ذلك الحديث على السّيل التي يمكن من خلالها ليبيا أن تتجاوز التّحديات التي تواجهها، لتكون هذه الدراسة شاملة، وقد حاولنا في دراستنا التركيز على جزء من الكل، وهي دراسة تأثير مخلفات ليبيا على دولة الجزائر فقط.

### ➤ الدراسة العشرة:

Mohamed eljarh, les defis et enjeux securitaires dans l'espace sahel- saharien la perspective de la libye. , "Bamako, ( juillet 2016)

لقد تلخصت دراسة (Mohamed eljarh) حول التحديات والتهديدات الرئيسية في مصطلح الأمن، وكذلك تم الحديث عن حالة ليبيا، حيث استجابت ليبيا للتحديات و للتهديدات الأمنية التي تواجهها من خلال السّاحل والصحراء الإفريقية، وكذلك تم الحديث عن البعد الإقليمي لمنطقة السّاحل الإفريقي بالنسبة لدولة ليبيا، وكذلك الحديث عن المصالح الإستراتيجية لليبيا في منطقة السّاحل والصحراء الكبرى، وكذا التطرق للاستراتيجيات الثنائية، ومتعدد الأطراف في منطقة السّاحل العربي.

### ➤ الدراسة الحادية عشرة:

Djallil Lounnas, the libyan security continuum: the impact of the libyan crisis on the north african, sahelian regional system, **MENARA Working Papers**، No. 15, (October 2018) .

من خلال هذا المقال يحاول ( Djallil Lounnas ) دراسة تأثير الأزمة الليبية على البيئة الإقليمية في شمال إفريقيا والسّاحل الإفريقي، وتظهر الورقة أنه على الرغم من المحاولات الدولية لحل الأزمة، لا يزال الوضع صعبا للغاية في ليبيا مع استمرار عدم الإستقرار والزيادة الهائلة في الإتجار غير المشروع، ولا سيما الإتجار بالبشر؛ وهذا بدوره أثر بشكل كبير على المشهد الإقليمي، خاصة بسبب تصاعد الأنشطة الجهادية؛ لأن ليبيا كانت ملاذا آمنا للجهاديين منذ عام 2011، مما أدى إلى زعزعة استقرار تونس والجزائر ودول السّاحل.

من خلال الدراسات السابقة التي تحدّثنا عنها، يمكن القول في مجملها أنّها كانت بادرة لانطلاق

دراستنا، إذ نحاول أن ننطلق من حيث انتهت الدراسات المطروحة التي كانت كل واحدة منها تهتم بزوايا معينة، انطلاقا من الأهداف التي كان الباحثون يسعون إليها، لتحاول دراستنا مواصلة دراسة الموضوع بمنطق الإجابة على الإشكال الذي يحيط بدراستنا، والتي تم التركيز فيها على حالة ليبيا فقط

دون دولة أخرى، مثل ما طرحت بعض الدراسات السابقة ومخلفاتها على الأمن الجزائري في مختلف جوانب الأمن الوطني، بحيث لا يتم التركيز فقط على جانب واحد في الأمن، كما ركزت عليه بعض الدراسات؛ وإنما تحاول هذه الدراسة التركيز على كل جوانب الأمن منها: السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية، وهذا لا يكون إلا بعد ضبط المصطلحات الأساسية في الدراسة، وهي الدولة الفاشلة وأمن الوطن، من خلال التعرف على كل واحد منهما، ثم التعرف على العلاقة التي يمكن أن تكون إما متضاربة أو متداخلة، هذا ما سوف نسعى إليه في الدراسة، كما أن دراستنا تحاول التركيز على زاوية مهمة وهي عدم استقرار الوضع الليبي بالأمن الجزائري من خلال عملية التأثير التي تحدثها الدولة الفاشلة في إفريقيا، والمتمثلة في ليبيا على الأمن الجزائري.

### ش - الصعوبات:

لقد تلقينا صعوبات كثيرة في دراسة هذا الموضوع تتمثل في النقاط الآتية:

- ✓ قلة المراجع المتخصصة في دراسة فشل الدولة الليبية.
- ✓ تعتبر دراسة المفاهيم الأساسية لدراسة الدولة الفاشلة والأمن الوطني من أكثر المفاهيم المعقدة والشائكة، إذ تعد الدولة الفاشلة مفهوما شائكا وضع الباحث في متناقضات حول توظيفه كمصطلح سياسي، يتضمن أهدافا، وبين كونه مصطلحا علميا أكاديميا، وأنه من المصطلحات التي شهدت تطورا، بل وتغيرا من الدولة الفاشلة إلى مصطلح الدولة الهشة، وهنا قد يقع الباحث حول معرفة مسببات تغيير المصطلح، واستبداله بدل التعرف على ماهيته، وكذلك يوقعه في متناقضات حول الحكم على فشل الدولة من عدم فشلها، بناء على مؤشرات قياسية لا يمكن التّحصل عليها في العديد من الدراسات كحالة ليبيا، حيث دراسة هذه المفاهيم تحتاج لمعطيات رقمية ووفرة المعلومات عن حالة الدول المدروسة.
- ✓ الأمن الوطني من المفاهيم المتطورة والمتغيرة، ويعتبر من المواضيع الحساسة في أي دولة كانت، وأن مناقشة الباحث مثل هذه المواضيع والغوص فيها يجد نفسه أمام العديد من التّحدّيات، وهي قلة العديد من المعلومات الأمنية التي تتحفّظ عليها الدولة في إطار أمنها الوطني، بحجة أسرار الدولة الأمنية في مواجهة مخاطر الإرهاب والجريمة المنظمة، والتي لا يمكن أن تبوح بها، والتي تتحفّظ عليها خوفا من الاختراق والجوسسة.

✓ تعتبر أداة الإحصاء من أهم الأدوات التي يعتمد عليها الباحث في دراسته، لكن قد يجد الباحث العديد من التحدّيات، فمثلا العديد من التقارير في ليبيا لا تتوفر على إحصائيات رقمية حول الأوضاع التي تمر بها، وهذا راجع لصعوبة ضبط الأرقام الحقيقية حول الأوضاع التي يعيشها الشعب الليبي، وكذلك صعوبة إحصائها لأسباب أمنية، كما أن النظام السابق كان يعمل على حجب المعلومات والمعطيات التي تخص المجتمع الليبي.

✓ موضوع متطور بشكل يومي ، فالقضية الليبية كموضوع للدراسة يحتاج دائما إبراز التطورات والتغيرات التي تحدث في كل دقيقة، مما جعل دراستنا مفتوحة لأنه قد تتغير المعطيات والنتائج في كل مرة.

### س- التقسيم الهيكلي:

إعتمدنا في دراسة موضوع تحديات الدولة الفاشلة في إفريقيا على الأمن الجزائري دراسة حالة ليبيا على البناء الهيكلي الذي يعتمد على تقسيم الفصول، بحيث تضمن مخطط الدراسة على مقدمة وأربعة فصول (يحتوي كل فصل على مباحث ومطالب وفروع) والخاتمة وبذلك كانت الدراسة على النحو التالي:

**الفصل الأول:** والذي حمل عنوان: الإطار المفاهيمي للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري، بحيث تناولنا فيه بالتفصيل في المبحث الأول مفهوم الدولة الفاشلة، حيث تضمن أهمّن تضمن الاهتمامات الفكرية لهذا المفهوم وتم طرح مجموعة من التعاريف المفسرة لفشل الدولة في القواميس، تعريفات من طرف الباحثين، وأخرى من طرف مراكز الأبحاث، ورجال القانون، وهذا من أجل طرح تصور وتفسير كل جهة مختصة، كما تم التطرق لأهم المفاهيم المترابطة أحيانا والمتناقضة في الأحيان الأخرى، مما جعل العديد من الباحثين يصعب الفصل بينها وبين تلك المفاهيم التي تعبر في مجملها على صفات تحملها الدول التي تعاني من عجز معين، ثم تم التطرق لأهم المؤشرات التي على أساسها يتم تصنيف الدولة في خانة الفشل، ثم تم التطرق في المبحث الثاني لمفهوم الأمن الوطني حيث تم التعرف عليه وعلى أبعاده والمرتكزات التي يقوم عليها، ثم تم الحديث في المبحث الثالث عن العلاقة بين الدولة الفاشلة والأمن، لنتحدث في المبحث الرابع عن فشل الدولة الإفريقيّة بالتركيز على الأسباب، لنتطرق في المبحث الخامس على الأمن الوطني الجزائري من خلال التركيز حول مرتكزات تحقيقه، وعلى أهم مستوياته، وكذلك التعرف في الأخير على أهم تحدياته.

**أما في الفصل الثاني:** المعنون بتحديات تحول ليبيا لدولة فاشلة تم تقسيمه لخمسة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول طبيعة ليبيا جغرافيا اقتصاديا سياسيا واجتماعيا، أما المبحث الثاني فكان حول أسباب تدهور الأوضاع الليبية التي تعود للأسباب التاريخية والسياسية، وكذلك الاقتصادية والاجتماعية، ثم المبحث الثالث كان حول مؤشرات السياسة لفشل الدولة الليبية، ثم تطرقنا في المبحث الرابع لمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، ثم المبحث الخامس فكان حول المؤشرات العسكرية والخارجية لفشل الدولة في ليبيا.

**ثم تطرقنا في الفصل الثالث:** المعنون بانعكاسات الوضع الليبي على الأمن الجزائري، حاولنا التحدث فيه عن آثار فشل الدولة في ليبيا، ومخلفاته على الجزائر، من خلال التعرف على المؤثرات السياسية وانعكاسها على الأمن الجزائري، وكذلك التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية والأمنية على الأمن الجزائري في مباحث مفصلة، بداية من المبحث الأول ليبيا مصدر تهديد للأمن السياسي الجزائري، ثم المبحث الثاني انعكاسات الأوضاع الليبية على الأمن الاقتصادي والاجتماعي الجزائري ويليه المبحث الثالث يتحدث حول انعكاسات الإرهاب، وتسليح و اختراق الحدود الليبية على الأمن الجزائري، ثم في المبحث الرابع يتحدث عن انعكاسات أزمة طوارق الهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة في ليبيا على الأمن الجزائري، لينتهي في المبحث الخامس ليتحدث عن تحديات الآثار الأجنبية في ليبيا على الأمن الجزائري.

**ثم خالصنا في الفصل الرابع:** والأخير بالحديث عن إستراتيجية الجزائر لحماية الأمن الوطني من مخلفات فشل الدولة الليبية، من خلال دراسة الجهود السياسية الجزائرية لمواجهة عدم استقرار الوضع الليبي في المبحث الأول، بعنوان البعد السياسي لإستراتيجية الأمن الوطني الجزائري تجاه عدم استقرار الوضع الليبي، ثم نظرنا في المبحث الثاني ليتحدث عن دور العقيدة العسكرية الجزائرية لحماية الأمن الوطني من الخطر الليبي، يليه المبحث الثالث الذي يتناول الإستراتيجية الجزائرية للإصلاحات الداخلية في ظل عدم استقرار الوضع الليبي، ثم نخلص هذا الفصل بلمبحث الرابع ليتحدث عن سيناريو مستقبل الأمن الجزائري في ظل عدم استقرار الوضع الليبي.

**الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة  
الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري**

### توطئة:

لقد عرفت السّاحة الدولية العديد من التطورات والتحوّلات ، مما دفع ببيوز مفاهيم عديدة التي أحدثت جدلا كبيرا في الأوساط العلمية والفكرية والسياسية، لما لها من دلالات وأهمية كبيرة منها مصطلح الدّولة الفاشلة، فهو مصطلح أطلق على الدول التي لم تقم بوظائفها أو فشلت في أداء مهامها، فهو مصطلح دارت حوله العديد من النقاشات الفكرية لتحديد هوللتعبير به على هذه الدول، بالإضافة إلى مصطلح الأمن الذي كان يتصدر أول البحوث الأكاديمية والنقاشات السياسية الذي يعتبر مفهومًا جد مهم وحساسًا، لدى نحاول في هذا الفصل الحديث عن التّأصيل المفاهيمي لكل من الدّولة الفاشلة، وأهم المفاهيم المشابهة لها، وكذلك على الأمن الوطني والحديث عن طبيعة العلاقة بين الدّولة الفاشلة والأمن، و ارتأينا الحديث ع ن أسباب و آثار فشل الدّولة في إفريقيا بشكل عام ، لاعتبارها من أهم متغيرات الدراسة وأنها من القارات التي تعرف العديد من دولها الفشل الدولاتي، وكذلك حاولنا الحديث ع ن الأمن الجزائري بعده من المتغيرات الأساسية في الدراسة، من خلال الحديث على مستويات الأمن الجزائري التي تتلخص في الأمن الداخلي والإقليمي ثم الدولي ، ثم أبعاده ومرتكزاته، ثم أهم التحديات التي يواجهها. لذا سنتناول بالترتيب ما يلي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدّولة الفاشلة.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن الوطني

المبحث الثالث: العلاقة بين الدّولة الفاشلة والأمن

المبحث الرابع: محدّدات الفشل الدولاتي في إفريقيا الأسباب والنتائج

المبحث الخامس: الأمن الوطني الجزائري (مستويات والمرتكزات، الأبعاد، التحديات)

## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدولة الفاشلة

### المطلب الأول: ماهية الدولة الفاشلة

مفهوم الدولة الفاشلة من المفاهيم التي لقيت اهتماما لدى الباحثين والمفكرين من مختصين ورجال لعلم، كما أنها من المفاهيم العلمية والأكاديمية، لأن هناك تداولها في الأوساط الجامعية ومراكز الأبحاث. وهناك من يعتبره مصطلحا سياسيا إيديولوجيا استخدمه صناع القرار لتبرير سلوكيات ومواقف، حيث أصبح صانع القرار الأمريكي والأوروبي ينظر للدولة الفاشلة على أنها تهديدا للأمن القومي، لذا أصبحت بمثابة تهديد لأمن الدول، ففي العديد من الإستراتيجية الأمنية الأوروبية منها والأمريكية ذكر الدولة الفاشلة ضمن التهديدات الأمنية الجديدة بين الطرح الأكاديمي والتوظيف السياسي.

وضعت مراكز أبحاث مجموعة من المؤشرات التي يتم تصنيف من خلالها الدولة الفاشلة، إن دراستنا لهذا الموضوع ليس لاتهام الدولة الفاشلة بل دراسة علمية أكاديمية من أجل حماية الدول من الفشل، وإن كانت كذلك -فاشلة- فالبحث في سبل تجاوز ذلك الفشل للتعرف على التأصيل المفاهيمي للدولة الفاشلة، نحاول الحديث عن التعريف اللغوي و الإصطلاحي للدولة الفاشلة من أجل الولوج في تحديد معنى هذا المفهوم المركب الذي على الرغم من اتفاق الباحثين والمفكرين حول المعنى العام ، لكن يبقى هناك اختلاف في تفسيره، وهذا يرجع أن الباحث في صدد دراسة النسبيات التي تتصف بها أغلب المصطلحات السياسية التي لا يوجد تعريف محدد لها ، فهي مفاهيم غامضة ، وهذا يرجع للأسباب التالية:

- مفاهيم خاضعة للتقلبات الدولية.
- مفاهيم خاضعة لتصنيف دول شمال ودول جنوب.
- خضوعها للاعتبارات السياسية.
- مفهوم غير محدد بدقة.
- طبيعة المجال: إن التعريف يختلف في حد ذاته بتباين توجهات الدارسين، واستعمال المصطلح كمفهوم من مفاهيم العلاقات الدولية، حيث تمّ تداوله من طرف صناع القرار، والمؤسسات الدولية، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، كما تمّ تناوله من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية كالتعبير على الضعف والتخلف الإقتصادي للدول، قبل أن يدخل الدائرة السياسية

ومؤسسات صنع القرار، أو حقل العلاقات الدولية<sup>1</sup>، فالنظر لهذا المفهوم يختلف من مجال إلى آخر، ومن منطقة إلى أخرى، ومن صانع قرار إلى آخر، ف الدولة جاءت من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، عبر قيامها بمجموعة من الوظائف، تتمحور هذه الوظائف في ممارسة السلطة ووظائف أخرى تجاه شعبها، ووظائف أخرى تجاه إقليمها، ولكن لم تنجح كل الدول في القيام بتلك الوظائف، لذا أطلق عليها مصطلح الدول الفاشلة، ومن هنا نحاول التعرف على هذا المفهوم أكثر.

### الفرع الأول: الاهتمامات الفكرية الأولى لمفهوم الدولة الفاشلة

كان أول استخدام للدولة الفاشلة (Failed state) في البحوث الأكاديمية في سنوات 1990، إذ كان أول من تحدث عن تعبير الدولة الفاشلة في سنة 1993<sup>2</sup>، وكانت البداية بطرح مجموعة من الدراسات الأكاديمية نظريتها فيما يلي:

➤ من بين المحللين الأوائل الذين استخدموا عبارة "الدول الفاشلة" جيرالد هيلمان وستيفن راتنر (Gerald Helman and Steven Ratne) الذي استخدمه عام 1993 لوصف ظاهرة الدولة الفاشلة غير القادرة تماما للحفاظ على نفسها كعضو في المجتمع الدولي<sup>3</sup>، وهذا من خلال دراستين اجراها الباحثان جيرالد هيلمان وستيفن راتنر حول الدولة الفاشلة<sup>4</sup>، ومن أهم ما توصل إليه الباحثان أن الدولة الفاشلة تهدد كل من مواطنيها<sup>5</sup>، خلال عام 1990 كان مفهوم الدول الضعيفة والفاشلة على نحو متزايد يرتبط بانعدام الأمن الدولي والتهديدات الأمنية غير التقليدية. حيث رأى كل من هيلمان وراتنر الانتباه إلى هذه الظاهرة لما لها من الآثار الأمنية للدول الفاشلة بعد هجمات 11 سبتمبر في عام 2001، تحولت الدولة الفاشلة بدرجة كبيرة إلى المصطلح السائد في الأوساط الأكاديمية ومن أهم مصادر تهديد للأمن القومي حيث استخدم لوصف الدولة الفاشلة أحداث سبتمبر 2001،

<sup>1</sup> عدنان بوزيدي، "الدولة الفاشلة: دراسة في المفهوم والظاهرة"، مجلة مدارات سياسية، مركز مدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر، المجلد 01، العدد 04، (مارس 2018) ص 59.

<sup>2</sup> عبد الحليم غازي، الاهتمام الدولي بظاهرة الدولة الفاشلة بين النظرية والممارسة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، (2014)، ص 42.

<sup>3</sup> Silva, Mario, Failed and Failing States: Causes and Conditions, Access to Research Nui Galway 11/06/2012، p66.

<sup>4</sup> رضوان يوهديل، جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي الدول الهشة والفاشلة في مواجهة القوى الكبرى والصاعدة، (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2020)، ص 74.

<sup>5</sup> Silva, Mario ، op cit, p 65.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

كما جاء ليكون معروفا وخلق شعور بالإلحاح فيما يتعلق بالتصدي لتحديات فشل الدول وتهديدها على الأمن الدولي<sup>1</sup>.

➤ وكذلك الكاتب الكندي مايكل ليقانتييف (M.Igantieff) في كتابه الذي تحدث فيه عن لوردات الحرب والمليشيات والجيوش النظامية في إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى. كما تطرقت مادلن أوبرايت (Madeleine Albright) في كتاباتها للدولة الفاشلة، وكتب روبرت جاكسون (Robert H. Jackson) عن موضوع مماثل تحت تسمية quasistates تناول فيه موضوع فشل الدولة<sup>2</sup>.

➤ كذلك صدر كتاب للمؤلف الأمريكي ويليام زارتمان (willian I Zartman) كتاب بعنوان: **الدولة الفاشلة**، أين استعمل المفهوم بشكل مغاير لانتقاد سياسة الولايات المتحدة<sup>3</sup>، إذ أصبحت الدولة الفاشلة من المفاهيم المهمة لدى الباحثين والمفكرين، كما لقي المفهوم اهتمامًا متزايدًا بعد الحرب الباردة، أي مرحلة تغير في مصدر التهديدات الأمنية، حيث حدث العديد من التغيرات، وأصبحت التهديدات عابرة للقارات وزاد هذا الاهتمام بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فقد تغير شكل التهديدات من ثابتة إلى متحركة<sup>4</sup>، وقد صنفنا الدولة الفاشلة من بين هذه التهديدات الأمنية الجديدة، أما إسقاطات الواقعية لمفهوم الدولة الفاشلة كان أول مرة في 1990، مع حالة الصومال كأفضل مثال معروف<sup>5</sup>.

### الفرع الثاني: تعريف الدولة الفاشلة

الدولة هي تمثل إقليم جغرافي محدد يضم شعب يخضع لسلطة حاكمة، جاءت الدولة من أجل القيام بوظائف أساسية لكن إذا عجزت على ذلك سمية بالدولة الفاشلة، لذا ارتأينا في هذا المقام تقديم تعريف للدولة لأنه لا يمكن ولا يعقل أن نعرف الدولة الفاشلة دون التعرف على الدولة أولاً، فالدول لم تخلق فاشلة بل عجزها عن أداء وظائفها جعلها تتصف بالفشل، لذا ارتأينا تقديم تعريف الدولة أولاً، وهي أحد أهم الفواعل الدولية للتعرف عليها لا بد من التعرف على الدولة لغتها واصطلاحاً.

<sup>1</sup> Silva, Mario, op cit , p 66.

<sup>2</sup> وسيلة بومدين، "الدولة الفاشلة في ليبيا وتداعياتها على المنطقة المغاربية"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 3، (أكتوبر 2018)، ص 208.

<sup>3</sup> رضوان يوهديل، مرجع سابق، ص 74.

<sup>4</sup> إبراهيم حادي، الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري، الحوار المتوسطي، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، الجزائر، المجلد 09، العدد 02، (سبتمبر 2018)، ص 434.

<sup>5</sup> Richard Ware, Libya: the consequences of a failed state, BRIEFING PAPER Commons Library Briefing 18 (May 2018 ), p 05.

### أولاً: التعريف اللغوي

الدولة هي كلمة في الأساس كلمة لاتينية (status)، وتعني الاستقرار. غير أن هذه الكلمة كان لها من المعاني السياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية، إذ ترددت كلمة الدولة على لسان الكثير من دون أن يُجددوا مضمونها بشكل دقيق، فللتكنوقراطيون يدعون بأنهم يستطيعون إدارتها والاستفادة من خدماتها وسياساتها<sup>1</sup>.

### ثانياً: التعريف الاصطلاحي

هناك العديد من التعاريف للدولة الفاشلة وهي:

- بأنها مجموعة من الأفراد تقطن بصفة دائمة في إقليم معين وتخضع لسلطة<sup>2</sup>.
- عرف الفقيه الفرنسي كاري دي ماليرج (arre de malb) الدولة: "بأنها مجموعة من الأفراد تستقر على إقليم معين تحت تنظيم خاص يعطي جماعة معينة فيه سلطة عليا تتمتع بالأمر والإكراه"<sup>3</sup>.
- تعريف الدولة القومية: "هي التي تحقق لشعبها التجانس بصرف النظر عن طبيعة العوامل المهنية لهذا التجانس، فقد تتمثل هذه العوامل في وحدة الأصل أو وحدة اللغة أو حتى مجرد وحدة المصالح المشتركة"<sup>4</sup>.
- سليمان طماوي: "مجموعة كبيرة من الناس يقطن على وجه الاستقرار إقليمياً معين ويتمتع بالشخصية المعنوية والنظام والاستقلال السياسي"<sup>5</sup>.
- ماكس فيبر يعرفها: "بأنها مشروع سياسي ذو طابع مؤسسات تطالب قيادته الإدارية بنجاح في تطبيقها لأنظمة لاحتكار الإكراه البدني المشروع"<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> أبو عبد الرحمن الكردي، الوجيز في النظم السياسية، ط2 (، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011)، ص 13.

<sup>2</sup> على عبد الكريم جباري، دور الدولة في تحقي التنمية البشرية المستدامة، (عمان: دار دجلة، 2012)، ص 27.

<sup>3</sup> أبو عبد الرحمن الكردي، مرجع سابق، ص 14.

<sup>4</sup> محمد طه بدوي، أصول العلوم السياسية، (دم ن: ددن)، ص 43.

<sup>5</sup> أبو عبد الرحمن الكردي، مرجع سابق، ص 15.

<sup>6</sup> منال كواشي، "إشكالية بناء الدولة والمجتمع في الجزائر"، مجلة تحولات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،

العدد 02، (جوان 2018)، ص172.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

➤ ماكيفر: "الدولة هي بيئة المجتمع السياسية وجزء من بيئة الإجتماعية الشاملة ووجودها الخاص رهين بوجود نظام اجتماعي أوسع منها، بذلك تعد الدولة بناء سياسي بما لها من عادات وتقاليد وبما تقيمه من علاقات بين الحكام والمحكومين"<sup>1</sup>.

➤ تعرف الدولة أنها: " مجموعة من المؤسسات الحاكمة والمنظمة التي تتصل ببعضها بشكل رسمي ولها بعض التماسك والتلاحم ، والمؤسسات هنا تنظيمات إجتماعية ثابتة وخاضعة أخلاقيا وتتراوح ما بين أعراف بسيطة مثل أن تكون صادقة، أو واعدة إلى تنظيمات رسمية مثل البيروقراطية الحكومية ومجموعة معقدة مثل النظم القانونية ، ويجب أن تعمل هذه المؤسسات مع بعضها البعض إلى درجة أن تصيح من المعقول أن نصف ما تقوم به في مسميات وحدوية كما لو كانت تتصرف مجتمعة كفاعل واحد"<sup>2</sup>.

أما بالنسبة للدولة الفاشلة فقد برزت العديد من التعاريف حول ها، على أنها عبارة عن ترجمة لكلمة (failed states) وهو أول استخدام للدولة الفاشلة في البحوث الأكاديمية في بداية سنة 1990، إذ كان أول إستخدام له سنة 1993، حيث بدأ الحديث عن ما يسمى بللدول الضعيفة التي لم تعد قادرة على تحمل مسؤولياتها تجاه مواطنيها<sup>3</sup>، ويعود السبب في جزء كبير منه إلى أن معظم الدول الفاشلة ، لم تكن أبدا دولا "ناجحة" في الواقع<sup>4</sup>، هكذا عبرت عنه روزا في دراسة قدمتها بعنوان: الدول الفاشلة أو الدولة كفشل (Failed States or the State as Failure) فبروز هذا المفهوم (الدولة الفاشلة) دفعنا للبحث في دلالاته ومعانيه ، لذا نحاول في هذا الصدد التطرق لأهم التعاريف التي حاولت تفسير الدولة الفاشلة من خلال ما يلي:

أ- تعريف الدولة الفاشلة في القواميس والموسوعات

<sup>1</sup> منال كواشي، مرجع سابق، ص 172.

<sup>2</sup> جون س درايزيك، باتريك دلفي، نظريات الدولة الديمقراطية، تر: هاشم احمد محمد، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013)، ص 24.

<sup>3</sup> عبد الحليم غزالي، مرجع سابق، ص 42.

, The University of Chicago " Failed States or the State as Failure?"<sup>4</sup> Rosa Ehrenreich Brookst, Law Review, Volume72 Fall2005 Number4, p1159.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

➤ قاموس بنغوين للعلاقات الدولية: "الدول التي حدث فيها انهيار للقانون والنظام والخدمات الأساسية في دول متعددة الإثنيات، وتقترن هذه الظاهرة بصراع طائفي مرير وقومية إثنية عنيفة وروح عسكرية وربما صراع إقليمي مستوطن"<sup>1</sup>.

➤ حسب مارتن غريفيتش وتيري أوكالاهاان (Terry O'Callaghan) في موسوعتهما الموسومة مفاهيم في العلاقات الدولية: "هي الدولة التي أصبحت عاجزة تماما عن تحمل مسؤولياتها كعضو في الجماعة الدولية واتجاه مواطنيها"<sup>2</sup>.

### ب- تعريف الدولة الفاشلة لدى المفكرين والباحثين

➤ رونالد يمرمان (R. Zimerman): الحالة التي تضحي فيها الدولة عاجزة عن أداء وظائفها، نتيجة انهيار أو تفكك هيكل الدولة وفقدانها الشرعية، مع انهيار القوانين ونظام السياسي ككل<sup>3</sup>.  
✓ اعتبر رونالد يمرمان أن الدولة الفاشلة هي دولة لا تتح كم بوظائفها، ولا بإقليمها فاقدة لقوتها الشرعية.

➤ يعرف نعوم تشومسكي الدولة الفاشلة: "أنها تعاني العجز في تأمين الأمن لسكانها وضمان لحقوق في الداخل أو الخارج أو الحفاظ على مؤسسات ديمقراطية فاعلة، وإن وجدت فهي شكلية"<sup>4</sup>.  
✓ اعتبر تشومسكي: أن الدولة الفاشلة عاجزة امن وحماية حقوق شعبها وعاجزة على تكريس أنظمة ديمقراطية فعلية.

➤ عرف جون مكروميك في كتابه علم السياسة المقارنة الدولة الفاشلة: "بأنها الدولة من دون حكومة أو بحكومة ضعيفة إلى درجة أنها لا تقوى على توفير إحتياجات المواطنين الأساسية وتتصف بالاقتماد منهار أو على حافة الانهيار"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عائشة بوكليخة، "الدولة الفاشلة وتداعياتها على الأمن في المتوسط الحالة الليبية نموذجا"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي علي كافي تندوف، الجزائر، العدد 02، (ديسمبر 2017)، ص 165.

<sup>2</sup> دلال بحري، سميرة شرايطية، "رهانات الأمن الإنساني في الدول الفاشلة"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، الجزائر، العدد 09، (جويلية 2016)، ص 20.

<sup>3</sup> عبد العزيز زهر، "الدولة الفاشلة دراسة مفاهيمية"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة، المجلد 03، العدد 02، (سبتمبر 2020)، ص 187.

<sup>4</sup> نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة إساءة استخدام القوة والتعدي على الديمقراطية، تر: سامي الكعكي، (بيروت دار الكتاب العربي، 2007)، ص 138.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

✓ وصف مكروميك الدولة الفاشلة بأنها الدول التي تتميز بعدم وجود حكومة ، أو حكومة لا تؤدي الوظائف التي جاءت من أجلها، كتوفير الخدمات للمواطنين، كما يعاني الاقتصاد فيها من الإنهيار أو على وشك الإنهيار.

➤ عرفها روبرت روتبيرج: "بأن الدولة القومية تعد فاشلة عندما تتصف بوجود عنف داخلي، عدم قدرة الدولة على تقديم السلع الأساسية للمواطنين كالأمن، والخدمات الاجتماعية والاقتصادية... الخ، فقدان الحكومة لمصداقيتها، تصبح شرعية الدولة في قلوب وعقول المواطنين موضع شك ووضع الدولة يصبح غير شرعي"<sup>2</sup>.

✓ روتبيرج اعتبر أن الدولة الفاشلة عندما تعجز الدولة بالقيام بوظائف الدولة القومية تصبح دولة فاشلة حيث تكون ملامحها العنف فقدان الشرعية عدم توفير الخدمات للمواطنين.

➤ تعرف الدولة الفاشلة هي: "الدولة التي لا تستطيع أن تؤدي الوظائف الثلاثة الرئيسية، وبالتالي انهيار الدولة، وهذا لا يؤدي بالضرورة إلى حالة فوضى في الواقع، بل استبدال الدولة بغيرها من الفاعلين، وغالبا ما تتنافس الفاعلون من غير الدول لقيام مقام الدولة"<sup>3</sup>.

✓ هذا التعريف يعتبر أن الدولة الفاشلة هي الدولة التي تصبح فيها الفواعل ما تحت الدولة وتلعب دورها.

➤ الدولة الفاشلة: " هي بالإسم ذات سيادة، لكنها ضمنيا هي فاقدة لذلك ، بمعنى أنها لم تعد قادرة كوحدة سياسية واقتصادية واجتماعية قابلة للحياة"<sup>4</sup>.

✓ هذا التعريف يحيل إلى أن الدولة الفاشلة هي التي لا تتمتع بالسيادة ، نظرا لعجزها وفشلها في مختلف المجالات.

<sup>1</sup> عارف أحمددي حسين بني حمد، أمين عواد مهنا المشاقبة، "الدولة الفاشلة سوريا أنموذجا"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الاردنية، الأردن، المجلد 45، العدد04، (2018)، ص 158.

<sup>2</sup> عارف أحمددي حسين بني حمد، أمين عواد مهنا المشاقبة، مرجع سابق، ص 158.

<sup>3</sup> أنور محمد فرج محمود، " تحديات الفاعلون من غير الدولة والدولة الفاشلة دراسة من منظور العصور الوسطى الجديدة في الشرق الأوسط"، مجلة دراسات قانونية سياسية، جامعة سلمانية، العراق، العدد 07، (2017)، ص 280.

<sup>4</sup> محمد على على الحاج، " الدولة لفاشلة كسبب من أسباب القرصنة الصومال أنموذجا"، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، الكويت، المجلد 39، العدد 02، (2015)، ص 475.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

➤ تعريف روبرت بيتس الدولة الفاشلة: "وهي تركز على الية واحدة وهي العنف باعتباره المسبب الرئيسي لفشل الدولة حيث يرى أن الميليشيات تقود الحرب الأهلية وهي سبب ضعف الدولة وفشلها"<sup>1</sup>.

✓ ويحاول روبرت بيتس ربط الدولة الفاشلة بالصراعات الداخلية حيث تكون هذه الأخيرة سببا في فشل.

➤ يعرف ناجي عيسى سالم علي من خلال إعتبار أن الدولة الفاشلة هي التي تحتوي على ما يلي:<sup>2</sup> تفقد السيطرة الفعلية في الداخل، وتعجز عن دفع الخطر عن مواطنيها، وضعف السلطة الشرعية داخل البلاد، وعجز الدولة عن الوفاء بوظائفه، وعدم الفاعلية والقدرة على التفاعل مع العالم الخارجي، وقد تضعف الدولة إذ اجتمعت المؤشرات أو وجد أحدها.

✓ حاول ناجي عيسى سالم علي أن يعرف الدولة الفاشلة بأنها عدم القدرة لتوفير حماية لمواطنيها، وعدم القيام بوظائفها وفاقة للشرعية، وعدم القدرة على التعامل مع العالم الخارجي واعتبر عيسى أن توفر أحد المؤشرات التي ذكرها في الدولة تعتبر فاشلة.

➤ عرفها حيدر إبراهيم: "أنها لا تمارس الحكومة المركزية سيطرة فعلية وقوية على كامل أراضيها. تفشل الدول لأنها تضعف بسبب العنف الداخلي، ويكمن أنها لم تعد تسلم السلع السياسية الإيجابية لسكانها، هذا ما يفقد حكوماتهم شرعيتها"<sup>3</sup>.

✓ يعتبر إبراهيم حيدر الدولة الفاشلة بسبب الصراع الداخلي، مما يؤدي إلى إضعاف قدرات الدولة.

➤ مكيافيلي يمكن إعتبار دولة فاشلة: "عندما تفقد الحكومة المركزية إحتكار وسائل العنف"<sup>4</sup>.

✓ ربط مكيافيلي الدولة الفاشلة بفقدانها للعنف أو القوة الشرعية لصالح فئات أخرى.

<sup>1</sup> ناجي عيسى سالم القطراني، "تصنيف الدولة الفاشلة وأثره على ليبيا نموذج"، مجلة العلوم السياسية والقانون، مركز الديمقراطي العربي، المانيا، المجلد 02، العدد 09، (جويلية 2018)، ص 457.

<sup>2</sup> ناجي عيسى سالم علي، تصنيف الدولة الفاشلة وأثره على السيادة- ليبيا أنموذجا، المجلة الليبية العالمية، جامعة بنغازي، ليبيا، العدد131، (نوفمبر 2017)، ص7.

<sup>3</sup> بومدين وسيلة، مرجع سابق، ص210.

<sup>4</sup> Jonathan Di John, "Conceptualising the Causes and Consequences of Failed States: A Critical Review of the Literature, "Crisis States Research Centre, NUMBER 25, (JANUARY 2008) , p 04.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

➤ الدولة الفاشلة هي: "الدول التي تفقد السّيطرة الفعلية على أراضيها، وتفقد القدرة على توفّي

الحاجات الأساسيّة لمواطنيها، وتفقد القدرة على التعامل كممثل وحي لشعبها دولي".<sup>1</sup>

✓ هذا التعريف يعتبر فشل الدولة مرتبطا بفقدانها الصفة الرسمية كممثل شرعي لها دوليا،

على المستوى الخارجي، أما على المستوى الداخلي فتعاني عجزا في تكريس سيطرتها

الداخلية.

➤ هناك من يعرف الدولة الفاشلة: "هي تلك التي شهدت انهيارا بحيث لم تعد السلطات قادرة على

إبراز القوة الحقيقية ، ولا تتميز بتوزيع العادل للثروة للممتلكات بالتساوي في جميع أنحاء

أراضيهم".<sup>2</sup>

✓ هذا التعريف يعتبر الدولة الفاشلة لا تقوم بوظيفة التوزيع العادل للثروة، وتتميز بفقدانها

القوة.

➤ نعرف الدولة الفاشلة: "بأنها تلك التي لم تعد قادرة على إدارة الحكم وتكون فاقدة للشرعية في

عيون المجتمع الدولي".<sup>3</sup>

✓ هذا التعريف يعتبر الدولة فاشلة عندما تفقد مصداقيتها وشرعيتها في المجتمع الدولي.

### ت- تعريف الدولة الفاشلة لدى مراكز الأبحاث.

➤ وضع أبحاث صندوق السلام بالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية قائمة سنوية بالدول الفاشلة

هي: "تلك التي تعيش خطر أن تصبح فاشلة عندما تفقد السّيطرة الفعلية الأمرية على أراضيها،

أو تفقد القدرة على توفّي الحاجات الأساسيّة لمواطنيها، وتفقد القدرة على التعامل كممثل وحي

لشعبها دولي"<sup>4</sup>، حيث توصلت أبحاث صندوق السلام إلى أن مفهوم الدولة الفاشلة يعد من

المفاهيم المستعصية للضبط، كما اعتبرت أبحاث صندوق السلام بالتعاون مع مجلة السياسة

الخارجية أن الدولة الفاشلة هي ما ينتج عن فقدان الحكومة المركزية ، والسّيطرة على أقاليمها

أو فقدان الدولة لحقها السيادي في احتكار واستخدام قوتها بشكل شرعي، مما يعرضها

<sup>1</sup> شفيعة حداد، "سياقات تراجع وعودة مركزية الدولة في العلاقات الدولية"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 08، (2012) ص 366.

<sup>2</sup> Jean-Gennaln Gros Failed States in Theoretical, Historical, and Policy Perspectives, p 539.

<sup>3</sup> محمد على على الحاج، مرجع سابق، ص 475.

<sup>4</sup> شفيعة حداد، مرجع سابق، ص 366.

لاضطرابات ويخلق داخلها حركات عصيان مدني، أو أن تكون عاجزة عن تقديم الخدمات المجتمعية<sup>1</sup>. من خلال هذه التفسيرات المتعددة لمركز أبحاث صندوق السلام، وبالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية يمكن القول أنه لا يوجد تعريف محدد لصندوق السلام، حيث يعطي أو يقدم العديد من المؤشرات التي تقوم على أساسها تصنيف الدولة الفاشلة.

### ث- تعريف الدولة الفاشلة لدى القانون الدولي.

➤ يعرف جبرار كرايجن الدولة الفاشلة هي: "تمثل عجزا في تطبيق المعايير القانونية وتنفيذ قواعد القانون الدولي، فهي دولة فاشلة في مشكلة صياغة القانون والنظام الدولي"<sup>2</sup>. يمكن القول أن القانون الدولي ينظر للدولة الفاشلة على أنها دولا شكلا تلتزم باحترام القانون، لكن في الممارسة هي عكس ذلك، وفي تعريف جبرار كرايجن اعتبر الدولة الفاشلة في القانون الدولي هي التي تتغنى بتطبيق القانون، لكن في واقع هي تنتهك القانون.

➤ وصف دانيال ثورر (Daniel Thurer) الذي كتب في عام 1999، الذي حاول أن يعرف الدولة الفاشلة من منطلق الآثار القانونية، وقد عرف الدولة الفاشلة بأنها: "هي دولة فقدت القدرة على ممارستها، رغم احتفاظها بالأهلية القانونية لجميع الأغراض العملية، والعنصر الأساسي في هذا الصدد هو أنه لا توجد هيئة يمكن أن تلتزم الدولة بطريقة فعالة وملزمة قانونًا"<sup>3</sup>، ومع ذلك فإن أحد الخصائص عند دانيال ثورر، حيث ينطوي فشل الدولة على انهيار هيكل السلطة، وانهيار القانون وغياب المؤسسات القادرة على تمثيل الدولة، بلختصار، فللدولة الفاشلة على الرغم من احتفاظها بالشرعية القانونية، فقد فقدت القدرة على ممارستها لجميع مهامها<sup>4</sup>.

من خلال هذا الطرح لمجموعة من التعاريف التي فسرتها القواميس والموسوعات والباحثين ومراكز الأبحاث، وكذلك رجال القانون التي كانت مجملها تركّز على ما يلي:

➤ عدم القدرة في الحفاظ على الوحدة السياسية.

➤ فقدان السيطرة على إقليمها.

<sup>1</sup> بومدين بلغراس، مختار برباح، "واقع الجغرافيا السياسية الجديدة الدولة الفاشلة والحروب اللامتماثلة"، مجلة متون، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، المجلد 10، العدد 02، (ديسمبر 2018)، ص 339.

<sup>2</sup> عدنان بوزيدي، مرجع سابق، ص 61.

<sup>3</sup> Richard Ware, Libya: the consequences of a failed state, BRIEFING PAPER Commons Library Briefing 18 (May, 2018), p 4.

<sup>4</sup> International Law and the Problem of Failed States, by [https://archive.globalpolicy.org/nations-a-states12/08/2021\\_20:11](https://archive.globalpolicy.org/nations-a-states12/08/2021_20:11)



- عدم قدرتها على القيام بالوظائف التي جاءت من أجلها.
- فقدان الأسس القانونية الإلزامية، أي فاقدة للقانون.
- فقدان الشرعية الدولية.
- مصدر للإرهاب والإجرام والأمراض والأوبئة.

من خلال التعريفات يقول الباحث دانيال ثورر (Daniel Thurer) في مقال الدولة الفاشلة، والقانون الدولي (The failed State and international law)، إن الدولة الفاشلة تشترك فيها مجموعة من الأسس من وجهة النظر السياسية والقانونية وهي<sup>1</sup>:

✓ هناك الجانب الجغرافي والإقليمي، أي حقيقة أنّ الدول المنهارة مرتبطة أساساً بالأسباب الداخلية أن هذه المشاكل قد تكون عابرة للحدود.

- ✓ الجانب السياسي تفكك الدول تدمير هياكل السلطة ومؤسسات الدولة.
- ✓ الجانب القانوني هو الإنهيار الداخلي للقانون.
- ✓ الجانب الوظيفي أي عدم وجود هيئات قادرة، من ناحية تمثيل الدولة على المستوى الدولي ومن ناحية أخرى، من التأثير بالعالم الخارجي.

نستنتج ما سبق أن الدولة الفاشلة هي الدول التي فشلت في حماية الأركان أو مكوناتها الأساسية، أي هي الدولة التي فشلت في حماية إقليمها، وخيبت أمل شعبها فهي التي عجزت على توفير الحماية لمواطنيها وفشلت في تكريس الحياة الكريمة في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة لفشلها في ممارسة السلطة، أي هي التي فشلت في تسيير مؤسساتها، وفشلت في محافظتها على سلطة الإكراه.

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن كلّ تعريف يركز على مجال محدد أو زاوية محددة، فمفهوم الدولة الفاشلة يعاني من مشكلة لا يوجد تعريف معترف به بشكل عام، لما يشكّل هذا الفراغ في التعريف حتماً إلى تفسيرات مختلفة<sup>2</sup>. وتتجعد صعوبة تحديد مفهوم الدولة للعديد من الأسباب فهو مفهوم معقد، ومتداخل مع بعضه البعض، إذ يعدّ من المفاهيم التي عرفت الساحة السياسية والفكرية، وعلى المستوى الوطني والدولي مثل المفاهيم التالية: الدولة المارقة، الدولة الضعيفة، الدولة الهشة،

<sup>1</sup> DANIEL THURER, The "failed State" and international law, RICRDECEMBRE IRRC DECEMBER, VOL.81 N°836, (1999), p p733 734.

<sup>2</sup> International Law and the Problem of Failed States ,op cit.

الدولة المنهارة، ويمكن أن نرجع صعوبة المفهوم رغم أنّ كل المفاهيم تجتمع حول أنّ الدولة الفاشلة هي الدولة التي عجزت عن القيام بوظائفها الأساسية، لكن يمكن أن نرجع للأسباب التالية:

❖ إنّ المفهوم يتميّز بالغموض.

❖ مفهوم خاضع للاعتبارات الفكرية الإيديولوجية.

❖ إنّ المفهوم يخضع لمجموعة من مؤشرات فشل الدولة.

❖ عدم وجود تحديد دقيق لمؤشرات فشل الدولة.

هذا الاستخدام الظرفي يضع الباحث في طرح العديد من التساؤلات حول هذه المفاهيم، هل هي

مفاهيم سياسية لتبرير سياسات تجاه دول وصفتها بالفاشلة، أو مفهوم علمي أكاديمي يفسر واقع معانات مجموعة من الدول التي وصفت بالدول الفاشلة، ويتضح كذلك أن مفهوم الدولة الفاشلة ليس مفهوماً محايداً على الساحة السياسية الدولية منذ سنة 1992 إلى غاية يومنا هذا، بل على العكس من ذلك فهو مفهوم مُسريح، تم فرضه من قبل جهات سياسية وأكاديمية أمريكية<sup>1</sup>. فالدول الكبرى لها دواعٍ من توظيف مثل هذه التسميات ممكن تهدف من خلاله تحقيق مجموعة من الأهداف والمصالح، لكنّ البحث العلمي يرتقى عن هذا، حيث نهدف من خلال دراسة الدولة الفاشلة من باب التعرف على المعطيات التي تأثر على وظائف الدولة، مما يجعلها تحتل مراتب متقدمة في المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخارجية للفشل، ودراسته لمعرفة مخلفاتها على الدولة - الدولة الفاشلة في حد ذاتها - وعلى دول الجوار ولكل دول العالم.

### الفرع الثالث: الانتقال من مفهوم الدولة الفاشلة إلى مفهوم الدولة الهشة.

لقد انتقل الباحثون وصانعو القرار بل ومراكز الأبحاث من مفهوم الدولة الفاشلة إلى مفهوم الدولة الهشة (Fragile State)، حيث يمكن القول أنه لا توجد في العموم تعريفات صحيحة بشكل فريد ومفاهيم مستمدة من لغة مشتركة، ثم تستخدم في سياق مختلف إلى حد ما في الغالب مع دافع سياسي وأساسي، هذا ينطبق على كل من فشل الدولة وهشاشة الدول، لذا لا بد من استكشاف التعاريف الممكنة من أجل الوصول إلى تلك التي تبدو منطقية<sup>2</sup> للوقوف عند دلالاتها وتفسيراتها.

<sup>1</sup> عدنان بوزيدي، مرجع سابق، ص62.

<sup>2</sup> Frances Stewart & Graham Brown "Fragile States," CRISE WORKING PAPER No. 51 January 2009, p1

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

تستخدم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مصطلح الدّول الهشة للإشارة بشكل عام إلى مجموعة واسعة من الدّول الفاشلة والدّول الهشة،<sup>1</sup> حيث فرض مفهوم "الدّول الهشة تعويضا لتعبير "الفاشلة"، الذي يعتبر الدّولة الهشة في مجلّة السّياسة الخارجيّة (foreign affairs) في مقال بمجلة إعداد الباحثين (Helman و Ratner)، حيث عرفها بأنها تلك الدول التي فشلت في عدة مستويات، وبدرجات متفاوتة، هي الدول الأقل أداءً في المعمورة، نتيجة عدم قدرة حكوماتها أو عدم اهتمامها بتحقيق المطالب الأساسية لمواطنيها من أجل تحقيق التنمية<sup>2</sup>. ومن ذلك الوقت برزت العديد من التعاريف حول الدّولة الهشة نذكر منها ما يلي:

- بأنّها الحالة التي تكون فيها الحكومة والهيئات العموميّة ليس لها الإمكانيات أو الإدارة السّياسية لضمان الأمن وحماية المواطنين، وغير قادرة على التسيير الفعال للقضايا العمومية وغير قادرة على مواجهة الفقر<sup>3</sup>.
- وزارة التنمية الدولية تعرف هشاشة البلدان عندما تفشل في ضمان استحقاقات الخدمات، وتشكل دولا هشة وتحدث عندما تكون الحكومة لا تستطيع أن تؤدي المهام الأساسية لغالبية شعبيها حيث تشمل المهام الأساسية استحقاقات الخدمة والعدالة والأمن<sup>4</sup>.
- تعريف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مماثل، لكنه يؤكّد أن الدّولة الهشة تتميز بعدم وجود التزام سياسي، وعدم كفاية القدرة على وضع وتنفيذ سياسات لصالح الفقراء<sup>5</sup>.
- ✓ بنك تصنيف للدّول الهشة، انطلقا من عدد من المؤشرات ذات الطابع السّياسي والمؤسّساتي، وعوّضها في 2010 بقائمة أخرى بعنوان " دول هشة ومتأثّرة بالصّراعات"، سرعان ما تم انتقادها نظرا لعدم تمكن مؤسّراتها من استيعاب دول ما، سمي بالربيع العربي، رغم هشاشتها السّياسية والاجتماعية، ممّا دفعته سنة 2011 لطرح تصنيف آخر لما أسماه بالوضعيّة الهشة، أدمج خلالها مؤسّرات سياسية وأمنيّة<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> Frances Stewart & Graham Brown , op cit, p 2.

<sup>2</sup> كنزة مغيش، الدولة الهشة "أم" وضعية الهشاشة : "قراءة في إشكالية بناء الدولة في إفريقيا؟"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، (2021)، ص227.

<sup>3</sup> عدنان بوزيدي، مرجع سابق، ص 62.

<sup>4</sup> Frances Stewart, "Graham Brown•op cit, p2

<sup>5</sup> ibid, p 2.

<sup>6</sup> كنزة مغيش، مرجع سابق، ص 228.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

✓ تعريف مشروع المؤشرات القطرية للسياسة الخارجية في كندا للدول الهشة يمتد إلى ما هو أبعد من استحقاقات الخدمة ليشمل الدول التي "تفتقر إلى وظائف سلطة توفير الأمن الأساسي داخل حدودها، والقدرة المؤسسية على توفير الاحتياجات الاجتماعية الأساسية لسكانها، والشريعة السياسية لتمثيل مواطنيهم في الداخل أو الخارج بشكل فعال"<sup>1</sup>.

✓ البنك الدولي يعتبر الدول الهشة هي التي تعاني من "ضغوط على البلدان المنخفضة الدخل"<sup>2</sup>. لقد استبدل مفهوم الدولة الفاشلة بالدولة الهشة كما تم ذكره سابقا، و من أهم هذه المنظمات المنظمة الغير الحكومية للتنمية في واشنطن قامت بتطوير فهرسة جديدة خاصة بالدول الهشة، نشرتها سنة 2014 متخلية بذلك عن مفهوم الدولة الفاشلة الذي كانت قد استعملته منذ 8 سنوات من قبل في سنة 2006<sup>3</sup>، تم ربط الدول الهشة مع مجموعة من التهديدات الأمنية عبر الوطنية والإنسانية مثل الهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة، والصراع العنيف، والأمراض المعدية، والتدهور البيئي، والإرهاب.

ويرى البعض أنّ الدول الهشة لديها الآثار غير المباشرة على البلدان المجاورة، بما فيها زعزعة الاستقرار<sup>4</sup>. على الرغم من بروز مصطلح الدولة الهشة لا يزال هذا المصطلح ساري المفعول إلى يومنا هذا سواء عند صناع القرار أو عند الباحثين والمفكرين، ولا تزال تبرز الإحصائيات إلى يومنا هذا حول فشل الدول الذي دفع باستمرار الدراسة والبحث في هذا النوع من الدول مستمر ومتواصل إلى يومنا هذا.

**المطلب الثاني: علاقة الدولة الفاشلة بمفاهيم أخرى (أوجه الشبه، أوجه الاختلاف).**

يتداخل مفهوم الدولة الفاشلة مع العديد من المفاهيم نذكر منها ما يلي:

**الفرع الأول: الدولة المارقة: (roug states) والدول الضعيفة (weak states).**

❖ **الدولة المارقة: (roug states)**

تعود جذور مفهوم الدولة المارقة إلى رونالد ريغان (Rounald Reagan) خلال رئاسته البيت

<sup>1</sup> Frances Stewart, Graham Brown, Op, cit, p 2.

<sup>2</sup> ibid , p2.

<sup>3</sup> كنزة مغيش، مرجع سابق، ص 230.

<sup>4</sup> Mcloughlin, C., *Topic Guide on Fragile States*, (University of Birmingham: Governance and Social Development Resource Centre, 2012), p 08.

الأبيض حيث أصدر قائمة الدول التي اتهمها برعاية الإرهاب أو السعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل<sup>1</sup> كانت الإشارة لمفهوم الدولة المارقة سنة 1994، ثم جاءت الإشارة إلى مفهوم من جديد في سنة 2002 من خلال الحديث عنه في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، فقد وردت فيها التحليل التالي: أمريكا مهددة من خلال الدول المخففة<sup>2</sup> كما ورد في أمريكا سنة 2008 ما يلي:

الأخطار التي تواجه الأمن القومي الأمريكي لا تأتي من الدول في طور الظهور بل تأتي من الدول غير القادرة على مقابلة الحاجيات والتطلعات الأساسية لشعبها أو غير واعية بذلك. الدولة المارقة هي دولة تسعى لنشر الأمن في العالم، وتهدد المجتمع الدولي لامتلاكها واستخدامها أسلحة الدمار الشامل يمكن اعتبار أنّ كل دول مارقة هي دولة فاشلة، لكن ليس كل دولة فاشلة هي دولة مارقة، وتختلف الدولة الفاشلة عن الدولة المارقة على اعتبار أنها تلحق ضرراً بشعبها، وليس من هدفها إلحاق الضرر بالمجتمع الدولي، لكن قد يحدث ذلك لأن الفشل يولد الإرهاب، الجريمة المنظمة، بينما الدولة المارقة، فهدفها إلحاق الضرر بشعبها وبالمجتمع الدولي<sup>3</sup>.

### ❖ الدول الضعيفة: (weak states)

لقد استخدم مصطلح الدولة الضعيفة من قبل العديد من المفكرين، من مثل جويل ميكدال استخدمه في مؤلفه "مجتمعات قوية والدول الضعيفة"، وأعاد باري بوزان استخدام هذا المصطلح في سنة 1983، والدولة الضعيفة إشارة إلى الدول العاجزة عن اختراق مجتمعاتها، والتي يظهر ضعفها في عدم قدرتها على إحداث تغييرات اجتماعية، أما المجتمع في هذه الدول فهو عبارة عن فسيفا ء من المجموعات التي تناضل ضد الدولة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> محمد بالجيلالي، التداخيات الإقليمية للفشل الدولاتي في منطقة شمال إفريقيا، (الأردن، دار الأيام للنشر والتوزيع 2019)، ص 19.

<sup>2</sup> علي الزعبي، "معايير فشل الدولة دراسة نظرية وتحليلات سوسيو- سياسية مع إشارة لحالة اليمن"، حوليات أدب عين شمس، مصر، (2011)، ص 265.

<sup>3</sup> علي الزعبي، مرجع سابق، ص 265.

<sup>4</sup> سميرة شرايطية، "اثر العامل التنموي على البنية الأمنية للدول الفاشلة دراسة عبر إقليمية"، أطروحة دكتوراه تخصص علاقات دولية، (جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017-2018)، ص ص 76-

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

وهناك من يعدّ الدّول الضّعيفة غير قادرة أو غير راغبة في ضمان توفير الأمن، والخدمات الأساسية لسكانها<sup>1</sup>. وفي الدّول الضّعيفة الوظائف تقوم بها الشبكات غير الرسمية، مثل القبيلة وغيرها، تقزم بدور قنوات تقديم الخدمات وتخصيص الموارد للمواطن،<sup>2</sup> وقد اعتبر ادوارد نيومان (Edward Newman) الدّولة الضّعيفة حيث تكون الحكومة المركزية غير قادرة نسبيا في التّحكم في النّظام العام المحلي، وعجز على ضبط الحدود بالشكل الدائم الذي يجب أن يكون عليه، كما لا يستطيع الحفاظ على نشاط المؤسسات القائمة التي تعجز عن أداء كل أدوارها ، ممّا يترتّب عنه ضعفا في الأداء الاقتصادي للدولة ، فالدّولة الضّعيفة تمتلك مؤسسات ، لكن أدائها ضعيف ، بينما تعجز الدّولة الفاشلة في الحفاظ على المؤسسات<sup>3</sup>.

هي الدّول التي لم تستطع تلبية حاجيات مواطنيها في مجال الإدارة والخدمات ، والمتطلبات الحياتية العامة، فللدّولة الضّعيفة عندما تتماهى في سلوكاتها قد تتحول لدولة فاشلة أو منهارة، كما أنها تقوم بوظائفها بأقل فاعلية وهي التي تعتمد على المساعدات الخارجية بدلا من اعتمادها على نفسها<sup>4</sup>، وتقوم بلحكتار استخدام القوة، وفي مقابل ذلك تعاني عجزا في الوظائف الشرعية وحكم القانون ، وتقوم ببعض الوظائف الجزئية ، كما تعتمد على شكلية في القانون ، وهي ضعيفة في أداء ال مجالات الاجتماعية لدى سميت بالدّول الضّعيفة أي ضعيفة الأداء<sup>5</sup>.

الدّول الضّعيفة هي دول في أزمة، قد تكون ضعيفة بطبيعتها بسبب القيود الجغرافية أو الاقتصادية، غالبا ما تواجه الدّول الضّعيفة مشاكل داخلية، تتمحور حول العرق أو اللّغة أو الدّين، ولكن ليس إلى حد العنف. وعادة ما تتعرّض الدّول الضّعيفة لشكل من أشكال تدهور السّلع العامّة، إذا كانت تتقلّب بين القوّة والضعف<sup>6</sup>، هذه الدّول الخالية من أي سلطة، وبصرف النظر عن السّلطة المجتمعية أو الترتيبات المخصصة فهي مجرد تعبير جغرافي<sup>7</sup>، بمعنى تعبيراً جغرافياً شبه خالي من السّلطة، وكذلك تعبيراً عن الضّعف والعجز.

<sup>1</sup> Frances Stewart & Graham Brown ,op cit , p2.

<sup>2</sup> وسيلة بومدين، مرجع سابق، ص 214.

<sup>3</sup> رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص 76.

<sup>4</sup> عارف أحمد بن حسين بن حمدي، مرجع سابق، ص 159.

<sup>5</sup> أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 280

<sup>6</sup> Basic Alija, Libya: a contemporary conflict in a failing state., University of Central Missouri, March 2015, p p 4- 5.

<sup>7</sup> Ibid, p 4.

الفرع الثاني: الدولة الرخوة والمفلسة.

❖ الدولة الرخوة: (the soft state)

مصطلح الدولة الرخوة استعمل في أواخر الستينيات القرن الماضي من طرف الباحث ميردال، (Myrdall) ويعني انتشار الفساد في معظم حكومات العالم النامي، والتي تتجاهل حكم القانون، وتتم فيه تغليب المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة، فهي لا تسعى لبناء الدولة بل لتسليمها لدول أجنبية<sup>1</sup>.

الدولة الرخوة هي التي تتميز بانعدام الرقابة وانعدام المسؤولية، وهي الدولة التي تصدر قوانين ولا تطبقها بسبب تغيرات في القوانين، أو عدم وجود ثقافة حكم القانون لدى مجتمعات تلك الدول، وإضافة إلى افتقارها لنظام متماسك، وتطبق على كثير من الدول<sup>2</sup>.

الدولة الرخوة هي دول تعاني من انخفاض معدلات الادخار: يعتبر تبييض الأموال دينا من دروب الفساد الإداري والاقتصادي، لذلك فإن تأثيره على معدلات الادخار تظهر بدرجة ملموسة في كثير من الدول النامية، وتوصف بالدول التي تشيع فيها الرشاوي والتهريب، كما سماها الاقتصادي ميردال (Myrdall) بالدولة الرخوة (Soft State) تعاني من تهرب الضريبي، وفساد الأجهزة الإدارية<sup>3</sup>.

❖ دولة مفلسة:

هي الدولة التي تستطيع الوفاء بالتزاماتها المالية، بل تستطيع مثلا تأدية فوائد ديونها الكبيرة كما لا تستطيع أداء أجور موظفيها، وهي لا تستطيع توفير إمكانيات اقتصادية وخدمات ضرورية<sup>4</sup>، ويمكن أن نصف الدول التي تعاني من الديون الخارجية، تعاني تبعية هي دول مفلسة.

الفرع الثالث: الدولة المفككة والمنهارة.

❖ الدولة المفككة:

<sup>1</sup> إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية عربي انجليزي، (د.م.ن: د.د.ن) ص 208.

<sup>2</sup> ناجي عيسى سالم علي، مرجع سابق، ص 7.

<sup>3</sup> محفوظ رسول، "الفسل الدولاتي وتعاضم مصادر جريمة تبييض الأموال في الجوار الإقليمي للجزائر"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، المجلد 2، العدد 6، (يناير 2018)، ص 208.

<sup>4</sup> مليكة الزخيني، "مفهوم الدولة: توظيف لواقع ام مبرر لخلق واقع جديد"، مجلة الأبحاث في القانون والاقتصاد والتدبير، جامعة مولاي إسماعيل مكناس، المغرب، العدد 03، (2017)، ص 67.

مصطلح الدولة المفككة يمثل أحد أنواع الدول مقارنة بنقيضها الدولة المتماسكة، التي تكون فيه الدولة مسيطرة على إقليمها الحدودي الإقليمي ، ومتماسكة ومتكاملة بين مختلف أجزائها ، والدولة المفككة هي التي لا تتحكم في شؤونها بل هي مفككة<sup>1</sup>، بين مجموعة من الأجزاء ومقسمة. أي هي تعاني من انقسامات داخلية، وهنا يمكن أن نستخدم عليه بما يلي:

➤ دولة داخل دولة.

➤ دول بدون دولة.

➤ دولة تحت تأثير وضغط الأفراد الجماعات.

### ❖ الدولة المنهارة (Collapsed State):

هي الدولة التي لا تستطيع القيام كلياً بوظائفها ، مما جعلها عرضة للفوضى ، وبالتالي تنهار الدولة لصالح فواعل ما تحت الدول ، أي تصبح الدولة مسيطر عليها ، هذا ما يجعل الدولة فاقدة للسيادة<sup>2</sup> وهي التي تزول فيها أجهزة الدولة لفترة محددة، ويعمل الفاعلون غير الحكوميين على أداء تلك الخدمات<sup>3</sup>، وتتميز بـ انتشار الإجرام والعنف السياسي ، وانتشار التوترات والنزاعات الداخلية ، وضعف مؤسسات الدولة، وتلجأ للإكراه المادي لردع المواطنين<sup>4</sup>. يقول روبرت روتنبرج (Robert Rotberg) الدولة المنهارة هي نسخة منطرفة من الدولة الفاشلة ، وهي تعبير عن فراغ كامل للسلطة في إقليم جغرافي محدد، وعند التعامل مع فشل انهيار الدولة، هناك أساسيان ينبغي أخذهما بعين الاعتبار الداخلي يعني عدم وجود استقرار اجتماعي وعجز مؤسساتي وأزمة هوية، أما خارجياً فتنتمثل في انتشار مكاني للتهديدات أمنية ناتجة، عن تلك الأوضاع الداخلية للدولة الفاشلة المتطورة المنهارة على دول الجوار<sup>5</sup>.

قد حدّد روبرت روتنبرج سمات خصائص الدولة المنهارة:

<sup>1</sup> محمد على على الحاج، مرجع سابق، ص 475.

<sup>2</sup> محمد على على الحاج، مرجع سابق، ص 475.

<sup>3</sup> وسيلة بومدين، مرجع سابق، ص 214.

<sup>4</sup> عادل جارش، مرجع سابق، ص 103

<sup>5</sup> أسماء بلخيرش، "دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الإقليمي حالي ليبيا ومالي"، مجلة

المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 17، (جوان 2018)، ص 305.



أنها تتميز بغياب تام للسلطة، وتصبح الدولة مجرد تعبير عن كيان جغرافي بدون شرعية داخلية أو خارجية، يسود فيها انعدام الأمن وتنتشر فيها مختلف أنواع الإجرام ، مثل تجارة الأسلحة والمخدرات، وتظهر ميليشيات مسلحة تسيطر على مناطق داخل الدولة، وانهيار السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية والأمنية، والدولة غير قادرة على إدارة الصراع وفرض الأمن، وغير قادرة على تقديم الخدمات الاجتماعية وتوفير البنى التحتية الأساسية، وعاجزة عن السيطرة على جزء كبير من إقليمها<sup>1</sup>. هي الدولة التي تعاني من ضعف في هيكله وبنية المؤسسات وتكثر الحروب الأهلية فيها<sup>2</sup>، يعتبر روتبرج وفريقه الدول المنهارة هي التي يصفها بأنها نسخة نادرة ومتطرفة من فشل الدولة<sup>3</sup>، ولفهم أكثر الدولة المنهارة التعرف على الاختلافات بينها وبين الدولة القوية، يقول روتبرج وزملاؤه أن الدول القوية تؤدي أداء جيداً على جميع المستويات<sup>4</sup>، حيث تتمتع هذه الأخيرة بقدرة الحكومة على توفير الخدمات التي يصعب قياسها يطلبها المواطنون كجزء من العقد الاجتماعي، وتوفير الأمن حيث تكون دولا قوية قادرة على تأمين أراضيها، وتزويد الناس بالسلع العامة العالية الجودة، والحفاظ على خطوط الاتصال بين السلطة والشعب وتوفير وتمويل البرامج الصحية، والتعليمية والعكس في الدول المنهارة التي تعرف بأنها "دول في أزمة قد تكون ضعيفة بطبيعتها بسبب القيود الجغرافية، أو المادية أو الاقتصادية الأساسية<sup>5</sup>. وتناقض بذلك الدولة القوية في كل ما نسب إليها.

وهناك العديد من التسميات التي أطلق على الدول التي تكون تعاني من خلل أو مشكل أو تحدي، يمكن أن نتحدث على الدولة في أزمة (Crisis state) أو في حالة الأزمة التي تعني الدول التي تعيش تحت ضغط شديد تواجه المؤسسات الحاكمة فيها منافسة خطيرة، وقد تكون غير قادرة على إدارة النزاعات والصدمات<sup>6</sup>.

### الشكل رقم (01): يوضح مراحل انهيار الدولة

<sup>1</sup> بني حمد، عارف أحمددي حسين، مرجع سابق، ص 160.

<sup>2</sup> ناجي عيسى سالم علي، مرجع سابق، ص 7.

<sup>3</sup> Silva, Mario, Failed and Failing States: Causes and Conditions, Access to Research Nui Galway, 11/06/2012, p 73

<sup>4</sup> Silva, Mario, Op cit, p p 68 69.

<sup>5</sup> Basic, Alija op cit p p 4, 5.

<sup>6</sup> Ahmed Khaled Rashid and Elayna Hamashuk, "Towards A Nuanced Understanding of Failed States" E-International Relations, MAR 6 2012, p 2.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

1	• الدولة الضعيفة
2	• الدولة الفاشلة
3	• الدولة المنهارة

المصدر: إعداد الباحثة

### الجدول رقم (01): نوع الدول ومواصفاتها

نوع الدولة	مواصفاتها
الدولة المنهارة	تشير إلى انهيار هيكل وسلطة الدولة
الدولة الهشة	يتلزم عدم قدرة على أداء وظائفها
الدولة الضعيفة	يرجع ضعف لوجود خلل في المؤسسات
أشباه دول	عدم وجود دور للدولة على مستوى الدولي
الدول الرخوة	التي لا تطبق القانون ويفشي فيها الفساد
الدول المائلة للفشل	غير قادرة على حماية وتحقيق خدمات لمواطنيها
الدول المعرضة للخطر	التي تعاني أزمة على وشك حدوث صراع

المصدر: شاهر إسماعيل الشاهر، الدولة في تحليل السياسي المقارن، (الأردن: دار الإعصار العلمي

للتنشر والتوزيع، 2018)، ص 213.

### تحليل الجدول:

تختلف الدول بوجود مواصفات معينة تجعلها تصنف في أحد الأصناف المذكورة، وكل واحدة دال اسمها على معناها، فالدولة ضعيفة ضعف مؤسساتها، والدولة المنهارة هي التي انهارت فيها مؤسسات الدولة، والدولة الفاشلة هي التي فشلت في أداء وظائفها.

### الجدول رقم (02): أوجه تشابه واختلاف بين الدولة الفاشلة والمفاهيم المشابهة لها

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

أوجه الاختلاف	أوجه الشبه	
الدولة المارقة هي متعمدة لإلحاق الضرر بالدول، لكن الدولة الفاشلة لا تسعى لإلحاق الضرر خارجيا.	كلاهما يهدد الدول داخليًا وخارجيًا	الدولة الفاشلة والدولة المارقة
الدولة الفاشلة لم تصل لمرحلة انهيار المؤسسات، بينما الدولة المنهارة تتميز بانهيار المؤسسات.	كلاهما فيه عجز مؤسسي	الدولة الفاشلة والدولة المنهارة
الدولة الفاشلة تعاني عدم القدرة على أداء المهام، بينما الدول هشة هي غير إدارة على مواجهة الفقر.	كلاهما يعاني عجزا في الأداء	الدولة الفاشلة والدولة الهشة
الدولة الفاشلة تعاني عدم قدرتها في أداء مهامها، بينما الدول الضعيفة هي دول لها ضعف مؤسسي.	كلاهما له عدم قدرة في إدارة شؤونها	الدولة الفاشلة والدولة الضعيفة
الدولة فاشلة تكون عاجزة عن أداء وظائفها، بينما الدولة رخوة هي دولة تعتمد لعدم احترام قانون وعدم القيام بالمهام.	كلاهما لها تحديات	الدولة الفاشلة والدولة الرخوة

المصدر: إعداد الباحثة

مما سبق نستنتج أن الدولة الفاشلة هي دولة في حالة من الفوضى لم تعد قادرة أو راغبة في أداء المهام الأساسية لدولة، والتي لديها قدرة ضئيلة في السيطرة على أراضيها وأما التخب تعتمد على الأجهزة الأمنية في قمع المواطنين؛ يقوم النظام بحجب السلع العامة عن قصد أو يستحيل على الدولة تقديمها. وبالإضافة إلى ذلك ضعف الأجهزة الأمنية ساهم في توسيع الأسواق غير المشروعة، وأصبح بذلك المجال مفتوح للمنظمات الإجرامية لاستغلالها عجز الدولة عن بسط سلطتها على أقاليمها، أتاح حرية الحركة للعصابات غير المشروعة والجماعات المسلحة<sup>1</sup>.

هذه التعريفات للدول القوية والمنهارة واضحة نسبياً وتثير الحد الأدنى من الجدل، ومع ذلك فإن المصطلحات فاشلة وضعيفة، بالإضافة إلى المصطلحات الأخرى غير المذكورة، "مضطربة" و"تحت الضغط" يتم انتقادها على أنها واسعة جداً، أحد الانتقادات الشائعة هو أنّ التّصوّر الواسع للدول الفاشلة يشجّع جميع أنواع متنوّعة جداً من الدول بداخلها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Basic Alija, op cit, p p 4-5.

<sup>2</sup> Basic Alija, op cit, p p 4-5.

### المطلب الثالث: مؤشرات الدولة الفاشلة

تصنيف الدول الفاشلة لا يكون إلا بعد توفر المعايير التي يطلق عليها بالمؤشرات في مختلف المجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية التي على أساسها تقاس مرتبة الدول في الفشل من خلال تلك المؤشرات التي نحاول التطرق لها بالتفصيل.

الفرع الأول: مؤشرات فشل الدولة (تعريفه، مصادر معلوماته، تصنيفاته).

وضع صندوق دعم السلام (Fund For Peace) وهو عبارة عن مؤسسة بحثية مستقلة ومقرها واشنطن<sup>1</sup>، مجموعة من المعايير وفق آلية علمية تستخدم برامج معقدة ، ومتطورة تقوم بمسح عشرات الآلاف من المصادر الإخبارية لجمع المعلومات وتحليلها، ومن ثم تأطيرها ضمن 12 مؤشراً فرعياً وهم (الضغط الديموغرافي، اللاجئين والنازحين، انتشار الظلم، حق السفر والتنقّل الناتج الاقتصادي المتفاوت، الانحدار الاقتصادي، شرعية الحكم، الخدمات العامة، جهاز الأمن، الفصائل والطوائف المختلفة، التدخل الخارجي)، وتتراوح قيمة كل منها بين (0-10)، وكلما حازت الدولة علامات أعلى ، كلما تصدرت قائمة تصنيف الدول الفاشلة ، ولتسهيل ذلك سنقوم بتقسيمهم إلى مؤشرات رئيسية لتوضّح في كيف يحكم على فشل الدولة<sup>2</sup> 12 مؤشراً مقسّمة على ما يلي 2 اقتصاديان و4 اجتماعية و6 سياسية و0 تمثل أكثر استقرارا 10 الأقل استقرارا<sup>3</sup>.

#### مصدر معلومات الفشل:

لتصنيف الدول هل هي دول فاشلة من خلال تجميع معلومات من مصادر متعدّدة نذكرها:<sup>4</sup>

1. مقياس السلام العالمي.
2. مقياس التنمية البشرية.
3. مقياس الدول الضعيفة في عالم المتغيّر.
4. مقياس الدول الهشة.

هناك من يضيف مقياس الحرية الصادر عن المؤسسة أمريكية<sup>1</sup> (freedom house).

<sup>1</sup> شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص 213.

<sup>2</sup> الدولة الفاشلة Failed States ، الموسوعة السياسية، متحصل عليه <https://political-encyclopedia.org/dictionary>

<sup>3</sup> جارش عادل، مرجع سابق، ص 104.

<sup>4</sup> عدنان بوزيدي، مرجع سابق، ص ص 72-73.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

### جدول رقم (03): مقاييس المعتمدة في تصنيف الدول الفاشلة

مقياس السلام العالمي	هو مؤشر يقيس الاستقرار في 162 دولة حول العالم، وهو من نتاج معهد الاقتصاد والسلام بالتعاون مع مركز دراسات السلام والنزاعات في جامعة سيدني بأستراليا، مع تحليل بيانات من قبل وحدة الاستخبارات الاقتصادية.
مقياس التنمية البشرية	وهو المؤشر الذي درجت الأمم المتحدة على استخدامه في تقارير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة المكونات التي يعتمد عليها في قياس التنمية البشرية ، العمر، المعرفة كمتوسط معدل الوعي، معدل التخلف في المراحل التعليمية.

المصدر: عدنان بوزيدي، مرجع سابق، ص ص 72 73.

### تصنيف درجة الفشل:

تصنّف الدولة الفاشلة ضمن ثلاث فئات حسب رمز اللون هي:<sup>2</sup>

❖ **الفئة الأولى:** يرمز لها بالرمز الأحمر ، هي دول في حالة خطر تشمل ثلاثة تصنيفات دول ذات

تنبيه عالٍ جدا، ودول ذات تنبيه عالٍ، ودول ذات تنبيه.

❖ **الفئة الثانية** التي يرمز لها بالرمز الأصفر ، وهي تمثل الدول الأقل فشلا في أداء وظائفها تشمل

ذات تحذير عالٍ جدا، ودول ذات تحذير عالٍ ودول ذات تحذير.

❖ **الدول الفئة الثالثة** التي يرمز لها باللون الأخضر تضمّ دولا أكثر استقرارا مقسمة إلى الأقل

استقرارا، ودول حالة استقرار ودول ذات استقرار دائم.

بينما تقوم مجلة السياسة الخارجية : (Foreign policy) ومركز البحث والتفكير في الولايات

المتحدة الأمريكية (Fund for Peace) بترتيب الدول الفاشلة، من خلال تصنيف الدول إلى ما يلي:<sup>3</sup>

✓ الدولة ذات الإنذار العالي جدا.

✓ الدول ذات الإنذار العالي.

✓ الدول ذات الإنذار.

<sup>1</sup> علي الزعبي، مرجع سابق، ص 268.

<sup>2</sup> جارش عادل، مرجع سابق، ص 104.

<sup>3</sup> رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص ص 80-81.

- ✓ الدول ذات التحذير العالي جدا.
- ✓ الدول ذات التحذير العالي.
- ✓ الدول ذات التحذير.
- ✓ الدول ذات الاستقرار البسيط.
- ✓ الدول الأكثر من مستقرة.
- ✓ الدول المستقرة جدا.
- ✓ الدول المستدامة.

❖ تصنيف الدول:

تقترح كاتي كليمنت (Caty Clement) ثلاثة نماذج للدولة هي كالتالي:<sup>1</sup>

- ✓ الدول القوية نسبيا.
- ✓ الدولة في أزمة.
- ✓ الدولة المنهارة.

ترى كاتي أنّ الدولة تكون متمركزة في أحد الأنواع الثلاثة، والدولة الفاشلة تكون في المرحلة الثانية أي تعيش أزمة تؤدّي بها لمرحلة الانهيار، إذ استمرت الأزمة<sup>2</sup>.

جدول رقم (04): تمييز بين دول حسب فكر كاتي كليمنت

الدولة المنهارة	الدولة في أزمة	الدولة القوية نسبيا
غير قادرة على إدارة الصراع وفرض الأمن	غير قادرة على إدارة الصراع وفرض الأمن	قادرة على إدارة الصراع وفرض الأمن
غير قادرة على تقديم الخدمات الاجتماعية وتوفير البنى التحتية الأساسية	غير قادرة على تقديم الخدمات الاجتماعية، وتوفير البنى التحتية الأساسية	قدرة البنى التحتية على تقديم الخدمات الأساسية
عاجزة عن السيطرة على جزء كبير من إقليمها	عاجزة عن السيطرة على مناطق محددة من إقليمها	قادر على السيطرة على جزء كبير من إقليمها
لفترة طويلة من الزمن	لفترة قصيرة من الزمن	لفترة زمنية دائمة

المصدر: رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص 79.

<sup>1</sup> رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص 76.

<sup>2</sup> رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص 77.

تحليل الجدول:

من خلال طرح كاتي كليمنت، نستنتج أنها تميّز بين ثلاثة أنواع فقط من الدول، هي الدول القوية نسبة لاعتبار أن القوة متغيرة وغير ثابتة، فهي أحسن الدول. والدول التي تعيش أزمة هي في مرحلة عدم الاستقرار، بينما الدول المنهارة هي دولة أسوأ من كل الدول.

الفرع الثاني: مؤشرات السياسية

المؤشرات السياسية هي من أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها من أجل القدرة على قياس قدرة الدولة على إرادة شؤونها السياسية، ومدى احترامها لمبادئ الديمقراطية، وهي مجموعة من المعايير والإخفاقات التي تحدث للنظام السياسي، حيث يكون هناك فراغ وشلل سياسي<sup>1</sup>، (المزيد أنظر الملحق رقم 1) تتضمن قياس درجة الشرعية التي تحظى بها الدولة، ومستويات الرضا العام عن الخدمات العامة، بالإضافة إلى قياس حالة حقوق الإنسان، وحكم القانون داخل الدولة<sup>2</sup>، الذي ينتج عنه اضطرابات سياسية، ومنه يمكن الحكم بمدى فشل تلك الدولة، وهذا الفشل السياسي للدولة إذا تطور قد يؤدي إلى سقوط النظام السياسي، وانهيار الدولة، فقد قيل أن الدولة الفاشلة تتميز بالتفكك الداخلي، وانهار الهيكل التي تضمن القانون والنظام، وغياب أي هيئة واحدة قادرة على تمثيل حكومة الدولة خارجياً<sup>3</sup> ويمكن أن نذكر الدولة الفاشلة في بعده سياسي تكون كالتالي<sup>4</sup>:

✓ أزمة شرعية الأنظمة السياسية.

✓ غياب حكم القانون وأزمة الديمقراطية.

✓ هشاشة الأنظمة الحاكمة.

✓ إفتقار نظام الشرعية وانتشار الفساد السياسي.

إضافة إلى الصراعات والحروب، حيث تفسر النظرة الهوبزية أن الصراع والحروب دليل على فشل الدول وهشاشتها، فالعقد الاجتماعي الذي تكون فيه شكل القوة المهيمنة للنخب، وهكذا تقدم نظرية تشكيل الدولة السائدة من وجهة نظر هوبزي من حالة الطبيعة التي يكون فيها الجميع في حالة حرب

<sup>1</sup> إبراهيم حادة، مرجع سابق، ص 436.

<sup>2</sup> قادة بن عبد الله عائشة، مرجع سابق، ص 1329.

<sup>3</sup> Richard Ware op. cit, p 4.

<sup>4</sup> إبراهيم حادة، مرجع سابق، ص 436.

مع بعضهم البعض، ويعتبرون الحكومة بوصفها الطاغوت الفاعل الوحيد الذي يمكن تأمين السّلام، وإن كان في شكل الحرب فهو كمؤشّر للدّول الفاشلة، وقد إستخدم هذا المنطق لوصف ديناميكيات الصّراع في جميع أنحاء العالم، على أساس فهم أنّ العنف هو بيولوجية حتمية متأصلة في المجتمع البشري<sup>1</sup> من خلال هذا الطّرح يعتبر مناصري النظرة الهوبزوية أنّ الصّراع والنّزاع هو فطرة في البشر، لكن في ظلّ العقد الاجتماعي أي في تأسيس الدّولة، تزول هذه الصراعات والحروب وأن بقية فهذا مؤشّر على فشل الدّولة الذي يرجعونه للحكومة أو النّخبة الحاكمة.

✓ انعدام الأمن، ووجود نزاع داخلي وفقدان السيطرة الداخلية على الأراضي

✓ الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الانسان<sup>2</sup>.

✓ الحكم الاستبدادي والولاء العشائري.

✓ الإفلات من العقاب، ونظام عدالة غير فعال<sup>3</sup>.

الفرع الثالث: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

المؤشرات الاقتصادية:

وهي عبارة عن مؤشرات تمسّ المجال الاقتصادي بشكل عام ، وتبرز الضّعف الاقتصادي للدّولة، كانهام التنمية الاقتصادية ، وتدهور الاقتصاد الوطني<sup>4</sup> ، واستمرار تدهور وضع الاقتصاد الوطني بدرجات تدريجية ومتفاوتة<sup>5</sup>، ممّا يجعلها تعاني وتعيش تحديات اقتصادية ، كمؤشّر عن عدم قدرة الدّولة أو فشلها في إدارة مجالها الاقتصادي. وتشمل قياس مدى وجود انحدار اقتصادي، وعدالة في توزيع عوائد التنمية بين الجماعات المختلفة، بالإضافة إلى هجرة العقول والكفاءات بسبب تردّي الأوضاع الاقتصادية<sup>6</sup>. (للمزيد أنظر الملحق رقم 1)

<sup>1</sup> OLIVER P. RICHMOND ,FAILED STATEBUILDING INTERVENTION AND THE DYNAMICS OF PEACE FORMATION,( LONDON :University Press publications, 2014) , p p 32 33.

<sup>2</sup> Silva, Mario, Failed and Failing States: Causes and Conditions, Access to, Research Nui Galway 11/06/2012, p 6.

<sup>3</sup> Silva, Mario, op. cit, p 65.

<sup>4</sup> مصطفى كمال فودي، مجدي يحي، "تناهيات الفشل الولاتي على الجزائر مالي وليبيا"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي بوعمامة خميس مليانة، الجزائر، العدد 03، (ماي 2020)، ص 232.

<sup>5</sup> مصطفى كمال فودي، مجدي يحي، مرجع سابق، ص 232.

<sup>6</sup> قادة بن عبد الله عائشة، الدولة الفاشلة :دراسة في المفهوم والأبعاد وانعكاسها على الأمن الوطني الجزائري، "مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، المجلد10، العدد01، (ابريل2019)، ص



### المؤشرات الاجتماعية:

هي التي تتمثل في تصاعد الضغوط الديمغرافية ، وعدم توافق أو عدم قدرة على توازن بين ارتفاع الكثافة السكانية، وبين تلبية حاجات المواطنين، وهذا ما ينجر عنه هجرة، فقر، بطالة<sup>1</sup>. (للمزيد أنظر الملحق رقم 1) كما حددت فرقة العمل 136 حالة فشل الدولة بين عامي 1995 و 1998 في البلدان التي يزيد عدد سكانها عن 500000 شخص<sup>2</sup>، التهميش يتم تهيمش المواطنين بسبب نقص الموارد والفرص التي توفرها الدولة.

يتم اتخاذ قرارات حول التوزيع وإعادة التوزيع بين هياكل الدولة الرسمية<sup>3</sup>. تتضمن قياس الضغوط الديمغرافية ومدى وجود لاجئين ونازحين<sup>4</sup>، حيث أصبح يمثل ضغطا كبيرا بالإضافة لفقدان التماسك الاجتماعي<sup>5</sup>.

بالإضافة إلى مؤشرات أمنية، هناك من يعتبر أن أصل فشل الدولة هو نقص الأمن العام، فبدون الأمن لا تستطيع الدول إنجاز مهام أساسية، مثل الحفاظ على بنيتها التحتية المادية في شكل المرافق العامة الطرق، المدارس، وتسليم السلع العامة الأساسية، وبالتالي فإن الهدف الأساسي للدولة وواجبها تجاه مواطنيها هو توفير الأمن، والعكس في الدولة القوية التي تضمن لها الحدود الآمنة لمواطنيها، لا يشاركون في الصراع الداخلي<sup>6</sup>، لذا يمكن تحديد فشل الدولة انطلاقا من المؤشرات الأمنية التي تعاني من انفلات أمني، مثل الحدود الوطنية القابلة للاختراق، وبذلك تصبح الدولة موجودة كخيال أكثر من كونها حقيقة تجريبية<sup>7</sup>، أي يبقى اسم الدولة اسم شكلي فقط، حيث لا تقوى على حماية إقليمها الجغرافي بالإضافة إلى تهديدات أخرى، كالصراعات والتزاعات الداخلية، الإرهاب. ففي الحديث عن مؤشرات الفشل الدولاتي يمكن الحديث عن مؤشرات سياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كالحديث عن أزمة الديمقراطية تكون الدولة تتنادى بالديمقراطية في دساتيرها، أما على الواقع فلا وجود لذلك مثل انعدام حرية التعبير ، وانعدام تكوين أحزاب لا مجال لحقوق الإنسان ،

<sup>1</sup> مصطفى كمال فودي، مجدي يحي، مرجع سابق، ص 232.

<sup>2</sup> Silva, Mario, op. cit p 78.

<sup>3</sup> MORTEN BØAS, KATHLEEN M. JENNINGS, Insecurity and Development: The Rhetoric of the Failed State, *The European Journal of Development Research*, Vol.17, No.3,( September 2005), p 392.

<sup>4</sup> عائشة قادة بن عبد الله، مرجع سابق، ص 1329.

<sup>5</sup> Silva, Mario 'op cit' p 65.

<sup>6</sup> Tiffany Howard, *Failed States and the Origins of Violence A Comparative Analysis of State Failure as a Root Cause of Terrorism and Political Violence* (New York : Routledge 2016) p 14.

<sup>7</sup> MORTEN BØA° S and KATHLEEN M. JENNINGS, op cit, p 392.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

ارتفاع في معدلات العنف الإجرامي والسياسي، فقدان السيطرة على الحدود، ارتفاع العدائية بين المكونات العرقية والدينية والطائفية والثقافية، الحرب الأهلية، الإرهاب، ضعف المؤسسات، ضعف البنى التحتية، مستويات عالية من الفساد السياسي والإداري، نظام صحي منهار<sup>1</sup>، انتشار الفوضى والعصابات والتنظيمات المسلحة، عدم توفر الخدمات العمومية كالرعاية الصحية، التعليم<sup>2</sup>.

### الجدول رقم (05): يوضح مؤشرات فشل الدولة

مؤشرات التماسك	المؤشرات الاقتصادية	المؤشرات السياسية	المؤشرات الاجتماعية	التدخل الخارجية
تركز هذه المؤشرات على قياس درجة تماسك المجتمع وقوة الدولة وقدرتها على مواجهة التهديدات	وتشمل هذه المجموعة من المؤشرات قياس مدى وجود انحدار اقتصادي، وعدم عدالة في توزيع عوائق التنمية بين الجماعات المختلفة بالإضافة إلى هجرة العقول والكفاءات بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية.	تتضمن المؤشرات السياسية قياس درجة الشرعية التي تحظى بها الدولة، ومستويات الرضا العام عن الخدمات العامة بالإضافة إلى قياس حالة حقوق الإنسان وحكم القانون داخل الدولة.	وتتضمن هذه المؤشرات قياس الضغوط الديمغرافية، ومدى وجود لاجئين ونازحين على أراضي الدولة باعتبارهم يمثلون ضغطاً على موارد الدولة وخدماتها العامة وفقاً للمؤشر	يركز هذا المؤشر على تأثير الفواعل الخارجية على الأداء الاقتصادي والأمني للدولة والتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية من جانب الحكومات الفاعلين من غير الدول.

المصدر: وسيلة وسيلة، مرجع سابق، 216.

### تحليل الجدول:

من خلال الجدول، يتبين لنا أنّ فشل الدول هو بسبب العديد من المؤشرات السياسية، منها التي تقاس من خلالها درجة تصنيف الدولة من 0 إلى 10، وكلّها تعبّر عن الوضع السياسي في الدولة سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً، فكلّما كانت الدولة تقوم بوظائفها في مختلف المجالات، تكون أقل،

<sup>1</sup> عائشة قادة بن عبد الله، مرجع سابق، ص 1330.

<sup>2</sup> بومدين بلغراس، مختار برباح، "واقع الجغرافيا السياسية الجديدة الدولة الفاشلة وحروب اللاتماثلية"، مجلة متون،

جامعة دكتور مولاي طاهر سعيدة، الجزائر، المجلد 10، العدد 2، (ديسمبر 2018)، ص 341.

بكثير من عشرة وإن كانت لا تؤدّي وظائفها تكون قري بـ أو تساوي عشرة ، وهي عبارة عن مقياس لتصنيف الدول كل عام في مؤشرات قياس فشل الدول.

### المبحث الثاني: مفهوم الأمن الوطني

منذ بروز الدولة الوطنية والدولة تسعى لتحقيق أمنها الذي أخذ العديد من التسميات، منها الأمن الوطني، الأمن القومي، حيث سعت الدول إلى تحقيقه وفق التطورات التي شهدتها الأمن بشكل عام حيث كانت الدول تسعى لتحقيق أمنها الوطني بالقوة العسكرية، لكن سرعان ما هذا التصور لم يعد يحقق هذا المسعى، حيث أصبح الأمن الوطني يتحقق بتفعيل كلّ المجالات والميادين، حيث تطورت أهدافه من اهتمام بأمن الدولة إلى الاهتمام بأمن الفرد، أي من مستوى واحد إلى العديد من المستويات من مصدر تهديد معلوم إلى مصدر تهديد غير معلوم، ومن هنا نحاول في هذا الصدد الحديث عن الأمن الذي يعتبر من أهمّ المفاهيم في العلاقات الدولية التي تتميز بما يلي:

➤ تعريفات متغيرة باستمرار

➤ غامضة غير محددة المعالم

➤ عدم وجود تعريف واحد ومحدد بين الباحثين ، وهنا يقع الإشكال في أنّ كل مفكر وباحث يتأثر بالبيئة التي عاش فيها، وبالأفكار التي ترعرع عليها وبالقيم التي يؤمن بها.

الأمن مرّ بالعديد من المراحل فهو مفهوم يتأثر بالتحوّلات والتغيرات التي تحدث في العلاقات الدولية.

### المطلب الأول: تعريف الأمن الوطني

يعدّ الأمن أهمّ الأولويات ومن أهمّ الضروريات للكون، فالإنسان منذ وجوده وهو يسعى لتحقيق هذا المبدأ ، فهناك العديد من التعاريف التي برزت في هذا المجال على المستوى اللغوي والاصطلاحي.

استخدم مصطلح الأمن الوطني (National Security) بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن جذوره تعود إلى القرن 17 تحديداً بعد معاهدة واستقاليا 1648م<sup>1</sup>.

### الفرع الأول: التعريف اللغوي للأمن

تعتبر كلمة الأمن التي تقابلها باللغة الانجليزية مصطلح Security فه في تعني نقيض الخوف فالأمن كلمة الأمن لغة مصدر الفعل أمن أماناً أمانة أي اطمئنان النفس ، وسكون القلب وزوال الخوف أي اطمئنان النفس<sup>2</sup>.

في الإسلام كان الحديث عن الأمن في لقوله تعالى: ﴿ وضرب الله مثلا قرية كانت أمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان ﴾ سورة النحل الآية 112 وكذلك قوله تعالى: ﴿ فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف ﴾ قريش آية 4، فهناك العديد من الآيات القرآنية التي تتحدث عن الأمن بمفهومه المادي والمعنوي.

### الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للأمن الوطني

هناك تطور في مفهوم الأمن الوطني ، ففي المفهوم القديم يحمل مدلولاً عسكرياً، بينما في ظلّ نظورات الوقت الراهن أصبح ذو مدلول اقتصادي، حيث تعود بوادر استعمال مصطلح الأمن الوطني بأبعاده المتضمنة حاجة الدول لما يحفظ وجودها وبقائها وسلامتها بعد الحرب العالمية الأولى، بالبحث عن السبل الكفيلة لتحقيق الأمن وتقادي الحرب، إلا أنّ التوظيف الرسمي لمصطلح الأمن الوطني يعود إلى الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء مجلس الأمن الوطني الأمريكي سنة 1947. هناك مجموعة من التعاريف التي تركز على الحماية ضدّ التهديد ، لكنّ كيفية الحماية تختلف ، ففي التعريفات الأولى للأمن كان التركيز على العامل العسكري ، ليتغيّر هذا الأخير في التعريفات الحديثة، لتتعرف عليها فيما يلي:

➤ عرف مفهوم الأمن القومي لأول مرة سنة 1952 من طرف اونولد وولفر (arnold wolfers) في مقال له الأمن القومي، كرمز غامض يعني : "غياب التهديد ضد القيم المركزية ، أمّا المعنى الذاتي فهو يشري إلى غياب الخوف من أن تكون هذه القيم محلّ هجوم"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> ميلاد الحراثي، "تحديات الامنية الاقليمية ومفهوم الدولة الحارسة"، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد 154، (2016)، ص 16.

<sup>2</sup> هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع 2012)، ص 18.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

- ✓ اعتبر اونولد وولفر (arnold wolfers) أن الأمن هو انعدام التهديد وانعدام الشعور بالخوف.
- يعرف الأمن: "تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف وإحلال الشعور بالأمان ببعديه النفسي (المعنوي)، المادي (الجسدي) مكانها"<sup>2</sup>.
- ✓ هذا التعريف حاول ربط الأمن بجوانب هالمادية والمعنوية ، أي انعدام الخوف ماديا ومعنويا.
- عرف ماكنمار : "الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل"<sup>3</sup>.
- ✓ ماكنمار اعتبر الأمن الوطني هو إدراكها مصادر التهديدات لتكريس سياسات مواجهتها كالتنمية في مختلف المجالات.
- هانس مورغاننتو: "الأمن القومي هو ما يساهم في حماية وحدة الإقليم الوطني ومؤسساته"<sup>4</sup>.
- ✓ يعتبر مورغاننتو الأمن القومي هو حماية أرض الدولة، وحماية مختلف هياكله.
- تعريف جياكو مولوسيانى الأمن الوطني: "هو القدرة على مقاومة أي عدوان خارجي"<sup>5</sup>.
- ✓ يعتبر جياكو موسولينى أن الأمن الوطني هو ردع أي اعتداء خارجي.
- يعرف باري بوزان الأمن الوطني: " هو قدرة الدولة والمجتمعات الحفاظ على كيانها المستقل ووحدتها الوظيفية"<sup>6</sup>.
- فرانك تراجل: "يعرفه ذلك الجزء من السياسة الحكومية الذي يهدف إلى خلق الشروط الملائمة وطنيا ودوليا لحماية وتوسيع القيم الحيوية في مواجهة أعدائها الحقيقيين أو المحتملين"<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> حويدة حمزاوي، "من الأمن الوطني إلى الأمن الإنساني"، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 02، العدد 06، (مارس 2020)، ص 10.

<sup>2</sup> فايز محمد الدويري، الأمن الوطني، (الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2013)، ص 66.

<sup>3</sup> هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص 19.

<sup>4</sup> حويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص 10.

<sup>5</sup> سليم قسوم، مرجع سابق، ص 68.

<sup>6</sup> فايز محمد الدويري، مرجع سابق، ص 67.

<sup>7</sup> سليم قسوم، مرجع سابق، ص 68.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

- تعريف الأمن القومي (national Security) يعني: "القدرة التي تتمكن الدولة من خلالها تأمين مصادر قوتها الداخلية والخارجية في مواجهة التهديدات في السلم والحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقاً للأهداف القومية المخططة"<sup>1</sup>.
- يرى جوزيف ناي، أنّ الأمن القومي هو غياب التهديد نحو القيم الكبرى<sup>2</sup>.
- عرفت دائرة المعارف البريطانية: "الأمن بأنه حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية"<sup>3</sup> فنائرة المعارف تربط الأمن بالتهديد الخارجي أو بالعدو الخارجي.
- تعريف باري بوزان: "لبّنه تواصل التحرر من التهديد"<sup>4</sup>.
- ✓ من خلال هذا التعريف بوزان يعتبر الأمن هو عدم التقيّد والتحرر.
- والتر ليبمان: إنّ الدولة تكون آمنة عندما لا تضطر للضحية بقيمتها الأساسية لتجنب الحرب، وإذا دخلت الحرب فإنّها تكون قادرة على الانتصار وحماية هذه القيم، إنّ أمن الدولة يساوي قوتها العسكرية وقدرتها على مقاومة الهجوم المسلّح أو التّعيب عليه"<sup>5</sup>.
- ✓ والتر ليبمان يعتبر أنّ الأمن الوطني هو ما تتمتع به الدولة من قوة عسكرية لمواجهة أي عدوان خارجي.
- حسين سعيد الأمن الوطني للدولة: "يهدف إلى تأمينها من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقته للتهوض والتقدم والازدهار"<sup>6</sup>.
- ✓ يعتبر حسين سعيد الأمن الوطني أنه حماية الداخل، وردع أي اعتداء خارجي، هذا من جهة ومن جهة أخرى تكريس كل المجهودات لتحقيق التّقدم والتّطور، وهنا يقصد بها التّسمية.
- حامد ربيع يقدم تعريفاً للأمن القومي يقول: "هو مجموعة المبادئ التي تمثل إطار الضمان الأدنى لأي حركة سياسية معادية، معنى ذلك أنّ أي مجتمع لكي يبقى قادراً على حماية تكامله وبقائه

<sup>1</sup> هشام محمود الاقداجي، مرجع سابق، ص 46.

<sup>2</sup> بلال قريب، الأمن القومي دراسة في العلاقات الجزائرية-الإيرانية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية 2017)، ص 18.

<sup>3</sup> هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص 18.

<sup>4</sup> جويده حمزاوي، مرجع سابق، ص 10.

<sup>5</sup> على عباس مراد، الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية، (الجزائر: ابن نديم للنشر والتوزيع، 2017)، ص 34.

<sup>6</sup> على عباس مراد، مرجع سابق، ص 33.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

لا بد أن يسعى لإقامة إطار متكامل الحركة خاصة بالنسبة إلى علاقاته مع جيرانه ، بحيث ترسم خطوطاً معينة لا يمكن تجاوزها"<sup>1</sup>.

✓ اعتبر حامد ربيع الأمن الوطني هو ضمان الأمن الداخلي مصحوباً بعلاقاته مع دول الجوار التي تحكمها ضوابط لا تتجاوزها أي دولة.

### الجدول رقم (06): مقارنة بين الأمن الضيق والأمن الموسع

المفهوم مؤشرات المقارنة	مفهوم الأمن الضيق	مفهوم الأمن الموسع
آلية تحقيق الأمن	تحقيق الأمن عبر القوة العسكرية انطلاقاً من قاعدة	تحقق الأمن عبر مقاربات
مصدر التهديد	مصدر التهديد يأتي من خارج الدولة	مصدر التهديد يأتي من خارج وداخل الدولة
اختصاص الأمن	الأمن في الغالب من اختصاص وزارة الدفاع وجهاز المخابرات	الأمن أصبح مسعى لكل الوزارات
محور التركيز	التركيز على أمن الدولة	الانطلاق من الفرد دون إهمال الفواعل الأخرى

المصدر: عادل جارش، مرجع سابق، ص 174.

### تحليل الجدول:

من خلال الجدول التالي يتبين أن مفهوم الأمن يتغير حسب سير وتغير العلاقات الدولية ، فقد انتقل الأمن من الاهتمام بأمن الدولة من العدوان الخارجي إلى الاهتمام بالدولة من تهديدات عابرة للحدود، وتهديدات قد تكون داخلية أو خارجية، وأساس الأمن في قديم القوة العسكرية ، بينما أساس الأمن الحديث هو كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الأمن الوطني هو قدرة الدولة على دحر أي هجوم عسكري عليها ، فالأمن في تعريفه التقليدي كان يركز على الأمن العسكري ، بينما التعريف الحديث تحيل بأنه مرتبط بالبعد الاقتصادي ، فهو غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية"<sup>2</sup>. من خلال هذا يمكن القول أن الأمن مرّ بعدة

<sup>1</sup> نور الدين فلاك، دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 40، العدد 02، (2019)، ص 1086.

<sup>2</sup> هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص 27.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

مراحل، مرحلة الأمن الذي ركّز على القوّة العسكريّة، وكانت الدّولة هي المحور الأساسي ، إلى الأمن الشّامل الذي يعتمد في تحقيقه على كلّ المجالات، وهو يعتمد على القوّة اللّينة لا القوّة العسكريّة، وهذا التّغير في مفهوم الأمن خاضع للعديد من الاعتبارات هي كالتّالي:

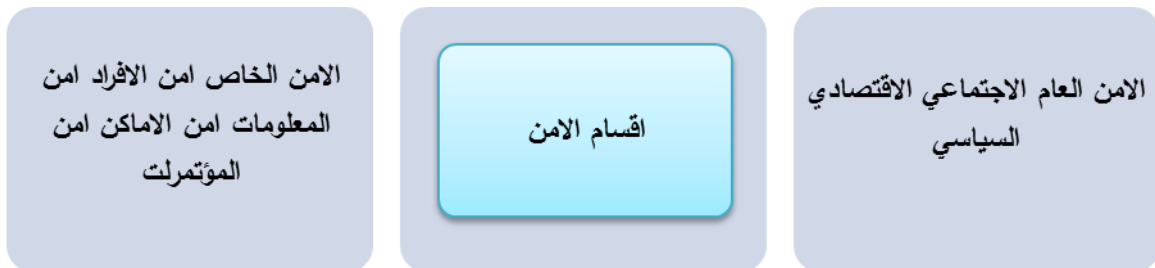
- التّطوّرات الدّوليّة فيما يتعلق بالحرب العالميّة الأولى، ثم الحرب العالميّة الثانية ، ثم الحرب الباردة.
- تغير في ميزان القوى الدوليّة.
- بروز عوامل مهمة في تحقيق الأمن.
- بروز فواعل من غير الدول.
- إعطاء الفرد والدّولة والإقليم والعالم أهمية في موضوع الأمن ، فالأمن اليوم لا يهتم بحماية الدّولة فقط، بل كذلك الاهتمام بالفرد والإقليم.

ومن خلال التّعريفات السّابقة، كان طرح مفهومي الأمن القومي والأمن الوطني كما عبر عنهما المفكرون فتارة الأمن القومي، وتارة أخرى الأمن الوطني، وكما قلنا سابقاً هي تعريفات لها نفس المعنى. ويمكن استنتاج أن الأمن الوطني هو عبارة عن حماية الدّولة لمكوّناتها سلطة وشعباً وإقليمياً من أي تهديد - التّهديدات المتخطّية والعبارة للحدود - أو عدوان داخلي أو خارجي.

### المطلب الثّاني: أبعاد الأمن الوطني

للأمن مجموعة من الأبعاد المترابطة والمتداخلة مع بعضها البعض ، وفي بعض الأحيان لا يمكن التّمييز بينها ، فالأمن يتحقّق من خلال توفر الأمن السّياسي والاقتصادي والاجتماعي ، ولذلك نحاول طرح هذه الأبعاد الأمنية بالتفصيل.

### الشّكل رقم(02): أقسام الأمن



المصدر: هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص20.

الفرع الأول: الأمن السّياسي والاقتصادي.



### أولاً: الأمن السياسي:

الأمن السياسي هو من أهم متطلبات الدولة، يهتم بالمحافظة على كيان الدول من خلال تنظيم إدارتها ومواردها من سياسة داخلية من أجل إدارة المجتمع والتغلب على مشاكله ، وفي السياسة الخارجية لإدارة مصادر الدولة للتأثير على المجتمع الدولي ، وسياسات الدول الأخرى ومصالح الدولة<sup>1</sup> فالأمن السياسي هو ضمان الأمن والاستقرار داخل الدولة ، من خلال تعايش السلطة مع المحيط الداخلي والخارجي ، لقد عبّر في تقرير التنمية البشرية سنة 1994 الأمن السياسي باعتباره: " الحماية من تهديد القمع السياسي والحماية من التعرض للصراعات والحروب والهجرة ، وهو ضمان التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية دون تمييز أو استثناء ، في ظل غياب القهر والعنف السياسي"<sup>2</sup>.

فالأمن السياسي يقوم على وجود نظام يقوم على الديمقراطية ، لا يمارس التعسف والقهر والتسلط<sup>3</sup>. الأمن السياسي هو الاستقرار السياسي للمؤسسات السياسية وأنظمة الحكم<sup>4</sup> ، فهو الأمن الذي يشمل كل الحياة السياسية بشكل عام، بما يعني لا وجود لأزمة سياسية.

### ثانياً: الأمن الاقتصادي

يعني توفير مناسب لاحتياجات الشعب ، وتوفير سبل التقدم<sup>5</sup> ويقصد به التحرر من الفقر والحاجة، فهو يسعى لضمان دخل الفرد لتحقيق استمرارية الحياة، من خلال استمرار تلبية الحاجات<sup>6</sup> وهو توفير الطعام والشرب والأموال ، وتحقيق الرفاه والانتعاش المعيشي ، فالأمن الاقتصادي هو من أهم الأبعاد الأمنية الذي يقوم على التحرر من الخوف ومن الحاجة<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> فايز محمد الويدي، مرجع سابق، ص 123.

<sup>2</sup> سميرة سلام، تحديات الأمن الإنساني في عصر العولمة، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2018)، ص 51.

<sup>3</sup> منير العمري، "الأمن المجتمعي وعلاقاته بالقطاعات الأمنية الأخرى"، أفاق علمية، جامعة أمين العقال الحاج

موسى اق اخموك تامنغست، الجزائر، المجلد 12، العدد 4، (2020)، ص 588،

<sup>4</sup> سليم قسوم، الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، ط4، (د م ن:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2021)، ص 112.

<sup>5</sup> عبد الله بن متعب بن ربيق، مرجع سابق، ص 61.

<sup>6</sup> سميرة سلام، مرجع سابق، ص 44.

<sup>7</sup> منير العمري، مرجع سابق، ص 113.

## الفرع الثاني: الأمن الاجتماعي والإنساني

### أولاً: الأمن الاجتماعي

يقوم على توفير الأمن للمواطنين ، ويؤمن الفكر والمعتقدات ، ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم<sup>1</sup>، وهو شعور الأفراد بانتمائهم لجماعة أو لمجتمع يوفر لهم هوية ثقافية ومجموعة قيم تطمئنهم ، وهو مرتبط بالبقاء الذي يكفل العيش الكريم ، فهي تسعى لاحترام جماعة لجماعة أخرى ، وكذلك لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية<sup>2</sup>.

وهو قدرة الجماعة الحكومات و الأفراد على حفظ وصيانة قيم المجتمع ، ويهتم بقواعد التعايش وطبيعة السلوكيات الفردية والجماعية، ويعرف الأمن المجتمعي بأنه قدرة المجتمع على المحافظة على شخصيته الأساسية في الظروف المتغيرة أو التطورات المقبولة،<sup>3</sup> صنّف رواد مدرسة كوبنهاغن وعلى رأسهم باري بوزان (Barry Buzan) "الأمن المجتمعي" كأحد أهم القطاعات الأمنية للدولة في إطار أوسع، والذي يركز على بقاء واستمرارية المجتمع في إطار يضمن القطاعات الأمنية للدولة في إطار التطور الطبيعي للمجتمع في لغته وثقافته وديانته وعاداته وتقاليدته<sup>4</sup>.

كما عبّر عنه إحسان محمد الحسن "سلامة الأفراد والجماعات من القتل والأخطار الداخلية والخارجية التي تتحدّاهم ، كالأخطار العسكرية وما يتعرض له الأفراد ، والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتخريب أو السرقة"<sup>5</sup>.

### ثانياً: الأمن الإنساني

<sup>1</sup> عبد الله بن متعب بن ربيق، "نظريات الامن الاستراتيجي"، الأمن والحياة، العدد 414، ص 60.

<sup>2</sup> سميرة علام، مرجع سابق، ص 54.

<sup>3</sup> فايز محمد الدويدري، الأمن الوطني، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2013)، ص 101.

<sup>4</sup> عبد الوهاب غربي، وهيبه دالع، "مسألة الأمن الهوياتي في الجزائر علاقة الهوية بالمواطنة وأبعادها الأمنية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، (ابريل 2021)، ص 568.

<sup>5</sup> فايز محمد الدويدري، الأمن الوطني، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2013)، ص 101.

الأمن الإنساني يركّز على الأفراد والمجتمعات بدلا من الدول كما أنّه يقوم على فكرة أن أمن الدول ضروري لكنّه ليس كافيا لتحقيق بقاء البشر ، والأمن الإنساني يركز على مصادر التهديد العسكرية وغير العسكرية أن يعد أمن و بقاء الأفراد جزءا مكملا لتحقيق الأمن العالمي ، كما أنه لا يحل محل مفهوم الأمن القومي يضاف لذلك أن تحقيق الأمن الإنساني تعتمد على أدوات جديدة منها المنظمات غير الحكومية<sup>1</sup>، يهتم هذا البعد بصون كرام الإنسانية وكرامة الإنسان وكذلك تلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية والاقتراب الرئيسي ويقوم الأمن الإنساني على خصائص التالية:<sup>2</sup>

1. الأمن الإنساني عالمي يحق لأي إنسان التمتع به

2. للأمن الإنساني مكونات متكاملة

3. الأمن الإنساني محوره الأساسي هو الإنسان

الفرع الثالث: الأمن الصحي والعسكري.

أولا: الأمن الصحي.

من أهم أبعاد الأمن الوطني فهو يعني الشعور الإنسان بالصحة النفسية والبدنية والعقلية هو جزء هام من شعور بالأمن والطمأنينة فالمريض والعاجز لا يرتاح له بال ولا يهنأ له عيش ويبقى شعوره بالراحة والأمان ناقص، لا يكمله إلا تمام الصحة والعافية لهذا يعتبر الأمن الصحي أحد أهم مرتكزات الأمن الوطني فأى ضرر بصحة الشعب<sup>3</sup>، هو ضرر في أمن الوطني وقد أكدت ذلك الأحداث الأخيرة التي شهدتها العالم فقد شهد العالم منذ 2019 إلى 2021 تطورات خطر فيروس كورونا عرف انتشارا في كل القارات العالم والذي أثر كثيرا على الإنسانية. حيث خلف العديد من الموتى وأضعف اقتصاديات الدول وأثبت عجز الدول على حماية مواطنيها من انتشار فيروس قاتل فهو فيروس مهدد لأمن دولة وقضاء عليه ليس بالمعدات العسكرية بل بالمعدات التجهيزات الطبية التي لا بد من توفير بأعداد كبيرة حيث عجزت الدول التي تمتع بتجهيزات طبية عالية على مواجهة هذا الفيروس والذي بدوره أثر على العديد من الميادين والمجالات بالخصوص مجال اقتصادي حيث

<sup>1</sup> خديجة غرفة محمد امين، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع الغربي والدولي، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009)، ص 33.

<sup>2</sup> فليز محمد الدويري، مرجع سابق، ص 117.

<sup>3</sup> هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص 203.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

عجزت اقتصاديات الدول في مواجهة هذا الفيروس حيث توجهت الدول نحو توفير الكمادات والأكسجين وكذلك صرف العديد من الأموال من أجل البحث عن لقاحات مضادة.

### ثانيا: الأمن العسكري.

يعتبر الأمن العسكري الذي لا يقل أهمية عن الأبعاد الأخرى الان له مميزات تختلف فالأمن العسكري يعني حماية الدولة من الاختراق الخارجي يمنع تعرضها لإخطار تهديدات عنيفة قد تصل لدرجة الاحتلال الخارجي<sup>1</sup>. الأمن العسكري كان هو أساس الأمن الوطني لاعتباره أحد أهم معايير قوة الدولة التي يضمن بقاءها وصمودها ضد العدوان الخارجي. فالحديث عن الأمن هو الحديث عن أمن الدولة؛ الأمن القومي؛ الأمن السياسي الأمن العالمي الأمن الإقليمي؛ الأمن الإقليمي الأمن الاقتصادي؛ الأمن المالي؛ الأمن الفردي الأمن الجماعي الأمن الشخصي؛ الأمن المادي الأمن النفسي الأمن الجنسي الضمان الاجتماعي؛ الأمن البيئي؛ أمن غذائي...<sup>2</sup>. نستنتج من خلال الحديث عن أبعاد الأمن الوطني هي متداخلة مع بعضها البعض فهي عبارة عن مجموعة الأجزاء التي لا يمكن أن نفصل جزءاً عن الجزء الآخر.

### جدول(07): أبعاد الأمن الوطني وتداخلها مع بعضها البعض

متطلباته	أبعاد الأمن
أمن اقتصادي، الاجتماعي، العسكري	الأمن سياسي
الأمن السياسي، الاجتماعي، العسكري	الأمن الاقتصادي
الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي، الأمن الإنساني، الأمن العسكري	الأمن الاجتماعي
الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي	الأمن الإنساني
الأمن السياسي، الاقتصادي، الإنساني.	الأمن العسكري

المصدر: إعداد الباحثة

<sup>1</sup> فليز محمد الدويري، مرجع سابق، ص 125.

<sup>2</sup> Michael Dillon، *Politics of Security*، (New York :Routledge ، 1996 ) ، p16

المطلب الثالث: مرتكزات الأمن الوطني.

الأمن الوطني لا يمكن أن يتحقق إلا بتوفر مجموعة من المرتكزات كما هو موضح في الجدول:

جدول رقم (08): عناصر قوة الدولة

هانز مورغانثو hans Morgenthau.	اس كلاين	محمد طه بدوي	كاظم هاشم
العامل الجغرافي	الكتلة الحيوية	العوامل الطبيعية	العوامل السياسية:
الموارد الطبيعية	الدرجة للدولة	المجال	الجغرافيا، الحدود، الموقع، السكان، الموارد
الطاقة الصناعية	القوة الاقتصادية	السكان	الأولية التقدم الصناعي عوامل مساعدة
القوة العسكرية	القوة العسكرية	الموارد الطبيعية	تنظيمات السياسة واجتماعية، القيادة، الحكم.
السكان	الهدف	ب/العوامل الاجتماعية	
الشخصية القومية	الاستراتيجي	الوحدة الوطنية	
الروح المعنوية	الإرادة الوطنية	القيادة السياسية	
نوعية الدبلوماسية			
نوع الحكم			

المصدر: هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص ص 75-76.

تحليل الجدول:

من خلال هذا الجدول يتبين لنا أن الدولة تقوم على عناصر تحدد قوتها ، واختلف هانز مورغانثو (hans Morgenthau) وأس كلاين ومحمد طه بدوي وكاظم هاشم في تحديدها لكن اتفقوا على جوهرها وهي العوامل الطبيعية الجغرافية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية.

الفرع الأول: العامل الجغرافي للأمن الوطني

يعتبر العامل الجغرافي أحد أهم المرتكزات التي تعتمد عليه الدول في تحقيق الأمن الوطني فللموقع الجغرافي هو أحد الأركان الأساسية للدولة وهو أحد أهم الأسس لتحقيق الأمن الوطني وعند الحديث عن الموقع الجغرافي وبذلك نتحدث عن موقع الدولة جغرافيا أين تقع الأهمية الجغرافية أي مكانة التي تحتلها فيما يلي:

✓ الموقع الجغرافي.

✓ المساحة.

✓ الحدود.

أ- **الموقع:** يعتبر موقع الدولة الجغرافي في الجغرافيا الدولية أمراً مهماً<sup>1</sup> وضرورياً في كل ميادين السياسة والاقتصادية والاجتماعية والأمنية فالدول تعتمد في هذا الأخير على مرتكز الموقع، حيث للموقع تأثير على سياسات الدولة بما فيها السياسة الأمنية فكلما كان للدولة موقع استراتيجي ساهم ذلك في تعزيز ترتيبات أمنية متماسكة ومتناسقة أي تخضع لمميزات الموقع الاستراتيجي المهيأ لوضع إستراتيجية أمنية تترجم معطيات الموقع الاستراتيجي<sup>1</sup> وللتوضيح الإستراتيجية الأمنية لا يتم وضعها عشوائياً بل يضع في الحسبان الموقع الدولة حيث الدولة التي تكون تحتل موقعاً استراتيجياً يختلف عن الدولة التي تقع في موقع غير استراتيجي.

ب- **المساحة:** وهنا نتحدث عن المساحة التي تتمتع بها الدولة فالمساحة الجغرافية تعت بواحد أهم مرتكزات الأمن الوطني، وهي مميزات تتميز بها كل دولة على حدة فالمساحة لها العديد من الآثار على سلوكيات الدولة وتوجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية<sup>2</sup>، فمثلاً كل ما كانت المساحة أكبر كلما كانت عاملاً من عوامل قوة الدولة بتعدد مصادر الثروة وغيرها من مميزات التي تعطي للدولة حظوظ كمرتكز من المرتكزات التي يمكن للدولة أن تعتمد عليها في مجالها الأمني لكن هنا نقول أن للمساحة قدر من أهمية لكن تحكماً معطيات أخرى أن المساحة تكون تتمتع بالمميزات المذكورة أنها تكون تحمل المعطيات الايجابية لتوظيفها كمرکز أمني أساسي.

ج- **الحدود:** حدود هو المجال الإقليم الخاضع للدولة أي هو المجال التي تمارس من خلاله الدولة سيادتها ويكون خاضعاً لإرادتها ورقابتها، أما وراء حدود الدولة يكون إرادة وسيادة دول أخرى، وهذه الحدود قد تكون طبيعية وقد تكون مصطنعة، قد تكون الدولة مطلة على البحار أو المحيطات أو الأنهار، وقد يكون تجاورها دول فلكل دولة حدود تجمعها مع دول أخرى وتلعب الحدود دوراً في طبيعة الترتيبات الأمنية وبذلك يمكن اعتبار أنه الحدود من أهم المرتكزات الأمنية الحساسة التي تركز عليها الدولة منذ بروز الدولة الوطنية وهي تعمل على حماية إقليمها الجغرافي وحماية حدودها من أي

<sup>1</sup> هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص 95.

<sup>2</sup> فليز محمد الدويري، مرجع سابق، ص 123.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

اعتداء، فالحدود تعتبر احد أهم المرتكزات لأمن الدول، هناك العديد من المعطيات التي زادت من اهتمام بهذا المرتكز السيادي للدولة ومن ثم يمكن القول أنه كلما كانت حدود منفتحة أفضل من الحدود الحبيسة في مرتكزات أمن الدولة ، وكذلك كلما كانت حدود الدولة آمنة كلما ساهم في أمنها واستقرارها، لكن إذا كانت حدود الدول مضطربة كلما أثر على أمن الدولة.

### الفرع الثاني: المرتكز الاقتصادي

تمثل القوة الاقتصادية أحد أهم مرتكزات الأمن الوطني فالقوة الاقتصادية تمكن الدولة تحقيق أمنها الوطني وعندما نتحدث عن القوة الاقتصادية نتحدث عن تنوع الاقتصاد وقوة الاقتصاد تقاس بما يلي:<sup>1</sup>

- حجم الناتج الإجمالي.
  - متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.
  - حجم القاعدة الصناعية للدولة.
  - معدل النمو السنوي للإنتاج.
  - حجم إنتاج مصادر الطاقة.
  - حجم احتياطي مصادر الطاقة.
  - معدل السنوي لإنتاج الطاقة ومتوسط نصيب الفرد منها.
  - نسبة الأراضي المزروعة إلى حجم السكان.
- القوة الاقتصادية يساهم في الأمن الوطني من خلال اعتبارها داعم ومساهم في الأبعاد الأمنية السياسية الاجتماعية والعسكرية من خلال ما يلي:

- إن القوة الاقتصادية تساهم في الاستقرار السياسي.
- القوة الاقتصادية يتم فيها تلبية حاجيات المواطنين.
- القوة الاقتصادية تساهم في دعم القوة العسكرية.

### الفرع الثالث: المرتكز العسكري.

<sup>1</sup> هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص ص 94-95.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

---

يعتبر العامل العسكري هو أحد الأسس التي يقوم عليه الأمن الوطني ، وهو أحد أهم عوامل القوة التي اعتمدت عليه الدول في تحقيق أمنها من خلال ردع أي اعتداء خارجي يعتبر القوة العسكرية لتمتعها بما يلي<sup>1</sup>:

- عدد العتاد
- الأسلحة المتطورة
- عدد المنخرطين في الجيش
- مدى تمتعها بالتكنولوجية المتطورة
- مدى توغلها في إقليم الدولة

---

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 96.



## المبحث الثالث: العلاقة بين الدولة الفاشلة والأمن

### المطلب الأول: علاقة الدولة الفاشلة بالأمن الوطني

#### الفرع الأول: الأمن الوطني

يعدّ الأمن الوطني أحد أهم مستويات الأمن، ورغم التطورات التي طرأت عليه إلا أنه لا يزال في تغير، ويرجع أول استخدام مصطلح الأمن القومي إلى نهاية الحرب العالمية الثانية حينما أنشئت الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1948م<sup>1</sup>، وتعود البداية الأولى لهذا المفهوم منذ 1648، من خلال معاهدة واستقاليا حيث كانت تثنى الأمن الوطني من خلال البنود التالية:<sup>2</sup>

✓ استقلال الدول بعضها عن بعض

✓ إقرار مبدأ المساواة بين الدول المستقلة

يقول الأكاديمي الأمريكي باري بوزان (Barry Buzan) المهتم بشؤون الأمن القومي يقول حول الأمن القومي ما يلي:<sup>3</sup>

• مفهوم صعبٌ على الصياغة الدقيقة

• يكتنف مفهوم الأمن الوطني الغموض

من خلال هذا التصور للإشكال الذي يطرحه مفهوم الأمن الوطني، يمكن القول أنه من المفاهيم التي تتغير بتغير نظورات الحاصلة في العلاقات الدولية، فهو مفهوم متغير زمانا، وكذلك متغير مكانا، فالأمن الوطني رغم اشتراك في بعض الدلالات تبقى مجدداته ومحركاته وضوابط تحقيقه تختلف من دولة لأخرى. هناك علاقة طردية بين الدولة الفاشلة والأمن الوطني فوظيفة الأساسية للدولة، هي

<sup>1</sup> هشام محمود الاقداجي، أبعاد وتحديات الأمن القومي التجانس القومي-القوة العسكرية-قضية الحدود، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2018)، ص 39.

<sup>2</sup> فايز محمد الدويري، مرجع سابق، ص 65.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 66.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

ضمان الأمن والسيطرة على إقليمها، وهذا ما تعجز الدول الفاشلة مصدر التنظيمات الإرهابية والإجرامية ومصدر لممارسة أعمال إجرام.

لدى الأمن الوطني يتحقق عندما تكون الدولة تحتوي على ركائز الاستمرار والديمومة في المجتمع المعاصر:<sup>1</sup>

- **الركيزة السياسية:** وهي تعني وجود نظام سياسي متماسك منفتح على متطلبات شعبه منفتح على شعبه.
- **الركيزة الاقتصادية:** تعني الاقتصاد المتنوع المنتج يساهم في تكريس الأمن الاقتصادي.
- **الركيزة الاجتماعية:** تعني تماسك المجتمع من خلال المحافظة على العادات وقيم والتقاليد وتنمية والانتماء.
- **الركيزة العسكرية:** أن تتوفر الدولة على جيش قوي قادر على حماية الدول من أي تهديد داخلي وخارجي.

### الفرع الأول: الدولة الفاشلة والإقليم

الدولة الفاشلة هي نوع من الدول الذي ينظر لها من عدة زوايا ، فهناك من يعتبرها دولا غير قادرة على أداء المهام ، وهناك من ينظر لها من منطلق أنها مصدر تهديد الدول ، فالدولة الفاشلة وعلاقتها بالإقليم، تحليل هذه العلاقة إلى أنّ إقليم الدول الفاشلة غير متحكّم فيها، بحيث تعجز الدولة على حمايتها، وتصبح غير قادرة على السيطرة عليه وغير قادرة على حماية أمنها من الاعتداء الخارجي.

### الشكل رقم (03): الأسس التي يقوم عليها الأمن الوطني



المصدر: إعداد الباحثة

<sup>1</sup> فايز محمد الدويري، مرجع سابق، ص 97.

فالأمن الوطني ينعدم أو يكاد لا يتحقق في الدولة الفاشلة، فهو يشير إلى قدرة الدولة على حماية الحدود السياسية<sup>1</sup> وهذا لا يتحقق في دولة فاشلة.

### الفرع الثاني: الدولة الفاشلة والسلطة.

يمكن القول أن الدولة الفاشلة هي التي تعجز عن القيام بإدارة شؤونها ؛ أي السلطة فيها عاجزة عن القيام بالوظائف التي جاءت من أجلها، لذا في الدولة الفاشلة السلطة تعاني من العديد من التحديات التي تهدد استقرارها وبقائها.

إذ الدولة الفاشلة تعني وجود خلل في السلطة، أي الفشل الدلّاتي لسبب عدم قيام السلطة

بوظائفها التي هي:

➤ الوظيفة التوزيعية

➤ الوظيفة الاستخراجية

➤ الوظيفة التنظيمية

➤ الوظيفة الرمزية

### الفرع الثالث: الدولة الفاشلة والشعب

أهم أساسيات الأمن الوطني هو ضمان الحياة الكريمة للمواطن وحمايته، لكن الدولة الفاشلة لا تحقق ذلك، وهذا يرجع للعديد من الدلائل، فالدولة الفاشلة يعاني شعبها التهميش، مما يسبب معاناة في الحياة الاجتماعية؛ كما قد لا تتوفر في أدنى شروط الحياة. كما تتميز بنقص الإمكانيات، فهي تعمل على تآكل الثقة بين الحكومة والمواطنين بالرّظر لعدم قدرتها على الأداء، وبالتالي تكمن نتيجة فشلها في أداء وظائفها، وفتح الطريق أمام الفوضى والانتهاكات، وجعل الأفراد يتعرضون لأنماط جديدة من المخاطر وإنعدام الأمان، وبالتالي انتشار المجموعات شبه العسكرية، وارتفاع معدّلات الجريمة والفساد.

<sup>1</sup> نسيم بهلول، الجزائر: دبلوماسية أمنية افريقية رائدة، تحرير: بوحنية قوي، في: جيوبوليتيكا القارة الإفريقية، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2020)، ص 312.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

فعندما لا تكون الدولة قادرة على إتمام مسؤولياتها السيادية لأفرادها فهي غالباً ما تفتح المجال أمام إمكانية انتهاك حقوق الأفراد<sup>1</sup>.

**المطلب الثاني: علاقة الدولة الفاشلة بالأمن الإقليمي.**

**الفرع الثاني: الأمن الإقليمي (Regional Security).**

إنّ أول ظهور لمفهوم الأمن الإقليمي كان بعد الحرب العالمية الأولى ، ليعبر عن سياسة تنتهجها مجموعة الدول التي تعمل على التعاون فيما بينها لتحقيق الأمن المشترك ، من خلال حماية وحفظ الاستقرار للإقليم الذي تنتمي إليه<sup>2</sup>. وهو ما يمثل اتفاق عدّة دول في إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخلياً وخارجياً<sup>3</sup>، ويعني سياسات لمجموعة من الدول تنتمي لإقليم واحد، وتسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم من أجل منع أي قوى أجنبية من التداخل في شؤون الإقليم<sup>4</sup>. هذا ما يعني أنه مختلف التأثير فيما يحدث للهول بفعل ما يحدث للدولة المجاورة. ولأن الدولة مهما بلغت من تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي قد لا تكون قادرة على مواجهة التهديدات على المستوى الإقليمي والدولي ، وهذا لن يتحقق إلا بالعمل المشترك ، وبتنسيق مع دول الجوار الإقليمي.

**الأمن الإقليمي يتحقق من خلال توفر الشروط التالية:**<sup>5</sup>

- ✓ الجوار الإقليمي
- ✓ وجود دولة إقليمية مركزية
- ✓ وجود هيئة مشتركة
- ✓ وجود اجتماع قومي على الأهداف العليا

<sup>1</sup> صفية إدري، "الأمن الإنساني في منطقة الساحل: نحو بناء مقاربة تعددية متساندة لتفعيل منطق التعاون بين الدولة والفواعل غير الدولاتية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر باتنة1، الجزائر، العدد 13، (جويلية 2018)، ص 578.

<sup>2</sup> هابل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص 24.

<sup>3</sup> عبد الله بن متعب ربيق، مرجع سابق، ص 61.

<sup>4</sup> عزت عبد الواحد، "تأصيل نظري مقومات الأمن القومية"، السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد 49، العدد 197، (جويلية 2014)، ص 331.

<sup>5</sup> محمد بالجيلالي، مرجع سابق، ص 23.

إذ تم الاستفاد من ثلاثة دروس بشأن الدول الفاشلة، وما تمثله من تهديد، خاصة على دول الجوار التي أصبحت هي الأخرى تعاني من فشل جيرانها، وهي:<sup>1</sup>

- 1 - أن الفوضى في دولة فاشلة يمكن أن تنتشر إلى الدول المجاورة.
- 2 - عندما تنهار الدول تنشأ الجرائم، بحيث أن الدولة عندما تفقد احتكارها للقوة يتوقف القانون ويحل محلّه العنف والمنفعة الخاصة، بعدهما المبدآن الذان يحكمان الأرض، ثم تقع الدول في النزاع والحروب الأهلية، ثم تتحوّل إلى " حرب الجميع ضدّ الجميع"، حسب تعبير "توماس هوبز".

3 - إنّ الدولة الفاشلة يمكن أن تشكل تهديدا مباشرا للأمن القومي لدولة ما في مكان آخر.

- إن تفكك دولة لا يعني أنه حدث داخلي فقط، وإنما ستكون له امتدادات وأثار إقليمية.

### الفرع الثاني: الدولة الفاشلة مصدر تهديد لدول الإقليم.

تساهم الدولة الفاشلة في تهديد الأمن الإقليمي، وهذا من خلال عدّها مصدرا للتهديدات الأمنية الحديثة، بل وهناك من يعتبرها في حدّ ذاتها مصدرا لأنها مصدر آخر للتحديات المتمثلة في الإرهاب، الجريمة المنظّمة، الهجرة غير الشرّعية. وهذا ما يؤدي للتهديد المباشر لمختلف دول الإقليم. وهنا تصبح في العدي من الحالات مصدرا للتدخل الخارجي من خلال التدخل العسكري المباشر أو من خلال إرسال قوّات خاصّة أو أمميّة لفرض السّلام، وهنا تصبح المنطقة ككل أو الإقليم مصدر تهديد من خلال تهديد تلك الدولة، ومن خلال القواعد العسكرية المتواجدة في المنطقة.

### المطلب الثالث: علاقة الدولة الفاشلة بالأمن الدولي.

#### الفرع الأول: الأمن الدولي.

الأمن الدولي هو الذي يخص كل دول العالم أي الأمن الذي يشمل كل دول العالم دون استثناء ويسعى لتحقيق الأمن للعالم كله، وأصبح اليوم يعرف بالأمن الإنساني المشترك الذي يتحدث باسم الإنسانية جمعاء<sup>2</sup>، وهو الذي تتولاه المنظمات الدولية التي تسعى للحفاظ على السّلم والأمن<sup>3</sup>. كما أن أي اعتداء يقع على أي دولة مهما كانت صغيرة يعدّ اعتداء على الجماعة الدولية ككل فان مسؤولية

<sup>1</sup> قادة بن عبد الله عائشة، "الدولة الفاشلة: دراسة في المفهوم والابعاد وانعكاساته على الامن الجزائري"، مجلة العلوم

القانونية والسياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 10، العدد01، (أفريل 2019)، ص 1333.

<sup>2</sup> محمد الجيلالي، مرجع سابق، ص20.

<sup>3</sup> عبد الله متعب بن ربيق، مرجع سابق، ص 61.

رد العدوان أو درعه لا تقع على الدولة المعتدى عليها وحدها وإنما هي مسؤولية تضامنية تقع على كل الدول أي الجماعة الدولية ككل.<sup>1</sup>

### الفرع الأول: نظرة الدول الكبرى للدولة الفاشلة.

اعتبرت كاتبة الدولة الأمريكية سابقا كوندوليزا رايس (condolezza rice) الدول الفاشلة هي العاجزة عن ممارسة السيادة وهي مسؤولة عن إنتشار الإرهاب وتجارة السلاح وأخطار أخرى.<sup>2</sup> وأعطى فرانك اهتماما للدولة واعتبر لها تأثيراً على البعد العالمي، فقد اعتبر أن الأزمة الاقتصادية العالمية من أسبابها الدول أو فشل الدول؛ من خلال إعادة ترشيد وإصلاح مؤسسات الدولة<sup>3</sup> من هنا يمكن القول أن فشل الدولة مرتبط بالبعد العالمي، أو لها تأثير على الأمن الدولي الذي أصبح من معطيات التهديدات الأمنية.

تعتبر الدولة الفاشلة من أهم التهديدات التي صنفتها الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوروبي بأنها تهدد للكيان الدولي بتهديدها للسلم والأمن العالميين، لأن مخاطرها تتعدى مختلف الأبعاد، وتتخطى مختلف المستويات الوطنية، ويشير فرانسيس فوكوياما عندما كتب أن بعد الحرب الباردة فليق الدول الضعيفة والدول الفاشلة والدول الضعيفة كلاهما توفر أسلحة الدمار الشامل بأيدي هذه الدول أو بأيدي جماعات داخلها والذي بدوره يشكل تهديداً غير مسبوق في تاريخ العالم.<sup>5</sup>

إن استخدام الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس "بيل كلينتون" هذا المفهوم لوصف بعض الدول التي لم تعد قادرة على ممارسة وظائفها الرئيسية، خاصة الأمنية والتي باتت تهدد الأمن الدولي<sup>6</sup>. يرى البعض أن هذا المصطلح هو أحد تصنيفات الإدارة الأميركية للدول التي يُراد التدخل في شؤونها أو التقليل من شرعية سيادتها، بحجة أنها تمول تهديداً للأمن الدولي<sup>7</sup>، وقالت كوندوليزا رايس

<sup>1</sup> فايز محمد الدويدي، مرجع سابق، ص 75.

<sup>2</sup> محمد الصالح جمال، خصخصة الأمن في إفريقيا، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، د،ت،ن)، ص 122.

<sup>3</sup> أحمد ثابت، الدولة والنظام العالمي مؤثرات التبعية، (مصر: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1992) ص 27.

<sup>4</sup> محمد الصالح جمال، مرجع سابق، ص ص 121-122.

<sup>5</sup> فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة، تر: مجاب أمام، (دم،ن: العبيكان للنشر، د،ت،ن)، ص 14.

<sup>6</sup> قادة بن عبد الله عائشة، مرجع سابق، ص 1328.

<sup>7</sup> بومدين وسيلة، مرجع سابق، ص 215.

(Condoleezza Rice) أنّ الولايات المتحدة تواجه تهديدا من "الدول الضعيفة والفاشلة التي تسهّل انتشار الأوبئة، وحركة المجرمين والإرهابيين، وانتشار الأسلحة"<sup>1</sup>.

لقد شهدت أروقة الأمم المتحدة حول الحاجة إلى التدخل في شؤون الدول، الذي ثبت فشلها بدعوى الأمن الإنساني، وهو النقاش الذي لم يتوقف عند هذا الحد، وإنما تحوّل فيما بعد إلى خطاب صريح، سعى إلى تسويق فكرة أن هذه الدول قد يُؤن لها أثر سلبي، ومن بعدها نشر البيت الأبيض إستراتيجية الأمن الجديدة "إستراتيجية الأمن القومي" حيث شدّد فيها على أنّ المناطق الفقيرة مثل إفريقيا تمثّل تهديدا ركّز في ذلك تأكيد الإستراتيجية أنّ "ما نجم من تهديد من قبل الدول الفاشلة هو أكبر بكثير من تهديد الدول الكبرى المنافسة لها، كما نشر الاتحاد الأوروبي إستراتيجية الأمن الخاصة، التي تتبنى إلى حدّ كبير نفس الوضع في قارة إفريقيا، حيث جاء في موضوع "إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن لسنة 2012 أنّ الدول الفاشلة هي ظاهرة مقلقة"<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: الدولة الفاشلة مصدر تهديد عالمي.

تهديدات الدولة الفاشلة على الأمن الدولي:<sup>3</sup>

1. الدول الفاشلة هي منطلق التهديدات العابرة للحدود الجريمة
2. الدول الفاشلة هي مصدر للأمراض الأوبئة
3. الدول الفاشلة هي مصدر لانتشار السلاح
4. الدولة الفاشلة مصدر تهديد إقليمي ومن ثم دولي
5. الدولة الفاشلة مصدر للهجرة غير الشرعية
6. الدولة الفاشلة مصدر للإرهاب.

من خلال طرح التهديدات التي تعتبر الدولة الفاشلة المصدر الرئيسي لها، حيث فشلت في إدارة شؤونها الداخلية، وعجزت على الضبط والتحكّم في شعبها وفي إقليمها، ممّا يجعلها مصدرا لمختلف التهديدات باعتبارها دولة تشهد تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية ثقافية وأمنية، ممّا يجعل العديد من شعوبها تبحث عن حياة أفضل عبر الهجرة غير الشرعية، وبالتالي يصبح يهدد الأمن الدولي، كما

<sup>1</sup> Sonali Huria، "Failing and Failed States The Global Discourse" ، IPCS ISSUE BRIEF، NO 75، (JULY 2008) ، P02.

<sup>2</sup> غازلي عبد الحليم، مرجع سابق، ص 46.

<sup>3</sup> شاهر إسماعيل الشاهر، الدولة في تحليل السياسي المقارن، (الأردن: دار الإعصار العلمي، 2018)، ص ص

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

أنه قد ينخرط العديد من شعوبها في التّنظيمات الإرهابية، كما ينخرط في العمليّات الإجرامية فيهدّد الأمن الدولي، فالدّولة الفاشلة لا تعتبر تهديداً للأمن داخلي فقط، لأنّها تؤديّ تحديات وقصور الدّولة أو فشلها في إدارة شؤونها، بل تتعدّى ذلك بتهديد الخارج، حيث آثارها تتعدّى حدودها الإقليمية للعالم لأنها تصدرّ تهديدات متخطّية للحدود عابرة للقارّات.

لقد اعتبرت الدّول الكبرى الدّولة الفاشلة مصدر تهديد مباشر لأمنها الوطني، وهذا من خلال الإشارة إليها في وثائق إستراتيجيتها الأمنيّة، فإنه أصبح ينظر للدولة الفاشلة على أنّها قضية عالمية تمس العالم وليس قضية داخلية تمس الدّولة الفاشلة فقط بل تعداه لدول العالم لما تمثله كمصدر من مصادر التهديد الجديدة، ومثال على ذلك إشارة الدول الكبرى في وثائقها الأمنيّة الوطنية، ولعل أبرز عنصر وأخطره في ميزات الدّولة الفاشلة هو عدم بسط سيادتها كاملة على ترابها الوطني، ممّا يؤدي إلى نشأة كيانات افتراضية وجيوش موازية كتنظيم القاعدة في أفغانستان، وداعش في العراق وسوريا وليبيا والحوثيين في اليمن وحزب الله في لبنان، وغيرها من التّنظيمات المسلحة التي أصبحت تبرز داخل هذه الدول الفاشلة، وبذلك أصبحت تمثل تهديد عالمي جديد لاستعمالها نمط جديد من الحروب وهي الحروب اللّامتناهية<sup>1</sup>.

وفقا لستيفن والت من جامعة هارفارد، إنّ الدّولة الفاشلة تخلفّ عدم الاستقرار والهجرة الجماعية والإرهاب، وفشل الدّولة في هذه البلدان لا يشكل فقط تهديدا لحياة الناس الذين يعيشون داخلها، ولكن أيضا يشكل تهديدا كبيرا على السّلام العالمي كما يتّضح من الصراعات التي تلت 11 سبتمبر 2001<sup>2</sup> وهذا ما يتّضح من التصريحات الأوروبية عبر الاستراتيجية الأمنية الاتحاد الأوروبي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي<sup>3</sup>.

➤ تشير وثيقة الاستراتيجية للأمن القومي لسنة 2002 أنّ ما يهدّد أمنها هو الدّولة الفاشلة التي تعتبر مقبرة لحقوق الإنسان، وملاذ غير آمن لسكانها، وهي ترى أنّ من واجب الولايات المتّحدة الأمريكيّة التّدخل لحماية وإنقاذ مواطني هذه الدّول تحت مظلة مسؤوليّة الحماية والمساعدة لهذه الدّول على نشر السّلام، والأمن وتحقيق القيم الديمقراطيّة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> بومدين بلغراس، مرجع سابق، ص 341.

<sup>2</sup> Silva, Mario, op cit, p 67

<sup>3</sup> MORTEN BØA S , KATHLEEN M. JENNINGS, "Insecurity and Development: The Rhetoric of the 'Failed Stat' The European Journal of Development Research, Vol.17, No.3, (September 2005), P387.

<sup>4</sup> عائشة بوكليخة، مرجع سابق، ص 175.



➤ وثيقة الدول الأوروبية للأمن والتنمية تحدت في إطار الاستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي عن أن الدولة الفاشلة هي أحد أهم التهديدات الأمنية التي تواجه الدول الأوروبية.

### المبحث الرابع: محددات الفشل الدولتي في إفريقيا (الأسباب والنتائج)

تعتبر إفريقيا القارة السمراء التي تتوسط القارتين الأخرى آسيا شرقا، وأوروبا شمالا، وأمريكا غربا تحتوي على العديد من الإمكانيات والتحديات الاقتصادية، حيث وفرة النفط والغاز وطاقة الرياح والطاقة الشمسية فرصة ذهبية، والوصول للفرص العالمية قريب من التحقق، أما تحدّد الأساسي في إفريقيا جنوب الصحراء يتمثل في الاعتماد المرتفع على الوقود الحبيوي التقليدي، والفرص القليلة للحصول على الطاقة الحديثة، ونقص إمدادات الطاقة، بينما البلدان غير الساحلية تتمثل التحديات الأساسية في تأخير الطاقة المستوردة وعدم كفاية الاحتياطات الإستراتيجية، كما أنّ الدول الجزر تعتمد كثيرا على النفط المستورد، وهو تحدّد أساسي يؤدي لارتفاع تكلفة إمدادات الطاقة، بينما جنوب إفريقيا على الرغم من أنّ بها أكبر شبكة للطاقة، فإنّ جنوب إفريقيا تصارع لضمان إمداد كاف من الطاقة في الكهرباء<sup>1</sup> به من إمكانيات جعل منها تحنلّ الصدارة في ثرائها بالموارد الطبيعيّة الهائلة\*

<sup>1</sup> نور الدين الداودي، "سباق قوى الشرق على النفوذ في إفريقيا: الصين، إسرائيل، تركيا"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد 16، (جويلية 2019)، ص 20.

\* الأغذية والمواد الخام الزراعية: الموز، الشعير، لحم البقر، الكاكاو، البن، القطن، الأسماك، وجبات الأسماك، جلود الحيوان، كتل الأخشاب، الذرة، زيت الزيتون، البرتقال، زيت النخيل، الفول السوداني، بنور اللفت، الأرز، المطاط الخشب المنشور، زيت فول الصويا، وجبات فول الصويا، السكر، عباد الشمس، الشاي، الفحم، والصوف. الطاقة: الفحم، النفط الخام، والغاز الطبيعي. المعادن: الألومنيوم، النحاس، خام الحديد، الرصاص، النيكل، القصدير اليورانيوم الزنك البنك التنمية الإفريقي، التقرير السنوي 2015، تر: كمال السيد، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، 2015، ص

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

أضف إلى ذلك التّحديات السياسيّة والاجتماعيّة والأمنيّة تم اعتبار إفريقيا تتصدّر من حيث عدد الدّول الفاشلة، أو تلك المرشحة للالتحاق بقائمة الدّول الفاشلة ، فقد كانت من مظاهرها نزاعات مسلّحة انقلابات وتدقّقات اللّاجئين.<sup>1</sup>

### المطلب الأوّل: المحدّدات السياسيّة لفشل الدّولة في إفريقيا.

تواجه الدّول الإفريقيّة العديد من التّحدّيات لعلّ أهمّها سيطرة موجة نظم الحكم الديكتاتوريّة والاستبداديّة على طبيعة الحياة السياسيّة في معظم الدّول الإفريقيّة، ممّا جعلها تتميز بالصّراع على السّلطة، وذلك بممارسة جميع أشكال العنف، وقد كان ذلك عبر حالات الانقلابات العسكريّة والاعتقالات السياسيّة والحروب الأهليّة المتكررة ، ممّا جعل الدّولة الإفريقيّة تشهد أزمة مؤسّساتيّة وسياسة في ظلّ الاحتماليّة المتزايدة للفشل الدّولاتي التي شهدتها مختلف الدّول الإفريقيّة<sup>2</sup>. إضافة إلى الإرث الاستعماري إذا نحاول في هذا الصدد الحديث للتعرف على المؤشّرات السياسيّة في فشل الدّولة في إفريقيا.

### الفرع الأوّل: الاستعمار الأوروبي التّقليدي والحديث.

يعتبر الاستعمار التّقليدي والحديث أحد أهم محددات فشل الدولة في إفريقيا، أي كان نتاج ما خلفه الاستعمار في مختلف الجوانب فهي عبارة عن صيغة مستوردة يصفها البعض بالمصطنعة ، هذا مقارنة الدّول الغربيّة التي كانت نتيجة تطوّر تاريخي ، أو هي عبارة عن نتاج البيئة التي نشأت فيها<sup>3</sup>، دول الغرب انتهجت طريقة الاستعمار المباشر تحت مختلف التّسميّات وصاية أو الحماية أو الانتداب، الغاية واحدة وهي استعمار إفريقيا لتقدّم الرّفاهية لشعوبها فكانت تتدخّل في كلّ شؤون الدّول الإفريقيّة ويعيق تقدّمها ويسيطر على إرادتها<sup>4</sup>، فللاستعمار له العديد من المخلفات الخطيرة التي جعلت من الدّول الإفريقيّة دول متخلّفة فقيرة تابعة للدّول الغربيّة.

### جدول رقم (09): المستعمرات الأوروبيّة في إفريقيا

<sup>1</sup> مليكة لزخني، مرجع سابق، ص 71.

<sup>2</sup> بن عائشة محمد الأمين، الدولة الفاشلة في إفريقيا وسياسة ملء البطون، متحصل عليه:

<https://democraticac.de/?p=2> 2021/10/23 الساعة 00:34

<sup>3</sup> عبد الحليم غازلي، "الاهتمام الدولي بظاهرة الدولة الفاشلة في أفريقيا"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسيّة،

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسيّة، الجزائر، المجلد 01، العدد 2، (ديسمبر 2014)، ص 44.

<sup>4</sup> نور الدين الداودي، مرجع سابق، ص 21.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

فرنسا	شمال إفريقيا: تونس، الجزائر، المغرب إفريقيا غربية السنغال غينيا ساحل العاج داهومي إفريقيا الاستوائية: الغابون، الكونغو تشاد، جزيرة مدغشقر، الصومال
بريطانيا	إفريقيا الشرقية زنجبار، تنجانيقا، كينيا، اوغندا، نيجيريا غانا السودان
بلجيكا	الكونغو
البرتغال	جزر الرأس الأخضر، غينيا، موزنيق
ألمانيا	كامرون
إيطاليا	ليبيا اريتيريا الصومال

المصدر: جاسم ظاهر، إفريقيا ما وراء الصحراء من الاستغلال إلى الاستقلال، (د م ن: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، د، ت، ن)، ص ص 111-112.

يعتبر ودانيال ثورر (Thurer danial) في أسباب ظهور "الدول الفاشلة" في أواخر القرن العشرين إلى ثلاثة أسباب رئيسية<sup>1</sup>:

- ❖ نهاية الحرب الباردة، التي دعمت خلالها الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي بشكل مصطنع العديد من الأنظمة الضعيفة.
- ❖ تركة الاستعمار التي دمّرت الهياكل التقليدية دون أن توفر هوية فعالة للدول المستقلة حديثا.
- ❖ التحديث يشجع على حراك اجتماعي وجغرافي جديد في القرن العشرين، ظهر سبب إضافي للدول الفاشلة هو الفراغ الذي خلفه إزالة نظام استبدادي، في كثير من الأحيان، ولكن ليس بالضرورة، بعد الجيش الأجنبي.
- ❖ التدخل.

في القرن العشرين، ظهر سبب إضافي للدول الفاشلة وهو ما يلي:

الفراغ الذي خلفه زوال نظام استبدادي في كثير من الأحيان ، ولكن ليس بالضرورة، في أعقاب التدخل العسكري الأجنبي. وفي الوقت نفسه، وجد الكثيرون أن مصطلح "الدولة الفاشلة" مفرط في التبسيط، وربما تكون الدول قد فشلت من جوانب مختلفة وبدرجات مختلفة ، وإلى أنّ جهاز الحكم قد ينهار بسرعة الضغط، ولكنّه يستغرق وقتا طويلا لإعادة البناء ، وقد يعكس أيضا تآكل شرعية بعض الدول التي أنشئت شكليًا والتي كانت خلفاء للإمبراطوريات الاستعمارية<sup>2</sup>، بعد الاستقلال لم تسلم القارة

<sup>1</sup> Richard Ware, op cit, p 4

<sup>2</sup> ibid, p 4.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

الإفريقيّة من سياسات الدّول الغربيّة وكنماذج عن تلك السّياسات السّياسة الفرنسيّة والأمريكيّة بل حتّى الصّينيّة هي عبارة تطبيق استراتيجيّة الاستعمار الحديث.

1- فرنسا: تعتبر فرنسا إفريقيا إرثاً استعماريّاً وهي امتداد للسياسة الفرنسيّة ، لدى قامت فرنسا على إبقاء إفريقيا تابعة حتى بعد حصول الدّول الإفريقيّة المستعمرة ، وهذا عن طريق آليات سياسيّة واقتصادية وأمنية، وثقافيّة تمثلت فيما يلي:<sup>1</sup>

أولاً: الآليّة العسكريّة: لقد تمثّلت السّياسة العسكريّة في إقامة قواعد عسكريّة ، حيث توجد في إفريقيا خمسة قواعد عسكريّة تابعة لفرنسا، وعمل على تكريس سياسة دعم المؤسّسات الأمنية وتدريب الجنود الأفارقة.

ثانياً: الآلية الاقتصادية اعتمدت فرنسا بإتباع استراتيجيّة تجارة البينية مع غالبية دول شمال إفريقيا غربها ووسطها.

الآلية الثقافيّة: وهي محاولة لتكريس الثقافة الفرانكفونية في القارة الإفريقية والتدخل العسكري المباشر وهو الأمر الحاصل في كل من مالي وكوت ديفوار وإفريقيا الوسطى، إضافة إلى مصالحتها الاستراتيجية في المنطقة في كل من مالي والنيجر وموريتانيا وتشاد في ما يتعلق بالاستثمارات الفرنسية في قطاع الطاقة وعلى رأسها اليورانيوم، فهي تحتكر استغلال اليورانيوم بالنيجر التي تحصي أكثر من 249 مليون طن، الأمر الذي يمثل مصدراً أساسياً لبرنامجها النووي فضلاً عن استثماراتها الاقتصادية في مختلف دول الساحل الإفريقي.<sup>2</sup>

أمّا الولايات المتّحدة الأمريكيّة هي الأخرى عملت على تنافس من أجل ضمان التواجد في القارة الإفريقية، وبذلك حاولت تطبيق مجموعة من البرامج كبرنامج أفريكوم، وبان الساحل وهما برنامجان متخصصان في مجال الأمني أضف إلى ذلك المبادرة الاقتصادية والثقافية كسياسات تنافسيّة مع مبادرات الأوروبية وحتّى الصّينيّة ، في حين أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة تتعدّد مشاريعها ما بين مشاريع ذات أولويّة إعلاميّة كدعم الديمقراطيّة وترويجها في بلدان الساحل الإفريقي، ومشاريع ذات ضرورات اقتصادية متعلّقة أساساً بملف الطّاقة وتحقيق أمن الطّاقة الأمريكي، وبخاصّة بعد الاستكشافات المهمّة في غرب إفريقيا، والمتاخمة لجنوب الساحل الإفريقي خليج غينيا.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد الغاني دندان، مرجع سابق، ص ص 11-12.

<sup>2</sup> العربي بومدين، فوزية قاسي، مرجع سابق، ص 133.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 133.

بينما الصين تعتبر من القوى الاقتصادية الكبرى في العالم وهي تنافس دائماً مع القوى الاقتصادية التقليدية، وفي بحث مستمر على الأسواق الجديدة لذلك كانت إفريقيا ضمن أهداف التوسع الاقتصادي الصيني مستفيدة من الأخطاء التي ارتكبها الغربيون في القارة الإفريقية من استنزاف بشع للطاقات الطبيعية دون اكتراث لحاجات إفريقيا وشعوبها، الشيء الذي انتبهت له الصين<sup>1</sup> وحاولت أن تكون الدولة المستثمرة الصديقة لإفريقيا، حيث نجحت في كسب ثقة الدول الإفريقية حيث أصبحت تمثل أكبر قوة منافسة للقوى الاقتصادية التقليدية، حيث استطاعت أن تحتل المرتبة الثالثة كشريك اقتصادي لإفريقيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وهذا يرجع لقوة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وإفريقيا<sup>2</sup>.

صرح الرئيس الصيني في أحد زيارته لإفريقيا: "نحن ننظر للأفارقة كأصدقاء طول الوقت وسوف نبقي إخوة جيدين طوال الأمد وشركاء جيدين للشعب الإفريقي، والآن في القرن الجديد نحن نعمل معاً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومواكبة التنمية والتطوير والتجديد"<sup>3</sup>. لقد اعتمدت الصين في سياساتها في إفريقيا في كسب تأييد الدول الإفريقية، وهذا من خلال دعم السلام والاستقرار في إفريقيا، حيث كانت جزءاً في عملية السلام لـ 12 عملية لقوات حفظ السلام، وهو أكبر عدد على كل دول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، كما أنها كان لها أدوار أخرى كالاستثمارات، ونقل الخبرة تزويد الأسواق الإفريقية بالمنتجات الأساسية في مقابل دافعت الدول الإفريقية، على إبقاء الصين كشريك في المنطقة، بل مثل دعمها الانضمام لمنظمة التجارة العالمية<sup>4</sup>.

### الفرع الثاني: هشاشة الأنظمة الإفريقية.

الدولة الإفريقية في نهاية القرن التاسع عشر اتسمت بقدر كبير من الهشاشة<sup>5</sup> من بين 20 دولة كانت معرضة حسب مؤشر الدول المنحرفة، (Failed States Index - FSI) للانهار عام 2010

<sup>1</sup> نور الدين الداودي، مرجع سابق، ص 22.

<sup>2</sup> نور الدين الداودي، مرجع سابق، ص 22.

<sup>3</sup> السيد أمين شلبي، رؤى عالمية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة، 2010)، ص 203.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص ص 204-205.

<sup>5</sup> عامر ناصر، "رهان الشبكات الدولية للإتجار بالمخدرات على منطقة الساحل الإفريقي وانعكاسات ذلك على الأمن

الإقليمي"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، المجلد 08،

العدد 01، (2021)، ص 57.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

منها 12 موجودة بإفريقيا، أمّا وفقا للمقياس السنوي للدولة الفاشلة، فإنّ أكثر الدول هشاشة في العالم ترتكز في إفريقيا، 7 دول من بين أكثر 10 دول هشاشة في العالم.

في 2014 حسب المقياس كانت إفريقيا، تتصدّر مؤشرات الهشاشة مثل جنوب السودان، الصومال<sup>1</sup> وجمهورية إفريقيا الوسطى<sup>2</sup>.

هشاشة الأنظمة في إفريقيا جعل منها تعاني وتواجه العديد من التحديات، حيث تشمل التحديات الرئيسية التي تواجه شرقي إفريقيا والقرن الإفريقي ما يأتي:<sup>3</sup>

- ضعف الدول والحكومات التي تفنقر إلى السلطة والمشروعية
  - الضعف البيئي والصحي.
  - انتشار الجماعات الخارجة على القانون والجماعات المهمشة والمعرضة للتقلبات المناخي، وللعنف المجتمعي والأهلي وإهمال الدولة.
  - سهولة التأثير بالشبكات الإرهابية والإجرامية الدولية.
- والدول الإفريقية في معظمها رغم خضوعها للأهلية القانونية، إلا أنّها تفتقد القدرة على إدارة شؤونها لقد تمّ تصنيف العديد من الدول الإفريقية ضمن دول الفاشلة، وهذا التصنيف يضع الدول الإفريقية ضمن الدول التي تعاني من درجة الإنذار والإنذار الحاد، وكان من بين 20 دولة هشة 14 دولة إفريقية<sup>4</sup>.

### جدول رقم (10): الدول التي تعاني من هشاشة في إفريقيا

الدولة	المؤشر	الرتبة عربيا	الرتبة عالميا	درجة التحذير
الصومال	112.3	2	2	قصوى

<sup>1</sup> كنزة مغيش، " الدولة الهشة أم" وضعية الهشاشة: "قراءة في إشكالية بناء الدولة في إفريقيا؟"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، (2021)، ص ص 232-233.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 241.

<sup>3</sup> جيلبرت خادياجالا، شرق أفريقيا: الأمن وإرث الهشاشة، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 86، 2009)، ص 12

<sup>4</sup> كنزة مغيش، مرجع سابق، ص 230.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

السودان	108	4	8	قُصوى
ليبيا	92.2	6	28	قُصوى
موريتانيا	90.1	7	31	قُصوى
جيبوتي	85.1	9	43	قُصوى

المصدر: العرب في مؤشر الدول الهشة لعام 2019، متحصل عليه: <https://www.alhurra.com/choice->

تاريخ الدخول 2020/07/12 الساعة: 12.00

### الفرع الثالث: أزمة النظام السياسي وإشكالية بناء الدولة في إفريقيا.

تعاني أغلب الأنظمة السياسية للدول الإفريقية أزمت كأزمة المشاركة السياسية، وهو عبارة عن قمع مختلف قنوات المشاركة السياسية، الأمر الذي جعل العملية السياسية في جميع بلدان هذا الأخير تتميز باختلالات هيكلية عميقة، ناتجة من طبيعة الأنظمة السياسية المغلقة، وضعف المشاركة السياسية، وانعدام وتقييد حرية التعبير<sup>1</sup> مما جعل الأنظمة في العديد من الدول الإفريقية تتسم بأزمات الأنظمة السياسية نذكر منها ما يلي:

- أغلب الأنظمة السياسية في الدول الإفريقية تفتقر لأزمة الشرعية.
- أغلب الدول الإفريقية تعاني عدم القدرة على السيطرة على أقاليمها الجغرافية، كما تعاني أغلب الدول الإفريقية من الانفلات الأمني حول أقاليمها الجغرافية؛ أي عدم قدرتها على السيطرة وعدم القدرة على التحكم في الأقاليم الجغرافية التابعة لها، مما يجعلها عاجزة على حماية ما يلي:

- ✓ عدم القدرة على التحكم في إقليمها الجغرافي.
- ✓ عدم القدرة على حماية المواطنين والقاطنين بها.
- ✓ عدم القدرة على حماية الثروات الطبيعية.

<sup>1</sup> بومدين العربي، فوزية قاسي، مرجع سابق، ص 129.

اعتبر العديد من الباحثين أن الدولة الحديثة في إفريقيا - بصفة عامة، ما هي إلا نسخة إفريقية للاستعمار الغربي، كما أن النظام يتميز بسيطرة نخبة معينة على الحكم، وعدم الفصل بين الحاكم والدولة أدى إلى دكتاتورية السلطة السياسية وانتشار الفساد، واحتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية ولاسيما سياسة القمع<sup>1</sup>، في عودة التكالب الدولي بأوجه جديدة من أجل استغلال ثروات إفريقيا، وإعاقة مسيرة نهضتها، أليست رائحة النفط واليورانيوم هي التي تقسّر لنا سرّ التواجد الفرنسي والأمريكي في كل من مالي و إفريقيا الوسطى، وجنوب السودان؟<sup>2</sup> والوضع الدولي الجديد لإفريقيا الجديد لإفريقيا الذي يعرف بالتنافس الغربي، ما هو إلا مظهر من مظاهر الاختراق الخارجي، فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واسبانيا لن تسمح للصين وتركيا واليابان والهند وإيران لبأن تستثمر الفرص الكثيرة التي تمنحها إفريقيا، دون كبحها وإفشالها، وهذا التنافس خلف عوائق انعكست على الدول الإفريقية التي لا تزال تتخبط بين عدم الاستقرار السياسي وتبعات التمزق، وكذلك التهديدات الأمنية كالإرهاب والجريمة<sup>3</sup>، فالسياسة التنافسية للدول الغربية لا تراعي خصوصية الفارة الإفريقية.

### الفرع الرابع: مشكلة الحدود.

الحدود الإفريقية تعاني من انعدام الانسجام من خلال تغيير النسيج الاجتماعي، أي عدم احترام خصوصية البشر وهذا يرجع بسبب احترام والاحتفاظ بالحدود الموروثة عن الاستعمار التي كانت تسعى إلى إبقاء إفريقيا على هذا التقسيم، الذي خلف في إفريقيا العديد من الصراعات مثل حروب الانفصال<sup>4</sup>.

بقاء بعض دول الساحل الإفريقي عاجزة عن تفكك التحالفات تحت دولانية، ذات طابع الإثني

<sup>1</sup> صافية إدري، مرجع سابق، ص 579.

<sup>2</sup> حمدي عبد الرحمن، مسلمو أفريقيا بين مطرقة الإرهاب وسندان الإبادة، متحصل عليه:

<https://www.aljazeera.net> تاريخ الدخول 2021/09/08 الساعة 20:56.

<sup>3</sup> نور الدين الداودي، "سباق قوى الشرق على النفوذ في إفريقيا: الصين، إسرائيل، تركيا"، مجلة العلوم السياسية

والقانون، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 3، العدد 16، (جويلية 2019)، ص 31.

<sup>4</sup> محمد احمد الدريدي، الحدود الإفريقية والانفصال في القانون الدولي، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2017)،

ص ص 15-16.



والقبلي فلا يمكن إنكار ما تحدّته الحدود الدولية الحديثة التي تفصل بين شعوب المنطقة من صراعات، فلقد صنع الاستعمار حدودا هندسيّة لا تستجيب للنسيج الاجتماعي، كما وضّحنا سابقا مثل تواجد طوارق في كلّ من الجزائر وليبيا والنيجر ومالي بوركينا فاسو<sup>1</sup>، كما أن نزاع الحدود في إفريقيا كان لسبب ضعف الحدود الإقليمية الذي يجرّ معه التّحديات الخارجية والداخلية في شرقي إفريقيا، ومنذ ستينيات القرن العشرين، كان التّحدي الخارجي ممثّلا بالمطالبات التّحريرية والوحدوية التي أطلقتهما الصومال ضد جيرانها في كينيا وأثيوبيا وجيبوتي، بينما كان تقرير المصير محور الصّراعات الانفصالية في جنوب السودان وأريتريا<sup>2</sup>.

تعكس إشكالية أزمة بناء الدولة الوطنية إحدى المعضلات الأمنية الخطيرة التي تعانيها الدّول الإفريقية ودول منطقة السّاحل الإفريقي بشكل خاص، وذلك على خلفيّة الرّواسب التاريخية التي أنتجتها مشكلة الحدود الجغرافية المتوارثة عن الحقبة الاستعمارية، التي لم يراع فيها التّنوع الإثني والقبلي وخصوصيّة المجتمعات المكوّنة لفضاء السّاحل<sup>3</sup>. من أهم القضايا الحدودية المعروضة على محكمة العدل الدولية قضية بين بوركينا فاسو ومالي المعروفة ونزاع الحدود فيما يخص تحديد تّبعية شريط من الأرض مختلف عليه بين هذين البلدين الإفريقيين، وكان مطلوبا من المحكمة العدل الدولية بموجب المادة 1 من الاتفاق الخاص الذي أبرمه البلدان، وتبيين خط الحدود وفاق مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار"، قرّرت الدائرة التي شكلتها المحكمة النّظر في النّزاع، ما يلي:

حيث إن الطرفين، قد طلبا من الإدارة صراحة أن تفصل في نزاعهما على أساس "مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار"<sup>4</sup>. مشكلة الحدود هي مشكلة خلّفت العديد من التّحديات لدى الدّول الإفريقية نذكر منها:<sup>5</sup>

1. توتّر علاقات بين الدّول إفريقية.
2. حروب ونزاعات ومواجهات عسكرية.

<sup>1</sup> مصطفى كمال فودي، بي مجيدي، مرجع سابق، ص 233.

<sup>2</sup> جيلبرت خادياجالا، مرجع سابق، ص 12.

<sup>3</sup> بومدين العربي، فوزية قاسي، مرجع سابق، ص 129.

<sup>4</sup> محمد احمد الدريدي، مرجع سابق، ص 25.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص 16.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

فالدول الإفريقية جميعها تعاني بأشكال متفاوتة مشكلة الحدود الزاهنة التي ترجع إلى السياسة الاستعمارية حيث تولت تقسيم الأراضي الإفريقية على حساب وحدة الشعوب والقبائل، وأحيانا العائلات<sup>1</sup>، مما أثار العديد من الصراعات والنزاعات بين الدول المتجاورة التي كانت ضحية مثل هذه التقسيمات مما جعل النقاش بين الدول المؤيدة للتقسيم، والدول راضية بتقسيم التي ورثته من الاستعمار<sup>2</sup>.

### الفرع الخامس: انعدام الاستقرار السياسي والفساد في إفريقيا.

#### أولاً: انعدام استقرار السياسي

يشكل عدم الاستقرار السياسي من أكثر السمات التي تتميز بها إفريقيا<sup>3</sup>، مما جعلها موطن العديد من الصراعات والنزاعات التي تظهر على شكل حروب أهلية ، وتزداد ظاهرة الانسحاب بسبب الفقر المدقع، وارتفاع البطالة، فالاستقرار مرتبط بتدهور الأوضاع التي يعيشها المواطن الإفريقي.

#### جدول رقم (11): النزاعات المسلحة في إفريقيا حسب الحدة 2007-2016

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ح	7	8	9	8	12	9	10	10	10	10
م	5	5	4	2	4	4	3	3	11	8

<sup>1</sup> محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الاثيوبية -الارتيرية، (بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004)، ص 83.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 84.

<sup>3</sup> تشارينتنسيف ف.م، إفريقيا الحاضر والمستقبل، تر: ممدوح سيد مصطفى، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2019)، ص 55.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

المصدر: فايزة ويكن، "التدخل الخارجي وتحديات الاستقرار في إفريقيا الساحل الإفريقي أنموذجاً"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة جيلالي بونعامه خميس مليانة، الجزائر، العدد 03، (2020)، ص 260.

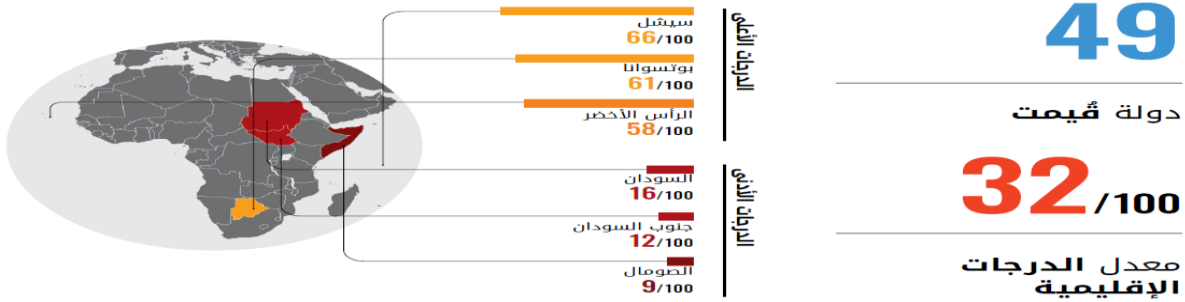
### جدول رقم (12): النزاعات المسلحة في إفريقيا حسب النوع 2007-2016

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ثانوي	11	12	11	8	13	11	11	10	17	15
حرب	1	1	2	2	3	2	2	3	4	4

المصدر: فايزة ويكن، مرجع سابق، ص 260.

### ثانياً: إنتشار الفساد في إفريقيا

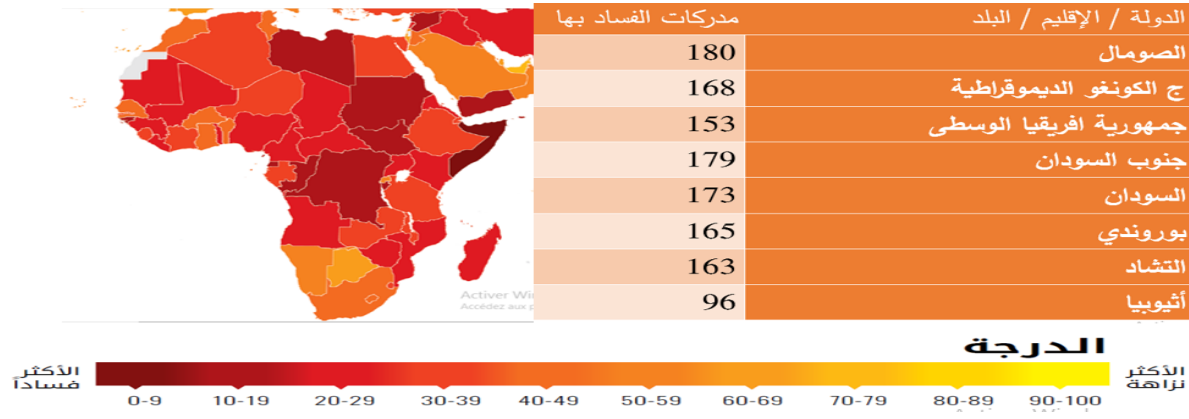
#### شكل رقم (04): مدركات الفساد في 49 دولة افريقية



المصدر: خلاصي خليفة كعسيس، "علاقة الفساد بفشل مشروع بناء الدولة الإفريقية في بعده الداخلي والإقليمي"، مجلة أكاديمية للعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، (2020)، ص 314.

تحتل الدول الإفريقية المراتب الأولى في انتشار الفساد بمختلف أنواعه، وهذا نتيجة لسوء استخدام السلطة في كسب المال الفاحش، حيث يعتبر أحد أهمّ التحدّيات التي تواجهها الدول الإفريقية كما هو موضح في شكل إفريقيا، تحتل المراكز الأولى من حيث تصنيف لمؤشر الفساد.

الخريطة رقم (01): مدركات الفساد في إفريقيا



المصدر: خلاصي خليفة كعسيس، مرجع سابق، ص 314.

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية لفشل الدولة في إفريقيا

لقد تمّ تسجيل رتب متقدّمة في مؤشرات فشل الدولة في إفريقيا، وكان للمحدّد الاقتصادي نصيب أوفر لما تعانيه الدول الإفريقية من تحديات اقتصادية، رغم ما تتمتع به من إمكانيات طبيعيّة تأهلها بأن تكون في مصاف الدول التي تحتلّ موقعا اقتصاديا مهماً في العالم، لكن أوضاعها الاقتصادية تؤكد عكس ذلك، ويمكن التّعرّف على تلك المؤشرات الاقتصادية لفشل الدول الإفريقيّة، في محتويات هذا المطلب.

الفرع الأول: التبعيّة الاقتصادية

لقد كان من أخطر ما واجهته الدولة الحديثة في إفريقيا التبعيّة الاقتصادية، ولم تظهر إلّا كنسخة أفريقية للنظام الاستعماري، حيث كانوا يمثّلون غالبا مصالح دول أجنبيّة، في بلدانهم مبرّرين نظام الحزب الواحد، وقمع المعارضة الشّعبيّة بالحفاظ على الاستقرار وتنمية البلاد، معتمدين على الرّشوة الدوليّة لتثبيت مراكزهم، وكلّ هذا أدى إلى تعرّض الدول الحديثة للعديد من الأزمات،<sup>1</sup> لقد كان من أخطر ما واجهته الدول الإفريقية بعد الاستعمار، وهو التبعيّة للدول الغربيّة أو التبعيّة الاقتصادية الذي يميّز فيما بعد الحرب الباردة بالليبرالية العالميّة الجديدة، وكان له هو الآخر نصيب لا يقلّ أهمية في دفع الكثير من الدول إلى الدّخول تحت طائلة الدولة الفاشلة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> بن عائشة محمد الأمين، الدولة الفاشلة في إفريقيا وسياسة ملء البطون، متحصل عليه:

<https://democraticac.de/?p> تاريخ الدخول 2020/05/12 الساعة 03:11.

<sup>2</sup> عبد الحليم غازلي، مرجع سابق، ص 45.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

المجال الاقتصادي في إفريقيا كان ت معدلاته سيئة ، وهذا نتيجة للسياسات الفاشلة ، وغير القاضجة في العديد من الحالات فرغم أن الدول الإفريقية غنية بالثروات الطبيعية إلا أنها كانت ولا زالت تعيش ضعفاً اقتصادياً وهذا راجع للعديد من الأسباب:

✓ استراتيجيات اقتصادية غير مدروسة وغير متوازنة بين كل قطاعات.

✓ تقلبات أسعار المواد الأولية

✓ الفساد الاقتصادي

✓ التبعية الاقتصادية

### الفرع الثاني: سيطرة الغرب على مراكز الطاقة في إفريقيا

لقد كانت ولا تزال تمثل إفريقيا مركز اهتمام الدول الغربية ، لما تحتويه من ثروات طبيعية هائلة تنهافت عليها كل من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية والصين على النفط الإفريقي ، فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى لمحاصرة النفوذ الأوروبي في القارة الإفريقية.

يعد خليج غينيا في غرب إفريقيا أهم مركز إنتاج النفط من المياه العميقة في العالم ، إذ وصل إنتاجه لمستوى 9.5 مليون برميل يوميا ، بما يعادل 11 بالمائة من الإنتاج العالمي<sup>1</sup> ، مما جعل العديد من الشركات النفطية تتسارع من أجل الاستثمار في إفريقيا ، مما جعل من إفريقيا محل استغلال وسيرة فرضتها الشركات الاستثمارية ، التي تمثل دولة الأم الغربية ، هذا كان على حساب إتلاف الأراضي الزراعية.

### الجدول رقم (13): إتلاف الأراضي الصالحة لزراعة في إفريقيا

الدولة	الهكتار	الدولة	الهكتار
مدغشقر	3.7	غانا	0,5
إثيوبيا	3.2	ليبيريا	0,7
كونغو	2.8	كامبيرون	0,5
تنزانيا	2	كينيا	0,6
سودان	1.6	مالي	0,5
الموزنبيق	1	ملاوي	0,4

<sup>1</sup> أميرة محمد عبد الحليم، "الوجه الآخر: تنافس على مصادر الطاقة في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، المجلد 49 العدد 197، (جويلية 2014)، ص 143.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

المصدر: ألفونس لوغو، محمد عبدلاوي، "الاستحواذ" على الأراضي الزراعية بإفريقيا.. من يبيع المستقبل ويشتره؟

<https://www.aa.com.tr/ar8> تاريخ الدخول 2021/12/01 الساعة: 12.00

### الجدول رقم (14): استغلال الأراضي الإفريقية

الدولة	هكتار	الدولة	هكتار
صين	4,5	سويد	1,5
الولايات المتحدة الأمريكية	3,2	جنوب إفريقيا	0,9
بريطانيا	5,2	سنغافورة	0,9
ماليزيا	2,5	نرويج	0,6
كوريا الجنوبية	2,3	إيطاليا	0,6
الهند	1,8	يابان	0,4

المصدر: ألفونس لوغو، محمد عبدلاوي، مرجع سابق.

من خلال الجدولين يمكن القول أن إفريقيا أهملت العديد من الأراضي، إما لبيعها لأكبر الشركات الاستثمارية، أو لأسباب تعود لسوء استغلال الأرض، حيث أهملت العديد من الدول الإفريقية المجال الزراعي رغم ما تتمتع به إفريقيا من إمكانيات هائلة مما جعلها تهتم بالمجالات الاستخراجية وإهمال قطاع السلاح الأخضر، مما جعل القارة تنصدر الدول التي تعاني من ندرة الغذاء، حيث سجلت مناطق تعاني من مجاعات بسبب سوء التغذية، والتي يعود لسوء الاهتمام بالمجال الزراعي للعديد من الأسباب:

➤ نزوح سكان من مناطق الزراعية

➤ تقلبات المناخ

➤ الحروب والنزاعات

### الفرع الثالث: الفساد الاقتصادي

إنّ تفشي الفساد والاستيلاء على المال العام يحرم الأفارقة من الاستفادة من ثروات بلادهم ، وطبقا لتقارير الاتحاد الإفريقي فإنّ نحو 184 مليار دولار تضيع هباءً كل عام في إفريقيا نتيجة

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

الممارسات الفاسدة،<sup>1</sup> تقوم بها مجموعة البنك الدولي ضدّ حالات الفساد والاحتيال في المشاريع التي تمولها والتي تحتلّ فيها القارة المرتبة الأولى، وهذا إن دلّ فانه يدل على ما يلي:<sup>2</sup>

✓ انعدام تطبيق القانون

✓ انعدام الرقابة والمسؤولية

✓ تواطؤ صانعي القرار

المطلب الثالث: المحددات الاجتماعية لفشل الدولة في إفريقيا.

الفرع الأول: انتشار الفقر والبطالة

يعني الفقر عدم تكافؤ بين الإنتاج والنمو السكاني، حيث ستكون سنة 2035 أكثر من 170 مليون إفريقي يعيشون حالة فقر المدقع، وهي إشارات تحذيرية خطيرة، وهذا إنذار بتزايد عدد الفقر في القارة فالأرقام مرشحة للزيادة.<sup>3</sup>

كما يحتاج 7.7 ملايين نيجيري إلى مساعدات طارئة<sup>4</sup>، إنه بحلول عام 2035، سيكون عدد سكان إفريقيا أكبر بكثير من عدد سكان الهند 1.6 مليار أو الصين 1.4 مليار، ومن المتوقع أن

<sup>1</sup> حمدي عبد الرحمن، إفريقيا وتحديات النهوض، متحصل عليه: <https://www.aljazeera.net/opinions/2014/5/12> تاريخ الدخول: 2021/09/09 الساعة 23:08

<sup>2</sup> سعد ابراهيم الشويشين، "منظومة الفساد والتحول الديمقراطي في إفريقيا: أي مستقبل؟"، مجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، (جوان 2018)، ص 143.

<sup>3</sup> العالم يفكر، الاتجاهات الأربعة للمستقبل الإفريقي في عام 2035، متحصل عليه: <https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=20082020&id=876c5814-a7b1-4b2b-bd6e-408ca8f2c81d> تاريخ الدخول 2021/08/12 الساعة 17:00

<sup>4</sup> حمدي عبدالرحمن، القوة الصاعدة: الاتجاهات الأربعة للمستقبل الإفريقي في عام 2035، متحصل عليه: المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة، متحصل عليه: <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5751> تاريخ الدخول

2021/05/08 الساعة 12:00

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

تشهد إفريقيا أكبر نمو سكاني خلال الثمانين عامًا القادمة ، وقد يصل إلى 4.3 مليارات نسمة بحلول العام، ومن المتوقع أن يتضاعف عدد سكان أربعة بلدان إفريقية كبرى: سيزداد عدد سكان جمهورية الكونغو الديمقراطية الشعبية بنسبة 304% ليصل إلى 362 مليون نسمة، وإثيوبيا بنسبة 156% ليصل إلى 244 مليون نسمة، وتنزانيا بنسبة 378% ليصل إلى 286 مليون نسمة، ومصر بنسبة 120% ليصل إلى 225 مليون نسمة<sup>1</sup>.

### البطالة:

يعيش ثلاثة ملايين إفريقي في فقر مدقع، ويعود السبب الأساسي في حقّ الطاقات البشرية هو بسبب انتشار البطالة وانخفاض الإنتاجية في الوظائف الموجودة، ولا سيما في الزراعة وفي الاقتصاد غير المنظم في المناطق الحضرية، أهم مصدر للعمالة في معظم الاقتصادات الإفريقية، وتتسم إفريقيا بأعلى معدلات في العالم من البطالة الظاهرة و خاصة بطالة الشباب، وبطالة المرأة في جميع الفئات أعلى بكثير من المتوسط الوطني، وفي معظم بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تبلغ العمالة بأجر بين 6 في المائة البلدان غير الساحلية في إفريقيا الغربية والوسطى، و 25 في المائة إفريقيا الجنوبية فقط من السكان العاملين<sup>2</sup>، كما أنّ هناك انتشار ما يسمّى ظاهرة الاستغلال البشري بأثمان زهيدة، أي انتشار بطالة رغم انتشار الأشغال العشوائية.

### الفرع الثاني: النزوح

النزوح من أخطر الظواهر التي تشهدها القارة الإفريقية لما له من آثار على العديد من الجوانب، وخطرها يخلق لا توازن بين المناطق، الذي يؤدي إلى تآثر المناطق المستقبلية للنازحين ، اعتبارًا من يونيو 2020، أُجبر ما يقرب من 920 ألف شخص على الفرار من بوركينافاسو، بزيادة قدرها 92% عن أرقام عام 2019. كما تعاني مالي بالمثل من مشكلة النازحين، حيث نزح 240 ألف شخص 54% منهم نساء. وفي أماكن أخرى، نزح 489 ألف شخص في النيجر<sup>3</sup>.

### الفرع الثالث: تدني أوضاع اجتماعية

<sup>1</sup> حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق.

<sup>2</sup> الخلاص من الفقر: آراء إفريقيا، متحصل عليه:

<sup>3</sup> <https://www.ilo.org/relm> تاريخ الدخول 2020/08/12 الساعة 20:00

<sup>3</sup> حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

تصف إفريقيا التي تمثل 16 في المائة من سكان العالم، بين أدنى الأقاليم في العالم من زاوية فرص الحصول على الكهرباء، ولا تتوفر هذه الفرص لـ: 645 مليون شخص، إذ أنّ نحو 80 في المائة من الناس الذين يفتقرون لفرص الحصول على الكهرباء في إفريقيا جنوب الصحراء يعيشون في المناطق الريفية، وكما لاحظنا فإن 700 مليون شخص لا تتوفر لهم فرص الحصول على طاقة نظيفة للطهي، كما أن التباينات واسعة في عملية الكهرباء بين البلدان الأفريقية، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبيريا، وملاوي، وسيراليون، فإن أقل من واحد من كل عشرة من الناس لديه فرصة الحصول على الكهرباء.<sup>1</sup> إذ تنصدر إفريقيا بوابة أكثر الدول فقرا في العالم.<sup>2</sup>

### المطلب الرابع: المحددات الهيئية لفشل الدولة في إفريقيا

#### الفرع الأول: قسوة المناخ

لقد لعبت المحددات البيئية دورا كبيرا في خلق تحديات على الدول الإفريقية.

#### الجدول رقم (15): قساوة المناخ في الدول الإفريقية

**Table 1.** Long-term impacts of climate change on Africa's GDP (% change/year) according to four global temperature increase scenarios for the five subregions and for the whole of Africa.

Subregions	GDP (% Change/Year)			
	1° C	2° C	3° C	4° C
North (n = 7)	-0.76 ± 0.16	-1.63 ± 0.36	-2.72 ± 0.61	-4.11 ± 0.97
West (n = 15)	-4.46 ± 0.63	-9.79 ± 1.35	-15.62 ± 2.08	-22.09 ± 2.78
Central (n = 9)	-1.17 ± 0.45	-2.82 ± 1.10	-5.53 ± 1.56	-9.13 ± 2.16
East (n = 14)	-2.01 ± 0.20	-4.51 ± 0.34	-7.55 ± 0.63	-11.16 ± 0.85
Southern (n = 10)	-1.18 ± 0.64	-2.68 ± 1.54	-4.40 ± 2.56	-6.49 ± 3.75
Whole of Africa (n = 55)	-2.25 ± 1.52	-5.01 ± 3.30	-8.28 ± 5.12	-12.12 ± 7.04

Source: Adapted from Economic growth, development and climate change in Africa, published by the African Climate Policy Centre (ACPC) of the United Nations Economic Commission for Africa (UNECA), مرجع سابق، ص 21

<sup>2</sup> كامبلا تالمين، مناخ إفريقيا يتغير، تر: رجب سعد السيد، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص 16

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

المصدر: منظمة العالمية للأرصاد الجوية، تقرير متعدد الوكالات يسلط الضوء على الوضع الحالي والمستقبلي للمناخ في إفريقيا متحصل عليه: <https://public.wmo.int/ar/media/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86> تاريخ

دخول: 2022/01/07 الساعة 22:03

يقول البروفيسور بيتيري تالاس، الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) " : إن تغير المناخ له تأثير متزايد على القارة الإفريقية، حيث يضرب الفئات الأشد ضعفاً، ويساهم في انعدام الأمن الغذائي ونزوح السكان ويضغط على الموارد المائية، ولقد شهدنا في الشهور الأخيرة فيضانات مدمرة، وغزواً للجراد الصحراوي، والآن نواجه شبح الجفاف الذي يلوح في الأفق بسبب ظاهرة النينيا<sup>1</sup>. يقول الباحث المتخصص في الشأن الإفريقي د. محمد مهدي عاشور أن التغيرات المناخية في إفريقيا قد تهيئ الظروف الملائمة لنشوب الصراعات إلا أن قرار الانخراط في الصراع يظل رهين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية الإقليمية والدولية. وفي هذا السياق تشير الدراسات إلى أن عدد اللاجئين الذين سيهجرون مناطقهم بفعل الكوارث البيئية سيتجاوز 300 مليون بحلول 2050 وهي الفئة التي يُطلق عليها: المهاجرون البيئيون الذين يمثل الأفرقة النسبة الأكبر منهم<sup>2</sup>.

كما يقول أ.كوفي أميغا، خبير الأوبئة في جامعة كاب كوست. إن بيانات التلوث "غير موجودة" بسبب عدم تمويل المشاريع البحثية في هذا المجال، هذا ما قاله أميغا ، إن أجهزة الاستشعار لتلوث الهواء التقليدية غالية الثمن ، في بلده غانا، يقتصر الرصد الأراضي على العاصمة اكرا، على الرغم من أن المناطق الأخرى في البلاد تزداد تحضراً، و كما ورد عنه ، بدون البيانات من غير المتوقع أن تعمل الحكومات في المنطقة على جودة الهواء ، تقوم مجموعة أبحاث أميغا بتنفيذ شيكات من أجهزة استشعار وتلوث الهواء منخفضة التكلفة لمعالجة فجوة<sup>3</sup> ، تلوث الهواء وإزالة الغابات وندرة المياه، وانتشار الأمراض والوصول إلى الخدمات الصحية والفقر وانعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة بين الجنسين ونوعية السكن والرقابة على وسائل الإعلام والصراع والفساد ، وقد سجلت الدول الواقعة في

<sup>1</sup> المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، تقرير متعدد الوكالات يسلط الضوء على الوضع الحالي والمستقبلي للمناخ في إفريقيا، مرجع سابق.

<sup>2</sup> بوحنية قوي، البيئة في إفريقيا: تهديدات جديدة ومسارات حرجة، متحصل عليه <http://studies.algazeera.net/ar/report/201> تاريخ الدخول 2021/07/04 الساعة 12:00

<sup>3</sup> تلوث الهواء يقتل 780 ألف شخص في إفريقيا كل سنة <https://cen.acs.org/environment/po>

الشريط الساحلي - وهي مالي وموريتانيا والنيجر وشمال السنغال - مستويات منخفضة فيما يتعلق بالقدرة على التعامل مع المخاطر الخاصة بالبيئة والموارد الطبيعية<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: آثار قساوة المناخ على الأمن الغذائي في إفريقيا

في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المعرضة للجفاف، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية بنسبة 45.6 في المائة منذ عام 2012، وفق لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) والزراعة هي العمود الفقري لاقتصاد إفريقيا، وهي تمثل غالبية سبل العيش في أنحاء القارة. ولذا، فإن إفريقيا هي "نقطة ساخنة" معرضة لـ لتغيرات تقيية المناخ، وتغيره وقابلة للتأثر بها، وتشير توقعات إلى أن سيناريوهات الاحترار قد تكون لها آثار مدمرة على إنتاج المحاصيل، والأمن الغذائي.

وتشمل المخاطر الرئيسية التي تواجهها الزراعة انخفاض إنتاجية المحاصيل المرتبطة بالإجهاد الحراري والجفاف، وزيادة الأضرار الناتجة عن الآفات، والأضرار الناتجة عن الأمراض، وآثار الفيضانات على البنية التحتية للنظام الغذائي، مما يؤدي إلى آثار سلبية خطيرة على الأمن الغذائي وعلى سبل العيش على المستويات الإقليمية والوطنية والفردية للأسر المعيشية<sup>2</sup>. تعتبر إفريقيا القارة التي تتنوع فيها المناخ لكن يبقى المناخ الصحراوي، هو الغالب والمؤثر على مختلف مجالات الحياة.

### الفرع الثالث: التلوث والأوبئة

من أخطر الأمراض التي تعاني منها القارة الإفريقية مرض الإيدز (نقص المناعة المكتسبة)، ووباء الكوليرا (مرض بكتيري يصيب الجهاز الهضمي) ومرض الملاريا ومرض الإيبولا<sup>3</sup>. يعتبر التلوث البيئي سبباً في خلق مضاعفات جسمانية خطيرة، مما تسبب في 556475 حالة وفاة مبكرة في القارة في عام 2016، وتسبب الانبعاثات الصناعية في 182,398 حالة وفاة، وحرقت المخلفات الحيوية تسبب في 43374 حالة وفاة، إن معدل الوفيات في إفريقيا بشكل عام، والناتج عن تدني نوعية الهواء يشبه إلى حد ما عدد الوفيات الناتجة عن الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة الإيدز في

<sup>1</sup> بوحنية قوي، البيئة في إفريقيا: تهديدات جديدة ومسارات حرجة، مرجع سابق.

<sup>2</sup> المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، تقرير متعدد الوكالات يسلط الضوء على الوضع الحالي والمستقبلي للمناخ في

إفريقيا، متحصل عليه: <https://public.wmo.int/ar/media/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86->

2021/01/27 الساعة 19:35:19

<sup>3</sup> إفريقيا، متحصل: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandr> 2020/12/17 الساعة 18:47

المنطقة، ومع ذلك فإنها تحذر من صعوبة إجراء مقارنة سريعة لأن الوفيات التاجمة عن الأمراض المعدية من المحتمل أن تكون معدومة<sup>1</sup>.

### المطلب الخامس: المحددات الأمنية لفشل الدولة في إفريقيا

تكريس أنظمة الحكومات السلطوية والعسكرية التي سعت لحماية الدولة والنظام، وقد ظلت قضايا الأرض والأمن رموزا على ضعف الدولة ضمن مزيج من الأشكال الجديدة والقديمة، وتظل منطقة شرق إفريقيا مسرحا للنزاع<sup>2</sup> لعبت شساعة مساحة دول الساحل دورا في جعل أنظمتها الأمنية عاجزة عن مراقبة حدودها، فأصبحت سهلة الاختراق من قبل الجماعات الإرهابية، وجماعات تهريب المخدرات وتجارة الأسلحة، فهذه التحديات التي تنتشر في إقليم تم التعبير عليه با لجوار السيئ هو طرح قدمه جوزيف ناي على أنه وصف من الدول التي تعيش توترا جيوسياسيا وجيو أمني للدولة وهو ما يسرع العداوة وانتقال تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة والأزمات الاثنية في ظل الدولة الفاشلة ، حيث لا تشكل تهديدا على بقاء الدولة بل يتعداه لتهديد الأمن الإقليمي في ظل الدولة الفاشلة ، حيث لا تشكل تهديدا على بقاء الدولة بل يتعداه لتهديد الأمن الإقليمي<sup>3</sup>. إفريقيا يعتبرها العديد بأنها: "إفريقيا هي الحلقة الأضعف في سلسلة الإرهاب الدولي، فالحدود يسهل اختراقها، ومؤسسات فرض النظام والقانون ضعيفة، والموارد الطبيعية وفيرة، ومناطق الصراع متعددة والدول الوطنية إما هشة أو ضعيفة<sup>4</sup>.

### الفرع الأول: انتشار الصراعات المسلحة والحروب الأهلية

#### خريطة رقم (02): توضيح أهم النزاعات في إفريقيا

<sup>1</sup> تلوث الهواء يقتل 780 ألف شخص في إفريقيا كل سنة، متحصل عليه:

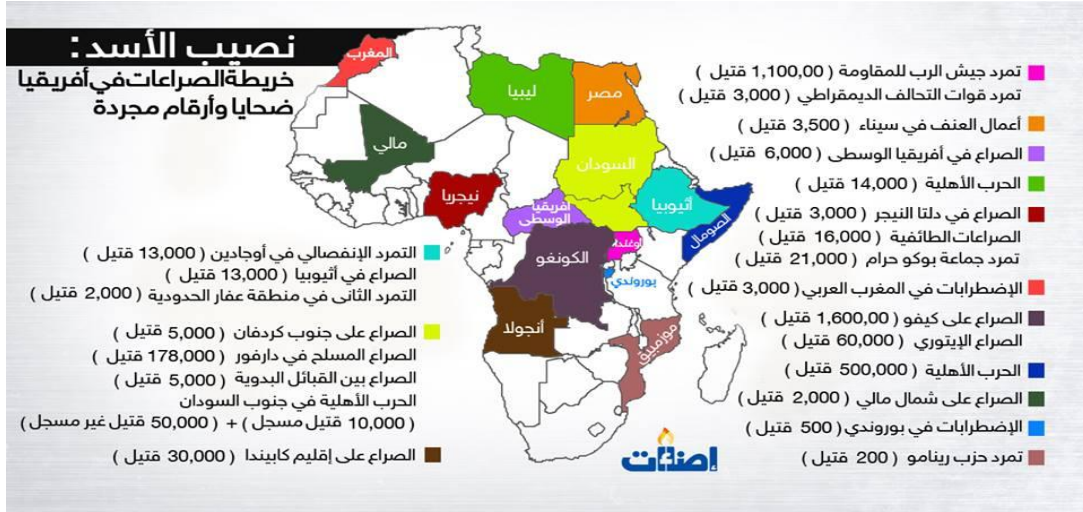
<https://cen.acs.org/environment/polluti> 2021/01/27 الساعة 19:35.

<sup>2</sup> جيلبرت خادياجالا، مرجع سابق، ص 12.

<sup>3</sup> ميادة بن بريهم، تحديات إعادة بناء الدولة في الساحل الإفريقي من منظور مقارنة الجوار السيئ -ليبيا أنموذجا- مجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة حاج لخضر باتنة1، الجزائر، المجلد4، العدد 1، ( جانفي 2019)، ص187.

<sup>4</sup> عبد الغاني دندان، مرجع سابق، ص 13

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري



المصدر: 23 حربا دائرة، ماذا تعرف عن خريطة الصراعات في إفريقيا؟، متحصل عليه: <https://www.ida2at.com/23>  
[/war-service-what-do-you-know-about-the-map-of-conflicts-in-africa](http://war-service-what-do-you-know-about-the-map-of-conflicts-in-africa) تاريخ الدخول: 2021/12/22 الساعة

12:00

عانت عدد من دول إفريقيا منذ استقلالها عدم الاستقرار وسوء الحكم والانقلابات العسكرية ، وفترات من الحروب الأهلية ، كما أنّ الصراعات الاجتماعية داخل الدول الإفريقية بسبب التطورات الخارجية مثل مخلفات الحروب والصراعات التي تميّزت خلال فترة الحرب الباردة ، كانت من أهم أسباب انتشار السلاح الذي ساهم في انتشار الصراعات الداخلية<sup>1</sup> ، حيث عانت القارة الإفريقية من نزاعات حدودية وعرقية دامية وشائكة، حيث عرفت أكثر من 18 دولة منها حروبا أهلية وانقلابات، خلقت حالة كبيرة من الاضطراب وعدم الاستقرار، كما يجري في الصومال ونيجيريا ومالي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية<sup>2</sup>. كأمثلة عن تلك الحروب الدامية نذكرها كالتالي:<sup>3</sup>

- انغولا وناميبيا تشاد وزيمبابوي، روندا اوغندا وبوروندي.
- نزاع حدودي وصل إلى درجة الحرب بين إريتريا وإثيوبيا (1998-2000)، بالإضافة لنزاع السودان الذي خلاص بلفصال جنوبه، واستمرار مشاكله مع حركات متمردة ، خاصة في إقليم دارفور وكذلك الأزمة التي عرفتها دولة ساحل العاج.

<sup>1</sup> محمد الصالح جمال، مرجع سابق، ص 122.

<sup>2</sup> إفريقيا، متحصل عليه:

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2015/6/14/%D8%A3%D9%81> تاريخ الدخول

2021/03/21 الساعة 12:00

<sup>3</sup> المرجع نفسه.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

➤ حرب أهلية بين قبائل التوتسي (أقلية) وقبائل الهوتو، التي أودت بحياة أكثر من 300 ألف قتيل أغلبهم من المدنيين.

الجدول رقم (16): بعض النزاعات التاريخية في الدول الإفريقية

الدولة	السنة
الجزائر	1998 1992
انغولا	2002 1992
بورندي	1991
مالي	1996 1990
النيجر	1994 1990
صومال	1992 1988
سودان	1983

المصدر: محمد الصالح جمال، مرجع سابق، ص 123.

### الفرع الثاني: إفريقيا مصدر للتهديدات الأمنية

إن فشل الدولة القومية يصبح فيها القانون شبه غائب وهو ما يجعل العصابات الإجرامية تسيطر على شوارع المدن وتنتشر تجارة المخدرات، وتصبح قوات الشرطة في حالة من العجز والشلل، وقد لعبت شساعة مساحة دول الساحل دورا في جعل أنظمتها الأمنية عاجزة عن مراقبة حدودها، فأصبحت دولاً سهلة الاختراق من قبل الجماعات الإرهابية، وجماعات تهريب المخدرات وتجارة الأسلحة<sup>1</sup>. لقد عرفت العديد من المناطق في إفريقيا تطبيق عمليات واستراتيجيات إجرامية وإرهابية، فقد تقوم التنظيمات الإجرامية بأنواعها بغسيل الأموال والاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وسرقة الأعمال الفنية، وتهريب الأسلحة، وخطف الطائرات والقرصنة البحرية، سرقة السيارات، تهريب مهاجرين، تجارة الأعضاء البشرية والفساد، وهذه الممارسات هي من أجل كسب المال بطرق غير شرعية، أما الأعمال الإرهابية فهي ترمي لتحقيق أهداف سياسية<sup>2</sup>، حيث أصبحت إفريقيا موطنًا

<sup>1</sup> صافية إدري، مرجع سابق، ص 580.

<sup>2</sup> إدريس عطية، الجريمة المنظمة والإرهاب مصادر جديدة لتهديد الأمن في إفريقيا، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 1، العدد 8، (ديسمبر 2017)، ص ص 62-

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

للمعمليات الإرهابية وتعرف انتشارا لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، والتي ازدادت بعد 2011، وواجهت دول شمال إفريقيا تحديات الأعمال الإرهابية بشكل خطير سنة 2012<sup>1</sup>، حيث تنامي نشاط التنظيمات الإجرامية عبر الوطن، خاصة في منطقة غرب إفريقيا نظرا للطبيعة الجغرافية للمنطقة (صحراوية - وذات حدود واسعة) وعدم قدرة الدولة على التحكم في كامل الإقليم، مما يجعلها تعرف أزمات سياسية وأمنية متكررة، والتي ميّزت المنطقة خلال سنوات التسعينيات (سيراليون، ليبيريا، ساحل العاج) ... ومن أبرز أشكالها نذكر: تهريب المخدرات، تجارة الأسلحة، الاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين، القرصنة البحرية<sup>2</sup>، عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني الدائم في إفريقيا، والذي قد حول القارة إلى مستودع مهم للمتجرين بالبشر والمهربين<sup>3</sup>.

فانتشار الجوازي لعدوى التهديد الأمني ل لدول الإفريقية لدول الساحل على سبيل المثال لا الحصر: تشاد، النيجر، مالي، تدخل ضمن الآثار السلبية لانتهيار الدولة المجاورة للدولة السليمة نسبيا، فالاضطراب والحرب الأهلية، وعدم الاستقرار والتهديدات الأمنية يحدث ما يسمى بنقل العدوى للدول ذات المسافات القريبة حدوديا أكثر من البعيدة منها<sup>4</sup>، ساهمت المشكلات المترابطة التي واجهتها الدولة الإفريقية على مدى العشرين عاما الماضية بدور كبير في نمو الظاهرة الإرهابية، وخاصة منطقة الساحل، حيث يتوسّع فيها الإرهاب ويتمدد بسبب عدد من الأسباب من ضمنها فساد الحكم، واتساع رقعة المناطق المهمّشة والنائية التي تقع خارج نطاق السلطة المركزية<sup>5</sup>.

أحصت منظمة الأمم المتحدة من خلال بيان أصدره مجلس الأمن الدولي بتاريخ 11 مارس 2020 ثلاث مناطق من إفريقيا تتميز بخضوعها للنشاطات الإرهابية وتضررها جراء ذلك، وتتمثل في كل من منطقة الساحل الإفريقي ومنطقة بحيرة تشاد، والقرن الإفريقي، وهي نفس المناطق التي اخترقها تنظيم الدولة وفق الأشكال الثلاثة المنوه عنها أعلاه، وتشهد هذه المناطق مضاعفة للنزاعات المسلحة

<sup>1</sup> عبد الغاني دندان، من وراء الأمن: الاجندة الامنية لشمال افريقيا منظور الاستراتيجيات الغربية، مجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان، العدد 41، (2014)، ص 15.

<sup>2</sup> إيمان تمرابط، ديناميكية ظاهرة تحالف الإرهاب الدولي والتنظيمات الإجرامية في منطقة غرب المتوسط: مقارنة جيو-سياسية، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، المجلد 02، العدد 07، (فبراير 2018)، ص 272.

<sup>3</sup> Nato strategic direction ، ILLICIT TRAFFICKING IN NORTH AFRICA AND SAHEL (QUICK OVERVIEW)، 27.03.2018، p8.

<sup>4</sup> ميادة بن بريهوم، مرجع سابق، ص 195.

<sup>5</sup> العالم يفكر، الاتجاهات الأربعة للمستقبل الإفريقي في عام 2035، مرجع سابق.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

ومزيدا من إضعاف للدول في مجالات كالأمن، والاستقرار، والحكامة، وتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي<sup>1</sup>. فقد تعد إفريقيا الحلقة الأضعف في سلسلة الإرهاب الدولي فالحدود يسهل اختراقها ومؤسساتها فرض النظام والقانون ضعيفة والموارد الطبيعية وفيرة، ومناطق الصراع متعددة والدولة الوطنية إما هشة إما ضعيفة<sup>2</sup>، تعتبر دول القارة الإفريقية من أكثر الدول التي تشهد فيها حركة الهجرة غير الشرعية أي باعتبارها مصدرا لهذه الظاهرة بحثا عن الأمن والاستقرار بحثا على تحسين الأوضاع المعيشية التي تهدف نحو عبور البحر الأبيض المتوسط، حيث مثلت الهجرة من شرق البحر الأبيض المتوسط نسبة الهجرة وصلت سنة 2012 نسبة 24.370، وفي سنة 2013 نسبة 11831 وسنة 2014 بنسبة 44.057 وسنة 2015 بنسبة 856.723 وسنة 2016 نسبة 173.450، ومثلت طرق وسط البحر الأبيض المتوسط حيث وصلت سنة 2012 نسبة 11.151، أما سنة 2013 نسبة 45.298 أما سنة 2014 وصلت نسبة 170.110 وفي سنة 2015 نسبة 153.842 وسنة 2016 وصلت نسبة 181.436، أما الطرق الغربية للبحر الأبيض المتوسط وصلت سنة 2012 نسبة 3.558 ووصلت سنة 2013 نسبة 2.2609، ووصلت سنة 2014 نسبة 4.755 لتصل سنة 2015 نسبة 3.592<sup>3</sup>.

### تجنيد الأطفال:

خلصت دوصلت قام بها معهد أبحاث السلام في أوسلو لرسم خريطة لحالات النزاع وتحديد عدد الأطفال المجندين، حيث قدر عددهم بأكثر من 75 بالمائة منذ أوائل التسعينات - النزاع في الفترة الممتدة بين 1990 عندما كان حوالي 200 مليون ليلينغ 357 مليون طفل في 2016<sup>4</sup>، الأمر الذي يعكس حقيقة أن حقوق الأطفال تنتهك بشكل واسع في أخطر صورها بتجنيدهم في صفوف الفواعل غير الدولتية المسلحة، فسياسة التجنيد تشكل خطر كبير على الأطفال الذي يتحولون إلى جنود أطفال في

<sup>1</sup> مراد جاني، "انتشار فكرة الدولة الإسلامية في إفريقيا و تحدي تجدد الإرهاب في جوار الجزائر"، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، المدرسة العليا للعلوم السياسية، الجزائر، المجلد 08، العدد 1، (2021)، ص 111.

<sup>2</sup> عبد الغاني دندان، مرجع سابق، ص 13.

<sup>3</sup> arie-Cecile Darne، 'Tahar Benattia، Mixed Migration Trends in Libya: Changing Dynamics and Protection Challenges This report was prepared، Altai Consulting in partnership with IMPACT Initiatives (IMPACT)، for the، United Nations Refugee Agency (UNHCR) Libya.p02.

<sup>4</sup> طارق تاحي، آيت زاوش جوهرة، "تجنيد الفواعل غير الدولتية المسلحة للأطفال في إفريقيا: تهديد جديد للأمن الإنساني ... وأي حماية"، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، (2021)، ص 252.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

سودا نام، تضيف أطفال ضمن أفراد الجماعات المعارضة المسلحة والحرس الرئاسي، حيث تم إفراج على 57 طفل لدى جماعات المسلحة<sup>1</sup>، والأمثلة كثيرة في العديد من الدول الإفريقية نذكر منها سيراليون، أوغندا، أنغولا، ليبيريا، الصومال، روندا، بورندي الكونغو، الموزنبيق، إفريقيا الوسطى، والسودان<sup>2</sup>.

فحسب تقرير منظمة الرؤية العالمية غير الحكومية الذي نشرته في اليوم العالمي للأطفال المجندين 12 فيفري 2019، يتراوح عدد الأطفال المجندين عالميا 300 ألف طفل عالميا سنة 2020 وبهذا أضحت عسكرة الأطفال ظاهرة عالمية، وبأعداد متزايدة وهائلة، وتعتبر القارة الإفريقية مسرحا لهذه الظاهرة بنسبة لا تقل عن 40 % من الأطفال المجندين عالميا، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الممارسة عرفت منحى تصاعدي في ظل النزاعات الداخلية الإفريقية التي تتسم بالحدة<sup>3</sup>. وهذا إن دل فإنه يدل على خطورة الوضع في استغلال الأطفال في النزاعات وهذا ما سيساهم في ما يلي:

• ازدياد أعداد المنخرطين في الجماعات الإرهابية

• ازدياد النزاعات والصراعات

• زيادة الأعمال الإجرامية

انتشار الشراكات الأمنية الخاصة:

ساهمت الدول الإفريقية في انتشار الشراكات الأمنية الخاصة في إفريقيا، وقد اعتبر هاربارت هاو (HERBERT HOWE) ومارتن فان (MARTIN VAN) أن هناك عوامل أدت إلى انتشار الشراكات الأمنية في إفريقيا هي<sup>4</sup>:

➤ إنسحاب العديد من رجال الأعمال الكبار بعد الحرب الباردة ، هؤلاء كانوا بمثابة أذرع للقوى

الكبرى

➤ النزاع في الصومال

<sup>1</sup> منظمة العفو الدولية، تقرير منظمة العفو الدولية 2021/2020، حالة حقوق الإنسان في العالم، (2021)، ص 122.

<sup>2</sup> صالح زباني، معضلات إعادة إدماج الأطفال المجرمين خلال فترات ما بعد الحروب الأهلية في إفريقيا، تحرير: بوحنية قوي، في: جيبوليتيكا القارة الإفريقية جدل السياسة-الجغرافيا والأمن، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2020)، ص 356.

<sup>3</sup> طارق تاحي، آيت زاوش جوهرة، مرجع سابق، ص 252.

<sup>4</sup> محمد الصالح جمال، مرجع سابق، ص 121.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

➤ التدخلات العسكرية للأمم المتحدة في العديد من الدول الإفريقية.

إفريقيا بما تعانيه من تحديات الضعف وهشاشة جعل من إفريقيا أرضا خصبة لتلك الشركات الأمنية، حيث تمثل النزاعات والصراعات بيئة المناسبة، فعلى الرغم من عدم وجود الإحصائيات الرقمية حول عدد الشركات الأمنية الخاصة في إفريقيا فان هذه الشركات تنقسم الى صنفين هي كالتالي:<sup>1</sup>

➤ تتدخل بشكل مباشر في الأزمات كوضع يتطلب إخماد النيران على غرار شركات "اكزيكوتيف اوتكامس وساندلاين".

➤ تتبع عمليات حفظ السلام مثل "شركة ديمكو ب" التي لجأ إلى خدمتها لتدريب الجيش الكونغولي في إطار عملية تهدئة.

### الفرع الثالث: مناطق الخطر والتهديد في إفريقيا حسب التقسيم الجغرافي.

مناطق الخطر والتهديد في إفريقيا حسب التقسيم الجغرافي التالي:

1. شمال إفريقيا
2. منطقة شرق إفريقيا
3. وسط إفريقيا وغربها
4. منطقة جنوب إفريقيا

#### جدول رقم (17): مناطق انتشار التهديدات الأمنية في إفريقيا

منطقة جنوب إفريقي	وسط إفريقيا وغربها	منطقة شرق إفريقيا	شمال إفريقيا
استغلال الجماعات المتطرفة الجهادية المتطرفة أراضي جنوب إفريقيا	تجارة السلاح شبكات تهريب غسل الأموال وتمثل كونغو من أكثر تلك مناطق في إفريقيا من سلب واختطاف تجارة المخدرات وكذلك غرب إفريقيا بداية نيجيريا حيث الفساد تهريب الأموال	أعمال الإرهابية نشطة في القرن الإفريقي تجارة المخدرات في إثيوبيا وزراعة المنجو تجارة أسلحة	تنشط الجماعات الإرهابية ليبيا داعش، مصر، تونس، مغرب الجزائر . الجريمة المنظمة: تجارة المخدرات في مغرب ليبيا مصر تهريب الأموال وشبكات الهجرة الغير شرعية مغرب إلى اسبانيا تونس

<sup>1</sup> بوحنية قوي، "شركات الأمن الدولية العاملة في إفريقيا انبعاث زمن المرتزقة في ظل التهديدات الجديدة"، في جوسبوليتيكا القارة الإفريقية جدل السياسة الجغرافيا والامن، تحرير: بوحنية قوي، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2020)، ص 127.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

إلى صقلية الجزائر إلى فرنسا تونس الجزائر	وتعتبر أي انتشار فيها مختلف أنواع الإجرام أضف إلى ذلك سرقة الحجر الثمين الألماس الذهب والتحف الأثرية أما الأعمال الإرهابية لتنظيم بكوحرام في نيجيريا
--	--

المصدر: إدريس عطية، "الجريمة المنظمة والإرهاب مصادر جديدة لتهديد الأمن في إفريقيا"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 01، العدد 08، (ديسمبر 2017)، ص ص 62-63.

### تحليل الجدول:

من خلال هذا الجدول نستنتج أن إفريقيا تعتبر من أكثر القارات مصدرا للتهديدات الأمنية من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها.

الحديث عن داعش أو ما يصطلح عليه الدولة الإسلامية الذي عرف توغل كبير في القارة كما هو موضح في الجدول.

### الجدول رقم (18): تنظيم الدولة الإسلامية في إفريقيا

بلدان بها أقاليم يعتبرها تنظيم الدولة من بين ملاذاته	بلدان تحالف فيها تنظيم الدولة مع تنظيمات محلية	بلدان حاول تنظيم الدولة اختراقها
يدخل في هذا الإطار الدول التي توصف بأنها تعاني الهشاشة، حيث نجد في هذا المضمار دولا عجزت عن إيجاد الحلول للمشكلات ذات الطابع الإنساني، وكل القضايا المطروحة بين الجماعات. أشهر الدول تمثيلا لهذا الشكل هي ليبيا التي أسس فيها التنظيم ملاذا في "سيرت" في فيفري 2015 ثم توسع شهر جانفي 2016 إلى الموانئ البترولية في "راس	هذه الفئة لم يتمكن فيها تنظيم الدولة من الاستحواذ على إقليم ليطبق أسلوبه في "الخلافة" به والسبب في ذلك يعود إلى تواجد تنظيمات جهادية قوية وذات مرتكزات لدى السكان، الشيء الذي جعل تنظيم الدولة يعجز عن استقطاب مقاتلين، وإيجاد سبل جني الموارد المالية مثلما مكنه ذلك استيلا على آبار النفط وميناء «سيرت» في ليبيا.	هناك دول إفريقية حاول التنظيم أن يؤسس بها خلايا، وأن يطبق بها رؤيته لفكرة الخلافة لما بها من مشكلات اقتصادية، واجتماعية وسياسية كانت ستساعده في تجسيد ذلك، لكن الأمر لم يلق النجاح المرجو بسبب رد فعل قوات الأمن والجيش في هذه البلاد حالات منها الجزائر تونس إثيوبيا.

المصدر: مراد جاني، مرجع سابق، ص ص 109-111

تعتبر ظاهرة إنتشار وتهريب السلاح من أكثر مظاهر خطورة التي تنتشر في قارة إفريقيا فهي تعتبر من أكثر مناطق والأقاليم التي تتميز بـإنتشار هذه الظاهرة الخطيرة ومهدد لأمن واستقرار دول القارة وهذا ما ساهم بدخول الدول الإفريقية في صراعات ونزاعات داخلية اعلي في معظم بلدان إفريقيا<sup>1</sup>. فقد أجريت العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت عن أسباب إنتشار السلاح في إفريقيا منها دراسة قام بها الباحث مكيال ارسون ( Mikael Eriksson ) عنوانها الخلفية التاريخية لإنتشار السلاح في إفريقيا الذي يرجع بسبب إنتشار لما يلي:<sup>2</sup>

- انتشار ظاهرة الميليشيات القبلية المختلفة في الدولة الواحدة وتأييد حكومة أحد الفئتين كحالة ليبيا
- دعم دول الجوار.

### المبحث الخامس: الأمن الوطني الجزائري (مستويات والمرتكزات، الأبعاد، التحديات)

الجزائر هي من الدول الإفريقية التي تسعى كغيرها من الدول لتكريس أمنها الوطني، الذي يعمل على حماية كل أبعاد الأمن الوطني الجزائري وتعمل على تكريس الأمن الوطني في مختلف مستوياته على أساس المستوى التحليلي التي تتفاعل في.

#### المطلب الأول: مستويات الأمن الجزائري

منذ الاستقلال والجزائر تسعى لتكريس استقلالها الوطني ، وتعمل للحفاظ على الأمن الجزائري عبر توثيقه في الدساتير، وتكريس رجال الأمن والجيش لحماية الداخل والخارج من الإقليم الجزائري، وقد تطور مفهوم الأمن ولم يعد مفهوم ا يحدّد أو يصل إقليم ا جغرافي محدد، فهو غير محدد ، لذا تعمل الجزائر على تحقيق أمنها الوطني من خلال مجالات ها ومستوياتها الأمنية، حيث تمّ تصريف المعضلات الأمنيّ إلى ثلاثة مستويات تحليلي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محمد أمين بن عودة، "تهديد إنتشار وتهريب السلاح على الأمن الوطني الجزائري في ظل التوترات الإقليمية بليبيا" مجلة مدارات سياسية، مركز مدار المعرفي للباحق والدراسات، الجزائر، المجلد 4، العدد1، (2020)، ص53.

<sup>2</sup> محمد أمين بن عودة، مرجع سابق، ص 53.

<sup>3</sup> مزري العمري، "الأمن المجتمعي: مفهومه وعلاقته بالقطاعات الأخرى"، مجلة افاق علمية، جامعة أمين العقال حاج موسى أق أخموك تامنغست، الجزائر، المجلد12، العدد 4، (2020)، ص 586.

أولاً: بين الدول- دولاتي :-المعضلة الأمرئى المجتمعئى تكون بين الجماعات المجتمعئى بين الدول أو دولة ودولة.

ثانياً: عابر لدول- عبر-دولاتي: أي المجموعة المجتمعية تكون منتشرة بين الدول.

ثالثاً: داخل الدول- داخلي :-المعضلة الأمرئى تكون بين الجماعات المجتمعئى داخل الدولة، أو بين المجموعة المجتمعئى تجاه الدولة، وهو الأكثر صور المعضلة الأمرئى انتشاراً.

### الفرع الأول: المستوى الوطني الإقليمي الجزائري.

تعمل الجزائر على تحقيق الأمن الوطني في إقليمها الوطني عبر كامل ربوع الوطن الجزائري، وهذا من أجل حماية الكيان الداخلي، وهنا يمكننا القول أنّ الأمن الوطني الجزائري يمس مختلف مجالات الأمن، فالجزائر تعمل على تحقيق أمنها السياسي عبر حفظ الأمن والاستقرار السياسي والأمن الاقتصادي، يسعى نحو ضمان الاستقرار وتوازن في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بالمحافظة على الهوية الثقافية، وعلى النسيج الاجتماعي المتلاحم، وكذلك الأمن البيئي بالمحافظة على البيئة والطبيعة.

ويعد الأمن الوطني على المستوى الوطني أحد أهم المستويات التي تركز عليها الجزائر بكل جوانبه، تعمل على تحقيقه والمحافظة عليه بداية من الفرد وصولاً إلى الشعب والسلطة والإقليم.

### الفرع الثاني: المستوى الإقليمي المغاربي

الجزائر تتواجد ضمن الإقليم المغاربي، تسعى لتحقيق أمنها في إطار الإقليم المغاربي، فالجزائر تحرص على تحقيق الأمن والاستقرار في الإقليم المغاربي، وهذا من منطلق متطلبات الأمن الحديث، فلأمن الدول هو لصريق بأمن الدول المجاورة لها، فمهما كانت الدولة مؤمنة داخليا وإقليمها الجغرافي المجاور لها متوتر وغير آمن قد يؤدي انتشار أضراره على الدول المجاورة.

إنّ دول المغرب العربي تعيش العديد من الاضطرابات خصوصا بعد أحداث الربيع التي كانت سبباً لاستقرار العديد من الدول، في مقدّمها ليبيا التي تحوّلت من دولة ذات نظام حديدي يسيطر على زمام الأمور إلى نظام هش لا يستطيع فرض سيطرته على شعبه ولا على إقليمه، إذ أصبحت ليبيا مصدر تهديد خطير على دول الإقليم خصوصا على الجزائر- هذا ما سنتطرق إليه لاحقا باعتباره محور الدراسة - حيث ازداد نشاط التّهديدات العابرة الإرهاب والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية وكذلك تحديات أخرى لا تقلّ شأناً عنها، كتهديد الاستقرار السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي، لذا

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

يعتبر المحور المغاربي من أهم مستويات الأمن الوطني الجزائري ، ذلك لأن أمن الدول المغاربية هو لصيق بأمن الجزائر ، لذلك الجزائر تكرس العديد من الإجراءات لإبقاء الإقليم المغاربي آمناً نذكر منها:

✓ تشجيع الحلول السلمية لمختلف النزاعات الإقليمية.

✓ تكريس سياسة الحوار والوساطة بين مختلف الأطراف المتنازعة.

✓ تشجيع ومشاركة في مبادرات التعاون بين دول الإقليم المغاربي

### الفرع الثالث: المستوى الإقليمي الإفريقي (الساحل الإفريقي)

يحدد التاريخ والجغرافيا انتماء الجزائر الإقليمي الإفريقي<sup>1</sup>، الجزائر هي دولة تنتمي للقارة الإفريقية في الضفة الشمالية، فهي جزء لا يتجزأ من القارة الإفريقية، هذه الأخيرة التي تتميز تاريخها بالصراعات والنزاعات، أي هي من أكثر القارات توتراً على الإطلاق، لذا الجزائر كانت ولا تزال تساهم في تحقيق الأمن الإفريقي بشكل عام، فالعقيدة الأمنية الجزائرية تحمل العديد من الاستراتيجيات، أهمها الإستراتيجية التي تمس البعد الإفريقي، فالجزائر من خلال مساهمتها في ضمان الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية مكنها من القيام بمجموعة من المبادرات على المستوى الإفريقي نذكر منها:<sup>2</sup>

✓ الجزائر في إطار عقيدتها الأمنية عملت على إيجاد حلول سلمية لأزمات الساحل الإفريقي.

✓ المساهمة في إيجاد حلول سلمية لأزمة السودان.

والجزائر على المستوى الإفريقي تعمل على تكريس ما يلي:

✓ العمل ضمن الاتحاد الإفريقي وتكريس الحلول السلمية لمختلف النزاعات الإقليمية مهما

كانت حدتها، وتكريس مبدأ التعاون والتشاور بين الدول الإفريقية.

✓ رفض أي تدخل أجنبي في الأزمات الإفريقية ضمن أي شكل من الأشكال.

ذلك لأن الإقليم الإفريقي من أكثر المستويات الأمنية التي تعمل عليها الجزائر، فهذا البعد له انعكاسات على الجزائر بفعل انكشاف الحدود الجزائرية على الساحل الإفريقي، كما تعاني منطقة الساحل الإفريقي من عدة مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية وعرقية، أدت لانتشار النزاعات الداخلية داخل الدول، والبينية بين دول المنطقة وعدم الاستقرار، وهو ما انعكس على الترتيبات الأمنية

<sup>1</sup> محمد دردور، حسين بوقارة، "المحيط الإقليمي الجزائري وتحديات تحقيق الأمن الوطني"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، المجلد 09، العدد 01، (فيفري 2021)، ص 71.

<sup>2</sup> محمد دردور، حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 71.

فيها، فنجد عمليات اختطاف واحتجاز الرهائن وتنامي الظاهرة الإرهابية إقليمية وارتباطاتها عالمياً<sup>1</sup>. وبلقالي فللمستوى الإفريقي للساحل الإفريقي يعتبر من أكثر مستويات الأمن الجزائري الذي يسعى ويعمل على استقراره، لأنه يمكن القول أن أمن الجزائر من أمن دول الساحل في مختلف الأبعاد السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية.

### المطلب الثاني: مرتكزات الأمن الوطني الجزائري.

الأمن الجزائري كان قائماً على مرتكزات أساسية هي: المرتكز التاريخي والجيوسراتيجي والقوة الاقتصادية والبشرية والعسكرية التي يتم شرحها فيما يلي:  
الفرع الأول: الإرث التاريخي وموقع الجيوسراتيجي.

يتجسد من خلال الإرث التاريخي للجزائر في نضالها ضد كل الإمبراطوريات، والدول التي احتلتها أو حاولت احتلالها عبر فترات زمنية مختلفة ومتعاقبة، التي قوبلت بالكفاح والمقاومة من طرف الجزائر، تعتبر ثورة التحرير الوطني من بين أهم الركائز، والروائد للعقيدة الأمنية الجزائرية حيث ساهم النضال ضد الاستعمار الذي دام 132 سنة، شكل الفكر الايديولوجي للعقيدة الأمنية الجزائرية<sup>2</sup> وبذلك كان إرث المقاومة عاملاً أساسياً مؤثراً في بناء عقيدة الأمن الوطني الجزائرية، ورسم معالمها والتزاماتها على المستوى الداخلي والخارجي<sup>3</sup>، كما أنّ الموقع يعد أحد العناصر الطبيعية الرئيسية التي تصنع قوة أو ضعف الدولة حيث يربط أبرز رواد هذا الطرح ماكيندر وسيكمان وماهان وأفلاطون ربط بين قوة الدول وموقعها الجغرافي<sup>4</sup>، وبذلك يكون الموقع الجغرافي له دور كبير كمرتكز من مرتكزات الأمن الذي يستند على العقيدة للأمن الجزائري، فالجزائر قد اتخذت هذا المورد الجغرافي كأحد الموارد التي بنت عليها الجزائر عقيدتها الأمنية، بحيث تعتبر الموقع الجغرافي الاستراتيجي للجزائر، وبأبعاده المختلفة المغاربي والمتوسطي والإفريقي، وهو ما جعل من الأمن الجزائري يخضع للاعتبارات الجغرافية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 1335.

<sup>2</sup> إبراهيم حادي، مرجع سابق، ص 445.

<sup>3</sup> سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 1334.

<sup>4</sup> سمية جلولي بوجلطية، قياس قوة الدولة في ظل مورفولوجيا الحدود السياسية، تحرير بلهول نسيم، في إدارة الأمن الحدودي المقاربات والنماذج، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017)، ص 115.

<sup>5</sup> إبراهيم حادي، مرجع سابق، ص 445.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

وقد أجريت العديد من الدراسات التحليلية للمبادئ الجغرافية، ولأنّ حجم الدولة يتوقف إلى حدّ كبير على مساحتها، فالحجم المثالي للدولة هو ذلك الحجم الذي تصل إليه الدولة عندما تكون أراضيها قادرة على إمداد سكانها بالموارد الطبيعية اللازمة<sup>1</sup>.

جغرافيا تمثّل الجزائر أكبر دولة من حيث المساحة في منطقة تتوسّط ثلاثة مجالات جغرافية حيوية، متمثلة بحوض المتوسط والمنطقة العربية وإفريقيا<sup>2</sup>. تقع جمهورية الجزائر في شمال قارة إفريقيا وتشارك أكبر دولة عربية من حيث المساحة في الحدود البرية مع 7 دول مختلفة، حيث توجد تونس من الجهة الشماليّة وفي الجهة الشرقيّة تحدها ليبيا، وفي الجهة الجنوبيّة الشرقيّة توجد النيجر ومالي وموريتانيا والصحراء الغربية في الجنوب الغربي، ويوجد المغرب من الجهة الغربيّة، وتطلّ الجزائر على البحر الأبيض المتوسط من الجهة الشماليّة<sup>3</sup>.

تعدّ الجزائر دولة فتية في عقدها السّادس بعد استقلالها من رغم من عراققتها التاريخيّة، إلا أن الاستعمار الفرنسي الذي دام 132 سنة أي من 1830 إلى 1962، تبلغ مساحتها 2.381.741 كلم<sup>2</sup> وتعدّ بذلك أكبر دولة في إفريقيا، مما يزيد من أهميتها الجيوستراتيجية خاصة إذا ما نظرنا إلى حجم الثروات التي تختزنها<sup>4</sup>. خصوصا في إقليم الجنوبي الصحراوي الذي يمثل قرابة 1.987.600 كم<sup>2</sup><sup>5</sup>.

### جدول رقم (19): ترتيب الجزائر على المستوى العربي والعالمي

ترتيب الجزائر	ترتيب عربي ودوليا
عربيا	1
دوليا	10

المصدر: محمد عزت، مرجع سابق

<sup>1</sup> حسن حمزة بندقجي، الدولة دراسة تحليلية في مبادئ الجغرافية، ط 3، (سعودية: د د ن، 1981)، ص 31.  
<sup>2</sup> مصطفى دلة أمينة، "العمق الاستراتيجي الأمن الجزائري: امن الحدود بين مالي وليبيا"، مجلة العربية للعلوم السياسيّة، الجمعية العربية للعلوم السياسيّة، لبنان، العدد 49، (مارس 2016)، ص 116.  
<sup>3</sup> محمد عزت، أكبر دولة عربية من حيث المساحة وترتيبها علي مستوى العالم، متحصل عليه:  
<https://www.ngmisr.com/home/%D8%A3%D9%83%D8%A8> تاريخ الدخول: 2021/08/21 الساعة

18:48

<sup>4</sup> عبد الوهاب غربي، وهيبه دالع، مرجع سابق، ص 570.

<sup>5</sup> احمد اسماعيل راشد، مرجع سابق، ص 129.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

يلعب الموقع الجيوستراتيجي الجزائري مرتكزا مهما جدا في تعزيز الأمن الوطني ، فالجزائر بموقعها الجغرافي الذي يتوسط القارة الإفريقية في الجهة الشمالية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، مما يجعلها محور ترابط مع الدول المغاربية والإفريقية، وتتقاسم مع الدول الأوروبية البحر الأبيض المتوسط، فالموقع الجغرافي الجيوستراتيجي جعل من الجزائر تتحرك وفق استراتيجية أمنية فوضتها عليها البيئة الإقليمية التي تتواجد فيها الجزائر ، وهنا عندما نتحدث عن الأهمية الجيوستراتيجية هو ربط بين:

- الموقع الاستراتيجي يجعل منها محورا أساسيا في وضع استراتيجية أمنية.
  - الموقع منح الجزائر القدرة على القيام بمناورات حربية، وتبادل الخبرات العسكرية مع الدول الإفريقية، والأوروبية والأمريكية.
  - موقعها الجغرافي جعل منها حلقة وصل بين شمال والجنوب وبين الشرق والغرب
- حدود الجزائرية:** مساحتها ما يعادل 8% من المساحة الكلية للقارة الإفريقية لتصبح على رأس قائمة الدول العربية والإفريقية من حيث المساحة. فالجزائر بحكم موقعها وشساعة مساحتها تتقاسم حدودها البرية مع 7 دول، 5 عربية واثنان إفريقية على 3 جهات. يحدها من الشرق: تونس وليبيا مجتمعة بـ 1893 كلم، بينما يحدها من الجهة الجنوبية: النيجر ومالي مجتمعة بـ 2332 كلم، ويحدها من الجهة الغربية: المغرب الأقصى، الصحراء الغربية، موريتانيا مجتمعة بـ 2081 كلم<sup>1</sup>، ويعود رسم حدود الجزائر مع دول الجوار إلى أقل من قرن من الزمن، وكان ذلك حسب إجراءات استعمارية التي تجاوزت الخلافات السابقة بين أطراف الجوار، فمن ضمن حدود الجزائر البرية البالغة حوالي 6511 كلم (ساهمت فرنسا القوة الاستعمارية) في رسم 5200 كلم من تلك الحدود، حيث رسمت 2400 كلم من الحدود البرية بين الجزائر والمغرب من إجمالي 2700 كلم من الحدود بين البلدين بما فيها الحدود مع الصحراء الغربية، كذلك رسمت فرنسا خلال الحقبة الاستعمارية حوالي 1100 كلم من الحدود بين الجزائر تونس من ضمن 1400 كلم التي تفصل بين الجزائر وتونس<sup>2</sup>. يقول نابليون بونابرت أن

<sup>1</sup> محمد صخري، الأمن القومي الجزائري والتحديات الإقليمية الصاعدة، متحصل عليه:

<https://www.politics-dz.com> تاريخ الدخول 2021/09/21 الساعة 16:30.

<sup>2</sup> محمد جعبوب، "الأمن الحدودي في الجزائر"، مجلة مدارات سياسية، الجزائر، مركز المدار المعرفي للأبحاث

والدراسات، المجلد 03، العدد 02، (جوان 2020)، ص15

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

الجغرافيا تتحكم وتدير سياسة الأمم، فإن جغرافيا الجزائر جعلت منها ذات أهمية استراتيجية و=أمنية في إقليمها الوطني و المغاربي و الافريقي<sup>1</sup>.

ترسيم الحدود الجزائرية مع دول الجوار كالتالي:<sup>2</sup>

➤ ترسيم حدود الجنوبية مع دولتي مالي ونيجر كان حسب اتفاقية في سنوات السبعينيات من القرن الماضي.

➤ ترسيم حدود شمال الشرقية مع تونس في إطار معاهدة الأخوة وحسن الجوار والتعاون بين الجزائر وتونس موقع في 06/01/1970.

➤ ترسيم حدود جنوب شرقي مع ليبيا معاهدة الأخوة والجوار الموقعة في طرابلس في 01/02/1969.

➤ ترسيم حدود مع المغرب في إطار معاهدة الأخوة وحسن الجوار والتعاون في افران 15/01/1969.

➤ ترسيم حدود مع موريتانيا في إطار معاهدة الأخوة وحسن الجوار بأفران في 15/01/1969

جدول رقم (20): حدود الجزائر البرية

حدود	مسافة
الجزائر - ليبيا	982 كلم
الجزائر - تونس	956 كلم
الجزائر - مالي	1376 كلم
الجزائر - موريتانيا	463 كلم
الجزائر - المغرب	1559 كلم
الجزائر - النيجر	956 كلم
الجزائر - الصحراء الغربية	42 كلم

المصدر: عادل جارش، مرجع سابق، ص 38.

يمكن القول أن الموقع الجغرافي يعدّ أحد أهم المرتكزات الأمن الذي تعتمد عليه الدولة، فالموقع

الجغرافي المتميز يمنح العديد من الامتيازات للدولة على كل المستويات الوطنية مثل تنوع ثروتها

الطبيعية وعلى المستوى الإقليمي والدولي الذي يعتبر أحد أسس التعامل مع الأطراف الإقليمية

والدولية، لكن من الممكن للموقع الجغرافي أن يصبح تحدّيًا لأمن الدولة، فعندما تتواجد في إقليم يعاني

<sup>1</sup> جارش عادل، مرجع سابق، ص 83.

<sup>2</sup> سليم براقدي، مرجع سابق، ص ص 234-235.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

دولة تحمل تحديات وتهديدات فتصبح شساعة مساحتها وموقعها الاستراتيجي يفرض عليها العديد من الترتيبات الأمنية المشددة.

### الفرع الثاني: القوة البشرية

بلغ عدد السكان المقيمين في الجزائر 44.6 مليون نسمة في الفاتح من جانفي 2021 مقابل 44.3 مليون نسمة بتاريخ الفاتح من جويلية 2020 حسبما أفاد به الديوان الوطني للإحصائيات، ليصل نسبة السكان 45.5 مليون نسمة<sup>1</sup> وبذلك تعد الجزائر على رأس الدول المغاربية ذات النسبة الأكبر في النمو الديمغرافي بـ 2,15% بعد موريتانيا مقارنة بباقي الدول المغاربية، وكما نعلم أنها الأكبر مساحة، حيث تربط جغرافيا بين مشرق ومغرب المنطقة المغاربية التي يصل مجموع سكانها 92.8 مليون نسمة<sup>2</sup>، وهي من الدول ذات الحجم السكاني المتوسط مقارنة بمساحتها، حيث بلغ عدد سكان الجزائر 43 مليون نسمة سنة 2020، ويتميز هؤلاء السكان ببعض التنوع العرقي، فهم خليط من عرب وأمازيغ وطوارق، وإن كان العرب يشكلون النسبة الغالبة<sup>3</sup> حيث يمثل المسيحيون العرب أقل من 1 بالمائة البربر أهم الشاوية و الشلوح 26 بالمائة الاباضيون المزابيون أقل من 1 بالمائة والطوارق اقل من 0,5 بالمائة المسيحيون البربر اقل من 1 بالمائة<sup>4</sup> والأغلبية هم عرب.

يتميز المجتمع الجزائري بمجموعة مقومات التي تمثل عناصر قوة تم تفعيلها واستخدامها لصالح تأمين الأمن الوطني وهذه المقومات نذكرها كالتالي:<sup>5</sup>

- مقوم الديانة بحيث تمثل نسبة 99 بالمائة من المجتمع الجزائري، يعتنق الإسلام الحنيف ولا يوجد اختلاف ديني ومذهبي في المجتمع الجزائري.
- مقوم العروبة بحيث يتمسك المجتمع الجزائري بالهوية العربية، رغم مساعي الاستعمار الفرنسي.
- مقوم الوطن الواحد وهو تمسك المواطن الجزائري بوحدة الوطن.

<sup>1</sup> ديموغرافيا: عدد السكان المقيمين في الجزائر بلغ 44,6 مليون نسمة في جانفي 2021، متحصل عليه

<https://news.radioalgerie.dz/ar/node/3867> تاريخ الدخول 2022/03/01 الساعة 14:00

<sup>2</sup> محمد صخري، مرجع سابق.

<sup>3</sup> عبد الوهاب غربي، وهيبة دالع، مرجع سابق، ص 570.

<sup>4</sup> فهيم رملي، نظام الاختراق والتغلغل في المنطقة العربية دراسة في الاليات والإشكال، تحرير: بلهول نسيم، في إدارة الأمن الحدودي المقاربات والنماذج، (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2018)، ص 201.

<sup>5</sup> مولود بلقاسمي، مرجع سابق، ص ص 204 205.

• مقوم التاريخ العريق الجزائر كانت نتاج العديد من المحطات التاريخية

### الفرع الثالث: المؤهلات الاقتصادية

يعتبر العامل الاقتصادي من أهم العوامل الدافعة لاتجاهات المخرجات السياسية ، هذه الحقيقة لا يمكن إغفالها أو تجاهلها عند مناقشة سياسة أ و دولة مهما كانت طبيعتها وواقعها<sup>1</sup>، حيث يعتبر العامل الاقتصادي أحد أهم الأسس المرتكزات التي تعتمد عليها الدولة في حفظ الأمن والاستقرار وبذلك تعتبر أحد أهم مرتكزات الأمن الوطني الجزائري.

تتمتع الجزائر بفعل موقعها الجغرافي العديد من الامتيازات الذي جعل منها تحتل الموقع الأول في العديد من المؤهلات الطبيعية، والذي يعتبر من أهم المؤهلات الاقتصادية التي تتمتع بها الجزائر والثروة الاستخراجية للنّفط والغاز، ويقدر احتياطها من النفط بـ 12,2 مليار برميل وتحتل المرتبة 17 عالميا، أما الغاز الطبيعي فاحتياطات الجزائر تصل إلى 4,5 مليار م<sup>3</sup> بنسبة 2,4% من الاحتياط العالمي، فتحتل المرتبة الرابعة من حيث التصدير والسادسة من حيث الاحتياط<sup>2</sup>.

### جدول رقم(21): احتياط الجزائر من الغاز الطبيعي

2016	2015	2014	2013	2012	
4504	4504	4504	4504	4504	الجزائر

المصدر: نصر الدين مختاري، قراءة في أثر البيئة الداخلية على الدبلوماسية الجزائرية، (القاهرة: المكتب

العربي للمعارف،2022)، ص 32.

تعتبر الجزائر دولة ريعية \* حيث تمثل المحروقات نسبة 95 بالمئة من مداخيل البلاد، وتساهم في ميزانية الدولة نحو 60 بالمئة<sup>3</sup>، فن الممكن الحديث عن أولى اكتشافات البترولية في الجزائر عام 1956 اكتشفت شركة أبحاث البترول واستغلاله CREPS النفط في الجزائر في منطقة حقل عجيلة ،

<sup>1</sup> عبد الله الحبيب، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992 1997، (الأردن: دار الرياء للنشر والتوزيع، د،ت،ن)، ص64.

<sup>2</sup> محمد صخري، مرجع سابق.

\* مفهوم الربيع عائدات يستقبلها لنظام يتم جلبها من مصادر خارجية عن المجتمع وتأخذ شكل مداخيل بترولية وغازية تحول مباشرة للحكومات من طرف الشركات الأجنبية والتي تتجه مباشرة لتغذية ميزانية الدولة نقلا عن عبد الله الحبيب مرجع سابق، ص 66.

<sup>3</sup> مولود بلقاسمي، السياسة الإفريقية للجزائر مقومات جيوسراتيجية وأزمات أمنية، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع،2021)، ص 201.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

وتم اكتشاف حقل آخر في عام 1958 في منطقة زليتين وفي عام 1959، اكتشفت شركة سنريبال SNREPAL حقل حاسي مسعود<sup>1</sup> وتبقى الاكتشافات وحفر التنقيب عن النفط مستمرة إلى يومنا هذا.

### الفرع الرابع: المؤهلات العسكرية

لقد جاء في الدساتير الجزائرية قواعد وأسس عمل الجيش الوطني ، وذلك عبر قوانين في الدستور فقد جاءت في الديباجة ما يلي:

"إن الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني يتولى مهامه الدس ثورية، بروح الالتزام المثالي والاستعداد البطولي للتضحية، كلما تطلب الواجب الوطني منه ذلك ، ويعتزّ الشعب الجزائري بجيشه الوطني الشعبي ويدين له بالعرفان على ما بذله في سبيل الحفاظ على البلاد من كل خطر ، أجنبي وعلى مساهمته الجوهرية في حماية المواطنين والمؤسسات والممتلكات من الإرهاب، وهو ما ساهم في تعزيز اللحمة الوطنية وترسيخ روح التضامن الشعب لجيشه"<sup>2</sup>.

إنّ الجيش الوطني الشعبي ليس جيشا كلاسيكيا ولا جيش ثكنة، بل هو على العكس من ذلك تماما، إنه السليل والوريث المشرف لجيش التحرير الوطني<sup>3</sup>، حيث تشكلت القوة العسكرية في الجزائري مع الكفاح من أجل التحرير الوطني، وضمت هذه القوة عددا كبيرا من الأعضاء القدامى وللمنظمة السرية الذين أسسوا اللجنة الثورية للوحدة والعمل، والذين نظموا وأعلنوا عن تأسيس جيش التحرير الوطني في أوت 1956 خلال مؤتمر الصومام، وهو من كان له الفضل في طرد الاستعمار الفرنسي، أمّا بعد الاستقلال أصبح الجيش التحرير الوطني اسمه الجيش الوطني الشعبي (A.N.P) ومن ذلك الوقت أصبح الجيش. في مواجهة كلّ التّحديات الداخليّة والخارجيّة<sup>4</sup>.

من خلال هذه الدّياجّة نستخلص ما يلي:

- الجيش هو امتداد لوظائف جيش التحرير.
- مهامه يحفظها القانون.

<sup>1</sup> أحمد إسماعيل راشد، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر، ليبيا تونس الجزائر المغرب موريتانيا، (بيروت: دار النهضة العربية، 2004)، ص 184.

<sup>2</sup> أحمد عبد الباقي مقبل الفقيه، حاج محمد فضيلة، "دور العقيدة العسكرية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية أزمة الليبية نموذجا"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة لونيس على البليدة 2، الجزائر، المجلد 10، العدد 01، (2020)، ص 108.

<sup>3</sup> عبد الله الحبيب، مرجع سابق، ص 147.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص ص 147-148.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

- استعداد أفراد الجيش للتضحية بالنفس والنفس من أجل الوطن.
- مكانة عظيمة يتمتع بها الجيش عند شعبه.

لقد كان اهتمام الجزائر بالمؤسسة العسكرية كبيراً جداً، حيث اهتمت بالارتقاء بها من خلال التفقات الكبيرة التي يتمتع بها هذا المجال من خلال ترتيب التكوين وكذلك التسلح، والجزائر من خلال استراتيجيتها الأمنية تعتبر القوة العسكرية من أهم ركائز الأمن الوطني، وتكون المؤسسة العسكرية النقل الاستراتيجي للدولة الجزائرية، حيث تسهر الدولة على احترافية الجيش الوطني الشعبي وعلى عاصرته بالصورة التي تجعله يمتلك القدرات المطلوبة للحفاظ على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد وحرمتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي والبحري<sup>1</sup>. وتعتمد الجزائر على القوة العسكرية لمواجهة التهديدات الأمنية الراهنة بمختلف أشكالها، فالجزائر تتوفر على جيش قويّ بمعدّات حديثة يستورد السلاح بنسبة تتجاوز 90 من روسيا، وبلغت الأرقام فليّن الجيش البري قوامه 104700 جندي و 14000 جندي ضمن القوات الجوية منتشرين في 15 قاعدة جوية، و 6000 جندي ضمن القوات البحرية وم يقارب 80000 ضمن الخدمة الوطنية العسكرية، وتتوزع القوات الجزائرية على ستة نواحي عسكرية الأولى بالبلدية، الثانية بوهران الثالثة ببشار، والرابعة بورقلة، الخامسة بقسنطينة والسادسة بتمنراست،<sup>2</sup> والسابعة باليزي.

لقد تناولت المواد التالية: 28،29،30،31 مجموعة من المرتكزات التي تركز على ما يلي:<sup>3</sup>

- مرتكز الدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد وحماية الوطن برا وجوا.
  - امتناع عن المساس بللجيش بلحترام سيادة الدول ولا تتدخل في الشأن الخارجي.
  - الجزائر تتضامن مع الشعوب التحررية.
- يتشكّل الجيش الوطني الشعبي من القوات التالية:<sup>4</sup>
- القوات البرية وهي أكثر عدداً.
  - القوات البحرية تأسست نهاية 1962.
  - القوات الجوية التي أنشئت عام 1963.

<sup>1</sup> أحمد عبد الباقي مقبل الفقيه، حاج محمد فضيلة، مرجع سابق، ص 108.

<sup>2</sup> عادل جارش، مرجع سابق، ص ص 85-86.

<sup>3</sup> أحمد عبد الباقي مقبل الفقيه، حاج محمد فضيلة، مرجع سابق، ص ص 108-109.

<sup>4</sup> عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص 148.

### المطلب الثالث: أبعاد الأمن الجزائري.

#### ➤ الأمن السياسي:

الجزائر تسعى من خلال البعد السياسي للأمن وضمان الأمن والاستقرار السياسي ، وكذلك تسعى إلى توحيد الجهود الوطنية لحماية الدولة وقيم السلطة والشرع، من خلال تكريس الأمان السياسي، وهو ضمان حق تكريس أسس الدولة الوطنية التي تقوم على المبادئ الديمقراطية، وكذلك تكريس القانون والتداول على السلطة، وضمان حقوق المشاركة في الحياة السياسية، فالجزائر تسعى من أجل المحافظة على وحدة الدولة، من أي تهديد داخلي كان أو خارجي.

#### ➤ الأمن الاقتصادي:

الأمن الاقتصادي من أهم الأبعاد الأمنية التي تسعى الجزائر لتحقيق الأمن والاستقرار فيها، فهي من الدول الاستخراجية التي تعتمد على البترول أو المحروقات في اقتصادها الوطني، فلاقتصاد الجزائر هو عرضة للتغيرات في أسعار السلع ، وبشكل كبير عبر عائدات صادرات النفط والغاز منذ أن انخفضت أسعار النفط في 2014 مما أثر بشدة على احتياطات الجزائر من عائدات العملات الأجنبية وأدى تناقص الاحتياطات إلى تخفيضات كبيرة في نفقات الميزانية ، مما أدى لتباطؤ النمو الاقتصادي وانخفاض قيمة العملة الجزائرية.<sup>1</sup>

#### ➤ الأمن الإنساني:

تعمل الجزائر بتسخير كل طاقاتها من أجل تحقيق الأمن الوطني من خلال حماية البشرية بتوفير حياة كريمة لهم ، بل كرسّت كل الامكانيات لحماية الأمن الإنساني الذي يعتبر أحد أهم أبعاد الأمن الوطني.

#### ➤ الأمن الصحي:

الجزائر هي من الدول التي تركز الحماية الصحية للفرد لاعتبارها حق من الحقوق التي كرسها الدستور الجزائري، والتي تقدّس حياة البشر واعتبارها أحد أهم الأبعاد الأساسية للأمن الوطني.

#### ➤ الأمن المجتمعي:

تسعى الجزائر في إطار استراتيجيتها للأمن الوطني التركيز والحرص على تكريس وحماية وأمان المجتمع الجزائري من أي تهديد، وكانت الجزائر تعمل للحفاظ على أسس المجتمع الجزائري

<sup>1</sup> Algeria - Safety and Security, [https://www.privacyshield.gov/article?id=Algeria-Safety-and-Security\\_in\\_16/08/2021\\_08:13](https://www.privacyshield.gov/article?id=Algeria-Safety-and-Security_in_16/08/2021_08:13)

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

الذي يحترم مبادئ الدين والأخلاق، وكذلك يكرس توحداً لمجتمع الجزائر من خلال الحفاظ على العادات والتقاليد والموروث الثقافي والاجتماعي للمجتمع الجزائري<sup>1</sup>، ومن أهم الأبعاد التي تركز عليها البعد المجتمعي الذي يسع لضمها وحدة المجتمع وضمها الحياة الكريمة داخل المجتمع ومحاولة حمايته من مختلف الأخطار الذي قد تصيبه الجزائر في إطار سياستها الأمنية، وتهتم بكل أبعاد الأمن السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وهذا ما تسهر عليه من خلال القوانين والإجراءات الأمنية التي تقوم بها الجزائر.

### المطلب الرابع: تحديات الأمن الوطني الجزائري.

#### الفرع الأول: الجوار السيئ.

الجوار السيئ هو عبارة عن التوترات التي تعرفها المنطقة مما يجعل كل الإقليم يعيش توترًا لكل الدول التي تتواجد في إقليم واحد، حيث أن الدول تتقاسم مع بعضها حدودًا جغرافية مشتركة، وقد تم الحديث عن الجوار السيئ من طرف العديد من المفكرين والباحثين حول هذا الموضوع، بحيث تحدث في هذا الصدد جوزيف ناي عن الجوار السيئ بعبارة منطقة تعيش توترًا إقليميًا، حيث تكون مهينة لانتقال التهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة، والأزمات الإثنية في ظل الدولة الفاشلة حيث تمثل خطرًا على أمنها الوطني وعلى الأمن الإقليمي<sup>2</sup>.

الجزائر تواجه تحديات أمنية أفرزتها من خلال الإقليم الجغرافي المضطرب، والجزائر هي من الدول التي تواجه تهديدات أمنية خطيرة، إذ الجوار السيئ قد يكون سببًا في جعل الجوار متوترًا وبعاني مما يلي<sup>3</sup>:

#### ➤ النزاعات العرقية:

إن من خلال انتشار الجوار السيئ خلال انتشار الجدود الاصطناعية ووجود لعرقيات في أكثر من دولة مما قد يؤدي إلى نشوب حروب والنزاعات العرقية، فإلى المجموعة العرقية عندما تدخل في نزاع عرقي سوف تجد يد المساعدة من مجموعة عرقية متواجدة في دول

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> ميادة بن بريهم، "تحديات إعادة بناء الدولة في الساحل الإفريقي من منظور مقارنة الجوار السيئ - ليبيا نموذجًا" المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، (جانفي 2019)، ص 187.

<sup>3</sup> ميادة بن بريهم، مرجع سابق، ص 188.



مجاورة، وهذا ما يؤوّل لما يسمى بالجوار السيئ، حيث تتأثر دول الجوار التي لها نفس الانتماء العرقي.

### ➤ غياب الدولة والانفلات الأمني:

أي هي دولة مرتبطة بأمن دول الجوار ، فالدولة عندما تعيب عن أداء وظائفها سوف تبرز فيها تهديدات أمنية تنتقل لدول الجوار في ليبيا ، ولذلك قد اعتبر غياب الدولة عاملا في تأزم الوضع الليبي داخليا، بل وانتقل عبر حدوده لدول الجوار.

### الفرع الثاني: الإرهاب وانتشار السلاح.

لقد كانت الجزائر من أكثر الدول المتضررة بالأعمال الإرهابية منذ التسعينيات القرن العشرين، حيث سميت بمرحلة العشرية السوداء لما خلفته من أضرار مادية ومعنوية لدى الشعب الجزائري، حيث بلغ عدد ضحايا النزاع البالغ عددهم 100 000 وأسر المفقودين البالغ عددهم 8000، علاوة على ذلك لم يؤد التعويض إلى مصالحة حقيقية حيث لا تزال أسر الضحايا تريد معرفة الحقيقة حول ما حدث للضحايا<sup>1</sup>، لذا يعتبر الإرهاب من أكثر التحديات التي عانت منها الجزائر ولا تزال تعاني منه إلى يومنا هذا من خلال استمرار الأعمال الإرهابية في العديد من المناطق الشمالية منها والجنوبية، وازداد تهديد الأعمال الإرهابية في ظل الأحداث التي تمر بها دول الجوار ليبيا ومالي، كما أن هذه الأوضاع ساهمت من سرعة انتشار الأسلحة التي تعتبر تهديداً خطيراً عرفته المنطقة بشكل كبير بعد اندلاع الحراك العربي، فوصول الأسلحة المنتشرة والمتسربة تسبب في زيادة وتيرة الأعمال الإرهابية، وهذا قد يساعدها على تنفيذ أعمال إرهابية أكثر خطورة باستهداف المواقع الاستراتيجية في الدولة ، خصوصا أن الدراسات أثبتت أن الأسلحة المنتشرة هي جد متطور ، لذا تبقى الأعمال الإرهابية وانتشار الأسلحة من أكثر التهديدات الأمنية على الجزائر ، حيث لا يزال الإرهاب في دول الجوار خاصة بالحزام الجنوبي، فمن أسبابه انتشار الفقر والأمراض والتهemis وضعف الوازع الديني، وغياب العدالة، ساهم في ازدياد الأعمال الإرهابية.<sup>2</sup>

من أهم الجماعات الإرهابية في الجوار الجزائري:

<sup>1</sup> Anna Louise Strachan , **The security sector and stability in Algeria**,  
The K4D helpdesk service provides brief summaries of current research, 29 May 2018, p3.

<sup>2</sup> عادل جارش، مرجع سابق، ص ص 108-109.

➤ تنظيم القاعدة ببلاد المغرب العربي.

➤ الميليشيات المسلحة.

➤ داعش: تنظيم الدولة الإسلامية.

كما أنه في الآونة الأخيرة عرف تهديد انتشار السلاح بشكل كبير جداً، خصوصاً في ظل التطورات التي شهدتها المنطقة، حيث تسبب الانفلات الأمني في انتشار السلاح حيث تمكنت الجماعات الإرهابية من استيلاء على العديد منها، والخطر في الأمر إن الأسلحة المنتشرة هي أسلحة متنوّعة ومتطورة.

**الفرع الثالث: الجريمة المنظمة والهجرة الغير شرعية.**

الجريمة المنظمة \* تحتوي على ثلاثة أبعاد:<sup>1</sup>

➤ بنى الجريمة التي تُجسّد تركيز القوة غير الشرعية في المجتمع.

➤ أنشطتها التي تكسب من خلالها أرباح هائلة.

➤ عملياتها تشمل استخدام الفساد.

من خلال هذا يمكن القول أن الجزائر عانت ولا تزال تعاني من الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها، كالتجارة بالمخدرات والتهريب وغيرها، حيث كان تأثيرها كبيراً على مردودية الاقتصاد الوطني، وكذلك على المجتمع لما لها من آثار في انتشار الانحلال الأخلاقي، خصوصاً لدى فئة الشباب، لذلك مثلت الحدود الجزائرية المغربية أكثر الحدود التي تعرف عبوراً لهذه الجرائم، حيث تُعرف المغرب في تهريب مخدرات، و لكن في ظلّ الأوضاع التي شهدتها الدول العربية خصوصاً دول المغرب العربي بالتّحديد ليبيا، أصبحت الحدود الجزائرية الشرقية من أمثلة التهديد لانتشار العمليات الإجرامية التهريب...، هذا سوف نتطرق إليه بالتفصيل في النقاشات التالية إلى جانب الحدود الغربية مع المغرب.

**الهجرة غير الشرعية:**

<sup>1</sup> برايان وايت، ريتشارد ليتل، مايكل سميث، قضايا في السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز

الخليج للأبحاث، 2004)، ص 314.

\* الجريمة المنظمة تقوم على عضوية 3 أشخاص أو اكفرة البنية الهرمية واختصاص الأدوار داخل المنظمة واستمرارية العمليات و الأنشطة الإجرامية و استخدام العنف والفساد و توريد بضائع و الخدمات غير مشروعة واستخدام الطقوس و السرية و هي تقوم على تحقيق أرباح عبر أساليب غير مشروعة للمزيد انظر برايان وايت ريتشارد ليتل، مايكل سميث، قضايا، مرجع سابق، ص 314.

تعتبر الهجرة غير الشرعية من أكثر التهديدات الأمنية التي تواجه الأمن الجزائري ، وهذا بعدما أصبحت الجزائر همزة وصل بين الضفة الجنوبية والضفة الشمالية للمتوسط ، حيث تعتبر انتشار ظاهرة الهجرة من وإلى أوروبا عبر الجزائر بشكل خاص والدول المغاربية بشكل عام وللعديد من الاعتبارات أيضا الموقع الجغرافي، حيث اعتبرت الجزائر بموقعها الجغرافي حلقة وصل من الجنوب إلى الشمال حيث اعتبرت أحد أهم المعايير الاستراتيجية التي يعتمد عليها المهريين لتهرب المهاجرين حيث تتخذ كل من تشاد والنيجر والكامرون وساحل العاج نحو الدول المغاربية بما فيها الجزائر نحو أوروبا، وبالأخص إسبانيا وإيطاليا<sup>1</sup>، أي أكثر البلدان استقطابا للمهاجرين، وكذلك يرجع ذلك للأوضاع التي تعيشها دول الساحل الإفريقي حيث ساهم في هجرة أعداد كبيرة إلى الدول المغاربية قصد الهجرة أو قصد البقاء فيها، حيث تشير الإحصائيات أن هناك ما يقارب 6 آلاف إلى 30 ألف مهاجر غير شرعي يعيشون في دول المغرب العربي موزعين على دول الجزائر المغرب تونس<sup>2</sup> ومع الوضع الليبي ازدادت هذه الأوضاع بشكل كبير جدا سنتعرف عليه لاحقا.

<sup>1</sup> عادل جارش، مرجع سابق، ص 119.

<sup>2</sup> عادل جارش، مرجع سابق، ص 120.

## خلاصة الفصل الأول

من خلال ما سبق يمكن القول أن، الدولة الفاشلة من أكثر المفاهيم المعقدة، حيث اتفق العديد من الباحثين والمفكرين حول اعتبارها فاشلة لفشل الدولة على أداء وظائف التي جاءت من أجلها، لكن يبقى المفهوم غامضاً لعدم وجود معايير محددة بدقة للتحديد الفعلي لفشل الدولة، كما أن الحديث على مفهوم الأمن الوطني من أكثر المفاهيم المتطورة والمتغيرة، فبعدما كانت الدولة تعمل على حماية أمنها بالقوة العسكرية باتت اليوم تسعى إلى تحقيق الأمن الوطني من خلال العديد من المرتكزات.

أما عن علاقة المفهومين الدولة الفاشلة والأمن الوطني فالعلاقة علاقة تأثير، فالدولة الفاشلة فيها تهديد لمختلف مستويات الأمن (الوطني، الإقليمي، الدولي)، تهدد الأمن الوطني بالدولة الفاشلة تهدد باستمرار السلطة، وتهدد حياة الشعب من خلال عجزها عن أداء وظائفها المرتبطة بتوفير حياة كريمة لمواطنيها، كما أنها تهدد الإقليم، حيث تصبح عاجزة على حماية إقليمها الجغرافي.

أما على مستوى الأمن الإقليمي حيث تمثل التهديدات التي تحدثها الدولة الفاشلة والتي قد تتجاوز حدودها الجغرافية بتهديد كل دول الإقليم، كما أنها تصبح مهددة لدول الإقليم عبر تصديرها لها تهديدات عابرة ومتخطية للحدود، كما أنها تصبح بذلك تهدد الامن الدولي عبر تصدير الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة.

كما تمّ الحديث عن فشل الدولة في إفريقيا بالوقوف على أهم أسباب الفشل التي تعود للأسباب التاريخية: كالاستعمار ومخلفاته، والسياسية المتمثلة في هشاشة أنظمة الدول الإفريقية، والأسباب الاقتصادية كالفساد وانعدام التنمية الاقتصادية، وكذلك الأسباب الاجتماعية مثل الفقر والبطالة، أضف إلى ذلك الأسباب الأمنية كالصراعات والنزاعات الداخلية والبيئية، أي بين الدول الإفريقية، والأسباب البيئية التي كانت لها آثار خطيرة، مثل التلوث قسوة المناخ كلها عوامل مساهمة بدرجات متفاوتة في فشل الدولة في إفريقيا، تمّ التطرق لمستويات الأمن الجزائري المتمثل في المستوى الوطني والمغاربي

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الوطني الجزائري

---

الإفريقي (الساحل الإفريقي)، ولقد اعتمد الأمن الجزائري على مرتكزات متمثلة في موقعها الجيوستراتيجي والقوة البشرية، والامكانيات الاقتصادية والقدرات العسكرية، في الأخير تم التعرف على التحديات التي تواجه وتهدد الأمن الجزائري، كالجوار السيئ والتحديات الممثلة في الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة

### فاشلة

**توطئة:**

لقد تعرضت ليبيا للعديد من التحديات الداخلية والخارجية والتي كانت سببا في تأجيج الوضع داخل ليبيا، رغم اعتبارها من الدول التي تتمتع بمميزات طبيعية و اقتصادية، إلا أنها سجلت بعض المؤشرات تحذر من تحولها لدولة فاشلة ، خصوصا بعد أحداث الربيع العربي في ليبيا سنة 2011، حيث أصبحت ليبيا تعاني من اللاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وحتى الأمني، لذا نحاول في هذا الصدد الحديث عن الأسباب التي أدت لتأزم الوضع الليبي ، وكذلك المؤشرات التي تفسر الوضع الليبي الذي يعبر عن فشل ليبيا، ما بعد سقوط نظام معمر القذافي في تسيير شؤونها الداخلية والخارجية، مما جعلها معرضة للتمزق داخليا، ما سمح وأعطى المجال للتدخل الغربي في الشأن الليبي كل هذا سنتناوله في هذا الطرح.

المبحث الأول: لمحة حول ليبيا (جغرافيا، إقتصادية، سياسيا، إجتماعيا)

المبحث الثاني: أسباب فشل الدولة في ليبيا

المبحث الثالث: المؤشرات السياسية لفشل الدولة في ليبيا

المبحث الرابع: المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لفشل الدولة في ليبيا

المبحث الخامس: المؤشرات العسكرية والخارجية لفشل الدولة في ليبيا

## المبحث الأول: لمحة حول ليبيا (جغرافيا، إقتصاديا، سياسيا، إجتماعيا)

ليبيا هي دولة عربية تنتمي للقارة الأفريقية تحتل موقعاً متميزاً بلعبتها من الدول الواجهة لتمييزها بشريط ساحلي على البحر الأبيض المتوسط، الذي يفصل بينها وبين الدول الأوروبية المتواجدة شمال المتوسط، فالمجال الجغرافي الليبي تميز بمجموعة من الخصائص الذي نحاول الحديث عنها بالتفصيل في المطلب الأول، كما أنّ ليبيا تميّزت بسياسة عرفت تغييرات في طبيعة النظام السياسي وكانت لها مجموعة من الخصائص تميّزها عن غيرها من الدول، وهذا ما سنتحدث عنه في المطلب الثاني، كما أنّ ليبيا تتميز بالطابع الاجتماعي، مثلاً التركيبة الاجتماعية في ليبيا تحمل خصوصية تميزها عن غيرها من الدول، وهذا ما سنتطرق عليه في المطلب الثالث.

### المطلب الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لدولة ليبيا

#### الفرع الأول: الموقع الجماهيرية الليبية

الموقع هو مكان ثابت على سطح الأرض الذي لا يتغير، فالموقع باقي ببقاء الكون وتغيير معطياته السياسية والاستراتيجية التي تخضع للتطورات والتغيرات الدولية للموقع، وتتلخص في مكانة الدولة من الكرة الأرضية، وكذلك ما تتمتع به الدولة من مميزات الموقع، فالدول ليست لها نفس الموقع فكلّ دولة لها موقع خاص تميز به لوحدها، فليست كلّ الدول تطل على البحار<sup>1</sup> والمحيطات، وكذلك كل دولة لها شريط ساحلي قد يكون شريطاً ساحلياً قصيراً، وقد يكون متوسطاً، وقد يكون طويلاً وكذلك تختلف مساحة، تقع ليبيا في ضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط<sup>2</sup>، أي تقع في القارة الأفريقية يحدها شمالاً البحر الأبيض المتوسط، ومصر، والسودان شرقاً، وتونس والجزائر غرباً، والتشاد والنيجر جنوباً، تتمتع وتمتد ما بين خط طول 10 9 و 25 شرقاً، كما يتمثل أقصى امتداد لها من ناحية الشمال خط عرض 15 33 ش، أقصى امتداد في جنوب الشرق 45 18 مساحة التي تعد من المقومات الرئيسية الهامة للدولة، وسيطرتها السياسية والدفاع فكلما كانت الدولة مساحتها كبيرة كلما ساهم في تكريس استراتيجية دفاعية هادفة، وذلك حسب الفكر الاستراتيجي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> لطيف هاشم كزار، عبد السام محمد الحشاني، الجماهيرية العظمى دراسة في قوة الدولة، (ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2005)، ص 83.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 15.

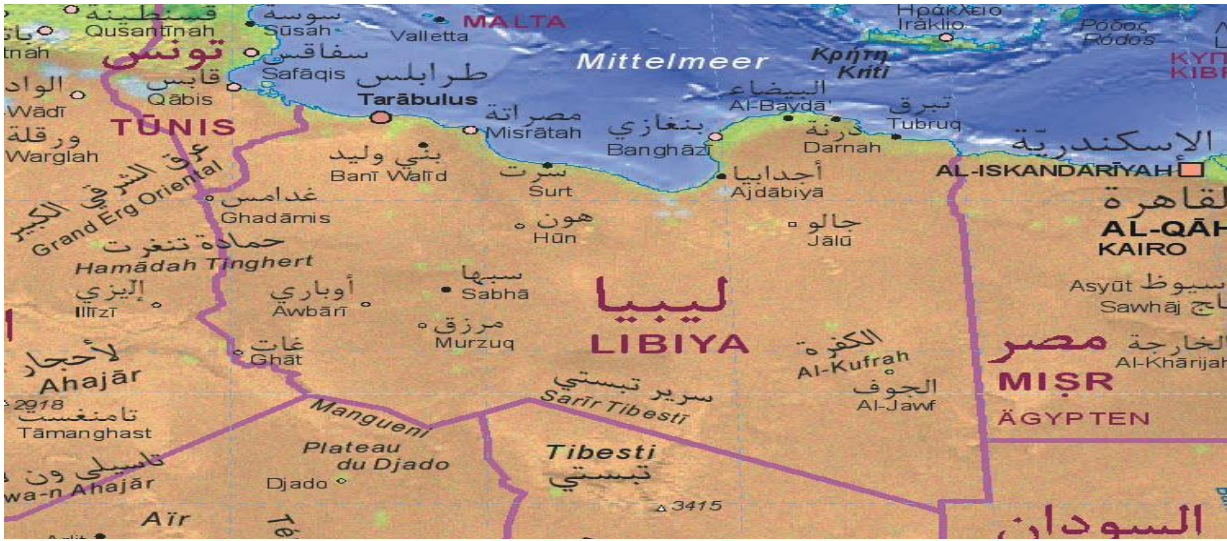
<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 91.



## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

ليبيا تتمتع بمساحة شاسعة 1.750.000 كيلومتر مربع وسميت اسم "ابنة البحر والصحراء" تلخص جغرافية البلاد<sup>1</sup> الذي يغلب عليها الطابع الصحراوي، كما أنها هي من الدول التي تحتل موقع مهم من حيث المساحة فهي تحتل المرتبة الرابعة إفريقيا والسّادسة عشر عالمياً<sup>2</sup>، ليبيا هضبة صخرية رملية وفيها تلال متوسطة الارتفاع ليس فيها مجاري مائية وفيها بعض الواحات التي تفصل بينها بقاع واسعة جداً<sup>3</sup>.

### الخريطة رقم(03): موقع ليبيا جغرافياً



المصدر: خيري عمر، "ليبيا أزمة مايو - يونيو 2014 ومستقبل الديمقراطية"، دراسات، (ربيع 2014)، ص 9.

### الحدود الليبية:

في اللغة العربية تسمى الحدود، أما في اللغة الانجليزية (the border) تسمى الأطراف، نهايات، حدود، التي هي عبارة عن خط خيالي يحدّد الحدود الترابية للدولة<sup>4</sup>، وبذلك يبلغ طول الحدود الليبية 6500 كم، منها حوالي 1900 حدود بحرية، وبذلك تعتبر ليبيا أكبر شريط ساحلي في إفريقيا<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> أحمد صدقي الدجاني، دراسات في تاريخ ليبيا المعاصر، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة، 2019)، ص 18.

<sup>2</sup> ميلاد مفتاح الحرائي، التحديات الأمنية والشراكة الإقليمية ودورها في تعزيز الأمن القومي في منطقة غرب المتوسط (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2016)، ص 63.

<sup>3</sup> محمود السيد، تاريخ دول المغرب العربي ليبيا-تونس-الجزائر-المغرب-موريتانيا، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010)، ص 9.

<sup>4</sup> مفتاح عبد الله المسوي، الحدود البرية الليبية التاريخ-الآليات-الوثائق، (دم.ن: دار الرواد)، ص ص 22-23.

<sup>5</sup> محمود على الغدامسي، النفط الليبي دراسة في الجغرافية الاقتصادية وإنتاجية النفط والغاز العربي، (بيروت: دار الجيل، 1998)، ص 13.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

وتتمتع بشريط ساحلي من بئر الزملة في الشرق حتى رأس أجدير في الغرب، أما الحدود البرية وحدها تمثل 4600 كيلومتر<sup>1</sup>، الحدود الليبية التشادية، وتعرف المنطقة الواقعة بين ليبيا و تشاد باسم الاوزو وتضم منطقة يزيد طولها على 1050 كم، أي بطول الحدود الشمالية لتشاد مع ليبيا أما عرضها 200 كم<sup>2</sup>، أما حدودها مع النيجر تقدر بـ 354 كلم<sup>3</sup>، كما أنها تتمتع بحدود مع الجزائر وتونس 500 كم، ومصر 1094 كم، والسودان 400 كم<sup>4</sup>. وتنقسم ليبيا لثلاثة أقاليم هي:<sup>5</sup>

✓ الإقليم الشمالي تمثل طرابلس المطل على البحر المتوسط بواقع مساحة 353.000 كم<sup>2</sup> ويحتوي تقريبا على 4، 65 بالمائة من السكان.

✓ الإقليم الشرقي بجانب الحدود المصرية، وإطلاله على البحر الأبيض المتوسط، وهو يمثل برقة ومساحته 855.000 كم<sup>2</sup>، ويحتوي تقريبا على 28 بالمائة من السكان.

✓ الإقليم الجنوبي وهو بمثابة الجوف الصحراوي النائي لليبيا، ومساحته 140، 551 كم<sup>2</sup>، وهو يضم أفران ويقطنه حوالي 7,5 بالمائة.

### الفرع الثاني: شكل ليبيا.

الشكل هو الدولة التي تنتج من موقعها ومساحتها وحدودها، فلكل دولة تقريبا شكل يميزها عن دول أخرى، وهو من أهم عناصر التحكم العسكري والسيطرة السياسية، والشكل الأفضل والأنسب هو الشكل المندمج<sup>6</sup>. الذي يجعله يتميز بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تميزها عن الأشكال

<sup>1</sup> لطيف هاشم كزار، مرجع سابق، ص 92.

<sup>2</sup> محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001، ص 292).

<sup>3</sup> عمر فرحاتي، مريم براهيمي، الأزمة في الساحل الإفريقي الخلفيات والأبعاد، (الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع 2017)، ص 77.

<sup>4</sup> فارق العربي، "تهاوي قدسية الحدود السياسية والسيادة الوطنية زمن العولمة الأزمة الليبية أنموذجا"، في إدارة الأمن الحدودي المقاربات والنماذج، تحرير: نسيم بلهول، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2018)، ص 511.

<sup>5</sup> خالد عبد العظيم، سياسة فرنسا في إفريقيا المصالح العليا والتحركات العسكرية: دراسة الفكر الاستراتيجي الفرنسي، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2020)، ص ص 58-59.

<sup>6</sup> لطيف هاشم كزار، عبد السلام محمد الحشائي، مرجع سابق، ص 94.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

الأخرى من الدول، فالشكل هو محاولة نوع سطح الأرض الذي تتميز به الدولة عن أخرى وليبيا هي تمثل النموذج المرنمجم الذي يتميز بما يلي:<sup>1</sup>

➤ تماسك بين أجزائها بمعنى لا وجود لفواصل بين مختلف الأقاليم الليبية عدم وجود صعوبة في السفر داخل الإقليم الجغرافي.

➤ يخلق نوع من التماسك داخلي فهناك سهولة للتواصل بين مراكز والأطراف.

➤ يساعد في تناغم سكان الإقليم وتقريب رؤى الذي يساعد في توحيد الشعور الانتماء وتعزيز الوطنية وغيرها.

من خلال هذا يمكن القول أن ليبيا تتمتع بما يلي:

✓ الموقع الفلكي.

✓ الموقع الطبيعي.

✓ شكل.

✓ موقع بالنسبة للدول المجاورة لها حدود مع دول مغاربية و دول إفريقيا.

من خلال الحديث عن الموقع الذي تحنله ليبيا والذي له العديد من المميزات التي تؤهلها لصالح بناء دولة، لكن السؤال المطروح، هل ليبيا لها مميزات تميزها عن غيرها من الدول؟ لكنها لم تستغل الموقع لصالح بناء الدولة؟ فما هي الأسباب وراء ذلك؟

الفرع الثالث: المجال الاقتصادي في ليبيا (النفط والغاز).

الاقتصاد الليبي هو اقتصاد مر بمجموعة من المراحل التي انتهجها كل من الملك سنوسي

والقذافي، فقد مر الاقتصاد الليبي بمرحلتين هما:

✓ مرحلة الاقتصاد الليبي قبل النفط.

✓ مرحلة الاقتصاد الليبي بعد النفط.

تعد ليبيا من الدول الإفريقية الغنية بالثروات الطبيعية وفي مقدمتها البترول والغاز<sup>2</sup>، مثل اكتشاف النفط الجيد بكميات كبيرة عام 1959، شكل نقلة نوعية هامة للاقتصاد الليبي<sup>3</sup>، الذي بدأ بإنتاجه سنة

<sup>1</sup> لطيف هاشم كزار، عيد السلام محمد الحشائي، مرجع سابق، ص ص 94-95.

<sup>2</sup> أحمد على إبراهيم، مرجع سابق، ص 16.

<sup>3</sup> الفتوري الحسين حسين، مرجع سابق، ص 52.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

1961، ويمثل نحو 94 بالمائة من موارد البلاد<sup>1</sup>، حيث تنتج 5 و 1 مليون برميلا يوميا، والغاز الطبيعي لها إحتياطي يبلغ 40 مليون متر مكعب<sup>2</sup>، تعتبر ليبيا من أغنى الدول الإفريقية، حيث تتركز الحقول النفطية في ليبيا في المناطق الشرقية الجنوبية<sup>3</sup>.

اعتمد الاقتصاد الليبي على النفط، أي الاعتماد على العائدات النفطية و هي ما بعد اكتشافات النفط، أما ما قبل ذلك تميز بمرحلة التخلف وأي ما قبل اكتشاف النفط، وكان الاقتصاد أن ذاك يتميز بالتخلف والضعف، فقد كان الاقتصاد الليبي منهك في مجال الزراعة لاعتبارها أحد أهم مميزات النشاط المجتمع البدوي فمساحة ليبيا هي 1.5 مليون كلم<sup>2</sup> وتم استغلال 26 بالمائة من النشاط الاقتصادي من الناتج المحلي الإجمالي<sup>4</sup> عند النظر إلى الجوانب الاقتصادية للحياة الليبية، من المهم أن نتذكر أنه قبل إكتشاف النفط في عام 1959 وبدء إنتاج النفط في عام 1961، كانت ليبيا واحدة من أفقر البلدان في العالم، بسبب عدم وجود مصدر للطاقة والموارد المعدنية والزراعة، التي هي المصدر الرئيسي للدخل القومي، وبحسب العديد من التقارير، فإن حوالي 80% من سكانها كانوا يعملون في الزراعة وتربية الحيوانات، بينما كان باقي السكان يعيشون في مدن مثل طرابلس وبنغازي وسبها<sup>5</sup> فبعد اكتشاف النفط تغير ج ذرياً، وهذا بعدما أصبح الإقتصاد الليبي يعتمد على النفط بدل الزراعة حيث كانت الانطلاقة في استغلال هذه الثروة النفطية سببا في تحقيق ما يلي:<sup>6</sup>

- ارتفاع معدلات النمو والانفاق العام.
- ارتفاع مستوى الدخل.
- خلق فرص العمل.

<sup>1</sup> أحمد على إبراهيم، مرجع سابق، ص 16.

<sup>2</sup> مفيد كاصد الزيدي، مرجع سابق، ص 29

<sup>3</sup> عائشة بوكليخة، "الدولة الفاشلة وتداعياتها على الأمن في المتوسط الحالة الليبية نموذجاً"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، مركز علي كافي الجامعي تندوف، الجزائر، العدد 2، (ديسمبر 2017)، ص 176.

<sup>4</sup> أمال اقريشن مسعود، "الاقتصاد الليبي معالم الأزمة ومتطلبات النهوض"، مجلة الاقتصاد والتجارة، جامعة الزيتونة، تونس، العدد 9، (جوان 2016)، ص ص 51-52.

<sup>5</sup> Nagi Mohmed MILLAD, op cit,p21

<sup>6</sup> أمال اقريشن مسعود، مرجع سابق، ص 52.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

جدول رقم (22): عدد الآبار المحفورة خلال الفترة من 1958 إلى 1968 م

السنة	عدد الآبار المنتجة	عدد الآبار الجافة	المجموع
1998 (1)	(*)	1	1
1959	6	3	9
1960	41	27	68
1961 (2)	173	229	402
1962	271	354	625
1963	440	546	986
1964	657	743	1400
1965	823	878	1701
1966	1006	933	1939
1967	1086	983	2069
1968	1164	1054	2218

المصدر: محمود على الغدامسي، النفط الليبي دراسة في الجغرافية الاقتصادية وإنتاجية النفط والغاز العربي (بيروت: دار الجبل، 1998)، ص 61.

خريطة رقم (04): توضح منابع النفط والغاز في ليبيا



المصدر: رسالة طرابلس مشروع تدعمه قوى داخلية وخارجية تقسيم ليبيا إلى ثلاثة دويلات متحصل عليه:

تاريخ الدخول: 2020/12/05 الساعة 09:30. <http://www.assabah.com.tn>

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

تتمتع ليبيا بثروات طبيعية هائلة خصوصا الثروة النفطية، فليبيا تحتل مرتبة متقدمة في مجال التجارة النفطية، حيث أكدت الوكالة الطاقة الأمريكية أن احتياطي النفط الليبي من 48 مليار برميل إلى 74 مليار برميل، وحسب الوكالة فليبيا تحتل المركز الخامس عالميا من احتياط النفط الصخري<sup>1</sup>، ويحتل مرتبة مهمة في الإنتاج العالمي حيث تحتوي على ما يعادل 3,5 من احتياطات النفط الخام العالمية<sup>2</sup>، وسيطرت الهيدروكربونات على الاقتصاد الليبي على امتداد فترة طويلة فساهمت بأكثر من 70 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي وما يزيد 95 بالمائة من الصادرات، وما يقارب 90 بالمائة من الإيرادات الحكومية، وتحظى ليبيا بمكانة بارزة في سوق الطاقة الدولية نظرا لامتلاكها حوالي 5.3 من احتياطيات النفط الخام، وكان إنتاج النفط قبل الثورة يبلغ 77.1 مليون برميل يوميا ما يعادل 2 بالمائة من الإنتاج العالمي<sup>3</sup>، ولابد من الإشارة إلى ما يميز نفط ليبيا من مواصفات مثل الخفة وسهولة الاستخراج بتكاليف قليلة، والخلو من الشمع، النفط الحلو، بما يجعله غير قابل للتعويض وخاصة لقربه من المستهلكين في أوروبا ولسهولة أمان تصديره بعيدا عن ممرات تصدير نفط الشرق الأوسط، والخليج العربي التي تعرف التوتر المتواصل<sup>4</sup>.

من أهم الحقول النفطية في ليبيا حيث تقع خمسة موانئ نفطية أربعة منها على ساحل خليج سرت وهي حقول: مرسى البريقة والسدرة ورأس لانوف والزويتينة، أما الميناء الخامس فيقع على الساحل الشرقي للبلاد وهو ميناء الحريقة عند مدينة طبرق<sup>5</sup>.

كما يحتل الغاز الطبيعي المرتبة الثانية في الاقتصاد الليبي، حيث بدأ إنتاجه في عام 1968 وقد وصل معدل إنتاجه إلى نحو 339 مليار/قدم، وذلك من احتياطي مؤكد قدره 2.52 تريليون قدم<sup>3</sup>، لدى لقبها الغرب بأنها: "بحيرة نفطية وغازية"<sup>6</sup>، وهذا تعبيرا على الثروات النفطية والغازية التي تتمتع

<sup>1</sup> طيبي غماري، ما بعد الثورات العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي العربي، (الجزائر: دار الكوكب العلوم للنشر والتوزيع والطباعة، 2018)، ص 204.

<sup>2</sup> محمد بالجيلالي، مرجع سابق، ص 79.

<sup>3</sup> كفاح عباس رمضان الحمداني، حركة التغيير في ليبيا، مركز الدراسات الإقليمية، 01، ص 79.

<sup>4</sup> يوسف محمد الصواني، "الولايات المتحدة وليبيا تاريخ مضطرب ومستقبل ملتبس"، في جيوبوليتيكا القارة الإفريقية **جدل السياسة-الجغرافيا والأمن**، تحرير: بوحنية قوي، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2020)، ص 186.

<sup>5</sup> محمود على الغدامسي، النفط الليبي دراسة في الجغرافية الاقتصادية وانتاجية النفط والغاز الطبيعي، (ليبيا: دار الرواد، 1998)، ص 108.

<sup>6</sup> مفيد كاصد الزيدي، مرجع سابق، ص 42.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

بها ليبيا، وأهم الحقول الغازية في ليبيا هي حقول غاز شركة سرت للنفط كحقل الصرة، حقل الحطبية<sup>1</sup> و حقول نفط الغاز الطبيعي لشركة الزويتينة للنفط...<sup>2</sup>

الجدول رقم (23): مداخل النفط والغاز من سنة 2007 الى 2010

2010	2009	2008	2007	2006
38.764	29.446	52.084	36.783	35.475

المصدر: مفيد كاصد الزيدي، "العلاقات الفرنسية الليبية خلفية تاريخية ورؤية مستقبلية"، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، العدد 55، ص 30.

أما القطاع الصناعي، فقد تنشط في ليبيا بعض الصناعات الخفيفة، مثل صناعات الحديد والصلب والاسمنت ومواد البناء والصودا الكاوية وأسمدة اليوريا والصناعات البتروكيمياوية، بالإضافة إلى الصناعات الغذائية والصيد البحري<sup>3</sup>.

الجدول رقم (24): ترتيب ليبيا ضمن أكبر الدول في العالم إنتاج لنتف

المرتبة	الدولة
الأول	روسيا
الثاني	أمريكا
الثالث	الصين
الرابع	الأرجنتين
الخامس	ليبيا

المصدر: طيبي غماري، مرجع سابق، ص 204.

### تحليل الجدول:

من خلال هذا الجدول يمكن القول أن ليبيا تحتل موقعاً ممتازاً من حيث إنتاج و الاحتياط في

<sup>1</sup> محمود علي الغدامسي، مرجع سابق، ص ص 157-159.

<sup>2</sup> مرجع نفسه، ص 160.

<sup>3</sup> فوزية خدا كرم عزيز، "معوقات التنمية الاقتصادية في ليبيا بعد سقوط القذافي"، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 33، (2016)، ص 546.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

مجال النفط، وهذا يمكن إرجاعه للموقع الاستراتيجي الذي تحتله ليبيا، فمُغلب المساحة الليبية هي مساحة صحراوية، والصحراء هي من أغنى المناطق على وجه الأرض بالنُّروث الباطنية.

كما أن من المعروف أنّ الثورة النَّفْطِيَّة هي ثروة زائلة، وتبقى حظوظ الدول بما تتوفر عليه من احتياط، فليبيا تتمتع بحظ وافر، حيث أكّدت الوكالة الطاقوية أن العمر الافتراضي للنَّفْط الليبي من 70 عاما إلى 112 عاما<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي في ليبيا

ليبيا دولة افريقية ذات نظام جم اهيري، عاصمتها طرابلس كانت من المستعمرات الايطالية، ثم خضعت لبريطانيا، فرنسا، الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة الأمريكية هذا بعد العديد من محاولات لإخضاع ليبيا تحت وصاية ثلاثة دول:<sup>2</sup>

- طرابلس تحت وصاية إيطاليا.
- إقليم برقة تحت وصاية بريطانيا.
- إقليم فزان تحت وصاية فرنسا.

### الجدول رقم (25): مراحل بناء الدولة الليبية

1551	رجنسي الإمبراطورية العثمانية	1911
1550	دولة أولاد محمد في فاسان	1813
1711	دولة كرمانلي	1835
1843	السانوسية في برقة والصحراء	1932
1911	الدولة الإيطالية مستعمرة	1943
1918	جمهورية طرابلس	1920
1943	الإدارات البريطانية والفرنسية	1951
1951	النظام الملكي السانوسي	1969
1969	الجم اهيرية	

**Resource:** Ali Abdullatif AhmidaForgotten· Voices Power and Agency in Colonial and Postcolonial Libya (New Yorn: Routledge· 2005), p 7.

<sup>1</sup> طيبي غمار، مرجع سابق، ص 204.

<sup>2</sup> صادق حجال، ليبيا وإشكالية بناء الدولة - الأمة، (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2019)، ص 40.



## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع فكرة استقلال ليبيا في 21 نوفمبر 1949، وقد تحدّث المشروع على ضرورة استقلال ليبيا قبل 1952 أي قبل عامين من قبول المشروع ، وفعلا تحصّلت على الاستقلال سنة 1951.

لقد نشأت الدولة الليبية كوحدة سياسية بأقاليمها الثلاث ، فالدولة الليبية كانت عبارة عن أقاليم مجزأة سياسياً ، رغم أنها تشترك في التركيبة الاجتماعية و الاقتصادية وكان هدف الليبيين تحقيق النّصر ، أي الاستقلال، وكان يطمح كذلك لتحقيق الوحدة السياسية للأقاليم الثلاث.<sup>1</sup> وقد حكمها منذ الاستقلال حاكمين هما:<sup>2</sup>

➤ الملك محمد إدريس المهدي سنوسي 1951/1969 نظام حكم ملكي.

➤ العقيد معمر القذافي 1969 / 2011 حكم جماهيري.

### الفرع الأول: طبيعة ليبيا السياسية في فترة الملك السنوسي

فترة حكم إدريس سنوسي كان نظام الحكم المطبق هو النظام الملكي منذ 24 ديسمبر 1951 أصبحت ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة ، واعتبر الأمير إدريس السنوسي ملك للمملكة الليبية المتحدة وهذا بعد قبول الأقاليم الثلاثة برقة، طرابلس، فزان، وهي الأقاليم التي وافقت على الملك السنوسي ملكا عليها وهذا بع ما أخذ آراء شيوخ وزعماء العشائر والقبائل<sup>3</sup>، وكان الملك في حكمه على ليبيا يطبق ما يلي:<sup>4</sup>

➤ دولة تطبق نظام الحكم الملكي.

➤ الدولة الاتحادية.

➤ توج الأمير إدريس السنوسي تحت إسم الملك إدريس الأول ، ملكا للمملكة الليبية المتحدة

بوصفها مملكة دستورية اتحادية ، ذات عاصمتين وثلاث حكومات لأقاليمها الثلاثة طرابلس وبرقة وفزان.

➤ الدولة انظمت لجامعة الدول العربية، وذلك سنة 1953 وإلى هيئة الأمم المتحدة 1955.

<sup>1</sup> صادق حجال، مرجع سابق، ص 15.

<sup>2</sup> وائل أنور بندق، مرجع سابق، ص 141.

<sup>3</sup> أحمد على إبراهيم، العنف السياسي والانقسام المجتمعي والتدخل الخارجي في ليبيا، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص 12.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص ص 14-15.

### الفرع الثاني: طبيعية النظام السياسي في فترة حكم معمر القذافي

قبل حكم الجماهيرية كانت ليبيا تطبق نظام الحكم الملكي ، لكن تحول النظام في سبتمبر 1969 الذي كان نتيجة إنقلاب عسكري<sup>1</sup>، حيث استطاع عدد صغير من الضباط من الاستلاء على حكم في ظلّ نظام الملك العجوز إدريس الذي كان في رحلة علاجية سنوية إلى تركيا<sup>2</sup>، و تم من خلالها الانتقال من نظام ملكي إلى نظام جماهيري الذي دام 42 سنة، حيث أقام فيه معمر القذافي نظاماً أحادياً مبني على الحكم الإنفرادي، أي السّلطة تحت شخص واحد هو الرّئيس الأوّل للسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وهو القائد الأوّل للجيش فقد كانت بذلك له سلطة مطلقة موجزة في شعار "الله معمر ليبيا"<sup>3</sup>، فهذا شعار يمكن تحليله من خلال هذا التركيب الثلاثي ، فقد قال الله بلعباره في المقام الأوّل، ثم قال معمر القذافي وهو المسؤول الثاني، ثم ليبيا في الخانة الثالثة وهذا إن دل فلينه يدل على أن لمكانة القائد معمر القذافي مكانة مميزة حتى أنه أعطى أولوية لشخصه عن ليبيا بلعباره أن ليبيا هي بقيادة معمر القذافي ولا وجود لليبيا من دون معمر القذافي، وقد تمثل هذا الإنفراد في مجلس قيادة الثورة الذي يمثل السّلطين التنفيذية والتشريعية وأصبح معمر القذافي على رأس تلك السّلطة<sup>4</sup>.

لقد عمل القذافي على وضع العديد من الإصلاحات ، وتبري النموذج المصري الاتحاد الاشتراكي لكنه بعد عامين تخلى عنه لعدم قدرة على تعبئة الشعب الليبي ، ثم في عام 1973 أقام اللجان الشعبية للعاملين في مجال بيروقراطية كانت هي الأخرى فاشلة لحدوث انشقاق داخل قيادة الثورة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> يوسف محمد جمعة الصواني، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا: التحديات والأفاق"، في الديمقراطية المتغيرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، تحرير: علي خليفة الكواري، عبد الفتاح ماضي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص 246.

<sup>2</sup> محمد سيد أحمد فال، الثورة الليبية... قراءة في آليات إسقاط نظام الحكم الفردي، مجلة البيان، العدد 9، السعودية، (ديسمبر 2012)، ص ص 176-177.

<sup>3</sup> عمر فرحاتي، مباركة سليمان، "التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، العدد 05، (جانفي 2016)، ص 49.

<sup>4</sup> حنان علي إبراهيم الطائي، فؤاد علي وهاب، قضايا ودراسات في الشأن السياسي لدول المغرب العربي، (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014)، ص 86.

<sup>5</sup> منى حسين عبيد، "ابعد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، دراسات دولية، جامعة بغداد، العراق، العدد 11، (جوان 2017)، ص 34.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

وسنة 1975 حاول تطبيق أفكار كتاب الأخضر وهي التي تدعو للنظرية العالمية الثالث ، وهي التي تمزج بين الاشتراكية والرأسمالية . ومنذ استيلائه على السلطة اعتمد الزعيم الشاب في بداية الأمر أسلوباً في الحكم يقوم على اشتراكية الدولة الممزوجة بالقومية العربية، فقام بتأميم بعض المؤسسات وخاصة تلك التي كان يملكها رعايا إيطاليون، وفي سنة 1977 أعلن سلطة الشعب<sup>1</sup>، حيث دعت ليبيا للديمقراطية المباشرة من خلال تشكيل اللجان والمؤتمرات الشعبية، وقد تم بذلك تغيير شعار الدولة من الجمهورية الليبية الشعبية إلى الجمهورية العربية الشعبية الاشتراكية، وهذا للتأكيد أن ليبيا هي خاضعة لحكم الجماهير عن طريق اللجان<sup>2</sup>، شكلا كانت الصيغة السياسية للمؤتمرات الشعبية شيئا إيجابيا فهي تستهدف تمثيل أكبر قدر من الشعب الليبي و تصبح بذلك تمثل السلطة التشريعية التي تمثلها المؤتمرات الشعبية، بينما السلطة التنفيذية فهي عبارة عن اللجان الشعبية، وهنا يعتقد نظريا أن صناعة القرار تأتي من القاعدة إلى المركز، لكن في الواقع مجلس القيادة الأعلى الذي كان يمثل السلطة العليا في البلاد هو من يصنع القرار<sup>3</sup>.

كان النظام الليبي يقوم على اللجان الصورية والكتائب الأمنية والحرس الثوري ، وكذلك للرباط القبلي باعتماده على القبائل المؤيدة للقذافي، أما شكله الرسمي فهو يتكون على قيادة معمر القذافي بتزعمه اللجنة الشعبية العامة ، للحكومة والمؤتمر الشعبي العام للبرلمان<sup>4</sup>، وبذلك تكون المؤتمرات الشعبية التي تتمتع بالسلطة السياسية في ليبيا منذ صدور إعلان سلطة الشعب في 2 مارس 1977 ويصف الكتاب الأخضر للقذافي أدوار المؤتمرات وسلطاتها، ويشكل مؤتمرات الشعب الأساسية المؤسسة في وحدات تشمل المحلات قاعدة الهيكل الجماهيري ولكل محلة لجنة شعبية مسؤولة أمام المؤتمر وتمارس دورا ضمن المجموعة السكانية<sup>5</sup>.

تعمل مؤتمرات ولجان مشابهة تضم أفراداً مفوضين من مؤتمرات ولجان الشعب الأساسية والجمعيات والنقابات على مستوى المحافظات التي تسمى الشعبيات، وعلى مستوى قطري يتولى

<sup>1</sup> محمد سيد أحمد فال، مرجع سابق، ص 177.

<sup>2</sup> منى حسين عبيد، مرجع سابق، ص 34.

<sup>3</sup> صادق حجال، مرجع سابق، ص 84.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص ص 85-86.

<sup>5</sup> تيم نبلوك، العقوبات والمندوبون في الشرق الأوسط العراق-ليبيا-السودان، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 210.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

مؤتمر الشعب العام للسلطة الرسمية ويوصف أعضاء المجلس أنهم ينفذون تعليمات فرضتها المؤتمرات والجمعيات على المستوى الأدنى، وليس ممارسة دور واسع للتمثيل، ويتولى لجنة شعب عامة للسلطات التنفيذية الإدارية والقطرية، وهذه لجنة مسؤولية أمام مؤتمر شعب العام أي لجنة الشعب العامة ملزمة أمام مؤتمرات الشعب، وتتكون اللجنة من أعضاء يمثلون مجلس الوزراء، وكل عضو هو أمين بدلا من وزير وأمناء هم بمثابة الوزراء في ليبيا<sup>1</sup>.

في العموم النظام القائم ما بعد الانقلاب، أي نظام حكم القذافي تميّز بمجموعة من المميزات هي كالتالي:<sup>2</sup>

✓ يفتقدون للتجربة السياسية.

✓ يفتقدون لقواعد الممارسة السياسية.

الجدول رقم(26): يبين تطور طبيعة النظام السياسي الليبي في العهد الملكي والجماهيري

نوع نظام	بناء الدولة	نوع النظام	بناء الدولة
ملكي ادريس سنوسي 1951 إلى 1969م	<ul style="list-style-type: none"> <li>• دول موحدة</li> <li>• الزعيم الأول في البلاد</li> <li>• استقرار نسبي</li> <li>• قضاء على الأحزاب</li> <li>• بحبوحة اقتصادية</li> <li>• عداة للغرب</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• جماهيري</li> <li>• معمر القذافي</li> <li>• 1969 إلى 2011</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• دولة فدرالية</li> <li>• الملك يملك ويحكم</li> <li>• عدم وجود استقرار سياسي</li> <li>• قضاء على الأحزاب</li> <li>• سياسية</li> <li>• صراع بين حكومة الفدرالية والحكومات الإقليمية</li> <li>• تخلق اقتصادي واجتماعي</li> <li>• تحالفه مع الدول الغربية</li> </ul>

المصدر: صادق حجال، مرجع سابق، ص ص 50-51.

<sup>1</sup> تيم نبلوك، مرجع سابق، ص 211.

<sup>2</sup> كفاح عباس رمضان الحمداني، "حركة التغيير في ليبيا"، مجلة الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، (جوان 2014)، المجلد 10، العدد 30، ص 66.

### المطلب الثالث: الطبيعة السكانية لدولة ليبيا

دراسة العناصر البشرية تختلف من طبيعتها عن دراسة الموارد الطبيعيّة من ناحية أنها ذات جوانب متعددة، ولدراسة العنصر البشري أهمية في معرفة طبيعة البشرية في التعرف على السّكان وعلى كيفية توزيعه وكذا تركيبته هل هي بسيطة أم معقدة<sup>1</sup> وفي تحديد مدى قوة أو ضعف هته الدولة مقارنة بين الدول العالم.

### الفرع الأول: التركيبة السكانية في ليبيا

يتكون الشّعب الليبي من بدو رحل ، وهم أكبر سكان الهضاب والصحاري<sup>2</sup> لذا أطلق على المجتمع الليبي بالمجتمع البدوي الذي يمثل النظام الاجتماعي والمعيشي الهبني على ممارسات عدم الاستقرار والتّرحيل بحثاً عن المأكل والمشرب وهو يعتمد على أساس رعوي<sup>3</sup>. يتميز المجتمع الليبي بتركيبته القليقي التي تعتبر رابطة اجتماعية تقوم على رابطة الدم حقيقية أو رابطة مكتسبة ولا يقتصر الرابطة بين أفراد القبيلة على الدم والتّحالف، بل يتعداه إلى المجال الجغرافي والمجال الثقافي اللّغوي، خاصة كروابط تجعل من القبيلة وحدة متماسكة، وقد يأخذ الرابطة القبلي شكلا عندما تكون في القبيلة سلطة مركزية تمارس سلطات سياسية، كما كان سياسيا عليه الحال عند الكثير من القبائل الأفريقية جنوب الصحراء<sup>4</sup> فالقبيلة في أبسط تعريف لتكوينها هي مجموعة من العشائر أو الأفخاذ أو "اللحمات" (كما تسمى في ليبيا<sup>5</sup>) وشكلها كما هو موضح.

<sup>1</sup> لطيف هاشم كزار، عبد السلام محمد الحشائي، مرجع سابق، ص 163.

<sup>2</sup> محمود السيد، تاريخ دول المغرب العربي ليبيا-تونس-الجزائر-المغرب -موريتانيا، (مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2010)، ص 14.

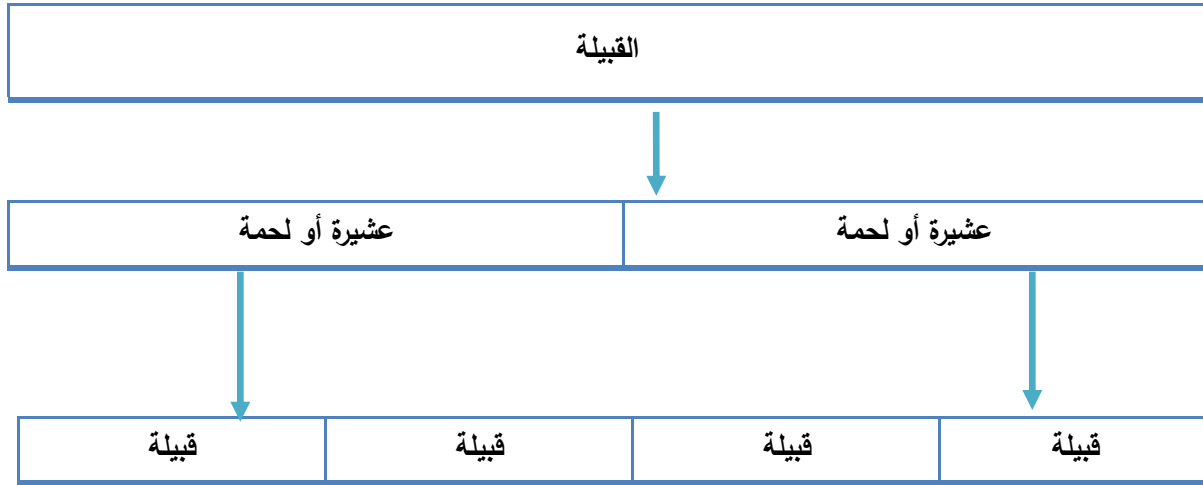
<sup>3</sup> صادق حجال، مرجع سابق، ص 158.

<sup>4</sup> البشير على كوت، "الدور السياسية للقبيلة في ليبيا"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، العدد 17، (جانفي 2018)، ص 94.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص 95.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

### الشكل رقم(05): يوضح تفرع القبيلة في ليبيا



المصدر: بشير على كوت، مرجع سابق، ص95.

تتكون ليبيا من عدة قبائل، ويتكون سكان ليبيا في الأساس من خليط متداخل من العرقيات من قبائل وعائلات من العرب، والأمازيغ\*، والفينقيين، والتبو، والطوارق، والأفارقة الزنوج، والأتراك واليونانيين، والإيطاليين وغيرهم، وجميعهم استعربوا اللغة ومسلمين الديانة باستثناء أقلية من اليهود هجرت خارج ليبيا، فلشعب الليبي هو عبارة عن مجموعة من الأجناس من كل أنحاء العالم ، آسيا وأوروبا وإفريقيا وقد اندمجت تلك الأجناس في البر<sup>1</sup> غير أن من الصعوبة بمكان وضع تقدير دقيق لعدد القبائل الليبية<sup>2</sup>، تحدد الإحصائيات على أنّ المجتمع الليبي 90 بالمائة يمثل فئة السكان الذي لهم شعور بالانتماء لقبيلة من القبائل الليبية ، وهذا الشعور وجداني ، وهذا الانتماء كما قلنا فيما سبق قد يكون وجداني، وهذا الانتماء كما قد يكون بفاعل قرابة الدم ، أو بتفاعل وتعايش أو بالرغبة للانتماء لتلك القبيلة، وتشمل بذلك نسبة القبائل الليبية إلى ما يعادل 140 قبيلة، والتي لها إمدادات جغرافية في الإقليم الليبي وفي الأقاليم الحدودية المجاورة ، مثل الجزائر ونسبة القبائل العربية 97 بالمائة<sup>3</sup>، وهذا بحكم أنّها دولة عربية بالدرجة الأولى إضافة إلى 3 بالمائة تمثل القبائل الأخرى مثل البربر والطوارق

\* الأمازيغ الليبيون هم مجتمع بربري يقع في المقام الأول على الساحل الشمالي الغربي لليبيا، في المدن الكبيرة مثل زوارة، وفي عدة بلدات داخل جبال نفوسة نقلا عن

Tim Molesworth and David Newton.UNDP – Libya Instability and Insecurity in Libya Analysis p 67 Report prepared on behalf of UNDP <https://www.humanitarianresponse.info/sites/www>

<sup>1</sup> محمود السيد، مرجع سابق، ص 14.

<sup>2</sup> البشير على كوت، مرجع سابق، ص 96.

<sup>3</sup> عبد الحق زعدار، فيهم رملي، مرجع سابق، ص 133.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

والزنج من خلال هذا النسيج من القبائل نتج عنه العديد من اللغات واللهجات، حيث اعتبرت اللغة العربية والأمازيغية والاولجية في منطقة أوجلة وسوكنة والهوساية لدى قبائل الهوسا في منطقة غاب غرب النيجر والتيا لغة قبائل التبو ولغة القرعان للسكان القدامى من وسط ليبيا وهي تنتشر في جنوب ليبيا<sup>1</sup>.

### الجدول رقم (27): القبائل الليبية

إسم القبيلة	إنتمائها
الطوارق	هم سكان ذو أصل بدوي رعوي متواجدين في الجزائر، مالي، النيجر، بوركينا فاسو، وعددهم في ليبيا لوحدها 10 آلاف شخص وهم يقطنون في غدامس واللغات، ومرزوق، أي واحات الصحراء وهي قبيلة أمازيغية الأصل.
أولاد سليمان	هم قبائل صغيرة و توحد في سرت وفزان، ولها فروع في تونس ومصر والنيجر وتشاد
العبيدات والبراعصة والعواقير والمسافير	متواجدة في أقصى الشرق ليبيا توجد في الجبل الأخضر
التبو	هو قبائل أمازيغية تتواجد في اوزو دامس القطرون والكفرة
قبيلة الاشراف	تتواجد في مناطق وسط ليبيا ودان وزوية
الورفلة	متواجدين في فزان وقلة في بنغازي وسرت
القذافة	هي القبيلة التي ينتمي إليها القذافي متواجدة في طبرق بنغازي
المقارحة	تتمركز في الوسط الغربي
ترهونة	تتكون من مجموعة من الأجزاء التي تمثل قبائل فرعية وتمثل ب 60 قبيلة تتمركز جنوب غرب طرابلس
زناتة	هي قبيلة ذات أصل أمازيغي تتواجد في الزنتان
قبائل أولاد علي	تمثل قبائل عربية مثل القبائل المصرية متواجدين في واحة سيوهو مرسي مطروح

المصدر: عبد الرحيم رحموني، مرجع سابق، ص ص 204-205.

الدين في ليبيا: الدين الإسلامي يحتل مكانة كبيرة في المجتمع الليبي ، فقد تميز المجتمع الليبي بلوسطية، ودينه المعتدل ، حيث يتميز نسبة 95 بالمائة من المجتمع الليبي بللمذهب المالكي، بينما

<sup>1</sup> مفيد كاصد الزيدي، مرجع سابق، ص 31.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

الأمازيغ يتبع المذهب الإباضي<sup>1</sup>، وأقلية قليلة من مذهب الشافعي مع وجود المسيحية التي تشهد تراجعاً في العقود الأخيرة<sup>2</sup>.

### الجدول رقم (28): التركيب الديني المذهبي في ليبيا

البلد	مسلمون	الشيعة	السنة	مسيحيون	أخرى
ليبيا	95,6	/	95,6	3	اباضيون 1,1 البوذية 0,3

**المصدر:** عبد الجبار فالح، "أثر الاندماج الاجتماعي - حضور وغيابها - في عملية الثورة ونتائجها"، في الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة الطريق، تحرير: عبد الإله بلقزيز، يوسف الصواني (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2012)، ص 200.

يمكن أن نوجز أهم مميزات المجتمع البدوي الليبي فيما يلي<sup>3</sup>:

- شخصية ارتجالية.
- شخصية غير ميالة للاستقرار.
- روح الغلبة والحرص على الهيمنة والواقعية في التعامل مع الآخر.
- انعدام الجهد وضعف الحماس للإنتاج والعمل.
- غير حريصة على حسن توظيف التجارب واستثمار الخبرات.

**الفرع الثاني: عدد السكان في ليبيا وتوزيعهم.**

### الجدول رقم (29): عدد السكان في ليبيا من سنة 1954 إلى 2014

السنة	العدد بالمليون نسمة
1954	1.088.872
1964	1.564.369
1993	2.249.237
1984	3.637.488

<sup>1</sup> عبير إبراهيم أمينة، "الدين والدولة في ليبيا اليوم"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المجلد 35، العدد 407، (يناير 2013)، ص 13.

<sup>2</sup> مفيد كاصد الزيدي، مرجع سابق، ص 30.

<sup>3</sup> صادق حجاج، مرجع سابق، ص ص 159-160.



## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

5.330	2006
5.750	2010
6 مليون نسمة	2014

المصدر: وناس المنصف، مرجع سابق، ص 52

تعداد السّكان في ليبيا يمثل نسبة 6.4 مليون نسمة لسنة 2012،<sup>1</sup> لتمثّل نسبة الشّباب فيها حوالي 52 بالمائة تحت 25 عاماً<sup>2</sup>، وقدّر عدد سّكان ليبيا في منتصف سنة 2020م نحو 6.87 مليون نسمة، وفقاً لبيانات البنك الدّولي، وبلغ عدد الذكور 3,47 مليون نسمة، بنسبة 50.48% من إجمالي عدد السّكان، بينما بلغ عدد الإناث حوالي 3,40 مليوناً بنسبة 49.52% بنسبة نوع 102 ذكراً لكل 100 أنثى<sup>3</sup>. ليقدرّ تعداد سّكان ليبيا لعام 2022 بنحو 6,830,237 نسمة، وذلك بنسبة 0.086% من إجمالي عدد سكان العالم، والترتيب العالمي لليبيا من حيث عدد السّكان 180.<sup>4</sup>

### توزيع السّكان في ليبيا:

تتوزّع الكثافة السّكانية في المناطق اللّيبية التالية كما هو موضح في الجدول:

الجدول رقم (30): توزيع السّكان في ليبيا وفق الحدود الإدارية اللّيبية من سنة 1987 إلى 2015 م

المحلة	1987	1997	2007	2015
البيضاء الشّرقية	19326	31957	41510	64378
البيضاء الغربية	8820	16905	30118	42979
الغريقة	35536	50039	62694	103480
سوق قديم	22527	33555	32175	56957
الزاوية القديمة	100	339	4630	8261
مجموع	86309	132759	171097	276055

المصدر: انتصار أبو فكرين وآخرون، "التغيير السّكان في مدينة البيضاء ليبيا خلال الفترة 1987-2015"

<sup>1</sup> منظمة العفو الدولية، حالة حقوق الإنسان في العالم، (د.م.ن: د.د.ن، 2012)، ص 288.

<sup>2</sup> كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع سابق، ص 81.

<sup>3</sup> السكان في ليبيا، متحصل عليه <https://fanack.com/ar/libya/population-of-libya> / تاريخ الدخول 2022/04/24

الساعة 12:00

<sup>4</sup> عدد سكان ليبيا 2022... التركيب العالمي لليبيا من حيث الكثافة السكانية، متحصل عليه:

<https://hijra.news/%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86-> تاريخ

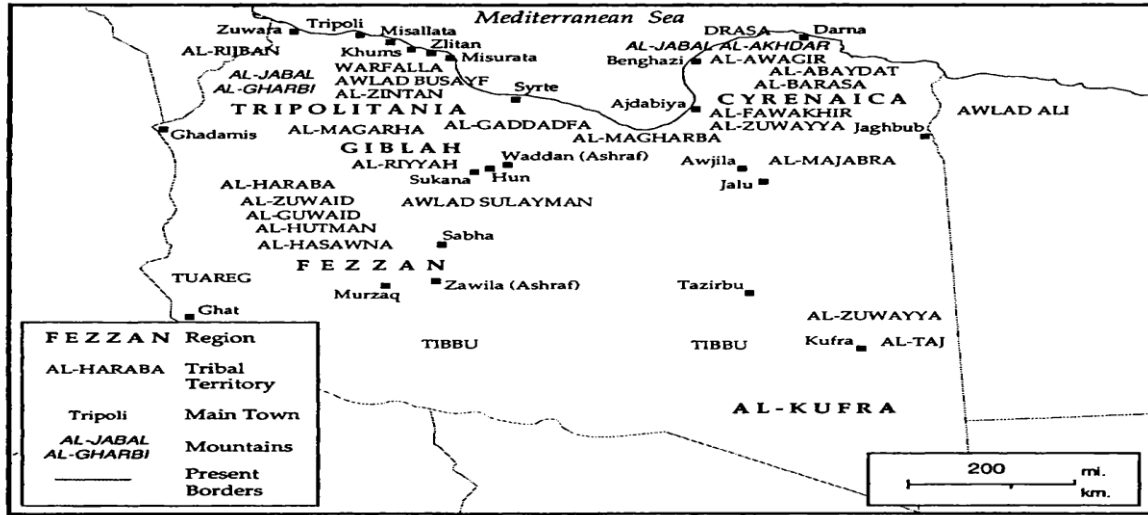
الدخول 2022/02/20 الساعة 02:00

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية، جامعة الإسلامية عزة، فلسطين، المجلد 27، العدد 3، (نوفمبر 2010)، ص 299.

يتكوّن المجتمع الليبي من العرب بنسبة 90 بالمائة، ويمثل غير العرب أقل من 10 بالمائة من السكان منهم البربر أو الأمازيغ والطوارق والتبو<sup>1</sup>، ويتوزع الأمازيغ في الشّمال الغربي من ليبيا طرابلس وجبل نفوسة وزوارة، وكذلك غدامس مدينة تقن في فزان، ولا يمثلون انسجاماً، فالقبائل يتوزعون في أمازيغ الجبال والسّاحل في الشّمال الغربي والطوارق في الغرب والجنوب الغربي.<sup>2</sup> وهناك عرب البدو والأندلسيون والأتراك والمصريون الذين يتواجدون في منطقة الشّرق في ليبيا، امتداداً إلى داخل مصر أبرزهم قبائل أولاد علي.<sup>3</sup>

### الخريطة رقم (05): أهم القبائل الليبية



Resource: Ali ABDULLATIF- AHMIDA, *The MAKING of MODERN LIBYA* (New York : State University of New York Press, 2009 ), p13.

<sup>1</sup> يوسف محمد جمعة الصواني، الانتقال الديمقراطي في ليبيا التحديات والأفاق، مرجع سابق، ص 267.

<sup>2</sup> بلال عبد الله، "اندماج الوطني والتحول الديمقراطي بعد الثورات العربية: أمازيغ ليبيا نموذجاً"، في الديمقراطية المتغيرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، تحرير: علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص 286.

<sup>3</sup> مفيد كاصد الزيدي، مرجع سابق، ص 31.

## المبحث الثاني: أسباب فشل الدولة في ليبيا

أسباب فشل الدول هي عدم القيام بوظائف الدولة الحديثة المتمثلة فيما يلي:<sup>1</sup>

- الحماية: عن طريق الشرطة في حفظ النظام والجيش في حراسة الحدود ، أي يسعى على لتحقيق الحماية الداخلية والخارجية.
- الرعاية بواسطة التنمية والعدالة.
- الانتماء الهوية وحقوق المواطنة.

فأسباب فشل الدول يعود لعدم قدرتها على تحقيق الوظائف التي تسعى تحقيقها كل الدول ، فليبيا يرجع سبب فشلها لعدم قدرتها على القيام بتلك الوظائف لأسباب نتعرف عليها في أجزاء هذا المبحث.

### المطلب الأول: الأسباب الخارجية لفشل الدولة في ليبيا

#### الفرع الأول: الأسباب التاريخية لفشل الدولة في ليبيا

يلاحظ الأستاذ روبرت روتبيرغ (robert rotberg) أنّ الفشل والضعف يمكن أن ينتج بسبب الظروف الجغرافية والتاريخية والسياسية للدولة ، مثل الأخطاء الاستعمارية وأخطاء سياسات الحرب الباردة أكثر من نقاط ضعف الهيكلية أو المؤسساتية<sup>2</sup>.

من خلال ما طرحه روبرت فلاستعمار دور كبير في تكريس فشل الدولة ، وهذا من خلال ما يحدثه للدولة المستعمرة من اختلالات سياسية، اجتماعية، اقتصادية، وثقافية والذي يشوه كيان الدولة السلطنة إقليميا وشعبا مثل الإقليم يتأثر بالاستعمار من خلال خلق حدود سياسية مصطنعة، أما الشعب فقد عمل الاستعمار على طمس هويته الوطنية ، ففي الحالة الليبية ف لقد دام الاحتلال الايطالي العسكري المباشر ربع قرن مرتد معاهدة اوشي لوزان عام ،1912 التي سلمت من خلالها القوات التركية الأراضي الليبية للاحتلال الايطالي لتليها هزيمة إيطاليا على يد الحلفاء في حرب العالمية الثانية ، ثم وقعت تحت إدارة العسكرية بين بريطانيا على طرابلس بيفغازي، وإدارة عسكرية فرنسية على فزان لتتحول ليبيا بعد حرب العالمية الثانية للدول المنتصرة في الحرب ، أي تحولت ليبيا لعبة في يد القوى

<sup>1</sup> أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 285.

<sup>2</sup> محمد الصالح جمال، مرجع سابق، ص 141.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

المنتصرة، وكانت المصلحة تقاسم غنائم مستعمرات إيطاليا باعتبارها دولة انهزمت وتنازلت للدول المنتصرة لمستعمراتها في إفريقيا.<sup>1</sup>

أكد الباحثون حول مخلفات الاستعمار فقد تحدث بيرتران بادي عن الولادة الإستعمارية للدولة ما بعد الاستعمار في كتابه الدولة المستوردة<sup>2</sup>، وقد أعطى العديد من المسميات على تلك الدولة مثل الدولة الوكيلة، الدولة الزيونة، الدولة المستوردة<sup>3</sup>.

الظاهرة الاستعمارية خلفته من دمار وتخلف في هذه الدول، سواء أثناء الحقبة الاستعمارية السبب الثاني يعود دائما إلى الدور الخارج، السبب الذي ساهم بشكل كبير في عرقلة نمو هذه الدول، والحلول دون نجاحها تحول دون تحقيق طموحاتها<sup>4</sup>، لقد ترك المستعمر الإيطالي والسيطرة البريطانية والسيطرة الفرنسية حيث خضعت طرابلس وبرقة تحت سيطرة الاحتلال البريطاني، بعد إخراج إيطاليا من ليبيا بينما كان إقليم أفران تحت سيطرة الفرنسية سنة 1943 بعد إخراج الجيش الفرنسي جيش موسوليني حيث احتلوا جنوب البلاد بكامله<sup>5</sup>.

العديد من المخلفات أثرت على بناء الدولة في ليبيا أهم هذه المخلفات:

➤ تشويه الهوية الوطنية.

➤ الحدود المصطنعة: تعتبر من أكثر مخلفات الاستعمار هي الحدود المصطنعة مع الدول

المجاورة التي خلق لها العديد من الصراعات والنزاعات، وهذا جعلها تتصارع مع العديد من الدول مثل مشكلتها الحدودية مع تشاد حول شريط أوزو، مما خلف تاريخا مليئا بالنزاع والصراع<sup>6</sup>، لقد كانت الحدود الليبية مصر وسودان شرقا وتونس والجزائر غربا ونيجر تشاد

<sup>1</sup> إبراهيم ناجي، رؤية الكتاب الأخضر لقضية الديمقراطية، (د،م،ن: المركز العالمي لدراسات وأبحاث)، ص ص 194-195.

<sup>2</sup> محمد محمد امزيان، "ظهور الدولة الوطنية وإشكالية الاستمرارية والقطيعة: مدخل نقدي"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 489، (نوفمبر 2019)، ص 47.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 48.

<sup>4</sup> غازلي عبد الحليم، الاهتمام الدولي بظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا بين التنظير والممارسة، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، (ديسمبر 2014)، ص 44.

<sup>5</sup> خالد عبد العظيم، مرجع سابق، ص ص 59-60.

<sup>6</sup> محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001)، ص ص 294-295.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

جنوباً حدوداً مصطنعة تخضع للمعاهدات ما بين الدول المستعمرة ، ولا تراعي الخصوصيات الشعوب ونذكر عن ذلك فيما يلي:

➤ الحدود الليبية مع تونس كانت بموجب اتفاق بين تركيا وفرنسا الموقع في 19ماي 1910<sup>1</sup>.

➤ الحدود الليبية والنيجرية تم تحديدها وفق رسائل ومعاهدات بين إيطاليا وفرنسا، أولها تبادل رسائل بين فرنسا وإيطاليا سنة 12سبتمبر 1919، ثم معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين المملكة الليبية المتحدة والجمهورية الفرنسية يوم 10أوت 1955<sup>2</sup>.

➤ بين الجزائر وليبيا بموجب اتفاقيات عديدة بداية من الاتفاقية الفرنسية التركية 19ماي 1910 تم رسائل متبادلة بين فرنسا وإيطاليا 19سبتمبر 1919 ثم المعاهدة الفرنسية الليبية في 10أوت 1955 لتليها رسائل تبادل بين فرنسا وليبيا 26 ديسمبر 1956<sup>3</sup>.

باقي الدول الحدودية الأخرى لها نفس التحديد عن طريق المعاهدات ومصالح الدول الغربية هذا على حساب تفكيك الشعوب، فهي لم تراعي خصوصيتها بل عمل على تفكيك العديد من القبائل مثل الطوارق، هذه القضية التي تحولت إلى قضية تجمع خمسة دول : ليبيا الجزائر مالي نيجر ، ومن أكثر الممارسات التي استعملها الاستعمار أثناء استعمار له دول المغرب العربي لزرع التناقضات والصراعات بين الشعب الواحد في أقطاره وكرتها، الأنظمة التي وصلت إلى سدة الحكم بعد الاستقلال، هي تقسيم الشعب وفق هذه المناطق بهدف تمييزه عن المناطق الأخرى في الحقوق والواجبات، حيث تم تقسيم السكان على أساس المدن سكان طرابلس وسكان بنغازي وسكان برقة وفي الصحراء سكان الطوارق<sup>4</sup>.

➤ يعد الاستعمار أحد أسباب تخلف الدول النامية، بسبب الميراث الذي تركه من دول منهاره اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، فالاستعمار لعب دورا في تفكيك هذه الدول عبر رسم حدود لا تحترم الخصوصية للهول عرقيا ودينيا، كما أنّ الاستعمار طوال فترة تواجده في المستعمرات عمل على استنزاف ثروات هذه الدول، وتكريس الجهل<sup>5</sup>، كانت الدول المتنازعة على ليبيا

<sup>1</sup> مفتاح عبد الله المسوري، الحدود البرية الليبية، (د،م،ن: دار الرواد، دت،ن)، ص 45.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص 102.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص ص 54-55.

<sup>4</sup> حنان على إبراهيم الطائي، فؤاد على وهاب، مرجع سابق، ص ص 247-248.

<sup>5</sup> بوكليخة عائشة، مرجع سابق، ص 168.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

تسعى لتقسيم الغنائم وهي : فرنسا ، أمريكا ، الاتحاد السوفياتي لتقاسم المستعمرات الإيطالية المنهزمة وكانت هناك صراعات حول من يأخذ أكبر قدر من المكاسب في المستعمرات السابقة لإيطاليا المنهزمة لكن النقاشات كانت تتميز ب أن كل دولة من الدول تدافع على مصالحها حتى توقيع معاهدة الصلح في 10 فيفري 1947 التي تحتوي على تنازل إيطاليا عن مستعمراتها ومن بين تلك المستعمرات ليبيا ، وأن مصير تلك الدول بيد الدول بريطانيا فرنسا الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفي اتى، ثم بسبب تصادم المصالح كل دولة تسعى لتحقيق مصالحها لم تتفق على مصير المستعمرات إلى أن تحولت إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة<sup>1</sup>.

➤ قاعدة عسكريّة: لقد عمل الاستعمار الأوروبي من جعل ليبيا قاعدة عسكرية للاستعمار، مثلا احتلال فرنسا لإقليم أفران وتمركزه في الجنوب لأسباب جيوسراتيجية، وتمركز الجيش الفرنسي في ثلاثة نقاط التالية:<sup>2</sup>

- أولاً: غدامس
- ثانياً: غات
- ثالثاً: سبها

### الجدول رقم (31): الدلالات الجيوبوليتيكية لتواجد الفرنسي في ليبيا

غدامس	غات	سبها
تقع شمال خط حدود الليبية الجزائرية	جنوب خط الحدود الليبية الجزائرية	قلب جنوب خط حدود الليبية التشادية

المصدر: خالد عبد العظيم، مرجع سابق، ص60.

وهذا التواجد الفرنسي في المنطقة لنُلمين المواقع الاستراتيجية في المغرب العربي بالخصوص ليبيا والجزائر والصحراء الكبرى، لقد عانت ليبيا من العديد من التحديات التي فرضتها عليها البيئة الدولية فقد خضعت ليبيا للعديد من القرارات نذكر منها ما يلي:<sup>3</sup>

➤ قرار 731 سنة 1992 الذي يدعو فيه ليبيا لتسليم مشتبه بهم في حادثة لوكاربي.

<sup>1</sup> صادق حجاج، ليبيا وإشكالية بناء الدولة-الأمة 2016 2017، (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2019) ص ص 38-39.

<sup>2</sup> خالد معمري، مرجع سابق، ص 60.

<sup>3</sup> Ronald Bruce St John, LIBYA AND THE UNITED STATES: A FAUSTIAN PACT?, Journal Compilation , Middle East Policy Council, 2008 , p134.

➤ قرار 748 سنة 1992 بعض العقوبات على ليبيا بما في ذلك الحظر على رحلات الطائرات الليبية.

➤ قرار 883 نوفمبر 1993 حظر بيع معدّات نفط إلى ليبيا تجسيد الأصول الأجنبية الليبية. لا يمكن حصر قرارات سنة 1992، بل تعود 1991 لعقوبات ضد ليبيا حتى وقت تسليم المشتبه بهم، العقوبات تمثلت في حظر حركة الطيران مع ليبيا، حيث جمدت الأصول الليبية في الخارج، وحظرت مبيعات الأسلحة، وحظر بيع النفط والغاز، هذه العقوبات كان من المكلفين ليبيا أكثر من 24 مليار دولار بما في ذلك 5 مليارات دولار في خسارة عائدات النفط، كانت السنوات من 1992 إلى 1999 صعبة بالنسبة للحكومة الليبية وكان للجزءات تأثير شديد على العائدات النفطية<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: مخلفات أزمات التفاعل الخارجي مع ليبيا.

البعد الدولي يحمل مخلفات سلبية للتفاعل الدولي مع ليبيا<sup>2</sup>، إن المتتبع للعلاقات الليبية الأوروبية يكشف أنها علاقة اتسمت بالأزمات منذ تولي معمر القذافي، وملتت ليبيا على دوام المنطقة تجاذب للقوى العالمية عبر التاريخ، فكانت شكلاً خاصاً لأسباب تتعلق بالموقع الاستراتيجي للمغرب العربي، مقابل الساحل الأوروبي لتحقيق مصالح إيطاليا وبريطانيا وفرنسا لوقوع ليبيا على أطول ساحل في إفريقيا، بالإضافة لامتلاكها مساحة كبيرة من الصحراء شاسعة، كانت محل أطماع الدول الغربية خصوصاً بعد اكتشاف البترول<sup>3</sup>.

عرّف النظام السياسي في ليبيا العديد من الأزمات نذكرها: أزمة برلين، أزمة لندن، أزمة الممرضات البلغاريات، وأزمة لوكاربي، بتحقيق من أسباب سقوط الطائرة الأمريكية بتحديد في بان أمريكيان pan american بتحميل التهم للنظام السياسي بقيادة معمر القذافي تورط في هجوم طائرتين التي خلفت 440 قتيل، وهجوم طائرتين في مدينة لوكاربي في 12 ديسمبر 1988 التي راح ضحيتها 270 قتيل ومن هنا بدأ الضّغط على السّطات الليبية تسليم المتهمين تعويض أهالي ضحايا هذه

<sup>1</sup> Don HaUett Petroleum Geology of Libya NewYork ELSEVIER B.V 2002 p 40

<sup>2</sup> رجب ضو المريض، "عسكرة النزاعات السياسية في ليبيا"، دفاثر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، العدد 17، جوان 2017، ص 84.

<sup>3</sup> مجاهد جبر محمد الحاج، "التدخل الدولي الإنساني في ليبيا دوافعه ومبرراته وانعكاسه"، مجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، مصر، المجلد 08، العدد 04، (2017)، ص 37.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

الأزمة التي أنتجت حالة توتر بين ليبيا والدول الغربية ، لقد خضعت ليبيا لطلبات الأمريكية حيث تم دفع 2,7 مليار دولار لضحايا طائرتين<sup>1</sup>.

هذا الخضوع كان متسببا في آثار سلبية على الاقتصاد الليبي ، حيث كلفت ليبيا خسائر مالية كبيرة يمكن حصرها منذ بدأ العقوبات على ليبيا في 15 أبريل 1999، قد بلغت 33602409163 أي ثلاثة وثلاثون مليون وستمائة اثنان مليون وأربعمائة وتسعة ألفا ومائة وثلاثة وتسعون دولار<sup>2</sup> بواقع 10 ملايين دولار عن كل ضحية، وقررت التخلي عن أسلحة الدمار الشامل في ديسمبر 2003 والالتزام بالانضمام إلى معاهدة تدمير الأسلحة الكيماوية في يناير 2004، والتوقيع على بروتوكول إضافي لمعاهدة منع أسلحة النووية ، ويسمح بالتفتيش المفاجئ في مارس 2004، وتقديم تعويضات لفرنسا بقيمة 35 مليون دولار كتعويضات لضحايا طائرة يوتا ( Uta )<sup>3</sup>، كما تم قبول ليبيا طلب فرنسا فيما يخص تعويض إضافي لأسر قدر ب 170 مليون دولار<sup>4</sup>.

فالاقتصاد الليبي تضرر بفعل هذه السياسات والمقاطعات، وأثر الحصار الذي فرضته الأمم المتحدة على ليبيا من سنة 1992 إلى 1999 على أثر اتهامها بالضلوع في هجوم لوكاربي وكان نتائج ذلك حصول تضخم كبير أدى إلى ازدياد أسعار المواد الاستهلاكية، وهو ما أدى إلى زيادة في انهيار العملة المحلية<sup>5</sup>.

جدول رقم(32): قيمة العجز في المحاصيل الزراعية بسبب الحظر المفروض على ليبيا

طبقا لتقديرات عام 1999

المحصول	المستهدف بالطن	المحقق بالطن	العجز بالطن	قيمة العجز
القمح	217000	47000	17000	42500000
الشعير	217000	217000	لا يوجد	-----
البقوليات	6000	4500	1500	
الاعلاف	252000	130000	122000	24400000
الإجمالي				68100000

المصدر: حسين الحوسين الفيتوري، العلاقات الليبية - الأمريكية شقاق أم وفاق، (دم،ن: د،د،ن،2004)، ص 241.

<sup>1</sup> مجاهد جبر محمد الحاج، مرجع سابق، ص ص 39-38.

<sup>2</sup> حسين الفتوري الحسين، مرجع سابق، ص 238.

<sup>3</sup> توفيق المديني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل، (دمشق: الاتحاد الكتاب العرب، 2006)، ص 364.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 364.

<sup>5</sup> محمد سيد احمد فال، مرجع سابق، ص 181.



## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

الجدول رقم (33): قطاعات المتضرر من خلال العقوبات المفروضة على ليبيا

نسبة الخسائر	مجال
1429593234 أي مليار وأربع مئة وتسعة وعشرون مليون وخمسمائة وثلاثة وتسعون ألفاً و مائتان وأربعة وثلاثون دولار	قطاع الصحة مجالات الرعاية الصحية إمدادات الطبية والخدمات العلاجية والخدمات الإسعاف ...
14946488712	القطاع الزراعي
6610337300	الثورة الحيوانية
3712649585	قطاع النقل والمواصلات
5850895332	قطاع الصناعة
8628000000	قطاع التجارة
5876285000	قطاع النفط

المصدر: حسين الحوسين الفيتوري، مرجع سابق، ص ص 239-240.

### تحليل الجدول:

من خلال هذا الجدول يمكن القول أن ليبيا تأثرت مادياً من خلال تسجيل أرقام ضخمة في الخسائر المالية في القطاعات المبيّنة في الجدول حيث كان القطاع الزراعي المتضرر الأول تلاه الصحة تم التجارة و هنا يمكن أن نقول أن الحظر حاول أن يضرب قطاعات الحساسية في ليبيا

وهذه السياسات هي تصفية لحسابات تاريخية وطرده للقواعد الحربية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من ليبيا ، واصطدام لسنوات عدّة والصراع للبحث عن مناطق نفوذ بين فرنسا والقذافي<sup>1</sup> علماً أنّ هذا الأخير منذ وصوله للسلطة عمل على محاولة التوغل إلى الضفة الجنوبية ودعوته للعديد من القبائل للانخراط في ليبيا ، ونحن نعلم أنّ صحراء الساحل الإفريقي، هي من المناطق التي تستقطب فرنسا لما لها من مصالح أمنية قواعد عسكرية هناك ومصالح اقتصادية. العلاقة الليبية الغربية اتسمت بالتوتر بالخصوص مع الولايات المتحدة الأمريكية ومنطلق الاختلاف ما يلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> سيرجي كورجينيان، مرجع سابق، ص 205.

<sup>2</sup> منى حسين عبيد، "أبعاد تفسير النظام السياسي في ليبيا"، دراسات دولية، جامعة بغداد، العراق، العدد 11، (2012)، ص 36.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

- اختلاف الإيديولوجي.
  - دعوة للوحدة عربية.
  - مناهضة الاستعمار ودعوة لمقاطعة الصّهيونية في فلسطين.
  - مساعي ليبيا للسيطرة والتحكم في سقف إنتاج النفط في أوبك.
  - مد يد العون لحركات التحرر.
  - رفض سياسة الأحلاف والقواعد العسكرية.
- من خلال هذا يمكن القول أن ليبيا كانت دولة تمارس دور الرّعاية على الدول الإفريقية ، وتعمل على الدفاع على القضية الفلسطينية ، وتجرّيم إسرائيل فسياسة القذافي كانت تعرقل مصالح الولايات المتحدة و الدول الغربية.

### الفرع الثالث: خلافات ليبيا مع دول الجوار وتمويل الحركات الانفصالية

لقد تعرضت ليبيا للعديد من الصّراعات الدّامية مع دول الجنوب والتي كلفت ليبيا خسائر كبيرة مادية وبشرية مثل حرب مع الجارة الجنوبية تشاد حرب دامت 10 سنوات، والتي راح ضحيتها أكثر من 7000 جندي وهي تعد خسارة كبيرة في جيوش الليبية<sup>1</sup>، دفع غالبية مماليك دول الخليج التكتل ضده بسبب سياسته الرفض دعم المماليك من خلال ما يلي:<sup>2</sup>

- رفض الملكية.
- فرض النظام العلماني.
- دفع شعوب دول الخليج القيام بثورة والعيش وفق كتاب الأخضر.
- قيام مقام السّعودية في العديد من المناطق في أوروبا وأمن خلال إنشاء الإتحاد الإفريقي.

### تمويل الحركات الانفصالية:

بحلول أوائل عام 1980، اتبعت القيادة الثورية بقيادة القذافي سياسة خارجية دولية مستقلة: شراء الأسلحة من الاتحاد السوفياتي، ودعم حركات التحرير في إفريقيا والشرق الأوسط، مثل المقاومة الفلسطينية، ومعارضة اتفاقية كامب ديفيد للسلام التي ترعاها الولايات المتحدة بين مصر وإسرائيل،

<sup>1</sup> محمد بن جيلالي، مرجع سابق، ص 47،

<sup>2</sup> سيرجي كورجينيان، مرجع سابق، ص ص 204-205.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

عندما انتخب الرئيس رونالد ريغان، استهدف نظام القذافي كراع للإرهاب، ومنذ عام 1981، حاول الإطاحة أو إضعاف ليبيا<sup>1</sup>.

تسبب الاستنزال المالي في تمويل النزاع السوداني من خلال تدريب وتمويل الجماعات المسلحة وحتى في انفصاله، لكن في مقابل حاولت ليبيا استرجاع العلاقات مع الدول الإفريقية، فقد عمل على توسيع علاقاته مع إفريقيا رغم العديد من الصراعات التي وقعت بين ليبيا و الدول الإفريقية، لكن في العموم كان القذافي يسعى لتوسيع علاقاته مع الدول الإفريقية عمل للتخريض على قطع العلاقات مع إسرائيل، كما قامت ليبيا بالتحالف مع العديد من الدول الإفريقية مثل بوركينا فاسو عام 1985، وذكر القذافي قائلاً "أنّ ليبيا دولة جماهيرية في شمال إفريقيا وأن بوركينا فاسو دولة جماهيرية في وسط غرب إفريقيا"<sup>2</sup>، كما أنه قال أنّ الثروات الليبية لبوركينا فاسو، وأنّ ثروات بوركينا فاسو لليبيا أعاد إقامة علاقة مع السنغال، وكذلك التشاد فبعدما نجحت ثورة القذافي بقيادة معمر القذافي سنة 1969م، عمل القذافي على برنامج سياسي محوره الأساسي مناهضة الاستعمار الغربي، ومن هنا حاول معمر القذافي تقديم يد العون للثورة التشادية، الأمر الذي فجر أزمة سياسية بين البلد، فقد كلّفت دعم القذافي الانقلاب العسكري المنقذ من طرف ثوار بقيادة ضابط في الشرطة ونائب إقليم بطحا الذي تم تدريبهم وإمدادهم بالسلاح في ليبيا<sup>3</sup>، هذا الدعم والتأييد أدخل ليبيا في حرب مع تشاد حول قضية الأوزو التي توجّ بانسحاب ليبيا من شريط اوزو سنة 1994<sup>4</sup>. لكن رغم هذا كان القذافي من أكثر قادة الداعمين لتطور القارة الإفريقية.

<sup>1</sup> All ABDULLATIF AHMIDA, THE MAKING OF MODERN LIBYA,( New York :State University of New York Press, 2009 ) p 158.

<sup>2</sup> محمد شريف جاكو، العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا قضية اوزو من 1960 حتى 1990، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998)، ص 39.

<sup>3</sup> محمد شريف جاكو، مرجع سابق، ص 39.

<sup>4</sup> منى حسين عبيد، مرجع سابق، ص 36.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

### جدول رقم (34): دور ليبيا في إفريقيا

#### الدولة

تشكيل تجمعات سياسية واقتصادية في إطار تعزيز روابط الإفريقي عربي  
توقيع معاهدة إنشاء تجمع دول ساحل الصحراء وافتتاح دورة أعمال قمة الإفريقية في طرابلس عام 1998 وقد حدد  
مقر أمانة طرابلس أخير القذافي رئيس دورة الأول

اتجهت ليبيا سنة 2000 لإقامة اتحاد إفريقي محل منظمة الوحدة الإفريقية وكان الهدف إقامة اتحاد مثل الاتحاد  
الأوروبي

ساهم في حل العديد من النزاعات في صومال، كونغو ديمقراطية، السودان

المصدر: على منى حسين عبيد، مرجع سابق، ص36.

#### المطلب الثاني: الأسباب السياسية لفشل الدولة في ليبيا

إن وراثة دولة دون دولة كان نتيجة غياب الأطر والمؤسسات، حيث عمل النظام السابق طيلة  
42 سنة من الحكم على جعل ليبيا قائمة دون مؤسسات فعلية تقود زمام السلطة، فالرئيس القذافي هو  
المشرع والقاضي والعسكري الذي فشل رغم حكمه الذي دام طويلا ، فلم يستطع ترشيد سياسة وطنية  
سليمة، لذا نحاول في هذا الصدد التعرف على مختلف الأسباب السياسية التي كانت نتيجتها الفشل

#### الفرع الأول: النظام السياسي الليبي بين الهشاشة وسياسات القمع

ضعف النظام السياسي وهشاشة مؤسسات الدولة الليبية وافتقارها للمرجعية القانونية التي تسعى  
لتقوية مؤسسات الدولة ، وتعمل على قوانينها المحكمة اعتمادا على المرجعية السياسية لصانع القرار  
المتمثلة في معمر القذافي، من خلال تكريس كتابه الأخضر على أنه المرجعية لبناء الدولة<sup>1</sup>.  
والنظام السياسي في اليمن عمل على تكريس السياسات القمعية فيما يلي:

➤ تشريعات القمعية التي تحظر الأحزاب السياسية (political parties) وهي التنظيمات السياسية التي  
تكون الهدف منها الوصول إلى مقاليد الحكم عبر صناديق الانتخاب، ولها برامج سياسية<sup>2</sup> والمنظمات  
المستقلة ضد تطلعات المعارضة أو الاختلافات كانت الحياة السياسية التي تعاني سيطرة اللون والرأي  
الواحد رغم بروز أطراف المعارضة، إلا أن أغلبها كان محدود التأثير والأهمية الذي كان يعاني

<sup>1</sup> احمد على إبراهيم، العنف السياسي والانقسام المجتمعي والتدخل الخارجي في ليبيا، (القاهرة: المكتب العربي  
للمعارف، 2015)، ص ص 26-27.

<sup>2</sup> إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق، ص 24.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

العجز، وافتقر إلى القدرات والإمكانات التنظيمية الحقيقية ، وافتقار أغلبها لبرامج السّياسية الواضحة، حيث كانت على شكل خطابات تنتقد نظام القذافي ، وتطالب بتغييره لا غير<sup>1</sup> حيث منع القذافي التعددية الحزبية، واعتبر من تحزب خان بحسب عبارات الكتاب الأخضر<sup>2</sup> للبيبا ورضع المعارضة بكل الطرق، فقد مارس النظام الليبي سياسة القمع وكان النظام يندد لأعمال انتقامية عنيفة ضد أي شخص تجرأ على انتقاد السّطات أو تنظيم الاحتجاجات المناهضة للحكومة.

كان المجال للمجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة شبه معدوم<sup>3</sup>، يقول جون جان لوك الذي اعتبر المجتمع المدني سابقا في تكوينه عن الدولة والسلطة، على اعتبار أنّ الملكية وجدت قبل ظاهرتي الدولة والسلطة الدولة، فالعمل المنفعي عرفه الإنسان قبل الدولة ولكن ضرورة التعاون والمحافظة على النفس اقتضت قيام المجتمع المدني<sup>4</sup>، لذا فللمجتمع المدني له أهمية في تحقيق النفع العام، لكن الشعب الليبي كان محرومًا منها.

عرف النظام السياسي انتهاك لحقوق الإنسان في عهد القذافي<sup>5</sup>، من خلال سياسة العنف لقد عمل النظام على تطبيق سياسة القتل ل لتعذيب والترهيب من أجل القضاء على أصوات المعارضة ، ففي سنة 1987 نفذ معمر القذافي حكم الإعدام علنا على تسعة شباب بتهمة التحايل ، وتأمّر على مسؤولين ليبيين ثم في سنة 1996 في سجن أبو سليم التي راح ضحيتها 1200 سجن، وفي سنة 2006 قتلت قوات الأمن 10 ليبيين بسبب أعمال الشّعب تنديدا بسياسة الغرب مهينة برسول الله ص<sup>6</sup>، أدى إلى القضاء على المعارضة من خلال القضاء على مختلف مصادرها مهما كانت جهتها<sup>7</sup> لقد مارس النظام العديد من الجرائم ضد الإنسانية كما هي في الجدول:

### الجدول رقم (35): ممارسات النظام قبل 17 فبراير 2011

#### ممارسات النظام قبل 17 فبراير

<sup>1</sup> يوسف محمد جمعة الصواني، الانتقال الديمقراطي في ليبيا: التحديات والأفاق، مرجع سابق، ص 249.

<sup>2</sup> محمد السيد أحمد فال، مرجع سابق، ص 181.

<sup>3</sup> يوسف محمد جمعة الصواني، مرجع سابق، ص 249.

<sup>4</sup> صالح السنوسي، إشكالية المجتمع المدني العربي العصبية والسلطة والغرب، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012)، ص 23.

<sup>5</sup> كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع سابق، ص 80.

<sup>6</sup> ويليام سي تايلور، مرجع سابق، ص 277.

<sup>7</sup> يوسف محمد جمعة الصواني، مرجع سابق، ص 246.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

الحبس لكل مخالف ومعارض

الاضطهاد السياسي من خلال تجريم الرأي العام

الإعدامات بإجراءات استثنائية وموجزة

الإعدامات العلنية على شاشات التلفزيون

الإخفاء السري

التعذيب

المحاكمات السياسية أمام المحاكم الصورية

إيداع المعارضين السجون مثل سجن أبو سليم

تأجيج الانقسامات العرقية

جرائم القتل الجماعي مثل سقوط طائرة البوينغ بنغازي راح ضحيتها 158 ومجزرة سجن أبو سليم راح ضحيتها 1277

حقن قرابة 400 طفل بمستشفى بنغازي للأطفال بفيروس نقص المناعة المكتسبة

جرائم حرب تشاد

نبش قبور معارضي النظام وعدم السماح بدفنهم

المصدر: محمد عمر حبيب، "ملامح من الجهود النظرية نحو قانون العدالة الانتقالية في ليبيا"، في العدالة الانتقالية

في التجارب العربية الحقيقية والمصالحة أولويات السلم الأهلي، تحرير: بوحنية قوي،

(الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع 2017) ص ص 258 259.

### تحليل الجدول:

لقد مارس النظام السياسي في عهد معمر القذافي الذي دام حكمه 42 سنة مختلف أنواع الجرائم ضد

المعارضين ومخالفي النظام، وهذا الإجراء تعدد بين التهديد والاختطاف والتعذيب والقتل، وهذه

الأعمال الإجرامية لم يسلم منها حتى الأطفال، و كذلك عمل على خلق التفتك داخل القبائل وخلق

الصراعات بينها أي داخل القبيلة الواحدة وبين القبائل المختلفة من أجل منع أي اتحاد أو تحالف ضدّ

النظام.

➤ غياب ثقافة سياسية حيث شغلت مكانها الاعتقاد العشائري التعصب القبلي القائم على الإقصاء

والتمييز<sup>1</sup>.

➤ سخط بعض القبائل على زعامة القذافي، حيث كان بدويًا، ومن قبيلة ليست قوية النفوذ وحدثت في

عهده عدة محاولات انقلاب على نظام الحكم وعشرات المحاولات لاعتقاله<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمد سنوسي الداودي، " فجوة الأمن: تداعيات انفجار الأوضاع في ليبيا "، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام

للدراستات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 27، (جويلية 2014)، ص 131.

<sup>2</sup> سيرجي كورجينيان، مرجع سابق، ص 201.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

الجدول رقم(36): العنف في ليبيا مقارنة ببعض الأقطار العربية

الترتيب	الأنظمة السياسية العربية	متوسط شدة العنف	
1	اليمن	7.44	1,70
2	السودان	7	2,04
3	عمان	6,9	1,90
4	المغرب	6,9	1,75
5	ليبيا	6,83	1,60

المصدر: حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة

العربية)، ص213.

إن النظام الليبي جاء في المركز الأول بالنسبة إلى مؤشري محاولات الانقلاب المؤكدة ، ومحاولات اغتيال رئيس الدولة، وهذا يدل على انتشار العنف في ليبيا<sup>1</sup>، وعلى سخط الشعب الليبي على الرئيس آنذاك معمر القذافي.

1. في سنة 1975 كانت هناك ثلاثة محاولات إنقلابية ضد القذافي.

• أولها في شهر مارس التي حاول من خلالها 39 ضابط مع وزير التخطيط الإطاحة بالقذافي.

• شهر جويلية قادة رئيس النقل العسكري.

• أوت قائد الحرس الجماهيري.

2. في سنة 1983 انقلاب من خمسة ضباط كبار منهم نائب الميليشيات الشعبية.

3. 1985 عند تحدي ابن عمه سلطة القذافي وكانت نهايتها بقتله.

4. 1993 إعدام جنرالات حاولوا الانقلاب عليه من قبيلة الورقلة.

5. 1995 محاولات إغتيال القذافي في سرت.

6. 1998 محاولة اغتيال هفي درنة.

جدول رقم(37): ترتيب أشكال العنف في ليبيا ومقارنتها ببعض الدول العربية

إشكال العنف	الانقلابات ومحاولات الانقلاب	الاجتيال ومحاولة	الإضرابات

<sup>1</sup> وليام سي. تابلور، مرجع سابق، ص 296.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

محددة		عامة		محاولات الاغتيالات		الاغتيالات		محاولات		الانقلابات	
التكرار	البلد	تكرار	البلد		اغتيال شخص في منصب سياسي		اغتيال رئيس بلد		ليبيا 7		اليمن نكرار 1
9	السودان 9	1	تونس	10	سوريا	11	ليبيا		السودان 5		السودان 5 ن 1
9	المغرب			7	الأردن	6	سوريا		العراق 4		العراق 4
7	تونس			1	السودان	5	اليمن		اليمن 4		اليمن 4
5	مصر			1	الإمارات العربية	4	العراق		السعودية 2		السعودية 2
4	سوريا			1	اليمن	3	السودان		المغرب 2		المغرب 2
4	البحرين					2	السعودية		سوريا 1		سوريا 1
		الكويت				1	الأردن		الجزائر 1		الجزائر 1
	2	ليبيا 1				1	عمان		البحرين 1		البحرين 1
									الإمارات العربية المتحدة 1		الإمارات العربية المتحدة 1
									مصر 1		مصر 1

المصدر: حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 231.

### تحليل الجدول:

لقد تعددت أشكال العنف في ليبيا من انقلابات ومحاولات الاغتيال، بذلك احتلت مراكز متقدمة في العنف، هذا يدل على العديد من التفسيرات أهمها رفض النظام الذي كان قائمًا بقيادة معمر القذافي.

<sup>1</sup> العنف السياسي له العديد من الدلالات:

- العنف السياسي هو غياب قنوات الحوار بين الحكومة والناس.

<sup>1</sup> فوزية حسين، مرجع سابق، ص 250.



## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

- فهو مظهر رئيسي لانعدام الاستقرار السياسي، فانعدام الاستقرار إلى ذلك الوضع السياسي والاجتماعي الذي يعكس حالة من عدم الرضا وحالة تأزم العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي، مما ينتج عنها صراعات يستعمل فيها العنف السياسي.

### الفرع الثاني: طبيعة الشخصية الحاكمة في ليبيا (معمر القذافي)

➤ شخصية صانع القرار تسلطية يعتقد ميكافلي أن فشل الدولة وضياعها يرجع إلى خمول يقول "عن هؤلاء الأمراء الكسالى الذين لا يطورون قدرات أوطانهم في وقت السراء فهم لم يفكروا"<sup>1</sup>. رغم أن القذافي أقر بعملية إصلاحية عام 2000، شرع المؤتمر الشعبي العام الليبي والسلطات الحكومية في تنفيذ برنامج طموح لتحقيق اللامركزية، حيث ألغى معظم مهام الحكومة المركزية وجعل نقل المسؤولية إلى 31 محافظة أولوية وطنية، وقد أبرز ذلك الحاجة إلى بناء القدرات لدعم عملية اللامركزية، ولا سيما على مستوى المحافظات، كما أنه يتيح فرصة للاستجابة على نحو أكثر دقة لبعض احتياجات البلد الإنمائية<sup>2</sup>، لكنها كانت سياسات شكلية فقط التي كانت تفرض منطق التسلط في الواقع.

➤ دولة أشخاص: أي دولة تقوم بتسيير من طرف أشخاص أو أفراد سواء ل ذا تعتبر النخبة الحاكم، قد تكون أحد أسباب الفشل الدولتي لسوء التسيير وتقدير شؤون البلاد، وليبيا كدولة تركزت في شخصية الليبي معمر القذافي الذي عمل على تكريس فكرة الانفراد بالسلطة، والمنطلق الأساسي لديه هو مبدأ القبيلة.

➤ شخصية متقلبة: عرف معمر القذافي رحمه الله أنه شخصية متقلبة ومزاجية في مختلف سلوكياته وتصرفاته التي لم تكن تحتكم للمنطق الدستوري، بل تخضع لقدسية كتابه الأخضر.

### الفرع الثالث: نظام سياسي تمييز وتهميش وغياب العدالة الاجتماعية

➤ انعدام الشعور بالانتماء

<sup>1</sup> ناصر يوسف، "عتبات الأزمة المفتوحة هل الجزائر دولة فاشلة"، مجلة العلوم السياسية، مركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 1، العدد 4، (سبتمبر 2017)، ص 313.

<sup>2</sup> Mohmed MILLAD, THE DEVELOPMENT OF A FRAMEWORK FOR MANAGEMENT DEVELOPMENT IN THE LIBYAN OIL SECTOR: A CASE STUDY OF THE UPSTREAM OIL COMPANIES,( Salford: School of the Built Environment College of Science and Technology University of Salford, June 2013), p26.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

➤ تمييز قبيلة على حساب قبيلة، والتهميش أدى إلى إقصاء العديد من الفئات الاجتماعية من الحياة السياسية، حيث لاحظ أن أسلوب النظام في إدارة شؤون الدولة أدى إلى غياب العدالة الاجتماعية التي كانت دافعاً قوياً لقيام الثورة، وقد اتخذ هذا الأسلوب عدة أشكال منها: إسناد مناصب سيادية في الدولة في كثير من الأحيان إلى شخصيات غير مؤهلة، ومنح صلاحيات مفرطة لأفراد الأمن والسماح لهم بانتهاك خصوصية أي مواطن، والقسوة في التعامل مع المواطنين، واعتماد الأساس القبلي في اختيار القيادات للمناصب العليا إضافة إلى غياب حرية الصحافة<sup>1</sup>.

لقد اعتمد معمر القذافي سياسة لكسب الولاء من طرف القبائل، فهو انطلق من نقيض سياسة الملك محمد الإدريس السنوسي الملك المنقلب عليه من طرف القذافي في 1969، أي حاول إصلاح ما تم إهماله من طرف إدريس سنوسي من خلال إعادة الاعتبار لإهمال الملك للقبائل وتهميشها، خصوصاً بعد اكتشاف النفط مما أدى إلى توتر علاقاته مع شيوخ وزعماء بعض القبائل مثل قبائل طرابلس وفزان التي كانت محرومة من عائدات النفط ورفضهم للقواعد العسكرية البريطانية في ليبيا هذه الورقة استغلها ليبيا في العملية الانقلابية.

كما أنه حاول الأخذ بنقيض سياسة إدريس السنوسي من خلال التوزيع العادل لعائدات النفط هذا من جهة، ومحاولة كسب تأييد أكبر القبائل له من خلال المصاهرة، ومن خلال زوجته الثانية<sup>2</sup> التي كانت من أعرق القبائل، وبالضبط قبيلة العبيدات وعمل على إشراك أبناء النخب الذين ينتمون لقبائل عريقة، لكن في المقابل كان مرفوضاً من قبل قبائل أخرى لانتمائه لقبيلة ضعيفة، بالإضافة إلى إهماله للقبائل الضعيفة التي ينتمي إليها الشعب البسيط، وكذلك قمعه للسنوسية رغم محاولته الأولى بكسب ولائهم من خلال زوجته الأولى التي تنتمي إلى السنوسية، حيث عمل على إقصائهم وصادر جزءاً من أراضي قبيلة هراب، القبيلة التي ينتمي إليها إدريس السنوسي وحفده عليهم، ما أدى إلى هروب العديد من النخب للخارج ينتمون لقبيلة هراب<sup>3</sup>.

إن سياسة القذافي تتمحور حول تصحيح بعض أخطاء إدريس سنوسي، الذي وقع في أخطاء كلفته عزله من السلطة، فقد تكوّنت لدى بعض القبائل روح الانتقامية مثل قبيلة هراب، فلإخوة

<sup>1</sup> أحمد خليف العففي، "الثورة الليبية شباط 2011-2013: الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد 42، العدد 03، (2015)، ص 666.

<sup>2</sup> سيرجي كورجينبان، مرجع سابق، ص ص 198-199.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص ص 198-199.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

المسلمين التي كانت السّباقة في تظاهرات وفي حملات تنحي معمر القذافي ، حيث تم شعور هذه النخب بالانغلاق السّياسي القاسي الذي يوفّر حدًا أدنى لفرصة التعبير عن أفكار فانها تلجأ للانفجار، فقد عرفت ليبيا ما يسمى بنظرية الضيم المتعاضد أو المتشارك (the cumulation injustice)، يضم البعد الاقتصادي والاجتماعي ، وحتى السّياسي أي متعدد الابعاد<sup>1</sup> ، ويمكن تفسير نظرية الضيم المتعاضد فيها يلي:<sup>2</sup>

1. الشّعور بالتهميش وعدم المساواة بين الأغلبية والقلّة التي تتمتع بكل الامتيازات.
  2. الشّعور بعدم الانتماء\* وبالاغتراب السّياسي عند النخب.
  3. شعور فئة الشّباب وعدم الاعتراف الاجتماعي.
  4. تدهور الظروف السّياسية والاجتماعية والاقتصادية للطّبقة الوسطى.
- فنظام القذافي عمل على إنكار الثّقافة الأمازيغية، بما في ذلك تاريخهم ولغتهم وهويتهم وبذلك كان هدرا لحقوقهم<sup>3</sup>.

### الفرع الرابع: مميّزات السّياسة الخارجية (تفاعل القذافي مع البيئة الخارجية)

تتميّز السّياسة الخارجية الليبية بالعديد من الغموض، تجعل الباحث بين جملة من التساؤلات التي تتمثل في جوهرها ما يلي:

- الطّابع الشّخصي في السّياسة الخارجيّة، أي تخضع السّياسة الخارجيّة الليبية لمزاج القائد معمر القذافي وليس للتطوّرات والتّغيرات الدّولية.
- تقلّب في ردود أفعال السّياسة الخارجيّة الليبية.

ومن هنا يطرح الباحث ميلاد مفتاح الحراثي مجموعة من الخصائص المميّزة للسّياسة الخارجية الليبية، نذكر مجملًا فيما يلي:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> وناس منصف، مرجع سابق، ص ص 46-47.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 47.

\*الانتماء لغتنا هو من فعل نَمَى أي انتسب إلى أصل أو رجع إليه، الانتماء كحالة شعورية لدى الإنسان لتحقيق ذاته في جماعة ما يشعر بوجوده ضمنها وتحقق له المكانة والأمن والارتباط بنسب معين وتحفظ له ارثه تاريخه بالانتماء متحصل عليه: عهد كمال شلغين، الهوية العربية صراع فكري وأزمة واقع، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2014)، ص 36.

<sup>3</sup> Tim Molesworth and David Newton. UNDP – Libya Instability and Insecurity in Libya Analysis Report prepared on behalf of UNDP, p 76. <https://www.humanitarianresponse.info/sites/www>

<sup>4</sup> ميلاد مفتاح الحراثي، مرجع سابق، ص 239.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

- ✓ عدم وجود تشريعات قانونية ملزمة للسياسة الخارجية الليبية.
  - ✓ صعوبة التخطيط في سياسة الخارجية الليبية لمدة طويلة الأمد.
  - ✓ عدم وضوح الهيكل التنفيذي للسياسة الخارجية الليبية.
  - ✓ تأثير العامل القيادي في سياسة خارجية الليبية.
  - ✓ عدم إشراك أطراف مجتمعية كالمجتمع المدني في عملية صنع السياسة الخارجية.
  - ✓ غياب المفهوم العام للمصلحة الوطنية.
  - ✓ عدم وجود جهاز أو مجلس متخصص يهتم بالتخطيط في السياسة الخارجية.
- من خلال هذه الخصائص التي يطرحها ميلا مفتاح الحراثي أنّ السياسة الخارجية الليبية تفتقر لأسس القانون الدستورية التي تحدّد مهامها وقنواتها، وهذا ما جعل ليبيا تفتقر لأجهزة مختصة في التخطيط مما جعل قراراتها أنية مزاجية أكثر، والتي كانت لها آثار خطيرة على علاقة ليبيا خارجيا وكان ذلك باديا وواضحا على سلوكيات القائد معمر القذافي رحمه الله، وخطاباته في المؤتمرات والاجتماعات، كما أن ليبيا تفتقر لإشراك المجتمع المدني في السياسة الخارجية بسبب انفرادية السلطة، كما أنّه من خلال هذه الخصائص تعود لغياب فكرة المصلحة الوطنية التي تعتبر أحد أهم دوافع التوجيه وتسيير السياسة الخارجية.
- إنّ سياسة القذافي الخارجية جريئة<sup>1</sup>، لقد اعتمد القذافي على سياسة الاحوار، والخطابات الثورية مما جعله محل نقد ورفض من طرف الدول الغربية، وهذا يعتبر أحد أهم الأسباب لتدخل الغرب في الشأن الليبي، لقد تميز باللغة التي تحمل الشتم والإهانات ممّا نتج العداء للسياسة الخارجية الليبية، أمّا إقليميا فقد صراع معمر القذافي بسبب تصرفاته مع أعضاء جامعة الدول العربية، بحيث يبرز عدم كفاءتها وعدم أهليتها في أداء الدور الذي جاءت م ن أجله، وهذا يبرز من خلال دعوة جامعة الدول العربية لإدراج الملف الليبي إلى الفصل التاسع<sup>2</sup>.
- إنّ تفاقم الأفعال العدائية لم تكن كافية لدى الغرب لاتخاذ موقف حاسم من الشّاب الطموح، إلا أنّ نظام القذافي بين سياسة دعم حركات التحرر ومن ضمنها بعض الحركات اليسارية في أوروبا وأمريكا اللاتينية متّهمة إياه بالقيام بالعمليات الإرهابية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد بالجيلالي، مرجع سابق، ص 47.

<sup>2</sup> مرجع نفسه، ص 49.

<sup>3</sup> محمد سيد احمد فال، مرجع سابق، ص 180.

المطلب الثالث: الأسباب الإجتماعية والإقتصادية لفشل الدولة الليبية

الفرع الأول: التعصب القبلي

إن التركيبة القبليّة للمجتمع الليبي كما هو مذكور سابقا أدى إلى التأثير السلبي من خلال العديد من مخلفاتها نذكر منها:

- ✓ تعصّب القبيلة على حساب الدولة.
- ✓ الدفاع عن المصالح الخاصة على حساب المصالح العامة.
- ✓ تحقيق مكاسب فردية لا يكون إلا من خلال الكتل القبليّة.
- ✓ التنافس غير الأخلاقي بين القبائل.
- ✓ أزمة الهوية المشتركة، فالهوية هي عبارة عن هوية الفرد الجماعية تحكمها مجموعة مجموعة من العناصر: مادية وفيزيائية وتاريخية وقيم الثقافية. فللعناصر الاجتماعية كلها منطقات تحدّد الهوية<sup>1</sup>، أي هي غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات البشرية المشكّلة للمجتمع، بمعنى اختفاء الولاء الموحد للحكومة القومية بحيث يقابله بروز العديد من الولاءات حيث يكون ولاء الفرد لجماعته العرقية على حساب ولاءه للحكومة المركزية<sup>2</sup>، من هنا يمكن القول أن أزمة الهوية في ليبيا كان بسبب الانتماءات القبليّة وسياسة تسييس القبيلة.

➤ الصراعات والحروب القبليّة هي في الغالب صراعات وحروب ممتدة لا تخلوا من عداوات تاريخية تصل إلى درجة الصراع والحرب أحيانا، وفي الغالب فإنّ الصراع يتركز حول النفوذ والغنيمة التي تتمثل في شغل مناصب قيادية في الدولة، أو الحصول على الهبات أو الرّواتب التي تدفعها الحكومة، كما أن الصراع في جانب منه قد يكون جغرافيّ للسيطرة على مناطق استراتيجية، كما كان عليه الحال في القديم صراعات على المراعي ومصادر المياه<sup>3</sup>، لذا كانت الصّراعات في ليبيا نتيجة

<sup>1</sup> اليكس ميكشيللي، الهوية، تر: على وطفة، (دمشق: دار الوسيم للخدمات الطباعية، 1993)، ص ص18-19.

<sup>2</sup> أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جيدة للواقع السياسي في العالم الثالث، (الإسكندرية: الدار الجامعية، د،ت،ن)، ص 20.

<sup>3</sup> بشير على كوت، مرجع سابق، ص 109.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

لسياسة التمييز والإقصاء واختلال الهناتق في المحافظات والولايات بين الشرق والغرب<sup>1</sup>، وهذا يرجع لأسباب قبلية وهو يخضع لاعتبارات القبلية والسياسية.

### الفرع الثاني: الاختلال الجهوي والمناطقى

هناك اختلال مناطقى في ليبيا ما بين المحافظات وولايات الشرق، ونظيرتها في الغرب<sup>2</sup>، لقد كانت هناك سياسة التفضيل والتمييز ما بين المناطق الليبية، فقد تم إقصاء مناطق الشرق وهذا لاعتبارات سياسية، تميزت برفض سياسات القذافي في السبعينات من القرن الماضي بتهميشه وإقصائه من توزيع الخيرات والموارد وعدم إدراجه بما يكفي في السياسات العمومية والخطط التنموية، وعدم المساواة في التنمية الإقليمية، وخاصة بالنسبة للجزء الشرقي من ليبيا، وتهميش برقة من المركز زاد الغضب ضد النظام.<sup>3</sup> يرى رونالد جون في تحليله للإقتصاد الليبي ما بعد 1969 دور النفط والغاز الطبعي الذي كان أساس الدخل القومي الليبي، لكن يرى أنها كانت خاضعة لسياسة الأقلية في ليبيا وليس لصالح الشعب على الرغم من الثروات الكبيرة<sup>4</sup>، التي كانت تتمتع بها خزينة الدولة، هذا ما نتج عنه اختلال التوازن الجهوي.

### الفرع الثالث: إقصاء الفئة الشبابية.

لعب العامل الشبابي دورا هاما في حالة الاحتجاجات وتطورها نحو الثورة، وجاء تأثير هذا العامل من خلال حالة التغير الديمغرافي، التي كانت تعيشها ليبيا قبيل الثورة، متمثلة بزيادة شريحة الشباب أقل من 25 سنة، والتي شكلت 52 بالمئة من مجموع السكان<sup>5</sup>، فالثورة الليبية هي عبارة عن تعبير للمعاناة التي كان يعانيها الشعب الليبي وقد نظم تلك الاحتجاجات الفئة العمرية الشبابية، خصوصا إن الشباب الذي يمثل النسبة الأكبر في المجتمع الليبي - مجتمع فتى - وهو ما ساهم بلعطاء دفعة قوية للحراك الليبي<sup>6</sup> ويمكن أن نقول أن شباب تميزوا بما يلي:

✓ الرغبة في حياة أفضل.

<sup>1</sup> كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع سابق، ص 78.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 78.

<sup>3</sup> Ramazan Erdağ, *Libya in the Arab Spring From Revolution to Insecurity* (New York: Palgrave Macmillan 2017)p 29.

<sup>4</sup> مفيد كاصد الزيدي، مرجع سابق، ص 29.

<sup>5</sup> أحمد خليف عفيف، مرجع سابق، ص 666.

<sup>6</sup> زين العابدين معو، رانده حمايزيه، مرجع سابق، ص 84.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

✓ نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي.

✓ انفتاح وتبادل الأفكار أي الخروج نوعا ما من التعصب القبلي.

✓ المقارنة بين نحن وهم.

✓ معاناة الشباب من البطالة والإقصاء.

وجاء تأثير هذا العامل التأثير الشبابي من خلال حالة التغير الديمغرافي، التي كانت تعيشها ليبيا قبيل الثورة، متمثلة بزيادة شريحة الشباب أقل من 25 سنة، والتي شكلت بالمائة 52 من مجموع السكان<sup>1</sup>.

هذه الفئة التي تتميز بما يلي:

الأمل، النشاط، الشجاعة، حب الحياة، التغيير، إنعدام الخوف، رفض تسلط، الوعي.

الفرع الرابع: انتشار الفقر.

الفقر والعوز والأحياء الفقيرة الذي كان يعاني منها سكان مثل أبو سليم حي الأكوخ والهضبة<sup>2</sup> إن مثيري الشغب والمظاهرات في ليبيا من الفقراء من الفئات المقصية ، كما أن الدراسات تؤكد أن الدول الأكثر استخدامًا للسلاح والعنف والحروب هي الدول الأكثر فقرا<sup>3</sup>، فرغم الثروة التي كانت تجنيها ليبيا من الغنائم للانتفاضة، وذكر العديد منهم لمندوبي منظمة العفو الدولية أن "البلد غنية والشعب فقير" لأن الثروة وزعت في البلاد لصالح أنصار العقيد القذافي، كما أشار كثيرون إلى الحالة السيئة للبنية التحتية وخدمات التعليم والصحة في البلاد، التي تتناقض على نحو صارخ مع ثروتها<sup>4</sup>، وهنا يمكن المقارنة بين الشعب الليبي، وشعوب دول الخليج فالفرق واضح، لا مجال للمقارنة فالشعب الليبي لم يستمد من الثروات الطبيعية مثل الشعوب دول الخليج ، وهذا على مختلف المجالات الصحة التعليم السكن هما طرح السؤال أين هي مليارات الدولارات عوائد النفط؟، هل صرفت في مجال التنمية وفي مجال الصناعة، أو في مجال التجارة، فلا وجود لكل هذه التساؤلات على أرض التنمية والصناعة

<sup>1</sup> أحمد خليف عفيف، مرجع سابق، ص 666.

<sup>2</sup> وناس المنصف، ليبيا التي رأيت ليبيا التي أرى محنة البلد، (تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2018)، ص 26.

<sup>3</sup> ميلاد مفتاح الحراشي، مرجع سابق، ص 50.

<sup>4</sup> منظمة العفو الدولية، المعركة على ليبيا القتل والاختفاء والتعذيب، سبتمبر 2011، ص 14.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

والتجارة، حيث وصلت نسبة الفقر بعد أحداث 2011 نسبة 29 بالمائة، كما أنه من شرائح مجتمع تتراوح ما بين 12-15 بالمائة من السكان معرضة للانحدار إلى مستوى مماثل و تمثل ما يلي:<sup>1</sup>

➤ الشباب العاطل.

➤ جنود سابقين.

➤ نازحين من مختلف مناطق ليبيا.

وهذا يمثل أهم الأمور خطورة

### الفرع الخامس: تحديات القطاع الاقتصادي الليبي.

➤ ضعف السوق المحليّة بما لا يسمح بتطور القطاعات الصناعية.

➤ اقتصاد ريعي اعتماداً على عائدات النفط، فهو يسيطر على هيكل الصادرات الليبية، حيث يمثل النفط حوالي 99 بالمائة من إجمالي الصادرات الوطنية.

➤ سيطرة القطاع العام على أوجه النشاط الاقتصادي، ممّا أدى إلى ضعف الإنتاجية لتقشي البيروقراطية وعدم المبالاة والفساد.<sup>2</sup>

➤ الضغوط الاقتصادية الخارجية.

➤ فتح الاستثمار الأجنبي في مختلف المجالات خصوصاً مجال الطاقة، هذا ما يمكن أن نفسه طبق القذافي الحول الاقتصادية لتجاوز العقوبات المفروضة ليهان العالم، وقد تغير تغيراً جذرياً وكبيراً وهذا أكبر خطأ وقع فيه معمر القذافي وهم تسليم الاقتصاد للشركات الاستثمارية وعندما سئل معمر القذافي على هذا السلوك قال: "أنّ العالم قد تغير تغيراً جذرياً وكبيراً ولأنني رجل تقدمي ثوري تابعت هذه الحركة"<sup>3</sup>.

➤ انعدام التنمية، فعلى الرغم من أن الموارد التي تتميز بها ليبيا وقلة سكانها رغم مضي 42 عاماً لم تتحقق التنمية الليبية، فرغم الناتج الوطني المرتفع من مجال نفط 50 بالمائة إلا أن

<sup>1</sup> أمال مسعود اقريشين، "الاقتصاد الليبي معالم الأزمة ومتطلبات النهوض"، مجلة الاقتصاد والتجارة، جامعة الزيتونة، تونس، العدد 9، (2016)، ص 63.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 58.

<sup>3</sup> تايلور ويليام سي، الاستجابات العسكرية للانتفاضات العربية ومستقبل العلاقات المدنية - العسكرية في الشرق الأوسط، تر: أسامة عباس، عمرو بسيوني، (بيروت: دار الروافد الثقافية ناشرون، 2018)، ص 274.



## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

صادرات غير نفطية لم تتجاوز 6 بالمائة، حيث لم تستطع الدولة تطوير الاقتصاد بديل لنفط<sup>1</sup>.

➤ عجز غذائي بسبب الاهتمام بالنفط على حساب قطاع إنتاج الزراعة، الصناعة<sup>2</sup>.

### المطلب الرابع: الأسباب الأمنية لفشل الدولة في ليبيا

تعتبر المؤسسة العسكرية أهم المؤسسات التي يقع على عاتقها تكريس القوة المادية للدولة ، والتي تقوم بالحرص على حماية الدولة من أي تهديد داخلي كان أو خارجي، لذا تشكلها وبنائها يعزز قوة الدولة، أما ضعف تكوينها وتشكيلها يعزز كذلك ضعفها وسهولة اختراقها ، فليبيا كانت تعتمد في تشكيلها لرغبة القذافي ، لذلك سناحول في هذا الصدد التعرف على الأسباب الأمنية لفشل الدولة الليبية.

### الفرع الأول: ضعف المؤسسة العسكرية

ضعف المؤسسة العسكرية تعود لإستراتيجيات نظام الحكم والراية التي كان يؤمن بها كل من الملك إدريس سنوسي ومعمّر القذافي فالتعرف على أسباب ضعف المؤسسة العسكرية كان إلزاما التعرف على سياسات المتبعة لذلك من خلال سياسة الملك إدريس سنوسي وقذافي في ما يلي:

➤ سياسة الملك إدريس سنوسي ، عمل هذا الأخير على إضعاف المؤسسة العسكرية خوفا من اغتياله، فقد حكم إدريس كونفدرالية واسعة برقة في الشرق وطرابلس في الغرب وفزان في الجنوب في فترة حكمه خوفا من وصول شرارات انقلابات بلده، كما عمل على إضعاف جيشه حتى لا تكون هناك قوة موازية تهدد حياته، حيث عرفت مصر انقلاب جمال عبد الناصر سنة 1952 وكان ذلك سنة بعد تولي إدريس السنوسي الحكم ، فعمل على تخفيض عدد مجندين حيث وصل عدد الجنود 6500 جندي فقط<sup>3</sup>، وهو عدد قليل جدا وكانت تجنيدهم ضعيف على أسلحة خفيفة ، ومن أهل الثقة المقربين منه إدارة المؤسسات شبه عسكرية من أهل برقة قوات الأمن الوطني ،قوة دفاع برقة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> محمد سيد أحمد فال، مرجع سابق، ص 180.

<sup>2</sup> أمال مسعود اقريشن، مرجع سابق، ص 58.

<sup>3</sup> تايلور وليام سي، مرجع سابق، ص ص 294-295.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص ص 294-295.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

➤ الجيش في ليبيا في عهد معمر القذافي لم يكن جيشاً نظامياً موالياً للدولة، وإنما مجموعة من الكتائب تدين بولائها للقذافي<sup>1</sup>، التي تتمثل في كتائب العسكرية كان هذه الكتائب كانت تتشكل من خلال مناطق معينة أو عناصر وافدة، كانت هذه الكتائب تضم ليبيا من قبائل ومناطق محددة، إضافة إلى بعض العرب الذين تحصلوا على الجنسية العربية<sup>2</sup>. فسياسة معمر القذافي اعتمدت على سياسة إرساء المقربين وأهل الثقة بالمؤسسة العسكرية، خصوصاً بعد تعرضه للعديد من المحاولات الانقلابية في العديد من السنوات، مما جعله لا يثق في المؤسسة العسكرية وحاول أن يستغل القرابة والشركات غير الرسمية من أجل ترك الانقسامات والصراعات بين القبائل للصراع على نفسها وبين بعضها البعض وليس على قذافي، إذ كان يعمل على قتل كل فئة تحاول التآمر، وهي سياسة كانت ضد الجميع حتى مع أبناء عمه حيث طبقها على ابن عمه عقيد سنة 1985، واعتمد القذافي على أشخاص موثوق منهم في الجانب الأمني كرجال الخيمة، وحاول الاعتماد على قبيلته القذافة خصوصاً بعد محاولته الانقلابية لسنة 1997، ودعمها بقبائل أخرى الورفلة والمغارة وعمل صفقات مع قبائل منبوذة في ليبيا لكسب ولائها كقبيلة التبو المتواجدة في الحدود الليبية التشادية، واستخدمها في الحروب الخارجية<sup>3</sup>، هناك أمثلة كثيرة منها الدعم الذي قدمته ليبيا خلال الصراع التشادي<sup>4</sup>.

### الفرع الثاني: شخصية المؤسسة العسكرية.

كانت المؤسسة العسكرية خاضعة للقرارات السياسية، لا للقرارات العسكرية فالمؤسسة السياسية هي مؤسسة لها ثقل في الدولة لذا تكوينها وتشكيلها يكون إنطلاقاً من متطلبات الدولة كدولة مؤسسات وليست كدولة شخص، فقد كان تدخل وتزعم القذافي للمؤسسة العسكرية سبباً في إضعافها وفقدان مصداقيتها خصوصاً عندما أصبحت الترقيات العسكرية تقاس بالولاء للقذافي على حساب الكفاءة والمهارات التي تكون هي السبب الرئيسي في قوة المؤسسة العسكرية عكس الولاء<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> أشرف المبيض، "مسارات التطور في دول الربيع العربي والمواقف الإقليمية منها"، مجلة البحوث والدراسات العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، العدد 60، (جوان 2014)، ص 78.

<sup>2</sup> يوسف محمد جمعة الصواني، مرجع سابق، ص 49.

<sup>3</sup> تايلور وليام سي، مرجع سابق، ص ص 297-298.

<sup>4</sup> محمد محمود السرياني، مرجع سابق، ص 295.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص 300.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

عدم الإهتمام بمؤسسة العسكرية: إن النظام السياسي في فترة حكم معمر القذافي لم يهتم بالمؤسسة العسكرية وهذا راجع لتركيزه الكلي على النظام السياسي ، ولم يكن للمؤسسة العسكرية مثل هذا الاهتمام رغم أنه كان يتميز بما يلي:

✓ أنه قائد ثوري

✓ أنه نظام حكم كان عن طريق الانقلاب العسكري.

المؤسسة العسكرية اعتمدت التجنيد للمؤسسة العسكرية والمؤسسات الأمنية الأخرى على مصادر التجنيد التقليدية كالقربة والولاء الأيديولوجي<sup>1</sup> خصوصا قيادات الوحدات الأكثر ولاء في قوات الأمن - في يد أعضاء عشيرته وقبيلته وغير هذا من القبائل المتحالفة معه<sup>2</sup> وذلك على حساب الاعتبارات التالية:

✓ الكفاءة

✓ القدرات

✓ الامتيازات

هذا الأسلوب جعل النظام يفتقر للمؤسسة العسكرية القوية والذي يساهم في العديد من الأزمات التالية:

➤ سقوط النظام

➤ انقسامات الجيش

➤ يساهم في الانفلات الأمني كالهجرة، والجريمة المنظمة.

➤ يساهم في توسيع نشاط الجماعات الإرهابية داعش وتنظيم القاعدة، وانهيار المؤسسة.

<sup>1</sup> فرحاتي عمر، سليمان مباركة، "التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية،

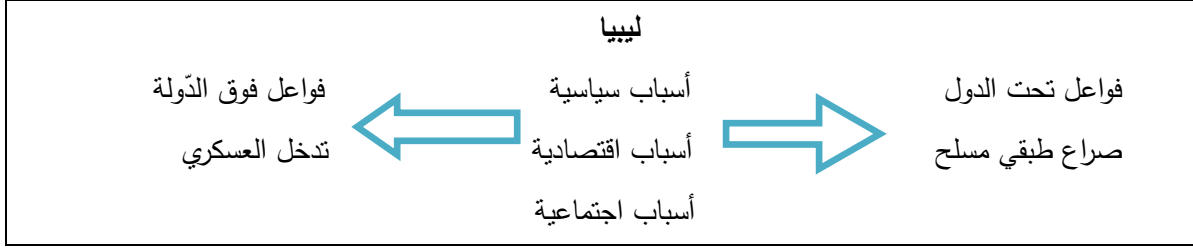
جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر، العدد 05، (جانفي 2016). ص ص50-51.

<sup>2</sup> عبد الحق زغار، فهيم رملي، "ثورة شباب ليبيا 17 فيفري: 2011 دراسة في أسبابها، حيثياتها ومستقبله"، المجلة

الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة1، الجزائر، العدد 6، (جانفي 2014)، ص ص131.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

شكل رقم (6): أسباب الفشل الدّولة الليبية



المصدر: إعداد الباحثة

### المبحث الثالث: المؤشرات السياسية لفشل الدولة في ليبيا

انضمت ليبيا إلى قوائم الدول الفاشلة بعد إزالة العقيد القذافي في عام 2011 لجنة الشؤون الخارجية في تقريرها في سبتمبر 2016، وصف إنهيار ليبيا بعد ما قضى معمر القذافي 42 عاما في بناء نظام استبدادي في ليبيا، وانهارت الإدارة في أكتوبر 2011م، فتراجع الأمن والخدمات الحكومية الأساسية، وقالت أليسون بارجيتير المحللة السياسية المختصة في شؤون شمال إفريقيا أن " ليبيا كانت دولة ليس لديها مؤسسات، كانت هناك محاولات لتحقيق الاستقرار بمساعدة أجنبية"<sup>1</sup>، تم التعليق عليها تحت عنوان ليبيا الدولة الفاشلة عبر إنفلات أمني وانتشار الفوضى مثل سوريا، وتشكل تهديدا للغرب<sup>2</sup> حاول كويلر الإجابة على إشكال فهل ليبيا دولة فاشلة؟ لن أقوم بتصنيفها على أنها حالة فاشلة، إنها دولة كان لدينا فيها اتفاق سلام وقعه الليبيون في ديسمبر 2015"، لكن الجدل حول ما إذا كانت ليبيا "فاشلة" من غير المرجح أن يكون أكثر راحة في البلاد، ما دام هناك نقص في الخدمات الأساسية والفوضى السياسية، بمعنى أن ليبيا تعيش تحديات في مختلف المجالات<sup>3</sup>.

الجدول رقم(38): ليبيا في إطار قياس مؤشرات الفشل من سنة 2005 إلى 2016 م

الترتيب	السنة
61	2005
95	2006
115	2007
111	2008
50	2012
54	2013
41	2014 تقرير الدولة الهشة
25	2015
25	2016

المصدر: رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص ص 81-84.

<sup>1</sup> Richard Ware 'op cit' p4

<sup>2</sup> ibid.p4 .

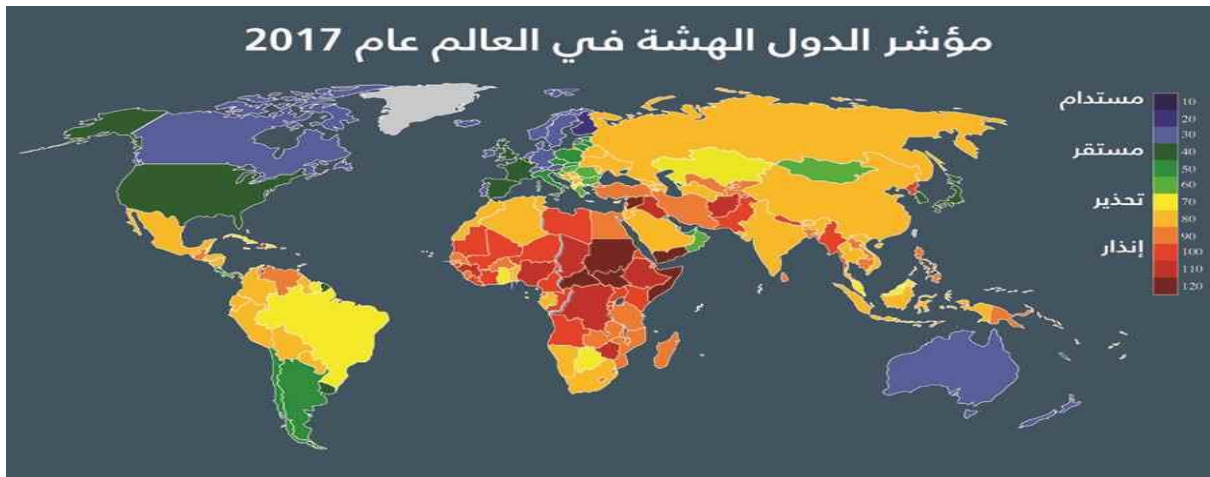
<sup>3</sup> Silva, Mario 'op cit' p p129 130.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

تدهور الأوضاع يندرج بتحذير ليبيا من مزيد من الفشل إلى جانب سوريا، اليمن، مالي<sup>1</sup>، منذ الإطاحة بنظام القذافي سنة 2011 انضمت ليبيا إلى قائمة الدول الفاشلة أو الهشة<sup>2</sup>، وأكد المهتمون بدراسة الشأن الليبي أن ليبيا هي دولة فاشلة<sup>3</sup> نشأت بسبب تحدي قوة داخلية قبلية، أو سرطانية، أو قومية تسعى في الأساس إلى تغيير الحكم، كلياً أو جزئياً، وتطرح نفسه فاعلاً دولياً، فإن فشل الدولة يؤدي إلى إحطاء كفاءات ما قبل تأسيس الدولة، مثل النزاعات الطائفية والقبلية، أو تؤدي إلى نشوء جماعات جديدة على شكل أحزاب وحركات وعصابات، لتتولى الوظائف الأساسية التي فشلت الدولة في القيام بها، كالقوالم على أمن رعايها وتوفير حاجاتهم الصحية والمعيشية والتعليمية.

لقد سجلت ليبيا في الهشاشة (96,3) في خانة الإنذار<sup>4</sup> التي يرمز لها باللون البرتقالي وهذا ما زاد من خوف استمرار التدهور الذي تعيشه ليبيا.

### الخريطة رقم (06): ليبيا ضمن دول الهشاشة



**المصدر:** محمد عبد الله يونس، لماذا انتشرت تهديدات الجوار بمؤشر الدول الهشة 2017؟ المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، متحصل عليه: <https://futureuae.com/ar/> تاريخ الدخول 2021/01/27 الساعة 19:35

لا يمكن أن نجزم بفشل الدولة في ليبيا لكن ليبيا لها العديد من المؤشرات التي جعلت منها تصنف ضمن خانة الإنذار، هذا ما سوف نتطرق إليه في هذه الدراسة، كما أنّ هذه المؤشرات منها ما كان

<sup>1</sup> J. J. Messner· THE FRAGILE STATES INDEX TEAM· 2017 ، p11 <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/951171705-Fragile-States-Index-Annual-Report-2017.pdf>.

<sup>2</sup> Rachid ware ،Libya: the conséquences of a failed state ( ، Research Briefing Publisher Friday, 18 May, 2018) ،p3.

<sup>3</sup> يوصف محمد جمعة الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 205.

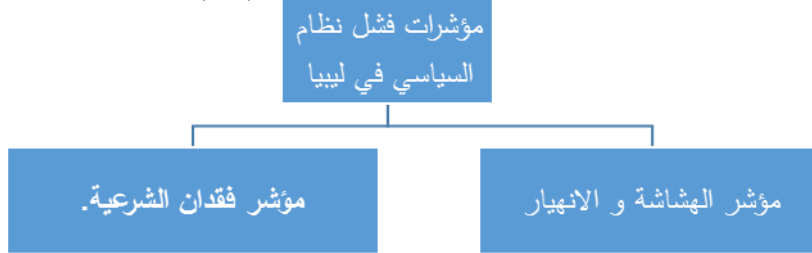
<sup>4</sup> J. J. Messner·ibid ،p7 .

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

مسجل ما قبل أحداث 17 فبراير 2011 ومنها ما سجل ما بعد هذه الأحداث 17 فبراير 2011 فلا يعقل الحديث على المؤشرات ما بعد أحداث فبراير 2011 أو ما بعد القذافي فقط، فهناك مؤشرات كانت متجددة منذ حكم معمر القذافي مثل أزمة المشاركة.

المطلب الأول: النظام السياسي الليبي بين (الهشاشة، الانهيار، فقدان الشرعية).

شكل رقم (07): مؤشرات فشل النظام السياسي في ليبيا



المصدر: إعداد الباحثة

الفرع الأول: النظام السياسي الليبي بين الهشاشة والانهيار.

عمل نظام السابق طيلة 42 سنة من الحكم على جعل ليبيا قائمة دون مؤسسات فعلية تقود زمام السلطة، فالرئيس القذافي هو المشرع والقاضي والعسكري<sup>1</sup> مما ساهم في سهولة سقوطها وانهيارها حيث بدأت مؤسسات الدولة الهشة تواجه خطر التفكك خلال فترة الحرب بين قوى الثورة والقوات الموالية للقذافي، وكان انقسام الجيش الليبي وتفكك الأجهزة الأمنية هو الملمح الأبرز لذلك، حيث بعد سقوط النظام أصبح ما يعرف احتلال التكوينات القبلية محل الدولة، كما أنها أصبحت أجزاء من الدولة في قبضة كتائب وميليشيات، والمجموعات المسلحة رفضت تسليم أسلحتها بعد انتهاء الحرب كما أنّ السلطات الانتقالية عجزت على ضبط زمام الأمور في ظلّ ضعف الجيش وقوات الأمن وانتشار أكثر من 20 مليون قطعة سلاح<sup>2</sup>، حيث أصبحت ليبيا تعاني تحديات الفشل باعتبارها من "دول الربيع العربي" التي كشفت فشلها في أداء وظائفها الأساسية للدولة الحديثة المتمثلة في:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عائشة بوكليخة، مرجع سابق، ص 174.

<sup>2</sup> إبراهيم نصر الدين وآخرون، مرجع سابق، ص 207.

<sup>3</sup> أنور محمد فرج محمود، "فاعلون من غير الدول والدولة الفاشلة دراسة في منظور العصور الوسطى الجديدة في الشرق الأوسط"، الدراسات القانونية والسياسية، جامعة السليمانية، العراق، العدد 09، (جوان 2017)، ص ص 284-285.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

✓ **الحماية:** عن طريق الشرطة في حفظ (النظام، Order) والجيش في حراسة (الحدود Borders).

✓ **الرعاية:** بواسطة مشاريع (التنمية، Development) وآليات (العدالة، Justice)

✓ **الإنتماء:** من خلال خلق (الهوية، Identity) وحقوق (المواطنة، Citizenship)

لقد تم تمكين الصراع الدائر في ليبيا وتفاقمه بسبب نقاط الضعف الهيكلية والمؤسسية الطويلة الأمد، وكما أثبتت سوريا والعراق في السابق، فإن الانقسام الشديد والمظالم الجماعية التي سمحت بالتفاقم وتصبح خبيثة تحت القيادة الاستبدادية غالبا ما تنذر بنوع الكارثة الإنسانية التي تتكشف في ليبيا على مدى عقود في عهد القذافي، تم التعامل مع المعارضة على أنها خيانة وتم تقدير الولاءات القبلية والجماعية فوق الكفاءة البيروقراطية أو الوظيفة، ومع مساعدة عائدات النفط على إبقاء النظام في السلطة لعقود إلى جانب التحالفات الداخلية والخارجية الانتقائية والمتغيرة باستمرار، غالبا ما كانت الطبيعة الحقيقية للهشاشة الداخلية والهشاشة النظامية في ليبيا<sup>1</sup>.

استمرت ما بعد سقوط النظام حيث كانت مؤسساته هشة لا ضوابط وقوانين تحكمها ما خلف نظاما سياسيا هش لا يحكم زمام الأمور، حيث شهدت ليبيا العديد من الحكومات وانشقاقات كثيرة نتيجة للواقع الهش لمؤسساتها، هذا لعدم وجود دستور يضبطها ويحدد مهامها وصلاحياتها.

**الفرع الثاني: مؤشر فقدان الشرعية السياسية للنظام السياسي في ليبيا في فترة القذافي وما بعد القذافي.**

يعتبر فقدان الشرعية هو أحد مؤشرات فشل الدولة وهذا ما نحاول التعرف عليه في الحالة الليبية (للمزيد أنظر الملحق رقم 2) حيث تعاني هذه الأخيرة أزمة الشرعية التي تؤول إلى عدم وجود عقد اجتماعي يتميز بالشرعية<sup>2</sup>.

➤ **الشرعية السياسية في ليبيا المكتسبة من طرف القبائل وهذا نتيجة سخط القبائل بل والأفراد على النظام السياسي، وهذا يبرز من خلال التهديدات التي تقدمها القبائل بعدم إمداد النظام بالبترول.**

➤ **انقسامات السياسية داخل النظام السياسي قبل واستمر حتى بعد موت القذافي.**

➤ **الولاء للقبيلة على حساب الولاء للنظام بسبب سياسات النظام.**

<sup>1</sup> Is Libya a failed state? <https://www.dw.com/en/is-libya-a-failed-state/a-38976280>  
10/12/2021 17:42

<sup>2</sup> MOHAMED ELJARH, LES DEFIS ET ENJEUX SECURITAIRES DANS L'ESPACE SAHELO-SAHARIEN LA PERSPECTIVE DE LA LIBYE (Bamako, juillet 2016, P7



## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

➤ سياسة الأفضلية أو سياسة التمييز العنصري بين القبائل، أي تمييز بين قبيلة وأخرى.

➤ الولاء للنظام ليس طواعية بل هو نتيجة تخويف تهديد من طرف النظام، أما ما بعد القذافي فهو خوف من الجماعات المسلحة.

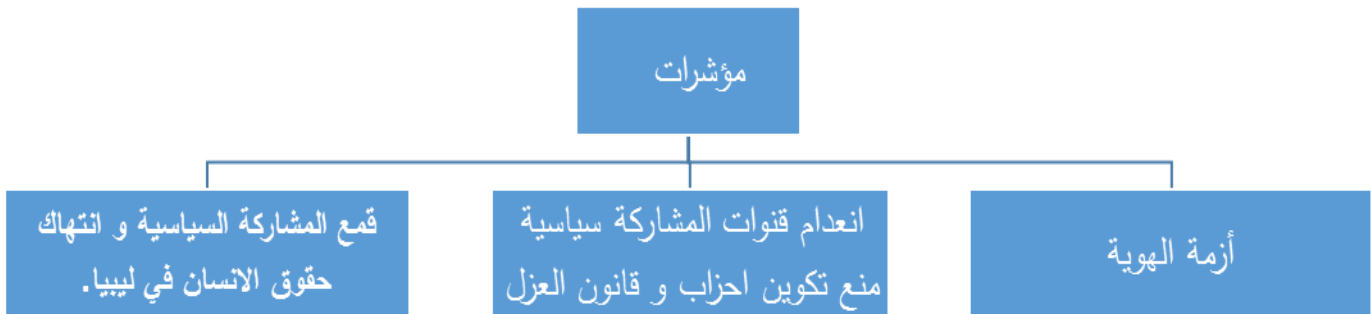
➤ ضغط النظام على القبائل من خلال تطبيق فكرة، إما معي أو ضدي فالذي يكون موالي لنظام له كل الامتيازات مثل التوظيف في المناصب السامية في الدولة.

لقد عبرت الانتفاضات والثورة الليبية عن مخزون هائل من الغضب، والذي كان يكمن في نفوس جميع الليبيين تعبيراً، فعلى الرغم من الأسباب الاقتصادية فقد كانت ثورة الحريات والكرامة كان سببهم الأول، ما يتعلّق بالحياة السياسية بالنظام السياسي وسلوكاته<sup>1</sup>، الرافضة لتطلّعات المجتمع<sup>2</sup>.

وكان يعتقد النظام السياسي إنّ موارد النفط هي كافية لكسب الشعب الليبي، لكن كانت طموحات هذا الأخير هي الحرية والكرامة الإنسانيّة، وتجسد هذا الرّفص من خلال محاولات عديدة للانقلاب عليه، كما برزت في العديد من التظاهرات التي أفقدته الشرعية السياسية، وبقيت هذه الأخيرة مغيبة في المرحلة الانتقالية نتيجة العديد من الأسباب أهمّها فقدان الشعب الليبي الثقة في النخب السياسية، وكذلك لعدم تحقيق تطلّعات الشعب الذي يهدف إلى بناء نظام سياسي ديمقراطي يحفظ حقوق وحرية المواطن الليبية.

المطلب الثاني: مؤشّر أزمة الهوية وانعدام المشاركة السياسية في ليبيا.

الشكل رقم 08: مؤشّر أزمة الهوية وانعدام المشاركة السياسية في ليبيا



المصدر: إعداد الباحثة

<sup>1</sup> يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مرجع سابق، ص ص 12-13.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص 16-17.

### الفرع الأول: أزمة الهوية في ليبيا.

كما أنّ هناك ما يسمى بأزمة الهوية إحدى القضايا المصيرية التي تواجهها ليبيا ، بعدّها جوهر الوظيفة السّياسية في بناء الأمة الليبية ، فأصبحت الانتماءات الفرعية تفرض نفسها على حساب الانصهار في الهوية الوطنيّة وهذا الوضع يهدّد ليبيا للتقسيم لدويلات، وهذه الأزمة هي نتاج للهوة بين المواطن والدولة الليبية فهي قائمة على تحيز الاثنية على حساب أخرى<sup>1</sup>. فالنظرية البنائية تركز على الهوية ب عدّها أساس التماسك والترابط الاجتماعي ، فالهوية هي مصدر تماسك بين أبنية الدولة ، والجماعات الإنسانية أو الاثنية<sup>2</sup>، التي تتماصك في نسق واحد والتي تتمثّل في الهوية الوطنيّة، هذا التّصوّر برز بشكل كبير جدا بعد الحرب الباردة ، وأصبح الأمن يمسّ الجانب القيمي الذي أصبحت تراعيه الدّول ، وليبيا بعيدة كل البعد عن هذا التّصور للنظرية البنائية فالمواطن الليبي يشعر بالهوية الوطنية.

### الفرع الثاني: انعدام قنوات المشاركة السّياسية في ليبيا (منع تكوين الأحزاب، قانون العزل).

هنالك فجوة بين النّظام والشّعب الليبي ، حيث تمنع أي قنوات التي تساهم في تفعيل ذلك الدّور وهذا من خلال منع تكوين الأحزاب ، ومنع كل الآليات التي تفعل ذلك تأسيسا للحزب المسمى الاتحاد الاشتراكي العربي<sup>3</sup> ثم حله من طرف الرّئيس المخلوع معمر القذافي ، حتى لا تكون أي فرصة بتقديم الخدمة للمجتمع الليبي ، فقد كانت الحياة السّياسية يسيطر عليها اللون والرأي الواحد ، ولم يكن أمام المواطنين وخاصة المهتمين بلشأن العام، وأنّ فرصة التّعبير خارج حدود النّظام فلم يكن هناك مجال للصحافة المستقلة أو للمجتمع المدني والأحزاب<sup>4</sup>، مثلا عمل النّظام على تفكيك منظمات المجتمع المدني إما عن طريق دمجها في هيكله النّظام مثل الاتّحادات المهنيّة والتّقابات العمالية أو حظرها

<sup>1</sup> عبد الرحيم رحموني، القضايا العربية المعاصرة الرهانات والتحديات، (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2019)، ص 207.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 207.

<sup>3</sup> عبد الحق زعدار، فهم رملي، "ثورة شباب ليبيا 2011 دراسة في أسباب حيثيات ومستقبلها"، مجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة حاج لخضر باتنة 1، الجزائر، العدد 06، (جانفي 2014)، ص 131.

<sup>4</sup> يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 12.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

كليا، ولم يسمح إلا لنوع واحد الذي نشاطه ومجاله لا يتخصص في المجال السياسي إلا في مجالات الإنسانية التعاونية التكافلية إلا وهي الجمعيات الخيرية<sup>1</sup>.

الجدول رقم (39): المنظمات المسموح لها والغير مسموح لها بنشاط في ليبيا

المنظمات المسموح لها بنشاط	منظمات غير مستقرة	منظمات محظورة
الهلال الأحمر مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية والتنمية برئاسة سيف الإسلام ابن معمر القذافي. "اعتصموا" برئاسة بنت القذافي عائشة القذافي "المنظمة العالمية للسلم والرعاية والإغاثة: برئاسة خالد الحميدي أحد أبناء أعضاء مجلس قيادة الثورة.	الكشافة جمعيتين للنساء في طرابلس	المنظمات النقابية للصحافيين نقابة المحامين

المصدر: جورج جوفيه، مرجع سابق، ص 191.

### تحليل الجدول:

من خلال هذا الجدول يمكن القول أن ليبيا حاولت حظر المنظمات التي تطالب بالحقوق للشعب الليبي، والتي تدعو لحرية التعبير وأما المنظمات المسموح بها هي المنظمات التي يترأسها أبناء القذافي أو أعضاء مجلس الثورة.

استمرت فكرة إنعدام المشاركة السياسية أو سياسة الإقصاء من المشاركة السياسية حتى بعد سقوط النظام السابق، ولعل قانون العزل خير دليل على ذلك سياسة الإقصاء التي تم فرضها بمقتضى قانون العزل السياسي لسنة 2013، ويعد أهم الأسباب وراء فشل الدولة في ليبيا أنه لا يمكن بناء دولة ليبية وفق الأسس الديمقراطية تتخذ من الإقصاء عاملا مهما لبناء الدولة، فقانون العزل السياسي أقصى أكثر من نصف مليون ليبي من حق الممارسة السياسية<sup>2</sup> وهنا يمكن القول أنه كيف لنجاح عملية انتقالية وهي لا تزال تسجل أخطر مؤشرات الفشل.

<sup>1</sup> جورج جوفيه، مرجع سابق، ص ص 190-191.

<sup>2</sup> عائشة بوكليخة، مرجع سابق، ص 175.

### الفرع الثالث: قمع المشاركة السياسية وانتهاك حقوق الانسان في ليبيا.

تميز النظام معمر القذافي بقمع حريات بمختلف أنواعها فقد كان يمنع الحريات السياسية من الظهور مثلا المعارضة في ليبيا عند معمر القذافي هو جرم، لذلك اتخذ كل الوسائل لمنع المعارضة كيفما كان شكلها حيث رفض القذافي المساومة على السلطة وأنهى كل أشكال المعارضة الداخلية، فقد عمل على اغتيال أي معارض في الخارج ، وكان يصفهم بأبشع الموصفات مثل الكلاب الضالة ولم تخلو سياسته من لغة التهديد اللفظي حيث قال: "هم أحرار في السفر حتى إلى القطبين الشمالي أو الجنوبي إذا أرادوا، ولكن إذا انتقدوا الثورة فسيتم ملاحقتهم حيثما وجدوا"<sup>1</sup>.

وهنا يمكن القول أن ليبيا قد طبقت ما يسمى إرهاب الدولة (State terrorism) وهو الإرهاب الذي تقوده الدولة من خلال مجموعة الأعمال الحكومية التي تعمل على نشر الخوف والرعب عند المواطنين لضمان رضوخهم لرغبات وسياسات الدولة، وهذا من أجل تحقيق أهداف تسعى إليها الدولة لا يمكن أن تتحقق إلا بتطبيق الأساليب الممنوعة، وأخذ عدة معاني أخرى إرهاب من الأعلى (terrorism from above) إرهاب الأحمر (Red terrorism) ولذلك إرهاب نظام الحكم الشمولي ، أو إرهاب حكم الفرد أو إرهاب الحكم العسكري<sup>2</sup>، وطبقت السياسات منع الحريات من خلال العديد من فقد كان قانون 18 لعام 1972 كان واضحا جدا في عواقب مثل هذه التحديات إذ نصّ على إنزال عقوبة الإعدام المعارضين السياسيين، وعاقب هذا القانون كل المشككين لثورة الفاتح، وقد نصّت المادة الثالثة على إنزال عقوبة الإعدام بكل من يدعم أو بانخراط في مجموعة يحظرها القانون ، كذلك قانون 48 الصادر سنة 1976 على تطبيق عقوبة إعدام لأي منخرط في تنظيم محظور كيف ما كان شكله ، وكذلك تطبيق مادة 207 بإنزال عقوبة المؤبد لأي معارض يشوّه صورة النظام تحت عبارة تشويه سمعة ليبيا في خارج<sup>3</sup>.

من أهم مؤشرات القمع كذلك الشنق في الساحات العامة ، كذلك التعذيب والسجن ، وكذلك في عديد المرات استأنف عمليات الإعدام في الشراشات المرئية ، فقد استخدم مختلف الوسائل لقمع المعارضة السياسية التي تعتبر شكلا من أشكال المشاركة السياسية ، وهذه السياسة لم تمس المعارضين داخل البلاد ، بل حتى الذين تواجدوا خارج ليبيا فقد استخدم كل الوسائل بما فيها إرسال

<sup>1</sup> يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مرجع سابق، ص12.

<sup>2</sup> عبد الناصر حريز، النظام السياسي الإرهاب الإسرائيلي، (د،م،ن: مكتبة مدبولي،1997)، ص 52.

<sup>3</sup> جوزيف جوفيه، مرجع سابق، ص ص 189-190.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

طائرات تقصف فأرسل طائرات تقصف بالقنابل، وإذاعة معارضة لنظامه كانت تبث في السودان عملاً كذلك باغتيال أعضاء المعارضة في الخارج<sup>1</sup> هنا يمكن القول أن النظام السياسي السابق لم يسمح بإشراك الشعب في صنع القرار، وهنا القول أن النظام الجمورية هو شكلي فقط، مما نتج عنه غياب النخب والكفاءات السياسية، وهذا من خلال سياسة معمر القذافي التي عمل على كبح كل الكفاءات والقدرات السياسية<sup>2</sup>.

### الجدول رقم (40): أهم ممارسات نظام القذافي على المظاهرات

مجزرة أبو سليم 1996	التي راح ضحيتها 1170 قتيل
مجزرة طرابلس 1996	التي كانت نتيجة مباراة كرة القدم وكذلك هتافات التي كانت تنتجتها إطلاق قوات الأمن النار على مشجعين راح ضحيتها 20 مدنياً.
أحداث بنغازي 2006 رسوم المسيئة للرسول	بسبب المظاهرات المنددة للإساءة برسوب كانت نتائجه إطلاق النار على متظاهر حاول نزع العلم الايطالي من القنصلية الايطالية راح ضحيتها 11 قتيل و35 جريح.
مدينة غريان 1988	كانت انتفاضة ضد أعوان أمن بلدية أبو زيد دورده بعد إعطائه الأوامر بإطلاق نار على المواطنين.
مدينة البيضاء 2006	احتجاجات أثناء احتفال بانقلاب 1969 وتم الهجوم على العربات فيها دبلوماسيين والقذافي.
مدينة يفرن 2008	تم مداومة منازل ناشطين حول قضية حقوق الثقافة الأمازيغية أبناء المدينة وتم حصار المدينة وقطعها.

المصدر: كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع سابق، ص ص 83-85.

سياسة قمع المشاركة السياسية هيئت لها الأرضية الخصبة، حيث انعدام الرقابة القضائية حيث أدى تدهور الإطار التشريعي، والمؤسسات القضائية والوطنية بوجه عام في عهد القذافي إلى قضاء يفتقر الاستقلال اللازم للقيام بمحاسبة المؤسسات الأمنية، وتعيد الحكومة الانتقالية بناء القضاء تدريجياً بإعادة فتح المحاكم واستدعاء القضاة، غير أنه لا يزال هناك افتقار إلى الكادر الم درب من وكلاء النيابة، والشرطة القضائية، والأطباء الشرعيين، حدث بعض التقدم في نقل المعتقلين إلى سيطرة السلطة المركزية، لكن كثيراً من المعتقلين لا يزال تحت سيطرة كتائب بعينها خارج إطار القانون،

<sup>1</sup> يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مرجع سابق، ص 47.

<sup>2</sup> عائشة بوكليخة، مرجع سابق، ص 174.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

وغالبا ما تتاح للمعتقلين فرصة محدودة - إذا ما أتيحت على الإطلاق - للتواصل مع أسرهم وللمشورة القانونية، فلا يمكنهم الطعن في قانونية اعتقالهم أو تقديم شكاوي ضد التعذيب وسوء المعاملة<sup>1</sup>، ما ساعد على انتهاك حقوق الإنسان بعد فترة وجيزة من بدء الزّيع العربي في ليبيا في يناير 2011. ومع ذلك على عكس ما حدث في تونس، عندما دعا الليبيون إلى الحرية في الشّوارع، تحولت الاحتجاجات إلى انتفاضة حيث انتفض الليبيون ضد معمر القذافي، الدكتاتور الذي حكم البلاد بقبضة من حديد منذ وصوله إلى السّطة في إنقلاب في عام 1969. بدلا من التّحّي، كما كان مصير قادة مصر وتونس، استخدم القذافي أسلحة متطورة، بما في ذلك الدبابات والطائرات، ضد شعبه. بعد الخسارة من المدن الرئيسية في بنغازي ومصراتة في فبراير 2011، أطلقت قوات النظام الهجوم المضاد الذي وصل إلى ضواحي بنغازي<sup>2</sup>، حيث تضاعف حجم انتهاكات حقوق الإنسان خلال انتفاضة 17 فبراير أزمة الليبية هناك العديد التقارير وإحصائيات دقيقة حول الجرائم المرتكبة في ظل الأزمة الليبية، فهناك أكثر من 50 ألف حالة قتل بالإضافة إلى الجرحى<sup>3</sup>، وهذا نتيجة انتشار الانفلات الأمني في الأراضي الليبية وتدهور حالة حقوق الإنسان في ليبيا (للمزيد أنظر الملحق رقم 2) دفع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى اعتماد بالإجماع في 25 فبراير قرارا يدين "الإجمالي والمنهجي الأخير انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في ليبيا"<sup>4</sup>. ووجدت اللجنة أنّ:

"هناك العديد من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبتها القوات الحكومية تصل إلى "جرائم حرب"، تحت قائمة "جرائم الحرب" في نظام روما الأساسي المنطبق بالنسبة للنزاع المسلح غير الدولي، حددت اللجنة انتهاكات تشمل<sup>5</sup>.

➤ العنف ضد الحياة والأشخاص.

➤ الاعتداء على الكرامة الشخصية ولا سيما الاذلال.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، تقرير اللجنة الدولية لتقصّي الحقائق حول ليبيا، مجلس حقوق الإنسان الجلسة التاسعة عشرة

البند 4 على جدول الأعمال، متحصل عليه: مجلس حقوق الإنسان

<https://www.ohchr.org/AR/HRBodies/HRC> تاريخ الدخول 2022/02/09 الساعة 17:07

<sup>2</sup> Marcel Dirsus، Tim Eaton ، "INSTABILITY IN LIBYA: ASSESSING the REGIONAL IMPACTS VOLUME 3,NUMBRE1, (2019), P 3.

<sup>3</sup> محمد عمر حبيب، مرجع سابق، ص 259.

<sup>4</sup> Amnesty International The battle for Libya : killings, disappearances and torture، London Amnesty International, p21

<sup>5</sup> ibid, p21

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

- المعاملة المهينة.
- تعمد توجيه الهجمات ضد الأشخاص والأهداف المحميين بما في ذلك الهياكل المدنية والوحدات الطبية ووسائل النقل باستخدام الشعارات المميزة.

**الجدول رقم (41): ممارسات أثناء أحداث ثورة 17 فبراير 2011**

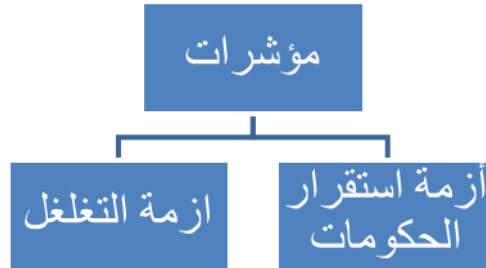
أعمال القمع الوحشية
أعمال القتل الجماعي
أعمال الإخفاق الجماعي
أعمال التعذيب
أعمال الاغتصاب الجماعي
إتلاف وحرق المساكن والممتلكات

المصدر: محمد عمر حنبل، مرجع سابق، ص 259.

### المطلب الثالث: النظام السياسي الليبي بين أزمة استقرار الحكومات وأزمة التغلغل

أهم ما ميز ليبيا ما بعد سقوط النظام السياسي أزمة استقرار الحكومات وأزمة التغلغل تعتبر هذه الأزمات التي يعاني منها النظام السياسي من مؤشرات فشل الدولة، هذا ما نحاول التعرف عليه بالتفصيل في هذا المطلب.

**الشكل رقم (09): مؤشرات أزمة استقرار الحكومات وأزمة التغلغل في ليبيا**



المصدر: إعداد الباحثة

### أولاً: أزمة استقرار الحكومات الليبية

عند سقوط النظام السياسي الذي دام 42 سنة، الذي كان يتميز بهشاشة المؤسسات، خلف وراءه تحدي استقرار الحكومات وعدم الاتفاق، كذلك ممّا خلق انشاقات منذ 2016 زعمت مجموعات ثلاث أنّها تمثل الحكومة، نشأ هذا الوضع الفوضوي عندما رفض المؤتمر الوطني العام المنتخب في سنة 2012 أن يحل نفسه عقب انتخابات مجلس النواب في 2014، شكّل المؤتمر الوطني العام حكومةً في طرابلس، وشكل مجلس النواب حكومةً في طبرق لتجرى بينهما مفاوضات مطوّلة بدعم من الأمم المتحدة، وأدّت في ديسمبر إلى الاتفاق السياسي الليبي الذي انبثقت عنه حكومة الوفاق الوطني الذي ساندته مجلس الأمن الدولي الذي أصدر القرار الرقم 2259 الذي ينصّ على نزع واضح لشرعية كلّ المؤسسات الموازية، والتي هي خارج الاتفاق، وتشكّلت حكومة الوفاق الوطني في مارس 2016 لكن مجلس النواب لم ينحل وحظي بدعم قوى عسكرية<sup>1</sup>. وهذا الوضع أثر في انعدام الوصول للحلول السلمية للوضع الليبي.

### ثانياً: أزمة التغلغل

يرتبط كفاءة النظام السياسي ارتباطاً وثيقاً بما يتمتع به النظام من قدرات منها تغلغله في الإقليم الجغرافي، حيث يقصد بالتغلغل بصفة عامّة التواجد الفعّال للحكومة المركزية على سائر أرجاء الإقليم الذي يناط بها ممارسة سلطاته داخلية<sup>2</sup>.

أصبحت ليبيا ما بعد أحداث 17 فبراير 2011 تعاني العديد من التّحديات حيث فقد النظام القدرة على السيطرة على أقاليمه الجغرافية، ممّا جعله يعني صعوبة ضبط العديد من الكيلومترات الجغرافية حيث أصبحت السلطة السياسية الحاكمة فاقدة لزام الأمور بعد ما تفكك وانقسمت مؤسسات الجيش والأمن ما جعلها تعاني أزمة التغلغل، فقد أصبحت ليبيا غير متحكم فيها بل خاضعة لسلطة الميليشيات المسلحة وأصبحت ليبيا فاقدة للسيطرة على أقاليمها.

<sup>1</sup> دان، سميث، "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: 2016 من منظور شامل"، في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، تر: أمين سعيد الأيوبي، تحرير، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017)، ص224.

<sup>2</sup> أحمد وهبان، التخلف السياسي ورغبات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003)، ص59.



## المبحث الرابع: المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لفشل الدولة الليبية.

سجّلت ليبيا العديد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية التي سجلتها ليبيا، والتي باتت تمثل تهديدا حقيقيا لتحول ليبيا لدولة فاشلة، لذا ارتأينا أن نتطرق إليه بالتفصيل في هذا المبحث حيث نتناول فيه لمؤشرات تخص المجال الاجتماعي والاقتصادي.

**المطلب الأول: المجتمع الليبي بين التفكك وتدهور الاجتماعي والانحلال الخلقي.**

**يتضمّن:**

**الفرع الأول: تفكك المجتمع الليبي.**

يتميز المجتمع الليبي بالإنقسام وهذا نتيجة للعديد من القبائل تدافع على أهدافها الخاصة على حساب المصلحة العامة، مثلا القبائل الأمازيغية لا يمثلون مكونا متجانسا حيث يتواجدون في العديد من المناطق في أمازيغ الجبال والساحل في الشمال الغربي، والطوارق في الغرب والجنوب الغربي الطوارق مثلا الذين ينتشرون في العديد من الدول ليبيا الجزائر مالي نيجر بوركينا فاسو ينسجموا مع الطوارق المتواجدين في الحدود أكثر من انسجامهم مع الأمازيغ في ليبيا<sup>1</sup> هذا بالنسبة للأمازيغ فقط فماذا يمكن القول عن القبائل الأخرى التي تمثل أكثر من 140 قبيلة؟ يمكن الإجابة بأنه هناك اختلاف وعدم تجانس فرضه طبيعة المجتمع الليبي من جهة، وتمثل اختلاطا بين أجناس مختلفة، والفينقيين، والتبو، والأفارقة الزوج، والأتراك، ومن جهة أخرى سياسة القذافي التي كانت هي المساهم في عدم إنسجام المجتمع<sup>2</sup>.

يقول كويلر أن هذا الانقسام والانشقاق في المجتمع الليبي يتوقف على الحكومة الليبية حيث يمكن الحفاظ على الاستقرار والسّلام في مثل هذه الظروف شريطة أن يكون هناك الحكومة الوطنية الوظيفية، التي تدير هذه التحالفات العشائرية بفعالية في الدّول الفاشلة، هناك ميل إلى الشّعور بالولاء

<sup>1</sup> بلال عبد الله، "الاندماج الوطني والتحول الديمقراطي بعد الثورات العربية: أمازيغ ليبيا نموذجا"، في الديمقراطية المتغيرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، تحرير: علي خليفة الكواري، عبد الفتاح ماضي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص286.

<sup>2</sup> Silva, Mario, Failed and Failing States: Causes and Conditions. Access to Research Nui Galway, 11/06/2012.p66

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

لقبيلة أو عشيرة<sup>1</sup>، لكن لا يمكن الحكم أن التعدد القبلي والعرقي هو مؤشر للفشل بل سوء استغلاله وتقديره هو سبب في الفشل.

### الفرع الثاني: تدهور الحياة الاجتماعية والانحلال الخلفي

عانت ليبيا من ضعف الخدمات الاجتماعية مع ركود الأجور ومستويات المعيشة، فعلى الرغم من الثروة التي تجنيها ليبيا من الثروة النفطية، فبالمقارنة في إطار إنتاج النفط نجحت دول مثل دول الخليج في تحقيق نقلة نوعية في مجتمعاتها، بينما تظل دول أخرى كليبيا تعيش أوضاعاً مزرية، وللتعبير عن تلك الأوضاع أغلب التقارير تؤكد أن أغلب سكان ليبيا يعيشون مستوى متدنٍ، فقد كانت هناك 16 منطقة يقطنها مليوني مواطن تقع دون المعدل الوطني بمستوى المعيشي<sup>2</sup> فجوة في قطاع الإسكان فتقرير الوطني للتنمية البشرية 2002 عن حقائق مرعبة ومخيفة في ما يتعلق بمستويات المعيشة للسكان في ليبيا، وتسجيل نسب عالية من حيث الحياة المزرية التي كان يعيشها الأسر الليبية من الظروف السكنية التي لا تتوفر على أدنى شروط الحياة<sup>3</sup> فقد كانت العديد من المدن تعيش تلك الحالة كما هو موضح في الجدول كما أن الصراعات المسلحة التي كانت جراء التدخل العسكري وكذلك النزاع المسلح للجماعات المسلحة كانت من نتائجه إتلاف و تدمير الممتلكات العامة خاصة الوحدات السكنية في بلاد تعاني نقصاً في الوحدات السكنية<sup>4</sup>.

#### الجدول رقم (42): المناطق التي تشهد ظروف سكنية مزرية

المناطق	الحالة السكنية
مرزق، المرج، الجفرة، وادي الحياة، غات، الجبل الخضر، غدامس، نالوت، سبها، وادي الشاطئ، طرابلس، الكفرة جدابيا، الواحات، بنغازي، درنة	حالة سكنية مزرية

المصدر: يوسف محمد جمعة الصواني، الانتقال الديمقراطي في ليبيا التحديات والأفاق، مرجع سابق، ص 253.

<sup>1</sup> Silva, Mario ·op cit·p67

<sup>2</sup> يوسف محمد جمعة الصواني، الانتقال الديمقراطي في ليبيا التحديات والأفاق، مرجع سابق، ص 255.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 253.

<sup>4</sup> أحمد حلواني وآخرون، حال الأمة العربية 2015 2016، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، ص 285.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

الجدول رقم(43): تردي السّكن بالنسب المئوية

المدن	درجة تدني بالدرجة المئوية
مرزق	58
المرج و الجبل الأخضر	46
شعبية نالوت غدامس	40
طرابلس	45
بنغازي	أعلى من 50
درنة	42
مصراة	40
سبها	56
ترهونة ومسلاتة	40
الزاوية	32
الجفارة	43

المصدر: يوسف محمد جمعة الصواني، الانتقال الديمقراطي في ليبيا التحديات والأفاق، مرجع سابق، ص253.

### تحليل الجدول:

تردي السّكن في ليبيا ودليل ذلك أن النسب المسجلة في المناطق المذكورة في الجدول تتراوح في ها نسب التدني ما بين الأربعين والخمسين في المائة، وهذا مؤشر يدل على معانات الشعب الليبي.

هناك أسر تعيش في مساكن بدون مجاري مائية ، فعدد من الأسر التي تعيش في تجمعات سكنية لا يتوافر فيها الصّرف الصحي ، بل يعتمد غالبية السّكان على خزانات أرضية أو خزانات مشتركة لأغراض الصّرف الصّحي وهي تتعارض مع شروط السلامة الصّحية ممّا قد يؤدي لحدوث تلوث في المياه الجوفية تلوث البيئة<sup>1</sup> والإحصائيات الرقمية أكبر دليل على ذلك.

الجدول رقم(44): المدن بدون صرف الصحي

المناطق	نسبة مئوية للصرف بالخزانات
صرمان، صبراتة، زوارة، غريان، الجبل الغربي، ترهونة، مسلاتة	85 و 90 بالمئة

<sup>1</sup> يوسف محمد جمعة الصواني، الانتقال الديمقراطي في ليبيا التحديات والأفاق، مرجع سابق، ص 254.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

المرج	50 بالمائة
مصراته	65 بالمائة
الجفارة	82 بالمائة
طرابلس	28 بالمائة
بنغازي، سبها	25 بالمائة
الزاوية، وضواحيها الريفية	74 بالمائة

المصدر: يوسف محمد جمعة الصواني، مرجع سابق، ص 254.

- إنعدام المرافق اللائقة والرعاية الصحية، حيث عبر عن ذلك المراقبون الخارجيون أن المستشفيات في ليبيا عبارة عن فخاخ قاتلة للمواطنين في الآونة الأخيرة<sup>1</sup>، حيث خلفت الأعمال المسلحة في ليبيا تدمير المؤسسات الصحية، بتعطيل حوالي 60 بالمائة منها في المناطق التي شهدت الصراعات وبلغ بذلك عدد الأشخاص الذين هم بحاجة للرعاية الصحية حوالي 1,9 مليوناً<sup>2</sup> وكذلك انتشار ظاهرة النزوح الناجم عن الصراع المدني والفشل الاقتصادي، وهذا ما ذكرت لجنة الشؤون الخارجية في سبتمبر 2016.
- قدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في سنة 2016 أنه من أصل إجمالي عدد السكان الليبيين البالغ 6.3 مليون نسمة، تأثر 3 ملايين شخص بالصراع المسلح وأن 2.4 مليون شخص يحتاجون إلى الحماية وشكل من أشكال المساعدة الإنسانية<sup>3</sup>. لهذا الوضع تأثير سلبي على سلامة السكان وحياتهم اليومية، وفي عام 2020، قدر أن 2.5 مليون شخص كانوا الأكثر تضرراً من الأزمة، مع 1.3 مليون شخص في أشد الحاجة إلى المساعدة الإنسانية<sup>4</sup> وتزايد عدد المهاجرين الذي كان لأحد الأسباب التالية:
- هروبا من الصراعات التي كانت تشهد وتتركز في مناطق بشكل مكثف.
- هجروا قسراً.

أغلب المهاجرين يعيشون أوضاعاً مزرية، وهذا لتغير نمط حياتهم حيث تركوا منازلهم

ممتلكاتهم، أي تخلوا عن أعمالهم وإشغالهم، أي تخلوا عن قوة رزقهم، حيث وصل عدد

المتضررين إلى 3,08 مليون أي حوالي 49 بالمائة أي ما يعادل 49 بالمائة من السكان من

<sup>1</sup> Richard Ware, op cit, p05.

<sup>2</sup> أحمد حلواني، مرجع سابق، ص 290.

<sup>3</sup> Richard Ware, op cit, p05.

<sup>4</sup> Karim Mezran, libya 10 yaers after the 2011 revolution a democratic transition unfulfilled 16 febbraio 2021  
<https://www.ispionline.it/it/pubblicazione/libya-10-year-10/12/> 2021 09:16

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

مجموع السّكان الذي يمثّل 6 ملايين، والمحتاجين منهم بلغوا حوالي 2,44 مليون أي ما يعادل نسبة 79 بالمئة من مجموع المتضرّرين حيث مثلت 1,2 مليون شخصا، كانت احتياجاتهم على الغذاء والملبس<sup>1</sup>.

إن ارتفاع نسبة الأمية<sup>2</sup> وتدهور المستوى التعليمي في المجتمع الليبي سبع شعبيات تمثل نسبة الحاصلين على الشّهادة الجامعية بنسبة 2 بالمائة إضافة إلى ثمانية شعبيات أخرى، لا يتجاوز التحصيل الجامعي 3 بالمائة والمنطقتين التي تعرف مستوى أعلى أكثر من المس نوى المذكور في طرابلس 30 بالمائة و بنغازي بنسبة 31 بالمائة<sup>3</sup>، كذلك تقرير الوطني لسنة 2002 المشار إليه هنا يبين تماما مدى تدهور الأوضاع التّعليمية للسكان يتّضح من خلالها سبع شعبيات تقل فيها نسبة السّكان من ذوي التحصيل الجامعي عن 2 بالمائة، ثمانية شعبيات لا تتجاوز نسبة التحصيل على شهادات التعليم الجامعي على نسبة ثلاثة بالمئة وهي نسبة متدنية جدا وفي حين تحصلت كل من طرابلس سرت على نسبة المتسلسلة كالتالي: 30 بالمائة و 31 بالمائة<sup>4</sup>.

عموما، عرف انخفاض في نسب التعليم في ليبيا من ضعيف وضعيف جدا، وهنا التي تمثل نسبة تفوق الخمسين بالمائة، معانات النازحين في الداخل والخارج، حيث يتوزع المقيمون في الداخل بين 35 مدينة حيث يقطنون بعض منهم في المدارس التي بلغ عددها 60 مدرسة<sup>5</sup>، وهذا ما يجعل هذه الأخيرة تتوقف عن وظيفة التي شيدت لأجلها وهي التربية والتعليم.

كما أنّ من مؤشّرات ما بعد الثورة في المجال الاجتماعي هي:<sup>6</sup>

- ✓ تضرر المجتمع الليبي: قتلى، جرحى، موتى أيتام أرامل.
- ✓ تمزق النسيج الاجتماعي من خلال تفكك القبائل الليبية.
- ✓ النزوح والتهجير قسرا.
- ✓ انتهاك لكل مبادئ حقوق الإنسان.

<sup>1</sup> أحمد حلواني، مرجع سابق، ص 289.

<sup>2</sup> يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مرجع سابق، ص 70.

<sup>3</sup> خالد عبد الله، مرجع سابق، 255.

<sup>4</sup> يوسف محمد جمعة الصواني، الانتقال الديمقراطي في ليبيا التحديات والأفاق، مرجع سابق، ص 254-255.

<sup>5</sup> احمد حلواني، مرجع سابق، ص 291.

<sup>6</sup> محمد جبريل، موسى إبراهيم، مرجع سابق، ص 22.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

انتشر في المجتمع الليبي مجموعة من الجرائم، وهذه الجرائم أثرت على تماسك المجتمع، وكانت سبباً في الانحلال الأخلاقي وهذه الجرائم كان ضحيتها الفئة الشابة التي هي أمل المستقبل ، فللعديد منها وقع ضحايا الاغتصاب وتعاطي المخدرات والخمور وغيرها من الجرائم.

### الجدول رقم(45): جرائم السلوكيات غير أخلاقية في فترة 2008/1990

نوع الجريمة	العدد
الاغتصاب	7297
تعاطي المخدرات	11568
تعاطي الخمور وتصنيعها وبيعها	86298
نزيف النقود وإدخال المزيف	13542
تهريب البضائع	4080

المصدر: عوض يوسف الحداد، البعد الجغرافي للفساد في ليبيا، (الأردن: دار البداية، 2012)، ص 69.

### تحليل الجدول:

من خلال هذا الجدول يمكن القول أنّ تعاطي الخمور تحتل الصدارة في المجتمع الليبي لتليها تزيف النقود، وهي من أخطر الجرائم تليها المخدرات وهي من أخطر الجرائم لاعتبارها تعمل على تخدير العقول البشرية وتجعّل منها قدرة على ممارسة أي عمل غير أخلاقي وغير إنساني، كالقتل والسرقّة والاغتصاب الذي تمارس على الإناث والذكور ، واستغلال لهاته الفئة دون أدنى شعور بالإنسانية، هذا ما أدّى إلى انتشار مثل هذه السلوكيات غير الأخلاقية في المجتمع الليبي.

### المطلب الثاني: انخفاض الدّخل وارتفاع نسبة البطالة

#### الفرع الأول: انخفاض الدخل

إن انخفاض الدخل الفردي على الرغم من العائدات النفط التي فاقت 66 مليار دولار من خلال التقرير الصادر عن البنك الدولي لعام 2010 التي لم تكن تتميز بالتقسيم العادل، إذ تعتبر من أهمّ الوظائف التوزيعيّة التي يجب على النّظام احترامها، لكن القذافي طبّق العكس فالتوزيع كان مقتصرًا على القذافي وأجنحة النظام والقبائل المؤيّدّة له، وهنا يمكن طرح الفارق بين القذافي ودول الخليج حيث وصل متوسط الدخل في دولة قطر إلى 83 ألف دولار، بينما لا يزيد عن 14 ألف دولار<sup>1</sup> وهو فرق

<sup>1</sup> خالد حنفي على، "سقوط الجماهيرية من يحكم ليبيا بعد القذافي"، السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، المجلد 46، العدد 186، (أكتوبر 2011)، ص 141.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

كبير جدا، غالبية السكان الليبيين يعيشون تحت معدلات منخفضة المستوى 16 منطقة يقطنها نحو مليوني مواطن 1,922,567 نسمة، تقع دون المعدل الوطني لمستوى المعيشة ، أي تفشي ظاهرة انخفاض الدخل الأدنى من المعدل الوطني لدخل الفرد<sup>1</sup>، بالإضافة لمعاناة لا تقل عن 73 بالمائة منهم يعانون مشاكل مالية بسبب عجز توفير المال، ونفاذ المدخرات من جهة- ولتأخر صرف المرتبات لشهور طويلة من جهة أخرى<sup>2</sup>، حيث أكثر من 30 بالمائة عاطلين عن العمل لتدني متوسط الأجور<sup>3</sup> والتباين في المدخول<sup>4</sup>.

### الجدول رقم (46): نصيب الفرد الليبي من الناتج المحلي

متوسط نصيب الفرد بالدينار		الناتج المحلي الإجمالي مليون دينار		السنوات
الاسمي	الحقيقي	الاسمي	الحقيقي	
19911	8574	116639617	50228724	2008
14434	8340	86288931	49854286	2009
16492	8417	100600000	51346500	2010

المصدر: صبحي على عويضة، تحديات عملية التحول الديمقراطي في بعض دول شمال إفريقيا منذ عام 2011 دراسة حالات: مصر -ليبيا- تونس، (دم،ن:المكتب العربي للمعارف، 2018 )، ص 67.

### الفرع الثاني: البطالة.

إن انتشار البطالة قبل أحداث 17 فبراير 2011 للسياسة التي اعتمدها الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية منها العمالة الأجنبية والتي كان لها السبب في انتشار البطالة، فقد حل محل العامل الليبي العامل الأجنبي لكن البطالة بعد أحداث 17 فبراير 2011، وترجع للأسباب الأمنية التي كانت تعيشها ليبيا، حيث تمثلت نسبة 30 بالمائة في غالب من فئة الشباب<sup>5</sup>، الذي كان يعاني من تحديات كبيرة تحديات تعاني منها الفئة التي تمثل أكبر نسبة في ليبيا، لكن كانت النتيجة ما بعد الثورة أسوأ بكثير من خلال ارتفاع نسبة البطالة وانتشارها، وهذا يرجع للسياسة التي اعتمدها الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية منها العمالة الأجنبية والتي كان لها السبب في انتشار البطالة فقد حل محل العامل الليبي

<sup>1</sup> يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مرجع سابق، ص 70.

<sup>2</sup> أحمد حلواني، مرجع سابق، ص ص 285-286.

<sup>3</sup> محمد سيد احمد فال، مرجع سابق، ص 180.

<sup>4</sup> وليام سي، تايلور، مرجع سابق، ص 274.

<sup>5</sup> خالد حنفي على، مرجع سابق، ص 141.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

العامل الأجنبي . فقد مثلت نسبة البطالة 9.3 بالمائة من مجموع 18.2<sup>1</sup> أي أن أكبر نسبة للبطالة متحصل عليها في ليبيا تمثلها فئة الشباب.

الجدول رقم(47): نسبة البطالة ليبيا مقارنة مع مصر وتونس

ليبيا	مصر	تونس	السنة
19,00	12,37	16,72	2012
17,40	12,99	15,33	2013
	13,37	15,30	2014
20,70	12,88	15,00	2015

المصدر: محمود محمد عويضة، مرجع سابق، ص152.

### تحليل الجدول:

بعد الثورة الليبية ارتفعت نسبة البطالة تدريجيا، حيث فاقت تونس ومصر، هذا راجع للوضع الذي تمر به الدولة الليبية، حيث انعدام الاستقرار السياسي والأمني خلف آثارا على المجال الاقتصادي ومن ثم الاجتماعي، فسقوط النظام وصراع المسلح جعل من الاقتصاد الليبي يعرف ركودا مما أدى إلى تسريح العمال، وعدم القدرة على توفير مناصب عمل وبالإضافة إلى النزوح من ديارهم بسبب انعدام الأمن أو بسبب الترحيل القسري.

المطلب الثالث: الاقتصاد الريعي وعدم وجود تنمية اقتصادية في ليبيا.

الفرع الأول: ضعف الاقتصاد الليبي.

إن ضعف الاقتصاد الليبي نظرة في الناتج الإجمالي المحلي والإيرادات النفطية وإجمالي المصروفات، إن استعادة الاستقرار الاقتصادي جانب حاسم من جوانب استعادة الأمن، سيكون أحد التحديات الرئيسية هو كيفية إنعاش الاقتصاد، خاصة بالنظر إلى القيود المفروضة على الحكومة<sup>2</sup> تعد ليبيا واحدة من الدول المصدرة للنفط والغاز، ونحن نعلم العوائد الكثيرة لهاته الثروات، فقد كانت الثروة

<sup>1</sup> ابراهيم نصر الدين، مرجع سابق، ص 325.

<sup>2</sup> Libya: Challenges after Liberation ، Libya Working Group Report: MENA Programme ( London : Chatham House, November 2011) p2.



## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

المتحصلة سنة 2009 بحوالي 46.6 مليار برميل من النفط<sup>1</sup> هذا فقط مثالا عن الثروة البترولية والغازية لسنة واحدة فقط، لكن رغم ما حققته ليبيا من ثروات لا تعد ولا تحصى، إلا أنها دولة تتميز بالضعف الاقتصادي فقوة الاقتصاد تقاس بدرجة تحمله للأزمات التي يتعرّض لها، وليبيا ما بعد الثورة الليبية عرفت تفهقرا للاقتصاد الذي يمكن قياسه من خلال الناتج المحلي مثل الجدول الآتي:

جدول رقم(48): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2014-2015 م

2015	2014	
12.0-	5-	ليبيا

المصدر: إبراهيم نصر الدين وآخرون، حال الأمة العربية 2014-2015، (الإمارات: مركز دراسات الوحدة

العربية)، 2015، ص289.

### تحليل الجدول:

من خلال هذا الجدول الذي يوضّح نمو الناتج المحلي وأن الاقتصاد الليبي يعرف ركودا وتراجعاً كبيراً، وهذا بفارق -7 خلال سنة مما يفسر أن الاقتصاد الليبي هو اقتصاد ضعيف.

استمرّ العجز في الناتج المحلي، حيث سجّل انخفاضاً كبيراً جداً، وهذا حسب بيانات صندوق النقد الدولي حيث بلغ نحو 55.1 بالمائة عام 2017<sup>2</sup>، وهذا يرجع لحالة الأمن التي تعيشها ليبيا، هذه الثروة لم يستفد منها المجتمع الليبي لعدم وجود بنية تحتية سليمة هو سؤال يبقى مطروح، فما الذي يبقى النظام يساهم بتلك الأموال التي لم تساهم في بناء اقتصاد ليبيا وهو رغم الثراء النسبي للمجتمع الليبي له فائدة نسبية من النفط، إلا أن النظام الحاكم كان يتميز بعدم وجود توزيع عادل للثروة البترولية، وأنّ أحد أهم وظائف النظام، كما تنادي به المقاربة الوظيفية، والتي تعد وظيفة التوزيعي التوزيع العادل للثروة، والتي لم تحترمها السلطة الحاكمة في ليبيا بحيث ركزت الثروة لعائلة القذافي وأهم تابعيه<sup>3</sup> وهذا التوزيع الغير عادل كان على حساب العديد من الأمور:

➤ على حساب حقوق المواطنين

<sup>1</sup> عبد الحق غدار فهميم، مرجع سابق، ص 132.

<sup>2</sup> أحمد السيد النجار، حال الامة العربية 2017-2018 عام الأمل والخطر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2018)، ص 178.

<sup>3</sup> عبد الحق غدار فهميم، مرجع سابق، ص 132.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

➤ التنمية الشاملة فالإقتصاد هو شريان التنمية الشاملة.

➤ الإقتصاد الليبي هو إقتصاد موجّه تعتمد على عائدات البترول.

هنا يقول أن ليبيا لم تحسن استغلال ثروتها الطبيعية ، فليبيا من الدول التي تتمتع بثروات عديدة لكن هي غير مستغلة لعدة أسباب.

### جدول رقم (49): النمو المحلي

2018	2017	2016	2015	
31.2	55.1	3-	10.3-	ليبيا

المصدر: احمد السيد النجار، مرجع سابق، ص 201.

### جدول رقم (50): الحساب الجاري في ليبيا

2018	2017	2016	2015	
9.8	1.8	22.4-	52.6-	ليبيا

المصدر: أحمد السيد النجار، مرجع سابق، ص 201.

قال مارتن كوبلر (Martin Kobler) رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا " إن إنتاج النفط الذي كان ذات يوم العمود الفقري الإقتصادي في البلاد، يبلغ الآن أقل من ربع مستوياته قبل الثورة"<sup>1</sup>. حيث أصابت أعمال التدمير المصدر الوحيد للدخل، وهو النفط وعلقت حقول إنتاج وموانئ تصدير حيث انخفضت الصادرات، وما يتعلق بها من العملة الصعبة يمثل النفط والغاز مصدر 95<sup>2</sup> بالمائة من الصادرات، ويعادل أكثر من 60 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تتضمن المفارقة الإنتاج النفطي قبل وبعد الانتفاضة 17 فبراير 2011 ، حيث قبل الانتفاضة وصل ما يقارب 1800 برميل يوميا وارتفاع السعر، وانخفض مستوى إنتاج النفط نتيجة للأوضاع الأمنية ثم ارتفع خلال عامي 2012 و 2013 حيث شهدت البلاد نوعا من الاستقرار وتدهورت الأوضاع بعد ذلك عام 2014، حيث انخفض إنتاج النفط والغاز واستمر إلى سنة 2015 حيث انخفض الإنتاج في شهر ديسمبر ما دون 400 برميل في اليوم، وهذا تزامنا مع انخفاض في سعر النفط الخام مما تسبب في أزمة الأوبك النفطية، وهذا ما زاد من مضاعفات الانخفاض في ليبيا، حيث أن انخفاض الدخل قابله

<sup>1</sup> Is Libya a failed state? <https://www.dw.com/en/is-libya-a-failed-state/a-38976280> 10/12/2021 17:42

<sup>2</sup> أحمد حلواني، مرجع سابق، ص 286.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

ارتفاع في المصروفات بمعدلات عالية<sup>1</sup>، حيث يمثل حجم الدخل أكبر من حجم المصروفات ليتراجع كل ذلك مع الأحداث التي عرفتها ليبيا أحداث 17 فبراير 2011، وهنا نقول أنّ الاقتصاد الليبي يعاني الضعف، حيث بات ظاهر ذلك بعد أحداث فبراير 2011، وهنا نقول أن ضعف الاقتصاد الليبي لا يكمن في نقص الموارد المالية، فليبيا لها ما يكفيها من المورد المالي، ودليل ذلك هو أنها لم تعاني ما عانته دول الربيع الأخرى كمصر وتونس، لكن ضعف الاقتصاد الليبي يكمن في اعتماده على الثروة الاستخراجية على الرغم أنها من أجود الأنواع، إلا أنها تخضع للتقلبات الخارجية، لذا فالإقتصاد الليبي يخضع لتقلبات الخارجية.

الجدول رقم (51): إيرادات النفطية في ليبيا

البيان	الإيرادات النفطية	إجمالي الإيرادات	إجمالي المصروفات	فائض أو عجز الميزانية
2010	55,713,0	61,503,1	54,498,8	7,004,3
2011	15,830,1	16,813,4	33,633,5	6,820,2
2012	932,3,66	70,131,4	62,039,2	8,92,2
2013	51,775,7	54,763,6	70,390,8	15,627,2
2014	19,976,6	21,543,2	43,864,2	22,32,9
2015	9,365,3	15,279,8	26,727,7	11,447,9

المصدر: أحمد حلواني، مرجع سابق، ص 286.

### تحليل الجدول:

من خلال تحليل ارقام هذا الجدول يمكن القول أن ليبيا عرفت تدبداً في إنتاج النفط بعد أحداث 17 فبراير 2011 فقد تغيرت الموازين بحيث كانت حقول النفط من المتضررين الذي يرجع لانعدام الاستقرار السياسي والانفلات الأمني، حيث أصبح إجمالي المصروفات أكثر من إيرادات النفطية التي كانت في وقت سابق تعرف العكس الإيرادات النفطية أكثر من المصروفات، ويمكن تفسير ذلك للأسباب التالية:

<sup>1</sup>أحمد حلواني، مرجع سابق، ص 286.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

✓ الانفلات الأمني في المناطق التي بها حقول نفطية.

✓ سيطرة الميليشيات والجماعات المسلحة على البعض الحقول النفطية.

✓ فرار العمال الأجانب.

✓ الاضطرابات الخارجية أزمة الأوبك النفطية.

خلال عام 2016، استولت القوات التي يسيطر عليها اللواء حفتر من طبرق على العديد من مصافي النفط من حرس المنشآت البترولية الذي تديره حكومة الوفاق الوطني من طرابلس<sup>1</sup>، لكن تغيرت الموازين بسبب النجاحات العسكرية والسياسية لصالح مجلس النواب ومقره طبرق، أصبح معظم إنتاج النفط الليبي الآن تحت سيطرتها، تاركًا لحكومة الوفاق الوطني المدعومة من الأمم المتحدة الحق في بيع النفط لتلك البلدان التي اعترفت بها، ولكن مع انخفاض كبير في الوصول إلى إنتاج النفط.

وقد كان هذا بمثابة "نكسة كبيرة" للسلطات المدعومة من الأمم المتحدة، وفقًا لمجموعة الأزمات الدولية، كما تعرضت حقول النفط للهجوم من حين لآخر من قبل جماعات داعش، لكن في ظل غياب منشآت التكرير والتصدير لم يتمكنوا من استغلال النفط بالطريقة التي استخدمتها ما يسمى بالخلافة لفترة في العراق<sup>2</sup>.

ذكر الأمين العام للأمم المتحدة في مارس 2018 المؤشرات الاقتصادية تحسنا كبيرا في الاقتصاد الليبي نتيجة زيادة إنتاج النفط 1.1 مليون برميل يوميا في يناير 2018 مقارنة بـ 860 ألف برميل يوميا في 2017<sup>3</sup>، فضلا عن ارتفاع أسعار النفط، لم تتم معالجة القضايا الأمنية في ليبيا، مما يثير القلق من أن الأزمة المالية والنقدية ستزداد سوءًا على المدى الطويل، توصلت المؤسسة الوطنية للنفط إلى اتفاق مع منظمة البلدان المصدرة للبترول يمنح ليبيا إعفاء مستمرًا من الإجراءات التي تهدف إلى خفض إنتاج النفط العالمي، يتم تصدير النفط عبر سلسلة من موانئ التكرير على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط والتي تنقسم بين مركزي السلطة للمتنافسين في طرابلس وطبرق، إضافة إلى المؤشرات الاقتصادية التي ساهمت في أضعاف الاقتصاد<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> Richard War, op cit, p12.

<sup>2</sup> ibid, p12.

<sup>3</sup> ibid, p12.

<sup>4</sup> محمد جبريل، موسى إبراهيم، مرجع سابق، ص 22

- ✓ تدمير الموارد الطبيعية.
- ✓ تضرر البنية التحتية والطرق والجسور، وكذلك إلحاق الضرر بمراكز العلم والمعرفة، مدارس الجامعات، المعاهد وبالمراكز الدينية المساجد، ومراكز الرعاية الصحية المستشفيات، وكذلك مساكن المواطنين.
- ✓ تدمير المشاريع التنموية.

### الفرع الثاني: عدم وجود تنمية اقتصادية

أي دولة لم تستطع القيام بوظائفها الاقتصادية لقول رسول الله ص: لا خير في أمة تأكل مما لا تنتج وتلبس مما لا تنسج، وهذا القول ينطبق على ليبيا، فمقياس قوة الدولة هو الاقتصاد الذي يتميز بالمتنوع، في حين أن ليبيا تعتمد على اقتصاد موجه أو ريعي، وهذا دليل على عدم قدرة الدولة الليبية في تحقيق تنمية اقتصادية، كما أن الإصلاحات الاقتصادية التي واكبها معمر القذافي من الاشتراكية في السبعينات والثمانينات الذي عمل على تركيز على القطاع العام، تلاها التغيير الجذري إلى تطبيق النهج الليبرالي، وهو سلوك غير متوقع من رجل اشتراكي مبررا ذلك بقوله: "أن العالم قد تغير تغيرا جذريا وكبيرا، ولأنني رجل تقدمي ثوري تابعت هذه الحركة"<sup>1</sup>.

بالإضافة إلى السياسات التنموية غير عادلة بين مختلف أقاليم الجم اهرية الليبية، فقد عانت الأقاليم من التهميش فلم تكن الدولة الليبية تقوم بوظيفة التوزيع العادل للثروة النفطية، فقد كانت فيه تفضيل للمناطق الغربية على حساب المناطق الشرقية والجنوبية في البلاد<sup>2</sup>، هذا التغيير لم يكن وللأسف لتحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا والدليل على ذلك تسليح القذافي اثنين مشتبهين في قضية لوكرابي للمحاكمة في هولندا، وتقديم التعويضات لضحايا التفجيرات وإتباعه لسياسة الانفتاح الاقتصاد للتقليل من حدة الضغوطات الخارجية دون تحقيق الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة إن عدم تحقيق ليبيا تنمية اقتصادية يرجع للأسباب التالية:

- احتكار المراكز الاقتصادية للقبائل الموالية للقذافي.
- الصراعات القبلية على حساب التقدم الاقتصادي في ليبيا.
- القناعة المتداولة عند الليبي المنفعة للقبيلة على حساب المنفعة العامة.

<sup>1</sup> وليام س. تايلور، مرجع سابق، ص 274.

<sup>2</sup> أحمد على ابراهيم، مرجع سابق، ص 104.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

➤ فتح الاستثمار الأجنبي الذي زاد من الفجوة في الاقتصاد الليبي.

**المطلب الرابع: الفساد الاقتصادي في ليبيا.**

لقد عرفت ليبيا انتشار الفساد الاقتصادي الذي كان له تأثيرا على الإقليم الليبي ، إذ كان الاقتصاد الليبي يعاني تحديات ، كما عرف اختلالات عديدة لا تنمية لا إنتاج لا جودة لا تنافسية ، فكان النظام مضطرا للقيام بمبادرات إصلاح ، فكان مشروع الذي أطلق عليه اسم الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية الشاملة كان هذا المشروع يضم ما يلي:<sup>1</sup>

➤ تحرير الاقتصاد.

➤ تطوير بيئة الأعمال.

➤ تشجيع الأنشطة التجارية.

➤ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

➤ تشجيع الأنشطة التجارية الخاصة وريادة الأعمال.

هذا المشروع من خلال التأمل فيه ، يعمل على تحرير الفرد الليبي وتحريره من سيطرة النظام الحاكم، مما دفع بالقذافي بعدم تطبيقها كليا فقد تم تطبيق البعض منها ، وهذا التحكم الكلي في عدم تطبيق الإصلاح الاقتصادي كان نتاجه عدم تحسن مستويات المعيشة ، في المقابل كانت عملية الإصلاح الشكلىة يقودها القذافي وأولاده، فقد اعتبر المحللين أن الإصلاحات تستهدف تحقيق مصالح سياسية، وليس اقتصادية<sup>2</sup> لقد ربط المحلل محمود شمام أن كل ما يجري في الاقتصاد هو محاولة سياسية بثوب الاقتصاد، وأجمل هذه المحاولة فيما يلي:<sup>3</sup>

➤ شرعنة المال المسروق

➤ محاولة خلق رديف طبقي محدود يحمي السلطة ، من دون الاضطرار إلى إعادة إحياء الطبقة المتوسطة.

فرغم الثراء النسبي لدولة ليبيا إلا أن الذي لم يستغل في تطوير الاقتصاد وفي تحسين الخدمات بل كان توظيفه في نهب وسلب حسب تقارير التنمية البشرية ، فان الكثيرين من داخل وخارج ليبيا

<sup>1</sup> يوسف محمد جمعة الصواري، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مرجع سابق، ص 88.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 89.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 89.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

اعتبرو أن عوائد الاقتصاد الليبي كان يرجع للقذافي وعائلته ، فقد نشرت جريدة فايننشال تايمز الأمريكية نقلا عن وسائل دبلوماسية أمريكية مسرية أن ثروة القذافي وصلت إلى 130 مليار دولار. وقد كون مصالح تجارية واسعة في قطاعات مختلفة فقد كان للأبناء النصيب الأوفر كذلك من تلك العوائد فقد كانت لعائشة ارتباطات وثيقة بقطاعي الطاقة والبناء ، فيما استحوذ محمد على مؤسسات البريد والاتصال السلكية ولا سلكية ، أما سيف الإسلام فكان هو من يتحكم في النفط من خلال استحواده على شركات خاصة للنفط<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> صبحي على قنصوة، مرجع سابق، ص 66.

### المبحث الخامس: المؤثرات العسكرية والخارجية لفشل الدولة في ليبيا

لقد تم تحديد فشل الدولة من منطلق أبعاد أمنية عسكرية وكذلك الأبعاد الخارجية التي تتحدث عن مدى تدخل الدول الخارجية في شؤون الدولة، من هنا نحاول التعرف عليه بالشرح والتحليل في هذا المبحث.

**المطلب الأول: إضعاف قوة الجيش الليبي (انشقاقات، استيلاء على مخازن الجيش للأسلحة).**

للتعرف على الجيش الليبي لا بد من التعرف على طبيعة العلاقة بين الأنظمة السابقة والعلاقة التي كانت بين السلطة والجيش في النظام السنوسي الملكي ، ولم يعرف هذا النظام أهمية للجيش بشكل كبير ، حيث كتب لتشكيله بما يخدم الحكم الملكي ولن يعمل على تقويته خوفا من الانقلاب عليه، ثم إن النظام الجمهوري عن طريق الانقلاب حاول بناء جيش حسب تصوره وأفكاره المكرس في كتابه الأخضر المتكوّنة من كتائب الثورية، هذا ما يترجم معانات المؤسسة العسكرية من إهمال النظام السياسي، فقد عمل على الاهتمام باللجان الثورية في مقابل إضعاف الجيش والمؤسسات الوطنية الأخرى، لكي يمنع مراكز قوة المنافسة أي اهتم نظامه على الحرس الثوري 40 ألف، وكذلك نظام اللجان الثورية المحلية للمحافظة على اللجان الثورية المحلية<sup>1</sup>، وكان سبب في بروز مؤثرات فشل ليبيا في المجال الأمني الذي ثبتت بعد اندلاع الثورة من خلال سهولة تصدعه وكذلك سهولة انشقاقيه. مميزات الجيش الليبي في فترة حكم الملك إدريس السنوسي:

لقد عمل النظام الملكي على إضعاف الجيش الليبي وذلك لحماية الملك من الانقلابات، مثل ما حدث في مصر حيث انقلب جمال عبد الناصر على الحكم عام 1952، وهذا عام فقط بعد حصول ليبيا على استقلالها عام 1951، لذا عمل على تطبيق سياسة تجاه المؤسسة العسكرية تتمثل فيما يلي:<sup>2</sup>

- تجنيد عدد قليل داخل المؤسسة العسكرية حيث وصل نحو 6500 جندي فقط.
- تسليح الجيش بالأسلحة الخفيفة.

<sup>1</sup> مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، بناء الدولة تحدي ما بعد انتهاء الصراعات الداخلية في دول التغيير العربية، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2018)، ص ص 112-113.

<sup>2</sup> تايلور ويليام سي، مرجع سابق، ص 295.



- أهل برقة يمثلون المهمة في الجيش
  - إنشاء قوات شبه عسكرية وقوات الأمن الوطني وقوات دفاع برقة كقوة، موازية لكبح قوة الجيش
- مميزات الجيش الليبي في فترة حكم معمر القذافي:** يتميز بميزة مغايرة في إدارة المؤسسة العسكرية

تمثلت بما يلي:<sup>1</sup>

- ✓ التحكم العرقي.
  - ✓ السيطرة على الميزانية.
  - ✓ تدوير القيادات العسكري تدويرا عشوائيا ومستمرًا.
  - ✓ إشراف المؤسسات الأمنية بعضها على بعض.
  - ✓ تمركز الجيش في يد القذافي.
  - ✓ ضمان التنافس على تأييد النظام بين قبائل لما لها من امتيازات بدل من نقضه كعامل من عوامل إضعافها.
  - ✓ اعتمد على قرابة دم في العديد من المناصب القيادية في الجيش بداية من أبنائه ثم أبناء عمه ثم أقاربه بالمصاهرة.
  - ✓ تطوير الأسلحة.
- وهنا نقول أن الجيش الذي يعتبر من أهم مؤسسات الدولة، حيث يقع على عاتقها تحقيق الأمن والاستقرار داخليا ودفاع أي ردع أي هجوم خارجيا، لكن ليبيا بناء المؤسسة العسكرية فيها كانت تخضع لخصوصية الحاكم الملك سنوسي، للمحافظة على مملكته، أما معمر القذافي لم يهتم بتقوية الجيش في بل عمل على تسليح ليبيا بأسلحة متطورة.
- الفرع الأول: إنشاقات في الجيش الليبي.**

لقد كانت المؤسسة العسكرية في ليبيا تحمل خصوصية في تشكيلتها وفي تكوينها ، فمن المفروض أن الجيش يكون مجهزاً لحماية الدولة من أي خطر خارجي ، لكن ليبيا لم تهتم به ذه المؤسسة بل خلقت مؤسسات موازية كاللجان الثورية ل لتقليل من قيمتها ، فالقذافي عمل على تحقيق وتأمين شخصه فقط ، ولم يهتم بأمن الدولة ، كما أنه عمل على دمج الجيش في إيديولوجية النظام حيث أن التغلغل في الجيش بالأفكار السياسية والأفراد السياسية خلال فترة الخدمة، الضباط والجنود

<sup>1</sup> تايلو ويليام سي، مرجع سابق، ص ص 296-297.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

عبثوا بايديولوجية النظام في الاكاديميات العسكرية، ومراكز التدريب تلعب دور في عملية الدمج وتبعية النظام السياسي<sup>1</sup>، كما أن سياسته في تكوين الجيش كانت تخضع للامتيازات القبلية التي كما سبق القول لم تكن تعتمد على الكفاءات والمهارات بل للاعتبارات القبلية، هذا ما جعل الجيش ما بعد الثورة انشق الجيش إلى الفئة المؤيدة للنظام ، وفئة معارضة للنظام وهذا لانشقاق يعود للعديد من الأسباب هي:<sup>2</sup>

- التمييز بين قوات النخبة وقوات العادية.
- التمييز في الرتب.
- التمييز في الدخل.
- التمييز في الصفقات.
- التمييز في التسليح.

لا تزال المؤسسات الأمنية الرسمية مجزأة<sup>3</sup>، فقد استولت قوات النخبة على كل امتيازات النظام لا عتبارها جزءاً منه ، إذ كانت لها امتيازات كالدخل المرتفع ، والمكافآت النفطية والدعم من المواد الغذائية والوقود والمساكن، إضافة للمعدات العسكرية المتطورة<sup>4</sup> ورخص في البناءات السخية وإعفائها من المتابعة القضائية في حالة تورطها في النزاع ، كذلك كانت تتلقى امتيازات عالية في التدريب كما كانت تحصل على الأسلحة المتطورة ، بل حتى الزي العسكري كان مميزاً<sup>5</sup> وهنا السؤال يطرح نفسه كيف للجيش أن يبقى كتلة واحدة؟ خصوصاً أن عملية التمييز كان مبالغ فيها بين قوات النخبة والقوات العادية، كذلك يمكن التأكيد أن ليبيا لا تعرف نقص في الأسلحة ولا في معدات الحربية حيث قامت ليبيا بعقد صفقات عسكرية بمليارات الدولارات فالمشكل ليس في مدى توفر الأسلحة فهي متوفرة المشكل أن النظام السابق لم يركز على مؤسّسة الجيش كمؤسّسة رئيسية بل ركز على الكتائب.

<sup>1</sup>مالك عبيد أبو شهيو، مرجع سابق، ص 230.

<sup>2</sup> تايلور وويليام سي، مرجع سابق، ص ص 306-307

<sup>3</sup> Tim Molesworth· David Newton. UNDP – Libya Instability and Insecurity in Libya Analysis Report prepared on behalf of UNDP ، p 66. <https://www.humanitarianresponse.info/sites/ww>

<sup>4</sup> تايلور وويليام سي، مرجع سابق، ص 307.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص 307.

### الفرع الثالث: إنتشار الأسلحة (إستيلاء على مخازن أسلحة الجيش).

ليبيا تميزت عن الثورات العربية الأخرى التي كانت أكثر عنفا وكانت السبابة في إنهاء وإسكات الأصوات المتظاهرة عن طريق العنف المسلح ، مما أدى إلى تحويل الثورة من ثورة سلمية إلى مسلحة<sup>1</sup>. فقد أصبحت الميليشيات في موضع أقوى من موضع الدولة من حيث سيطرتها على الميدان ومن خلال حيازتها على الأسلحة، حيث أصبحت تحوز على أكثر من 20 مليون قطعة سلاح<sup>2</sup>، ومن المفارقات الصعبة أن السلطات الرسمية أصبحت تستند بالميليشيات من أجل فض النزاعات الداخلية وبالتالي أصبحت هذه التنظيمات غير رسمية، وتعمل وظيفة المؤسسات الرسمية مثل الجيش.

تعد ليبيا دولة فاشلة إذ ترجع لسياسة القذافي الذي فشل في بناء دولة قائمة على مؤسسات قوية تكون قادرة على إدارة شؤونها السياسية الداخلية والخارجية ، وشؤونها الاقتصادية والاجتماعية مما ساهم في احتلال ليبيا مراتب متقدمة في مؤشرات الفشل الدولاتي بعد سقوط نظام القذافي.

### المطلب الثاني: التدخل الأجنبي في الاقتصاد الليبي.

#### الفرع الأول: قرارات مجلس الأمن وأثرها على الاقتصاد الليبي.

لقد قام مجلس الأمن بفرض العديد من القوانين على ليبيا مثل قرار 731 الصادر بتاريخ 21 جانفي 1992 أدان فيه نظام القذافي قرار 784 الصادر 31 مارس 1992 الذي فرض الحظر الجوي ثم قرار 883 الصادر في 11 نوفمبر 1993 الذي ساهم بشكل كبير في تدهور الاقتصاد الليبي والذي تم استغلاله في 1998 للخضوع للغرب مثلا في حرب على العراق ، بمعنى حاولت الدول الغربية تطبيق نظرية المؤامرة أي لابد للقذافي الرضوخ لأوامر الغرب منها قبوله التخلي عن برنامجه النووي وكذلك فتح ليبيا أمام الاستثمارات الأجنبية خصوصا في مجال الطاقة<sup>3</sup>.

ولرفع الضغوط من خلال وقف العقوبات كان مشروط بفتح مجال للاستثمار للدول الأجنبية الذي فروضته الولايات المتحدة الأمريكية على ليبيا أي السماح لشركات النفط الدولية بالإستثمار في ليبيا وهذا ما تمّ قبوله من طرف القذافي من خلال إعلانه سنة 2003 أثناء المؤتمر الوطني معلنا النهج

<sup>1</sup> ميثاق خير الدين الله جلود، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية 2011 2011 مصر وليبيا أنموذجان، دراسات إقليميّة، ص 240.

<sup>2</sup> إبراهيم نصر الدين، حال الأمة العربية 2013/2014 مراجعات ما بعد التغيير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص 207.

<sup>3</sup> محمد بالجيلالي، مرجع سابق، ص ص 48-49.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

الجديد للبلاد من خلال "الرأسمالية الشعبية" وتتمثل في خصخصة مجال ي النفط والغاز وفي الوقت ذاته وقع معاهدة مع لفرض الرقابة على الهجرة الغير شرعية<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: سياسة انفتاح اقتصادي وانعكاساتها على ليبيا

أكد العديد من المحللين أن التدخل لحف الناتو كان لأسباب اقتصادية وهو استقطاب العديد من المناطق في إفريقيا ليبيا ودول الساحل لما تحتويه من ثروات طبيعية ، فليبيا تحتل الصدارة من حيث النوع والكم التي يمثلها النفط، فهي تحتل المرتبة الأولى من حيث الإنتاج على المستوى الإفريقي وكما أن لها نسبة 3,5 بالمائة من حجم الاحتياط العالمي ، ويعتبر النفط الليبي أن الريح في اليرميل هو أكبر ربح في إنتاج النفط على مستوى العالم فيقدر الريح في اليرميل الواحد 109 دولار ويبيع ب110 دولار بمعنى أن تكلفة إنتاج النفط الليبي لا تكلف كثيرا بمعنى قد قدر ب. 1 دولار وهذا يدل على أن النفط الليبي من أجود أنواع النفط له مميزات فريدة ، تتمثل في النقاء وأنه خفيف<sup>2</sup>، وبذلك يمثل أجود أنواع النفط في العالم.

لذا عرفت ليبيا بعد توجه القذافي نحو الاقتصاد الحر تدفق تنافس بين العديد من الشركات النفطية نحو ليبيا، هذا الوضع من ارتفاع الشركات الاستثمارية في ليبيا يعني تراجع نسبة الأرباح فيها بعدما كانت تعرف فائض لصالح الشركات النفطية الأجنبية ، ونتاج ذلك الإستثمار الأجنبي أن أهمية الفائض البتروكيماوي في ليبيا زاد من حدة المنافسة بين فرنسا وإيطاليا ، فقد كانت تعتمد إيطاليا على أكثر من 20 بالمائة من الاحتياطيات من البترول ، بينما تعتمد كل من فرنسا وسويسرا وإيرلندا والنمسا على أكثر من 15 بالمائة<sup>3</sup>، هذا التهافت الأجنبي على ليبيا يرجع لمميزات المهمة التي يتمتع بها النفط الليبي، وقد قامت الأمم المتحدة العمل على معاقبة النظام السياسي من خلال عقوبات الحظر وتجميد الأموال والحصار، أضف إلى ذلك سعت الصين أن يكون لها نصيب من الاستثمار الإفريقي في ليبيا، فقد عملت على الحصول في الآونة الأخيرة على عقود النفط الليبي ، وكذلك الاستثمار في

<sup>1</sup> سيرجي كورجينيان، مرجع سابق، ص 206.

<sup>2</sup> خالد عبد العظيم، مرجع سابق، ص 97.

<sup>3</sup> محمد عبد الكريم أحمد، مرجع سابق، ص 238.

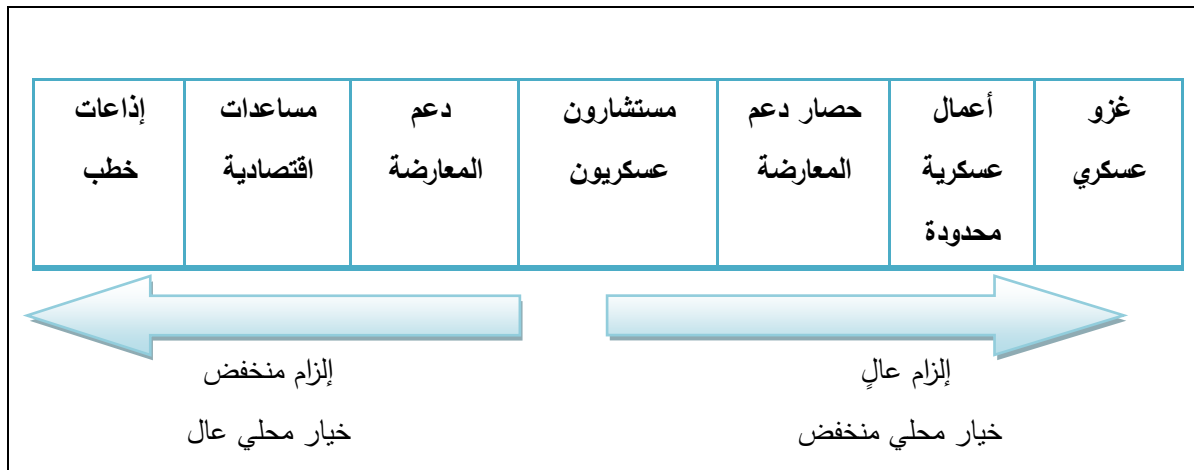
## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

مشروعات البنية التحتية لصناعة النفط في ليبيا ، كما أنها عملت على تشغيل الصينيين حيث كان يتواجد في ليبيا 30 ألف صيني<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: التدخل العسكري

يعتبر التدخل أحد الدلالات أو الأساليب لحماية الإنسانية من الإضطهاد والاستغلال وغير ذلك، لذا يكون فيه اختراق لأسس قانون الدولي الذي يركز على احترام سيادة الدول ، فالتدخل هو اختراق لمبدأ السيادة ، هذا الأخير الذي يعتبر أهم أسس الدول ، فالتدخل مصطلح مشتق من الكلمة اللاتينية (intervention) بمعنى التوضع بين شيئين<sup>2</sup> ، ويستعمل للدلالة على الاعتداء والتعرض للغير من الناحية القانونية يعتبر جوزيف ناي (nye josef) التدخل معناه الواسع تصير إلى ممارسات خارجية تؤثر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى<sup>3</sup> ، فالتدخل يعني التدخل في شؤون الدول الداخلية أي لا مجال للحديث عن السيادة عندما نتحدث عن التدخل لأنها باختصار تنتهك فيها سيادة الدول.

### الشكل رقم (10): يوضح التدخل العسكري



المصدر: تماريط إيمان، مرجع سابق، ص23.

إن موقف روسيا رفض قرارى مجلس الأمن 1970 و1973 لعام 2011 التي إستخدام القوة في ليبيا ضمن مسؤولية حماية المدنيين، وقد كرر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الموقف في

<sup>1</sup> سيرجي كورجينيان، التسونامي السياسي، تر: ممدوح سيد مصطفى عزمي، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2017) ص 207.

<sup>2</sup> تماريط إيمان، تدخل حلف شمال الأطلسي في النزاعات الداخلية دراسة مقارنة بين حائتي كوسوفو وليبيا (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017)، ص 20.

<sup>3</sup> تماريط إيمان، مرجع سابق، ص 23.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

بعض الأحيان، تقدم حفتر مؤخرا نحو طرابلس في مارس 2019 وسبب الأزمة الليبية في إجراءات حلف شمال الأطلسي في عام 2011، منذ ذلك الوقت بالضبط ليبيا تحولت إلى حالة فاشلة أي أصبحت مسرحا للإرهاب، وتهريب الأسلحة في الجنوب، وإلى الشمال تدفقات المهاجرين غير الشرعيين<sup>1</sup>، فكانت المواقف الروسية من الثورة في ليبيا رافضة للتدخل، وأعلنت موسكو في أكثر من مناسبة أنها لن توافق على أي قرار دولي حول ليبيا؛ نظرًا لخشيتها من أن أي تدخل عسكري فيها سيدخلها في أتون الحرب الأهلية.

وحاولت روسيا منع صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973، الذي فرض منطقة حظر جوي على ليبيا، فضلاً عن فرضه عقوبات على نظام القذافي، وامتنعت عن التصويت لصالح القرار، لكنها لم تستطع منعه (البعض يقول أنها أخطأت في تقدير الموقف الغربي) نظراً للإجماع الدولي، ولكونه جاء وفق مبدأ التدخل الإنساني وحماية المدنيين، ثم اضطرت لاحقاً لإعلان التزامها به، ولم تقطع علاقاتها مع الحكومة الليبية<sup>2</sup> فالدول أقرت التدخل بل واجبها في التدخل من أجل حصول الضحايا على المساعدات الإنسانية وكذا الواجب الأخلاقي للمنظمات الإنسانية بتأمين المساعدة، وكذلك في نفس الطرح برتران باري يقول: "أنه لا وجود للسيادة فهو مفهوم لم يكن منذ وجوده ، فقد شهد تاريخ الدول تاريخ أشكال وأنواع من التدخلات في شؤون الدول أما اليوم فتطور بشكل آخر المسؤولية المشتركة تجاه الإنسانية فيما يخص مواضيع كالبيئة الصحة السكان التنمية البشرية"<sup>3</sup>، والتدخل لا يكون إلا بعد تنقل مسؤولية الحماية إلى البيئة الدولة ، أي عندما تفشل الدولة في حماية مواطنيها تنتقل إلى المسؤولية الدولية ولذا تشمل المسؤولية على ثلاثة أسس التالية:<sup>4</sup>

### ➤ مسؤولية المنع: (the responsibility to preven)

وهي العمل على مسؤولية المنع أي منع استخدام القوة من خلال الحلول السلمية للنزاع

### ➤ مسؤولية رد الفعل: (responsibility to react)

<sup>1</sup> Walter Morana، "The osce and the Libyan Crisis Challenges and Opportunities for Comprehensive Security in the Mediterranean"، security and human rights 30 (2019) p33.

<sup>2</sup> نوار جليل هاشم، أمجد زين العابدين طعمه، "الموقف الروسي من الثورات العربية (ليبيا، ومصر، وسورية أنموذجاً)"، سياسات عربية، ص 117

<sup>3</sup> أيمن سلامة، "واجب التدخل تحول في اطر المسؤولية الدولية لحماية المدنيين"، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، المجلد 47، العدد 189، (جويلية 2012). ص 146.

<sup>4</sup> إيمان تمرابط، مرجع سابق، ص 56.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

وهي رد فعل على عدم جدوى الحلول السلمية، وكرد فعل عليها في استخدام القوة.

### ➤ مسؤولية إعادة البناء (the responsibility to rebuild)

وهي المساهمة في إعادة بناء الدولة

عانت أغلب دول الربيع العربي أشكا لا مختلفة من معضلة الانكشاف تجاه الخارج ، وهو ما يظهر بوضوح مؤشرات الاختراق الخارجي لهذه الدول على نحو يمثل تهديدا لأمنها الوطني<sup>1</sup>، وتعتبر ليبيا من الدول المستهدفة خارجيا تفردت الثورة الليبية ببروز العامل الخارجي<sup>2</sup>، وهذا يرجع لسياسة القذافي المتميزة بالرفض والسخط الداخلي ، والخارجي ، مما جعل العالم الخارجي يسرع في مساعدة الثورة الشعبية دون أي تردد<sup>3</sup>، مثلا كل لأسباب خاصة، حيث أخذت لندن و باريس زمام المبادرة في دعم التدخل بتفويض من الأمم المتحدة استنادا إلى المبدأ الجديد نسبيا الذي أقرته الأمم المتحدة بشأن المسؤولية عن حماية لمنع الإبادة الجماعية المزعومة في بنغازي وضواحيها، وحشد كاميرون وساركوزي الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن الدولي إلى التصويت لصالح منطقة حظر على الأراضي الليبية<sup>4</sup>، وقامت الولايات المتحدة من اندلاع الثورة في ليبيا بممارسة حق الفيتو في مجلس الأمن لصدور القرارين 1970 و 1973 بشأن الحالة الليبية ومضمونها وإحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وحظر الأسلحة والسفر، وتجميد الأصول الليبية في الدول الغربية، وإقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية كما وقامت بترؤس حلف عسكري ضم عدداً من الدول لمساعدة ثوار ليبيا للتخلص من القذافي، فقام حلف الناتو بضربات جوية على أهداف عسكرية لقوات القذافي<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> إبراهيم نصر الدين، حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص 209.

<sup>2</sup> خالد حنفي على، "سقوط الجماهيرية من يحكم ليبيا بعد القذافي"، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، المجلد 46، العدد 186، (أكتوبر 2011)، ص 142.

<sup>3</sup> يوسف محمد جمعة الصواني، مرجع سابق، ص 205.

<sup>4</sup> Saskia Van Genugten, *Libya in Western Foreign Policie 1911-2011*, (Abu Dhabi : Palgrave Macmillan UK 2016), p 147-148.

<sup>5</sup> عمر ياسين خضيرات، "مواقف القوى الدولية والإقليمية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي"، مجلة إتحاد الجامعات العربية للآداب، الأردن، المجلد 14، العدد 1، (2017)، ص 138.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

كانت لاستراتيجية إيطاليا دورا معتدلا أي إبقاء الاحتمال مفتوحا بأن القذافي يمكن أن يتشبث بالسلطة وطالب وزير الخارجية الإيطالي فرانكو فراتيني بوقف إطلاق النار والتوصل إلى تسوية سياسية، ولكن على الرغم من التحفظات الواضحة فيما يتعلق لدعم المعارضة المسلحة ضد القذافي و عملية عسكرية على مقربة من حدودها، انضمت إيطاليا في نهاية المطاف إلى جهود الناتو خلال عملية يونيفي إدامي، تم استخدام القواعد الإيطالية لتنفيذ عدد من الضربات الجوية ضد البنية التحتية العسكرية الليبية وضد الأصول الشخصية لنظام القذافي في 1 مارس 2011 أوضح فراتيني دور إيطاليا: "إيطاليا لها الدور الرئيسي، لأنها الأقرب جغرافيا إلى ليبيا".<sup>1</sup>

عرفت ليبيا كذلك تهديدا إقليميا من خلال دعم القوات المسلحة، فمعسكر يتكوّن من مصر الإمارات العربية السعودية يدعم عملية الكرامة في جهة أخرى، تدعم عملية فجر ليبيا قطر تركيا والسودان.<sup>2</sup>

واجهت ليبيا احتجاجات رافضة وساخطة للنظام وكان تعبيرًا عن ذلك بمظاهرات سلمية، لكن كانت الحلول الذي يضعها النظام السياسي هي حلول للعنف، حيث وصل عدد القتلى في كل من بنغازي والبيضاء 170 قتيل و 1500 جريحاً، مما حوّل الوضع الليبي إلى حرب مفتوحة من طرف النظام<sup>3</sup> الساعي للقضاء على الاحتجاجات لذا اعتمد التدخل الخارجي على الحجج القانونية هي:<sup>4</sup>

1. الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب في حق الشعب الليبي من طرف النظام الحاكم ودوره في ديباجة قرار 1970.

2. تدهور الوضع الإنساني نتيجة الصراع المسلح فقد قدمت منظمة العفو الدولية سنة 2011 حول جرائم الانسانية، حيث أكد على ارتكاب أطراف النزاع وطرف النظام وطرف المعارضة وانتهاكات جسيمة في حق الإنسانية من طرف قوات القذافي، حيث وظفت العنف ضد حياة الأشخاص ومعاملات مهينة كالتعذيب والقتل والاعتقال التعسفي والتعدي العمدي، في مقابل الميليشيات المسلحة قامت هي الأخرى ببلتهاك الانسانية بأبشع الطرق والقتل والشنق والتعذيب.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> Saskia Van, OP CIT, p p 149.

<sup>2</sup> أحمد على إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 149-150.

<sup>3</sup> مجاهد جبر محمد الحاج، مرجع سابق، ص 43.

<sup>4</sup> المرج نفسه، ص 44.

<sup>5</sup> إيمان تمرابط، مرجع سابق، ص 138.



3. عدم امتثال ليبيا لقرارات الأمم المتحدة من أكثر المخلفات السياسية هي صدور القرارين 1970 و 1973 بموجب فعل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بموجب هذين القرارين ، وتم إحالة الملف في إطار ما يسمى المسؤولية الحماية الدولية 1970 و 1973، يقران إذن استخدام جميع وسائل لازمة لحماية المدنيين في ليبيا، حيث تسلسل الضغط على ليبيا حينها تضمن القرار 1970 الصادر 26 فبراير 2011 بعد عشرة أيام فقط، وإدانة الهجوم وتعنيف مدنيين من طرف النظام، فقد تضمن هذا القرار ما يلي<sup>1</sup>:

1 إحالة الوضع في ليبيا إلى محكمة الجنائية.

2 حظر الأسلحة ومنع توريد ليبيا.

3 حظر السفر.

4 تجميد الأصول: تجميد الأموال.

قرار 1973 الصادر في 17 مارس 2011 صدر بأغلبية الأصوات فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية المملكة المتحدة ، والبرتغال، وإفريقيا الجنوبية، والبوسنة والهرسك، وكولومبيا، ونيجيريا، والغابون، ولبنان، وامتنعت كل من روسيا والصين وألمانيا والهند والبرازيل عن التصويت وتضمن ما يلي:<sup>2</sup>

1. فرض حظر جوي على المنطقة الليبية لضمان أمن المدنيين.

2. حماية المدنيين.

3. حظر كل رحلات الطيران فوق أجواء ليبيا ما عدا مساعدات الإغاثة الانسانية.

4. منع هبوط أو إقلاع طائرات الليبية من أجواء دول الأعضاء.

كما تم التأكيد على بنود قرار 1970، وهكذا تدخلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا عسكريا في ليبيا<sup>3</sup>، لم يكتف حلف الناتو فنطاق التدخل اتسع ليشمل تسليح المعارضة الليبية، كما أن هبموجب قرار 1973 كان يعتبر إسقاط النظام غير وارد ويبقى هدفاً بعيداً وقد حضرت فكرة إسقاط النظام وقتل القذافي ، حيث تحدث وزير الدفاع الفرنسي جيرار لونغي (gerar lunge) بلن إعلان الرئيس الأمريكي والرئيس الفرنسي ورئيس الوزراء البريطاني

<sup>1</sup> على سيف النامي، مرجع سابق، ص ص 134-136.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص 138-140.

<sup>3</sup> عبد الرحيم رحموني، مرجع سابق، ص 286.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

بأنهم يتصورون مستقبلاً بدون معمر القذافي ما يعني صراحة تجاوز قرار مجلس الأمن الدولي لأنه لم يتطرق لمستقبل القذافي<sup>1</sup>.

يمكن القول أن فشل الدولة في ليبيا في أداء وظائفها الأساسية جعلها محل انتقاد وتدخّل للأطراف الخارجية، ففشلها كان بارزاً في مجالات عديدة وأهمّها السياسي الذي كان سبباً في تراجع دور الدولة لصالح الأطراف ما فوق و تحت الدولة، اتسم الوضع الميداني الليبي بكثرة القوى المسلحة وتنازع فيما بينها من أجل السيطرة على أكبر قدم من المناطق<sup>2</sup>.

مخاطر الدولة الفاشلة تمثل الدولة الفاشلة أحد أخطر التهديدات التي تواجه العالم وقد جاء على لسان الأمين العام لحلف الناتو: "هناك تحديات ومخاطر يواجهها الحلف منها الدولة الفاشلة والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والقرصنة وأمن الطاقة، لقد صنف حلف الناتو الدولة الفاشلة من التحديات ومخاطر العصر، إلى جانب الإرهاب انتشار أسلحة دمار شامل وهذا باعتبارها دولة فاشلة لا تستطيع حماية شعبها وإقليمها وسلطتها فهي بذلك تهدد الأمن الدولي ككل بعدها من التهديدات العابرة أو المتخطية للحدود من خلال التهديدات التي قد تلحقها بالدول المجاورة ثم الإقليم ككل، ثم لكل دول العالم، كما أن حلف الناتو يسعى للقضاء على فشل الدول قبل انهيارها، وذلك من خلال المساهمة في بناء مؤسسات الدولة<sup>3</sup>، وليبيا في هذا الإطار يمكن اعتبارها دولة فاشلة من خلال فشلها في تحقيق الأمن للمدنيين وحمايتهم، لذا فالتدخل كان من أجل القضاء على قتل المدنيين الذي لم تلتزم فيه ليبيا بتلك الحماية، ومن هنا نطرح السؤال التالي هل التدخل العسكري في ليبيا كان لحماية المدنيين أو لأسباب أخرى؟ التدخل العسكري كان له أسباب أخرى إلى جانب حماية المدنيين هي إسقاط النظام وقتل القذافي. كان لطرح وترويج فكرة التدخل لحماية المدنيين في ضوء تهديدات نظام القذافي التي كانت من أهم أسباب التدخل الذي أوصت به الأمم المتحدة، ولم تكن المخاوف نفسها هي بالضرورة الدافع وراء التدخل حيث كان الهدف إسقاط النظام، فقد كان هدف العديد من الدول مثل قطر وفرنسا وبريطانيا مع دعم ضمني من تركيا والولايات المتحدة على استعداد للتدخل المباشر، دعماً لأحد أطراف الحرب الأهلية في ما أمكن أن يكون تفسيراً مسيئلاً لقرارات مجلس الأمن الدولي

<sup>1</sup> مجاهد جبيري محمد الحاج، مرجع سابق، ص 54.

<sup>2</sup> أحمد السيد نجار، مرجع سابق، ص 132.

<sup>3</sup> أحمد علي إبراهيم، مرجع سابق، ص 167.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

بههدف القضاء على النظام، فالنظام كان في نظرها هو الهدف عقابا له على سياساته المخالفة والمعادية طويلة الأمد<sup>1</sup>.

لم يكتف حلف الناتو فنطاق التدخل اتسع ليشمل تسليح المعارضة الليبية كما أن بموجب قرار 1973 فكان يعتبر إسقاط نظام غير وارد يبقى هدفاً بعيداً، وقد حضرت فكرة إسقاط النظام و قتل القذافي، حيث تحدث وزير الدفاع الفرنسي جيرار لونغي (gerar lunge) بلبق إعلان الرئيس الأمريكي والرئيس الفرنسي ورئيس الوزراء البريطاني بأنهم يتصورون مستقبل بدون معمر القذافي ، ما يعني صراحة تجاوز قرار مجلس الأمن الدولي لأنه لم يتطرق لمستقبل القذافي<sup>2</sup>. أي أن الهدف الآخر كان تعمد قتل القذافي الذي كان يعتبر هدف الدول المتدخلة، سواء بشكل رسمي في ظل قرارات الأمم المتحدة (الدول التي سمحت لها هيئة الأمم المتحدة بالتدخل باسم حلف الأطلسي)، أو بالتدخل غير الرسمي للدول التي عملت على دعم و تمويل الجماعات المسلحة، فهو كان هدف كل الدول التي كانت لا تربطها علاقات طيبة مع القذافي، هذا الأخير الذي عرف بصراعاته العديدة مع الدول، ما جعل نسبة مؤازرته وحمايته أقل حظوظا.

### المطلب الرابع: التدخل الغربي لاستنزاف الثروات الطبيعية في ليبيا.

رغم أن التدخل جمع العديد من الدول من أجل هدف واحد وهو حماية المدنيين من الاعتداءات التي مارسها القذافي على المتظاهرين ، لكن المصالح اختلفت فيما بينهم ومجملها اقتصادية بالدرجة الأولى، ويمكن اعتبار أن التدخل في ليبيا هو أحد مؤشرات الفشل (أنظر للجدول في الملحق رقم 2). ونذكر أمثلة على هذه الدولة هي:

### الجدول رقم (52): أهداف دول التدخل العسكري في ليبيا

الدولة	الهدف
فرنسا	مصالح اقتصادية ومحافظة على الإرث الاستعماري في منطقة الساحل أمنية لردع الهجرة.
إيطاليا	المصالح الاقتصادية أمنية.

<sup>1</sup> جورج جوفيه، "المقاومة المدنية في ليبيا خلال الربيع العربي"، في المقاومة المدنية في الربيع العربي الانتصارات والكوارث، تر: أنطوان باسيل، تحرير: ادم روبرتس واخرون (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2017)، ص 220.

<sup>2</sup> مجاهد جبيري محمد الحاج، مرجع سابق، ص 54.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

الولايات متحدة الأمريكية	منافسة الصين في المنطقة.
بريطانيا	مصالح اقتصادية

المصدر: من إعداد الباحثة

كانت ديناميكية العقود السابقة تؤكد أن ليبيا محط أنظار الدول الغربية، فإن إيطاليا لعبت شركة النفط ابني دورا هاما في الدعوة إلى استمرار علاقات جيدة بين إيطاليا وليبيا، في 10 نوفمبر 2011، كما أن ابني تمكنت من إعادة الإنتاج في حقل زيت الفيل في فزان، كان باولو سكاروني من ابني هو الرئيس التنفيذي الأول لشركة كبرى شركة دولية تزور طرابلس منذ بدء الحرب، وبالفعل في أغسطس 2011 تم توقيع اتفاقيات لإعادة توزيع الغاز من خلال خط أنابيب جرينستريم، فإن إزالة نظام القذافي في ليبيا، ليس لتعديل بطاقات العلاقات الثنائية المتميزة، ومن أجل إبرام مجموعة إضافية من العقود التجارية ذات القيمة العالية داخل أوروبا، حيث ضغطت بريطانيا بشدة على (إعادة) تشكيل المواقف لمصلحتها الخاصة، على حساب إيطاليا، حيث يفضل هذا الأخير الحفاظ على الوضع مثل فرنسا التي تسعى لضمان مصالحها في المنطقة، أما الولايات المتحدة شاهدة الأحداث الجارية في شمال إفريقيا بحذر وصعدت حتى جهودها في ليبيا في الغالب، لأنه لم يكن مقتنعا لها بأنه سيكون الحلفاء الأوروبيين قادرين على تحقيق الاستقرار في ليبيا بأنفسهم، ما وراء الحوافز التجارية<sup>1</sup>.

كل دول المشاركة في الحرب على ليبيا كانت لها أهداف من وراء ذلك حل الناتو بشكل عام ، والعمل على تحقيق أهداف استراتيجية متمثلة في توطن الناتو في سواحل ليبيا كمقدمة لتعزيز الوجود العسكري، ودليل ذلك هو تمديد بقاء حلف الناتو ثلاثة أشهر بعد سقوط القذافي ، حيث صرح الأمين العام لحلف الناتو اندرس فوغ راسموسن بلأن عمليات الناتو في ليبيا ستستمر مادام هناك خطر محتمل من قوات القذافي<sup>2</sup>. يا ترى لماذا؟ الإجابة لا تحتاج لتخمين فهي تعود للأسباب العسكرية الاستراتيجية؟ إن اجتماع الدول تحت راية حلف الناتو في الحرب على ليبيا ، لكنها تتعارض فيما يخص المصالح الاقتصادية، وهنا يمكن القول أن دول الناتو تطبق منطق الفكر الواقعي للمصلحة الفردية، فرغم اجتماع الدول حول التدخل لحماية المدنيين إلا أن كل واحدة تسعى لتحقيق أكبر قدر من الأهداف ، وإن كان على حساب دول الحلف ، ومن خلال هذا يمكن إبراز استغلال إيطاليا واعتراف الولايات المتحدة الأمريكية على الدور القيادي لإيطاليا على حساب فرنسا ، وهذا من خلال اعتراف واشنطن أو

<sup>1</sup> Saskia Van Genugten Libya in Western Foreign Policies, 1911–2011 Abu Dhabi , Palgrave Macmillan UK 2016 p 149.

<sup>2</sup> خالد محمد حنفي، مرجع سابق، ص 142،

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

اختيارها لاطاليا كحليف أوروبا لها في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، من خلال دعمها لقضايا الهجرة والأزمة الليبية، وهذا على حساب تراجع الدور القيادي لفرنسا<sup>1</sup>.

**الجدول رقم (53): مبادرات إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا**

الدولة	المبادرات
إيطاليا وليبيا	زيارة كبار مسؤولي ايطاليا 2011 لطرابلس زيارة وزير الخارجية الايطالي الأسبق باولو جينتيلوني في 12 ابريل 2016 لطرابلس
إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية	دعم الولايات المتحدة لقضايا التي تطرحها ايطاليا بما يحص ليبيا

المصدر: محمد عبد الكريم أحمد، مرجع سابق، ص ص 274-275.

فرنسا هي الأخرى عملت هي السبّاقة في الاعتراف بالمجلس الانتقالي ، وكان من المخاطبين بضرورة التدخل العسكري ، ففرنسا سارعت في الحرب على ليبيا من أجل اقتسام كعكة النفط ، إلا أن تصريحات كبار المسؤولين تثبت عكس ذلك ، فقد صرح وزير خارجيتها **الان جوبيه** أنه من المنطقي أن تستفيد الدول التي دعمت الثوار، وهذا ما أكدته صحيفة ليبراسيون الفرنسية، والتي تضمنت هذا من الثوار بتقديم 35 بالمائة من النفط الخام في البلاد مقابل الدعم العسكري<sup>2</sup>، ومن هنا يمكن القول أن السلاح الذي هو بحوزة المقاتلين لا يعود للسلاح الليبي، بينما يعود جزء منه للأطراف الخارجية التي ساعدت وأمدت الجماعات القتالية المسلحة مقابل امتيازات تعود لتلك الدول للولايات المتحدة، تميزت العلاقة مع ليبيا ما بعد الثورة 2011 مقسمة لخمس مراحل<sup>3</sup>:

**المرحلة الأولى: سنة 2011 دعم الثورة**

**المرحلة الثانية: 2012 إلى 2011 إعادة التمثيل الدبلوماسي ودعم السلطات الليبية المؤقتة وقتل السّفير.**

**المرحلة الثالثة: 2012 إلى 2014 توتر العلاقة الليبية والأمريكية بعدم وجود أي تمثيل دبلوماسي.**

<sup>1</sup> محمد عبد الكريم أحمد، مرجع سابق، ص 275.

<sup>2</sup> خالد حنفي على، مرجع سابق، ص 143،

<sup>3</sup> طيبي غماري، مرجع سابق، ص ص 211-212.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

المرحلة الرابعة: من 2014 إلى 2017 جهودات مع الأمم المتحدة لإنهاء الحرب.

المرحلة الخامسة: من 2017 حتى الآن التي قرر فيها ترام الانسحاب من ليبيا.

من خلال ما سبق، يعتبر العامل الخارجي من أهم مؤشرات فشل ليبيا ، هو الذي ساهم في تمزيق المجتمع الليبي بل وكان سبباً في الصّراع والافتتال ، فلو كان العكس لماذا الأطراف الخارجيّة التي تدخلت في الحرب على ليبيا لم تقوم بإنهاء الحرب؟ ولما لم تقضي على الجماعات المسلحة ، ولماذا لم تؤمن المدنيين التي تدخلت من أجلهم؟ في 2012 أقيمت ندوة ملتقى رجال أعمال فرنسا وليبيا ضمن شركات عقدت في طرابلس ، حيث كانت تركز على العلاقة الجديدة بين البلدين الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، وتم اعتبار ليبيا صديقة فرنسا ، لقد كانت فرنسا تتمتع بترسانة عسكرية كبيرة فمنذ سنة 1969 وليبيا تقوم بعقد اتفاقيات وصفقات عسكرية مع الدول الغربية حيث وافقت فرنسا على بيع طائرات مقاتلة ودبابات وبالفعل تم شراء 178 طائرة نوع ميراج في أكبر صفقة عسكرية<sup>1</sup>.

يمكن القول أن المتضرر الأول هي روسيا في ما يتعلق بليبيا، فإنّ خسائر روسيا تمثلت في فقدانها عقداً لتوريد أسلحة بمبلغ 1.8 مليار دولار، جرى التوقيع عليه في يناي 2010، وعقود أخرى افتراضية نُوقشت مع النظام الليبي السابق، تتعلّق ببيع طائرات حربية وأخرى للنقل العسكري، ومنظومات للدفاع الجويّ بمبلغ 4.5 مليار دولار، كما أن شركة السكك الحديدية الروسية فازت بمناقصة لبناء خط سكك حديدية سريع في ليبيا بمبلغ إجمالي قدر بـ 2.2 مليار يورو عام 2008 وكان من الملائم لروسيا العمل على المسار الليبي، ليس بصفقتها وسيطاً يتدخل في شؤون الأطراف المتخاصمة ويمارس الضغوط عليها<sup>2</sup>.

لا يمكن الحسم بفشل الدولة الليبية ، فعلى الرغم من وجود البعض من مؤشرات الفشل ، إلا انه يمكن بفعل الإمكانيات التي تتوفر في ليبيا وبتضافر الجهود الوطنية أن تتجاوز التحديات التي تشهدها، ووفقا لتقرير الأمم المتحدة صدر في ديسمبر، تشمل أطراف النزاع الأخرى مختلف الميليشيات المدعومة داخليا وخارجيا المتمركزة في السودان وتشاد، ومقاتلين من الجماعات المنشقة عن داعش، فضلا عن الجهات شبه العسكرية الغامضة، مثل جماعات المدعومة من موسكو.

<sup>1</sup> مفيد كاصد الزيدي، مرجع سابق، ص 39.

<sup>2</sup> نوار جليل هاشم، أمجد زين العابدين طعمه، مرجع سابق، ص 118.

## الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

---

بالإضافة إلى هذه الجهات الفاعلة، في عام 2019، انحرفت القوى الأجنبية مثل تركيا والإمارات العربية المتحدة والأردن وروسيا، وألقت ثقلها السياسي وراءها وأرسلت الدعم في شكل مساعدات عسكرية ومالية إلى مجموعات الميليشيات المختلفة. وفي وقت متأخر من العام، بدأت التقارير تنتشر بأن تركيا ترسل مقاتلين متشددين من سوريا إلى ليبيا<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> Is Libya a failed state? <https://www.dw.com/en/is-libya-a-failed-state/a-38976280> 10/12/2021 17:42

## خلاصة الفصل الثاني

نستنتج مما سبق أن ليبيا تقع في شمال القارة الإفريقية، تتمتع بالعديد من المميزات الجغرافية والاقتصادية، حيث أعتبرت أكبر موردي النفط والغاز في العالم خصوصاً النفط الذي يعد من أحسن وأجود أنواع الذهب الأسود في العالم، وعرفت ما بعد الاستقلال تطبيق نظام الحكم الملكي ثم النظام الجمهوري الذي دام 42 سنة عرفت فيها ليبيا مجموعة من التطورات والتغيرات التي كانت في أغلبها لغير صالح ليبيا، منها ما يعود للاستعمار ومخلفاته ومنها ما يعود للأسباب الخارجية، ومنها ما يعود لسياسة القائد الليبي معمر القذافي التي في مجملها مثلت أسباباً وراء ما تعيشه ليبيا اليوم، أو سبباً في فشلها اليوم أسباب تاريخية تمثلت في الحدود المصطنعة وطمس الهوية الليبية، ومخلفات العقوبات الخارجية على ليبيا العقوبات التي تعرضت لها ليبيا من طرف الدول الكبرى، (أزمة لوكاربي) وأسباب سياسية متمثلة في علاقات القذافي الخارجية التي كان يحكمها منطق الصراع، وكذلك هشاشة وضعف مؤسسات الدولة وسياسات القذافي الداخلية الذي اعتمد على قمع الحريات، وأسباب اقتصادية واجتماعية كالتعصب القبلي والاختلال المناطقي والفقر وانتشار البطالة وضعف الاقتصاد (عدم وجود تنوع في مداخل الدولة أي اعتماد كلي على مداخل النفط)، أما الأسباب الأمنية فكانت تتركز على ضعف المؤسسة العسكرية (طريقة تشكيل الجيش وتجنيدده)، فكل هذه الأسباب جعلت من ليبيا تسجّل مؤشرات سياسية والتي كانت في مجملها تتمثل في سقوط النظام السياسي كمؤشر للفشل، ومؤشر لفقدان الشرعية وأزمة الهوية و مؤشرات اجتماعية واقتصادية ، كتفكك المجتمع وتدهور الحياة الاجتماعية الفقر، والبطالة، وتدهور الاقتصاد وانخفاض العوائد النفطية، ومؤشرات عسكرية وخارجية لفشل الدولة في ليبيا متمثلة في انعدام الجيش القوي المنظم وتفككه، ومؤشر آخر متعلق بالتدخل العسكري واستنزاف الثروات الطبيعية، كل هذه الأسباب والمؤشرات تهدد تحول ليبيا لدولة فاشلة. على الرغم من تسجيل العديد من مؤشرات فشل الدولة الليبية ما قبل وبعد اندلاع أحداث فبراير 2011، لا يمكن الجزم بفشلها ليبقي المستقبل الذي قد يحمل ما هو إيجابي أو سلبي للدولة الليبية هو الكفيل بالحكم عليها.



**الفصل الثالث: انعكاسات عدم استقرار الوضع  
الليبي على الأمن الجزائري**

## توطئة:

تعيش الجزائر في ظل الأزمات الإقليمية خصوصا الأزمة الليبية تحديات باتت تهدد الأمن الوطني، وهذا نتيجة ما تعرضت له ليبيا من تطورات خطيرة داخلها انعكس على كل دول الإقليم بما فيها الجزائر، فمنذ سقوط النظام السياسي في ليبيا أصبحت ليبيا تمثل مصدر التهديد الأمن الجزائري وأصبحت ليبيا بعد سقوط المؤسسات السياسية تعيش فراغ سياسي، هذه المعادلة جعلت الموازين تتغير بعكس ما كان يطمح له الشعب الليبي ، وبذلك أصبحت ليبيا تمثل مصدر تهديد بسب هشاشة مؤسساتها، واختراق حدودها، جماعات مسلحة، الإرهاب، منفذ للهجرة، الإجرام وتهريب السلاح كل هذا نحاول التعرف على تأثيره على الأمن الجزائري.

**المبحث الأول: الوضع في ليبيا كمصدر تهديد للأمن السياسي الجزائري**

**المبحث الثاني: إنعكاسات التهديدات الأمنية في ليبيا على بعد الإقتصادي والإجتماعي للأمن الوطني الجزائري (تحديات الأمن الاقتصادي والإجتماعي)**

**المبحث الثالث: إنعكاسات الإرهاب وتسلح وإختراق الحدود الليبية على الأمن الجزائري**

**المبحث الرابع: انعكاسات أزمة طوارق الهجرة والجريمة في ليبيا على الأمن الجزائري**

**المبحث الخامس: التحديات العسكرية والأجنبية في ليبيا على الأمن الجزائري**

## المبحث الأول: الوضع الليبي كمصدر تهديد للأمن السياسي الجزائري.

شهدت ليبيا بعد سقوط النظام السياسي العديد من التغيرات ، من مظاهره هشاشة المؤسسات السياسية وانقسام النخب السياسية، وعجز المؤسسة الأمنية على ضبط الأمن الداخلي ، مما جعل من ليبيا تعرف بمنبع التهديدات الأمنية المتخطية لحدود الإرهاب ، الهجرة غير الشرعية، الجريمة، حيث قال مارتين كوبلر (Martin Kobler) رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: "نعم، هناك حكومات متناحرة، ونعم هناك إجرام، والبلد لا يملك سلطة مركزية كما هو الحال في دول أخرى، ولكن الصراع حتى الآن محتوي، ولكني لا أريد التقليل من شأن المشاكل <sup>1</sup>." ويصعب التقليل من شأن مشاكل ليبيا ، لدى نحاول في هذا الصدد الحديث عن منطلق التهديد الأمني الليبي ، وهو سقوط النظام وما تبعه من تحديات باتت تشكل ليبيا مصدر خطر وتهديد داخليا ، وخارجيا وهذا تزامنا للأحداث التي عرفت ليبيا ما بعد فبراير 2011 الحراك العربي ، حيث تغيرت ليبيا رأسا على عقب على عكس الدول المجاورة مصر تونس، ودخلت ليبيا صراع داخلي بسبب تفكك وهشاشة مؤسسات الدولة ، فقد كان أهم حدث في الحراك الليبي هو سقوط النظام الليبي ووفاة القذافي ، هي أحداث خلفت أثارا كبيرة على ليبيا على الجزائر.

لقد كان سقوط وانهيار المؤسسات الدولية والمؤسسات المدنية والعسكرية دخول ليبيا في حرب بين الميليشيات، وانتشار السلاح في أيدي المرتزقة، وكذلك انكشاف الحدود، وهذا راجع لعدم وجود أو عدم توصل النخب السياسية لحلول توافقية تجعلها تجلس في طاولة الحوار والنقاش الليبي بفعل الحراك، تحولت لدولة مهددة بفعل تحديات التالية:

- سياسيا: مؤسسات منهاره أي فوضى وفراغ في تسيير الشأن الداخلي والخارجي ، أي انهيار السياسة الخارجية.
- اجتماعيا: إنقسام المجتمع الليبي.
- اقتصاديا: تراجع الاقتصاد الليبي.
- أمنيا: انتشار التهديدات الأمنية الخطير والعبارة للحدود.

<sup>1</sup> Is Libya a failed state?، <https://www.dw.com/en/is-libya-a-failed-state/a-38976280> 10/12/2021 17:42

إن انعكاسات الخطر على البعد السياسي باتت تشكل خطرا على كل دول الإقليم ، وبالأخص الجزائر، لذا نحاول في هذا المبحث نبين مدى خطورة ليبيا على دول الإقليم ، خصوصا الجزائر من خلال أثار التي تحدث داخل ليبيا ستعكس على دول الجوار.

**المطلب الأول: سقوط النظام السياسي في ليبيا المظاهر ومخلفاته على الجزائر.**

**الفرع الأول: مظاهر الثورة الليبية سقوط النظام السياسي.**

إن أخطر المخلفات الذي عرفتها ليبيا هو تراجع الدولة الذي أدى إلى إنهيار النظام السياسي الحاكم، وقد حل ذلك الزارتان من خلال الكشف عن بعض الخصائص أو إشارات التحذير قبل إنهيار الدولة، وقد تم تحديد العوامل التي تكون السبب في إنهيار الدولة وهي كالتالي:<sup>1</sup>

1. تنتع القادة السياسة الدفاعية فقط من خلال إبقاء منافسيهم خارجا، والتلاعب بالفصائل المختلفة مع التركيز على استراتيجيات التبعية والقمع.

2. تمتنع الحكومة عن اتخاذ الخيارات الضرورية وقد يكون سبب التهرب من القرارات.

3. تبدأ السلطة التي تقع في المركز في التقلص، لأن الحكومة لم تعد تستجيب لاحتياجات السكان وهكذا ما يسحب الجمهور دعمهم وتلغي شرعيته.

4. نقل السلطة من المحيط إلى المركز وعدم التداول عليها، يخلق نزاعات إثنية وعنف انتخابي أو عنف سياسي.

تركزت الحكومة في ليبيا في شخصية الحاكم معمر القافي ومنع الحوار والتواصل مع الأطراف الراغبة في المشاركة في الحياة السياسية، مما ينجر عنها تغرب النظام السياسي، فما يحدث في ليبيا اليوم هي نتاج لانعدام الحوار والمشاركة السياسية، وانعدام التداول على السلطة، يجعل حكومة تنقلص صلاحياتها لغير صالحها.

مظاهر الثورة 17 فيفري 2011 كانت قد سببها مظاهرات احتجاجا على اعتقال محامي ضحايا

سجن بوسليم فتحي توبل في بنغازي ، تليه صدور بيانات لشخصيات تمثل فصائل وقوى سياسية وهيئات حقوقية ليبية تطالب بتتحي معمر القذافي<sup>2</sup>، عند استمرار سياسة العنف والصراع بين السلطة والشعب، بدأ النظام يفقد سيطرته من خلال حركة الاستقالات التي قامت بها العديد من النخب

<sup>1</sup> بوريب خديجة، " أزمة الدولة في إفريقيا: تحليل في أثر المتغيرات السوسيو- سياسية"، الحوار الفكري، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، المجلد 13، العدد 15، (جوان 2018)، ص 458.

<sup>2</sup> عبد لحق زعدار، فيهم رملي، مرجع سابق، ص 136.

## الفصل الثالث: إنعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

السياسية والعسكرية، فقد شهد العديد من الوزراء يستقلون من الحكومة الليبية، مثل وزير العدل مصطفى عبد الجليل ووزير الدولة، لشؤون هجرة ومغتربين على الريشي و مندوب ليبيا في الأمم المتحدة عبد السلام التركي، ومندوب ليبيا في الدول العربية في جامعة الدول العربية عبد السلام، وسفراء من كل من بريطانيا والصين والهند وأندونيسيا<sup>1</sup>.

هذه الأحداث التي شاهدها ليبيا الأولى من نوعها وهذا يدل على ما يلي:

- إنتشار الوعي السياسي.
- زوال الخوف من التهديد والترهيب.
- بداية تلاحم شعب ضد تهديدات النظام.
- فقدان النظام مصداقيته من خلال حملات الاستقالة لأهم النخب الوطنية.

يعتبر اندلاع الثورة بسبب خروج الفئة التي تمثل الأغلبية في ليبيا، وهي الفئة الشابة من دائرة الخوف للسيطرة من خلال انضمامها في شبكات التواصل الاجتماعي<sup>2</sup> التي كان لها الفضل في اندلاع الثورة 17 فبراير 2011، فهذا التواصل يعتبر أحد أسباب التغيير في الفكر الشعب الليبي يشير ورك لينش أستاذ في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة جورج واشنطن الأمريكية، إن أهم الأسباب قيام الربيع العربي هو دور الإعلام من قنوات الفضائية، والجرائد وكذلك مواقع التواصل الاجتماعي الذي عمل على كسر الحاجز الذي بناه القادة العرب، من خلال عدم القدرة على التحكم في نوعية المعلومات التي يجب أن يتلقاها المواطن من خلال حجب أو تغيير<sup>3</sup>.

**الجدول رقم (54):** إنضمام الشباب الليبي لشبكة التواصل الاجتماعي

ليبيا	
شبكات التواصل الاجتماعي	فيسبوك
عدد المشتركين في خدمة	300 الف

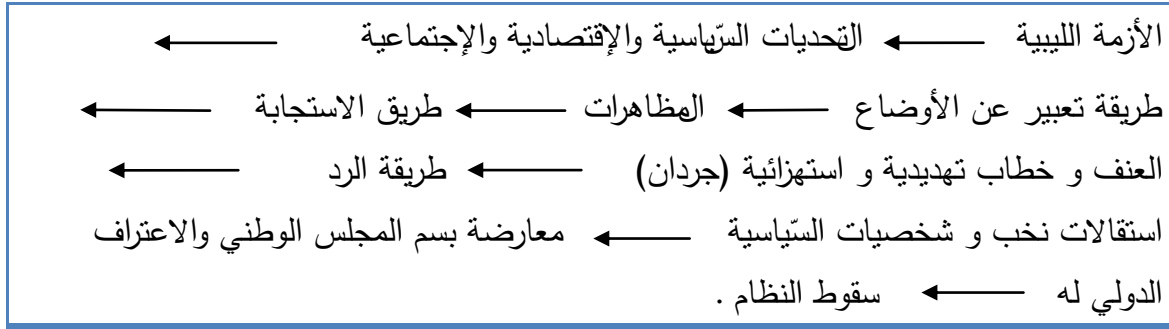
المصدر: إبراهيم نصر الدين، مرجع سابق، ص 589.

<sup>1</sup> عبد لحق زعدار، فيهم رملي، مرجع سابق، ص 136

<sup>2</sup> إبراهيم نصر الدين، مرجع سابق، ص 589.

<sup>3</sup> كارن ابو الخير، "كيف يرون الربيع العربي سقوط الجمهوريات العتيدة ارتفاع أصوات غير مألوفة تصدع نظرية هنتهجتون التصادية"، السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، المجلد 47، العدد 189، (جويلية 2012)، ص 155.

الشكل رقم(11): الأزمة الليبية



المصدر: إعداد الباحثة

الجدول رقم (55): الربيع العربي في ليبيا ضمن دول المغرب العربي لسنة 2011

البلد	مستوى العنف	نوع النظام	الدعم الخارجي	تدخل أطراف ثالثة	المطلب
الجزائر	منخفض	حكم فردي	لا	لا	إصلاح اقتصادي
ليبيا	مرتفع	حكم فردي	نعم	نعم	تغيير النظام
المغرب	منخفض	ملكي	لا	لا	إصلاح اقتصادي
تونس	متوسط	حكم فردي	لا	لا	تغيير النظام

المصدر: تماريط إيمان، مرجع سابق، ص 46.

تحليل الجدول:

من خلال هذا الجدول نستنتج أنّ ليبيا شهدت الربيع العربي، حيث سجلت فيها درجة العنف أعلى مستوياته مقارنة بالدول الجوار الجزائر والمغرب، الذي كان درجة العنف فيها منخفض ومتوسط في تونس، كما أنها ليبيا كانت الحالة الوحيدة التي شهدت تدخلاً أجنبياً، وكان أهم مطلب لهذا الربيع العربي هو تغيير النظام.

من أكثر مخلفات ليبيا هو خضوعها لفواعل من فوق وتحت الدولة الليبية ، وللحديث عن هذه الفواعل يذكر أحمد جملي تقسيح الفاعلين والفواعل فوق الدول وفواعل تحت الدول:<sup>1</sup> فواعل فوق الدولة: ويقصد بها الفواعل التي تأخذ سمة الهيئة الجامعة لعدد من الدول وتتضمن المنظمة الحكومية والتجمعات الدولية.

فواعل تحت دولة: هي الفواعل غير حكومية تعمل تحت نطاق الدولة ك أحزاب وميليشيات، وطوائف، وقبائل، وعصابات، وشركات، وجمعيات، ووسائل إعلام...الخ.

<sup>1</sup> أنور محمد فرج، محمود، "الفاعلون من غير الدول والدولة الفاشلة دراسة من منظور العصور الوسطى الجديدة في الشرق الأوسط"، مجلة دراسات قانونية سياسية، العدد 09، جوان 2017، ص 266.

من أهم مظاهر خضوع ليبيا للفواعل ما تحت الدولة وما فوقها ل فشلها في إدارة شؤونها وهي نشوب الثورة الراضة للنظام، مطالبة له برحيل، وتحول تاريخيا معنى القطيعة، ويضع جيمس مونرو (James Monro) تفسير للثورة التي تنقسم لثلاثة مراحل هي كالتالي:<sup>1</sup>

- **المرحلة الأولى:** النظام الرئاسي عاجز على تحقيق متطلبات شعبه.
- **المرحلة الثانية:** الغليان الثوري وإرادة التغيير، ولهذه المرحلة سمات تظهر في الغالب متداخلة ومن أهمها: أن الفعل الثوري هو تغيير جذري راديكالي يندفع إلى تفويض ما هو قائم سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.

### ➤ **المرحلة الثالثة:** قيام الثورة

وهذا ما يمكن إسقاطه على ليبيا من خلال ما يلي:

**المرحلة الأولى:** عدم قيام النظام بالوظائف التي جاء من أجلها.

**المرحلة الثانية:** فقدان نظام السيطرة على سخط الشعب.

**المرحلة الثالثة:** سقوط النظام السياسي 2011.

**المرحلة الرابعة:** دخول ليبيا في حلقة مفرغة.

شهدت ليبيا ثورة لتحقيق مرحلة جديدة تحمل تطلعات المواطن الليبي ، حيث تميز شهر أكتوبر 2011 المرحلة الانتقالية، حيث جرى انتخاب المؤتمر الوطني العام في 7 جويلية 2012، إذ تميزت بعدم الاستقرار وتفاقم الأزمات نتيجة فراغ الذي خلفه سقوط نظام القذافي، وترافق ذلك مع وجود مخزون هائل من الأسلحة، وبانت السمة البارزة للبلاد هي فوضى السلاح المنتشر لدى الكتائب المسلحة<sup>2</sup>، بحيث تحول الطموح من تغيير النظام إلى البحث عن تحقيق الاستقرار والسلم ، وتحولت ليبيا إلى مسرح للصراعات بين الجماعات المسلحة.

لم تنجح الثورة الليبية في تحقيق طموحاتها بسبب افتقار حركة الاحتجاج الليبية إلى مؤسسات المجتمع المدني تتبناها وتدعمها نتيجة، عدم وجود تلك المؤسسات أصلا، وسرعة تحول حركة الاحتجاج

---

<sup>1</sup> خلفه نصير، "عولمة السيادة الوطنية وانعكاساتها على ثورات الحراك السياسي العربي 2011 دول المغرب العربي أنموذجا"، مجلة العلوم السياسية والقانون، مركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 2، العدد 9، (جوان 2018)، ص 65-66.

<sup>2</sup> أحمد قاسم حسين، "دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي" الصخيرات"، سياسات عربية، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 36، (يناير 2019)، ص 63.

الشعبي من المسار السلمي إلى حمل السلاح، والدخول مباشرة في حالة صراع مسلح مفتوح بين النظام والمعارضة، لجوء طرفي الصراع إلى الاستعانة بأطراف خارجية المرتزقة لدعم النظام، والنااتو لدعم المعارضة من منطلق سعي كل طرف لحسم صراع لصالحه<sup>1</sup>، وبالتالي أصبحت بذلك ليبيا تمثل خطراً على كل دول الجوار وبشكل خاص الجزائر.

#### الجدول رقم (59): ليبيا ما بعد سقوط القذافي

دخول ليبيا ما بعد القذافي لمرحلة جديدة تمثلت في العجز عن القيام ببناء نظام سياسي يوحد كل طموحات الشعب أي كل القبائل.

#### مرحلة اختيار أعضاء المجلس:

مند اختيار المؤتمر الوطني العام ، ظهر انقسام بداخله تقمّل في كتلتين: التيار الليبرالي أو الهدني يقوده حزب تحالف القوى الوطنية مقابل التيار الإسلامي يقوده حزب العدالة والبناء والذراع السياسي للإخوان المسلمين في ليبيا، وهي مرحلة تميزت بانعدام أجهزة الأمن والشرطة والجيش التي عوضت بالمليشيات.

#### مرحلة الصراع بين التيار الإسلامي والليبرالي:

في مرحلة المؤتمر الوطني كانت الكفة لصالح التيار الإسلامي، لكن بعد انتهاء مدّة المؤتمر طالب التيار الإسلامي بتجديد مدة الاستمرار لهساعي المؤتمر، لكن قبول بالرفض من طرف التيار الليبرالي الذي هدّد باستخدام القوة.

#### مرحلة حل مؤتمر الوطني:

الانتخابات البرلمانية التي جرت سنة 25 جوان 2014 حققت الفوز للتيار الليبرالي بقيادة حزب تحالف القوى الوطنية ، وهزيمة التيار الإسلامي ، ومن هنا بدأ الصراع العسكري ، حيث قام التيار العسكري التابع للتيار الليبرالي بقيادة خليفة حفتر ، المتكون أساساً من القبائل في الشرق كقبائل العبيدات والفواير والبراعصة الذي قام بعملية الكرامة التي كانت موجهة ضد التيار الإسلامي عرف بعملية فجر ليبيا للدفاع.

مرحلة انقسام السياسي: أصبحت هناك حكومتين متنافستين أحدهما في شرق مجلس النواب مدينة البيضاء، والحكومة المنبثقة عن مدينة طبرق والأخرى في الغرب المؤتمر الوطني العام والحكومة

<sup>1</sup> أحمد خليف عفيف، مرجع سابق، ص 665.



المنبثقة عن طرابلس، دخول الطرفين في صراع بعد خصوصا بعد عدم تقبل شرعية مجلس النواب. **مرحلة الصراع المسلح:** تتمثل في دخول الأطراف المتنازعة لحلقة الصراع من خلال ضم كل طرف الميليشيات المسلحة.

المصدر: صادق حجال، مرجع سابق، ص ص 147-151.

### الفرع الثاني: أثر سقوط النظام الليبي وتغير السياسة الخارجية الليبية على الأمن السياسي الجزائري.

إن المؤسسة الدبلوماسية الليبية تم تهميشها في مرحلة ما قبل الثورة ، ولم تكن مهتمة بالكوادر السياسية<sup>1</sup>، أي مخلفات سياسة خارجية غامضة مرتبطة بالشخصية معمر القذافي ، وبالتالي هذه الأحداث تؤثر على الأمن الجزائري، فعدم وجود مؤسسات سياسية تعمل مع الجزائر لإيجاد حلول لتلك المشكلات سلميا، والذي قد تنتقل تهديداته لكل الإقليم وبالأخص الجزائر، أي عدم وجود حلول سياسية نتيجة للوضع الليبي يعني استمرار الوضع الليبي، ومن ثم تأثيره على الأمن الجزائري.

يمكن القول أنّ ليبيا دخلت في مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي التي تميّزت بفراغ سياسي، أي انهيار مؤسسات الدولة التي وجدت نفسها بين إنقسامات سياسية كبيرة، ممّا انعكس اثاره على السياسة الداخلية، والسياسة الخارجية حيث تعتبر هذه الاخيرة أحد أهم القنوات الأساسية للتواصل مع الدولة الليبية، فتعثر السياسة الخارجية الليبية أوقع الجزائر في تحدي كبير في تعامل مع القضية الليبية، والدولة المجاورة، حيث يمثل موقع الجوار أهمية خاصة و متميزة وله آثار إيجابية، والأخرى السيئة على سير العلاقات الدولية ، وهذا يتوقف على موقع الدول ضمن دول الجوار ، وكذلك طبيعة تلك العلاقات<sup>2</sup>، فالمحيط الجوار له تأثير في السياسة الخارجية للدول، ومنه يمكن القول أن السّياسة الخارجية الجزائرية تأثر وتتأثر بما يحدث في دول الجوار، لكن في اطار هذا التأثير قائمة على أسس محدّدة، والتي تركز مبدأ عدم التّدخل في شؤون الدول وإحترام خصوصية الدولة، باعتبارها صاحبة السيادة تدعو الجزائر في القضية الليبية للحوار والحلول السياسية للأزمة الليبية ، فللجزائر في ظلّ الوضع الزّاهن الليبي، لكنّ الجزائر كما أكدنا أن تعثر السياسة الخارجية الليبية وجدت الجزائر صعوبة

<sup>1</sup> ميلاد متاح الحراثي، الدولة الليبية من الشخصية الى المؤسسة، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث)، ص 270.

<sup>2</sup> لظفي هاشم كزار، عبد السلام محمد الحشاني، الجماهيرية العظمى دراسة في قوة الدولة، (ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2005)، ص 87.

## الفصل الثالث: إنعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

في طريقة الوصول إلى أطراف متنازعة في ليبيا من 17 فبراير 2011، ولم تعرف استقرارًا على المستوى السياسي، هذا الوضع الذي يعتبر عدم قدرة ليبيا لإعادة تشكيل مؤسسات السياسية التي تسعى لتحقيق طموحات الشعب الليبي، الذي انتظر 42 سنة من أجل تحقيق تلك طموحات اليوم، فللجزائر أمام سقوط النظام السياسي الليبي، هذا الوضع ما يجعل الأمن الجزائري مهددًا بما يلي:

➤ إنتشار السلاح.

➤ إرهاب مليشيات.

➤ الجريمة المنظمة.

لقد أدى سقوط نظام معمر القذافي إلى العديد من الأمور، أهمها تعثر السياسة الخارجية الليبية، وهذا ما انعكس بالسلب على العديد من دول الإقليم بشكل عام والجزائر بشكل خاص، ونلمس من ذلك وهو استدعاء سفير الجزائر من ليبيا وعلق السفارة، كذلك هذا بعدما تأجج الوضع الليبي شهد ت الجزائر عام 2019 احتجاجات سلمية منتظمة من قبل عامة السكان، ومظاهرات منفصلة من قبل الطلاب والمحامين والقضاة، نجحت الاحتجاجات في جعل الرئيس بوتفليقة يتنحى، لكن الاحتجاجات مستمرة<sup>1</sup>، فللجزائر شهدت تهديدات سياسية بعد اندلاع أحداث ليبيا، وهي:

• الإحتجاجات.

• محاولات التدخل في سلمية المظاهرات وتغيير مسارها من سلمية إلى دموية.

• بروز جماعات تدفع للانقسام.

• اضطرابات سياسية.

• مساس بوحدة الدولة وإثارة قضايا الإباضيين والقبائل.

المطلب الثاني: صراع النخبة السياسية الليبية وتأثيرها على الأمن الجزائري.

الفرع الأول: انقسامات داخل النخب الليبية.

<sup>1</sup> Algeria - Safety and Security ، <https://www.privacyshield.gov/article?id=Algeria-Safety-and-Security> in 16/08/2021 08:13

## الفصل الثالث: إنعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

يقول عالم الاجتماع الشهير **c.Right Mills**. الدعوة إلى تحلي النخب بالخيال السياسي للارتقاء بالسياسة<sup>1</sup>، لكن في بعض الأحيان لا يتحلى النخب بالخيال السياسي، فمن أهم مخلفات الفشل الدولي في ليبيا عدم وجود توافق بين النخب الوطنية لعدة أسباب هي:

- إنقسام النخب السياسية
- إنعدام الثقة بين النخب السياسية<sup>2</sup>.
- بعض النخب تعمل للمصلحة القبلية على حساب المصلحة الوطنية.
- افتقار بعض نخب سياسية للروح الوطنية<sup>3</sup>.

إن تنازع القيادات الليبية كان شأنه شأن الثورات العربية وعدم الجاهزية، وعدم وجود في بدايتها قيادات بديلة تواصل المسيرة الثورية، وتقود عملية إعادة البناء وهذا يرجع لسببين هما<sup>4</sup>:

- ❖ سياسة القمع التي كان يتبعها الرئيس الأسبق معمر القذافي ، فهو كان يعتمد سياسة العنف والتهديد بمختلف أنواعه لإبعاد كل الشخصيات التي لها رغبة في بناء الدولة.
  - ❖ انعدام تكتل بين الفئة الشبابية وفئة القيادات الذي يعتبرون أنفسهم لهم فضل في إنجاز الثورة.
- إن القوى السياسية في ليبيا في تلك الفترة - ما بعد الثورة - كانت تضم 130 حزبا سياسيا، وهذا العدد الكبير جدا له عدة دلالات نتيجة الكبت واللمهفة في ممارسة هذا المجال الذي كان مغيبا تماما في ما قبل 2011، لكن هذا العدد لا يبرز حقيقة النضج، ولا الوعي فقد شاركت 10 أحزاب فقط في انتخابات لعام 2012 يعد 5 منهم فقط هم الأكثر تأثير في المجال السياسي<sup>5</sup>.
- الجدول رقم (57): الأحزاب التي كانت تنشط هي كالتالي:

أحزاب ليبرالية التوجه	أحزاب إسلامية التوجه
-----------------------	----------------------

<sup>1</sup> وناس المنصف، مرجع سابق، ص 59.

<sup>2</sup> محمد عبد الحفيظ الشيخ، "النخب السياسية الليبية ودورها في المصالحة الوطنية"، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الاوسط، المجلد 21، العدد 82، ص ص 19-21،

<sup>3</sup> محمد عبد الحفيظ الشيخ، مرجع سابق، ص 23.

<sup>4</sup> بشير عبد الفتاح، "إجهاض الثورات العربية... مصر وليبيا نموذجا، شؤون عربية"، جامعة الدول العربية، العدد 150، (2012)، ص 73.

<sup>5</sup> محمد عبد الكريم أحمد، ليبيا ما بعد القذافي أزمة القوى الإسلامية وخيارات العنف، (العربي للنشر والتوزيع، 2018)، ص 13.

## الفصل الثالث: إنعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

تحالف القوى الوطنية	حزب العدالة والبناء
الجبهة الوطنية	حزب الوطن
	حزب التيار الوطني الوسطي

المصدر: محمد عبد الكريم احمد، مرجع سابق، ص 13.

ما زاد الأمر سوءاً في ليبيا في ظل هذا الوضع حالة الصراع وعدم التوافق بين القوى المختلفة، حول التشريعات التي تمنح السلطة القائمة شرعية فرض القانون على الأطراف المتنازعة، وقد انعكست حالة الصراع هذه بشكلٍ سلبي على التشريعات، وهذا ما يتضح من خلال نصوص الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس الوطني الانتقالي في 2011 مثال ذلك المادة (30) التي تحدّد بموجبها شكل وطبيعة النظام.

- القيام بتعديل دستوري تقرر بموجبه إنشاء لجنة مكونة من 60 عضواً بدلاً من الهيئة التأسيسية، وهذا ما أدى إلى سلب المؤتمر الوطني العام صلاحياته الدستورية وإسناد عملية صياغة الدستور<sup>1</sup> إلى جمعية الستين.
- موجة الانسحابات مثل انسحاب العديد من النخب السياسية المتمثلة في أعضاء حكومة محمود جبريل من مارس وحتى نوفمبر 2011، وفي حكومة عبد الرحيم الكيب من نوفمبر 2011 إلى نوفمبر 2012، فقدوا مناصبهم و انسحبوا من الساحة السياسية ، أما بفعل الضغط الذي مارسه عليهم الرأي العام أو أخلو مواقعهم خوفاً من التهديد والملاحقات<sup>2</sup>.
- لقد تحولت ليبيا بعد انهيار نظام القذافي إلى عدة إنقسامات أسفرت بحلول عام 2014 عن إنشاء حكومتين متنافستين ، وقد أجريت انتخابات في جويلية 2012 جوان 2014، ولكن النتائج لم تلق قبولا واسعا ، أما البرلمان المتنافسان وهما المجلس الوطني العام ومجلس النواب، ومقرها طرابلس وطبرق على التوالي ، فقد استمدا من المنتصرين في مجموعتي الانتخابات، بالتحالف مع مجموعة من التشكيلات العسكرية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> أحمد خليف عفيف، مرجع سابق، ص 670.

<sup>2</sup> فولفرام لآخر، تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة، تر: عدنان عباس علي، دراسات عالمية، (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 14.

<sup>3</sup> Richard Ware, op cit, p13.

هذا الجو المتمثل بصراع النخبة جعل من الصعب على الجزائر أن تتوصل لإيجاد حلول سلمية للمنطقة، وهذا ما يزيد من استمرار التهديد الأمني الليبي على الجزائر ، فالجزائر وجدت نفسها بين جهتين متنازعتين وكل واحدة تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة ، هذا الوضع الموثّر سيؤثر على دول الجوار وبشكل خاص الجزائر ، بمعنى صراع النخبة الليبية يعني استمرار وتنامي التهديدات الأمنية الخطيرة كالإرهاب والجريمة والهجرة غير الشرعية، وانتشار السلاح لأنها تجد في هذه البيئة المتوترة الملاذ الآمن، وبالتالي يكون خطراً كبيراً على الأمن الجزائري لخطورة انتقال التهديدات للجزائر.

**الفرع الثاني: تأييد أو إنخراط النخب في العمل المسلح وإنعكاساته على الأمن الجزائري.**

إن تأييد النخب السياسية للجماعات المسلحة<sup>1</sup> يمثل خطراً كبيراً على ليبيا، كما أن العديد من الحوارات التي أدرجتها الجزائر بين الفئات المتنازعة باءت بالفشل أو لم تجد تطبيقاً على أرض الواقع لاختلاف المصالح والنوايا ، ومنهم انعكاسات الاختلاف أو الصراع النخبوي في ليبيا على الأمن الجزائري فيما يلي:

1. عدم الوصول لحلول سلمية تأجيج الصراع، وتنتقل شرارته لدول الجوار بالخصوص الجزائر.
2. الصراع المستمر بين الأطراف ووجود أطراف خارجية تعمل على تدمير أي طرف يسعى للسلمية، والجزائر مهددة بتأجيج الصراع الداخلي بسبب دفاعها على السلمية في ليبيا.
3. الجزائر تواجه خطر التهديدات العابرة للحدود بسبب صعوبة إعادة بناء ليبيا، وهذا لعدم وجود نخب سياسية ناضجة وواعية، لقد تحدّث الباحثين عن تطور تأزم الدولة من دولة فاشلة ، إلى دولة منهارة ، وليبيا مهددة بسبب عدم وجود اتحاد بين النخب الليبية ، فهذا قد يؤدي تأزم الوضع، وتعتبر الدولة الفاشلة والدولة المنهارة من أهم التهديدات العابرة وتحديات فشل الدولة الليبية، فهذا سيؤثر على الأمن الجزائري.<sup>2</sup>

من المعروف أن الرجل السياسي ينزع للسلم والأمن لطبيعة وظيفته المتمثلة في السلوك المدني الذي يرتقي لتحقيق وتنفيذ السياسة العامة للدولة، لكن هذه الفكرة تكاد تغيب في المشهد الليبي حيث ثبت عكس ذلك على الرجل السياسي الليبي، أو النخب السياسية الليبية، مما ضاعف الخطر على

<sup>1</sup> أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص 159.

<sup>2</sup> محمد عبد الحافظ الشيخ، مرجع سابق، ص 23.

تطور الأزمة الليبية للسوء، ما دام لم يكن اتفاق بين النخب، وكذلك بسبب تفضيل لغة السلاح على لغة الحوار المعتدل الذي يدعوا للحمة، وتكاثف وتآزر الليبيين للوصول لبليبيا لبر الأمان. لتوثيق مختلف حيثيات ومجريات التطورات التي شهدتها ليبيا، يمكن أن نقول أنه كانت هناك مبادرات وطنية ليبية كانت تسعى للحوار والبناء السلمي لليبيا كالحركة الوطنية الشعبية الليبية، التي تعتبر منظمة حقوقية اجتماعية وحقوقية وانسانية وسياسية لقطاع واسع من الليبيين وقع عليهم الظلم والتعسف، وهي حركة جماهيرية مفتوحة لكل الليبيين من رجال ونساء المعارضين لمؤامرة فبراير، وهي تضم كل المكونات السياسية والاجتماعية والمهنية والأكاديمية والحقوقية والنقابية والعسكرية والأمنية وعلماء الدين وغيرهم<sup>1</sup>، فرغم المجهودات التي كانت تسعة، لها الحركة الوطنية إلا أنها بقيت حبيسة شعارات دونتها وحفظتها صفحات الكتب لافتقار ليبيا للعديد من المعطيات، كالحنكة السياسية والوعي والنضج السياسي بدليل لا تزال تطغوا العقلية العصبية عند النخب الليبية، وافتقار للخبرة السياسية كانت كفيلة بتغيير مسار هذه النخب، بل ومنحت المجال للميليشيات والفئات المتناحرة لتحل محلها، بل وفضل العديد منهم الانخراط فيها، وبذلك تحولت الساحة الليبية تتميز بسيطرة قوة القوة والسلاح بذل لغة الحوار، وهذا الأمر أثر على الأمن الجزائري لأن هذه الأخيرة تسعى لحل الأزمة الليبية بطرق سلمية، هذا لصالح ليبيا ولصالح كل دول الجوار خصوصا على الجزائر.

### المطلب الثالث: انتهاكات حقوق الانسان في ليبيا بعد الحرب وأثرها على الأمن الجزائري.

لقد كان للأزمة الليبية آثار وخيمة على الشعب الليبي ، وهذا نتيجة الحلول التي قدمها النظام السياسي لحل الأزمة بالقوة الصلبة ، أي بالسلاح فكانت نتائجه مخلفات كارثية كان سببها النظام السابق وحلف الأطلسي.

### الفرع الأول: معاناة السكان الليبيين في ظل عدم استقرار الوضع الليبي وأثرها على الأمن الجزائري.

قامت بعض المنظمات الدولية مثل منظمة العفو الدولي هيومن رايتس ووتش (human right watch) بالتحقق من غارات حلف الناتو ، وتأكد بلأن غارات كانت على المدنيين وكانت في مناطق لا تعرف الصراع التي راح ضحيتها 82 ضحية، منهم 24 طفل و 20 امرأة بعد ثمانية غارات، والمبهر في الأمر أن الغارات التي أقيمت على النظام كانت في مناطق لم تكن تتطلب هجومًا ، فقد أكدت

<sup>1</sup> محمد جبريل العرفي، بيانات الحركة الوطنية الشعبية الليبية توثيق للتاريخ وتجدير للوعي وتحديد للمواقف وأداء للواجب وممارسة للثورة ومعارضة للوواع وتحريض على المقاومة، المجلد 01، (سلسلة منشورات الحركة الوطنية الشعبية الليبية، 2012-2013)، ص 13.

## الفصل الثالث: إنعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

الصور الملتقطة من سبعة أقمار صناعية أنها مناطق تواجد المدنيين،<sup>1</sup> ومن هنا يمكن أن نقول أن اختراق السيادة هو من الأمور المحظورة دولياً، لكن قد يسقط هذا المبدأ أمام الانتهاكات الانسانية والتدخل يكون بسبب حماية المدنيين، وهنا السؤال الذي يطرح نفسه: كيف يمكن تفسير أن التدخل من أجل حماية المدنيين وفي نفس الوقت يمارس الانتهاك ضد المدنيين في هذا التدخل؟

لقد اتخذ الأطراف الخارجية العديد من الإجراءات وصولاً لتدخل العسكري من أجل حماية الانسانية من انتهاكات القذافي، في نفس الوقت تقوم هذه الأطراف حلف الناتو بانتهاك حقوق الانسان، والسؤال الذي يبقى مطروحاً، هل تدخل حلف الناتو لحماية المدنيين؟، ولماذا حدث العكس في العديد من المناطق؟ إن سقوط العديد من الضحايا للأعمال الإرهابية المسلحة ونتيجة للصراع بين الجماعات المسلحة وجيش النظام مئات من القتلى في كل الفئات العمرية وتعذيب وتكثيف بجث الضحايا، كانت من مخلفاته تفكيك أسر بكاملها، ومن أهم مخلفاته أرامل، أيتام، فتأزم الوضع الاجتماعي الذي له العديد من الآثار على الأمن الجزائري، وهذا من خلال انعدام الأمن المجتمعي أو المعضلة الأمنية المجتمعية في ليبيا التي قد تنعكس على الجزائر من خلال تصديرها للجزائر لا استقرار المجتمعي، والأمن المجتمعي هو مقسم لثلاثة أصناف هي:<sup>2</sup>

➤ بين الدول الدولاتي وقد يكون بين الجماعات المجتمعية بين الدول أو بين دولة ودولة.

➤ عابر لدول عبر دولاتي أي مجموعة مجتمعية المنتشرة بين الدول.

➤ داخل الدول تكون بين جماعات مجتمعية داخل الدولة.

كان نتاج الصراع بين الجماعات المسلحة أو الجماعات الإرهابية العديد من القتلى والجرحى، الذي ساهم في إلحاق الضرر بالأسر الليبية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (58): الصدمات المسلحة وبعض نتائجها في ليبيا للسنوات 2011-2015

2015	2014	2013	2012	2011	
968	1367	594	292	715	صدامات*
2220	2805	443	557	6142	قتلى**

<sup>1</sup> مجاهد جبيري محمد الحاج، مرجع سابق، ص 53.

<sup>2</sup> منير العمري، "الأمن المجتمعي مفهومه وعلاقته بالقطاعات الأمنية الأخرى"، مجلة أفاق علمية، جامعة أمين

العقال الحاج موسى اق اخموك تامنغست، الجزائر، المجلد 12، العدد 4، (2020)، ص 586.

## الفصل الثالث: إنعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

435000	363067	53779	59425	93565	مهجرون قسريا
--------	--------	-------	-------	-------	--------------

المصدر: احمد حلواني، حال الأمة العربية 2015-2016 العرب وعام جديد من المخاطر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، ص 290.

\* الأرقام الخاصة بعام 2015 لم تستكمل بعد.

\*\* لا تشمل جميع القتلى لأنه هناك قتلى لم يصرح عنهم.

تعرض أكثر من 30 ألف شخص في تورغاء للطرد قبل قبائل مصراته<sup>1</sup>.

### تحليل الجدول:

من خلال الجدول يمكن القول أن ما حدث في ليبيا هو عبارة عن إبادة للبشرية ، فالصدمات المتتالية للجماعات المسلحة خلف ما يعرف بالنتائج الكارثية ، من حيث أعداد القتلى وكذلك أعداد المهاجرين لأسباب عديدة كالهجرة بسبب انعدام الأمن، والخوف من الموت، أو بسبب التهديد بالقتل أو بسبب التعذيب أو بسبب الطرد الذي طبق على العديد من القبائل ، حيث طردت العديد من الأسر من مدنها بالقوة، فالأرقام قد ترجمت مدى معانات السكان الليبيين منذ سنة 2011 إلى سنة 2015 ولا يزال الوضع قائمًا حتى سنة 2020. كذلك اعتمدت الجماعات المسلحة سياسة الاختطاف والفدية\* من أجل الحصول على مصالح قد تكون مادية ، وهي نشر الرعب والخوف وقد تكون مادية وهي الحصول على الأموال لتسيير بها أمور الحياة.

<sup>1</sup> عبد الرحيم الرحموني، مرجع سابق، ص 214.

\* هو أسلوب يقوم به الارهابيين المتخصصون في اختطاف فرد أو افراد والمساومة عليهم من اجل إطلاق صراحهم مقابل الحصول على مبالغ مالية كبيرة أو التهديد بقتل الرهائن نقلًا عن اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق، ص ص 24-25.

\*الطوارق: أصل تسمية الطوارق ومفردها طارقي وهي نسبة إلى تارجا أو تارقا التي تعني بالأمازيغية الأرض الغنية بالماء أو مجرى المياه مسلمون سنيون مالكيون، ويتحدثون اللغة الامازيغية الطارقية بلهجاتها الثلاث: تماجق، وتماشق، وتماحق. عرقيا يمكن وصف الطوارق بأنهم جنس أبيض مع ميل إلى السمرة. عاش الطوارق حياة عريقة في الصحراء الكبرى منذ آلاف السنين ولا يزال الطوارق متمسكين بلغتهم وثقافتهم الأمازيغية بوجه التعريب الممنهج والتهميش الذي عانوه من الدول التي تقاسمت أراضي انظر: مدونة حريش الفريق الجزائري الجيني، أصول أمازيغ الطوارق حسب علم

الجينات والتاريخ متحصل عليه: [http://origineamazigh.blogspot.com/2019/07/blog-post\\_19.html](http://origineamazigh.blogspot.com/2019/07/blog-post_19.html) تاريخ

الدخول 2020/12/28 الساعة 20:23.



تضرر القبائل الليبية من ممارسة الانتهاكات الانسانية في حقها مما جعل من ليبيا تعاني تحديات الأمن المجتمعي الداخلي والولائي، فليبيا جمعها مع خمس دول إفريقيا قبيلة الطوارق\* التي توجد في كل من ليبيا، الجزائر، بوركينافاسو، مالي، النيجر، أنظر للخريطة هذه السياسة هي من صنع الاستعمار الفرنسي الذي يعمل بمنطق فرق تسد<sup>1</sup> وتضرر الطوارق في ليبيا وسقط قتلى جرحى تبحث عن سبل حماية كيانها، خصوصا وإن هذه الفئة لها فكرة تكوين دولة لتضم الطوارق الموجودين في بقية الدول التي تشترك معها فيه مثل الجزائر، وهذا يؤثر على الأمن المجتمعي للبلدين من حيث لا أمن مجتمعي في ليبيا يعني لا أمن مجتمعي في الجزائر، وسقوط النظام السياسي في ليبيا انعكس على استقرار دول الجوار وبشكل خاص الجزائر، حيث سجلت في مؤشر العنف والاستقرار السياسي بين مستوى ضعيف وضيعف جدا، كما سجلت أكثر من 10 بالمائة، حيث سجلت 11.32، 14.83، 12.83، خلال سنوات ما بين 2008 الى 2013<sup>2</sup>، واستمر شيوع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في السجون ومراكز الاعتقال في شتى أنحاء ليبيا، سواء في المناطق الخاضعة للحكومة المعترف بها دوليا أو لسلطات طرابلس أو للمليشيات، وأدى ذلك في بعض الحالات إلى وقوع وفيات<sup>3</sup>.

#### المطلب الرابع: أزمة الهوية الوطنية في ليبيا كمصدر تهديد لأمن الجزائر.

تعد أزمة الهوية إحدى القضايا المصيرية التي تواجهها ليبيا باعتبارها جوهر الوظيفة السياسية في بناء الأمة الليبية، فمشهد التشتت بين الهوية وتصاعد دوائر الانتماءات الفرعية أصبحت تفرض نفسها على الساحة الليبية بديلا عن الوحدة الوطنية للحد الذي سيعرض ليبيا إلى خطر التقسيم إلى دويلات<sup>4</sup>، والخلاف بين النخب في ليبيا لعدم وجود تصور واضح لبناء الدولة، كما أن النخب ومختلف الكوادر كانت تفتقر لسياسة الحوار والتواصل<sup>5</sup>، من أجل تحقيق مصالح القبيلة الموحدة أو الممثلة لكل القبائل، وهذا يرجع بشكل كبير بسبب إبعاد وإقصاء النخبة منذ تولي القذافي الحكم من

<sup>1</sup> عادل جارش، مرجع سابق، ص 132.

<sup>2</sup> فوزية بن عثمان، مرجع سابق، ص 269.

<sup>3</sup> منظمة العفو الدولية، تقرير منظمة العفو الدولية 2016/2015 حالة حقوق الإنسان في العالم، 2016، ص 282.

<sup>4</sup> عبد الرحيم رحموني، القضايا العربية المعاصرة الرهانات والتحديات، (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2019)، ص 207.

<sup>5</sup> صبحي على قنصوة، مرجع سابق، ص 123.

حق المساهمة في بناء الدولة، وبعد سقوط نظام القذافي وجدت النخب نفسها غير جاهزة بعد للمرحلة الجديدة.

وقد ترجع أزمة الهوية للعديد من الأسباب:<sup>1</sup>

1. التهميش السياسي والاقتصادي للعديد من القبائل.

2. التمايز الاثني والثقافي.

3. غياب العدالة التوزيعية والاستبعاد الاجتماعي.

ومن هذا يمكن القول أنّ هذا الوضع يزيد من خطر تأثير الوضع على الأمن الجزائري ، فالجزائر تسعى لتحقيق الأمن والاستقرار في الإقليم المغاربي ، وتدعو دائما النخب السياسية للدول المغاربية للحوار وتبادل الآراء للمحافظة على الأمن والاستقرار ، لكن رفض النخب السياسية الليبية للنقاش حول الوضع الليبي من أجل إيجاد حلول سلمية لمختلف الأطراف المتنازعة مما زاد من خطر انعكاسها على الجزائر ، ووضع صانع القرار السياسي بين العديد من القضايا التي تمس وتحرك الهوية الجزائرية، خصوصا بعدما تم تفكيك ليبيا إلى عدة هويات متناحرة هذا من جهة، ومن جهة ثانية لا استقرار سياسي في ليبيا سيسمح باستمرار التهديدات العابرة للحدود، علما أن ليبيا حدودها غير متحكم فيها وهي خاضعة للمليشيات والجماعات المسلحة ، وهنا تجد الجزائر تهديد ا خطير بسبب خلاف النخبة الليبية، مما يجعل تهديد الأمن الجزائري أمرا محتملا بشكل كبير جدا ، في ظل تأزم الوضع الليبي الذي تؤكد العديد من التقارير أنها تعاني التفكك والانقسام ، في الدول الفاشلة هناك ميل إلى الشعور بالولاء للقبيلة أو للعشيرة على حساب الدولة<sup>2</sup>، وهذه الصورة واضحة في الحالة الليبية حيث أن ليبيا تتمثل في العديد من القبائل والعشائر، منها ما هو مشترك مع دول الجوار بالخصوص الجزائر وبالتالي الوضع الليبي يهدد الهوية الجزائرية

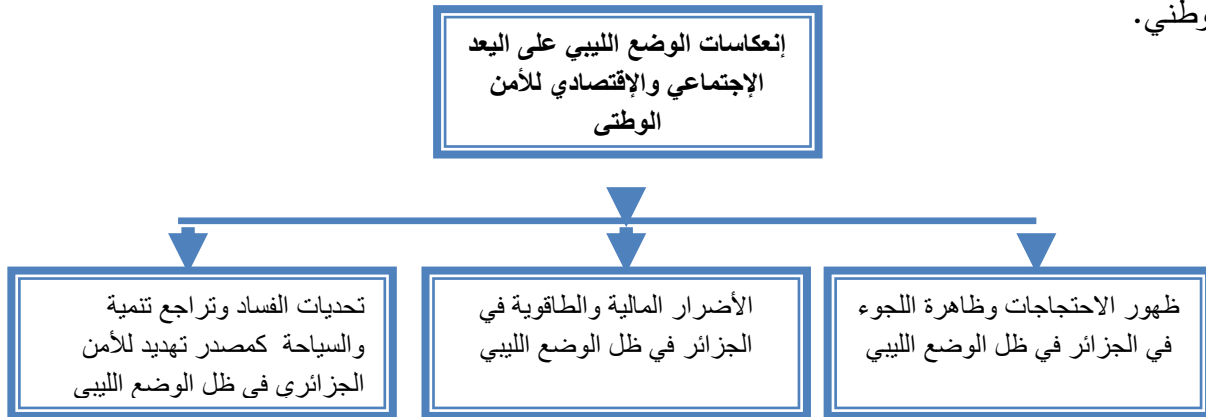
<sup>1</sup> عبد الرحيم رحموني، مرجع سابق، ص ص 208-210.

<sup>2</sup> Silva, Mario, op cit,p p129 130.

## المبحث الثاني: انعكاسات التهديدات الأمنية في ليبيا على البعد الاقتصادي والاجتماعي للأمن الوطني الجزائري (تحديات الأمن الاقتصادي والاجتماعي).

لقد عرفت ليبيا بعد تطور الأحداث بين القذافي والمتظاهرين بتدخل عسكري من أجل حماية المدنيين، لكن من المعروف أن لكل تدخل آثارا جانبية تعود على دولة ليبيا، وعلى كل دول الإقليم التدخل العسكري، أي حل النزاع بقوة السلاح تكون آثاره وخيمة على الدولة ماديا ومعنويا وقد تستمر آثاره حتى بعد الانسحاب من الحرب ، وهذا ما سيعود على كل دول الإقليم بالخصوص الجزائر من خلال اختراق الإقليم سياسيا ، واقتصاديا وعسكريا ، في هذا الصدد يتناول المبحث البعد الاقتصادي والاجتماعي.

الشكل رقم(12) : انعكاسات عدم الاستقرار الوضع الليبي على البعد الاجتماعي والاقتصادي للأمن الوطني.



المصدر: إعداد الباحثة

المطلب الأول: ظهور الاحتجاجات وظاهرة اللجوء في الجزائر في ظل عدم استقرار الوضع الليبي  
الفرع الأول: ظهور الاحتجاجات

## الفصل الثالث: إنعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

لقد عرفت الجزائر كغيرها من الدول العربية العديد من أعمال الاحتجاج الجماعي مثل المظاهرات العامة، كان الهدف منها التعبير عن الاحتجاج والرفض للسياسات والاجراءات التي ينتهجها النظام<sup>1</sup>، هذه الاحتجاجات كانت بفعل أحداث دول الجوار خصوصا ليبيا حيث كان الوضع الليبي دافعا في دفع شعوب تعاني مثلها تحديات اقتصادية اجتماعية، وهذا أحد أهم الأسباب التي أدت إلى اندلاع الاحتجاجات في الجزائر، حيث حدثت سلسلة من الإضرابات التي انخرطت فيها فئات مهنية مثل المعلمين و الأطباء، وقد طرحت هذه الإضرابات مطالب مهنية تتعلق بالأجور وساعات العمل ونظام الخدمة المدنية للأطباء، تزامنت هذه الأزمة مع الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد التي كانت بسبب انهيار أسعار البترول واستشراء الفساد وتخطب السياسات العامة<sup>2</sup>.

هنا يمكن القول أن هذه الاحتجاجات كانت من مسبباتها الأوضاع الإقليمية، حيث أن هذه الاحتجاجات تزامنت مع اهتمام الجزائر بالوضع في دول الجوار، حيث كانت العديد من نفقات الدولة تذهب للمؤسسة العسكرية على حساب قطاعات ومجالات تنموية، وهذا بسبب التهديد والخطر الأمني القادم من ليبيا، فالمظاهرات و الاحتجاجات بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية وتزايد الضغوط والأعباء والملفات على المواطنين<sup>3</sup>.

### الجدول رقم (59): إحتجاجات الجزائرية من 22 فيفري الى 1مارس 2019.

لقد كان اندلاع الحراك في الجزائر منذ تاريخ 18 جانفي 2019 تاريخ ترشيح الرئيس السابق الراحل عبد العزيز بوتفليقة للولاية الخامسة.

10 فيفري أعلن رئيس نفسه لترشح.

الجمعة 22 فيفري 2019 بداية حراك في فضاء العام في عاصمة والعديد من ولايات الوطن.

26 فيفري 2019 رفض قضية ترشح الرئيس.

28 فيفري 2019 خرج الصحفيون خاصة الصحافة العمومية مطالبهم في تغطية الحراك.

01 مارس 2019 جمعة الكرامة، جمعة عرفت حرائق في الجزائر لتغيير مسار الحراك.

<sup>1</sup> أحمد السيد النجار، حالة الأمة العربية 2017-2018 عام الأمل والمخاطر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، ص 108.

<sup>2</sup> أحمد السيد النجار، مرجع سابق، ص 113.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 112.

## الفصل الثالث: انعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

المصدر: مريم ضربان، "كرونولوجيا الحراك الشعبي الجزائري ضمن نسق التفاعل الوطني والدولي: قراءة في جدلية الفعل ورد الفعل"، الحراك الشعبي في الجزائر جدلية الانتقال الديمقراطي والأمن المجتمعي، تحرير: عامر مصباح، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2020)، ص ص 309-311.

### الفرع الثاني: تنامي ظاهرة اللجوء في الجزائر

لم تعد ليبيا الجديدة بقيادة الحكومة الانتقالية قادرة على توفير الحاجات الأساسية للمواطن، لاسيما الأمن الذي أصبح منعدماً، بسبب انتشار العنف والفوضى بين مختلف الشرائح الاجتماعية، شهدت ليبيا مظاهر للعنف عبر سياسة هجير القسري لمدن بأكملها، بسبب معارضتها للحراك كما حدث مع مدينة تاغوراء 44 ألف شخص وقتل 1000 آخرين<sup>1</sup>، ونفس الأمر وقع مع مدينة درنة التي بلغ فيها العنف ذروته، ووصل إلى حد ترك السكان لمنازلهم<sup>1</sup>، بلغ عدد النازحين داخلها في ليبيا حوالي 435 ألف شخص، وبينهم كثيرون نزحوا أكثر من مرة، وكان ما يزيد عن 100 ألف من النازحين داخلها يقيمون في مخيمات مؤقتة ومدارس ومستودعات. وتحت رعاية "بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا"، وقدم ممثلون عن مدينتي تاورغاء ومصراتة على وثيقة تحدد المبادئ والإجراءات التي تتيح عودة آمنة وطوعية لنحو 40 ألف شخص كانوا قد هجروا قسراً من تاورغاء في عام 2011، كما تتضمن خططا للتعويضات وللمحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان<sup>2</sup>، ومنذ 2011 شهدت الجزائر موجات كبيرة من اللاجئين من مختلف الجنسيات العربية والإفريقية بحثا عن الاستقرار والأمن، حيث تشير التقارير إلى وصول أكثر من 16792 لاجئاً إفريقيا وصلوا إلى الجزائر بطريقة غير شرعية خلال 2015 من بينهم 5588 لاجئاً مالياً<sup>3</sup> وهذا نتاج للأزمة الليبية التي كانت لها تأثيرات على دول الجوار، فالأزمة المالية التي تعود أحد أهم أسبابها الأزمة الليبية -انتشار السلاح الليبي - التي كانت لها تأثيرات على الأمن الجزائري، وأرقام اللاجئين مرشحة للزيادة يصل العدد مستقبلاً إلى 5.000.000 لاجئاً في حالة فتح الحدود أو الرضوخ إلى مطالب الإنسانية ما سيشكل مصدر ضعف<sup>4</sup>. وتهديد على الجزائر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

<sup>1</sup> عائشة بوكليخة، "الدولة الفاشلة وتداعياتها على الأمن في المتوسط الحالة الليبية نموذجاً"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، مركز الجامعي كافي تندوف، الجزائر، العدد 02، (ديسمبر 2017)، ص 179.

<sup>2</sup> منظمة العفو الدولية، تقرير منظمة العفو الدولية 2016/2015 حالة حقوق الإنسان في العالم، مرجع سابق، ص 281.

<sup>3</sup> غالم عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 73.

<sup>4</sup> فوزية بن عثمان، مرجع سابق، ص 336.

**المطلب الثاني: الأضرار المالية والطاقوية في الجزائر في ظل عدم استقرار الوضع الليبي.**

إن التهديدات الأمنية كالجريمة المنظمة وما تحتويه من أعمال غير مشروعة ، تستهدف القطاع الاقتصادي والجزائر في ظل تأزم الوضع الليبي الذي زاد من حدة تلك التهديدات لاعتبارها دولة تعاني انفلاتك أمني، الذي يعتبر أرضية لانتشار مختلف أنواع الإجرام وتبييض الأموال وغيرها من الجرائم ، وتستهدف الاقتصاد الوطني من خلال الأضرار التي تلحق به جراء الممارسات غير المشروعة والتي تكمن فيها يلي<sup>1</sup>:

➤ انخفاض الدخل الوطني.

➤ انخفاض معدلات الادخار: يعتبر تبييض الأموال دربا من دروب الفساد الإداري والاقتصادي، لذلك فإن تأثيره على معدلات الادخار تظهر بدرجة ملموسة في كثير من الدول النامية التي توصف بالدول الرخوة التي يكثر فيها الرشاوي والتهرب. الضريبي.

➤ تدهور قيمة العملة الوطنية: ويظهر ذلك جليا من خلال تحويل الأموال إلى خارج الدولة لإجراء عمليات الغسل عليها، وهو ما يؤثر سلبا على قيمة العملة الوطنية، فتجريم تهريب الأموال من دولة لأخرى يؤدي إلى زيادة الطلب على الصرف والعملات الأجنبية، من خلال فتح أرصدة لإيداع تلك الأموال في البنوك والمصارف المالية، قصد استثمارها في الخارج وبالتالي تتخفف قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

**الفرع الأول: التضخم في أسعار في ليبيا وفي الجزائر.**

➤ ارتفاع معدل التضخم: تؤدي ظاهرة غسل الأموال إلى وجود مداخيل كبيرة لدى غاسلي الأموال دون أن يقابلها زيادة في إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار أو حدوث تضخم، إلى جانب الطلب الكلي في المجتمع مصحوبا بتدهور القوة الشرائية للنقود<sup>2</sup>.

وقد عرفت ليبيا ارتفاعا وعجزا في الموازنة ليلبلغ 19.3 مليار دينار ليبي 14.84 مليار دولار، وقد أعلن البنك المركزي للحكومة المعترف بها دولياً أن إجمالي المصروفات بلغت 38.5 مليار دينار ليبي 29.6 مليار دولار، بينما بلغت الإيرادات نحو 19.2 مليار دينار ليبي 14.76 مليار دولار خلال

<sup>1</sup> محفوظ رسول، مرجع سابق، ص ص 208-209.

<sup>2</sup> محفوظ رسول، مرجع سابق، ص ص 208-209.

## الفصل الثالث: إنعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

الفترة من يناير حتى نهاية نوفمبر 2014. ولهذا قال بعض الخبراء الاقتصاديين أن ذلك العام يعتبر من أسوأ الأعوام التي مرت بها ليبيا من الناحية الاقتصادية منذ قرابة الخمسين عام<sup>1</sup>، مما جعلها تشهد تحديات مالية، لقد تعرضت معظم الدول العربية لموجة التضخم ومن بينها الجزائر بعد التطورات 2011، وهي إرتفاع نسب السلع أي إرتفاع أسعار على المواد الاستهلاكية ثم عرفت الجزائر ارتفاعاً فيما بعد سنة 2011، حيث تضررت من أحداث ليبيا وشهدت موجة تضخم تترجم في ارتفاع أسعار السكر والزيت التي كانت من أكبر الأحداث التي عرفت الجزائر، مما جعل الشعب الجزائري يعبر عن رفضه للأوضاع الاجتماعية الصعبة وغلاء المعيشة التي تفوق قدرات المواطن البسيط.

### الجدول رقم (60) : تضخم في الجزائر منذ سنة 2009-2011

يونيو 2011	يونيو 2010	2010	2009	
3.6	3.00	3.90	5.70	الجزائر

المصدر: أحمد يوسف احمد، حالة الأمة العربية 2011-2016 معضلات التغيير وأفاقه، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 274.

مع بداية سنة 2010 قامت الحكومة بإلغاء كافة القروض الاستهلاكية بما فيها قروض السيارات، وهو ما أدى إلى مفيض في معدل التضخم إلى 3.91 بالمائة في نهاية عام 2010، وعاودت وتيرة التضخم إلى الارتفاع سنة 2011 و 2012 إلى حدود 4.52 % و 8.89 % بالمائة على التتابع وهذا راجع لارتفاع الكتلة النقدية من 8162.8 مليار دج سنة 2010 إلى 11015.1 مليار دج سنة 2012، ثم انخفض معدل التضخم سنة 2013 إلى 3.25 % بالمائة يصل سنة 2014 إلى 2.91 % بالمائة، ورجع هذا الانخفاض إلى قيادة بنك الجزائر في 2013 بإدخال أداة جديدة لاستجاع السيولة لستة أشهر ورفع معدل الاحتياطات الإجبارية، أما سنتي 2015 و 2016 شهدت ارتفاعاً لمعدلات التضخم، حيث وصل إلى 4.78 % بالمائة و 6.39 % بالمائة على التوالي، وهذا كان نتيجة تدهور سعر صرف الدينار مع زيادة الطلب على الواردات<sup>2</sup>.

### الجدول رقم (61): ارتفاع التضخم في الجزائر من 2015 إلى 2018

2018	2017	2016	2015

<sup>1</sup> بومدين وسيلة، مرجع سابق، ص 223.

<sup>2</sup> سارة برحومة، رايح بلعباس، مرجع سابق، ص 53.

4,4	5,5	6,4	4,8	الجزائر
-----	-----	-----	-----	---------

المصدر: أحمد السيد النجار، مرجع سابق، ص 200.

ومن هنا يمكن القول أن الوضع الليبي دفع بالعديد من الأضرار المالية على ليبيا وعلى دول الجوار، حيث عانت ليبيا نسبة معينة من التضخم بسبب وضع الحرب الأهلية ، والتدخل الخارجي وكذلك انتشار التهديدات الأمنية، والجزائر هي الأخرى تضررت بفعل الحراك العربي عموما ، والوضع الليبي بشكل خاص كان بارزا في معانات الجزائر من التضخم، ما بعد الأحداث التي شهدتها ليبيا.

### الفرع الثاني: تحديات أمن الطاقة في ليبيا والجزائر.

يعتبر قطاع المحروقات النفط والغاز - الطاقة التقليدية- المحرك الأساسي للسياسة الطاقوية في الجزائر، فهو العنصر الرئيسي الموجود في جميع الصناعات الثقيلة ، وخاصة النقل والمواصلات ، وهذا ما يوفر لها الأمن الطاقوي، حيث تمتلك الجزائر احتياطات هائلة من النفط ، إذ تعتبر من أهم البلدان في إفريقيا من حيث هذا المورد بعد كل من نيجيريا وليبيا، أما بالنسبة للغاز فتحتل المرتبة التاسعة عالميا والثانية إفريقيا بعد نيجيريا، وتتمركز أغلب احتياطات البترول والغاز في كل من حاسي مسعود وحاسي الرمل<sup>1</sup>، وما يزال الاقتصاد الجزائري ريعي بنسبة تفوق 95 بالمائة من الصادرات الجزائرية، بل إن الجزائر لا تمتلك السلطة المطلقة على حقول نفطها لعدم التنوع في مداخلها واعتمادها على ا لاقتصاد<sup>2</sup> فالاعتداءات الإرهابية على الحقول النفطية في الجزائر هي هجمات مستهدفة واستراتيجية.

من أهم الأخطار التي تواجه الأمن الاقتصادي الجزائري في ظل الوضع الليبي هو الأمن الطاقوي، فالجزائر كما هو معروف تعتمد في اقتصادها على مصادر الطاقة، النفط فهو أساس موردها المالي أي هو أساس ميزانية الدولة ، وأساس تسيير شؤونها في مختلف المجالات وأساس مشاريعها التنموية وأساس تمويلها وإمدادتها المالية للجماعات المحلية، أي النفط في الجزائر هو أساس الاقتصاد، هذا من جهة ومن جهة أخرى التهديدات الأمنية التي تحاول ضرب اقتصاديات الدول، فالجزائر تواجه

<sup>1</sup> صبرينة مزياني، مشكلة أمن الطاقة وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري، المركز الديمقراطي العربي، متحصل

عليه: <https://democraticac.de/?p=4739> تاريخ الدخول: 2021/10/09 الساعة 12:30

<sup>2</sup> صالح زباني، مرجع سابق، ص 295.



هذا الخطر خصوصا بعد انتشار الجماعات الإرهابية ، وبعد ضرب الاقتصاد الجزائري هو ضرب الأمن الوطني الجزائري، فالأمن الطاقوي كما عرفته هيئة الأمم المتحدة: " هو الحالة أو الوضعية التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات، وبأشكال متعدّدة وبكميات كافية وبأسعار معقولة<sup>1</sup> وبذلك يمكن أن نقول أن عدم استقرار الوضع الليبي انعكس بالسلب على الدول المنتجة للنفط، خصوصا على الجزائر، كما أنه أثر على سياسة تنويع الاقتصاد لحماية الثروات الباطنية من الاندثار حيث كان من المفروض أن تصرف الأموال على المشاريع لتنويع الاقتصاد، واتجهت أو صرفت في المجال الأمني العسكري في اطار النفقات العسكرية.

فللنفط أكبر متضرر من الأوضاع الليبية، فسنتي 2011 و 2016 خسرت ليبيا أكثر من ثلثي احتياطها المالي، والمصرف المركزي الليبي قال إن البلاد قد تعيش حالة إفلاس لم تعرفها في تاريخها بسبب العجز الذي تعرفه الموازنة العامة للدولة<sup>2</sup>.

حيث أشارت إحصائيات محلية إلى نسبة العجز سنة 2014 بلغت 35 بالمائة، مما فرض على الدولة اللجوء إلى صرف أكثر من 56 مليار دولار من العملة الأجنبية، هذا العجز سببه الضغط الكبير في كلفة الدعم، وارتفاع مخصصات الرواتب وخاصة إلى ارتفاع مؤشرات الفساد في ظل غياب أي منظومة رقابية تضبط المصاريف، يضاف إلى ذلك غياب السيولة الذي أصبح تهديدا يؤرق الليبيين دون استثناء<sup>3</sup>، ولم يتمكن مصرف ليبيا المركزي من البيع بالنقد الأجنبي نظرا لعدم التمكن من الوصول إلى أصول خارجية ، مما أدى الأمر إلى هبوط قيمة الدينار الليبي في السّوق الموازية أن فارق الصرف في السّوق الموازية تضاعل إلى أقل من 10 ، وفي عام 2012 الصادرات تراجعت بنسبة 38.9 مليار دولار في عام 2010 إلى 19.2 مليار دولار في عام 2011 وفي نفس السّنة هبطت الواردات بقيمة 24.6 مليار دولار إلى 14.2 مليار دولار في نفس السّنة<sup>4</sup> وقد أعلن البنك المركزي للحكومة المعترف بها دولياً أن إجمالي المصرفيات بلغت 38.5 مليار دينار ليبي 29.6

<sup>1</sup>عباسة جلايلي، الامن الطاقوي وصراع الدول الصناعية الكبرى على موارد الطاقة، في مقياس قضايا دولية معاصرة (جامعة وهران 1" أحمد بن بلة"، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية، قسم علوم الاعلام والاتصال)، ص 2.

<sup>2</sup> شريف زيتوني،"الليبيون من الرفاه الى الندرة، نشرة أسبوعية،"بوابة إفريقيا الإخبارية، العدد 15، (فبراير 2018) ، ص 3.

<sup>3</sup> شريف زيتوني، مرجع سابق، ص 3.

<sup>4</sup> اقريشن امال مسعود، مرجع سابق، ص 61.

(مليار دولار)، بينما بلغت الإيرادات نحو 12.2 مليار دينار ليبي 14.76 مليار دولار خلال الفترة من يناير حتى نهاية نوفمبر 2014 ولهذا قال بعض الخبراء الاقتصاديين، أن ذلك العام يعتبر من أسوأ الأعوام التي مرت بها ليبيا من الناحية الاقتصادية منذ قرابة الخمسين عاماً<sup>1</sup>. فقد سجلت سنة 2013 تدهورا اقتصاديا واضح بسرب الاضطرابات الأمنية والفوضى التي تعيش فيها مختلف الولايات ، فقد صرحت وزارة النفط الليبية أنها خسرت 7 مليارات دولار.<sup>2</sup>

إن الأوضاع التي تمر بها ليبيا جعل منها مركز العديد من التهديدات، وبالأخص على المستوى الاقتصادي، ومنذ الحرب على ليبيا تراجع إنتاجها النفطي بسبب سيطرة الميليشيات المسلحة على الحقول النفطية، هذا الوضع الداخلي انعكس على كل الدول المنتجة للنفط ، حيث عرف سنة 2014 تحديًا كبير من خلال انخفاض أسعار النفط الذي أرجعه الباحث ون إلى دخول منتجين غير شرعيين مثل داعش في سوريا والمليشيات في ليبيا وغيرها من الجماعات<sup>3</sup> ، وبدأت بعض الميليشيات التي تنتمي للقبائل الليبية تتقرب من حقول الإنتاج وموانئ التصدير وحاولت الاستلاء عليها كوسيلة للضغط من أجل الحصول على الامتيازات، هذا ما أدى إلى انخفاض سعر النفط ، حيث انخفض إلى 241000 برميل في 24 فبراير 2014 وهذا التراجع انعكس على حياة السكان في ليبيا مع العلم أن ليبيا هي دولة استخراجية.<sup>4</sup>

فالنزاع على منطقة الهلال النفطي يع د من أكبر التحديات التي تسيطر على قوات الجيش الوطني الليبي على المنطقة التي تضم أربعة موانئ، الزيتينية، برقة، رأس لانوف، سدره، منذ 2016 تمكنت من رفع الإنتاج اليومي حيث وصل من 200 ألف برميل إلى 700 ألف برميل، لكن كانت هناك محاولة للسيطرة على هذه الحقول من طرف مجلس شورى ثوار بنغازي في 2017، وهاجمت

<sup>1</sup> بومدين وسيلة، "الدولة الفاشلة في ليبيا وتداعياتها على المنطقة المغاربية"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 3، (أكتوبر 2018)، ص 223.

<sup>2</sup> إبراهيم نصر الدين، حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص 278.

<sup>3</sup> عمر فرحاتي، يسرى اوشريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري، (الجزائر: الدار الجزائرية، 2016)، ص 203.

<sup>4</sup> إبراهيم نصر الدين، حال الأمة العربية 2014-2015 الإصعاص من التغيير النظم إلى تفكيك الدول، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، ص 573.

كتائب بنغازي على المنشآت النفطية في رأس لأنوف والسدرة بعد معارك كبيرة مع قوات الجيش الليبي<sup>1</sup>.

فالأوضاع المتأزمة التي تعيشها ليبيا انعكست على الاقتصاد ويمكن إجمالها فيما يلي:<sup>2</sup>

✓ تراجع إنتاج النفط.

✓ وقف منشآت التكرير.

✓ انخفاض الأجور.

✓ تسريح العمال بشكل مؤقت أو دائم.

هذا ما كرس تراجع ليبيا في المجال الاقتصادي، فالوضع الليبي زاد من تكريس الهوة والفجوة الاقتصادية، وهذا ما أكدته العديد من التقارير، منه تقرير البنك الدولي الذي صدر عام 2013 والذي أكد ما يلي:<sup>3</sup>

➤ إن الاقتصاد الليبي إنكمش بنسبة 5 بالمائة، وعجز الموازنة وصل إلى 6 بالمائة.

➤ استيراد جديد يخص الوقود الديزل.

من خلال هذا يمكن القول أن الوضع الليبي هو أحد أهم أسباب تراجع سعر النفط والجزائر هي من أكثر الدول تضررا بتراجع سعر النفط، مما جعل الجزائر في تحديات في مختلف المجالات وجعلها تتبع سياسة التقشف التي تضررت منها العديد من القطاعات، فهشاشة الوضع في المنطقة أثر على الاقتصاد الجزائري خصوصا مع تدني أسعار النفط في الأسواق العالمية، حسبما ذكرت عدة مصادر أمنية<sup>4</sup> وهنا يمكن القول أن تحديات ليبيا التي تعيشها ليبيا أثر على الأمن الاقتصادي الجزائري من خلال تضررها بانهيار سعر البترول، خصوصا أن الجزائر هي دولة استخراجية مع تصاعد أعمال العنف والتوتر السياسي، وتدهور الوضع الاقتصادي في ليبيا بشكل غير مسبوق، حيث يوجد مصرفان مركزيان أحدهما في مدينة البيضاء القريبة من طبرق شرقاً للحكومة المعترف بها دولياً، والآخر في العارمة طرابلس غرب البلاد، وقد تقام الوضع الاقتصادي بعد توجه بعض الميليشيات نحو ما يعرف حرب النفط عبر قصف وتدمير آبار النفط الذي يعد عصب الحياة في ليبيا،

<sup>1</sup> أحمد السيد النجار، مرجع سابق، ص 132.

<sup>2</sup> أمال مسعود إقریشن، مرجع سابق، ص 50.

<sup>3</sup> أمال مسعود إقریشن، مرجع سابق، ص 50.

<sup>4</sup> محمد بالجيلالي، مرجع سابق، ص 130.

## الفصل الثالث: إنعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

وزاد الوضع تازماً نتيجةً للانخفاض الكبير في أسعار النفط، الذي بدأ الصراع على منطقة الهلال النفطي، حيث كانت قوات الجيش الوطني الليبي قد سيطرت على الهلال النفطي التي تضم أهم الموانئ النفطية الزويتنة برقة رأس لأنوف وسدره سبتمبر 2016 ، ولكن سرعان ما استطاعت كتائب دفاع بنغازي الإسلامية التوجه واستعادة السيطرة على بعض هذه الموانئ.<sup>1</sup>

ومن أكثر الدول التي تضرر بفعل الوضع الليبي الجزائر، حيث عرفت هي الأخرى أضراراً من تراجع سعر النفط الذي خلف آثار وخيمة على الجزائر، ومن خلال تهديد أمن الحقول البترولية حيث أصبح بإمكان إلحاق الضرر بالحقول النفطية.

### الجدول رقم(62): بيانات الاقتصاد في ليبيا الكلي خلال 2010-2015

البيان	الإيرادات النفطية	إجمالي الإيرادات	إجمالي المصروفات	عجز الميزانية
2010	55.713.0	61.503.1	54.498.8	7.004.3
2011	15.830.1	16.813.3	33.633.5	6.820.2
2012	66.932.3	70.131.4	62.390.8	8.092.2
2013	51.775.7	54.763.6	70.390.8	15.627.2
2014	19.365.5	21.543.3	43,864.2	22.32.9
2015	9.365.3	15.279.8	26.727.7	11.447.9

المصدر: أحمد حلواني، حال الأمة العربية 2015-2016 العرب و عام جديد من المخاطر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، ص 286.

تم استخدام السيطرة على حقول النفط وخطوط الأنابيب للمساومة وللمفاوضات السياسية لإجبار السلطات المركزية في طرابلس على تقديم التنازلات، وهنا بعض اللحظات المهمة في النضال من أجل السيطرة على البنية التحتية للنفط والغاز في ليبيا، حيث تم استخدام النفط والغاز كورقة مساومة سياسية:<sup>2</sup>

➤ في عام 2013، استولى فدرالي مسلح يطالب بالحكم الذاتي لطرابلس على محطات النفط الرئيسية من السدره ورسلاونوف وتوقفت صادرات النفط.

<sup>1</sup> أحمد السيد النجار، مرجع سابق، ص ص 132-133.

<sup>2</sup> MOHAMED ELJARH ،LES DEFIS ET ENJEUX SECURITAIRES DANS L'ESPACE SAHELO-SAHARIEN LA PERSPECTIVE DE LA LIBYE ،(Bamako, juillet 2016) ،p7 .

- أغلقت مجموعات العرقية في الجنوب مرارا وتكرارا الرواسب في الصحراء الليبية للاحتجاج على السياسات المتعلقة بحقوقهم أو المطالبة بفرص العمل، وأغلقت مجموعات من مدينة الزنتان خط الأنابيب الرئيسي الذي يربط حقول النفط في الجنوب إلى محطات النفط في الشمال منذ 2014، احتجاجا على طرد الجماعات المسلحة المرتبطة بالمدينة.
- في عام 2014، شنت قوات فجر ليبيا هجوما على محطات النفط في إسيدرا ورسلانوف، وفي محاولة للسيطرة عليها تسببت بوقوع أضرار كبيرة للبنية التحتية لمحطة النفط من إسيدرا.
- في يناير 2016، شنت قوات مدينة سرت هجوما على نفس المحطات النفطية في محاولة للسيطرة عليه، ولكن هذا الأخير فشل ، وبعد الفشل في السيطرة البنية التحتية الحيوية للنفط والغاز، بدأت قوات داعش بمهاجمة الحقول والمحطات ليس من أجل السيطرة، وإنما لتخريب البنية التحتية للنفط من أجل حرمان الحكومات المستقبلية من الموارد المالية اللازمة والتي يمكن استخدامها لمكافحة وجود الجماعات المتطرفة الجهاديين مثل داعش.<sup>1</sup>
- إن عدم استقرار الأوضاع في ليبيا انعكس على الجزائر، حيث لم تكفي الميليشيات المسلحة الليبية بضرب الحقول النفطية الليبية بل تعدته بضرب الحقول الجزائرية الذي خلف أضرارا مادية ومعنوية، تضررت الجزائر باستهداف الجماعات الإرهابية القادمة من ليبيا على حقول النفط ، ولعل أكبر دليل على ذلك هو الهجوم على حقول النفط في تيقنتورين بعين أميناس الذي كان له العديد من الآثار الوخيمة، حيث يمثل مركب تيقنتورين في أن أميناس عبارة عن مصالح للغاز الطبيعي والغاز المكثف بطاقة إنتاجية تقدر بـ 9 مليار متر مكعب في العالم الذي يستخرج من حقول تيقنتورين وحاسي فريدة وغيرها، والذي يتربع على مساحة 10 هكتارات يشغل أكثر من 790 عامل منهم 134 أجنبي من أصل 26 جنسية مختلفة<sup>2</sup>.
- المطلب الثالث: تحديات الفساد وتراجع التنمية والسياحة كمصدر تهديد للأمن الجزائري في ظل عدم استقرار الوضع الليبي.

الفرع الأول: الفساد الاقتصادي وتعطيل التنمية تأثيره على الأمن الجزائري.

<sup>1</sup> MOHAMED ELJARH, op cit ,p7 .

<sup>2</sup> عفاف بن علي، "ابعاد السوسيواقتصادية للتدخل العسكري الفرنسي في مالي على الامن الوطني الجزائري"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، المجلد 05، العدد 03، (ديسمبر 2019)، ص398.

أصبحت ليبيا تعاني ما يسمى بأزمة التغلغل، فلم تعد قادرة على التحكم في إقليمها الجغرافي مما زاد من الفساد كالاقتباس والاختلاس وتهريب الأموال، وهي من أكثر السياسات التي تتبعها لتهريب الأموال للخارج والبضائع والرشوة والمحسوبية واستغلال المناصب<sup>1</sup> فهذا الانتشار كان له تأثيرا على دول الجوار، خصوصا على الجزائر، فانتشار الفساد في ظل غياب سلطة سياسية وغياب ضوابط قانونية تحكم ليبيا، يجعل من السهل انتشار شرارته لدول الجوار، خصوصا على الجزائر، فيمكن القول أن استمرار سياسة استغلال المنصب في تعزيز اللامساواة وخصوصا أن ليبيا عبارة عن قبائل، هذا ما سيساهم في تعزيز الانقسامات وسيساهم في استمرار النزاع، مما سيؤثر على استقرار الجزائر كما أن سياسة الفساد ستعزز فكرة التمرد والانفصال (ردا على سياسة التفضيل والتمييز) التي سنتطرق لها بإثراء لاحق، هذا كله سيؤثر على الأمن الجزائري.

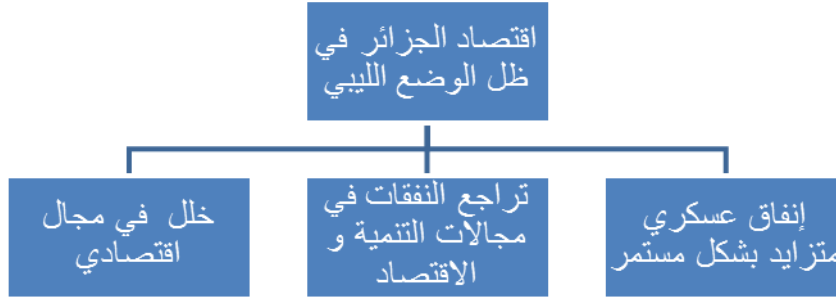
### تعطيل المشاريع التنموية:

لقد تم تعطيل العديد من المشاريع التنموية في الجزائر بسبب الانفلات الأمني في المنطقة منذ سنة 2011، وهذا راجع للعديد من الأسباب:

- اقتصاد ريعي يعتمد على عائدات النفط.
  - ازدياد الإنفاق على المجال العسكري على حساب المجالات الأخرى.
  - التركيز على البعد الأمني أكثر من المجال الاقتصادي.
  - الفساد السياسي والاقتصادي.
- إن تركيز الجزائر على الأمن العسكري من خلال سياسة زيادة الإنفاق العسكري لمواجهة التهديدات القادمة من ليبيا، وبزيادة العديد من الإجراءات الاحترازية لمنع نقل عدوى التهديدات من ليبيا للجزائر، لكن هذا التركيز والاهتمام على القطاع العسكري الذي يعتبر من أهم القطاعات التي لقيت اهتماما كبيرا من طرف الجزائر، ليقع عليها تحقيق الأمن والاستقرار الذي هو أساس وحدة الدولة، لكن هذا القطاع في الجزائر لا يمكن اعتباره قطاعا إنتاجيا، لذا فإن الاهتمام بهذا القطاع وحده لا يساهم في حركية التنمية، هذا ما جعل الجزائر بعد الحراك العربي في ليبيا سنة 2011 بتعثر المجالات والقطاعات التنموية، خصوصا بعد تراجع أسعار النفط، لذا يمكن أن تعتبر أنه منذ 2011 بنسب متفاوتة، عرفت التنمية تراجعا و تدهورا انعكست على المستوى الاقتصادي الجزائري.

<sup>1</sup> عوض يوسف الحداد، مرجع سابق، ص 49.

الشكل رقم (13): وضع الاقتصاد الجزائري في ظل الوضع الليبي



المصدر: إعداد الباحثة

تأثر البعد الاقتصادي للأمن الجزائري في ظل الوضع الليبي، حيث أنه تفسر بالمعادلة التالية:

انفلات أمني في ليبيا ← عجز ليبيا على أمن حدودها ← كيز النقل على الجزائر في حماية الحدود ← أحد أهم سياساتها رفع نفقات عسكرية ← قابله انخفاض النفقات في مجالات الاقتصادية ← خلل في مجال اقتصادي ← الجزائر في ظل سقف نفقات العسكرية كانت تراعي أولوية حماية الحدود الجنوب الشرقي نتيجة أوضاع ليبيا (إرهاب، الهجرة واللجوء، الجريمة المنظمة، إنتشار السلاح)، لكن هذا كان على حساب المشاريع التنموية، فالقطاع عسكري ليس منتج مما جعل مليارات الدولارات التي تذهب لهذا القطاع لتطوير سياسة الدفاع والحماية على حساب القطاعات المنتجة التي تساهم في حركة الاقتصاد، ساهمت هذه السياسة في تطوير القدرات العسكرية، والتي لعبت دورا كبيرا في حماية الجزائر من خطر قادم من ليبيا، لكن من جهة أخرى أثرت هذه السياسة على البعد الاقتصادي للأمن الجزائري، حيث إن عدم المساواة في النفقات أثر على الاقتصاد الجزائري.

الفرع الثاني: تراجع السياحة في ليبيا وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري.

إن الوضع الذي عاشته ليبيا من تدهور سياسي و اجتماعي وأمني انعكس على الأوضاع الاقتصادية، حيث تضررت أحد قطاعاته من بينها السياحة، وصدر تقرير سنوي عن المنتدى الاقتصادي العالمي منتدى دافوس بترتيب ليبيا بين ثمانية دول عربية، والتي شهدت ثورات واحتجاجات، حيث عرفت تراجعاً وانخفاضا في السياحة، حيث تم تأخر ليبيا إلى مركز 124 عام 2011 بعد أن كانت تحتل 112 عام 2010 لانخفاض قيمة المؤشر بنسبة 3.1 بالمائة<sup>1</sup>، إن للسياحة العديد من المنافع متمثلة في المنفعة الاقتصادية: كما يمكن للسياحة توفير وظائف مباشرة للمجتمع،

<sup>1</sup> أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص ص 278-279.

## الفصل الثالث: انعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

مثل المرشدين السياحيين والتدبير المنزلي بالفندق، ويتم إنشاء العمالة غير المباشرة من خلال صناعات أخرى مثل الزراعة وإنتاج الأغذية وتجارة التجزئة.

يولد تطوير البنية التحتية ونفقات الزوار دخلاً للمجتمع المحلي، يمكن أن يؤدي إلى تخفيف حدة الفقر، والمنفعة الاجتماعية، بالإضافة إلى الإيرادات، كما يمكن للسياحة أن تحدث إحساساً حقيقياً بالفخر والهوية للمجتمعات، إنها تتيح لهم إلقاء نظرة على تاريخهم وهويتهم المجتمعية، هذا يساعد السكان المحليين الحفاظ على تقاليدهم وثقافتهم، كما أنها تحقق المنفعة البيئية، فتوفر السياحة الدعم المالي للحفاظ على النظم الإيكولوجية وإدارة الموارد الطبيعية، مما يجعل الوجهة أكثر أصالة ومرغوبة للزائرين<sup>1</sup>. بين كل المنافع تعتبر السياحة أحد أهم المداخل التي قد تعتمد عليها الدولة، لكن السياحة تتعارض وتتعدى في الدول التي تكون فيها اضطرابات داخلية، فالسياحة تعتمد على متغير الأمن والاستقرار، فالسائح يبحث عن الأماكن التي تتوفر فيها هذه الشروط، إضافة إلى شروط الراحة والاستجمام، التي تكوّن فيها البحث عن المناطق السياحية مرتبطاً بأمان المنطقة، فلا يعقل أن يختار السائح مكاناً مهماً ما تمتع به من امتيازات بدون التركيز عن الأمن والاستقرار.

لقد تضررت الجزائر بفعل الوضع الأمني الذي مرت به ليبيا على أمنها الاقتصادي من خلال تأثر السياحة الجزائرية، فقد تراجع توافد السياح الأجانب الفرنسيين، والألمان الإيطالي والبريطانيين خوفاً على أمنهم الذين يتميزون بحبهم للصحراء، خصوصاً الجزائر فهناك مناطق خمسة هي محرمة من السياحة إليزي، الهقار، أدرار، تندوف، ورقلة<sup>2</sup>. وهذا ليس بالجديد فقد عانت الجزائر في التسعينات القرن الماضي من تراجع السياحة خلال العشرية السوداء، لذا يمكن القول أن السياحة الجزائرية تضررت وستتضرر بسبب الوضع الليبي الذي زاد من حدة انتشار الإرهاب، والهجرة غير الشرعية واللجوء والإجرام في المنطقة، فالسائح يبحث عن الأمن قبل السياحة.

**الشكل رقم (14): ليبيا مصدر تهديد للدول المجاورة للجزائر**

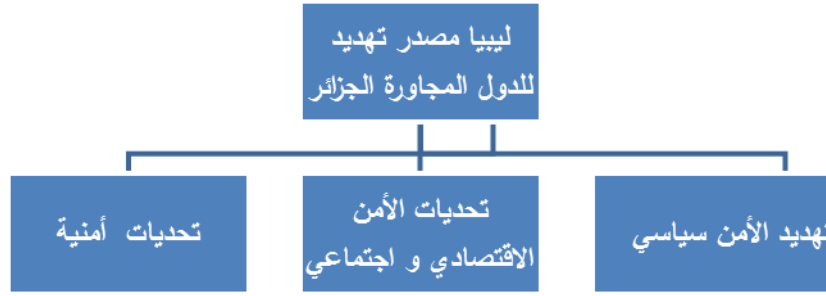
<sup>1</sup> مفهوم وتعريف السياحة في العالم، متحصل عليه:

<https://www.kayla231.com/2020/01/tourismconcept.html> تاريخ دخول 2021/10/13 الساعة

.16:20

<sup>2</sup> عادل جارش، مرجع سابق، ص 141.





إعداد الباحثة

المصدر:

**المطلب الرابع: إنتشار البطالة والفقر وتدهور الأوضاع الإجتماعية في ليبيا كمصدر تهديد للأمن الجزائري.**

**الفرع الأول: إنتشار البطالة والفقر في ليبيا وأثرها على الأمن الجزائري.**

تسبب الشلل الاقتصادي في ليبيا خلال عام 2011 من مضاعفة حجم البطالة،<sup>1</sup> وارتفاع نسبة البطالة، وتدهور الوضع المعيشي، فقد وصلت نسبة البطالة نسبة 19 بالمائة<sup>2</sup>، وارتفعت عام 2016 إلى 20 بالمائة<sup>3</sup> وأصدرت تقارير عن الأهداف التنموية لسنة 2010 عن برنامج الأمم المتحدة، فثمة في المجتمع عائلات تعاني فعلا من الفقر الشديد والجوع،<sup>4</sup> مما يعني أنّ الفقر كان منتشرا في ليبيا حتى قبل الأحداث فبرابر تزايدت بفعل الأحداث التي شهدتها ليبيا، فالبطالة والفقر تشكلان عائقا أمام النمو الاقتصادي و قد تبقى النسبة عالية خاصة بعد أحداث 2011 مما يزيد استمرار الوضع، من أبرز أسبابها هي التشوّهات المستمرة في سوق العمل وأبرزها قلة فرص العمل، وتقدر نسبة الفقر المدقع في ليبيا حوالي 29 بالمائة، ونسبة من 12-15 بالمائة من السكّان معرضة للفقر<sup>5</sup> فانتشاره له عدة دلالات، والتي قد تهدد أمن الجزائر، وهذا من خلال انتشار الفقر لتصبح هذه الفئة فريسة لدى الجماعات الإجرامية بمختلف أنواعها، من خلال إغرائهم بتغيير الحياة ومقابلة الانضمام لهذه الفئات،

<sup>1</sup> أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص 280.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 181.

<sup>3</sup> محمد عبد الكريم احمد، ليبيا ما بعد القذافي أزمة القوى الإسلامية وخيارات العنف، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2018)، ص 238.

<sup>4</sup> وناس المنصف، مرجع سابق، ص 333.

<sup>5</sup> أمال مسعود اقريشن، مرجع سابق، ص 63.

## الفصل الثالث: انعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

وقد أثبتت الدراسات أن العديد من المنخرطين في الإرهاب والجريمة المنظمة هم من الفقراء الذين يعيشون أوضاعا اجتماعية صعبة، وهذا يؤثر على الأمن الجزائري من منطلق تهديدات أمنية عابرة للحدود من خلال انتقال الوضع من ليبيا إلى الجزائر.

### انتشار الفقر وبطالة سلاح لدى الإرهاب والجريمة المنظمة

الفقر ← إغراءات مالية ← إنخراط في مختلف أعمال إجرامية إرهاب جريمة المنظمة

المصدر: إعداد الباحثة

لقد ارتفعت نسبة البطالة لدى سكان مناطق الجنوب الجزائري نتيجة لمزاحمة المهاجرين الذين يمثلون يدا عاملة رخيصة من القادمين من دول الساحل ومن ليبيا مؤخرا - بسبب تدهور الأوضاع في ليبيا - وانتقال شرارتها لدول المجاورة بشكل عام، و الجزائر بشكل خاص، كان السبب مختلف التهديدات التي تعيشها الجزائر اليوم، وما هو قادم من ليبيا، وما هو قادم من الدول الأفريقية<sup>1</sup> - التي ازدادت حدة التهديدات فيها بسبب الوضع الليبي - هذا من جهة ومن جهة أخرى، رغم أن الجالية الجزائرية صغيرة جدا من العمال الذين يعيشون في ليبيا،<sup>2</sup> بالمقارنة مع تونس ومصر الأكثر تضررا، لكن البطالة الليبية أثرت على الأمن الجزائري، حيث يصبح المجتمع الليبي عاطلا عن العمل، وعدم وجود مداخل والقدرة على تلبية الاحتياجات، ما يساعد الجماعات الإجرامية والإرهابية بلعب دور الإغراء، وتحسين الأوضاع عبر الانخراط في هذه التنظيمات الإرهابية والإجرامية.

إن انتشار البطالة في دول الجوار أحد أسبابه الأوضاع الليبية بعدها كانت تأوي الأفارقة القادمين من الجنوب هجرة الأفارقة ← يد عاملة رخيصة ← أحد مسببات البطالة في الجنوب كانت بسبب انتشار الجريمة المنظمة والانخراط في الجماعات الإرهابية

المصدر: إعداد الباحثة

بسبب التحديات التي مرت بها البلاد، ارتفع الفقر والبطالة، كما أن انتشارها قد يكون سببا في تقادم عدد المنخرطين في الأعمال الإرهابية والإجرامية، التي تكون لها أضرارا كثيرة، منها الاختلال في النظام المصرفي من خلال خروج الأموال خارج الجزائر<sup>3</sup>، وهذا بسبب تزايد عدد التهديدات القادمة من ليبيا.

<sup>1</sup> عائشة قادة بن عبد الله، مرجع سابق، ص 1334.

<sup>2</sup> MOHAMED ELJARH, Op cit, p 15.

<sup>3</sup> عائشة قادة بن عبد الله، مرجع سابق، ص 1334

الفرع الثاني: تدهور الحياة الاجتماعية.

إن الأوضاع التي تمر بها ليبيا انعكست على الأوضاع الاجتماعية ، حيث أصبحت تترجم معاناة الشعب الليبي، كما أن العديد منها كالبطالة والفقر واللجوء يمكن أن نربطه بالتهديدات الأمنية، فكلما ازدادت الأوضاع سوءا في ليبيا كلما ازدادت الأوضاع الاجتماعية سوءاً، في نوفمبر 2015 وصل عدد المهاجرين نحو 3.08 مليون، أي حوالي 49 بالمائة من مجموع السكان، ونسبة المحتاجين للمساعدات الإنسانية إلى 2.44 مليون أي ما يعادل 79 بالمائة، من مجموع المتضررين منها 1.2 مليون شخص في حالة مزرية لاحتياجهم من أبسط أمور الحياة كالغذاء واللباس<sup>1</sup>. لقد لحقت أضراراً كثيرة في مجال الصّحي بسبب عمليات القصف الجوي ، التي دمرت المستشفيات ، حيث تدمرت المرافق الصحية بنسبة 60 بالمائة، ومست المناطق التي تعرف اشتباكات، وتضرر قطاع التعليم حيث لم تعد تؤدي مهامها ، وتحولت المدارس إلى مستوصفات أولية تستقبل الجرحى ، وكذلك تحولت إلى مراكز لإيواء النازحين والفارين من بيوتهم بحثاً على البقاء<sup>2</sup>، فبعدها كان هدف الليبيين التظاهر في وجه النظام السّابق ، لتحسين الأوضاع الاجتماعية في مختلف مجالات الحياة ، ليقع في نقيض ذلك بعد سقوط نظام القذافي وجعل الليبيين يعيشون عكس ما كانوا يطمحون.

من خلال الوضع الليبي الاجتماعي المزري ، انعكس على دول الجوار منها الجزائر ، لأن التحديات الاجتماعية تؤثر على الأمن الاجتماعي، وبذلك الأمن الوطني.

الجدول رقم (63): تحديات الليبيين بعد الثورة

3.771	عدد القتلى الليبيين بسبب العنف
2.440.000	عدد الليبيين المتضررين بشكل مباشر من الصراع
418.803	عدد المشردين داخليا في ليبيا
1.900.000	عدد السكان المتضررين من النزاع محدودية فرص الحصول على الرعاية الصحية والأساسية الأدوية
1.280.000	عدد السكان المتضررين من النزاع انعدام الأمن الغذائي
680.000	عدد السكان المتضررين من النزاع في الحاجة إلى المياه النظيفة والصرف الصحي
79%	نسبة السكان المتضررين من النزاع في الحاجة إلى مساعدة الحماية

<sup>1</sup> أحمد حلواني، مرجع سابق، ص 289.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 290.

1.500.000

عدد السكان المتضررين من النزاع في الحاجة إلى خدمات التعافي المبكر

Source :Tim Molesworth and David Newton. *Libya Instability and Insecurity in Libya Analysis* Report prepared on behalf of UNDP <https://www.humanitarianresponse.info/sites/www> 10/12/2021 17:42

### المبحث الثالث: انعكاسات الإرهاب وتسليح واختراق الحدود الليبية على الأمن الجزائري.

عرفت ليبيا بعد أحداث 17 فبراير 2011 العديد من التغيرات التي سجلت في التاريخ الليبي، حيث تمثلت في سقوط نظام الذي دام 42 سنة، والذي كانت مؤسساته قائمة على شخصية القذافي، فقد عانت ليبيا بعد سقوط النظام السابق وهشاشة مؤسسات النظام، أضف إلى ذلك عجزها على ضبط الحدود التي أصبحت منكشفة على طول إمتداداتها الحدودية، مما جعلها موطناً للتهديدات المتخطية للحدود، وأصبحت محل خطر وتهديد للدول المجاورة خصوصاً على الجزائر، وقد تتعدد هذه التهديدات بين اختراق الحدود وانتشار الإرهاب، والسلاح وتعد الجزائر على رأس الدول المغاربية من حيث عدد السكان 45 مليون نسمة<sup>1</sup> وذات النسبة الأكبر في النمو الديمغرافي بالنسبة 5 بالمائة بعد موريتانيا، مقارنة بباقي الدول المغاربية، وكما نعلم أنها الأكبر مساحة، حيث ترتبط جغرافياً بين مشرق ومغرب المنطقة المغاربية التي يصل مجموع سكانها 92.8 مليون نسمة<sup>2</sup>، فالانفلات الأمني في دول الجوار خصوصاً ليبيا، يمثل خطراً على الجزائر علماً أن شساعة مساحة الجزائر، وكذلك الأعداد الهائلة من السكان التي تجعلها سهلة للاختراق وصعباً للتحكم فيها، مما يقع على عاتق الجزائر تحديات تواجه تهدد الأمن الوطني.

إن فشل الدولة الليبية لعدة أسباب:

- كونها بوابة لتدفقات اللاجئين من إفريقيا بأكملها.
- يوفر قاعدة للإرهاب الدولي وغيره من الجرائم الدولية.

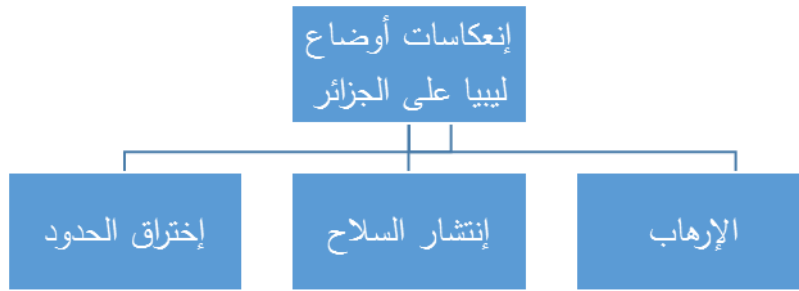
<sup>1</sup> عدد سكان الجزائر 2022؟... الترتيب العالمي للجزائر من حيث الكثافة السكانية، متحصل عليه:

<https://hijra.news/%D8%B9%D8%AF%D8%AF-> تاريخ الدخول: 2022/03/10 الساعة 00:33

<sup>2</sup> طاهر دحموح، مرجع سابق، ص 64.

- يؤدي إلى العنف والمعاناة التي تمتد إلى زعزعة استقرار دول المجاورة.<sup>1</sup>

الشكل رقم (15): انعكاسات أوضاع ليبيا على الجزائر



المصدر: إعداد الباحثة

المطلب الأول: اختراق الحدود الليبية وأثرها على الأمن الجزائري.

أصبحت الحدود الليبية بفعل انتفاضة 17 فبراير 2011 مفتوحة أمام الجميع، حيث أضحت تتميز بالهشاشة وانعدام الرقابة عليها، لذا أصبح كل الضغط موجهًا للدول المجاورة لها، فحماية الحدود المشتركة تكون على الدولتين المتجاورتين تكريس كل الإمكانيات لحماية حدودها، لكن في الحالة الليبية وبفعل الانفلات الأمني، وانقسام المؤسسة العسكرية والأمنية وقع على عاتق حراسة الحدود على جهة واحدة، وهي الدول التي تتقاسم معها ليبيا العديد من الكيلومترات عبر الصحراء الشاسعة والواسعة، والتي يصعب التحكم فيها وضبطها، إن تحدي المناطق غير المراقبة الذي يرى العديد من المحللين أنه راجع لضعف قدرة الدولة وفعاليتها في التحكم في الأراضي الخاضعة لسيادتها، يوفر فرصة مهمة للجماعات الإرهابية لاتخاذها مركزًا للتدريب والتخطيط والتمويل<sup>2</sup>، ومصدرا لمختلف التهديدات العابرة والمتخطية للحدود.

<sup>1</sup> Richard Ware 'op cit' p05

<sup>2</sup> عمر فرحاتي، مريم براهمي، الأزمة في الساحل الإفريقي الخلفيات والإبعاد، (الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، 2017)، مرجع سابق، ص ص 76-77.

### الفرع الأول: الحدود الجزائرية الليبية.

تتأثر الوحدات السياسية بمدى قربها الجغرافي على غيرها من الدول،<sup>1</sup> والجزائر وليبيا تجمعهما شريطا حدودي للجهة الغربية لدولة ليبيا، والجهة الشرقية لدولة الجزائر، وتعتبر الحدود السياسية عبارة عن فواصل بين الدول القائمة، حيث إن لكل دولة حدودا بالنسبة للدولة<sup>2</sup>، فللحدود هي الإطار القانوني الذي تمارس فيه الدولة الحديثة سيادتها وسلطانها ، كما أنها السياج الذي يضم كامل ترابها الوطني<sup>3</sup> ، فللحدود تتميز بمجموعة من أنواع الحدود الطبيعية والحدود الغير طبيعية، أو المصطنعة نتعرف عليها فيما يلي:<sup>4</sup>

➤ الحدود الطبيعية هي حدود طبيعية تخضع للعوامل الجغرافية الطبيعية ، وهي التي تتم فيها عملية رسم الحدود في المجال الجغرافي مثل السلاسل الجبلية والمجاري المائية والأنهار الغابات.

➤ الحدود غير الطبيعية: وهي عكس الحدود الطبيعية ، وهي من صنع البشر ، وتنقسم بدورها لـصنفين صنف من الحدود التاريخية وهي حدود سياسية قديمة ، أما الحدود المفروضة وه التي يقوض عليها من خلال تدخل أطراف خارجية أو من خلال سيطرة دولة قوية.

إن الجزائر بمكانتها الاستراتيجية تتعدى الدائرة المغاربية والساحلية إلى المستوى الإقليمي (بوابة إفريقية)، ما يعادل 8 % من المساحة الكلية للقارة الإفريقية لتصبح على رأس قائمة الدول العربية والإفريقية من حيث المساح ، فالجزائر بحكم موقعها وشساعة مساحتها، تنقسم حدودها البرية مع 7 دول، 5 عربية واثنان إفريقية على 3 جهات، يحدها من الشرق: تونس وليبيا مجتمعة بـ1893 كلم، بينما يحدها من الجهة الجنوبية: النيجر ومالي مجتمعة بـ2332 كلم، ويحدها من الجهة الغربية: المغرب الأقصى، الصحراء الغربية، موريتانيا مجتمعة بـ2081 كلم<sup>5</sup>، وعليه تبقى الحدود البرية الجزائرية مع دول الجوار على طول يفوق 6000 كلم بحاجة إلى البحث عن آليات أكثر فاعلية كفيلة

<sup>1</sup> سمية جلولي بوجليطية، مرجع سابق، ص 117.

<sup>2</sup> محمد جعبوب، مرجع سابق، ص 10.

<sup>3</sup> زاوي رابح، "الحدود في المنطقة العربية: الجغرافي في مواجهة القدر الراتولي"، في إدارة الأمن الحدودي المقاربات والنماذج، تحرير: بلهول نسيم، (عمان: دار جامد للنشر والتوزيع، 2018)، ص 143.

<sup>4</sup> سمية جلولي بوجليطية، "قياس قوة الدولة في ظل مورفولوجيا الحدود السياسية"، في إدارة الأمن الحدودي المقاربات والنماذج، تحرير: بلهول نسيم ، (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2018)، ص ص 122-127.

<sup>5</sup> طاهر دحموح، مرجع سابق، ص 67.

بتحقيق الأمن الحدودي الجزائري<sup>1</sup>، فالجزائر تعد البلد الأكبر من حيث المساحة في إفريقيا ، تقع في شمال إفريقيا يحده 7 جيران ويمتد على شريط حدودي يتجاوز 6500 كلم، إلا أن الأوضاع التي تمر بها دول الجوار ، جعلت هذه الحدود المغلقة في الجهة الغربية مع المغرب منذ سنة 1994 وشبه مغلقة مع ليبيا ومالي والنيجر ومفتوحة أمام تونس.<sup>2</sup>

تجمع الجزائر مع ليبيا حدود تم ترسيمها في معاهدة الأخوة وحسن الجوار والتعاون بين الجزائر وليبيا الموقع عليها في طرابلس ، وتتكون المناطق الحدودية المشتركة بين الجزائر وليبيا في ثلاثة محافظات بحجم سكاني قدره 195274 نسمة أي حوالي 17.91 بالمائة، وبمساحة قدرها 521459 كم<sup>2</sup> أي بكثافة سكانية قدرها 0.37 ن/كم<sup>2</sup>.<sup>3</sup>

### الفرع الثاني: مخلفات الانكشاف الحدود الليبي الجزائري على الأمن الجزائري.

من منظورٍ تقليديٍّ للأمن الحدودي يقتضي تأمين الحدود ، فوجود دولتين قائمتين قادرتين على جعل تلك الحدود آمنة ومستقرة على طرفيها ، غير أنّ انهيار إحدى الدولتين يحوّل التخوم المشتركة بينهما إلى منطقة عدم استقرار ، من الواضح أنّ هذا ما ينطبق تمامًا على حالة الجزائر<sup>4</sup>؛ فقد أدى انهيار النظام السياسي في ليبيا ودخولها في حرب إلى انعكاسات خطيرة على الأمن الجزائري ، بفعل الحدود الجنوبية الشرقية مع ليبيا التي تمتد إلى 982 كلم، وهذا أدى إلى إنكشاف الحدود الجزائرية مع ليبيا<sup>5</sup> خصوصاً بعد ما أصبحت ليبيا تعاني ما يسمى بأزمة التغلغل على إقليمها الجغرافي، وبعد إنعدام وافتقار ليبيا لقاعدة أمنية متماسكة وموحدة على إقليمها ، مما يجعل الجزائر أمام تحدي خطير خصوصاً وأن هناك قرب مدن الجزائرية من ليبيا أكثر من قربها من المدن الجزائرية.

<sup>1</sup> محمد جعوب، "منطق الأمن الحدودي في الجزائر"، مجلة مدارات سياسية، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر، المجلد 04، العدد 03، جوان 2020، ص 10.

<sup>2</sup> سليم براقدي، "الجوار الجغرافي بين منطق التكامل الاقليمي وتقنيات المراقبة لتعزيز متطلبات الأمن عبر المجالات الحدودية"، إدارة الأمن الحدودي المقاربات والنماذج، تحرير: بلهول نسيم، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2018)، ص 233.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 235.

<sup>4</sup> الموقف الجزائري من الأزمة الليبية: بين التغيير والاستمرارية، متحصل عليه: مركز العربي للأبحاث والدراسات السياسات <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudi> تاريخ دخول 2021/09/30 الساعة 00:38.

<sup>5</sup> رواية تبينة، عبد العظيم بن صغير، "تداعيات الأزمة الليبية"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، المجلد 14، العدد 02، (جوان 2019)، ص 216.

## الفصل الثالث: انعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

تبعاً لفترات تاريخية طويلة، نسج بين الأفراد والجماعات التي تقطن الحدودية الجزائرية علاقات اجتماعية واقتصادية وطيدة مع الجماعات التي تقطن في دول الجوار، حيث أصبحت بين أفراد البلدين علاقات عائلية نتيجة للتزاوج، كما أصبحت هناك علاقات متبادلة ساعد على نموها إنشاء مناطق تتمثل في المراكز الاقتصادية والتجارية في البلدين مما دفعهم لتكثيف المعاملات مع بعضهم البعض لتلبية الحاجات الأساسية<sup>1</sup>، لكن في ظل الانفلات الأمني تغيرت تلك العلاقة، ففي إطار الحدود الليبية المخترقة وما أصبحت تمثله من تهديد لدول الاقليم بشكل عام والجزائر بشكل خاص، قال الباحث في العلاقات الدولية منصور قديدير "سبب تفضيل الجزائر الى الحل السياسي في ليبيا راجع الى صعوبة حراسة آلاف الكيلو مترات من الرمال..."<sup>2</sup>، حيث تتمثل بصعوبة ضبط الحدود فيها، وفي نفس الوقت تتميز بسهولة الاختراق من خلال التهديدات التي ذكرناها سلفاً من الممكن أن نقول إنها تهديدات تمس أمن الحدود التي تعني حدود أراضي دولة ما ، وتقوم بممارسة مختلف نشاطاتها على تلك الحدود الخاضعة لها وهي تحت سيادة تلك الدولة فكل دولة تقوم بحماية حدودها ، إما منطقة التقاطع أو الحدود المزدوجة فتقع على عاتق الدولتين حمايتها، ومراقبها حدود الدولة هي ثلاثة: أولاً برية، بحرية، جوية<sup>3</sup>.

وهي الحدود تخضع لسيادة الدولة حيث تمثل الإطار القانوني الذي تمارس فيه الدولة الحديثة سيادتها وسلطتها، كما أنها خطوط ترسم على الخريطة لتفصل بين الأماكن و تحدد الأطر الجغرافية لها، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عرقية أو اجتماعية<sup>4</sup> ، وفي ظل تنامي التهديدات العابرة المتخطية للحدود ، وتعبير تلمين الحدود جاء من أجل مكافحة ومحاربة التهديدات والمخاطر التي تستهدف حدود الدولة، أو تستخدمها كنقطة عبور<sup>5</sup>، تحذر التقارير من التهديدات المباشرة عبر الحدود للجزائر، بما في ذلك احتمال وجود 4000 متطرف ليبي عنيف بالقرب من الحدود الجزائرية<sup>6</sup>. وهذه التهديدات المتخطية للحدود التي تصدرها ليبيا المتمثلة في الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير

<sup>1</sup> محمد جعبوب، مرجع سابق، ص 20.

<sup>2</sup> رابحة تيبنة، عبد العظيم بن صغير، مرجع سابق، ص 216.

<sup>3</sup> قاسم محمد الدويكات، مرجع سابق، ص ص 73-74.

<sup>4</sup> رابح زاوي، مرجع سابق، ص 143.

<sup>5</sup> قاسم محمد الدويكات، مرجع سابق، ص 79.

<sup>6</sup> Algeria 2020 Crime & Safety Report

<https://www.osac.gov/Country/Algeria/Content/Detail/Report/aceef5ea-f045-453b-8fc9-18e3d2222273> 16 / 08 /2021 09:40



الشّرعية أصبحت تمثل خطرا على أمن الحدود الجزائرية ، علما أن الجزائر وليبيا تشتركا في حدود الجنوب الغربي بالنسبة لليبيا والجنوب الشرقي بالنسبة للجزائر<sup>1</sup> ، وهذا يعتبر أهم التهديدات التي تواجه ليبيا، وأهم مخلفات الفشل الدولاتي في ليبيا على أمنها وأمن جيرانها والجزائر بشكل خاص، بات خطرا لتأميم الحدود بعد الأزمة الليبية ، فلا يرتبط بليبيا لوحدها ، فما خلفته هذه الأخيرة انعكس حتى على الدول المجاورة، فتأمين الحدود الليبية النيجرية التي تمتد كما ذكرنا سالفا ب 354 كلم<sup>2</sup>، أصبحت تشغل أولويات العسكريين الدول المجاورة لها، من بينها الجزائر فقد كشفت مصالح الأمن الجزائرية أنها تلقت معلومات حول تواجد ارهابيين من تنظيم قاعدة المغرب يعتمدون على نشاط مجموعات صغيرة تابعة لهم في وديان هضبة جادو الحدودية ، التي تفصل بين ليبيا والنيجر بغرض السيطرة على المنافذ الحيوية في المنطقة<sup>2</sup>، وهذا يمثل خطرا آخر للجزائر مع حدودها النيجرية خلفته الازمة الليبية.

### المطلب الثاني: انعكاسات انتشار الإرهاب في ليبيا على الأمن الجزائري.

في الدول الفاشلة يهدد الأمن البشري باستمرار على نطاق واسع العنف والصراع الداخلي، والحرب الأهلية والإرهاب ، هذه الظروف تؤدي حتما إلى فقدان السيطرة الإقليمية ، وعدم الاستقرار السياسي<sup>3</sup> ونقلت صحيفة (Financial Times<sup>2</sup>) عن إيما المتخصصة في المخاطر السياسية بطرح تقييم يصف ليبيا بأنها "تعريف الدولة الفاشلة... البلاد على نطاق واسع وتنفيذ الهجمات الخارجة عن القانون والعنف دون عقاب ، ووجود تنظيم الدولة الإسلامية المرتبط بالقاعدة ، ومجموعات المقاتلين الأجانب وتجار استهداف مصالح الحكومة والمدنيين على حد سواء." <sup>4</sup> من خلال هذا التقييم يمكن القول أن ليبيا أصبحت مسرحا للجماعات الإرهابية ، وأن هذه التنظيمات المسلحة، أو الجماعات الإرهابية لا تسعى إلى استعمار جغرافيا محددة، كما في الحروب التقليدية بل إلى زعزعة استقرار الدولة، وإنهاك قوتها والضغط على الحكومات بضرب المرافق الاقتصادية وخطوط المواصلات والمؤسسات الحيوية لإضعاف قوتها، فهي تسير بها ببطء، لكن بخطى ثابتة إلى مصاف دولة فاشلة أي إلى فرض واقع جديد من الجغرافيا السياسية، وبالتالي الدفع بها إلى التقسيم كحل لفض النزاع<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> أحمد يوسف أحمد، حال الأمة العربية 2011-2012، مرجع سابق، ص 164.

<sup>2</sup> عمر فرحاتي، مريم براهيم، مرجع سابق، ص 77.

<sup>3</sup> Silva, Mario, op cit, p 66.

<sup>4</sup> Richard Ware, op cit, p05.

<sup>5</sup> بومدين بلغراس، مرجع سابق، ص 344.

### الفرع الأول: ليبيا مصدر للجماعات المسلحة

يعتبر الإرهاب من المفاهيم التي تعرف الالتباس والغموض ، مما يخلق مشكل التعامل مع الظاهرة في مختلف النواحي، لاسيما الجوانب السياسية والاقتصادية، والاجتماعية فقد محل العديد من المغالطات التي تعتمدها الدول أو من طرف الدولة الواحدة من خلال توصيف العديد من السلوكات التي تحدث داخل الدولة ، فقد تم تقديم تعريفات غير منتظمة على ظاهرة الإرهاب ، فقد تضم تصنيفاً مثلاً مختلف أنواع العنف بالإرهاب،<sup>1</sup> ويمكن إرجاع أسباب الغموض في تعريف الإرهاب إلى ما يلي:

➤ لا يوجد تعريف جامع له.

➤ أنه خاضع وعرضة للتلاعب السياسي.

➤ إرهاب لا يعرف دين ولا لغة ولا عرف ولا جنس معين.

➤ إرهاب مخترق للحدود ليس له وطن محدد.

وكتعريف موجز للإرهاب، هو كل عمل عنيف هجومي وعدواني ضد الإنسانية، تقوم به جماعات متطرفة بهدف نشر الرعب والهلع، وتستخدم لغة السلاح في مختلف عملياتها التي تستهدفها. لقد تعرضت ليبيا للمواجهات إرهابية ما قبل أحداث فبراير 2011، حيث تعود إلى الثمانينات

والتسعينات من القرن الماضي، كان أولها سنة 1984، تم اختراق من خلالها الحدود الليبية من صحراء تونس، وقد صرح كمال الشامي عضو الجناح العسكري في الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا،<sup>2</sup> أما ما بعد أحداث فبراير 2011 التي مثلت الثورة الليبية التي أفرزت ضعف للدولة، وغياب لمؤسسات الأمن وانتشار السلاح، وبالإضافة إلى التدخل الدولي، مما شكّل أرض خصبة لتنامي تنظيم القاعدة حيث تصبح الدولة عاجزة عن تحقيق أدنى شروط الحماية للإقليم، مما يجعلها مهياً لتنامي تنظيم القاعدة.<sup>3</sup>

### أولاً: ظهور الجماعات المسلحة في ليبيا

إن ظهور الجماعات المسلحة وتنامي دورها في مرحلة ما بعد الثورة 17 فبراير 2011، يرجع للاضطهاد الذي تعرض له التيار الإسلامي من طرف النظام السابق ، الذي استخدم فيه الأبنية القبلية

<sup>1</sup> أحمد إبراهيم محمود، "مفهوم الإرهاب تعريفات غامضة وتطبيقات ملتبسة"، الشؤون العربية، جامعة الدول العربية العدد 133، (ربيع 2008)، ص 48.

<sup>2</sup> فريحة عوض الترهاني، المؤامرة الكبرى فوضى الربيع العربي وحقيقة الحرب على ليبيا، (دم،ن: نيولينك للنشر والتدريب، 2014)، ص 45.

<sup>3</sup> خالد حنفي، مرجع سابق، ص 118.

## الفصل الثالث: إنعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

والاقتصاد الريعي كإستراتيجيات لإضعاف التيار السياسي، ومن خلال هذه السياسة التي تقوم على التهميش والإقصاء، أصبح الشرق الليبي الذي كان منطلق الإسلاميين معتدلاً، والصوفية السنوسية أصبحت بعد الثورة مركزاً للجماعات الإسلامية<sup>1</sup>، كذلك تعود لفرار العديد من السلفيين الجهاديين من سجون في ليبيا كان عاملاً مهماً في إدارتهم وانخراطهم في الجماعات القتالية<sup>2</sup>، وقد نفذ وتفنن الثوار في الأعمال الإرهابية كما هو موضح في الجدول.

### الجدول رقم(64) : ممارسات الثوار في أحداث 17 فبراير 2011

ممارسات الثوار في 17 فبراير 2011
أعمال الثار
أعمال التعذيب الانتقامية ضد محتجين
الهجمات الانتقامية ضد المحسوبين على النظام
الاعتقالات القسرية دون إذن مسبق من النظام القضائي
الاعتداء على بعض أملاك الأشخاص المحسوبين على النظام السابق

**المصدر:** محمد عمر حبيب، مرجع سابق، ص 260

تعتمد هذه الميليشيات على ما يلي:

تعتمد الميليشيات لتدريب وتسليح وتكتيك على ما يلي:<sup>3</sup>

- تنظيم الميليشيات: وهو التسلسل الهرمي تبدأ بالفرد، طاقم، الجماعة، الفصيلة، السرية، الكتيبة، اللواء، الفرقة، الجيش أو الجيش الميداني.
- تسليح الميليشيات تتجلى في تسليح الميليشيات بمعدات القتالية كالبندقية، المسدس، الرشاشات الخفيفة والمتوسطة.
- التكتيكات القتالية، وهي طرق وتقنيات العمل المنسق لتنظيمها وتسليحها.
- تدريب الميليشيات، وهو يخضع لعملي التدريب فنون القتال.

<sup>1</sup> أحمد على إبراهيم، مرجع سابق، ص 105.

<sup>2</sup> خالد حنفي، "الجوار القلق: تأثيرات الثورة على علاقات ليبيا الإقليمية"، السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 188، (أبريل 2012)، ص 119.

<sup>3</sup> محمود خليفة جودة، احمد عبد التواب الخطيب، الميليشيات والحركات المسلحة في ليبيا، (مصر: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص ص 43-45.

## الفصل الثالث: إنعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

- تمويل الميليشيات، وتعتمد على مصدرين في التمويل ، الدعم من الخارج، أي التمويل المالي من الدول الأجنبية، والمصدر الذاتي عن طريق المكاسب التي يجنيها من عمليات السطو على الممتلكات العامة، أو من خلال ما تجنيه من مبالغ مالية من خلال الرهائن الأجنبية. يوجد في ليبيا أربعة تصنيفات للجماعات المسلحة هي:<sup>1</sup>
- **كتائب الثوار**: وهي تتضمن مقاتلين يتمتعون بفنون قتالية عالية ، تضم كتائب مصراته/كتائب الزيتون/لواء طرابلس.
- **الكتائب الغير النظامية**: هي كتائب انفصلت عن سلطة المجالس العسكرية المحلية.
- **كتائب ما بعد الثورة**: برزت كقوة الحماية لملء الفراغ الأمني.
- **الميليشيات**: مجموعة متميزة من الجماعات المسلحة ، تتضمن الشبكات الإجرامية والمتطرفين المتشددين.

### إنتشار الميليشيات:

أهم الجماعات المسلحة هي:<sup>2</sup>

- كتبية شهداء 17 فبراير.
  - كتبية جماعة التوحيد.
  - كتبية أنصار الشريعة.
  - كتائب شهداء راف الله السحاتي.
  - كتائب الجماعات السلفية.
  - كتبية شهداء ابو سليم.
  - الحركة الإسلامية الليبية من أجل التغيير.
  - مجموعات كتائب في الغرب الليبي تحت مسمي الدروع.
  - الجماعات المسلحة ذات التوجه الإسلامي.
- أهم هذه الجماعات ذات التيار الإسلامي<sup>1</sup>، الجماعة الإسلامية المقاتلة وأهم الأفكار التي تنادي بها<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص ص 73-74.

<sup>2</sup> رجب ضو المريض، عسكرة النزاعات السياسية في ليبيا، دفاثر السياسة والقانون، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 17، الجزائر، (جوان 2017)، ص 90.

## الفصل الثالث: إنعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

1. الاعتماد على العمل المسلح في السعي للتغيير للوصول إلى السلطة.
2. اعتماد الخط السلفي في الاعتقادات والعبادات.
3. لم تحكم بكفر وردة أعيان النظام باعتبار عوارض الجهلة والإكراه والتأويل.
4. صيغتها الأساسية ليبيا ولم تنخرط في جبهات خارجية.

تتواجد الكتائب الأمنية في كل مدينة في ليبيا، حيث تم إنشاء كتائب في بداية الثورة، مدعية الحفاظ على الأمن، وتحرير المنطقة من النظام السابق، وبعض الكتائب ساهم بشكل فعال وكبير في نجاح الثورة غير أن كتائب أخرى يكتنفها الغموض، ولا يعرف أحجامها، وأسلحتها، وأهدافها أو مصدر تمويلها هذه الكتائب وبالتالي تمثل خطرا أمنيا ناهيك عن أن عددا من السجّاء والهاربين من القانون انضموا إلى صفوفهم<sup>3</sup>.

### الجدول رقم (65): مناطق تواجد الجماعات المسلحة

الحركة	مناطق تواجد الجماعات المسلحة
كتيبة شهداء 17 فبراير	توجد في شرق ليبيا تتراوح ما بين ألف و500 إلى ثلاثة آلاف و500 عضو.
جماعة التوحيد والجهاد	تتركز في مدن الشرق درنة لها اتصالات بجماعات متشددة خارج البلاد كجماعة السلفية في الجزائر
كتيبة أنصار الشريعة	من أشهر الجماعات القتالية أسسها شباب قادمين من أفغانستان والعراق وبعضهم من كان في سجن في فترة حكم القذافي.
كتائب شهداء أبو سليم	تنتشر في مدينة درنة تتراوح عددها 200 ألف نسمة
كتائب شهداء راف الله الشحاتي	عددها يقترب للآلاف تتواجد في شرق البلاد الكفرة جنوبا لها قاعدة أمنية كبيرة وهي تعمل تحت إشراف وزارة الدفاع
الجماعات السلفية	هي عبارة عن مجموعات تعد بالآلاف تتواجد في غرب ليبيا طرابلس وضواحيها الزاوية، مصراتة، الخمس، زليتن.

<sup>1</sup> سالم فرج رحيل، "الوسطية وأثرها في مواجهة الجماعات المتطرفة ليبيا وتحديات الاختلاف المنهجي والمذهبي"، مجلة الحضارة الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة وهران 1، الجزائر، العدد 01، (أبريل 2018)، ص 398.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 399.

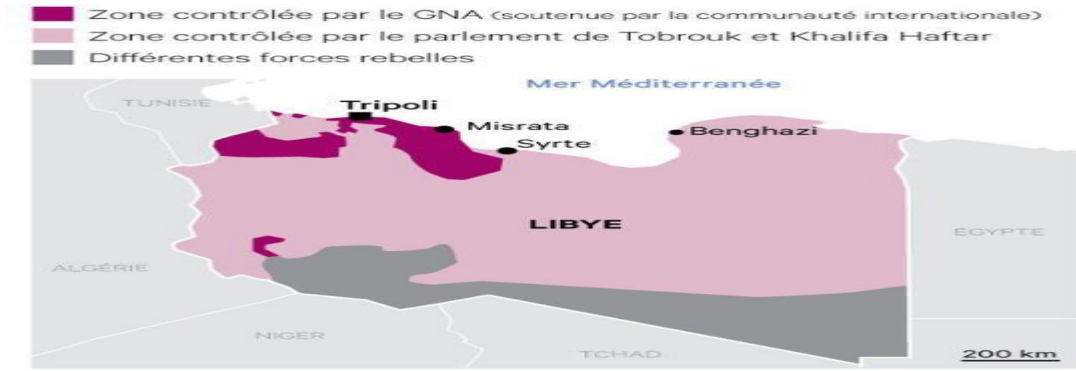
<sup>3</sup> Ashour Shuwail·Repercussions of the Arab Spring on Security in Libya: Reality and Vision·[https://carnegieendowment.org/files/Repercussions of the Arab Spring on Security in Libya1.pdf](https://carnegieendowment.org/files/Repercussions_of_the_Arab_Spring_on_Security_in_Libya1.pdf) 31/01/2022 23:28

## الفصل الثالث: إنعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

الحركة الليبية من أجل التغيير هي حركة إسلامية تتكون من إسلاميين تتراوح هدها ما بين 5000 إلى 7000 آلاف عضو

المصدر: محمود خليفة جودة، احمد عبد التواب الخطيب، مرجع سابق، ص ص 85،79.

### خريطة رقم (07): تواجد مقاتلين في ليبيا



المصدر: عبد الكريم هشام، مرجع سابق، ص 85.

هذا التوسع السريع في ليبيا الذي يعود أحد أسبابه ضعف المؤسسة العسكرية، حيث تعتمد القذافي على مدى عقود حكمه إلى إضعافها خوفاً من أن تكون أداة التغيير السياسي في المجتمع، بعد هيمنته على القوى القبلية والمدنية، كان بناء الجيش قائماً على أساس لجان أو ميليشيات، وقائماً على أساس ولاءات العشائرية والقبلية<sup>1</sup>، يمكن أن نوجز خمسة عوامل ساعدت الإسلاميين على التحرك على الساحة الليبية، فهي إبان مرحلة الثورة أكثر القوى استفادة من سقوط نظام القذافي. إن طبيعة الحرب في ليبيا جعلت الحركات الإسلامية تتحصل على كميات من السلاح، سواء من مخازن الدولة، أو تلك التي قامت كل من قطر وفرنسا وتركيا والسودان بإرسالها، نظراً لغياب

<sup>1</sup> خالد حنفي على، "سقوط الجماهيرية من يحكم ليبيا بعد القذافي"، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، المجلد 46، العدد 186، (أكتوبر 2011)، ص 141.

## الفصل الثالث: إنعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

المؤسستين العسكرية والأمنية، فإن الفرضية الحالية تقول: "من يمتلك السلاح هو من يحكم، وهم بذلك قاموا بعسكرة القوة من بدايته"<sup>1</sup>.

لقد هددت برقة الشرقية بتكوين دولة داخل دولة ليبيا ، تتمتع بذلك بحكم ذاتي ، فتأزم الوضع إلى هذا الوضع الذي يدعو فيها أقاليم ليبيا أو مدن ليبيا إلى الانفصال ، وبروز جماعات المسلح التي حاولت ممارسة العنف بمختلف أنواعه لقتل الاغتصاب والتعذيب ومتابعة وملاحقة المسؤولين السابقين، بل تجاوزت ذلك لتتعدى الإعتداء على السفارة الغربية، أهمها السفارة الفرنسية،<sup>2</sup> وأن تنظيم الدولة الإسلامية لا يزال نشطا في ليبيا ، ويحتفظ بالقدرة على شن هجمات إرهابية معقدة ، وما يسمى بـ "الوحدات الصحراوية" التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية ، يواصل العمل في الهلال النفطي، والمنطقة الوسطى المحيطة بالنفرة، وكذلك في جنوب ليبيا ، هناك خلايا نائمة في أجزاء أخرى من البلاد، بما في ذلك المنطقة العربية، وقد زاد من هذا الوجود عدد من عناصر تنظيم الدولة الإسلامية الذين انتقلوا إلى ليبيا بعد طردهم من العراق والجمهورية العربية السورية<sup>3</sup>، حيث بعد أربعة أشهر من إعلان الخلافة، كان أول من انضم إلى صفوفها جماعة من المسلحين في ليبيا أعلنت البيعة والولاء للبغدادي<sup>4</sup> لذا اعتبرت هذا الانتشار الواسع والسريع من جعل ليبيا تصنف ضمن أكثر الحالات صراعا وشدة حيث مؤشر السلام العالمي لعام 2020 والصادر عن معهد الاقتصاد والسلام والذي يعتمد في منهجيته على مستوى الأمن داخل المجتمع، ودرجة الصراعات المحلية أو الدولية والشريعة الحكومات القائمة، وقد أشار إلى أن ليبيا قد جاءت في المرتبة 157، أي أنها تعد ضمن أسوأ عشرة دول في العالم فيما يتعلق بالسلام<sup>5</sup>.

وهي من أكثر التنظيمات عنفا، سيطرت هذه الجماعة في البداية على مدينة درنة في الشرق الليبي، وهي منطقة بنينة المحيطة بمطار بنغازي ، وكذلك المناطق المحيطة بالمنطقة من الجهة

<sup>1</sup> رجب ضو المريض، "عسكرة النزاعات السياسية في ليبيا"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر: العدد 17، (جوان 2017)، ص 81.

<sup>2</sup> ويليام سي تايلور، مرجع سابق، ص 293.

<sup>3</sup> Richard Ware ، op cit ، p11

<sup>4</sup> وفاء صندي، داعش شرعنة التوحش، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020)، ص 43.

<sup>5</sup> أحمد عبد العليم حسن، الفاعلون المسلحون من غير الدول وتأثيرهم على الاستقرار السياسي، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2021)، ص 90.

الغربية، تم امتدت إلى سرت، وعلى مختلف مناطق القريية منها<sup>1</sup> ففي عام 2014 سيطرة كبار قادة تنظيم داعش إلى درنة لإقامة علاقات مع العناصر الإسلامية المحلية، وفي العام ذاته عاد ما يقارب 300 محارب ليبي سابق من لواء البتار الذي كان يقاتل في سوريا،<sup>2</sup> ليعلن أبو بكر البغدادي بلفضمام إقليم برقة وطرابلس وفزان الليبية، إلى خلافة الدولة الإسلامية، وقد خاضت كل من قوات حفتر، وقوات فجر ليبيا عمليات ضد تنظيم الدولة الإسلامية، و لكن دون جدوى في ظل التمدد في عدة مناطق، خصوصا في مدينة سرت، معقل القذافي، وسعى تنظيم داعش إلى السيطرة على المنشآت النفطية هو الآخر قصد تمويل عملياته و تجنيد مقاتلين<sup>3</sup>.

لقد صدر في مؤشر السلام الصادر الذي يرجع للباحث عبد البارئ عطوان عوامل نمو

الحركات الإرهابية بما فيها تنظيم" داعش انطلاقا من طبيعة الأنظمة العربية كالاتي<sup>4</sup>:

- الإدلال: بمعنى الإدلال الذي تتعرض له الشعوب العربية، من قبل القادة العرب المستبدين وحتى من طرف الغرب.
- الإحباط: الذي يصاب به الشعب العربي انطلاقا من الأوضاع التي يعيش فيها.
- التهميش: ففي ظل التقسيم الطائفي داخل الدول، تصبح الأغلبية تهمش الأقلية الأخرى.
- غياب الحكم الرشيد: أي غياب الحكم الراشد في الدول العربية المحاسبة، الشفافية، النزاهة، الديمقراطية...إلخ.
- التدخل الخارجي الذي يصنع دولا فاشلة ليبيا، سوريا، حيث يساهم في خلق فراغ أمني، الذي يؤدي إلى التطرف، ومن ثم نمو الحركات الإرهابية المختلفة، أي التصرف دون حسابات دقيقة من جانب القادة، دور الجهات الفاعلة الخارجية في تمهيد الطريق للمضي قدما، وما كان لهذه الحالة من الحرب الأهلية والتجزؤ أن تتحقق لولا دعم الجهات الفاعلة الخارجية، ولا سيما الجهات الفاعلة الإقليمية؛ على سبيل المثال، أتاح الدعم العسكري لمصر والإمارات

<sup>1</sup> احمد حلواني، مرجع سابق، ص 293،

<sup>2</sup> مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، بناء الدولة تحدي ما بعد انتهاء الصراعات الداخلية في دول التغيير العربية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2018)، ص 114.

<sup>3</sup> محمد بالجلالي، مرجع سابق، ص 109

<sup>4</sup> سرنيج جميلة، "تنظيم" داعش...النشأة والنتائج"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 2، العدد 6، (يناير 2018)، ص ص 112-113.



## الفصل الثالث: إنعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

العربية المتحدة عدة محاولات من قبل الجيش الوطني الليبي، للسيطرة على الغرب، وطرابلس منذ عام 2014 مكنت فاعلا عسكريا بشكل مستقل عن المؤسسة السياسية الشرقية، وفي الوقت نفسه، بعد عدة اشتباكات بين الجماعات المسلحة في الغرب، أتاح الدعم التركي للتشكيلات المسلحة في تلك المنطقة، منذ نهاية عام 2019، فرصة لإعادة توحيد الجماعات المسلحة، لكن علاقاتها مع السلطة السياسية لحكومة الوفاق الوطني، لا تزال متناقض<sup>1</sup>.

الشيء الخطير الذي في الميليشيات المسلحة كونها أصبحت تتميز ما يلي:<sup>2</sup>

➤ امتلاكها عناصر قوة السلاح وانتماؤها القبلية لا تحت مظلة الدولة، فكانت ولاءات إما قبلية

أو ولاءات إيديولوجية مستندة إلى أسس دينية متطرفة، ولعل عملية الكرامة بزعامه حفتر \*

كانت سببا في انتشار الميليشيات والتنظيمات الإرهابية في ليبيا، وسببا في تعزيز الانقسام

داخل ليبيا.

عملية الكرامة:

الجدول رقم (66): عملية الكرامة

عملية الكرامة

<sup>1</sup> Karim Mezran, libya 10 yaers after the2011 revolution a democratic transition unfulfilled, 16 febbraio2021  
<https://www.ispionline.it/it/pubblicazione/libya-10-year-10/12/> 2021 09:16

<sup>2</sup> سعد محمد سعد، "الميليشيات والتنظيمات المسلحة في ليبيا ولاءاتها وأثرها على الوضع الأمني لليبيا ودول الجوار"، مجلة الشؤون الإفريقية، المجلد 2، العدد 7، (جويلية2014)، ص 127.

\*خليفة حفتر أحد أهم أطراف المؤثرة في النزاع الليبي 2011 وهو قائد عسكري تم نفيه من قبل القذافي بعد تمرد الان الحرب الليبية التشادية عاد مع انطلاق حراك الليبي 2011 يضم جيشه مجموعة من الضباط سابقين في الجيش الليبي وبعض كتائب حسن الحرفي برقة الحمراء كتيبة الدم يمتلك حفتر سيطرة عسكرية قوية جدا على كل من حكومة البيضاء ومجلس نواب في طبرق له دعم في شرق تغلب على داعش وقد هاجم مجلس شورى في بنغازي، للمزيد انظر في مؤلف محمد أمين بن عودة، مرجع سابق، ص 51.

## الفصل الثالث: إنعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

تتكون من سبع جماعات هي

1. قوات الجيش الوطني الليبي:مهي تحتوي على ضباط و جنود مؤسسة عسكرية
2. قوات الصاعقة :بقيادة ونيس حمادة متخصص في العمليات القتالية
3. كتبية الصواعق:بقيادة عماد مصطفى الطرابلسي و هي شركات الامن الخاصة
4. كتبية القعقاع:مليشيا مسلحة يقودها ثوار و هي تتمركز في الزنتان جاءت للتمرد على قوات نظام القذافي
5. لواء ورشفانة
6. لواء مجلس القبائل الليبية
7. قوات قبيلة التبو

دعم هذا التحالف من أجل الاستقرار في المنطقة ورفض حركات التغيير العنيف ، جاء في ظل الصراع ومتصادم بين الميليشيات المسلحة ، ونضرمتم تقديم مساعدات مالية من طرف السعودية والإمارات العربية المتحدة لمصر من أجل دعم حفتر ، لم نكتفي بل مصادر تقول بوجود قوات تابعة للدول الثلاثة متحافة لتدمير معسكر الإسلاميين ، كما أن طائرات الإماراتية، بدعم من السيسى دمرت أهداف الإسلاميين.

المصدر:احمد علي ابراهيم، مرجع سابق ، ص ص 150-152.

أما عملية فجر ليبيا هو تحالف يضم تركيا قطر والسودان.

### جدول رقم (67): عملية فجر ليبيا

عملية فجر ليبيا
تتكون من الميليشيات التالية:
1. غرفو عمليات ثوار ليبيا
2. كتبية ثوار طرابلس
3. مجلس شورى ثوار بنغازي تضم :
• كتبية 17 فبراير
• سرايا راف الله السحاتي
• جماعة انصار الشريعة
• ميليشيا درع ليبيا الاولى

المصدر:أحمد علي ابراهيم ، مرجع سابق،ص ص 153-154.

### الفرع الثاني: ازدياد العمل الإرهابي في الجزائر بعد أزمة ليبيا

جعلت الأزمة الليبية الوضع الأمني في المنطقة المغاربية يتميز بالانفلات الأمني، وساهمت في بروز عوامل شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في الفضاء الجغرافي،

من أجل الاستفادة من الوضع، والقاعدة في المغرب الإسلامي بتمتية النشاط الإرهابي في منطقة المغرب العربي عموماً<sup>1</sup>، إن الجماعات المسلحة والمليشيات كانت السبب وراء استمرار الحرب في ليبيا، وباتت لا تهدد ليبيا وحدها، بل تهدد دول الجوار والجزائر بشكل خاص، مع العلم أن الجزائر تنشط فيها جماعات إرهابية في التسعينات، لقد أبرزت السلطات الجزائرية قلقها من الأوضاع التي تمر بها ليبيا حيث صرح الوزير الجزائري المنتدب لدى وزير الخارجية المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية، يشير عبد القادر مساهل الجريدة القدس العربي بقوله: "نحن قلقون جدا من حضور القاعدة بين الثوار الليبيين وما استطاع أن يحصل عليه هذا التنظيم من أسلحة ثقيلة ومتطورة، ما سينعكس سلبا على أمن المنطقة"<sup>2</sup>، فمن خلال تحليل هذا الخطاب الذي يحدّد أن ليبيا تمثل خطرا على الجزائر أو على دول المنطقة المغاربية باعتبارها مصدرا للإرهاب.

وما زاد الوضع خطورة هو صعود التنظيمات المسلحة في ليبيا على دول الجوار، بما فيها الجزائر هي معرضة للهجمات، وهذا نتيجة اكتساب الجماعات الإرهابية وتنظيم القاعدة على السلاح، خصوصا بعد سقوط نظام القذافي، أي ما بعد فبراير 2011، وبذلك أعلن الأمير الأسبق لإمارة الصحراء مختار بالمختار الذي ينشط في بلاد المغرب العربي أنه تحصل على أسلحة من ليبيا<sup>3</sup>، كما أن الجماعات الإرهابية استغلت اضطراب أمن الحدود الجزائرية الليبية، من خلال توجيه تنظيم القاعدة في المغرب العربي هجوماً إرهابياً في عين أم يّاس الجزائر في 2013<sup>4</sup>، حيث أكد طلحة الليبي، أمير

<sup>1</sup> زياني صالح، بلغالم أمال، "تسميم الربيع الليبي"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، الجزائر، العدد 08، (جانفي 2016)، ص 50.

<sup>2</sup> منصور لخضاري، تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 194، 2014)، ص 77.

<sup>3</sup> محمود خابفة جودة، احمد الخطيب، الميليشيات والحركات المسلحة في ليبيا، (القاهر: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص 93.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 87.

\* أخطر التهديدات غير النظامية التي تهدد كيان الدولة شكّل الاعتداء الإرهابي على منشأة تيقنتورين، ففي 16 جانفي 2013، دخلت مجموعة مكونة من 32 إرهابيا مسلحا بأسلحة ثقيلة وسيارات رباعية الدفع وخرائط تفصيلية لمنطقة من الحدود الجزائرية الليبية وتقدمت نحو المنشأة، مستهدفة حافلة متوجهة لمقاعدة على متنها رعايا أجنبية، وكانت النتيجة وفاة رعايا فرنسيين وبريطاني. ثمّ توجهت المجموعة على متن 3 سيارات رباعية الدفع والحافلة نحو القاعدة، وتمّ دخول المنشأة بعد قتل حارس أمن بحيث أضحت المنشأة رهينة في أيدي المجموعة. لقد أودى هذا الحدث

## الفصل الثالث: إنعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

بارز في المنظمة ، ووجود الزعيم الجهادي الجزائري مختار بلمختار في ليبيا مسؤولون عن احتجاز الرهائن في يناير 2013 في منشأة تيقنتورين\* للغاز الطبيعي في جنوب شرق الجزائر، لا يزال في ذاكرة المسؤولين الأمنيين،<sup>1</sup> وهي عبارة عن حادثة كتيبة "الموقعون بالدم " وقد شاركت فيه عناصر إرهابية متعددة الجنسيات، تونس ليبيا مصر مالي موريتانيا وكندا، تحت إمارة إرهابيين جزائريين سعت إلى تفجير المنشأة الغازية بعد اختطاف من بها من عمال أجانب والفرار بهم الى شمال مالي لغرض مقايضة حكومات بلدانهم ومسؤولي شركاتهم وهذا قصد دفع فدية\*، وهو ما يضع الجزائر في موضع ضعف لعجزها عن تأمين حياة الأجانب الموجودين على أراضيها، كما كان من شأنه أن يسفر عن تداعيات تصل إلى حد المساس بالسيادة الوطنية، كمطالبة حكومات الرعايا المختطفين بالسماح لقواتها العسكرية بالتدخل لتحرير الرهائن والوجود الدائم لتأمين حياتهم ومراجعة بنود عقود التعاون ، والشراكة في قطاع النفط ذي الأهمية الإستراتيجية للاقتصاد الجزائري.<sup>2</sup>

الخريطة رقم (08): الهجوم الإرهابي لمنطقة تيقنتورين عين اميناس



الإرهابي المسلح بحياة أكثر من 40 ضحية من جنسيات مختلفة، نقلا عن ليلي كرفاح، تحديات الأمن القومي الجزائري بعد الحراك العربي، مرجع سابق، ص 41.

<sup>1</sup> Djallil Lounnas, THE LIBYAN SECURITY CONTINUUM: THE IMPACT OF THE LIBYAN CRISIS ON THE NORTH AFRICAN/SAHELIAN REGIONAL SYSTEM, MENARA Working Papers No. 15, (October 2018) p 15.

\* دفع فدية: تعتبر من أهم السياسات التي يعتمد عليها الجماعات الإرهابية لتحقيق أهداف التي تسعى إليها التي تكون في مقام الأول أهداف مالية بالمال نظير إطلاق سراحهم.

<sup>2</sup> منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 84.

## الفصل الثالث: إنعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

**المصدر:** مصطفى صايح، "الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي والنيجر)، ليبيا تمثل دولة كاملة من غير حكومة فعلية، وبالتالي أصبحت آلاف المساحات غير متحكم فيها، حيث أقر الخبير العسكري الجزائري أكرم خريف أن التنظيمات الجهادية المختلفة، بغض النظر عن انتماءاتها استفادت ولاءاتهم من فراغ الدولة في ليبيا ، وتحاول تنظيم أنفسهم والجمع بين قواتهم لمهاجمة المنطقة ، وبالتالي تهدد مباشرة الجزائر<sup>1</sup>، حيث تنامي التنظيمات الإرهابية في المغرب العربي بات يشكل تهديد ا، وأصبحت تنشط في واسع نطاق لها ، وتنظم القاعدة تنظيم المرابطين ، وتنظيم أنصار الشريعة التي تعمل بكل احترافية في أعمالها الإرهابية، ومما زاد من سهوله اختراقها لحدود الدول المغاربية بشكل عام والجزائر بشكل خاص بعد الأزمة الليبية<sup>2</sup>.

تتشارك الجزائر في الحدود مع العديد من الدول الضعيفة (مالي والنيجر)، ليبيا تمثل دولة كاملة من غير حكومة فعلية، وبالتالي أصبحت آلاف المساحات غير متحكم فيها، حيث أقر الخبير العسكري الجزائري أكرم خريف أن التنظيمات الجهادية المختلفة، بغض النظر عن انتماءاتها استفادت ولاءاتهم من فراغ الدولة في ليبيا ، وتحاول تنظيم أنفسهم والجمع بين قواتهم لمهاجمة المنطقة ، وبالتالي تهدد مباشرة الجزائر<sup>1</sup>، حيث تنامي التنظيمات الإرهابية في المغرب العربي بات يشكل تهديد ا، وأصبحت تنشط في واسع نطاق لها ، وتنظم القاعدة تنظيم المرابطين ، وتنظيم أنصار الشريعة التي تعمل بكل احترافية في أعمالها الإرهابية، ومما زاد من سهوله اختراقها لحدود الدول المغاربية بشكل عام والجزائر بشكل خاص بعد الأزمة الليبية<sup>2</sup>.

### الجدول رقم (68): وضع الجزائر على مؤشر السلام العالمي

البلد	GPI2008	2012	2015
الجزائر	108	118	104

**المصدر:** فوزية بن عثمان، مرجع سابق، 271.

يعتمد مؤشر السلام العالمي على مستوى الإرهاب، إذ الجزائر صنفت من أكثر الدول التي تواجه تهديدات ومخلفات الإرهاب والعنف من خلال احتلالها مراتب متأخرة في مؤشر السلام العالمي<sup>3</sup>، والجزائر بعد تدهور الوضع الليبي ازدادت العمليات الإرهابية ، فيها فقد صنفت الجزائر في المرتبة 21 عالميا و 13 عربيا من حيث أكثر الدول تعرضا لمخاطر إرهابية، من أصل 163 دولة في العالم وضعت الجزائر في خانة درجة ثلاثة من الخطر بمؤشر 5.52 من عشرة<sup>4</sup> تشير تقارير دولية أن

<sup>1</sup> Djallil Lounnas , op cit , p 15.

<sup>2</sup> أحمد علي إبراهيم، مرجع سابق، ص 166.

<sup>3</sup> فوزية بن عثمان، الغربي حقوق الإنسان السياسية وإشكالية بناء الأمن السياسي في المغرب العربي دراسة لبعض نماذج الحكم جمهوري ملكي الجزائر المغرب ، (الجزائر: دار الهدى،2017)، ص 271.

<sup>4</sup> فوزية بن عثمان، مرجع سابق، ص 275.

## الفصل الثالث: إنعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

الجزائر شهدت ذروة الهجمات الإرهابية في سنوات 2009 و 2010 و 2011 بتسجيلها على التوالي 185 و 18 و 164 هجومًا إرهابيًا<sup>1</sup>.

### الجدول رقم (69): الجزائر على مؤشر الإرهاب العالمي GTI 2014

البلد	الترتيب عالميا	الترتيب عربيا	الدرجة المتحصل عليها من أصل 10
الجزائر	21	10	5.52 نقطة

المصدر: فوزية بن عثمان، حقوق الإنسان السياسية وإشكالية بناء الأمن السياسي في المغرب العربي، (الجزائر: دار الهدى، 2017)، ص 276.

تزامنت الاعتداءات الإرهابية على الجزائر بتدهور الأوضاع في كل من ليبيا ومالي، لتأخذ منحى تصاعدي حسب التتبع الكرونولوجي لهذه الأحداث: بدأت أول هذه الإرهابات باختطاف والي إيزي في جانفي 2012، ثم في 04 مارس من نفس السنة تم الهجوم على مركز الدرك الوطني بمدينة تمنراست، وفي ليلها تم اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في (قاو GAO) بمالي يوم 06 أفريل 2012، وفي 30 جوان 2012 تفجير سيارة مفخخة بمقر القيادة الجهوية للدرك الوطني بورقلة<sup>2</sup>. سلسلة من التفجيرات في يناير 2012 التي خلفت أكثر من 200 قتيل في أكبر مدينة في نيجيريا، وأفادت أجهزة الاستخبارات النيجيرية أن بعض أعضاء جندهم جزائري يدعى خالد برناوي، وتدريبوا في معسكر جنوبي جزائري يعود إلى عام 2006.<sup>3</sup>

لقد إزدادت الأعمال الإرهابية الداخلية بتصنيف العديد من الجماعات حيث صنفت الجزائر وأعلنت الرئاسة الجزائرية أن المجلس الأعلى للأمن درس "الأفعال العدائية والتحريضية المرتكبة من قبل ما يسمى بحركتي رشاد والماك التي ترمي إلى زعزعة استقرار البلاد والمساس بأمنه"<sup>4</sup>، وأكد الخبير

<sup>1</sup> بوحنية قوي، الجزائر والتهديدات الامنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2017)، ص 7.

<sup>2</sup> طاهر دحموح، "الأمن الجزائري بين الامتداد المغاربي والعمق الساحل الإفريقي"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، العدد 16، (مارس 2018)، ص 69.

<sup>3</sup> Laurence Aïda Ammour, Regional Security Cooperation in the Maghreb and Sahel: Algeria's Pivotal Ambivalence AFRICA SECURITY B, RIEF NO. 18  
<https://africacenter.org/publication/regional-security-cooperation-in-the-maghreb-and-sahel-algerias-pivotal-ambivalence/> 17/08/2021 23 :50

<sup>4</sup> يونس بورنان، حذرهما "تبون" .. كيف تتحرك "رشاد" و"الماك" الإرهابيان بالجزائر؟، متحصل عليه: <https://al-ain.com/article/algeria> : تاريخ الدخول: 2021/08/14 الساعة 21:55.

## الفصل الثالث: إنعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

الأمني، أحمد ميزاب، أن قرار المجلس "لم يأت من فراغ، وإنما جاء استكمالاً لسلسلة القرارات السابقة، وبناء على وقائع ومعطيات أدت إلى اتخاذ هذا القرار".<sup>1</sup>

يؤكد خبراء أمنيون من خطر تنظيم إرهابي في الجزائر، بالنظر إلى طبيعة مخططاتها المنسوخة من تجارب دول عربية لا تزال تعاني من ويلات الاقتتال الداخلي والتدخلات الخارجية، باعتمادها على "منظور الميليشيات المسلحة"، وكذلك ارتباطها بمخابرات أجنبية، غير أن حقيقة "رشاد" تتعدى ذلك، وتكشف الحقائق الكثيرة أن خطر هذا التنظيم الإخواني يتجاوز حدود الجزائر إلى "تنظيم إرهابي بأبعاد عالمية"، مرتبطاً بـ(القاعدة وداعش)، وبمخابرات أجنبية معروفة بأنها "القاعدة الخفية لجماعة الإخوان"<sup>2</sup>.

أصبحت المنطقة الحدودية الجزائرية الليبية مهددة، خصوصاً أن كل الأقاليم الحدودية الجنوبية لا تعرف استقراراً وبخاصة ليبيا، مما أدى لانتشار أسلحة بكمية كبيرة من الأسلحة الثقيلة، ومجمعات الصواريخ المنقولة، وعرفت بذلك الجزائر ضربات بسبب هذا الوضع، حيث قامت مجموعة إرهابية بقتل العديد من العسكريين، كما أن الوضع الليبي واستمراره سيساعد استمرار ونشاط الجماعات الإرهابية مثل القاعدة في البلدان المغرب العربي والجماعات الراديكالية القريبة منها<sup>3</sup>، ولهذا ستؤدي إلى تغلغلها في الجزائر في مناطق البربر والمناطق الساحلية، وليس فقط في المناطق الحدودية، وهذا خطر كبير يهدد الأمن الجزائري<sup>4</sup>، وبعد أزمة ليبيا تصاعد العمليات الإرهابية في الجزائر، وما زاد الوضع خطورة هو الدعم الإقليمي للجماعات المسلحة، مثل عملية الكرامة من جانب مصر السعودية والإمارات، وهو دعم التحالف لمجموعة من الجماعات المسلحة.

أصبح ما يعرف في ظل الدولة الإسلامية في بلاد العراق والشام وداعش وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي تجذب مقاتلين الأجانب من مختلف الجنسيات وهذا ما يصطلح عليه ملف المقاتلين الأجانب من أخطر القضايا على الأمن الجزائري خصوصاً بعدما أصبحوا وجهتهم ليبيا

<sup>1</sup> محمد علال، الجزائر تدرج حركتي "رشاد" و"الماك" في قائمة الإرهاب، متحصل عليه:

<https://www.skynewsarabia.com/middle-east/143> تاريخ الدخول 2021/08/15 الساعة 12:17.

<sup>2</sup> يونس بورنان، مرجع سابق.

<sup>3</sup> سيرجي كورجينيان، مرجع سابق، ص 220.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 221.

للانضمام لمنظمات إرهابية حيث اتجه العديد نحو ليبيا وإنضموا للمليشيات المسلحة التي عرفت انتشارًا واسعًا في ليبيا<sup>1</sup>.

مما زاد الوضع الليبي خطورة من خلال بروز تهديدات جهادية جديدة ، تمثل في داعش<sup>2</sup>، فللجزائر متخوفة من زحف داعش للمنطقة في ك شرف تسجيل صوتي ، وإعلان الجزائر ولاية جديدة لتنظيم داعش، فقد أعلن البغدادي في تسجيل بث يوم الجمعة 14 نوفمبر عن استراتيجية جديدة قائلا: "نبشركم بإعلان تمدد الدولة الإسلامية إلى بلدان جديدة إلى الجزائر وليبيا ومصر وبلاد الحرمين واليمن، ونعلن قبول بيعة من بايعنا من اخواننا في تلك البلدان وإلغاء أسماء الجماعات فيها، وإعلانها ولايات جديدة للدولة الإسلامية وتعيين ولاية عليها"<sup>3</sup> من خلال هذا الخطاب يؤكد البغدادي أن داعش تتقرب زحفها نحو بلدان العربية كما أنه قال: "اطمننوا فلن دولتكم لخير، وتمتد ولو كره الكافرون وإننا نبشركم بإعلان تمدد الدولة الإسلامية إلى بلدان جديدة إلى الجزائر وليبيا ومصر بلاد الحرمين واليمن، ونعلن قبول بيعة من بايعنا من اخواننا في تلك البلدان و إلغاء أسماء الجماعات فيها ، وإعلانها ولايات جديدة للدولة الإسلامية وتعيين ولاية عليها ، ونطلب من اتباعنا الاقتراب بأي ولاية قريبة منهم وفرض السمع والطاعة لواليكهم، إلى سيوف التوحيد في ليبيا وتونس والجزائر والمغرب يا صناديد الجهاد يا أحفاد موسى وعقبة وابن تاشفين لا خير فيكم إذا اسلمتم البلاد لبنى علمان وفيكم عين تطرق"<sup>4</sup> حيث أن عددا من الفيديوهات المسجلة المنتسبة لتنظيم داعش فيها تهديد صريح ومباشر للجزائر<sup>5</sup>.

من خلال هذه الخطابات التحفيزية والتشجيعية على الانخراط في الدولة الإسلامية في بلدانهم مثل الجزائر، هذا خطر بات يهدد الجزائر خصوصا بعد تفهقر الوضع الأمني الليبي ، وبالتالي خطر زحف داعش للجزائر غير مستبعد في ظل اختراق الحدود الليبية الشرقية والغربية ، حيث أكد تقرير سنوي لمؤسسة التأمين البريطانية اون يخص مؤشر الارهاب ومخاطر العنف السياسي لسنة 2015،

<sup>1</sup> بن حوى مصطفى، "أحلام صارة، الأزمة الليبية وتداعياتها على أمن الجزائر"، مجلة إتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد 04، (ماي 2018)، ص 176.

<sup>2</sup> MOHAMED ELJARH، OP CIT، P 7

<sup>3</sup> بوحنية قوي، الجزائر والتهديدات الامنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن، مرجع سابق، ص ص 127-126.

<sup>4</sup> قوي بوحنية، الجزائر والتهديدات الامنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن، مرجع سابق، ص 127.

<sup>5</sup> ليلي كرفاح، مرجع سابق، ص 43.



## الفصل الثالث: إنعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

أن الجزائر وعلى عكس دول شمال إفريقيا الأخرى تواجه تهديدات إرهابية مرتفعة خصوصا من قبل ما يسمى بتنظيم داعش<sup>1</sup>؛ فتهديد الإرهاب يمثل المخاوف المحلية والإقليمية والدولية، حيث قامت وزارة الخارجية الأمريكية بتقييم الجزائر على أنها موقع تهديد من الإرهاب من تنظيم داعش، بما في ذلك الفرع الجزائري المعروف محليا باسم جند الخلافة في الجزائر (JAK-A)، الذي يطلق على نفسه الآن (ISIS-Algeria)، وتطمح هذه الجماعات إلى مهاجمة الأجهزة الأمنية الجزائرية وأهداف الحكومة المحلية والمصالح الغربية<sup>2</sup>، مما ساعد ببروز داعش في الجزائر كأول محاولة لاخترق هذا البلد، وتعود إلى سنة 2018 إذ أقدمت جماعة أطلقت على نفسها تسمية " جند الخلافة " على إعدام رعية فرنسي بعد إعلان انضوائها تحت لواء تنظيم الدولة، لكن إنتهى بها الأمر إلى أن قضت عليها قوات الجيش<sup>3</sup>.

وبسبب الوضع الليبي أصبح كل الإقليم الشرقي للجزائر يعيش توتر كبيراً، فنتيجة للأوضاع الليبية التي تتميز بالإنفلات الأمني الخطير أصبحت الجزائر تشهد العديد من العمليات الإرهابية، في حدودها الشرقية الجزائر بفعل الوضع الأمني الليبي، أصبحت مستهدفة وهذا نتيجة ما يلي:

- انتشار السلاح الليبي في كل من تونس ومالي ونيجر والجزائر.
- انكشاف الحدود الليبية الجزائرية.
- تنامي فكر الداعشي في منطقة.
- التنسيق والتعاون بين الجماعات الإرهابية المختلفة التي تنشط في المنطقة، الأمر الذي يزيد الأمور خطورة على الجزائر وعلى دول المنطقة، هو تشابك مصالح تجار المخدرات والمهربين مع مصالح الجماعات الإرهابية وتجار السلاح، حيث تعمل الجماعات الإرهابية على حماية قوافل التهريب والمخدرات لأجل الحصول على دعم مالي لمواصلة نشاط، كذلك يستفيد تجار السلاح من الأسواق التي يوفرها انتشار الجماعات الإرهابية ونشاطها<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> فوزية بن عثمان، مرجع سابق، ص 336.

<sup>2</sup> Algeria 2020 Crime & Safety Report

<https://www.osac.gov/Country/Algeria/Content/Detail/Report/aceef5ea-f045-453b-8fc9-18e3d222273>

16/08/2021 09:40

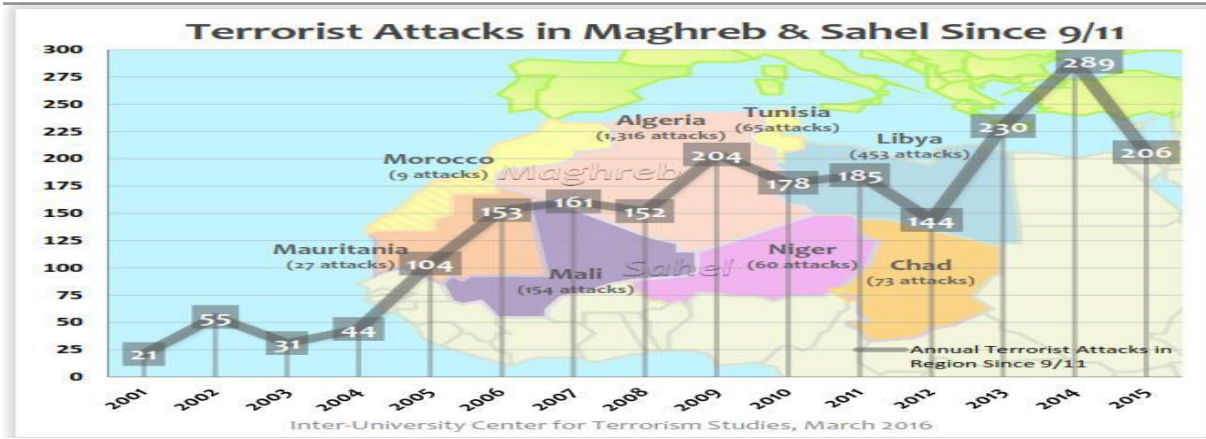
<sup>3</sup> مراد جاني، مرجع سابق، ص 110.

<sup>4</sup> محمد جعوب، مرجع سابق، ص 20.

## الفصل الثالث: إنعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

استهدفت جميع الهجمات الإرهابية التي تم الإبلاغ عنها تقريبا في عام 2018 قوات الأمن الجزائرية، وتضمنت عبوات ناسفة أو تكتيكات كمين حيث فر المشتبه بهم بنشاط عبر المناطق الجبلية الريفية، معظم هذه الهجمات وقعت في حدودها مع ليبيا وتونس.<sup>1</sup> ويوضح الصحفي والخبير الأمني أكرم خريف، فإن القلق من الوضع في ليبيا لم يعد حول نشر الأسلحة، أو على الأقل ليس كما كان في الماضي، وإنما هو "ملاذ آمن الكلي للمنظمات المسلحة، وخاصة في الجنوب الغربي لليبيا، مع تلك المنظمات التابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أو داعش<sup>2</sup>، والشكل هو كفيل بتوضيح حجم الخطر الإرهابي على الجزائر.

الشكل رقم (16): أهم الهجمات في منطقة المغرب العربي والساحل 2001-2015



المصدر: إيمان ترمابط، "ديناميكية ظاهرة تحالف الإرهاب الدولي والتنظيمات الإجرامية في منطقة غرب المتوسط : مقارنة جيو-سياسية"، مجلة العلوم السياسية والقانون، مركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 02، العدد 07، (فبراير 2018)، ص 274.

الفرع الثالث: عودة ذوي السوابق الإرهابية الى نشاط الارهابي في الجزائر بعد ازمة ليبيا.

إن من أهم أخطار انتشار الإرهاب في ليبيا وتأثيره على الجزائر، هو إعادة إنخراط أفراد قد انسحبوا من الجماعات الإرهابية، لكن التجربة الليبية تبين إعادة عودة العديد من هؤلاء للعمل الإرهابي، وهذا خطر كبير له عواقب وخيمة، فقد فتح المجال لإعادة الإنخراط في النشاط الارهابي

<sup>1</sup>Algeria 2020 Crime & Safety Report

<https://www.osac.gov/Country/Algeria/Content/Detail/Report/aceef5ea-f045-453b-8fc9-18e3d222273>  
16/08/2021 09:40

<sup>2</sup> Djallil Lounnas, THE LIBYAN SECURITY CONTINUUM: THE IMPACT OF THE LIBYAN CRISIS ON THE NORTH AFRICAN/SAHELIAN REGIONAL SYSTEM MENARA Working Papers No. 15, October 2018 p 15.

و نحاول ذكر البعض منها فيما يلي:<sup>1</sup>

➤ عبد الحكيم الحصادي : أشار تقرير المركز الدولي للأبحاث والدراسات حول الإرهاب ومساعدة ضحايا الإرهاب الصادر عام 2011 عن تصريح عضو المجلس الوطني الانتقالي عن مدينة درنة، مسؤول الأمن في شرق مدينة برقة المدعو عبد الحكيم الحصادي ، كان أحد الأمراء السابقين للجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا.

➤ عبد الحكيم بلحاج من العرب الأفغان المؤسسين للجماع الإسلامي الليبية المقاتلة التي تم تولي إمارتها، وعلى إثر الثورة الليبية تولى مهمة قائد المجلس العسكري للثوار في طرابلس. يمكن استنتاج أن العمليات الإرهابية التي مارستها الجماعات المسلحة، والتي كانت تعتمد على قيادات ذات خبرة ميدانية في العمل الإرهاب، وهذا ما ساعد على سهولة التوغّل في كل الأراضي الليبية ، وامتد حتى لدول الجوار بالخصوص الجزائر، مما ساعد على سرعة إعادة انخراطهم في العمل المسلح سيشكل خطر مضاعف على الجزائر وهذا ينتج ما يلي:

➤ مضاعفة الأعمال الإرهابية.

➤ انتشار العمل الإرهابي.

➤ تنفيذ أعمال إرهابية أكثر دقة بسبب الخبرة.

➤ سقوط أعداد من الضحايا ( جيش، رجال الأمن، مدنيين)

➤ التنسيق مع الجماعات الارهابية متواجدة في ليبيا

الفرع الرابع: طرق استقطاب الإرهاب في ليبيا والجزائر.

تتمثل طرق استقطاب الإرهاب في الدول المغرب العربي ليبيا الجزائر فيما يلي:<sup>2</sup>

#### 1/ توظيف وسائل الإتصال والتواصل الحديثة:

يعتمد تجنيد الإرهاب عبر الوسائل الإلكترونية المتعددة كاليوتيوب ، وعلى سبيل المثال يمثل موقع **salafi media uk** أرضية لشبكات المهاجرين في 2014، وصل عدد المتابعين لقنواتهم على اليوتيوب 2.812، كما هناك أن كل وسائل التواصل الاجتماعي تعتبر تقنيات لجذب الإرهاب.

2/ دور بعض المساجد والأئمة.

<sup>1</sup> منصور لخضاري، مرجع سابق، ص ص 73-74.

<sup>2</sup> عبد الله الحناشي، "المغربيون في التنظيمات الإرهابية"، السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 206، (أكتوبر 2016)، ص ص 174-173.

3/ دور الدعاة.

4/ دور بعض المدارس السلفية.

5/ دور الجمعيات.

كما أن هناك من يضيف حتى التطبيقات والألعاب الإلكترونية من أجل استمالة عقول الأطفال واستدراجهم من باب البحث عن التسلية، والاستشفاء والانبهار بنماذج البطولة الوهمية والقتال وأنواع السلاح، وهذا من أجل تأهيلهم لقبول الوحشية<sup>1</sup>، وهذا يشكل تهديدا على كل طفل سواء كان الطفل ليبيا أو طفلا جزائريا.

#### الجدول رقم(70): أهم الألعاب الداعية للإرهاب

اسم اللعبة	محتواها
لعبة Grand Theft Auto	لجذب المراهقين للانخراط في العمل المسلح
لعبة Arms3	هي لعبة تمكن الأطفال من أخيار الزي العسكري والمكان و الأرض، وكأنهم فعليا ضمن إحدى مجموعات التنظيم واعتمد التنظيم على هذه اللعبة لادخال العديد من الأطفال إلى صفوفه.
لعبة بتقنيات الاسلحة الحديثة تطيبث ليلفت	كأهداف لتنفيذ الهجمات الإرهابية مستقبلا .

المصدر : على وفاء صندي، مرجع سابق، ص 249.

يمكننا اعتبار أن مواقع التواصل الاجتماعي التي تعتبر من أهم الوسائل لاستقطاب الإرهاب حيث نحاول ابراز كيفية تأثيرها على عملية تجنيد الارهابي عبر ما يلي:<sup>2</sup>

- قدرة على تحقيق تواصل اجتماعي لكل اللغات و لكل الثقافات
- عدم وجود رقابة على الرقابة بين أطراف الاتصال
- تتميز الاتصالات بالخصوصية

<sup>1</sup> وفاء صندي، مرجع سابق، ص ص 248-249.

<sup>2</sup> جمال عبده عبد العزيز سيد، "تجنيد التنظيمات الدولية الإرهابية للمقاتلين عبر شبكات التواصل الاجتماعي"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 03، العدد 16، (جويلية 2019)، ص 198.

- إقبال الشباب عليها.
  - انتشار المواقع الفكرية لرموز التكفير وتواصلها بخطاب تحريضي جذاب مع زوارها.
- فالنشاطات الإرهابية في الجزائر تستخدم كل الوسائل لنشر الفكر المتطرف، وتوفير كل الوسائل من أجل تجنيد عدد كبير من الشباب، وكل من يرغب في الانخراط بعد تطبيق سياسات الإغراء.
- المطلب الثالث: انتشار السلاح في ليبيا وتأثيرها على الأمن الجزائري**
- أهم التطورات التي شهدتها ليبيا بعد ثورة الربيع العربي أي بعد أحداث 17 فبراير 2011 حيث عرف انشقاقات في المؤسسة العسكرية، وانتشار السلاح من مخازن الليبية مما حول ليبيا إلى مسرح للأسلحة متنوعة والمتطورة.

### الفرع الأول: أسباب انتشار السلاح في ليبيا

فشلت الدولة الليبية في تحقيق ما كان يسعى إليه المواطنين ، بل وأصبحت خاضعة لانتقادات القوى الخارجية بانتهاكها لحقوق الإنسان، جعلها عرضة للتدخل الخارجي بدافع حماية المدنيين، فُلدى إلى سقوط نظام القذافي إلى نشوء أزمة دائمة في ما يتعلق بضبط المناطق الحدودية الشاسعة لليبيا، وبعد نحو عام من انهيار النظام، لا تزال مساحات واسعة من الأراضي على طول الحدود الليبية البالغ طولها 4300 كيلومتر غير مضبوطة ،وربما غير قابلة للضبط لم تتمكن القوات المسلحة الليبية من السيطرة عليها<sup>1</sup>، فمن أهم المخلفات الفشل الدولتي في ليبيا وهو ظاهرة انتشار السلاح ، حيث تعتبر من أكبر التحديات وأخطرها فليبيا تواجه هذا التحدي بحيث أكثر من 125.000 ليبي يحمل السلاح<sup>2</sup>. وهذا يرجع لفشل لدولة وعملية الانتشار تعود للأسباب التالية:

- ❖ الانفلات الأمني.
- ❖ عدم وجود حراسة مشددة على حدود الجنوب الغرب.
- ❖ سيطرة الثوار على ترسانة القذافي الضخمة من الأسلحة التقليدية ومخازن الذخيرة، وفق عمل تساندي متشابك بين الجماعات المسلحة غير الحكومية (كتائب الثوار)، الكتائب غير

<sup>1</sup> بيتر كول، "فوضى خطوط الحدود؟"، الشرق الأوسط، بيروت، مؤسسة الكارنيغي للشرق الأوسط، (أكتوبر 2012)، ص 3.

<sup>2</sup> عمر فرحاتي، مباركة سليمان، "التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لعزوز خنشلة، الجزائر، العدد 05، (جانفي 2016)، ص 52.

النظامية، كتائب ما بعد الثورة والميليشيات، حيث تضم كتائب الثوار ما بين 75 % إلى 85 % من المقاتلين ومخازن السلاح الخارجة عن نطاق سيطرة الحكومة، في حين سيطرت الكتائب على 860 دبابة والعشرات من القطع المدفعية الثقيلة، وأكثر من 6300 مركبة مجهزة بالأسلحة والرشاش، والأسلحة المضادة للطائرات،<sup>1</sup> وتنتشر هذه القوى في خارطة ليبيا الجغرافية في المناطق الجبلية من المنطقة الشرقيّة، مروراً بالمنطقة الوسطى ووصولاً إلى المناطق الغربية، والجبلية الوسطى، والجنوبية.

❖ تعود الإمدادات الخارجية لانتشار الأسلحة في ليبيا بطريقة سريعة ، حيث قامت السلطات الفرنسية بشكل مباشر عن طريق وسطاء بتزويد الثوار بأسلحة وتقديم مساعدة عسكرية لهم ، حيث حرص نيكولا ساركوزي ( nicolas sarkozy ) على تقديم الدعم للثوار ، حيث صرح المتحدث باسم رئاسة الأركان في الجيش الفرنسي تيري بوركهاد بأن فرنسا ألفت بأسلحة عبر أجواء ليبيا، يسمح للثوار بالدفاع عن أنفسهم ، ونشرت صحيفة ( le figaro ) الفرنسية التي ذكرت بلأن الأسلحة التي تسلمها الثوار تشمل قذائف صاروخية وأسلحة رشاشة<sup>2</sup> وصواريخ مضادة للدبابات ، قامت فرنسا وبريطانيا وإيطاليا بتدريب الثوار الليبيين ، وقد تحدث وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ( sergey lavrov ) بلأن حلف شمال الأطلسي خلال عملياته في ليبيا تجاوز الصلاحيات التي نص عليها تفويض مجلس الأمن<sup>3</sup>.

### الفرع الثاني: أنواع وكميات الأسلحة المنتشرة في ليبيا.

إن انهيار المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا كان من أكثر الأمور خطورة على ليبيا وعلى كل دول المنطقة، فقد خلف الانفلات الأمني ألا و هو انتشار السلاح في يد الميليشيات،<sup>4</sup> انتشار الأسلحة في ليبيا بزيادة معتبرة جدا عن ما تركه القذافي (إمدادات الخارجية)، بعد التفاعلات الداخلية مع الجماعات الإرهابية التي تحوي: 35 صاروخ من طراز جراد، 120 صاروخ مضاد للطائرات و329 صاروخ جي 5 أم ، و45 صاروخ أرض عابر للمدن، و24 صاروخ إلى جانب 262 مدمر صواريخ،

<sup>1</sup> زياني صالح، بلغالم آمال، "تسميم الربيع الليبي"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة1، الجزائر، العدد 08، (جانفي 2016)، ص 51.

<sup>2</sup> مجاهد جبر محمد الحاج، مرجع سابق، ص 56.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 57.

<sup>4</sup> زين العابدين معو، رانده حمابريه، مرجع سابق، ص 86.

144 منصة صواريخ مضادة للطائرات، جهاز إطلاق الصواريخ، أجهزة لتحديد الأهداف، مدافع هاون، مدافع عيار نصف بوصة، 3 قذائف هاون عيار 23 مم، 127 قذيفة آر بي جي، 232 شريط لطلقات متعددة، 33 بندقية أف أم بلجيكية، 327 بندقية آلية، 432 مخزن بنادق آلية، 72 مخزن سلاح... إلخ. بالعودة للجمعيات الحقوقية تشير لوجود أكثر من 1000 تاجر سلاح على الأراضي الليبية<sup>1</sup>، فليبيا من الدول التي تحتوي على ذخيرة كبيرة من السلاح، فقد قدرت الأمم المتحدة مخزون ليبيا من منظومات الذخائر والألغام حيث مثل أكثر من 440، وبالتالي هي منطقة غير مؤمنة وقد حذر الملاحظون الدوليون من خطر انتشار الذخيرة غير المؤمنة، ومتفجرات من مخلفات الحرب، وكذلك مخزونات الأسلحة بما فيها الخفيفة والصغيرة والمواد الكيماوية.<sup>2</sup>

#### الجدول رقم (71): أسلحة ليبيا

ترسانة ليبيا للأسلحة
➤ صواريخ جراد
➤ منظومة مضادة للطائرات
➤ لصواريخ sa 14
➤ صواريخ malin
➤ وسائط مضادة للدروع sugger
➤ راجمات الصواريخ Br -dm2140
➤ مدافع هاون قطر 122
➤ مدافع هاون قطر 107 مم و 120
➤ 80 مم دبابت تي 72 وتي 62 وتي 55 يصل عددها إلى نحو 2000 دبابة
➤ 1750 ناقلة جنود
➤ مليون بندقية آلية

المصدر: أحمد على إبراهيم، مرجع سابق، ص 132.

<sup>1</sup> زياني صالح، بلغالم آمال، مرجع سابق، ص 53.

<sup>2</sup> مصطفى صايح، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساته الأمنية على دول الجوار: الجزائر وتونس"، مجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، العدد 03، (فيفري 2014)، ص 34.

وهنا نطرح السؤال هل السلاح المنتشر في ليبيا هو سلاح من مخازن القذافي؟ الإجابة أن السلاح المنتشر في ليبيا لا يمثل ذخيرة سلاح القذافي لوحدها، وهنا نتحدث عن الدعم الخارجي الذي ساهم في ترويج السلاح في ليبيا، والذي اعتمد بشكل كبير على الدعم الخارجي؛ بمعنى عملت العديد من الأطراف الخارجية تزويد الميليشيات بالأسلحة، والخوف الأكبر من انتشار الأسلحة ال بيولوجية الفتاكة من أطراف خارجية، خصوصا إبرام العديد من الصفقات الليبية مع دول الأجنبية قبل الثورة في إطار سياسة التسليح، حيث تبين أن بريطانيا باعت معدات دفاعية بقيمة 21.7 مليون جنيه إسترليني لنظام القذافي عام 2009، بما في ذلك أسلحة كيميائية وبيولوجية والغاز المسيل للدموع أو مواد مشعة<sup>1</sup>، وهذه الترسانة الكبيرة من السلاح ترجع للعلاقات المصلحية التي كانت تجمع ليبيا ، بدول الغربية فهذه الأخيرة كانت تجمعها مع ليبيا علاقات تتمثل في المعاملات النفطية، والصفقات العسكرية ولغة الأرقام تلخص ذلك ، حيث اشترت ليبيا ما بين 2004-2011 أسلحة بقيمة 56 مليار دولار ، وكانت الدول الغربية مستفيدة من هذه العلاقات مع النظام القذافي حيث باعت 14 طائرة مقاتلة من طيراز ميراج<sup>2</sup> التي قد يكون لها أهداف في المنطقة وأنواع الأسلحة التي لها أضرار بيولوجية نحاول تحديدها فيما يلي<sup>3</sup>:

- **بكتيريا انثراكس العضوية:** هو أحد أنواع الأسلحة البيولوجية الذي يؤدي بمرض الخمرة الخبيثة، والإصابة تكون عن طريق الجلد الجهاز الهضمي والرئة
- **سموم البوتيتولينيوم:** تفرزها بكتيريا لا هوائية، وتتعدد أنواعه تسبب شللا في التنفس
- **بكتيريا الطاعون:** أو اسمه الموت الأسود.
- **فيروس الايبولا :** أعراضه ارتفاع درجة الحرارة وآم الحادة في المفاصل ونزيف تنتهي بالموت.
- **الجدري:** هو فيروس يصيب الإنسان فقط.
- **سموم افلاتوكسين:** هي سموم تنتجها أنواع الفطريات التي تعيش في بعض محاصيل.

<sup>1</sup> جيسون دافيدسون، فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا تحليل متكامل، دراسات عالمية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014)، ص 25.

<sup>2</sup> على رحومة المحمودي، حصاد الثورة الليبية، البيان، العدد 295، (فبراير 2012)، ص 53.

<sup>3</sup> طارق ابراهيم الدسوقي عطية، موسوعة الأمانة الأمن السياسي الحماية القانونية لأمن الدولة من جهة الخارج والداخل، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2015)، ص ص 86-87.



➤ **بكتيريا الغرغرينا:** وهو يصيب الجروح تنتهي بالموت.

للإشارة أن الأسلحة البيولوجية هي عبارة عن فيروسات من صنع الإنسان للقضاء على البشرية فهي أسلحة قاتلة بدون استخدام الرصاص، ولا دماء في الأغلب ، وهناك نوع آخر الذي يستخدم في التأثير على أعضاء الجسم، مع العلم أن ترسانة الأسلحة الليبية بـ 20 مليون قطعة ، طبقا لتقديرات معهد استوكهولم للسلام، وعندما الدولة تبقى رهينة الأعمال الإرهابية ، تكون مهددة باستخدام الأسلحة البيولوجية، فقد قامت العديد من الجماعات الإرهابية باستخدام هذا النوع من الأسلحة التي تؤدي للموت، والذي عرف استخدام ها في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا و آسيا، لكن هذا لا يعني أن الدول المغاربية بشكل عام لا يمارس فيها هذا النوع من الأسلحة ، لكن يبقى التهديد قائم ا في ظل الانفلات الأمني في ليبيا ، وهذا الانتشار الهائل للأسلحة اليوم باتت ليبيا منطقة رمادية تهدد دول الجوار خصوصا الجزائر .

**الفرع الثالث: مخاطر انتشار السلاح الليبي على الأمن الجزائري.**

وهنا الحديث عن خطر انتشار السلاح الليبي الذي يمثل تحديا أمنيا من خلال تهديد دول الإقليم بما فيها الجزائر ، حيث أصبحت الجزائر تواجه تهديد انتشار السلاح إلى أراضيها<sup>1</sup> ، على طول حدود 982 كلم، بينها وبين ليبيا ، وهي ثاني أكبر الحدود بين الجزائر وليبيا بعد حدودها مع المغرب<sup>2</sup> خصوصا أن هناك تقاربا بين ليبيا ومدن الجنوب الشرقي الجزائري أكثر من قربها من العاصمة الجزائرية، وانتشار السلاح سيوقع الجزائر في حلقة توتر ، وسيؤدي إلى انتشار الأعمال الإرهابية وكذلك الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها ، كما أن تهديد انتشار الإشعاعات النووية التي تعبر من المواد الفتاكة قد يؤثر على الدول الحدودية من بينها الجزائر ، بللوعم من احتمالية ضعيفة لذلك ، وحسب وكالة الطاقة الذرية التي زارت ليبيا في 9 ديسمبر 2011 صرحت أن مرفق تاجورة النووي في طرابلس، ومرفق تخزين الكعكة الصفراء في سبها ، توصلت أنه لم يتم استخدام المواد المتوفرة فيه<sup>3</sup> ، لكن رغم هذا يبقى خطر انتشار هذا النوع من الأسلحة يهدد ليبيا، ودول الجوار بالخصوص الجزائر

<sup>1</sup> مصطفى صايح، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساته الأمنية على دول الجوار: الجزائر وتونس"، مرجع سابق، ص 34.

<sup>2</sup> عادل جارش، تأثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الأمن الجزائري، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2018)، ص 83.

<sup>3</sup> مصطفى صايح، مرجع سابق، ص 34.

كذلك انتشار السلاح في الساحل الإفريقي من قبل بعض الجماعات المسلحة التابعة للكتائب الأمنية التابعة للنظام الليبي السابق ، وهي سبب أساسي في اندلاع الأزمة شمال مالي ، وجعل منطقة الجوار الجزائري تعيش في تهديدات من انتشار السلاح<sup>1</sup>، مع العلم أن الجزائر تربطها حدودا مع دول الساحل حيث تقدر حدودها مع مالي بـ 1376 كلم، أما النيجر تقدر حدودها مع الجزائر بـ 956 كلم، فهذا الارتباط الجغرافي لنيجر ومالي التي تعد أكبر ثاني دولة حدودية مع الجزائر<sup>2</sup> له انعكاسات أمنية على الجزائر في ظل التوترات التي شهدتها ليبيا و كذلك مالي.

لقد تحدث ادريان هارت (Adrian Harte) المختص في الشأن الإفريقي في تقرير له ، تم نشره من طرف جريدة **Slate Afrique**، "أعطت الأزمة الليبية نفسا جديدا للجهاديين في الساحل الإفريقي الذين مكنهم من الحصول على أعداد كبيرة من صواريخ أرض جو من نوع sam-47، فضلا عن تمكّنهم من التزود الكبير بالدخيرة لرشاشات ak-47 القاذفات والصواريخ التي كانوا يحوزونها"<sup>3</sup>، وحوالي 20 مليون قطعة سلاح صغيرة تسربت من ليبيا إلى الساحل الإفريقي، و 3000 قاذفة أرض-جو وحسب أجهزة الاستعلام البريطانية، وتعد ليبيا أكبر سوق أسلحة سوداء في العالم<sup>4</sup>، وهذا يمثل خطرا على الأمن الجزائري.

إن انتشار السلاح شغل حيزا كبيرا في انشغالات صناع القرار في دول الجوار ، فحسب المؤسسة البريطانية وأبحاث الإستخباراتية ومكافحة الإرهاب ICT والمعهد الأمريكي SCT انطلقت الأسلحة من ستة محاور التالية:<sup>5</sup>

1. بلقجاه الجزائر إنطلاقا من منطقة الديرار عن طريق الطوارق وعناصر من حركة التوحيد والجهاد.
2. نحو النيجر وشمال مالي عبر نقطة سيها الحدودية، التي تحوي أكبر مستودعات السلاح في ليبيا.

<sup>1</sup> عادل جارش، مرجع سابق، ص 93.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 83.

<sup>3</sup> منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 77.

<sup>4</sup> طاهر دحموح، مرجع سابق، ص 70.

<sup>5</sup> محمد بالجيلالي، مرجع سابق، ص 133.

## الفصل الثالث: إنعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

3. إلى تونس عبر المعبر الحدودي في منطقة جريا بين البلدين ، يخول إلى الداخل التونسي وإلى الجزائر ، أي المنطقة الذهبية وازرو من منطقة الجبل الغربي ، ومنطقة سجادو وغربان والزيتان، حيث تتركز مستودعات أسلحة متطورة وبكميات كبيرة تهرب إلى عدة دول ، إما بدوافع تجارية أو إيديولوجية.
4. إلى مصر عبر طريق ودرنا إلى السلوم والمرسى إلى الداخل المصري.
5. من كفرة إلى دارفور في السودان وإلى سيناء.
6. إلى شمال نيجيريا عبر النيجر ودلتا النيجر.
- من خلال هذه المعابر ، يمكن القول أن الجزائر مهددة بتسرب السلاح الليبي من أكثر جهة ، وهنا يقع على الجزائر ضرورة تأمين كل حدودها الشرقية والجنوبية والغربية.
- بعد تطور الأحداث في ليبيا كشفت الحكومة الجزائرية عن وجود مخازن سلاح، وأقامت السلطات برصد تسلل أربع شاحنات محملة بالسلاح في طريق عبورها من ليبيا إلى الصحراء الجزائرية، خوفا من أن يصل السلاح إلى العاصمة الجزائرية، فذلك يعتبر مؤشرا خطيرا وتهديدا للأمن القومي<sup>1</sup> ، فيتبين أن تهريب السلاح من ليبيا إلى الدول المجاورة عرف انتشارا كبيرا،<sup>2</sup> ومنذ عام 2016 يمكن "لأي شخص لديه المال يمكن الحصول على أي نوع من الأسلحة في ليبيا، وعلى هذا النحو يشكل الانتشار الهائل للأسلحة الخفيفة في المنطقة خطرا كبيرا، فعلى الرغم من قدرة وكفاءة الجزائر في مواجهته تبقى قدرات دول أخرى مجاورة جد محدودة، هذا في حد ذاته يمثل خطر على الجزائر.
- من أجل أمن الجزائر في ظل انتشار السلاح الليبي أوضح وزير خارجية جزائري سابق في هذا السياق أنه "بالنسبة للجزائر، جعل هذا الوضع ليبيا جزءا من أمنها القومي الأول"<sup>3</sup>.
- جدول رقم (72): الأسلحة المهربة من ليبيا نحو الجنوب الجزائري**

نوع السلاح	الكمية
بنادق كلاشنيكوف الأوتوماتيكية	668

<sup>1</sup> فريحة عوض الترهوني، المؤامرة الكبرى فوضى الربيع العربي وحقبة الحرب على ليبيا، (د،م،ن: نيولينك للنشر والتدريب، 2014)، ص 278.

<sup>2</sup> محفوظ رسول، مرجع سابق، ص 216.

<sup>3</sup> Djallil Lounnas THE LIBYAN SECURITY CONTINUUM: THE IMPACT OF THE LIBYAN CRISIS ON THE NORTH AFRICAN/SAHELIAN REGIONAL SYSTEM MENARA Working Papers No. 15, October 2018 p 15.

## الفصل الثالث: إنعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

48	FMPK المدافع الرشاشة
37	قذائف الهاون
35	مسدسات أوتوماتيكية من أنواع مختلفة
792	قنابل
06	صواريخ مضادة للطائرات
18	RPG-7 rocket propelled grenade

**المصدر:** محمد الأمين بن عودة، "تهديد انتشار وتهريب السلاح على الأمن الوطني الجزائري في ظل التوترات الأمنية"، مجلة مدارات، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر، المجلد 4، العدد 1، (2020)، ص 59. ساعد الانفلات الأمني الراهن في كل من ليبيا ومالي على رواج تجارة الأسلحة، وهذا ما نلاحظه خلال الأرقام الآتية حوالي 20 مليون قطعة سلاح صغيرة، تسربت من ليبيا إلى الساحل الإفريقي و3000 قاذفة أرض-جو، وحسب أجهزة الاستعلام البريطانية تعد ليبيا أكبر سوق أسلحة سوداء في العالم، حيث تم العثور على أسلحة مضادة للطيران من قبل وحدات الأمن الوطني الجزائري مدفونة تحت الرمل "بعين أميناس" المشكلة خطر حقيقي على الطيران المدني والعسكري في الجنوب الجزائري، مما أدى إلى توسيع دائرة تجارة الأسلحة، التي صاحبها ظهور عدة جماعات مسلحة كل واحدة تسعى للاستفادة من الوضع المتأزم فضلا عن القاعدة في المغرب الإسلامي<sup>1</sup>.

**الخريطة رقم (09):** خطوط انتشار السلاح من ليبيا نحو دول الساحل للجزائر



<sup>1</sup> طاهر دحموح، مرجع سابق، ص 70.

## الفصل الثالث: انعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

المصدر: أميرة بورحاييل بدودة، "التحول الديمقراطي في ليبيا وتداعياته على دول الاقليمي: المركب الأمني كمقاربة تفسيرية"، دراسات وأبحاث، جامعة زيان عشور الجلفة، الجزائر، المجلد 8، العدد 22، ص 100.

هنا يمكن القول أن انتشار السلاح في ليبيا وفي دول الساحل الإفريقي، حيث تمثل هذه الأخيرة تهديدا للأمن الجزائري، و زاد الامر خطورة بعد تأزم الوضع في ليبيا حيث زيادة انتشار السلاح الليبي جعل من الجزائر تعرف تهديداً من جهتين جهة ليبيا، وتهديداً من طرف دول الساحل الإفريقي بالخصوص من طرف مالي والنيجر، فقد أثرت الأعمال الإرهابية على ليبيا من خلال الخسائر المادية والبشرية، كان انتشار النزاعات المسلحة بين الجماعات المسلحة والمقاتلين بمختلف أنواعهم مصحوبا بارتفاع نسب الاتجار بالأسلحة، وعسكرة المجتمعات، وبالتالي هذا الأمر خطير على ليبيا وعلى دول الجوار، فالنزاعات المسلحة التي عرفتها إفريقيا عموما يعمل فيها الوسطاء، أو تجار الأسلحة دورا مهما في إبقاء هذه النزاعات، من أجل الكسب المالي<sup>1</sup>، وهذا يمثل خطرا بات يهدد الجزائر حيث تشكل الحدود الجزائرية الليبية التونسية معبرا وممرها للسلاح، انطلاقا من ليبيا باتجاه الجزائر وتونس حيث كشفت مصادر متخصصة في شؤون الإرهاب عن أنواع متطورة من السلاح، ومنها sa صاروخ مضاد للطائرات من صنع روسي 16 ومضاد للحوامات<sup>2</sup>، هذا ما يترجم أن ليبيا تواجه خطر الشركات الأمنية الخاصة، خصوصا في ظل الصراع البراغماتي بين أفريقيكوم والشركات الأمنية الخاصة في إفريقيا، فليبيا تواجه هذا الخطر في ظل الأوضاع الراهنة يقول الأستاذ ديفيد ايرنبرغ (david senberg)، في مقال له صدر في هافعتون بوست (huffington) بعنوان: "إفريقيا أم جميع الشركات الأمنية الخاصة"<sup>3</sup>، فهذا يترجم أن ليبيا تحولت إلى مسرح حرب بفعل هذه الشركات الأمنية، وهذا ما سيحول المنطقة ككل لمنطقة توترا دائما، والجزائر هي من الدول المستهدفة فقد شكل هذا الوضع خطرا على الأمن الوطني الجزائري، وعلى أكثر من جبهة وعلى طول حدود تفوق 4 آلاف كلم تجمعها مع كل من ليبيا ومالي وموريتانيا<sup>4</sup>.

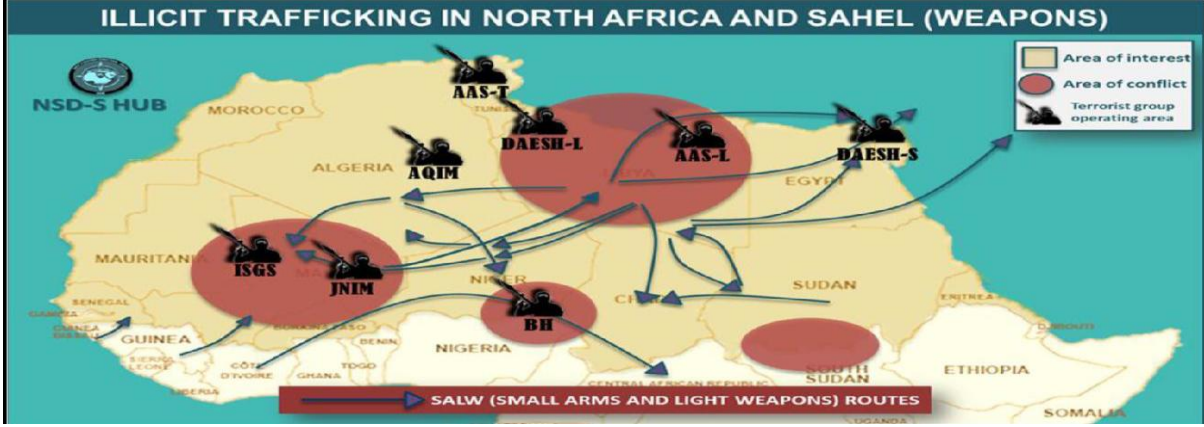
**الخريطة رقم (10): انتشار السلاح فيما بين ليبيا والدول المجاورة لها**

<sup>1</sup> محمد الصالح جمال، خصخصة الأمن في إفريقيا الدور الجديد للشركات الأمنية الخاصة في ادارة النزاعات المسلحة، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2020)، ص 127.

<sup>2</sup> محمود خليفة جودة، أحمد عبد التواب الخطيب، مرجع سابق، ص 95.

<sup>3</sup> محمد الصالح جمال، مرجع سابق، ص 133.

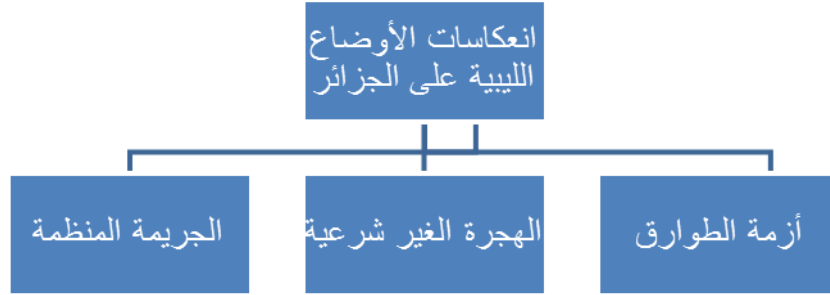
<sup>4</sup> محمد بالجيلالي، مرجع سابق، ص 132.



المصدر: أمينة مصطفى دلة، مرجع سابق.

## المبحث الرابع: انعكاسات أزمة طوارق الهجرة والجريمة في ليبيا على الأمن الجزائري.

الشكل رقم (17): انعكاسات الأوضاع الليبية على الجزائر



المصدر: إعداد الباحثة

المطلب الأول: إنتشار التمرد وأزمة الطوارق في ليبيا وأثرها على الأمن الجزائري.

الفرع الأول: انتشار فكرة الانفصال أسباب انتشار فكرة التمرد.

شكل النظام السياسي في ليبيا يختلف عن كل الدول ، وهو ما يسمى الجماهيرية ، حيث قام القذافي بتأليف الكتاب الأخضر عام 1975 ورفض فكرة التمثيل النيابي تمثل حاجزا شرعيا بين الشعب والسلطة، هذا الأسلوب خلف ما بعد سقوط نظام القذافي فكرة استرجاع الحقوق السياسية مثل عملية إشراك الشعب في سلطة لا تكون إلا بقوة السلاح<sup>1</sup>، وهذا الوضع يؤول إلى استمرار الصراع والعنف في ليبيا، ومن تم استمرار الوضع الليبي يعني تهديد الدول المجاورة وبلأخص الجزائر، كما أنّ ما خلفه النظام الذي دام 42 سنة مجموعة من المعوقات لتحقيق دولة خالية من الصراع من مخلفات

<sup>1</sup> محمد سنوسي الدودي، مرجع سابق، ص 131.

## الفصل الثالث: إنعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

فشل الدولة الليبية، هو إعلان قبائل وسياسيين في بنغازي تأسيس إقليم فيدرالي اتحادي بشرق ليبيا، واختاروا أحمد السنوسي. هو ابن عم آخر ملوك ليبيا المنقلب عليه إدريس السنوسي - رئيسا للمجلس الأعلى للإقليم، تمثلت أهم مهامه في إدارة شؤون الإقليم والدفاع عن حقوق سكان الإقليم، والدفاع عن حقوق سكانه في ظل مؤسسات السلطة الانتقالية كما أنها تمثل الإقليم في المحافل الدولية<sup>1</sup>، وكذلك اعتبار دستور 1951 هو القانون الذي يعمل به المجلس، هذه المبادرة لقيت رفضا وتنديدا لخطر التهديد ووحدة التراب الليبي من خلال تصريحات مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الوطني الانتقالي<sup>2</sup>، هدد باستخدام القوة في حالة عدم التراجع عن مثل هذه المحاولات، وهنا يمكن أن نقول أن النخب السياسية لها خطاب العنف والقوة، ويمكن أن نحلل هذه السلوكيات بانخراط النخب في الجماعات المسلحة، لكن أحمد سنوسي اعتبر أن رئيس المجلس الانتقالي عبد جليل كان وزيرا للعدل في حكومة بدون عدل في فترة حكم القذافي وقال: "لسنا انفصاليين ولو كان انفصالا لكننا انفصلنا صراحة لكننا وحدويون"<sup>3</sup>، والأمازيغ من القبائل التي تشترك مع الأمازيغية في المناطق المجاورة عانت ظروفًا صعبة مع المظالم التاريخية، وعدم المساواة التي لها آثار قوية على العلاقات بين الطوائف، كانت العديد من المدن الأمازيغية مشاركين نشطاء في الثورة، ولعبوا أدوارًا قيادية خاصة في شمال غرب البلاد من قواعد في جبال نفوسة<sup>4</sup>، خلال الثورة عادت التوترات بين المجتمعات إلى الظهور بعد فترة وجيزة من سقوط طرابلس.

وقد تم على إعلان الدستور في عام 2011 وعلى هيئة تنمية المجتمع قانون الانتخابات لعام 2013 الذي انتقده القادة الأمازيغ عدم كفاية حماية الحقوق الثقافية الأمازيغية.<sup>5</sup>

### الفرع الثاني: تشجيع ليبيا حركات التمرد في إقليم - الجزائر

أصبحت ليبيا ميداناً مهماً لتنامي حركات التمرد في دول الجوار الإقليمي، من خلال عودة الطوارق المقاتلين الذين حاربوا إلى جانب القذافي إلى شمال مالي، فللصراع المسلح بين الحكومة

<sup>1</sup> أحمد يوسف أحمد، "أزمة الدولة الوطنية العربية الحالة الليبية"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المجلد 35، العدد 400، (جوان 2012)، ص 175.

<sup>2</sup> أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص 175.

<sup>3</sup> أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص 176.

<sup>4</sup> Tim Molesworth and David Newton. UNDP – Libya Instability and Insecurity in Libya Analysis • Report prepared on behalf of UNDP p76 [https://www.humanitarianresponse.info/sites/www07/02/2022 23:52](https://www.humanitarianresponse.info/sites/www07/02/2022%2023:52)

<sup>5</sup> Tim Molesworth and David Newton. op cit p76 .

## الفصل الثالث: إنعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

والحركة الوطنية لتحرير أزواد التي ارتفع سقف مطالبها من الحكم الذاتي إلى الانفصال عن دولة مالي وما زاد من قوة موقفهم الداعي للانفصال ، هو حركة أنصار الدين التي تحارب حكومة مالي في إقليم أزواد والخطر الأكبر أنها ترتبط بعلاقات مع تنظيم القاعدة وتمويلها كان من ليبيا كما أن نيجر هي الأخرى مهددة بتمرد الطوارق ، وهنا يمكن القول أن القذافي كان يلعب دورا في حل المشكل مع الطوارق في كل دول الإقليم من خلال التوسط لحل مشكلاتهم، ولعب دورا كبيرا في إعادة صراعمهم مع حكوماتهم للواجهة<sup>1</sup>، وهذا الوضع قد يدفع التمرد في الجزائر باعتبارها هي الأخرى تحتوي على طوارق ومنطقة القبائل التي تدعو وتطالب بالعديد من الامتيازات.

### الخريطة رقم (11): تواجد القبائل في خريطة الجزائر



**Resource:** Laurence Aïda Ammour Regional Security Cooperation in the Maghreb and Sahel: Algeria's Pivotal Ambivalence AFRICA SECURITY BRIEF NO. 18 <https://africacenter.org/publication/regional-security-cooperation-in-the-maghreb-and-sahel-algerias-pivotal-ambivalence-2021/14:13-08/02-2021>

إن انتشار فكرة التمرد والعصيان تعود لسياسة القذافي في استعانتها بجماعة الطوارق الأفارقة قبل مقتله خطرا حقيقيا في ما بعد على الأمن في منطقة الساحل الإفريقي ، حيث أن فرارهم إلى مالي بعد مقتله تسبب في انتشار حركات التمرد ودعوات الانفصال<sup>2</sup>، وهذا ما سينعكس سلبا على الأمن الجزائري وانتقال الشرارة من ليبيا إلى الجزائر، وهو ما سبب انطلاق حركات احتجاجية مطالبة بالتغيير و طرح قضايا مرتبطة بتوزيع الثروة الوطنية ، ولكن هذه الحركات السلمية كادت أطراف خارجية على تغيير مسارها من سلمية إلى دموية<sup>3</sup>، ويرجع الكثير إلى الانعكاسات السياسية الخارجية الجزائرية التي

<sup>1</sup> خالد حنفي، مرجع سابق، ص 119.

<sup>2</sup> عبد الرحيم رحموني، مرجع سابق 286.

<sup>3</sup> قوي بوحنية، "المغرب العربي بين الإصلاح والاستعصاء الديمقراطي"، الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 13 ، (يناير 2012)، ص 118.



كان سببها عدم الاعتراف بالمجلس الانتقالي، لقد انتشرت شرارة الاحتجاجات من الشعب إلى السلك الأمني في الجزائر فعاشت الجزائر صبيحة يوم 15 أكتوبر 2014 حدثاً ملفتاً غير مسبوق في المشهد السياسي والاجتماعي المتمثل في احتجاج رجال الشرطة الذين خرجوا بالزى الرسمي في مظاهرات للتعبير عن استيائهم ورفضهم للأوضاع التي يعيشونها مثل بقية الشعب الجزائري<sup>1</sup>، وهذا النوع من الاحتجاجات هو تعبير عن معاناة كل فئات المجتمع لم يسلم منها حتى رجال الأمن الشرطة لكن من جهة أخرى يمكن أن القول أن خروج رجال الشرطة في المظاهرات في تلك الفترة هو تحريض من أطراف خارجية لضرب الأمن والاستقرار الوطني من خلال نشر الفتن والبلبلة في أوساط الشعب الجزائري، بل ومحاولة لغس فكرة التمرد وتفكيك المجتمع الجزائري بدليل هناك محاولات عديدة في تشويه صورة الجيش لدى المواطن الجزائري من أجل تلطيح وتحويل مسار التغيير السلمي لحرب داخلي بين الشعب والجيش من خلال نشر فكرة التمرد والعصيان لدى الشعب الجزائري، والتي لا تعد الأولى من نوعها بل سبقتها العديد من الأحداث، ويمكن استحضار بعض من هذا، ففي سنة 1980م إثر توقيف الكاتب مولود معمري بدأت الاحتجاجات التي تطالب بترسيم اللغة الأمازيغية، عادت هذه الاحتجاجات في 2001م فيما سمي بالربيع الأسود، وتزامن ذلك مع مقتل الشاب "ماسينيسا قرامح" بمقر فرقة الدرك الوطني بولاية تيزي وزو لتدخل المنطقة في سلسلة من الأحداث الدامية خلفت 127 قتيل، وأفرزت إخلاء المنطقة من قوات الدرك الوطني، الأمر الذي أدى إلى تشكيل ما يسمى بـ "العروش" كبنية لهيكلية الأمازيغية "في التعديل الدستوري"<sup>2</sup>. ولقد عرفت الجزائر مؤخراً أزمة غرداية التي ترجمت صورة من العنف المذهبي وصل إلى درجة الاقتتال<sup>3</sup>.

منذ عام 2011، ركزت المصالح الأمازيغية على تأكيد الحقوق الثقافية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، وخلقت عمليات التمرد العديد من الخسائر البشرية، واندلعت مظاهرات غير مسبوق في جنوب الجزائر احتجاجاً على عمليات التكسير المائي لاستخراج الغاز الصخري، وقتل ما لا يقل عن 25 شخصاً أصيب آخرون في حوادث عنف طائفي في منطقة في وادي ميزاب، التي تبعد حوالي

<sup>1</sup> عيسى قاسمي، الأمن الوطني رهانات وتحديات، (الجزائر: دار أطفالنا للنشر والتوزيع، 2018)، ص 162.

<sup>2</sup> ليلى كرفاح، "تحديات الأمن القومي الجزائري بعد الحراك العربي"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، المجلد 2، العدد 07، (فبراير 2012)، ص 38.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 39.

## الفصل الثالث: إنعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

600 كيلومتر جنوبي الجزائر العاصمة<sup>1</sup> بالإضافة إلى خسائر مادية ، وهذا عن طريق عمليات التخريب والحرق التي اتبعتها هذه الفئات المتمردة.

**الفرع الثاني: خطر إنتشار فكرة الانفصال في الجزائر (الطوارق، القبائل).**

إحصائيات تشير إلى أن عدد الطوارق يناهز مليون أو مليون ونصف نسمة ويتوزعون كالتالي : 400 ألف في مالي، 750 ألف في النيجر و 50 ألف في ليبيا، 35 ألف في بوركينافاسو و 25 ألف في الجزائر، وتشير إحصائيات أخرى إلى أن عددهم يتراوح بين مليون وثلاثة ملايين نسمة يتواجد 50 % في النيجر و 35 % في مالي و 10 % في بوركينافاسو و 3 % في الجزائر و 2 % في ليبيا<sup>2</sup>.

**الخريطة رقم (12): مناطق تواجد الطوارق**



المصدر: قادة بن عبد الله عائشة، "الدولة الفاشلة دراسة في المفهوم والأبعاد وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر العدد 10، (أفريل 2019)، ص 1337

من أهم مخلفات النظام الليبي السابق سوء استخدام الخصوصية المجتمعية في تحقيق مكاسب سياسية، من خلال تكريمه لقبيلة على حساب تحقير وتصغير قبائل أخرى ، كما استغل التعصب القبلي، وهذا ما يجعل على الجزائر صعوبة إيجاد حلول مع القبائل المتصارعة والتي تحمل لبعضها البعض أحقاد تاريخية، فقد القبائل المهمشة مثل قبائل المناطق الجنوبية لقبائل النظام مثل القذاذفة ؛

<sup>1</sup> منظمة العفو الدولية، تقرير منظمة العفو الدولية 2020-2021، حالة حقوق الإنسان في العالم، 2021، ص 156.

<sup>2</sup> هدى طار، مسيح الدين تاسعديت، "علاقة الطوارق بالدول الحاضنة: بين الاندماج، الحراك السوسيو سياسي والتمرد"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 34، (جوان 2018)، ص 290.

## الفصل الثالث: إنعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

خصوصا تلك التي فضلها معمر القذافي وأعطاهها كل الامتيازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى العسكرية، هذا الإرث من الصعب نسيانه، وينعكس سلبا على الجزائر خصوصا أن هذه الأخيرة وليبيا تفصلهما حدود إصطناعية وتجمعهما قبيلة الطوارق فهي متواجدة في الحدود الجزائرية الليبية ، يمكن ذكر المدن الليبية التي تتواجد بها هي: ورقلة وورشفانة وتوغاء والمشاشية والصيعان والمقارحة<sup>1</sup> إن التفكك الليبي زاد من الانقسام بين النخب السياسية، وساهم في تزايد التهديد ساهم فيها يلي:

❖ تفكك الوحدة الوطنية.

❖ كل نخبة تعمل على يبحث عن مصالح إقليم الذي يتمتعون إليه.

❖ دعوة للانفصال سيساهم في نشر الفكرة الانفصالية لدى أقاليم أخرى.

كما أن خروج ليبيا من التحدي، ودخولها في تحدي يهدد استقرار وحدة ليبيا والمتمثل في المحاولات والانفصالات، فيروز حركات تنادي بالحكم الذاتي و مطالبين بعضهم بالاستقلال ، وفي المقابل يعارض معظم الليبيين في منطقتين غربية والجنوبية (طرابلس، فزان) لا مركزية السلطة<sup>2</sup>، وهذا الاختلاف ازداد خطورة، خصوصا أن نسبة النفط تقع في برقة بنسبة 80 بالمئة<sup>3</sup>.

وهنا الصراع قد يتحول إلى الثروة النفطية فاستمرار الوضع الليبي قد يبعث روح الانفصال لقبائل أخرى كقبيلة الطوارق التي تتواجد في ليبيا والتي قد تتأثر بها الطوارق في كل من الجزائر وليبيا ونيجر وهذا سيؤثر على الأمن الجزائري ، فالجزائر تحتوي على الطوارق و إذا كانت أو روجت فكرة الاستقلالية لدى الطوارق في ليبيا فهذا يمس أمن الجزائر ، فما قد سعى إليه الطوارق في ليبيا ستسعى للانضمام إليها الطوارق التي تنتمي إلى الجزائر. ما زاد الأمر خطورة أن سكان الأمازيغ في ليبيا كانت لهم مبادرات عديدة قبل أحداث فبراير 2011 منها تأسيس المؤتمر الليبي للأمازيغية في 17 سبتمبر 2000، بوصفه حركة سياسية تجمع بين النشاط السياسي والنشاط المدني، ويعرف المؤتمر الليبي للأمازيغية نفسه بأنه منبرا للنضال الأمازيغي الوطني ضمن باقي منابر العمل النضالي الأمازيغي والوطني، وقد بلور مطالبه في التضمين الدستوري والرسمي للمكون الحضاري الأمازيغي في الهوية والثقافة الوطنية الليبية، لشكل انتفاضة 2011 مرحلة جديدة لأمازيغ ليبيا، حيث اضطلع بالتنسيق بين

<sup>1</sup> الوناس المنصف، مرجع سابق، ص 48.

<sup>2</sup> سعد الزروق الرشيد، "تحديات ما بعد انتخاب المؤتمر الوطني الديمقراطي"، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الاهرام، مصر، المجلد12، العدد48، (أكتوبر2012)، ص 181.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 181.

مختلف الميليشيات، وإنشاء هيئة للربط بين المجالس المحلية الأمازيغية الليبية من أجل التعبئة ضد النظام في المجلس الوطني الانتقالي في مدن الجبل، بوصفه جزءاً من بعض مدن الجبل، مثل نالوت وجادو ويفرن<sup>1</sup>.

لقد تضررت الجزائر من الوضع الليبي، فقد كلفت الجزائر سياستها التي تدعو لعدم التدخل في الشأن الليبي، وهذا ما أدلته بالرفض في اجتماع جامعة الدول العربية من خلال قرار التدخل الذي دعت إليه الأمم المتحدة، كذلك رفض الجزائر السماح لطائرات حلف شمال الأطلسي بالمرور عبر أجواء الجزائر للقيام بعمليات ضد القذافي في ليبيا، هذه السياسة أو المبدأ الجزائري تجاه القضية الليبية جعلت من الأطراف الخارجية أن تززع الاستقرار الداخلي الجزائري، من خلال تأييد الأحزاب البربرية المتواجدة في باريس التي طالبت بتأييد وتحريض خارجي لتكريس الحكم الذاتي لمنطقة القبائل في الجزائر<sup>2</sup> فقد عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة لم يشهدها النظام الجزائري من قبل، وهو بروز صراع بين العرب والقبائل وبين المالية والإباضية في غرداية<sup>3</sup>، رصدت الأجهزة الأمنية الجزائرية منذ 2019 عشرات الصفحات عبر منصات التواصل من دول أوروبية، وتقف وراءها حركة رشاد الإخوانية عبر عناصرها وعائلاتهم، تركز على بث الفتنة والفرقة في المواضيع الحساسة أبرزها الجيش والهوية والعلاقات مع فرنسا<sup>4</sup>، لماك" أو الحركة من أجل تقرير مصير منطقة القبائل، هي حركة متطرفة تطالب باستقلال منطقة القبائل الأمازيغية عن الجزائر، وتقع هذه المناطق شرق البلاد وتضم ولايات تيزي وزو وبجاية والبويرة، وتتمثل أوراقها في "اللعب بالمشاكل الاجتماعية والأبعاد العرقية والأيدولوجية"<sup>5</sup>.

القبيلة لا تزال تحافظ على حضورها في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية، وفي المؤسسة العسكرية بشكل مفتوح، وهناك إقصاء لبعض منها لكن الحديث عنها ككتلة اجتماعية تفرض وجودها في المجتمع، فهذا التواجد من العهد الملكي حتى إلى ما بعد 1969، وهذا من خلال المحافظة

<sup>1</sup> عمر خيرى، "سياسة الأمازيغ والاندماج الوطني في ليبيا منذ عام 2011، أبحاث ودراسات، جامعة صقاريا، تركيا، (2020)، ص 106.

<sup>2</sup> سيرجي كورجينيان، التسونامي السياسي، مرجع سابق، ص 220.

<sup>3</sup> سهام سهيلية، "سوسيولوجية الحراك الشعبي في الجزائر"، في الحراك الشعبي في الجزائر جدلية الانتقال الديمقراطي والأمن المجتمعي، تحرير: عامر مصباح، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2020)، ص 229.

<sup>4</sup> يونس بورنان. حذرهما "تبون" .. كيف تتحرك "رشاد" و"المالك" الإرهابيتان بالجزائر؟، مرجع سابق.

<sup>5</sup> المرجع نفسه.

على كيانها<sup>1</sup>، والأمن الجزائري أكثر تعقيدا في ظل تنامي تهديدات عابرة للأوطان في دول الإقليم<sup>2</sup>، من بينها تهديد الأمن المجتمعي من خلال سقوط نظام القذافي برزت النزاعات القبلية لئصراع بين العرب والطوارق والتبو في الجنوب حول مكاسب والعوائد الاقتصادية ، وكذلك 17 فبراير 2011 في ليبيا كانت هناك ضغوط على سلطة الحراك والصراعات في بني وليد الذين ينحرون من الورقلة وكذلك الصراعات بين غريان والأصابعة جنوب غربي طرابلس ، كذلك نشوب عدة توترات حادة بين زوارة والجميل ورقداين والزاوية وریشفانة والزيتان<sup>3</sup>، فللصراع قبلي الليبي يهدد استقرار الاجتماعي الجزائري لأن الجزائر كانت قد عرفت أحداثاً مثل خطابات الانفصال التي كانت حاضرة في منطقة الأحداث التي حدثت في ليبيا قد تبعث تهديدا على الأمن الاجتماعي من خلال إثارة قضية القبائل<sup>4</sup> الجزائرية بالاستجابة لمطالب منطقة القبائل من ترسيم اللغة الأمازيغية ، والتي تم الاستجابة لها سنة 2015 تم ترسيم اللغة من خلال التعديل الدستوري، ثم تأسيس حركة منطقة القبائل التجمع من أجل القبائل<sup>5</sup>.

أزمة طوارق امتدت من ليبيا نحو مالي والخوف من أن تمتد حتى الجزائر، فكلا من ليبيا ومالي تجمعهما حدود مشتركة مع الجزائر، وانتماءات قبيلة الطوارق فقد تضررت مالي بما حدث في ليبيا ، وهذا يمثل خطراً على الجزائر التي تجمعها حدود مع مالي تقدر بـ 1200 كيلومتر، فقد عادت الآلاف من الطوارق الذين فروا من الأوضاع الليبية لمالي بتحديد في 17 يناير 2012، توافد آلاف الطوارق الذين كانوا جنودا في الجيش الليبي مدججين بالسلاح، فقد بدا التمرد في إسقاط قاعدة تيساليت الجوية التي تقع في أقصى شمال مالي لتقوم بهجوم على جميع الحاميات النظامية للجيش الليبي ، وهذا بالتعاون مع حماة أنصار الدين ، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي في السردس من أبريل رفعوا العلم الخاص بدولتهم معتبرين أن إقليم الأزواد انفصل عن مالي، ومساحة الأزواد تمثل 822 كلم أي ما يعادل فرنسا وبلجيكا معا<sup>6</sup> وإقليم الأزواد استطاعت أن تسيطر عليه قبيلة طوارق ، ومالي ليس

<sup>1</sup> وناس المنصف، مرجع سابق، ص166.

<sup>2</sup> ليلي كرفاح، "تحديات الأمن القومي الجزائري بعد الحراك العربي"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد02، العدد 07، (فبراير 2018)، ص 37.

<sup>3</sup> عبد الرحيم رحموني، مرجع سابق، ص ص 213-214.

<sup>4</sup> ليلي كرفاح، مرجع سابق، ص 38.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص 39.

<sup>6</sup> خالد عبد العظيم، "الجوار المالي: التداخيات الإقليمية لانفصال أزواد في مالي"، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، المجلد 47، العدد 189، (جويلية 2012)، ص 113.

موضوع دراستنا لكن تم أخذه كمثال عن قوة الطوارق في تشبته بفكرة الانفصال، وكذلك بحكم أنها تقع بجوار الجزائر بللحدود، وتم ذكرها سابقا وهنا نقول إن الوضع الليبي أثر على مالي، وهو مهدد لكل الدول التي تحتوي على طوارق بما فيها الجزائر، مثلا يتواجد طوارق في العديد من المدن الجزائرية الجنوبية مع الحدود الجنوبية هقار، جانت، تمنراست، أدرار، فقد أدى ظهور مساعي لدى بعض الحركات المسلحة في إقامة دولة ترقية دولة طوارق قرب الحدود الجزائرية الجنوبية في إقليم ازواد، الأمر الذي قد يؤدي إلى تمرد الأقليات فيها<sup>1</sup>، وبذلك أصبح التعدد القبلي في الجزائر الذي يتميز به المجتمع الجزائري، ويمثل تحديا أمنيا يهدد الأمن والوحدة الوطنية<sup>2</sup>، من خلال ضرب الاستقرار بافتعال القضايا العرقية، وتشكل الأزمة الليبية المالية مصدر ا م تحديا لحركات التمرد والانفصال، نظرا لعودة المقاتلين إلى جانب النظام الليبي السابق، إلى شمال مالي، أجم الصراع بين الحكومة المالية والحركة الوطنية لتحرير الأزواد، والتي ارتفع سقف مطالبها من الحكم الذاتي إلى الانفصال عن دولة مالي وظهور فصيل أقوى بينهم، وهو حركة أنصار الدين التي أعلنت الحرب على الحكومة المالية في إقليم ازواد، وبالتالي أصبح الأمن الوطني الجزائري مرتبطاً بأمن الحدود التي تتميز بهشاشة المنظومة الأمنية في دول أجوار، ليبيا، ومالي<sup>3</sup>.

ففي ظل غياب الإحصائيات الرسمية، إلا أن بعض التقديرات تشير أن عددهم الإجمالي يناهز 3.5 ملايين نسبة 85% منهم في مالي والنيجر والبقية بين الجزائر وليبيا، والخطر هو العمل من أجل إقامة دولتهم، وهو ما قد يطرح مشكلا للجزائر خاصة وأن نسبة كبيرة من جنوبها ستؤول إلى الطوارق التي تتواجد في الصحراء الجزائرية، وهي منطقة غنيّة بالموارد الطاقوية التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري بنسبة 95%<sup>4</sup> فأى صراع أو بلبلة قد يحدثها الطوارق تمثل خطراً على الجزائر، لئما أنه من الخطر تكريس فكرة تكوين دولة الطوارق وكسب التأييد الغربي لها، وإعطائها الحق في تقرير مصيرها<sup>5</sup>

<sup>1</sup> عبد الوهاب غربي، وهيبة دلح، "مسألة الأمن والهوياتي في الجزائر: علاة الهوية بالمواطنة وأبعادها الأمنية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، مجلد 12، العدد 1، (أفريل 2021)، ص 571.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 572.

<sup>3</sup> مصطفى كمال فودي، يحي مجيدي، نواعيات الفشل الدولاتي على الجزائر حالي مالي وليبيا، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الجبلالي بونعامة خميس مليانة، جزائر، العدد 03، (2020)، ص 240.

<sup>4</sup> قادة بن عبد الله عائشة، مرجع سابق، ص 1338.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص 1338.

## الفصل الثالث: إنعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

وقال ميزاب لموقع "سكاي نيوز عربية: "من خلال قراءة التحولات التي عرفها الحراك في مساراته، نفهم أن الحراك بات يتسم بالتطرف من حيث الأفكار والشعارات<sup>1</sup>."

### الجدول رقم (73): فدراليات طوارق

مناطق تواجدها	كونفدرالية
بالجزائر بمدينتي تامنراست وجانت، ويضم قبائل كال غلا كال، (Tadjehe) تاجيهي (Imrad). (Rela) كال ايمراد ، (Taitouk) كال تيتوك ، (Mellel)	كونفدرالية الاهاقار
التوارق بين الجزائر وليبيا :وتضم قبائل كال امنان ل اوراغن، (Imenan) كال ايفوراس الشمال	كونفدرالية كال الاجبير (Kel Ajjer):
، (Idnanaren) كال ادنانارن، (Imanghasten) كال امنغاستن، (Oraghen) (nord،Ivoras du)	
وهم توارق النيجر :وتضم القبائل التالية :كال فراون كال فدك، (Igdalan). (Ferounane) كال اغدالن ، (Fedk)	كونفدرالية كال ايير (Aiir)
وتعرف بـكال أضاغ، وكذلك يعرفون بـكال آ درار ، وأقل (Adrar Ifoghas)كونفدرالية كال أدرار الايفوغا (loulliminden)شيوخاً ب كال إيفوغاس ويقطنون جبال أدرار الايفوغاس في مالي وتضم بعض من كال ايولمندن و كال أفلا، كال تاغليت، كال إسوك، كال أوزين، كال إيفيرجوميسين، كال إيريباكين.	كونفدرالية كال أدرار الايفوغاس
وهم توارق بين مالي والنيجر وتضم القبائل التالية :كال دينيك (Touareg du Fleuve)توارق نهر النيجر، (Garess) كال غارس، (Dinnik)	كونفدرالية كال ايولمندن، (loulliminden)

<sup>1</sup> محمد علل، الجزائر تدرج حركتي "رشاد" و"المك" في قائمة الإرهاب،

https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1438\_تاريخ الدخول:2021/08/14 الساعة 21:55.

## الفصل الثالث: إنعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

المصدر: هدى طار، مسيح الدين تاسعديت، "علاقة الطوارق بالدول الحاضنة: بين الاندماج، الحراك السوسيو سياسي والتمرد"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 34، (جوان 2018)، ص ص 290-291.

### المطلب الثاني: انعكاسات الهجرة غير الشرعية في ليبيا على الأمن الجزائري.

الهجرة في أبسط تعريفاتها هي ظاهرة اجتماعية وإنسانية قديمة فهي لصيقة برغبة الإنسان في السفر والاكتشاف، أو ربما البحث عن حياة أفضل ، أما الهجرة غير الشرعية وهي عبارة عن انتقال الأشخاص من مكان إلى مكان آخر، بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة في البلدان المعنية ، بعملية السفر ابتداء من دولة المصدر مروراً بدولة المعبر وصولاً لدولة الاستقبال النهائي<sup>1</sup> ، فالهجرة غير الشرعية هي من التهديدات التي باتت تهدد أمن واستقرار الدول بشكل عام ، وبما أن ليبيا دخلت في صراع داخلي جعل منها دولة معبر لحركات الهجرة غير الشرعية، مما جعلها محل تهديد لدول الإقليم بالخصوص على الجزائر.

### الفرع الأول: ليبيا بوابة للهجرة غير الشرعية.

الهجرة غير الشرعية كانت أحد الحلول التي يطرق إليها العديد من الأشخاص ، لكنها أصبحت تمثل تهديداً لأمن الدول الأخرى ، لأن الهجرة غير الشرعية قد تقود أشخاصاً عانوا من الاستقرار في أوطانهم، لكن كذلك قد تكون تهديد أمن الدول وبالتالي صنف الهجرة الغير شرعية بأنها تهدد أمن دول العالم، بعد أحداث فبراير 2011، ورصدت المنظمة الدولية للهجرة نتائج رهيبية للمهاجرين الأجانب الذي وصل عددهم إلى 778.981 مهاجراً أجنبياً منذ إندلاع الأزمة ، حيث مثلت نسبة 96 بالمائة منهم عبر الحدود الليبية<sup>2</sup>.

جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، ومقره طرابلس، يحتجز عدداً يتراوح ما بين 2500 وأربعة آلاف من الأجانب الذين لا يحملون وثائق، وذلك، رهنً احتجاز إلى أجل غير محدد في 15 مركزاً في شتى أنحاء البلاد، حيث يتعرض كثيرون منهم للتعذيب، عقب القبض عليهم أو اعتراضهم في البحر، ووسط مناخ من العنف والانتهاكات، سعى الآلاف إلى مغادرة ليبيا وعبور البحر الأبيض المتوسط بغية الوصول إلى أوروبا<sup>3</sup>، وهذا ما شجع الكثير التوجه للجزائر.

<sup>1</sup> عبد الرحيم رحموني، مرجع سابق، ص 282.

<sup>2</sup> خديجة مسعود زيان، ايهاب رزاق العصيب، مرجع سابق، ص 214.

<sup>3</sup> منظمة العفو الدولية، تقرير منظمة العفو الدولية 2016/2015 حالة حقوق الإنسان في العالم، 2016، ص 282.



بالإضافة إلى الأعداد الكثيرة من المهاجرين الذين يموتون في البحر ، فالهجرة غير الشرعية زاد نشاطها بعد سقوط النظام بعدما أصبحت الدولة غير قادرة على حماية إقليمها الجغرافي وعدم قدرتها على التحكم فيه ، أضيف إلى ذلك هناك معطى آخر وهو قلة المصاريف التي تفرضها جماعات التهريب على المهاجرين التي تقدر بـ 600 إلى 700 دولار ، في حين تكلفت الرحلة نفسها خمسة أضعاف في شواطئ تونس أو المغرب وأقرت السلطات الأمنية في عاصمة ليبيا وطرابلس أنه بهذه المميزات وسبب الوضع الأمني الليبي أنه ما يقرب 500 مهاجر بدون وثائق يعبرون يوميا الشواطئ الليبية للالتحاق بالضفة الشمالية<sup>1</sup>.

أصبحت تمثل الهجرة غير الشرعية بشكل متزايد وقلق على الأمن الليبي ، علما أن توافد العدد الكبير من ليبيا ، ومن الدول مجاورة للعبور نحو الضفة الشمالية أصبح يهدد الإقليم المغربي بشكل عام والجزائر بشكل خاص ، علما أن الهجرة غير الشرعية هي هجرة لأشخاص قد يكونون منخرطين في أعمال إرهابية وإجرامية، كما أنه منبع للأمراض المعدية وانتشار الأوبئة ، وتهديد النسيج الاجتماعي في مناطق الجنوب الليبي<sup>2</sup>.

الهجرة غير الشرعية هي من التهديدات العابرة ، وأن الخط من إفريقيا إلى أوروبا يمثل خطراً على الضفة الشمالية هذا من جهة ، وعلى الدول التي يتخذها المهاجرين نقطة للعبور أو حلقة وصل بين الضفة الجنوبية والضفة الشمالية ، وهذا الخطر يكمن من خلال مضاعفة الضفة الشمالية التأثير على هته الدول مثل الجزائر وليبيا، ومن أجل الحد من هذا التهديد بسبب الانفلات الأمني زادت من هذه الظاهرة في ليبيا بسبب حدودها المنتهكة من طرف المهاجرين غير الشرعيين، وهذا يؤثر على الجزائر هي الأخرى، فليبيا في سنة 2011 عرفت العديد من التطورات الداخلية تمثلت في ثورة شعبية متطورة إلى صراع مسلح بين العديد من الكتل ضد النظام هذا من جهة، ومن جهة أخرى اختيار الساحة الدولية الحل العسكري في حل الأزمة الليبية، أي التدخل عن طريق حلف الناتو هذه الأحداث، كلها حولت ليبيا من دولة فاشلة إلى دولة بدون مؤسسات سياسية التي يقع على عاتقها السهر على إدارة شؤون البلاد ، هذا الوضع جعل من حدود ليبيا غير مؤمنة ، أي أن هذا الوضع هو فرصة للمنظمات الإجرامية المختصة في تهريب البشر للضفة الشمالية ، وبالتالي أصبحت حدود الجزائر هي

<sup>1</sup> أحمد دياب، "معضلة أوروبية جدوى الاقتراب الأمني للهجرة غير شرعية"، السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، المجلد 50، العدد 201، (جويلية 2015)، ص 182.

<sup>2</sup> خديجة مسعود زيان، ايهاب رزاق العصيب، مرجع سابق، ص 214.

متضررة كذلك بالوضع الليبي، فليبيا منذ 2011 عرفت أعدادا كبيرة للمهاجرين القادمين من العديد من الدول الساحل الإفريقي من دول عربية مصر ومن ليبيا كذلك<sup>1</sup>، ويعتبر موقع ليبيا الجيوستراتيجي أحد أهم الأسباب وجهة للمهاجرين المطة على المتوسط، وهو منفذ للمهاجرين عبر قوارب الموت ولها حدود مع دول الساحل الإفريقي، هذه الدول التي تعيش تحديات سياسية اقتصادية اجتماعية ثقافية، وعانت أزمات التنمية وهشاشة الأمن<sup>2</sup>، اعتقد المسؤولون الفرنسيون أنه بالنظر إلى موقع فرنسا فإن عدم الاستقرار في ليبيا وعلى حدودها سيكون له عواقب وخيمة، فقد أوضح ساركوزي إن رد فعل الاتحاد الأوروبي كان قويا على الأزمة الليبية: "لأننا جيران جغرافيون ونحن من ثم من أول المتأثرين والمتضررين"<sup>3</sup>.

موقع ليبيا الجغرافي وصعوبة مراقبة حدودها الصحراوية، فإنها ستخضع لضغوط التحركات السكانية الجماعية، حتى لو كانت لديها حكومة فعالة تماما، ومع ذلك، فإن غياب مثل هذه الحكومة يزيد من تفاقم المشكلة، مما يجعل المهاجرين عرضة للغاية للاستغلال وسوء المعاملة<sup>4</sup>، فقد تمكن خفر السواحل الليبي من إنقاذ حوالي 100.000 مهاجر من إيطاليا من ليبيا في عام 2017، وأنقذ خفر السواحل الليبي 19.775 مهاجرا، وسجل فقدان 529 مهاجرا في المياه الساحلية الليبية وفقد حوالي 2000 شخص خارج المياه الليبية<sup>5</sup>. ففي ليبيا مثلا وصل عدد النازحين داخليا 435 ألفا، في حين واصل عدد طالبي اللجوء والمهاجرين تدفقهم نحو أوروبا عبر ليبيا؛ حيث سجلت المفوضية الأممية للاجئين أزيد 342774 إلى أفدا إيطاليا عن طريق البحر معظمهم من ليبي<sup>6</sup>، ومن خلال هذا التصريح يمكن تفسير أن أوروبا بشكل عام وفرنسا بشكل خاص اعتبرت أن الوضع الليبي يؤثر على الدول الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وبهذا الوضع في إفريقيا الساحل الإفريقي بشكل خاص أصبحت المنطقة الليبية تعرف اختراقاً وفشلاً في تأمين الحدود، علما أن الحدود الليبية التي تمتد

<sup>1</sup> عبد الرحيم رحموني وآخرون، الفضاء العربية المعاصرة الرهانات والتحديات، (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2019)، ص 285.

<sup>2</sup> عبد الرحيم رحموني وآخرون، مرجع سابق، ص 287.

<sup>3</sup> جيسون دافيدسون، مرجع سابق، ص 17.

<sup>4</sup> Richard Ware 'op cit' p 10.

<sup>5</sup> Ibid, p 10

<sup>6</sup> عائشة قادة بن عبد الله، مرجع سابق، ص 1333.

طولها 4000 كلم يصعب عليها الصمود أمام الهجرة غير الشرعية عبر سياسة تهريب البشر<sup>1</sup>، ضف إلى ذلك عدم وجود حراسة على الشريط الساحلي الليبي ، ونقص المعدات والتجهيزات والرادارات والزوارق ومناظير الرماية الليلية ، فحسب المفوضية الأوروبية أن سنة 2011 تواجد في السواحل الأوروبية 70 ألف مهاجر قادم من السواحل الليبية ليرتفع سنة بعد سنة لتزايد الأوضاع الليبية سوءا فقد وصلت إلى 200 ألف شخص إلى الأراضي الأوروبية عبر السواحل الليبية، والحدود الجنوبية تعتبر من أكبر الحدود الذي عرفت اختراق المهاجرين الأفارقة ، فساكن ليبيا الجنوبي ون ينتمون لجماعات عرقية مختلفة من بينها القبائل الأمازيغية و قبائل ذات جذور إفريقية وتمتد إلى دول الجوار. إن الحدود الليبية الجنوبية تحتوي مسافات طويلة مختزقة لصحراء قاحلة تتقاسمها مع كل من الجزائر ووالنيجر وتشاد والسودان، وهذا الوضع متأزم للاختراق بسبب العديد من الأسباب تعود لما قبل وما بعد ثورة فبراير 2011، فقد تهتم سياسة القذافي في حماية حدود الجنوب الليبي ، والذي كان سبب سهلا في اختراقه بتدفق أعداد كبيرة من مهاجرين فيما بعد ثورة فبراير 2011<sup>2</sup>، وبالتالي أصبحت ليبيا مصدر تهديد وقلق لدول الجوار خصوصا الجزائر التي أصبحت مهددة من طرف الحدود الليبية خصوصا الضفة الجنوبية ، وتعرف المنطقة المغاربية منذ اشتعال الوضع الليبي تزايد ا في أعداد المهاجرين غير الشرعيين، فقد بلغ أعداد المهاجرين نحو أوروبا حسب منظمة ال هجرة غير الشرعية حسب منظمة الهجرة الدولية مليون ونصف ، أو يزيد معظمهم من شمال إفريقيا والشرق الأوسط ساعدهم في ذلك طول الساحل الليبي مع نقص المعدات والتجهيزات، كالتائرات المروحية وأجهزة الرادارات والزوارق السريعة والمناظر الرؤية الليلية<sup>3</sup> وتزيد عدد النازحين في داخل ليبيا الى 435 ألف، وقد عرفت أوروبا أكثر من 34277 طالب لجوء من ليبيا إلى ايطاليا<sup>4</sup>. 1 إلى 5،2 مهاجرا قد استقروا في ليبيا أو هاجروا إليها في عام 2013، وفي عام 2014 عبر ما يفوق 200 ألف شخص من جنوب المتوسط إلى الضفة الأوروبية مروا عبر الساحل الليبي ، وهو الرقم الذي ارتفع بشكل كبير مقارنة بالعام 2011 اذ قدر ب70 ألف شخص<sup>5</sup> بين عامي 2011 و2016، واستخدم ما يقرب من 630.000

<sup>1</sup> عبد الرحيم رحموني، مرجع سابق، ص 286.

<sup>2</sup> أحمد حلواني، مرجع سابق، ص 291.

<sup>3</sup> عبد الرحيم رحموني، مرجع سابق، ص 287.

<sup>4</sup> قادة بن عبد الله عائشة، مرجع سابق، ص 1333

<sup>5</sup> عبد الرحيم رحموني، مرجع سابق، ص 288.

## الفصل الثالث: انعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

شخص "طريق وسط البحر الأبيض المتوسط" للوصول إلى إيطاليا ، وغادر الغالبية من ليبيا حوالي 90%<sup>1</sup>، لهجرة إلى أوروبا في عام 2016 و 351.382 مهاجر من ليبيا سنة 2017.

يمكن إعتبار أن ليبيا من أكبر الدول التي تستقطب المهاجرين غير الشرعيين، وبسبب موقع ليبيا الجغرافي وصعوبة ضبط حدودها الصحراوية، فإن ليبيا ستخضع لضغط التحركات السكانية الجماعية حتى لو كانت لديها حكومة فعالة تماماً ، غير أن غياب مثل هذه الحكومة يزيد من تفاقم المشكلة، ويجعل المهاجرين عرضة للاستغلال وسوء المعاملة إلى أقصى حد ، ويحد من قدرة الحكومات والوكالات الدولية الأخرى على تقديم المساعدة<sup>2</sup>. تشير إحصاءات المنظمة الدولية للهجرة إلى أن عدد المهاجرين في ليبيا بلغ 662.248 في مارس 2018. ومن بين هذه البلدان، جاءت نسبة 65 في المائة من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث كانت النيجر وتشاد وغانا ، وتمثل أكبر عدد من البلدان، 28% جاءوا من شمال إفريقيا (مصر والسودان بشكل رئيسي) و7% من أماكن أخرى في آسيا والشرق الأوسط، 90% كانوا بالغين و91% من الذكور<sup>3</sup>، وبذلك ليبيا تعد بلدا معبرا لا تزال بلد عبور رئيسي<sup>4</sup>. أثرت الهجرة غير الشرعية علما أن حدود الجزائر وليبيا هي 982 كلم، وهي مساحة معتبرة، ويقول نابليون بونابرت أن الجغرافيا تتحكم وتدير سياسة الأمم<sup>5</sup>. نستنتج مما سبق أن الأزمة الليبية نتج عنها تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين، ويرجع الأسباب التي شجعت هذه الهجرة انطلاقا من اتخاذ ليبيا منطقة للعبور، وهو الإنفلات الأمني، وما زاد الأمر خطورة هو إنعدام الرقابة الحدودية البرية، والبحرية، وكذلك لطول السواحل الليبية التي تعتبر أكبر ساحل في إفريقيا حيث أصبحت تمثل تحديا كبيرا من حيث تأمينها وحراستها<sup>6</sup>.

### الشكل رقم (18): أسباب الهجرة غير الشرعية نحو الضفة الشمالية



<sup>1</sup> Richard Ware, op cit, p 10.

<sup>2</sup> Richard Ware, op cit, p 10

<sup>3</sup> Ibid, p10

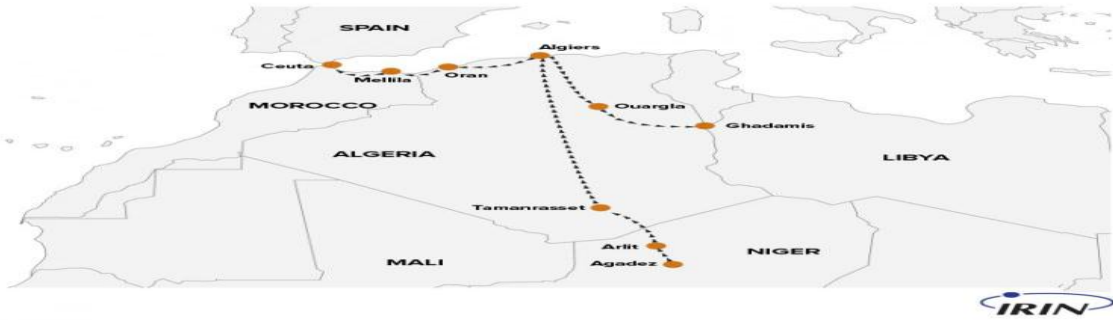
<sup>4</sup> Marcel Dirsus ، Tim Eaton ، "INSTABILITY IN LIBYA:ASSESSING the REGIONAL IMPACTS "VOLUME 3، NUMBRE1 ، SPAING2019، P2 .

<sup>5</sup> عادل جارس، مرجع سابق، ص 83.

<sup>6</sup> محمود على الغدامسي، مرجع سابق، ص 13.

المصدر: إعداد الباحثة

الفرع الثاني: تأثير انتقال شرارة الهجرة غير الشرعية من ليبيا على الأمن الجزائري.  
الخريطة رقم (13): خريطة توضح مسار تنقل المهاجرين غير الشرعيين



المصدر: خالد بشير، الهجرة غير شرعية، متحصل عليه: <https://www.hafryat.com/en/node> \_تاريخ الدخول

05:48 الساعة 2021/01/28

مسألة الهجرة غير الشرعية أرهقت صانع القرار الجزائري منذ فترة ، وازدادت بتأثيرا أحداث ليبيا على الأمن الوطني الجزائري، مثلا عرفت الأزمة الليبية هجرة الطوارق من ليبيا نحو جنوب الجزائر ، حيث وصل عددهم 50 ألف مهاجر سنة 2015، ورصدت الجزائر أن يتواجد 2000 شخصا في الصحراء الجزائرية، هذا ما قد يعرض الجزائر في خطر نقل النزاع الاثني للجزائر ، خصوصا أنهم يؤمنون بفكرة الانفصال ولا حدود تفرق بين أعضاء الجسم الواحد المتفككة في دول مثل الجزائر ومالي التي تهدد التجانس الاجتماعي، وحادثة غرداية دليل على خطر انتشار شرارة الصراع في الجزائر بعد صراع بين المالكية والإباضيين<sup>1</sup>، وتفرز الخلل الاقتصادي على المستويين الاقتصادي ، وذلك من خلال النظام المصرفي، وهذا بعد انتشار عملية تهريب العملة الصعبة نحو الخارج<sup>2</sup>، تحت تواجد الكثير من المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين على إقليم الجزائر، وهو ما يتيح فرص استغلالهم أو

<sup>1</sup> محمد جيلالي، مرجع سابق، ص 129.

<sup>2</sup> قادة بن عبد الله عائشة، مرجع سابق، ص 1334.

توظيفهم من قبل شبكات تجارة المخدرات<sup>1</sup>، وقد صرح رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة في النيجر "جيوسيبي لوبيت" (Giuseppe Loprete)، أنه كان يتم إحصاء ما بين 5 إلى 7000 مهاجر يمرون عبر ليبيا والجزائر خلال الستة أشهر الأولى، إلا أن الوقت الراهن قدر عدد المهاجرين بـ 5500 في ظل ما يواجهونه من مهاجر شهريا، وصعوبات التنقل في الصحراء الكبرى<sup>2</sup>، أشع أنواع الانتهاكات في حق المهاجرين غير الشرعيين تلك المرتبطة بالاستغلال الجنسي، لقد تم ممارسة مختلف أنواع انتهاكات في حق المهاجرين غير الشرعيين، تلك مرتبطة بالاستغلال الجنسي والنفسي وأكثر المتضررين هم أطفال القصر ، وأقيمت دراسة بين شركاء منظمة اوكسفام medu وأطباء من أجل حقوق الإنسان (borderline sicilia) كانت نتائج الدراسة التي أجريت على 158 فرد 31 امرأة و127 رجل من المهاجرين ، هذه المعلومات كانت متحصل عليها من أكتوبر 2016 وأبريل 2017، وتم تصريحهم حسب المعلومات التالي<sup>3</sup>:

✓ جموع النساء اللواتي تمت مقابلتهم عان من العنف الجنسي.

✓ 74 شاهدوا عمليات القتل.

✓ 84 تعرضوا لمعامل لا انسانية ومهينة وعنف.

✓ 70 قيدوا.

✓ 80 حرمو من الطعام والماء.

✓ 60 لم يتصلوا على الرعاية الصحية.

ومن هنا يمكن أن القول أن الهجرة غير الشرعية اتخذت من الجزائر ما يلي:

❖ منطقة عبور للضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط.

❖ منطقة استقرار بشكل مؤقت أو دائم.

من خلال هذا تعتبر الهجرة غير الشرعية مصدر قلق وتهديد لأمن الجزائر، لما تحمله من

مخاطر حيث قد يكون الشخص المهاجر غير الشرعي منخرطا في جماعات إرهابية، أو منظم

<sup>1</sup> محمد جعبوب، مرجع سابق، ص 20.

<sup>2</sup> عائشة قادة بن عبد الله، مرجع سابق، ص ص 1333-1334.

<sup>3</sup> خديجة مسعود زباني، إيهاب رزاق العصيب، "الهجرة غير الشرعية في ليبيا بين انتهاكات حقوق المهاجرين والحلول العاجزة"، مجلة العلم السياسية والقانون، مركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 02، العدد 09، (جويلية 2018)، ص 219.

لمنظمات إجرامية أو قد ينضم عن طريق استغلاله غير سياسة الإغراء هذا من جهة، وأنه يمثل مسألة ضغط تمارسها الدول الأوروبية على دول العبور ومنها الجزائر.

**المطلب الثالث: إنعكاسات تنامي الجريمة المنظمة في ليبيا على الأمن الجزائري.**

**الفرع الأول: أنواع الجريمة المنظمة في ليبيا.**

يعد نمو العنف الإجرامي وانتشاره أحد معالم فشل الدولة<sup>1</sup>، والجريمة المنظمة عبر الوطنية هي مجموعة منظمة بشكل عابر للحدود، وهي على درجة من التنظيم والإمكانيات والمعرفة والكفاءة تسعى لتحقيق مكاسب مالية وغير مالية بوجه دائم من خلال اقتراف كل ما هو غير مشروع وبشتى الوسائل<sup>2</sup>، ومن أهم أخطار أعمال الجريمة المنظمة تمويل النزاعات الدينية والعرقية، حيث يقوم المبيضون ببيع الخلافات الداخلية واشعال الفتن الدينية والعرقية، ويعمدون إلى تمويلها بالسلاح والمساعدات وغيرها بواسطة الأموال القذرة، وبالتالي زعزعة الاستقرار الأمني، بما يخلق مناخا خصبا لنشاط هذه العصابات الإجرامية، والترويج لمصادر الجريمة الأصلية كتجارة المخدرات والاتجار غير المشروع<sup>3</sup>.

تواجه ليبيا العديد من العمليات الإجرامية التي باتت تشكل خطرًا على الكيان السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي ازدادت في الآونة الأخيرة بلدًا للإقامة والعبور إلى شمال إقليم غرب المتوسط، انتشرت فيها الكثير من المظاهر الإجرامية التي ارتكبتها الليبيين والمهاجرين العرب والأفارقة الأمر الذي جعلهم مصدرًا لعدم الاستقرار الاجتماعي، وخصوصًا أن الكثير من هؤلاء لم يستطيعوا الاندماج في المجتمع الليبي، نتيجة لاختلاف الثقافات لبرني مجتمعاتهم الأصلية التي جاؤوا منها، وقيم وعادات المجتمع الليبي<sup>4</sup>، فليبيا تعاني في ظل الأزمة الراهنة اختراق الحدود من خطر انتشار الإجرام في ليبيا وفي الدول المجاورة، حيث ضعف الناطق الحدودية التي أصبحت تحت سيطرة الدولة من الناحية العملية، حيث تسيطر عليها الكتائب المسلحة والقبائل مثل التبو والطوارق

<sup>1</sup> عدنان بوزيدي، مرجع سابق، ص ص 69-70.

<sup>2</sup> وليد محمد المقبل، "الفاعل الأسود في السياسة العالمية: إعادة تقييم لمكانة الجريمة المنظمة عبر وطنية في السياسة العالمية المعاصرة"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 477، (نوفمبر 2018)، ص 109.

<sup>3</sup> محفوظ رسول، مرجع سابق، ص 210

<sup>4</sup> ميلاد مفتاح الحراثي، مرجع سابق، ص 175.

## الفصل الثالث: انعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

وهي قبائل لها امتدادات في دول مجاورة، وبما أن المناطق الحدودية عانت التهميش الاقتصادي والاجتماعي طوال فترة حكم القذافي، فقد انخرطت في أنشطة تهريب الأسلحة والمخدرات والبضائع<sup>1</sup>، منها تهريب المواد الأساسية، وهنا يمكن أن نقول أن المنطقة تعرف نقصا في هذه المواد، وبالتالي تصبح الجزائر هي المستهدف الأول لذلك، وقد تم ضبط العديد من المحاولات للتهريب بمختلف أنواعه من الجزائر نحو ليبيا، فهذه الأوضاع التي تعيشها ليبيا وتداعياتها على الأمن الجزائري كبير جدا من خلال تأثيره على الاقتصاد في الاقتصاد الحدودي، مما جعل أولوية الجزائر للأمن الحدودي الأولوية على الميادين أخرى.

يمكن القول أن ليبيا تتعدّد فيها الجريمة المنظّمة، وهذا يمثل خطرا على ليبيا خصوصا في ظل الانفلات الأمني، مما يجعل مثل هذه الجرائم لا تعرف حدودا جغرافية محددة، بل هي متخطية للحدود لتهريب البشر وتعد ليبيا أيضا نقطة عبور رئيسية للمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الذين يسعون إلى حياة أفضل في أوروبا، وقد برزت محنة هؤلاء المهاجرين، الذين غالبا ما يفرون من الحرب بأنفسهم، في السنوات الأخيرة من خلال بث الصور لسوء معاملتهم الرهيبة ووفاتهم على أيدي مجموعات مختلفة من القوات الموالية للحكومة إلى الميليشيات المتنافسة والجماعات الإرهابية التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، وفقا لتقرير خاص صادر عن (PBS Newshour) في أواخر عام 2018، فإن الأرباح من الاتجار بهؤلاء المهاجرين وغيرهم من السكان الضعفاء غالبا ما تذهب مباشرة إلى الجماعات الإرهابية المرتبطة بـ ISIL التي تعمل بالتعاون مع تجار البشر، وكما هو الحال في مناطق الحرب والمناطق الأخرى التي تفتقر إلى أي رقابة حكومية حقيقية، فإن الربح هو الأرضية المشتركة التي تتلاقى فيها مصالح المتاجرين بالبشر والإرهابيين<sup>2</sup>، وأضرار الاقتصادية في ليبيا كانت لها انعكاسات على العديد من الدول نتيجة تضرر النفط الليبي، ونتيجة الأزمة الأمنية بالنسبة للجزائر فالأزمة الليبية هي قبل كل شيء مشكلة أمنية، كما أن العلاقات الاقتصادية السابقة بين الجزائر وليبيا كانت محدودة للغاية مع عدد قليل جدا إن وجدت السلع المتداولة<sup>3</sup>، لكن بعد الأزمة الليبية أصبحت هناك ما يعرف الاقتصاد الحدودي ينشط بشكل غير شرعي في منطقة. بالإضافة إلى ممارسات

<sup>1</sup> إبراهيم نصر الدين وآخرون، حال الأمة العربية 2013 2014 مراجعات ما بعد التغيير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص 210.

<sup>2</sup> PATRICIA TAFT libya a continues path as the decades most worsened country  
<https://fragilestatesindex.org/2020/05/10/libya-con-10/12/2021-18> :58

<sup>3</sup> Op cit , p 15



إجرامية أخرى لكتجنيد الأطفال وجدت اللجنة أدلة تشير إلى أن حكومة القذافي قد جندت واستخدمت الأطفال تحت سن 18 في قواتها المسلحة، وفي هذا خرق للالتزامات ليبييا بالبروتوكول الاختياري الخاص باتفاقية حقوق الطفل المتعلق باستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة، وفي ذلك قابلت اللجنة أربعة قصر احتجزهم الثوار نتيجة مشاركتهم في القتال، وكان هؤلاء قد احتجزوا مع البالغين على نحو يناقض اتفاقية حقوق الطفل، كما تلقت اللجنة تقارير مقلقة بهذا الشأن عن أطفال تورطوا في القتال إلى جانب الثوار أو في تقديم الدعم اللوجستيكي<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: انعكاسات الوضع الليبي في تنامي الجريمة المنظمة في الجزائر

لقد أدى الربيع العربي إلى ارتفاع الجريمة وهذا يرجع للأوضاع المعيشية السيئة التي ازدادت بفعل تفشي استهلاك المخدرات، فالجزائر بفعل التطورات الأخيرة عرفت ازدياداً في نسبة المخدرات وهذا بعدما أصبحت الحدود الجزائرية أكثر استهدافاً لمثل هذه المواد، خاصة بعد تركيز الجزائر على الحدود الشرقية الجنوبية، حيث تسللت أطنان من المواد السامة من المغرب، وهذا ما أصبح يهدد كيان الأمن القومي الجزائري، لأنه يمس البعد الإنساني والأخلاقي للمواطن<sup>2</sup>، موقع الجزائر في منطقة عبور للمواد المخدرة مثل الكوكايين القادم من دول أمريكا اللاتينية أو الهروين القادم من 2018 فاقت كمية القنب الهندي - دول آسيا أو القنب الهندي القادم من المغرب، فخلال سنوات 2013 المحجوزة في الجزائر 7060 قنطار، في حين بلغت مادة الكوكايين المحجوزة أكثر من 8 قنطار فقط خلال سنوات 2018، وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام تبين الكميات التي تم حجزها من قبل قوات الأمن 2015 والجمارك، حيث وتبقى الأرقام الحقيقية حول كميات المخدرات التي تعبر الحدود الجزائرية كبيرة جداً<sup>3</sup>.

إن الجزائر مهددة بخطر انتشار الجريمة المنظمة من ليبيا نحو الجزائر، أو بسبب الأوضاع الليبية جعلت الجزائر مهددة بانتشار الجريمة المنظمة:

❖ انتشار المخدرات والحبوب المهلوسة: من الممكن أن الجزائر مهددة بانتشار مثل هذا النوع من الإجرام في الآونة الأخيرة، ويرجع للانفلات الأمني الليبي، مما جعل العديد من الأطنان تنتقل

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، تقرير اللجنة الدولية لتقصي الحقائق حول ليبيا، مجلس حقوق الإنسان الجلسة التاسعة عشرة البند 4 على جدول الأعمال، متحصل عليه: مجلس حقوق الإنسان

<https://www.ohchr.org> > HRCouncil تاريخ دخول 2022/02/09 الساعة 17:07

<sup>2</sup> فوزية بن عثمان، مرجع سابق، ص 278.

<sup>3</sup> محمد جعبوب، مرجع سابق، ص 20

## الفصل الثالث: إنعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

من ليبيا نحوى الجزائر ، وهذا ما يرجع لتركيز الجزائر على الحدود الليبية أكثر من الحدود المغربية مما جعل سهولة التسلل للحدود الجزائرية.

❖ تهريب السلع أو ما يدعى باقتصاد الحدود.

❖ تهريب الأشخاص.

❖ تهريب السلاح.

❖ تزيف العملة.

❖ تشكيل عصابات الإجرام.

❖ انتحال الشخصية.

أكدت الدراسات مخلفات ثورة فبراير 2011 اعتبر ميتري يغورثشيكون المدير المنسق للدراسات الشرق أوسطية في معهد الدراسات الإستراتيجية والتنبؤات في موسكو أن سقوط النظام السابق بقيادة معمر القذافي قد فتحت بذلك العديد من الأعمال الإجرامية من خلال تزايد عدد شبكات إقتصاديات الحدود وهذا من خلال تفعيل عملية التهريب بمختلف أنواعه في ليبيا ونشوء تجارة موازية غير شرعية<sup>1</sup>، وتهديد عصابات التهريب بجميع أنواعه الجزائر في مناطقها الحدودية في شرق تونس وليبيا وفي الغرب المغرب والحدود الصحراوية موريتانيا مالي ونيجر، وتعطل الإقتصاد جراء إلحاق به خسائر فادحة، حيث تم تهريب السلع الأساسية من حليب وزيت ووقود والمدعومة من قبل حكومة خارج أراضي الجزائرية<sup>2</sup>.

لقد عرفت المنطقة المغاربية نشاط كبير في الأعمال الإجرامية وفي التجارة الغير شرعية التي شملت السجائر ، الكحول ، مواد الخام كالحديد والاسمنت، وكذلك الوقود والملابس الجاهزة والمواد الغذائية والآلات الحربية ، وهذا الاستغلال غير القانوني أثر على اقتصاديات الدول ، فللجزائر عانت ولا زالت تعاني من عمليات التهريب من حو الدول المغاربية ، تتم عمليات التهريب من الجزائر ، نحو تونس نحو المغرب وفي الآونة الأخيرة بشكل كبير نحو ليبيا بسبب الأوضاع الأمنية التي مر بها ليبيا فقد أكدت دراسات صادرة من البنك الدولي وتقارير أخرى بان ميزانية العامة للجزائر تتكبد خسائر

<sup>1</sup> قادة بن عبد الله عائشة، مرجع سابق، ص 1333.

<sup>2</sup> محمد دردور، حسين بوقارة، " المحيط الإقليمي الجزائري وتحديات تحقيق الأمن الوطني"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة الجزائر3، الجزائر، المجلد 09، العدد 01، (فيفري 2021)، ص 75.

سنوية تقرب 1.3 مليار دولار ، وهو خاص بتهريب الوقود والتي تصل إلى 1.5 مليار لتر كل سنة<sup>1</sup> وهذه الأرقام تمثل الخسائر الكبيرة التي تلحق بالاقتصاد الجزائري ، وبالتالي باتت دول الجوار تهدد الأمن الاقتصادي الجزائري من خلال خسائر مالية كبيرة.

قد صرح وزير الداخلية الأسبق **دحو ولد قابلية** في **جويلية 2013** بالقول: " أن ربع الوقود الجزائري ينتهي به المطاف في أيدي المهربين لبيعه عبر الحدود"<sup>2</sup> حيث تؤدي جريمة تبييض الأموال إلى هروب الأموال نحو خارج الدولة، ما يعني خسارة الإنتاج لإحدى أهم عناصره وهو رأس المال، مما ينعكس على الدخل الوطني بالانخفاض، بمعرقد يصاب الاقتصاد الوطني للدولة -نتيجة تهريب الأموال الى خارج الدولة بنزيف حاد، سببه الاستقطاع من الدخل الوطني إلى الاقتصاديات الخارجية، حيث يتم فيها استثمار هذه الأموال التي حرم منها الاقتصاد الأصلي<sup>3</sup>.

فالجزائر أصبحت تدفع فاتورة كبيرة نتيجة النشاط التهربى للوقود والماشية<sup>4</sup> ، حيث حجزت السلطات الجزائرية ما يزيد عن 181 طن من المخدرات خلال سنة 2014 وفي 2013 حوالي 200 طن<sup>5</sup>، كذلك الجزائر تعاني في السنوات الأخيرة من انتشار المخدرات بشكل مرعب عبر الوطن فقد تم حجز 644 طن في السنوات الخمسة الأخير وتتنوع هذه المخدرات من القصب الهندي والكوكايين الهيروين والمؤثرات العقلية التي تعد بآلاف الأصناف<sup>6</sup> ، وبالتالي مثلت الآونة الأخيرة سببا في تزايد تدفق المخدرات إلى الجزائر ، بسبب ما تمر به الدول المجاورة من تزايد شيكات الإجرام واستغلالها ما يسمى بالانكشاف الحدود في ليبيا.

ساهم موقع الجزائر في عبور للمواد المخدرة مثل الكوكايين القادم من دول أمريكا اللاتينية، أو الهيروين القادم 2018 فاقت كمية القنب - من دول آسيا أو القنب الهندي القادم من المغرب، فخلال سنوات 2013 الهندي المحجوزة في الجزائر 7060 قنطار، في حين بلغت مادة الكوكايين المحجوزة

<sup>1</sup> أسماء بالمخريش، "دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الإقليمي حالي ليبيا ومالي"، مجلة **المفكر**، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 17، (جوان 2018)، ص 307.

<sup>2</sup> أسماء بالمخريش، مرجع سابق، ص 307.

<sup>3</sup> محفوظ رسول، "الفضل الدولاتي وتعاطم مصادر جريمة تبييض الأموال في الجوار الاقليمي للجزائر"، مجلة العلوم **السياسية والقانون**، مركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 02، العدد 06، (يناير 2018)، ص 208.

<sup>4</sup> براقدي سليم، مرجع سابق، ص 241.

<sup>5</sup> طاهر دحموح، مرجع سابق، ص 70.

<sup>6</sup> عيسى قاسمي، مرجع سابق، ص 255.

أكثر من 8 قنطار فقط 2018، وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام تبيّن الكميات التي تمّ حجزها من - خلال سنوات 2015 قبل قوات الأمن والجمارك، حيث تبقى الأرقام الحقيقية حول كميات المخدرات التي تعبر الحدود الجزائرية بعيدة عن المتناول<sup>1</sup> من جهة أخرى، بالنسبة للأمن الجزائري التهريب شكل تهديدا خاصة مع انهيار النظام الليبي وتدخل قوات حلف الشمال الأطلسي، وهو ما عمق من حالة الفوضى داخل البلاد، فقد أفادت بعض المعلومات إلى أنّ التهريب خاصة في الجهة الشرقية خلال 5 سنوات الماضية قد بلغ مستويات خطيرة، أما الكوكايين والهيروين فقد بلغت كمية الوقود المهرب ما يقارب ثلاثين مليون لتر والمخدرات ستين طنا، بالإضافة إلى أنه بلغت طنا 5 و ملايين خرطوشة سجائر أجنبية ومليون قارورة خمر و 1.5 مليون رأس ماشية و 5 آلاف قطعة سلاح<sup>2</sup>، وهذا يرجع لمخلفات انتشار شبكات الإجرام التي تسعى للكسب السريع للمال، هذا ما سينعكس على ما يسمى بأمن الفرد والأمن المجتمعي من خلال انحراف سلوك متعاطي مثل هذه السموم ، لقد أصبحت ظاهرة المخدرات في الجزائر تمثل خطرا حقيقيا حيث عرفت تطورا سريعا منذ سنة 2010، فقد سجل ارتفاع في كميات القنب الهندي التي تمكنت الهيئات الأمنية المتمثلة في الجيش الشرطة والجمارك ، حيث تم ضبط ه خلال الخمس سنوات الأخيرة ، وهذا حسب الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وهي كالتالي:

سنة 2013 211 طن، 2014 150 طن سنة 2015 و 126 طن سنة 2016 109 طن، سنة 2017 49 طن أي بمجموع 644 طن<sup>3</sup>، وأشارت تقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة السجائر المهربة عبر هذه الطرق تمثل نحو 60 بالمئة من سوق التبغ الليبية أو 240 مليون دولار من العائدات على مستوى التجزئة و 18 بالمائة من السوق الجزائرية أو 228 مليون دولار، كما أصبح الساحل مركزاً متزايد الأهمية لشبكات تهريب المخدرات عن طريق ربط العلاقة بين الموردين من أمريكا اللاتينية الكوكايين والحشيش (المغرب) مع الأسواق في أوروبا والشرق الأوسط، حيث يُعتبر المغرب أكبر منتج في العالم للحشيش بقيمة 21 بالمائة من الإنتاج العالمي، كما يقوم مهربو المخدرات بعملية تبييض هذه الأموال بأوجه مختلفة، ففي كثير من الأحيان، ويستثمر هؤلاء المجرمون الأموال

<sup>1</sup> محمد جعبوب، مرجع سابق، ص 20.

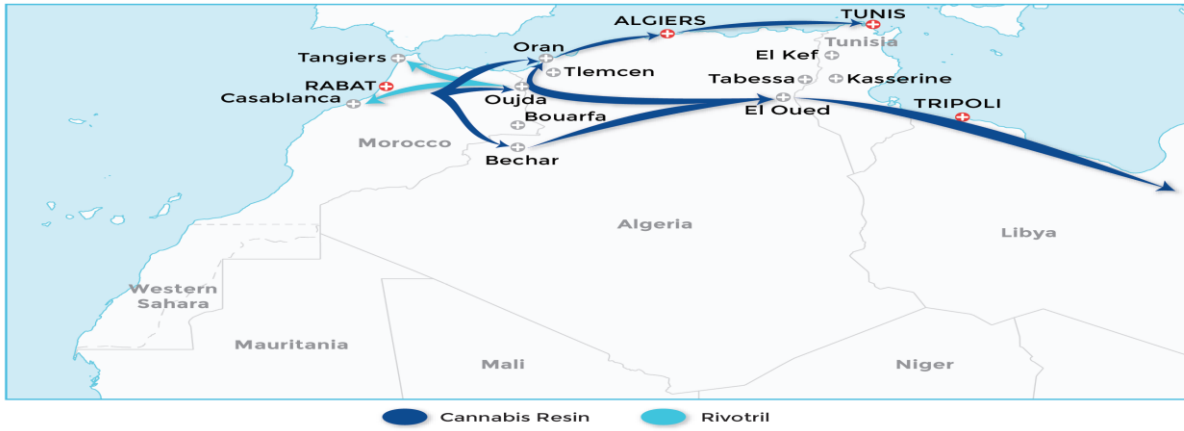
<sup>2</sup> قادة بن عبد الله عائشة، مرجع سابق، ص 1336.

<sup>3</sup> عيسى قاسمي، مرجع سابق، ص 248.

## الفصل الثالث: إنعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

المشبوهة في المشاريع العقارية أو عقود التأمين<sup>1</sup>، حيث تم تشديد تدابير الرقابة على الحدود وترشيد استخدام البنزين المدعوم في ولاية تلمسان الجزائرية، حيث أقدمت شبكات التهريب والوساطة عبر للحدود على تعديل أساليبها وحسب ، فقد كان الوسطاء الشباب سابقاً يشترون البنزين في تلمسان، ويستخدمون سيارات ركاب عادية تحوي خزائين للوقود أو شاحنات مزودة بخزانات كبيرة جداً، ثم يقومون بنقلها إلى مستودعات، حيث يضعونها في صهاريج التخزين ، وبمجرد وضع البنزين في العبوات، يستخدم المهربون سيارات الدفع الرباعي أو الدراجات النارية لنقلها عبر الحدود إلى مدينة وجدة المغربية، ويكون المهربون قد تفاوضوا مع نظرائهم عبر الحدود حول الشحانات لضمان "دفع ثمنها وتسليمها". ومع ذلك، أقدم مهربو الوقود في أواخر العام 2013 على استبدال المركبات الرباعية الدفع بالحمير والبغال، وهي حيوانات يمكنها بسرّية نقل ما يصل إلى ثلاثين عبوة من الوقود<sup>2</sup>. فالجزائر في السنوات القادمة نظراً تعتبر طريق عبور خاصة أنها تجاور أكبر بلدان مصدر للمخدرات وأنها أيضاً في ظل تردي الأوضاع الأمنية في دول الجوار<sup>3</sup>.

### الخريطة رقم (14): خطوط التهريب بين الجزائر والدول المجاورة



source : Querine Hanlon and Matthew M. Herbert BORDER SECURITY CHALLENGES IN THE GRAND MAGHREB PEACEWORKS, NO109, (MAY 2015) .p25.

<sup>1</sup> عربي بومدين، فوزية قاسي، "المقاربة الأمنية الجزائرية أفريقيا في منطقة الساحل الأفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المجلد 39، العدد 456، (فبراير 2017)، ص 132.

<sup>2</sup> أنوار بوخرص، الحواجز في مواجهة المهربين: معركة الجزائر والمغرب لحفظ أمن الحدود، متحصل عليه:

<https://carnegie-mec.org/2019/04/11/ar-pub-78829>

<sup>3</sup> قادة بن عبد الله عائشة، مرجع سابق، ص 1337.

### المبحث الخامس: تحديات العسكرية والأجنبية في ليبيا على الأمن الجزائري.

لقد واجهت ليبيا العديد من التحديات العسكرية والأجنبية مخلفة العديد من الآثار على ليبيا وعلى الأمن الجزائري هذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث بالشرح والتحليل.

#### المطلب الأول: إنقسام المؤسسة العسكرية والأمنية

يتوقف دور الدولة حيث لا يمكن القيام بوظائفها ولا يمكنها ضبط السلوك الداخلي وكذلك حماية حدودها وإقليمها الجغرافي بدون وجود أجهزة أمنية ومؤسسة عسكرية كفيلة بتلك الوظيفة، وهي حماية الدولة والدفاع على وجودها ضمن عدد كبير من الدول. وفي السابق على الرغم مما تتوفر عليه ليبيا من ذخيرة كبيرة من معدات وأسلحة، إلا أنها وقعت في فتنة التفكك والانقسام والإنشاق، هذا الحال جعل من المؤسسة العسكرية والأمنية الليبية تنحرف عن وظيفتها لتقع فريسة الأطراف الداخلية المعادية والحاقدة على النظام وأطراف خارجية، وفقدان المؤسسة الليبية قيمتها وهبتها مما أثر بشكل كبير وساهم في تفاقم حجم التهديدات الأمنية لدول الجوار بالخصوص الجزائر.

التهديدات الأمنية التي تشهدها دول اليوم هي تهديدات متخفية وعابرة للقارات، وهذه التهديدات التي أعادت صياغة مفهوم الأمن، مما دفع صنّاع القرار في وضع كل تدابير لمواجهة تلك التهديدات، حيث لم يعد يرتكز الأمن الدول على المجال العسكري فقط، بل على مجالات سياسية واقتصادية وإنسانية، لكن على الرغم من ذلك لا يتحقق الأمن بمعزل عن القوة العسكرية للدولة، فالإرهاب رغم رواج أفكار المصالحة الوطنية والحوار السياسي، لا ننسى أن هناك فكر متعصب لا يخضع للحوار بل لا يتم القضاء عليه إلا بالمواجهة العسكرية، فانقسام وتفكك المؤسسة العسكرية الليبية<sup>1</sup> نتج عنها فقدان السيطرة على معدّاتها التي عرفت بعدها انتشار أسلحة المؤسسة العسكرية وكذلك كانت سببا في انتشار الإرهاب والجماعات المسلحة، وكذلك اختراق الحدود، كل هذا ساهم في تحميل دول الجوار

<sup>1</sup> تايلور ويليام س، مرجع سابق، ص 296.

ثقل ومسؤولية مواجهة تهديدات صادرة من دولة فاقدة للسيطرة على جيشها وجنودها ورجال أمنها، فلم يعد يفرق بين من هو عسكري وبين من هو منشق، وبين من هو رجل مسلح، حيث أن أغلب الليبيين حاملين لسلاح يمثلون وينتمون لتيارات وجماعات متناحرة، وبذلك ازداد علي الجزائر الضغط بعدم وجود مؤسسة عسكرية ليبية تعمل معها جنبا إلى جنب في تخفيف حدة التهديدات التي خلفتها أحداث فبراير 2011.

#### المطلب الثاني: تشكيل القواعد العسكرية في ليبيا وانعكاسها على الأمن الجزائري.

رغم أن تدخل حلف الناتو في ليبيا بعدما صدر قرار 1973 الذي أتاح لحلف الناتو بهذه العبارة اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين"، إلا أن التدخل كانت له انعكاسات على ليبيا وعلى دول الجوار من خلال ضرب العديد من المراكز وقواعد الأمن في ليبيا فمن خلال العمليات الجوية للناتو كان فيه إلحاق ضرر بالقواعد الجوية والمنشآت العسكرية الحيوية ولقوات البرية للنظام<sup>1</sup>.

نقول هنا أن تدخل الحلف عمق النزاع من خلال الضربات التي وجهها، والذي ساهم هو الآخر في استمرار الصراع في ليبيا، هذا الوضع أثر على دول جوار الجزائر والساحل الإفريقي، فقد ساعد الناتو لدول الأعضاء إحياء تاريخها وماضيها، وتمسك بتطلعاته لفرنسا مثل ما كانت لها فرصة في إعادة فرض منطق السيطرة في الساحل الإفريقي، ونذكر مجموعة من العمليات التي تؤكد تمسك واستغلال الوضع الليبي في ساحل الإفريقي من خلال ما يلي:<sup>2</sup>

1. عملية سيرقال في 2013 لاسترجاع مالي ومنعها من تفكك وانقسام.
  2. عملية بارخان 2014 للقضاء على الإرهاب وفكرة الانفصال في منطقة الساحل.
  3. قواعد الجوية في النيجر فقد كانت هذه الأخيرة في سنة 2014 أهم قاعدة من قواعد الفرنسية وهي تحتوي على مساحة طولها 1800 متر لاستقبال الطائرات كما يحتوي على جنود مدربين ومؤهلين للتأقلم مع البيئة الصعبة.
- شكلت القارة الإفريقية عصب المجهود العسكري الفرنسي في الخارج، وكانت فرنسا تمتلك نحو مئة قاعدة عسكرية في مستعمراتها الإفريقية وقال الرئيس السابق فرانسوا ميتران عام 1994 إنه بدون

<sup>1</sup> عادل جارش، مرجع سابق، ص 92.

<sup>2</sup> خالد عبد العظيم، مرجع سابق، ص ص 99-100

## الفصل الثالث: إنعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري

إفريقيا لن تكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين<sup>1</sup>، فتواجد فرنسا في مالي النيجر تشاد موريتانيا يعني بذلك استرجاع فرنسا الإرث الاستعماري، يعني أن التاريخ يعيد نفسه من خلال هذه الاستراتيجيات تحاول فرنسا استرجاع مستعمراتها في إفريقيا والهدف هو ضمان مصالحها لما تتمتع له دول الساحل الإفريقي من ثروات اليورانيوم النفط والحديد<sup>2</sup>، وكذلك من خلال تعزيز وجودها العسكري في القارة الإفريقية إلى حماية ما تبقى من نفودها في مواجهة الأدوار المتنامية لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية<sup>3</sup>، وكل من ليبيا والجزائر من خلال الاستراتيجية العسكرية الفرنسية في الساحل ذا التواجد الغربي بشكل عام والفرنسي بشكل خاص الذي يهدد الأمن الجزائري، فتحول المنطقة إلى منطقة عسكرية تهدد أمن دول المجاورة لدول الساحل، ونحن نعلم أن الجزائر دولة مجاورة لتلك الدول، بل وترتبطها بعض الأصول العرقية مثل الطوارق فوجود قواعد عسكرية، ومحاولة تكريسها بعد الحرب على ليبيا يكون فيه تهديد على كيان الدولة بشكل أو بآخر.

أكد الخبير يحيى زبير أن الجزائر لا تقبل الدعم الأجنبي بالنسبة للحكومات المتنافسة في ليبيا وحلفائها المسلحين منذ أن رفضت دائما تاريخيا أي الوجود العسكري الأجنبي أو التدخل بشكل عام<sup>4</sup>.

### المطلب الثالث: ليبيا موطن لشركات الأمنية خاصة وانعكاسها على الأمن الجزائري

إن التدخل في ليبيا يترجم أحد الاستراتيجيات الغربية للقضاء على التهديدات المتخطية للحدود والعبارة للقارات كالهجرة الغير شرعية التي تعتبر من أخطر الهواجس التي يعاني منها الحكومات الغربية لاعتبارات التالية<sup>5</sup>:

✓ المهاجر القادم من جنوب المتوسط عدائي للمسيحية.

✓ المهاجر القادم من جنوب المتوسط خطر ديمغرافي فهو يتمتع بخصوبة عالية وقدرة على

التناسل في أوروبا.

<sup>1</sup> محمد منصور، "الدور الحائر: السلاح الفرنسي بين معضلة التمويل والمخاطر الإقليمية، ملحق تحولات إستراتيجية"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مجلد05، العدد 202، (أكتوبر 2015)، ص 28.

<sup>2</sup> خالد عبد العظيم، مرجع سابق، ص 105.

<sup>3</sup> محمد منصور، مرجع سابق، ص 28.

<sup>4</sup> Djallil Lounnas، " THE LIBYAN SECURITY CONTINUUM: THE IMPACT OF THE LIBYAN CRISIS ON THE NORTH AFRICAN/SAHELIAN REGIONAL SYSTEM MENARA "، Working Papers، No. 15، October 2018، p 15.

<sup>5</sup> ميلاد مفتاح الحراشي، مرجع سابق، ص ص 157-158.



✓ المهاجر القادم من جنوب المتوسط خطر مصدر للعنف والتطرف فكريا وعقيدة وسلوكا. والأخطر من كل هذا أن الدول الغربية وبالأخص أوروبا تنظر للمهاجر القادم من جنوب المتوسط أنه قد ينتمي ويحمل ما يلي:

- انتمائه للجماعات الإرهابية.
- انتمائه للجريمة المنظمة.
- إنه يحمل مخاطر صحية أمراض أوبئة كالإيدز الملاريا وغيرها من أمراض الفتاكة والخطيرة. فالنتطور العلمي والتكنولوجي تحت وطأة البحث عن أسواق جديدة لتجارة الأسلحة والهيمنة وتوظيف الإعلام واقتترانه بوسائل التواصل الاجتماعي الموجه للدول، مازالت تبحث عن مناهج للتنمية، وفي ظل انقسامات طائفية وقبلية وعشائرية وجهوية ومافيات متنوعة وجيوش موازية وإرهاب المعلوم وصناعة المحارب، وصراعات حول السلطة وأزمات سياسية واقتصادية أدت إلى ضعف الدولة واختراقها بالحروب اللامتماثلة<sup>1</sup>، وقد صرح الجنرال توماس مكلنيرني قائلا...": لقد ساعدنا في صنع تنظيم" داعش "...<sup>2</sup>، والذي قصد به السلاح الليبي الذي انتهى به الأمر في يد الجهاديين خاصة بعد سقوط نظام الراحل معمر القذافي.

التدخل الغربي العسكري يترجم تحول ليبيا لمسرح حرب ممول من طرف الشركات الأمنية ، حيث شارك حلف الأطلسي في عملية تصفية النظام السابق بالأسلحة المتطورة والمتعددة هذا من جهة، ومن جهة أخرى ساهمت الدول المتدخلة بتقديم وتزويد الثوار والميليشيات بالأسلحة ، وبالتالي يمكن القول أن ليبيا في ظل الوضع المتأزم ساهمت فيها الشركات الأمنية في إطار دول حلف الأطلسي بـ التزويد بالأسلحة، وهذا يمثل تهديدا لكل دول الإقليم المجاورة لدولة ليبيا ، وبشكل خاص الجزائر ، فهذه الأخيرة تتعاون مع الدول الكبرى في مجال الأمن خاصة مع فرنسا ، ومع ذلك كانت إحدى القضايا الرئيسية على المحك هي الضغط على الجزائر للمساهمة في التدخل العسكري المباشر في ليبيا ، وفي هذا الصدد وكما أوضح المحللين الأمنيين أن الجزائر تتعرض لضغوط مستمرة للتدخل عسكريا في ليبيا وفيما يتعلق بهذه المسألة ، هناك توافق في الآراء بين القوى الكبرى على ضرورة التدخل عسكريا ،

<sup>1</sup> بومدين بلغراس، مرجع سابق، ص 339.

<sup>2</sup> جميلة سرنيج، "تنظيم داعش...النشأة والنتائج"، مجلة العلوم السياسية والقانون، مركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 02، العدد 06، (يناير 2018)، ص 120.

وبذلك ستكون الجزائر تحت ضغط شديد<sup>1</sup>، فالجزائر رافضة للتدخل العسكري في ليبيا لاعتبارها قضية داخلية، لأن الجزائر كانت واعية بحجم المخاطر التي ستكبتها المنطقة وهي تحويلها لسوق الاستهلاك أسلحة الشركات الأمنية الخاصة، ولهذا يبقى مبدأ الجزائر ثابت وأكد برفض استضافة أو إنشاء قواعد عسكرية أجنبية داخل التراب الوطني مهما كانت هوية هذه الدولة،<sup>2</sup> بل ورفض تواجدتها في المنطقة ككل، إن ربط ما يحدث في ليبيا لدور القوى الأجنبية يفتح الباب على مصراعيه أمام احتمالات تأثير أطراف خارجية في دعم طرف على حساب طرف آخر<sup>3</sup>، فإن استراتيجيات بعض هذه الدول للدفاع عن واحد الأطراف المتنازعة على حساب الآخر من الفصائل السياسية في الصراع هذا ما أكده الجنرال حفتر أن هجومه العسكري كان مدعوما من قبل الإمارات العربية المتحدة ومصر، وفي المقابل دعم حكومة طرابلس من قبل دول مثل قطر وتركيا<sup>4</sup>، حيث تؤكد العديد من الدراسات إلى دور الجهات الحكومية (الدول) المشاركة في الصراع الليبي<sup>5</sup>، مما جعل الجزائر تركز رفض تدخل في الشأن الليبي بالخصوص التدخل العسكري.

#### المطلب الرابع: أثر إستغلال الثروات منطقة على ليبيا والجزائر.

ازدادت حدة التدخلات الخارجية في الشأن الليبي لدرجة أن بعضها بات موجهة لتفاعلات المحلية، وكانت أكثر الحجج لعمليات التدخل حتى بعد الحرب هي مناقشة ومعالجة التهديدات الأمنية التي تعتبر ليبيا منفذها كالهجرة غير الشرعية والإرهاب والسلاح، ولكن الهدف الأسمى والأساسي هو الأبعاد الاقتصادية الطاقة التي كانت ولا تزال مصدر ومحل تصادم المصالح بين القوى العظمى، فقد مثل التنافس الخارجي في ليبيا من أجل تعزيز المكاسب والمصالح الاقتصادية في ليبيا،<sup>6</sup> هذه المعادلة تترجم أن استعمال الدول الغربية من أجل تحقيق مكاسبها الاقتصادية، وكذلك استغلال الموقع

<sup>1</sup> Djallil Lounnas, op cit p 16.

<sup>2</sup> عبد القادر عبد العالي، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية"، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، جامعة الحاج لخضر باتنة1، الجزائر، العدد 07، (جويلية 2014)، ص 18.

<sup>3</sup> أحمد يوسف أحمد، *حال الأمة العربية 2011 \_ 2012 معضلات التغيير وفاقه*، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 164.

<sup>4</sup> Barah Mikail، "LES DÉFIS DE LA LIBYE، L'Harmattan، 2015/3 N° 94، P 35

<sup>5</sup> Walter Morana، "The osce and the Libyan Crisis Challenges and Opportunities for Comprehensive Security in the Mediterranean" ، *security and human rights* ، 2019، p32.

<sup>6</sup> عبد الله كامل، "ماذا تنتشر محاولات بناء نظام انتقالي في ليبيا"، *الديمقراطية*، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، العدد 75، (جويلية 2019)، ص 202.

الجيوستراتيجي الليبي لتحقيق مكاسب استراتيجية ترتبط بالمد الجغرافي لكل دول الإقليم فمن أجل الوصول للمكاسب سابقة الذكر ساهمت الدول الغربي بما يلي:

➤ تفكيك المجتمع الليبي.

➤ القضاء على كل النخب والشخصيات المعادية للغرب.

➤ إتباع سياسة فرق تسد.

➤ دعم الميليشيات.

➤ دعم المعارض.

➤ تزويد المرتزقة بالسلاح<sup>1</sup>.

هذا الوضع أثر في ليبيا ، وأكبر دليل الواقع الليبي الذي انعكس على كل دول الجوار غوالجزائر بشكل خاص ، فلقددخل الخارجي في ليبيا لا يسبب توتر ليبيا لوحدها ، بل لكل دول الإقليم، ان المتتبع لقرار الفصل السابع 1973 الصادر بتاريخ 17 مارس 2011 القاضي بالتدخل العسكري في ليبيا يعتبر من أسرع القرارات المستخدمة على مستوى مجلس الأمن ، لأن أول مرة ينعقد مجلس الأمن ويصوت أعضاؤه على مثل هذه القرارات بالإجماع وفي وقت وجيز أقل من شهر من بداية الأزمة الليبية<sup>2</sup>.

فمثل هذه القرارات للعديد من الاعتبارات استراتيجية، فليبيا تملك أكبر احتياطي نفط بإفريقيا يقدر بحوالي 48 مليار برميل وقدرة إنتاجية تتجاوز 1.6 مليون برميل يوميا ، والذي يعد من أجود أنواع النفط والأسهل استخراجا وتكريرا، كما تعد ليبيا من ضمن أكبر مالي احتياطات الغاز بمخزون يتجاوز 52 مليار متر مكعب ، فالتدخل الأجنبي في ليبيا له أهداف عديدة و انعكاسات على أمن الدول وعلى أمن دول الجوار ، فبناء ليبيا يكون للقوى الغربية أو الأجنبية الكبرى ، وسيكون ثمنه باهظا ليس فقط على ليبيا فقط ، بل على كل دول جوار المغرب العربي والجزائر بشكل خاص ، فالقوى الغربية تعمل على مد يد العون للثوار الليبيين مقابل زيادة استثماراتها في النفط الليبي ، هذا ما يجعل القرار الليبي رهين القوى الغربية فالتدخل الغربي في ليبيا<sup>3</sup> فرض بيئة التالية:

أولاً: التدخل في شكل وبناء النظام السياسي.

<sup>1</sup> فاروق العربي، مرجع سابق، ص 510.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 509

<sup>3</sup> زين العابدين معو، رانده حمايزيه، مرجع سابق، ص 90.

ثانيا: التحكم في علاقات ليبيا مع دول الجوار.

ثالثا: إمداد الثورة بالسلاح.

ففيما يخص التدخل في شؤون الدولة تصبح القوى الخارجية تتدخل في بناء الدولة من مؤسسات إلى النخب الحاكمة، كما أنها تعمل على توجيه سياسة الدولة الليبية بما يخدم مصالح الدول الغربية بالإضافة أن التواجد الغربي في منطقة المغاربية يعني التحكم في علاقات المغاربية المغربية<sup>1</sup>، وهذا سيؤثر على أمن دول الجوار بالخصوص الجزائر بالتحكم في العلاقات الثنائية أو الجماعية لدول المغاربية، خصوصا في القضايا المصرية كالاقتصاد والقضايا الأمنية المشتركة، كما أنه يعمل على إمداد الثوار بلسلاح لإبقاء ليبيا رهينة الثوار وكذلك الإقليم الجزائر بشكل خاص، فلنتشار السلاح في ليبيا سيؤثر على الجزائر لترابط التهديدات الأمنية بين ليبيا وكل دول الإقليم من خلال ما يلي:

✓ تداخل بين الإرهابيين.

✓ تداخل بين شبكات الإجرام.

✓ تداخل بين الارهاب والاعمال الاجرامية.

كما أن التدخل الأجنبي في المنطقة يجعلها ذريعة في يد الإرهاب بادعائهم محارب الغرب في المنطقة<sup>2</sup>، فالأزمة الليبية عرفت تدخل العديد من الأطراف الغربية، أوروبا الولايات المتحدة الأمريكية دول الخليج الإمارات وقطر والسعودية وتركيا، حيث نشرت صحيفة "الغارديان"، مقالا جاء فيه أن أنقرة ترسل مقاتلين سوريين للقتال في صفوف حكومة الوفاق الوطني المعترف بها من قبل الأمم المتحدة، ويشير استخدام المرتزقة، المخابرات والدعم المالي من دول أجنبية مختلفة، إلى صراع طويل الأمد، فالدول التي استثمرت في هذه الحرب لن تقنع بسهولة بمغادرتها<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> زين العابدين معو، راندة حمايزيه، مرجع سابق، ص 90.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 90.

<sup>3</sup> محمد يوسف خليل، "إعادة تقييم العقيدة الأمنية للدولة الجزائرية وضرورات الأمن الإقليمي"، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المركز العربي الديمقراطي، برلين، المجلد 02، العدد 09، (ديسمبر 2020)، ص 21.

### خلاصة الفصل الثالث

نستنتج مما سبق، أن ليبيا باتت تشكل خطراً وتهديداً لدول الإقليم خصوصاً على الأمن الجزائري الذي يربطها معها العديد من الروابط، حيث مثلت أحداث 17 فبراير 2011 تغيرات كبيرة مست ليبيا أهمها سقوط النظام الذي دام 42 سنة الذي كان في الأصل يعاني من الهشاشة مما جعل ليبيا تتحول من دولة بقائد إلى دولة تحمل العديد من القادة الذين يدعون القيادة، ووجدت ليبيا نفسها بين نخب لا تجيد ممارسة السياسة لأسباب القمع والإقصاء من الحياة السياسية ولأسباب التعصب القبلي، كل هذا جعل من الوضع الليبي المتأجج تهديداً للجزائر حيث سقوط النظام وصراع النخب وانتهاك حقوق الإنسان كلها باتت تهدد الكيان السياسي الجزائري، فهذه الأخيرة أصبحت تعاني من تحدي آخر، وهو مع من نتعامل مع من نتشاور مع من نتعاون لتجاوز الأزمة الليبية، لأن ليبيا عرفت سقوط النظام الحاكم، وفي المقابل تعاني من هشاشة المؤسسات التي يمكن أن نقول عنها أنها دولة أشخاص وليست دولة مؤسسات، مما زاد من خطر انعكاسه على الأمن السياسي الجزائري بتهديد استقرار السياسي في الجزائر، كما أن الأوضاع الليبية انعكست على الأمن الاقتصادي والاجتماعي الجزائري، فالتضخم تراجع، التنمية تراجعت والسياحة بفعل انفلات الأمن الليبي، وكذلك اللجوء، كما أن الوضع الليبي خلف انعكاسات خطيرة وهي الإرهاب الذي تزايد بشكل كبير بعد أحداث ليبيا 2011 وانتشار ظاهرة التسلح نتيجة لاختراق وترويج مخزون ليبيا من الأسلحة، وكذلك اختراق الحدود الليبية التي تعاني من الهشاشة، حيث أصبحت حدودها مفتوحة على مصراعيها حيث يمكن الخروج والدخول من وإلى ليبيا كيفما تشاء وقت ما تشاء مسموح لعبور ما هو مسموح وما هو غير مسموح التي تشعلها المنظمات الإجرامية الذي انعكس على الأمن الجزائري لتصديره لتلك التهديدات أو أصبحت وجهة آخر - الجزائر - لتلك التهديدات التي تصدرها لها ليبيا، كما أن للأزمة الليبية تهديداً للوحدة الوطنية الجزائرية خصوصاً بعد بروز أزمة الطوارق في ليبيا، بالإضافة إلى مخلفات التدخل الخارجي في ليبيا من الآثار على المنطقة ككل وعلى الجزائر بشكل خاص، من خلال خطر استغلال ثروات المنطقة وكذلك خطر ترويج أسلحة الموردين التي تعاني منها ليبيا وكل دول المنطقة.

## الفصل الرابع: استراتيجية الأمن الوطني الجزائري في ظل عدم إستقرار الوضع الليبي

### توطئة:

تعتبر الجزائر من أكثر الدول التي تأثرت بفعل الأزمة الليبية، من خلال تداعياتها الخطيرة على الأمن الوطني الجزائري، خصوصاً في ظل التهديدات المتخطية والمتنقلة عبر الحدود، التي لا تعرف مكاناً محدداً ولا زمناً محدداً، أي أنها يمكن أن تظهر في أي مكان وفي أي وقت، فقد يكون مصدرها متعدداً فهي لا تحمل ثقافة محددة ولا جنساً محدداً، ولا عرقاً محدداً ولا ديناً محدداً ولا سنناً محدداً هي فقط تحتوي كل من يؤمن بها، مما زاد الضغط على أمن الدول الذي أصبح مرتبطاً بما يحدث في الدول المجاورة لها، أو بالأحرى ما يحدث وراء بضع كيلومترات فقط من وراء حدودها، فالدول المتجاورة قد تتقارب في كثير من الأحيان عبر مدن المجاورة لها - مدن الحدودية في الدول المجاورة - أكثر من قريها من مدن التابعة لها، فكما هو معروف تنقسم الجزائر مع ليبيا حدوداً جغرافية حساسة في قسم الجنوب الشرقي، فالخطر الليبي هو من وراء بعض الكيلومترات فقط على الجزائر، لذا حاولت الجزائر التعامل مع الوضع الليبي بمجموعة من الاستراتيجيات السياسية و الأمنية الإحترازية، والتي تسعى لحل الأزمة الليبية بالطرق السلمية، لتكريس حماية الأمن الوطني الجزائري عبر العمل الدبلوماسي والعمل الإنساني هذا من جهة، والعمل على الجناح العسكري والإصلاح الذاتي، وهذا ما سوف نتطرق إليه فيما يلي:

المبحث الأول: البعد السياسي لاستراتيجية الأمن الوطني الجزائري في ظل عدم استقرار الوضع الليبي.

المبحث الثاني: دور العقيدة العسكرية الجزائرية لتحقيق الأمن الجزائري في ظل عدم استقرار الوضع الليبي.

المبحث الثالث: الاستراتيجية الجزائرية للأمن الداخلي في ظل عدم استقرار الوضع الليبي.

المبحث الرابع: سيناريو مستقبل الأمن الجزائري في ظل عدم استقرار الوضع الليبي.

## المبحث الأول: البعد السياسي لاستراتيجية الأمن الوطني الجزائري في ظل الأمن الليبي.

أصبحت ليبيا بما تعيشه من أوضاع تمثل خطرًا على دول الجوار بشكل عام ، وبالمخصوص على الجزائر لذا كانت أول مبادرة جزائرية هي العمل على الجانب الدبلوماسي من أجل حل الأزمة الليبية، وهذا من أجل التقليل من حجم مخلفات أضرار الأزمة الليبية على الأمن الجزائري. **المطلب الأول: موقف الجزائر من الوضع الليبي الدبلوماسي وإنساني.**

### 1/الموقف الدبلوماسي:

منذ اندلاع الأزمة الليبية كانت الجزائر محايدة لاعتبار أن الوضع الليبي هو ش أن داخلي<sup>1</sup>، حيث اندلع الحراك الليبي في 17 فبراير 2011، وكان موقف الجزائر واضح ا وصريح ا تجاه القضية الليبية، حيث كانت الجزائر عبر السياسة الخارجية\* تدعو وتطالب بعدم التّدخل في الشأن الليبي، واعتبار القضية الليبية هي شأن داخلي، وعند اندلاع الأزمة الليبية قامت السّلطات الجزائرية بمجموعة من الإجراءات الإحترازية والوقائية نذكرها كالتالي:<sup>2</sup>

- استدعت الجزائر سفيرها وطاقمها الدبلوماسي من طرابلس.
- غلق الحدود البرية مع ليبيا على المستوى المنافذ البرية رئيسية تين الكوم طارات منفذ الدباب بولاية الليزي.
- تكثيف النشاط الدبلوماسي سواء على المستوى الثنائي، أو من خلال المشاورات المنتظمة التي تسهر الدبلوماسية الجزائرية على ترقيتها<sup>3</sup>، لقد شكلت الدبلوماسية الحذرة لاعتبارات الأمن الإقليمي الإطار العام للموقف الجزائري منذ الأيام الأولى لنشوب الأزمة الليبية فبراير عام

<sup>1</sup> سمير قط، تورط الدبلوماسية الجزائرية في الوساطة لتسوية الأزمة الليبية، مركز الدراسات الوحدة العربية، متحصل عليه، -<https://caus.org.lb/ar/%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%B7> تاريخ الدخول: 2021/09/30 الساعة 23:51

\* السياسة الخارجية يعرفها بيون نويل ( Léon noiel ) هي فن قيادة علاقة الدولية لدولة ما بغيرها من الدول نقلا عن عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص 7.

<sup>2</sup> محمد غربي، إبراهيم قلوّاز، "تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري"، مجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الجزائر: جامعة حاج لخضر باتنة1، العدد 07، (جويلية 2014)، ص ص 31-32.

<sup>3</sup> عبد الكريم هشام، "الأزمة الليبية والمسارات الجديدة للإستراتيجية الأمنية والدبلوماسية الجزائرية"، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، مركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 02، العدد 08، (سبتمبر 2020)، ص 82.



2011 بحيث أقيمت على علاقاتها التاريخية مع رموز الحكومة الليبية السابقة، من دون التدخل بنقلها العسكري في الصراع الأهلي على الرغم من الاتهامات المتكررة للجماعات المتمردة بإمداد قوات القذافي بالمقاتلين الأفارقة والمعدات والذخيرة، إلا أن وزير خارجية الجزائر كان دائماً ينفي هذه الاتهامات، وربما الموقف الجزائري العلني والأكثر وضوحاً الذي كان يخدم موقف الحكومة الليبية في بداية الأزمة، هو رفض التدخل العسكري الأطلسي في الأزمة الليبية<sup>1</sup>، وهذا مما كان واضحاً، حيث أكدت الجزائر مراراً وتكراراً رفض اتخاذ أراضيتها لأي أنشطة عسكرية ضد جيرانها، وأن ما يجري في ليبيا شأن داخلي يخص الليبيين وحدهم، والسعي لدعم لإيجاد حلول للخلافات السياسية بين القوى الليبية الجديدة<sup>2</sup>، يمكن القول أن الجزائر كانت تقوم بتنفيذ العمل الدبلوماسي، وفي نفس الوقت اتخاذ السلطات العليا للدولة تدابير وقائية واحترافية، وهنا نخص بالذكر الجناح العسكري، أي إبقاء مناطق القربية من ليبيا في حالة تأهب مستمر لأي تهديد قادم، بل أهم موقف اتخذته الجزائر الذي ذكرناه سابقاً هو غلق الحدود التي ترجع لقرار من السلطة السياسية<sup>3</sup> لمنع التهديدات العابرة للقارات مما بالك ببعض الكيلومترات التي تفصل ليبيا عن دول الجوار بشكل عامة الجزائر وبشكل خاص، وهذا الإجراء يتم التفصيل فيه في المبحث الآتي للحديث عن الإجراءات تحققة، فهنا كان لتأكيد أن هذه الإجراءات هي بقرار من صانع القرار.

## 2/الموقف الإنساني: (استقبال عائلة القذافي، مساعدات الإنسانية)

### 1/استقبال عائلة القذافي:

إن الجزائر اتخذت موقفاً إنسانياً باستضافة عائلة القذافي بعد اشتداد الصراع<sup>4</sup>، وكانت متكونة من 10 أفراد من عائلة القذافي للأراضي الجزائرية، بالإضافة إلى 21 فرداً من مرافقهم وهي زوجته صافية وأنجاله عائشة حنبعل ومحمد وثمانية من أحفاده، وقد تم انتقاد هذا السلوك من طرف المعارضة الليبية حيث رد الوزير الأول آنذاك أحمد أويحيى أن استقبال الجزائر لأفراد من عائلة القذافي ضمن

<sup>1</sup> صورية زواشي، مرجع سابق، ص 144.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 144.

<sup>3</sup> محمد جعبوب، مرجع سابق، ص 20.

<sup>4</sup> سمير قط، تورط الدبلوماسية الجزائرية في الوساطة لتسوية الأزمة الليبية، مركز الدراسات الوحدة العربية، متحصل عليه، <https://caus.org.lb/ar/%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%B7> تاريخ الدخول: 2021/09/30

معالجة الجزائر للحالات الإنسانية<sup>1</sup>، ظهر الخلاف مبكرا بين الجزائر والحكومة الجديدة في طرابلس بسبب استقبال الجزائر لبعض أعضاء عائلة معمر القذافي، إذ طالبت الحكومة الليبية بتسليمهم إليها لمحاكمتهم، في المقابل اعتبرت الحكومة الجزائرية العملية إنسانية بحتة، وأنهم ممنوعون من الإدلاء بأي تصريحات أو أنشطة مناهضة للحكومة الليبية<sup>2</sup>.

### ب/ مساعدات إنسانية:

لقد نتج ما بعد أحداث 17 فبراير 2011 م في ليبيا دخولها مباشرة إلى حالة حرب داخلية ذات بعد دولي أطلسي إثر إنقسامات المؤسسة العسكرية والأمنية للنظام وإستدعاء التدخل العسكري الأجنبي مما أطال أمد النزاع وأدى النزاع المسلح إلى إرتفاع مأساوي في أعداد الضحايا من القتلى والمصابين، وإلى تدمير متفاوت للبنى الأساسية للبلاد والمرافق العمومية، وكذا تحطيم الآليّة العسكرية النظامية وشبه نظامية للحكم السابق يضاف إلى ذلك حدوث شرخ في البنية، ذات الطابع القبلي للمجتمع، ضف إلى ذلك مخلفات تلك الأوضاع على الحياة البسيطة<sup>3</sup>، حيث أصبح الشعب الليبي يفتقد لأبسط شروط الحياة الكريمة مما دفع الجزائر بتقديم المساعدة للشعب الليبي، وهذا ما صرحت به وكالة الأنباء الجزائرية، إن الجيش الوطني الشعبي قام بشحن أزيد من 100 طن من المساعدات الإنسانية من بينها مواد غذائية وأدوية لإرسالها عبر مطار جانت شرق البلاد إلى ليبيا<sup>4</sup>. ذكر بوقادوم بالمناسبة أن هذه الدفعة ليست هي الأولى من نوعها، ما هي إلا رمز للمودة التي يكنها الشعب الجزائري لشقيقه الليبي، وهي أيضا تعبير عن التزام الدولة الجزائرية وتضامنها مع الشعب الليبي حتى يتجاوز هذه الأزمة التي ألمت به، مبرزا أهمية التوصل إلى توافق بين كل مكونات الشعب الليبي، بعيدا عن أي تدخل أجنبي من أي كان<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> أحمد عبد الباقي مقبل الفقيه، فضيلة الحاج محمد، "دور العقيدة العسكرية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية أزمة الليبية نموذجا"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة لونيبي علي البليدة 2، الجزائر، المجلد 10، العدد 01، (ديسمبر 2020)، ص 114.

<sup>2</sup> صورية زواشي، مرجع سابق، ص 144.

<sup>3</sup> أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص 283.

<sup>4</sup> الجيش الجزائري ينقل أكثر من 100 طن مساعدات إنسانية إلى ليبيا، متحصل عليه:

<http://alwasat.ly/news/libya/268814> تاريخ الدخول: 2021/09/07 الساعة 22:42

<sup>5</sup> المرجع نفسه.

أعلنت الجزائر إرسال مساعدات إنسانية عاجلة إلى سكان بلدة غات الليبية المنكوبة بسبب فيضانات ضربتها قبل أيام ، ونقلت الإذاعة الجزائرية الرسمية عن مصدر بوزارة الداخلية أنه تقرر إرسال مساعدة عاجلة تضمّ مواد غذائية وأدوية وأغطية لمنطقة غات (جنوب غرب ليبيا) ، والتي تقع بالقرب من حدود البلدين<sup>1</sup> ، حسب تصريح أحمد أويحي الوزير الأول الجزائري آنذاك ، على هامش القمة الإفريقية المنعقدة في أبيدجان، في أواخر نوفمبر 2017 إن حجم مساعدة الجزائر لليبيا تجاوزت أكثر من مئة مليون دولار خلال السنوات الثماني الأخيرة<sup>2</sup>، إن هذه الإحصائيات الرقمية دليل على المساندة الفعلية التي تقوم بها الجزائر تجاه بلد شقيق، وهو ليبيا وهذا يدخل في إطار العديد من المجهودات التي تقوم بها الجزائر للتعبير وتأكيد على ما يلي:

- دعم الجزائر لليبيا من أجل تجاوز تحديات الداخلية.
- تأكيد نوايا الجزائر تجاه ليبيا وتكذيب الادعاءات المسيئة للجزائر حول دعم صراع الليبي.
- تبني صانع القرار الجزائري المقاربة السياسية من خلال العمل الدبلوماسي إنساني (الاقتصادية) في حل الأزمة الليبية.
- تأكيد الدور الريادي والقيادي للجزائر.
- محاولة مواجهة التنافس الغربي والعربي على ليبيا.

### المطلب الثاني: تكريس الجزائر مبدأ عدم التدخل في الشأن الليبي.

لقد كانت السياسة الجزائرية واضحة وصريحة منذ استقلال الجزائر وتوجهاتها الخارجية واضحة المعالم، حيث اهتم وتركز على أساسيات تجعل منها أساس تعاملها مع الأطراف الخارجية ، كان أهم أساس اعتمدت عليه الجزائر في مقاربتها الأمنية ، والالتزام بعدم التعدي على الحدود الموروثة بعد الاستقلال<sup>3</sup>، هذا ما جعل الجزائر تعمل بمبدأ احترام خصوصية الدول واحترام الحدود.

<sup>1</sup> عبد الرزاق بن عبد الله، الجزائر تعلن عن مساعدات إنسانية عاجلة لسكان غات الليبية <https://www.aa.com.tr> تاريخ الدخول: 2021/08/14 الساعة 21:55

<sup>2</sup> عبد النور بن عنتر، عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية، مركز الجزيرة للدراسات، متحصل عليه: <https://studies.aljazeera.net/ar> تاريخ الدخول: 2021/08/14 الساعة 21:55.

<sup>3</sup> عبد الحق بوسماحة، محمد سمير عياد، "إنعكاسات أزمتي ليبيا ومالي على السياسة الخارجية الجزائرية وتأثيرها على الأمن الوطني الإفريقي"، الحوار المتوسطي، جامعة الجيلالي ليايس سيدي بلعباس، الجزائر، المجلد 12، (أبريل 2021)، ص 588.

أكدت الجزائر أنّ الأزمة الليبية هي ش أن داخلي، ينبغي أن يتم حلها بين الليبيين، ودعت الجزائر لم شمل هذا الأخير ورفض أي تدخل أجنبي في حل الأزمة الليبية<sup>1</sup>. إن تأكيد الجزائر على أن الشأن الليبي هو شأن ليبي، حيث اعتمدت الجزائر في فبراير 2011 موقفا معارضا لدعوة مصر لرفع جزئي لحظر الأسلحة المفروض على ليبيا، وذلك للسماح بالأسلحة للتحرك نحو برلمان طبرق الذي يحظى بدعم سياسي وعسكري من مصر، كما رفضت الجزائر أي تدخل عسكري جديد في ليبيا حتى وإن كان محدودا وهذا ما تروّج له فرنسا وبعض حلفائها الأفارقة كما عبّرت الجزائر عن رفضها لتدخل دولة الإمارات في شؤون ليبيا، وذلك بدعمها هي الأخرى للفصائل الموالية لبرلمان طبرق، ورفض تدخل السعودية وقطر، حيث صرّح الدبلوماسي الجزائري رفيع المستوى قائلا: "أتساءل كيف أن لدول مجلس التعاون الخليجي الرد إذا كان لنا أن نتدخل في اليمن، أتفهم مخاوف جيراننا، ولكن ليس ذلك تبرير"<sup>2</sup>، بل ورفضت تدخل كل من تركيا والدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية في الشأن الليبي، حيث اعتبرت الجزائر هذه السلوكات لها انعكاسات سلبية ستساهم في زعزعة إستقرار ووحدة ليبيا، فهناك مجموعة من القضايا التي ترسم توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في قضايا الجوار الإقليمي خصوصا في ليبيا مما جعل الجزائر تركز على ما يلي:<sup>3</sup>

➤ تمسكها بمبدأ التعامل الرسمي مع الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وإحترام سيادتها الإقليمية ووحدها الترابية، وهنا ترفض الجزائر بصفة رسمية أي حديث عن الانفصال في أي دولة من دول الجوار.

➤ رفض أي تدخل أجنبي لأي دولة من دول الجوار.

➤ الدبلوماسية الجزائرية في إطار الأزمة الليبية لم تتخلّ عن مبادئها التي عرفت بها منذ آلاف

السنين، فهي كانت ولا زالت تكرر مبدأ احترام سيادة الدول، وتجزم عملية التدخل في شؤون

الدول الداخلية بأي صفة من الصفات.

<sup>1</sup> زين الدين معو، راندة حمابزية، "المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ظل التهديدات المتجددة"، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، جامعة الحاج لخضر باتنة1، الجزائر، العدد 12، (جانفي 2018)، ص 88.

<sup>2</sup> علي بلعربي، جهود الجزائر في تسوية أزمتي ليبيا ومالي من خلال مقاربة المصالحة الوطنية"، *مجلة العلوم السياسية والقانون*، مركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 03، العدد 14، (مارس 2019)، ص 48.

<sup>3</sup> عبد القادر عبد العالي، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية"، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، جامعة الحاج لخضر باتنة1، الجزائر، العدد07، (جويلية 2014)، ص

### المطلب الثالث: تفعيل الجزائر دور الوساطة بين الأطراف المتنازعة من منطلق المصالحة الوطنية

رغم تمتع الجزائر بأوراق قوة حقيقية في السّاحة الليبية، أهمها العلاقات القائمة مع الأطراف السياسية والقيادات العسكرية الأساسية، إلا أن الجزائر كانت داعمة لمبدأ المصالحة الوطنية في ليبيا لكن نجاح المشروع الجزائري للمصالحة الوطنية\* في ليبيا مشروط بعوامل هي<sup>1</sup>:

- ✓ حصول حد أدنى من التوافق الدولي على متطلبات المصالحة ومحدداتها، بما يعني دخول الملف الليبي في مسار إقليمي واسع من التسويات المطروحة بين الولايات المتحدة وروسيا (الملف السوري، والملف النووي الإيراني).
- ✓ القدرة على ضمان تمثيل شامل للقوى السياسية والقبليّة والجماعات المسلحة الليبية، بما يشكل معضلة كبرى تحتاج إلى جهد شاق واستثنائي.
- ✓ من أجل نجاح عملية المصالحة الوطنية بلعبتها تقوم على الخصائص التالية نذكرها كما يلي:<sup>2</sup>
  - ✓ وضع رؤية مشتركة لمجتمع متكامل متلاحم.
  - ✓ تعويض الضحايا.
  - ✓ بناء علاقة إيجابية أو تجديدها عقب الصراعات العنيفة.
  - ✓ كسر ثقافة الشك وعدم الثقة.
  - ✓ مباشرة التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.
  - ✓ بداية صفحة جديدة وعدم الرجوع للماضي.

تبنت الجزائر مقاربة أمنية تقوم على أولوية الحوار السياسي داخل ليبيا دون تدخّل أجنبي، ومن هذا المنطلق دعمت الجزائر مبادرات الحوار السياسي في ليبيا، والتي انطلقت في العديد من اللقاءات، في مقابلة مع وسائل الإعلام المحلية، صرّح الرئيس تبون أن بلاده عرضت الوساطة بين فرقاء الأزمة الليبية من أجل إيجاد حل للأزمة ووقف إطلاق النار، مؤكداً أن دور الوسيط الذي تقترحه بلاده لا يعترض عليه السيد فائز السراج (رئيس حكومة الوفاق الوطني)، ولا السيد خليفة حفتر (قائد الجيش

\* المصالحة الوطنية هو عملية معالجة كسور العلاقات الصراعية وتشمل مجموعة من الأنشطة المختلفة وتتم بطريقة ارادية لا اكرهية للمزيد انظر في يوسف بن يزة، المرجع السابق، ص 164.

<sup>1</sup> مشروع الوساطة الجزائرية في الأزمة الليبية الخلفيات والأفاق، مركز الإمارات سياسات متحصل عليه:

<https://epc.ae/ar/brief/algerian-mediation-project-in-the-libyan-crisis-background-and-prospects>

prospect تاريخ الدخول 2021/09/30 الساعة 00:09

<sup>2</sup> يوسف بن يزة، مرجع سابق، ص 165.

## الفصل الرابع: استراتيجية الأمن الوطني الجزائري في ظل عدم استقرار الوضع الليبي

الليبي)، ولا تعترض عليه القبائل الليبية"، وفي اليوم التالي لتصريحات الرئيس الجزائري ، قام رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح بزيارة مفاجئة للجزائر، كما زار رئيس حكومة الوفاق فائز السراج العاصمة الجزائرية، والتقى الرئيس تبون، ما يُدلل على جدية الحراك الجزائري نحو الوساطة<sup>1</sup>. الجزائر كانت دائما تدعو لحل الأزمة الليبية عبر الوساطة للوصول لحلول وسطية ترضي الفئات المتنازعة والمتناحرة، فعلى الرغم من صعوبة ذلك فإن ليبيا مقسمة لعدة قبائل، منها من كانت تحضى بكل الامتيازات في النظام السابق، فكيف لها أن ترضخ بالحلول الوسطية مع قبائل كانت مقسمة ومهمشة هذا من جهة، ومن جهة أخرى كيف للقبائل المهمشة القدرة على تناسي مظالم النظام السابق وأحقاد الماضي الذي تكنه للنظام وللقبائل الموالية للنظام السابق، رغم هذا الوضع الجزائر كانت تسعى بكل ما بوسعها لحقن الدماء للشعب الليبي الشقيق عبر تفعيل مبادرات الوساطة بتبني مقاربة المصالحة الوطنية، توجت مجهودات الجزائر بزيارة إن الدبيبة، سلم تبون الإطار العام لخطة لإجراء الانتخابات، وأعرب تبون عن دعمه لهذه الخطوات وبلتتنسيق الدولي بشأنها والتحضير لعقد مؤتمر دولي تستضيفه الجزائر، دعما لإجراء الانتخابات في ليبيا، المزعوم إجرائه في 30 جوان 2022، سبق هذه الخطوة قبل أيام، والتقى تبون ووزير خارجيته رمضان لعامرة مع وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش ، وأكدت الجزائر آنذاك دعمها لجهود حكومة الوحدة الليبية للوصول إلى انتخابات نزيهة وشرعية<sup>2</sup>، وهذا سعيا من الجزائر لعدم إعادة التجربة السابقة بتأجيل موعد الانتخابات التي كان مزعوم إجرائها في ديسمبر 2021.

**المطلب الرابع: تشجيع الجزائر لإستراتيجية التعاون مع المبادرات الإقليمية والدولية لحل أزمة ليبيا.** لقد تحدثنا في الفصل الأول على مستويات الأمن الوطني الجزائري، والتي تعتبر البيئة من أكثر البيئات التي تعتبر أساس التعامل الدبلوماسي أو الأرضية التي يتفاعل معها الدبلوماسية لتحقيق الأمن الوطني وهذا بعدما تم تكريس وترسيخ فكرة أن الأمن الوطني لا يتحقق إلا بتحقيق الأمن الإقليمي المغاربي وإفريقي وعربي ودولي، لذا فالجزائر كانت سباقة في تكريس وترحيب بكل المبادرات التي

<sup>1</sup> مشروع الوساطة الجزائرية في الأزمة الليبية الخلفيات والأفاق، مرجع سابق

<sup>2</sup> ليبيا.. الدبيبة يلتقي الرئيس الجزائري وإعلان القوة القاهرة بميناء نفطي، متحصل

<https://www.aljazeera.net/news/politics/2022/4/19/%A> تاريخ الدخول 2022/04/24 الساعة 00:52

تمثل المستويات المذكورة، وهنا نسعى للحديث على العمل المشترك مع الإقليم المغاربي والعربي والإفريقي والدولي في إطار هيئة الأمم المتحدة.

إن التهديدات القادمة من ليبيا لا يمكن حلها بشكل منفرد، لأنه أصبح أمن الدول مرتبطاً بأمن جيرانها، وعلى الرغم من الآثار الخطيرة لهذه التهديدات وطابعها عبر الوطني، لا يزال التعاون الأمني الإقليمي مجزأً ويعاني التفكك، والجزائر بموقعها وامتيازاتها يمكنها القيام بدور الواصل في إطار التعاون الأمني، لما لها من مميزات، حيث تقع الجزائر هي أكبر دولة في المغرب العربي، على مفترق طرق البحر الأبيض المتوسط والعالم العربي و إفريقيا.<sup>1</sup> وهي عضو في العديد من المنظمات الإقليمية والدولية مثل منظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الإفريقي، وحوار الناطق في البحر الأبيض المتوسط، والشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، واحتياطيات كبيرة من النفط والغاز (التي تمثل 97 في المئة من الصادرات)، فالجزائر هي أغنى دولة في المنطقة، وتخص ستة أضعاف الموارد لميزانيتها العسكرية من جميع جيرانها في الساحل مجتمعة، بالإضافة إلى كونه الأكبر، يعتبر الجيش الجزائري أيضاً الأفضل تجهيزاً في المنطقة والأكثر اختباراً للمعركة، وعلى الرغم من هذه الامتيازات لم تنجح الجزائر إلى حد كبير في سد الفجوة القيادية في المنطقة،<sup>2</sup> لذا عملت الجزائر على تشجيع المبادرات التعاونية الإقليمية والدولية التي تصب وتعمل على إيجاد حلول سلمية، فالجزائر لم ولن ترحب إلا بالمبادرات السلمية لأن مبادئها ثابتة وأكد حول إلزامية إيجاد الحل السلمي لتخفيف حدة الأضرار على كل الأطراف المتنازعة في ليبيا.

### الفرع الأول: اللقاءات ومبادرات الجزائر

الجزائر من أكثر الدول العربية والإفريقية وحتى العالمية التي سعت وقدمت الشأن الداخلي باحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شئ منها الداخلي، والسعي لتعزيز الحلول السلمية، بعد فشل الانتقال السياسي الليبي في جويلية 2011 وانقسام الحكومة إلى سلطتين متنافستين، ودعت الجزائر من أجل المصالحة الوطنية من خلال عملية شاملة تجمع بين كل الفواعل الليبية بما فيهم الإسلاميين والقيادات السابقة في فترة حكم معمر القذافي باستثناء الإرهابيين، وهي فئة في نظر الجزائر تشمل أي شخص رفض الانخراط في العملية السياسية مثل أنصار الشريعة، تنظيم داعش الإرهابي والقاعدة

<sup>1</sup> Laurence Aïda Ammour, 'Regional Security Cooperation in the Maghreb and Sahel: Algeria's Pivotal Ambivalence', [AFRICA SECURITY BRIEF](https://africacenter.org/publication/regional-security-cooperation-in-the-maghreb-and-sahel-algerias-pivotal-ambivalence/), NO. 18, <https://africacenter.org/publication/regional-security-cooperation-in-the-maghreb-and-sahel-algerias-pivotal-ambivalence/> 17/08/2021 23:50

<sup>2</sup> ibid.

حيث دعت الجزائر الأطراف المعارضة من أجل بناء دولة ليبية تقوم على أسس نظام الديمقراطي<sup>1</sup>. وعملت على احتضان العديد من اللقاءات احتضان ثلاثة لقاءات وحوار بين الفرقاء الليبيين، في حين يبقى أهم وأبرز موقف مبدئي للجزائر بخصوص الأزمة الليبية هو رفض التدخل الأجنبي والحرص على الوحدة الليبية<sup>2</sup>.

من أهم الاستراتيجيات الحديثة هي قيام الدولة بالتعاون والتنسيق مع الإقليم، أي الدول المجاورة من أجل إيجاد الحلول المشتركة، وكذلك أصبح ما يصطلح عليه بالأمن المشترك، لقد حاولت الجزائر لعب دور محوري في حل الأزمة الليبية بإيجاد حلول سلمية من خلال تفعيل العمل المشترك مع دول الإقليم، لقد كان للجزائر دور في المساهمة لحل الأزمة منذ سنة 2014، أي تاريخ انقسام الليبيين داخلي<sup>3</sup>، وبدأت الجزائر في إطلاق مبادرات لحل الأزمة، وهنا يمكن القول أن الجزائر بدأت تعي حجم الأزمة الليبية التي باتت تشكل خطراً إقليمياً على الجزائر، ودول الجوار بادرت الجزائر سنة 2014 دعوة وزراء الخارجية دول حول ليبيا إلى الاجتماع على هامش الاجتماعات الوزارية لمنظمة عدم الانحياز في الجزائر من أجل التشاور لإيجاد حلول سلمية.

احتضنت الجزائر عقد اللقاءات والمفاوضات الأولى بين الأطراف الليبية في 10 و 11 مارس 2015 وحضره ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم في ليبيا برناردينو ليون والممثلة للاتحاد الأوروبي المكلفة بالشؤون الخارجية والسياسية والأمنية حيث أم الإتفاق على ما يلي<sup>4</sup>:

- ضرورة تعهد بحماية الوحدة الترابية الليبية ورفض أي تدخل خارجي عسكري.
- الالتزام بإعلان دستوري المتضمن مبادئ ثورة 17 فبراير والقائمة على أساس العدالة وحقوق الإنسان.
- التداول السلمي على السلطة.
- تشكيل حكومة توافقية تعمل السلطة باحترام العملية السياسية.

<sup>1</sup> علي بلعربي، مرجع سابق، ص 47.

<sup>2</sup> زين العابدين، راندة حميدة، "المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ظل التهديدات"، مجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 1 الجزائر، العدد 12، (جانفي 2018)، ص 88.

<sup>3</sup> سمير قط، مرجع سابق.

<sup>4</sup> مصطفى كمال فودي، يحي مجيدي، "تداعيات الفشل الدولتي على الجزائر حالتي مالي و ليبيا"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة جبالتي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، العدد 3، (ماي 2020)، ص 243.



➤ بناء قوات مسلحة وشرطة وأجهزة أمن للمحافظة على أمن المواطنين.

هذه المبادرة ساهمت في تكريس ما يلي:<sup>1</sup>

- تعهد على وحدة ليبيا.
- التزام بدستور ليبيا متضمن مبادئ ثورة.
- التزام بالتكريس ديمقراطية.

دعم الحوار السلمي من خلال الحوار الليبي في الجزائر في 13 أبريل 2015 إذ صرح عبد القادر مساهل "أن حل الأزمة الليبية بين أيدي الليبيين وأن الجزائر حريصة جدا على إنهاء الأزمة الليبية وحالة الانقسام".<sup>2</sup> فالجزائر تعمل جاهدة للوصول إلى مخرج لهذه الأزمة المرتبطة ارتباطا وثيقا بأمنها الوطني لما لها من انعكاسات مباشرة عليه، وقطع الطريق لبعض الأصوات المطالبة بالتدخل الخارجي في ليبيا الذي ليس له أي فرصة لتحقيق الاستقرار.

لقد كانت الجزائر من خلال الوساطة تفعيل الحلول السلمية للأزمة الليبية من خلال ما يلي:<sup>3</sup>

➤ دعم الاستقرار الوطني.

➤ بإبقاء على مسافة واحدة بين كل الأطراف الليبية.

➤ دعم دور الأمم المتحدة في إدارة الحوار الليبي.

احتضنت الجزائر الإجتماع الثاني للحوار بين قادة الأحزاب السياسية والنشطاء الليبيين في أبريل 2015، حيث أكدت الجزائر في هذا الاجتماع من جديد على مقاربتها التي تعتمد الحل السياسي والحوار الشامل بين الأطراف الليبية لحل الأزمة في ليبيا وأشار الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية آنذاك السيد عبد القادر مساهل "في الكلمة التي ألقاها في هذا الاجتماع " أن عدو ليبيا ليس الفرد الليبي، بل إن عدوها هو الإرهاب، هو عدم الاستقرار، وهو أيضا الفوضى، كل هذه المعضلات تستوجب التصدي لها بالوحدة والعزيمة"<sup>4</sup>.

بعد لقاء وزراء خارجية كل من مصر والجزائر وتونس في فبراير 2017 وأعيد تأكيدها في كل

الاجتماعات التي عقدت خلال العام في الجزائر والقاهرة ونيويورك ، وأخرها عقد في الجزائر يوم 17

<sup>1</sup> زين العابدين، راندة حميدة، مرجع سابق، ص 89.

<sup>2</sup> طاهر دحموح، مرجع سابق، ص 72.

<sup>3</sup> زين العابدين، راندة حميدة، مرجع سابق، ص 88.

<sup>4</sup> علي بلعربي، مرجع سابق ص 47.

ديسمبر 2017، وهو اليوم الذي يعد بمنزلة الانتهاء القانوني للفترة الانتقالية التي حددها اتفاق صخيرات، وفي هذا الاجتماع تم تأييد استمرار الاتفاق كأساس للتسوية مع ربطه بالخريطة الجديدة ، إن بناء الدولة الليبية يكمن في تسيير التواصل بين القوى الليبية ولا سيما بين حكومة الوفاق الوطني ومجلس النواب المنتخب في طبرق<sup>1</sup>.

أظهر الرئيس عبد المجيد تبون، فور وصوله إلى السلطة، استعدادَه للدخول في وساطة بين

الفرقاء الليبيين المتصارعين ، وشارك الرئيس تبون بعد أيام من تسلمه الحكم في مؤتمر برلين المخصّص لتسوية النزاع الليبي، والذي انعقد في 19 يناير 2020، وأعلن في عدة مقابلات صحافية في شهر فبراير 2020 استعداد بلاده للاسهام في حل سريع للأزمة الليبية، في حال صدور تفويض رسمي من مجلس الأمن، وفي بداية شهر ماي 2020 جدد الموقف نفسه في لقاء مع الصحافة المحلية، دون أن تبرز معالم واضحة للمشروع الجزائري المطروح للمصالحة الليبية<sup>2</sup>.

ما يهم بالنسبة للنظام الأمني في الجزائر هو رفض الخيار العسكري في تسوية النزاع الليبي، والوصول إلى حلول سلمية من شأنها ضمان الأمن للدول المحيطة بالجزائر حيث رفضت الجزائر عرضاً قدمه الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، منتصف عام 2020 للتنسيق الأمني في ليبيا، لتحدّر بدورها من تحويل ليبيا إلى صومال أخرى<sup>3</sup>، إن الجزائر داعمة للمبادرات السلمية فقد رحبت بعقد عدد من اللقاءات في القاهرة ، في فبراير جمعت بين قادة ليبياين أبرزهم السراج وحفتر وعقلية صالح رئيس مجلس النواب المنتخب ، وذلك بهدف الاتفاق على عدد من المبادئ والآليات التي تسهم في حل الإشكاليات التي تحول دون تطبيق إتفاق الصخيرات، مثل الاتفاق على الحفاظ على وحدة ليبيا وما يقتضيه ذلك تأسيس هيكل مستقر للدولة ودعم مؤسساتها والحفاظ على الجيش<sup>4</sup>. وانعقد اجتماع دول جوار ليبيا في الجزائر بعد أن جددت الجزائر السلطة فيها في الانتخابات الرئاسية التي نظمت في ديسمبر 2019، وبالتالي غيرت معادلتها السياسية في الأزمة الليبية من الركود إلى التدخل

<sup>1</sup> أحمد السيد النجار، حال الأمة العربية 2017-2018 عام الأمل والخطر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، ص 141.

<sup>2</sup> مشروع الوساطة الجزائرية في الأزمة الليبية الخلفيات والأفاق، مرجع سابق.

<sup>3</sup> مهيب الرفاعي، "عقيدة الجزائر الأمنية في سياق إقليمي مضطرب"، متحصل على:

<https://www.alaraby.co.uk/opinion> عقيدة - الجزائر - الأمنية - في - سياق - إقليمي - مضطرب

2021/09/30 الساعة 00:51

<sup>4</sup> أحمد السيد النجار، مرجع سابق، ص 141.

الفعال<sup>1</sup>، للمساهمة في إيجاد الحلول اللازمة الليبية، هذه المبادرات التي تم الحديث عنها ما هي إلا مثال بسيط عن مبادرات الجزائر، وهذه الأخيرة ستبقى تساهم بمبادرات لحل الأزمة الليبية.

### الفرع الثاني: مبادرة الجزائر مع الاتحاد الإفريقي.

لقد كانت الجزائر على مر التاريخ داعمة للدول الإفريقية التي كانت سائدة للحركات التحريرية، وبعد حرب الباردة كانت الجزائر داعمة لعجلة التنمية في القارة، وداعية لحل النزاعات والصراعات بطرق سلمية، فقد كانت الجزائر داعمة لكل مبادرات الوحدة الإفريقية في السابق، واليوم داعمة للاتحاد الإفريقي في إطار حماية دول القارة من كل التهديدات والنزاعات، وتكريس دائما للمبادئ التي تضم الحلول السلمية<sup>2</sup>.

بداية الحرب\*الأهلية الليبية في عام 2011 أعطت العديد من الدلالات، حيث نصت أحكام الاتحاد الإفريقي على "عدم تدخل أي عضو دولة في الشؤون الداخلية لآخر"، ومع ذلك سمحوا أيضا بالتدخل في دولة عضو في "الظروف الخطيرة"، فبينما كان الليبيون يقاثلون بعضهم البعض، بمساعدة لاعبين خارجيين في حين أن الاتحاد الإفريقي بقي على الهامش، وأعرب عن أسفه للوضع الذي يحدث في ليبيا<sup>3</sup>، لا يمكن إنكار تعامل الاتحاد الإفريقي مع الأزمة الليبية منذ البداية، فقد اهتم الإتحاد الإفريقي بالقضية الليبية منذ حدوثها نتيجة لخصوصية العلاقة الليبية الإفريقية، وكذلك التطورات التي شهدتها ليبيا التي وصلت ذروتها التدخل الأجنبي<sup>4</sup>. لكن تفاعل كان شكلي فقط حيث كان من المتوقع أن يكون للإتحاد الإفريقي دورا كبيرا في حل الأزمة الليبية التي لعب معمر القذافي دورا في تأسيسها، لقد أولى الإتحاد الإفريقي لرفض قرار مجلس الأمن رقم 1973، وهو خاص بحماقي الهدنيين منددا ببلقرار لاعتبار أن القرار انتهك عمليا من قبل قوات حلف الناتو فضلا عن العمليات العسكرية التي

<sup>1</sup> الفيتوري شعيب، الجزائر ومقاربات الحل في ليبيا، متحصل عليه: <https://www.alaraby.co.uk/%D8>

23:00 الساعة 2021/08/30

<sup>2</sup> محمد درور، حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 71.

<sup>3</sup> RICHARD A. LOBBAN, JR. CHRISTOPHER H. DALTON Libya History and Revolution xforde raeger Security International, 2014, p 15 .

\*الحرب قديما هي حرب طبيعية لعلاقات ما بين المجتمعات السياسية ويعرف (ciceron)الحرب بأنها أسلوب لفض المنازعات عن طريق القوة أما (clauswitz) يعتبرها عمل من أعمال العنف نستهدف من خلاله إرغام خصومها على تنفيذ إرادتنا محمد طه بدوي، مرجع سابق، ص ص 318-319.

<sup>4</sup> دعاء محمود محمد عويضة، مرجع سابق، ص 211.

قام بها الناتو أعانت مساعي السلام والتي قام بها الإتحاد الإفريقي<sup>1</sup>، فقد عملت الجزائر على تفعيل كل مبادرات الاتحاد الإفريقي من أجل إيجاد حلول سلمية لازمة، فقد نادى السلطات الرسمية بمبادرة الاتحاد الإفريقي ودورها في تكريس الحل السلمي للقضية الليبية، وصرح عبد القادر مساهل في أحد الحوارات حول القضية الليبية قائلاً: "خارطة الطريق التي إقترحها الاتحاد الإفريقي للخروج من الأزمة تتضمن آلية المراقبة لإطلاق النار...، وهو الاقتراح الذي من شأنه منح قيمة إضافية خاصة و أنه ضرورة وقف إطلاق النار"<sup>2</sup>، كما أن الجزائر عملت على دعم المبادرات الإفريقية التي كانت تتادي ب<sup>3</sup>

➤ وقف إطلاق النار

➤ حماية المدنيين.

➤ حماية المهاجرين المقيمين في ليبيا.

لكن عندما نتحدث عن الأوضاع الداخلية في ليبيا، نجد أنها أثرت على العلاقات الليبية الإفريقية، مما جعل الملف الليبي يتميز بسياسة التمييز أو التفضيل، فالدول التي تأخرت في الاعتراف بالمجلس الانتقالي، يمكن إرجاع صعوبة الاعتراف بالمجلس الانتقالي لأسباب عديدة خصوصاً أن ليبيا تجمعها علاقات إقتصادية إستثمارية، أو الدعم النفطي أو حتى لدعم رؤساء أفارقة بالإضافة إلى العلاقة التي تجمع القذافي بحركات التمرد<sup>4</sup>، فقد تأثرت علاقة الجانبين الليبي والإفريقي خصوصاً في ظل إيواء دول الجوار لعناصر النظام السابق، مثل ما حدث مع النيجر التي رفض تسليم أعوان القذافي، والذي ردّ عليه الطرف الليبي على لسان المجلس الانتقالي بأن علاقتها مع الدول المجاورة تبدأ حين تلتزم هذه الدول بتسليم مجرمين وأشخاص ملاحقين، والجزائر هي الأخرى التي استضافت أسرة القذافي تعرضت علاقتها مع ليبيا لإضطرابات ولم تتقبل ليبيا التعامل مع الجزائر حتى بعد الاعتراف بالمجلس الانتقالي<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> منى حسين عبيد، مرجع سابق، ص 51، ص 41.

<sup>2</sup> إبراهيم حادي، مرجع سابق، ص 446.

<sup>3</sup> ريم الدين العابدين، راندة حمايزية، مرجع سابق، ص 88.

<sup>4</sup> خالد حنفي، مرجع سابق، ص 117.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص 117.

قام الاتحاد الإفريقي بمبادرة عرفت بخارطة الطريق الإفريقية، والتي جاءت بعد تشكيل الاتحاد الإفريقي للجنة التي دعت للوقف الفوري لكل الأعمال العدائية، وفتح حوار بين الأطراف الليبية هذه المبادرة لقيت تأييد من الجزائر، وأكدت وزارة الخارجية أنها تضم صوتها لصوت الإتحاد، وبالمبدأ وهنا أدركت الجزائر ضرورة ألا تفوت هذه الفرصة للعب دورا قويا وفعالا يعكس دورها في إطار الاتحاد الإفريقي حيث شاركت الجزائر في اجتماع وزراء دفاع شمال إفريقيا لاستعراض القضايا؛ مثلا أزمة ليبيا وأزمة مالي والنيجر...، حيث حرصت الجزائر على معالجة النزاعات الإفريقية في الإطار الإفريقي وتجنب التدخل الأجنبي بصفة عامة<sup>1</sup>.

عملت الدبلوماسية الجزائرية دورا هاما في تنشيط الوحدة الإفريقية، والدليل على ذلك الرصيد التاريخي للدبلوماسية الجزائرية من تحدي للأزمات الإفريقية، وهذا لدورها المهم والأساسي في الاتحاد الإفريقي بتوجيه القرارات وتأكيد حضورها لمعالجة القضايا الإفريقية العالقة، فقد أصبحت الجزائر كوسيط مهم في محيطها الإقليمي لحل المشاكل التي تبرز من حين لآخر لإدراك النزاعات في البيئة الإفريقية، وإبعاد التدخل الأجنبي عن المنطقة<sup>2</sup>، ووسعت الجزائر تواجدها من أجل مقاربة أكثر شمولية وتنوع للرؤى في المنطقة، من خلال دعمها لمجموعة الإكواس في مختلف الاجتماعات الخاصة بالقضايا الإفريقية والمغربية، وبشكل خاص القضية الليبية وتأكيد الجزائر دعمها للاستراتيجية المتبناة من قبل المجموعة بخصوص آليات التمويل ودعم فيما يخص المشاركة في دعم السياسي والأمني والتنموي لكل الدول الإفريقية بشكل عام<sup>3</sup>.

### الفرع الثالث: تعاون الجزائر مع المبادرات الدولية ومساهمات هيئة الأمم المتحدة.

في إطار المبادرات الدولية وضعت الجزائر وفرنسا ورقة عمل طريق طموح هللتعاون المشترك بين البلدين، كما جاء في البيان المشترك الذي توجّ للزيارة الرسمية التي قام بها الوزير الأول الفرنسي جان مارك أيرولت (Jean-Marc Ayrault)، إلى الجزائر، يوم الثلاثاء 17 ديسمبر 2013 وأكد البيان، أنه قصد تحقيق الأهداف المسندة إليهما من طرف السلطات العليا الجزائرية والفرنسية، و استعرض الطرفان الجوانب المتعددة للعلاقات الثنائية، ووضع خريطة طريق طموحة تستجيب للإرادة المشتركة

<sup>1</sup> عبد الرحمان غانم، "التحديات الإقليمية وآثارها على الأمن الجزائري"، السياسة العالمية، جامعة احمد بوقرة

بومرداس، الجزائر، المجلد 4، العدد 03، ص 173.

<sup>2</sup> خالد حنفي مرجع سابق، ص 117.

<sup>3</sup> محمد غربي، إبراهيم قلواز، مرجع سابق، ص 32.

## الفصل الرابع: استراتيجية الأمن الوطني الجزائري في ظل عدم استقرار الوضع الليبي

المتمثلة في ترقية مستوى العلاقات الجزائرية-الفرنسية إلى مستوى قدرات البلدين وطموحات الشعبين الجزائري والفرنسي<sup>1</sup>.

دعمت الجزائر العملية التي بدأتها باريس للمصالحة توجت باتفاق باريس في جويلية 2017، هذا الاتفاق الذي تم توقيعه بوساطة فرنسية، يلبي بشكل أساسي مطالب الجزائر الرئيسية، وهو اتفاق توافقي يضم جميع الفصائل المؤيدة للحل السياسي، بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين، والتزامهم بتعبئة أنفسهم لطرد الجميع من ليبيا في ظل وجود التنظيمات الجهادية هناك لمنع إقامة أي صلات مع جماعة مؤيدة للإسلام والمسلمين، التابعة لتنظيم القاعدة، والدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية.<sup>2</sup>

لا يمكن إنكار أن النصيب الأكبر لما يحدث في ليبيا لقرارات الأمم المتحدة، وهي القرارات التي أعطت الضوء الأخضر لتدخل الناتو، ويتتبع أحداث التدخل العسكري نجد أنه ساهم في تأزم الوضع الليبي بشكل كبير في كل المجالات وسقوط النظام السياسي خلفه الانقسام السياسي، وحماية مدنيين خلفه قتلى ومصابين، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خلفه بطالة فقر ولجوء وحرمان، بالإضافة إلى وضع أمني يتلخص في انتشار أعداد لا تعد ولا تحصى من مليشيات عسكرية وانتشار الهجرة غير الشرعية، وكذلك الجريمة المنظمة، لكن لا بد أن نتحدث على بعض مجهودات الأمم المتحدة من أجل استرجاع الأمن والاستقرار في ليبيا وحماية حقوق الإنسان، وهذا من خلال دعم المبادرات الفردية أو الجماعية لا بأس أن نذكر بعضها منها.

في فرنسا استضافت باريس لقاء بين حفتر والسراج في 30 جويلية 2017 بدعوة من الرئيس الفرنسي امانويل ماكرون، الذي أعلن اتفاق الطرفين على عشر نقاط تضمنت بدء عملية سياسية في ليبيا يسبقها وقف إطلاق النار وإجراء انتخابات في 2018، وأن يكون حلاً سياسياً كما جاء في الصخيرات<sup>3</sup>، بدأت عملية التشاور بشأن ليبيا من قبل الحكومة الألمانية والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، غسان سلامة، في سبتمبر 2019. إن عملية برلين هي الخطوة الثانية من مبادرة الخطوات الثلاث التي أعلنها الممثل الخاص في إحاطته لمجلس الأمن يوم 29 جويلية 2019.

<sup>1</sup> قوي بوحنية، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا، متحصل عليه:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/23> الساعة 23:12 2021/04/25

<sup>2</sup> Djallil Lounnas , op cit p 18

<sup>3</sup> أحمد السيد النجار، مرجع سابق، ص 142.

## الفصل الرابع: استراتيجية الأمن الوطني الجزائري في ظل عدم استقرار الوضع الليبي

شاركت الأمم المتحدة في العملية إلى جانب حكومة ألمانيا التي استضافت هذا الحدث بسخاء وقدمت دعماً دبلوماسياً قوياً<sup>1</sup>.

وهذا من أجل إعادة بناء ليبيا وكذلك هذه الدعم والمبادرات التي تساند بها الأمم المتحدة الدول التي تسعى لحل الأزمة الليبية من أجل تصحيح الأخطار التي رتكبتها هيئة الأمم المتحدة في حق هذه الدول مبادرة برلين\* وفي 19 يناير 2020، جمع مؤتمر برلين الدولي حول ليبيا، بدعوة من المستشار أنجيلا ميركل، حكومات الجزائر والصين ومصر وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا وتركيا وجمهورية الكونغو والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وممثلين عن الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمين العام وممثله الخاص في ليبيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية<sup>2</sup>.

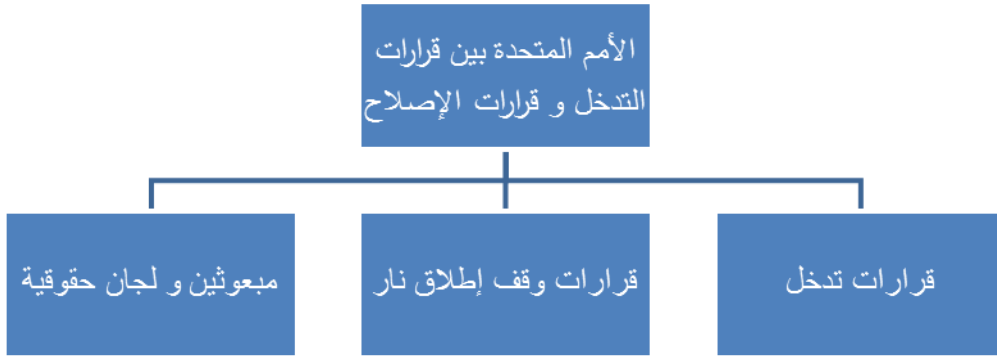
تسعى الجزائر من أجل الوصول إلى حل ديمقراطي في ليبيا يؤدي إلى الانتخابات ووضع دستور جديد للبلاد، وذلك من خلال العمل وبشكل وثيق مع الممثل الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة في ليبيا سابقاً، كما رحبت الجزائر بالمفاوضات بين الأحزاب السياسية الليبية تحت إشراف السيد "برنادينو ليون (Bernardino León) منظمة الأمم المتحدة، وتعتبر الجزائر أن الحل السياسي للأزمة وعودة مؤسسات الدولة ليس فقط أولوية في حد ذاته، ولكن هو أمر ضروري للتصدي لانتشار الفكر الجهادي في ليبيا<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، الرئيسية، مؤتمر برلين حول ليبيا - 19 كانون الثاني/يناير 2020 متحصل عليه: [HTTPS://UNSMIL.UNMISSIONS.ORG/AR](https://unsmil.unmissions.org/ar) تاريخ الدخول 2021/12/23 الساعة 00:29  
\*في يناير 2020، عقد مؤتمر دولي في برلين (ألمانيا)، انطلقت بعده محادثات شارك فيها كبار الضباط العسكريين من حكومة الوفاق الوطني ومن الجيش الوطني الليبي على حد سواء، بتيسير من الأمم المتحدة في إطار اللجنة العسكرية الليبية المشتركة 5+5. أدت المناقشات إلى إبرام وقف إطلاق النار في أكتوبر 2020 وعلى المستوى السياسي، انعقد ملتقى جمع ممثلين من جميع الأطراف السياسية الليبية، واعتمد في نوفمبر 2020 خارطة طريق تنص على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ديسمبر 2021. نقلا عن الأمم المتحدة، تقرير البعثة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ليبيا، الدورة الثامنة والأربعون 13 سبتمبر - 8 أكتوبر 2021، البند 10 من جدول الأعمال المساعدة التقنية ودعم بناء القدرات، ص 02.

<sup>2</sup> بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مؤتمر برلين حول ليبيا - 19 يناير 2020 متحصل عليه: [HTTPS://UNSMIL.UNMISSIONS.ORG/AR](https://unsmil.unmissions.org/ar) تاريخ الدخول 2021/12/23 الساعة 00:29

<sup>3</sup> علي بلعربي، المرجع السابق، ص 47.

الشكل رقم (19): الأمم المتحدة بين قرارات التدخل وقرارات الإصلاح



المصدر: إعداد الباحثة

مهمة المبعوث الأممي غسان سلامة:

بعد إنهاء مهام مارتن كوبلر، تم تعيين غسان سلامة مبعوثاً أممياً جديداً، وقد عقد لقاءات مع الأطراف الليبية في شرق البلاد وغربها<sup>1</sup>، وتم وضع خطة أساسية تقوم على ثلاثة مبادئ أساسية حرص على ربطها باتفاق الصخيرات، بوصفه الأساس لأي عملية سياسية، كون الخطة تضمنت ما يلي:<sup>2</sup>

- تعديل الاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه عام 2015 بما يؤدي إلى قبول ليبيا من كل الأطراف الفاعلة والتمهيد للحوار الوطني العام.
- عقد مؤتمر وطني لصياغة دستور جديد يجري استفتاء عليه لإقراره شعبياً.
- إجراء انتخابات نيابية ورئاسية يؤدي إلى بناء المؤسسات السياسية وفقل للاختيارات الشعبية، وأنشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من خلال ولاية تم تجديدها مؤخراً 2015 الصادر عبر قرار في 14 مارس 2013، وقام مجلس الأمن بتكليف البعثة بتقديم المساعدة في عدد من المجالات، بما فيها دعم الجهود الليبية بما يتماشى بشكل تام مع مبادئ الملكية الوطنية وأولويات ليبيا الوطنية، وذلك بغية تحقيق ما يلي: " تعزيز سيادة القانون ورصد وحماية حقوق الإنسان، وفقاً للالتزامات القانونية الدولية لليبية، ولا سيما الالتزامات المتعلقة بالمرأة والأفراد المنتمين للفئات الضعيفة، مثل الأطفال والأقليات والمهاجرين، بما في ذلك من خلال مساعدة الحكومة الليبية على كفالة معاملة

<sup>1</sup> أحمد السيد النجار، مرجع سابق، ص 142.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 142.



## الفصل الرابع: استراتيجية الأمن الوطني الجزائري في ظل عدم استقرار الوضع الليبي

المحتجزين معاملة إنسانية وتمكينهم من الإجراءات القانونية الواجبة، في إصلاح النظام القضاء ونظام السجون وبنائهما بطرق تكفل شفافيتهما وخضوعهما للمساءلة<sup>1</sup>.

وللتخفيف من وتيرة الاعتداءات لحقوق الإنسان في ليبيا، تم تأسيس قسم حقوق الإنسان التابع للبعثة بتمثيل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في ليبيا، وهي الوكالة الرئيسية للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، وذلك من أجل الوفاء بولايتها الخاصة بحقوق الإنسان، وسعت البعثة منذ بداية عملها في ليبيا إلى مساعدة النظراء الليبيين لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة والمستمرة،<sup>2</sup> الذي تم تكريس عمله بمجموعة من القرارات حول:<sup>3</sup>

➤ في 22 جوان 2020، أنشأ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بعثة تقصي الحقائق المستقلة بشأن ليبيا بموجب القرار 43/39 لمدة عام واحد، من أجل التحقيق في الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان المقترفة من قبل الأطراف جميعهم في كل أنحاء ليبيا منذ بداية العام 2016.

➤ في 5 أكتوبر 2020، قدمت بعثة تقصي الحقائق تحديثاً شفهيّاً إلى مجلس حقوق الإنسان - وفي اليوم التالي، اعتمد مجلس حقوق الإنسان القرار 113/45، الذي مدّد ولاية بعثة تقصي الحقائق حتى سبتمبر 2021.

➤ وفي 11 أكتوبر 2021، مدد مجلس حقوق الإنسان ولاية بعثة تقصي الحقائق لمدة تسعة أشهر، للسماح لها بتنفيذ واسترفع بعثة تقصي الحقائق تقريرها المقبل في الدورة الخمسين لمجلس حقوق الإنسان، في جوان 2022.

كما أن هذه اللجنة كان لها الدور في تكريس السلم حيث عدل مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بمرور الوقت، وكان آخرها القراران 2486 سنة (2019) و 2510 سنة (2020)، اللذان

<sup>1</sup> التعذيب وحالات الوفاة في أماكن الاحتجاز في ليبيا أكتوبر 2013، ص ص 2-3. متحصل عليه:

<https://reliefweb.int/sites/files/2021/04/25> تاريخ الدخول 12:00

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص 2-3.

<sup>3</sup> الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، متحصل عليه:

[https://www.ohchr.org/AR/HRBodies/HRC/FFM\\_Libya/Pages/Index.aspx](https://www.ohchr.org/AR/HRBodies/HRC/FFM_Libya/Pages/Index.aspx) تاريخ الدخول

[https://www.ohchr.org/AR/HRBodies/HRC/FFM\\_Libya/Pages/Index.aspx](https://www.ohchr.org/AR/HRBodies/HRC/FFM_Libya/Pages/Index.aspx) الساعة 00:20 2021/12/23

يوجهان بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للاضطلاع بالمهام المسندة إليها في اتفاق برلين لتفعيل البيان<sup>1</sup>.

#### الفرع الرابع: دور مبادرة جامعة الدول العربية في الأزمة الليبية.

تميز قرار جامعة الدول العربية تجاه الحراك الليبي بانقسام بين مؤيد للحظر الجوي و بين المعارض للحظر ويمكن إبرازها فيما يلي:<sup>2</sup>

✓ دول مجلس التعاون الخليجي موافقة للحظر

✓ الجزائر سوريا والسودان واليمن رفضت الحظر الجوي

لكن كان تأييد الحظر على ليبيا مقابل رفض أي تدخل عسكري، والجزائر كانت حريصة على دعم جامعة الدول العربية اللازمة الليبية من أجل مواجهة وتصدي للتدخل الأجنبي، وتوحيد الرؤية المنفرقة حول القضية الليبية ، لكن يبقى دور جامعة الدول العربية في القضية الليبية دورًا محدودًا والواقع يؤكد ذلك؛ حيث عكست الحالة الليبية بدايات هذا التحول الذي شهد سقوط قواعد العمل التي اعتادت عليها الجامعة العربية، وتخليها عن مبادئها وقناعاتها المستقرة منذ عقود، بل مخالفتها نص ميثاق تأسيسها الذي يفرض عليها وجوب احترام أنظمة الحكم القائمة في البلدان العربية، وعدم التدخل بأي صورة لإسقاطها، فالجامعة التي عقدت قبل اندلاع الثورات العربية في ليبيا أكتوبر 2010 هي التي اقرت بعد أشهر معدودة من هذا التاريخ دعم العمل العسكري للإطاحة بالنظام الليبي<sup>3</sup>.

#### الفرع الخامس: التعاون الجزائر مع دول الجوار المغرب العربي والساحل الإفريقي.

الجزائر تدعم ويؤيد فكرة مركب الأمن في المنطقة المغاربية ، حيث صرح مراد مدلسي في أشغال الدورة 31 بمجلس وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي في الرباط بقوله: "يسعى الجزائر إلى التركيز على موضوع التعاون الأمني في منطقة المغرب العربي ينطلق المغرب العربي من قناعتها بلبن مسألة الأمن في المنطقة هي مسألة الجميع" <sup>4</sup>، وهو ما يستلزم تضافر الجهود لإقامة تعاون مغاربي فعال في هذا المجال.

<sup>1</sup>Congressional Research Service, **Libya: Transition and U.S. Policy**, January 3, 2022 p16.

<sup>2</sup> دعاء محمود محمد عويضة، تحديات عملية التحول الديمقراطي في بعض دول الشمال الإفريقي عام 2011

دراسة حالات مصر-ليبيا-تونس،(القاهرة:المكتب العربي للمعارف،2018)، ص 207.

<sup>3</sup> فتوح أبو دهب هيكل، تأثير الثورات العربية في النظام الإقليمي العربي 2011-2019، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2021)، ص 139.

<sup>4</sup> طاهر دحموح، مرجع سابق، ص ص 71-72.

وفي كلمة له خلال فعاليات اليوم الثاني من المؤتمر التاسع للأمن الدولي الذي تنظمه فيدرالية روسيا بموسكو قال الفريق شنقرحة أن : "الظرف الدولي والإقليمي يعرف تغيرات جيوسياسية معقدة ومتعددة الأبعاد، ترتب عنها بروز تحديات وتهديدات جديدة مست الأمن والسلم في فضاءنا الإقليمي مؤكدا في ذات السياق "الاستعداد التام للجزائر للعمل إلى جانب شركائها ، من أجل مواجهة التحديات الأمنية التي يعيشها المجتمع الدولي ، لاسيما في المنطقة المغاربية والساحل الصحراوي وذلك من خلال تطوير آليات التعاون اللازمة في ظل احترام الشرعية الدولية"<sup>1</sup>. ومن خلال تحليل هذا التصريح يتبين لنا أن الجزائر حريصة على العمل المشترك في الضفتين المغاربية ، وكذلك الساحل الإفريقي باعتبارهما أكثر بؤرة مهددة في المنطقة، والجزائر تشجع وترحب بمبادرات دول الإقليم المغاربي ، وأوضح أنه رغم الاحتواء والتقليل من حدة التهديدات ، ومخاطر النزاعات المسلحة بين فاعلين حكوميين تقليديين إلا أنه من الواضح أن التهديدات المعاصرة أصبحت عابرة للحدود وغالبا ما تكون متعلقة بفاعلين غير حكوميين"، ولا شك - مثلما قال "أنكم تشاطرونني الرأي في الاعتراف بأن التهديد أصبح منتشرا ومتعدد الأشكال وأكثر خبثا"<sup>2</sup>.

ففي ظل ما تعيشه ليبيا الذي لم يعد يهدد الأمن الداخلي فحسب ، بل كل دول الإقليم ليصبح الشأن الليبي يشغل كل دول الجوار ، لدى كان على هذه الدول القيام بالعمل المشترك مع ليبيا ، وقد أبرمت العديد من المؤتمرات منها مؤتمر جمع وزراء كل من: مصر، ليبيا، تونس، المغرب، الجزائر النيجر وتشاد ومالي وموريتانيا<sup>3</sup>، للبحث عن الوضع الأمني الليبي ومحاولة لإيجاد حلول لوقف السلاح، وتعتبر الجزائر طرفا أساسيا في المبادرة التي طرحها الرئيس التونسي "الباجي قايد السبسي والتي أعلن عن خطوطها العريضة، حيث تضم هذه المبادرة إلى جانب تونس والجزائر دولة مصر التي تعتبر هي الأخرى من المفاتيح الأساسية للأزمة الليبية، لاعتبارها من أهم اجتماعات التي خرجت محاولة لتقريب الرئة المتصارعة وكذلك استطاعت تونس والجزائر من خلال هذه المبادرة تليين الموقف

<sup>1</sup> وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر مستعدة للعمل مع شركائها في مواجهة التحديات الأمنية، متحصل عليه:

<https://www.aps.dz/ar/algerie/108961-2021> تاريخ الدخول: 2021/10/04 الساعة 12:00

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

<sup>3</sup> خالد حنفي، الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات

السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 188، ( أبريل 2012 )، ص 117.

الرسمي المصري، بوصف مصر الداعم الأساسي والرئيسي لبرلمان طبرق وللواء خليفة حفتر، وهي تعتبر خطوة كبيرة في تحقيق التقارب بين الفرقاء الليبيين<sup>1</sup>.

اجتمع وزراء خارجية المغرب العربي في 09 جويلية 2012 المخصص لبحث إشكالية الأمن في المغرب العربي، دعت الجزائر لوضع استراتيجية أمنية مغاربية شاملة، تتبثق عنها آليات عملية وهياكل متخصصة في مختلف الجوانب لمواجهة المشكلات الأمنية بالمنطقة، وفي نفس الإطار جاء لقاء غدامس بين ليبيا والجزائر وتونس حول مراقبة الحدود وتنمية المناطق الحدودية على حدود الجزائر وتونس وليبيا وسبل دعم التعاون بينها، والوسائل الداعمة للتعاون من أجل ضمان الاستقرار والأمن والتنمية في المناطق الحدودية،<sup>2</sup> وخلال عام 2014 و 2015، تفاوضت الأمم المتحدة، في شكل ممثل خاص للأمين العام، وبعثة دعم في ليبيا، مع سياسيين مدنيين يمثلون البرلمانين وتوصلت في نهاية المطاف إلى إتفاق لتشكيل حكومة وحدة وطنية، تم التوقيع على الاتفاقية المعروفة رسمياً باسم الاتفاق السياسي الليبي، في الصخيرات بالمغرب في ديسمبر 2015.<sup>3</sup>

ترى الجزائر أنه لا بد من تفعيل اتحاد المغرب العربي الذي يمكن من خلاله أن يساهم في تجاوز التهديدات، إلا أن هذا الاتحاد بقي حبيس التناقضات السياسية<sup>4</sup>، فالجزائر تسعى لما يسمى المركب الأمني لحماية الدول المغاربية من أي تهديد، فكل خصائص المركب الأمني متوفرة في المنطقة ينقصها الإرادة السياسية التي لا تزال تحاصرها أحقاد الماضي، بل متأزمة بالأحداث الأخيرة بين الجزائر والمغرب، وهذا المركب يشمل ولما لا حتى دول الساحل الإفريقي باعتبارها هي الأخرى دولا تتجاور مع الجزائر، وأمنها من أمن الجزائري، فالجزائر لامتلاكها المؤهلات الجيوسياسية والاقتصادية تلعب دوراً فعالاً في منطقة الساحل الإفريقي باعتبارها جواراً محاذي لها من جهة، ومن جهة أخرى فإنها تحاول تعزيز النشاط الدبلوماسي فيها<sup>5</sup>، فالجزائر تعمل على تفعيل التعاون الإقليمي بعده يساهم في تحقيق بالأمن الوطني.

<sup>1</sup> على بالعربي، مرجع سابق، ص 48.

<sup>2</sup> طاهر دحموح، مرجع سابق، ص 74.

<sup>4</sup> عادل جارش، مرجع سابق، ص 152.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص ص 153-154.

<sup>3</sup> Richard Ware، op cit، p13

المطلب الخامس: تحديات الدبلوماسية الجزائرية في القضية الليبية.

لقد كانت الجزائر من الدول التي شجعت الحل السلمي في ليبيا و عملت جاهدة على تكريس الحل السلمي بدل الحلول الدامية التي أرهقت كاهل الشعب الليبي ، الجزائر في ظل تكريسها لأهم مبادئها وهو عدم التدخل في الشأن الليبي باعتبار أنها قضية داخلية تخص الشعب الليبي وحده ، و عملت الجزائر مع ليبيا للوصول لحلول ترضي مختلف الأطراف المتنازعة ، لكن القضية الليبية وضعت أمام الرجل الدبلوماسي الجزائري العديد من التحديات التي وقفت أمام تحقيق العديد من الطموحات والأهداف فيما يخص الحل السلمي للقضية الليبية، حيث كانت الجزائر حريصة على عدم استعمال كل أوراق الضغط التي تملكها الجزائر كقوة عسكرية وبعد استراتيجي، على الفرقاء في ليبيا لإيجاد حل سلمي شامل للأزمة الليبية، لأن استقرار ليبيا هو من استقرار الجزائر<sup>1</sup>، وهذا من أجل القدرة على مواجهة التحديات الليبية التي باتت تهدد الجزائر ويمكن ذكر أهم التحديات كالتالي:

- عدم اكتمال بناء النظام السياسي الجديد.
- الصراع بين النخب السياسية.
- اعتماد الأطراف المتنازعة في ليبيا على قوة السلاح بدل الحوار.
- التدخل الخارجي في القضية الليبية.
- الثورة الذي شهدتها ليبيا أفضت إلى واقع سياسي يصعب السيطرة عليه، خاصة في ظل حالة الانقسام الشديد ما بين النخب الثورية، والانتشار المخيف للسلاح، وغياب أي مفهوم لمؤسسة أمنية قادرة على لعب دور قوة جبرية شرعية، وضعف هيكل الدولة بشكل عام نتيجة لنظام الجماهيرية الذي ابتدعه القذافي وتفكيكه للمؤسسة العسكرية بشكل غير مفهوم بعد حرب تشاد واعتماده على قوى غير نظامية لسنوات طويلة ممثلة في الكتائب<sup>2</sup>.
- أهم التحديات التي واجهت السياسة الخارجية الجزائرية هي صعوبة التعامل مع السياسة الخارجية الليبية، التي كانت من مخلفاتها أنها تميزت بسياسة خارجية صراعية مع دول العالم نظرا لتضارب أهداف ومصالح السياسة الخارجية الليبية ، مع العديد من الدول، أيضا تأثير

<sup>1</sup> لخضر راجحي، "الدبلوماسية الجزائرية كآلية وقائية لحل النزاعات والتوترات الإقليمية ليبيا نموذجا 2011-2017"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 46، (مارس 2017)، ص 345.

<sup>2</sup> زياد عقل، "جنود الأزمة الليبية وأفاق التسوية السياسية"، مرفق الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، متحصل

عليه <https://acpss.ahram.org.eg/News/5430.aspx> تاريخ الدخول: 2021/10/23 الساعة 00:34

- العامل القيادي المتمثل في تغلب الشّخصنة على المؤسسة في صنع السّياسة الخارجية الليبية<sup>1</sup>، هذا الموروث الذي ورثته السّياسة الخارجية ستؤثر على مستقبل العلاقات مع دول الجوار خصوصا على الجزائر.
- عدم وجود التصريحات الجزائرية والعمل الدبلوماسي في صمت، مما يجعلها عرضة للتأويلات والمزايدات وسوء الفهم من الدول الأخرى.<sup>2</sup>
- ترك السّاحة الليبيّة فارغة في بعض المراحل للتدخل الدبلوماسي لدول أخرى، يمكن أن يكون من شأنه خلط أوراق الأزمة وفسخ ما حققته الدبلوماسية الجزائرية في تجاه حل الأزمة<sup>3</sup>.
- ضعف السّاطة المركزيّة الليبية في بسط نفوذها على الجماعات المسلحة وعلى مراقبة الحدود نتيجة افتقار الحكومة إلى التسريع الأمني؛ مما ينجب عنه فراغ أمني تنتج للجماعات الإرهابية، وجماعات الجريمة المنظمة من استغلالها لخلق بيئة مواتية لنشاطاتها بعيدا عن رقابة الدولة<sup>4</sup>.
- التحدي الخارجي الذي تواجهه الإستراتيجية السّياسية الجزائرية، حيث زاد التدخل الخارجي في الأزمة الليبية من تعقيد الأمور أكثر، فأضحت ليبيا مسرحا لتنفيذ استراتيجيات بعض القوى الإقليمية أو تلك البعيدة عن ليبيا، إذ أدى تدخل الأطراف الخارجية إلى المزيد من الاضطرابات العنيفة، وذلك أن أطرافا خارجية لم تتددد في تقديم الدعم لطرف دون الآخر في الصراع القائم بين القوى السّياسية الليبية، وهو ما يقف عائقا أمام تحقيق التقارب بين الفرقاء السّياسيين الليبيين وبالتالي تقويض عملية المصالحة الوطنية في ليبيا<sup>5</sup>.
- التنافس التقليدي بين الجزائر المغرب الذي وجد في إطار الأزمة الليبية يحكمها منطق التنافس، بدل التعاون لخدمة المصالح القومية للبلدين ولأمن المغاربي<sup>6</sup>، إن أسبقية التعاون الإقليمي المغاربي يتراجع بسبب إستمرار التوترات الجزائر مع المغرب ، مما يقلل فاعلية

<sup>1</sup> ميلاد مفتاح الحراشي، مرجع سابق، ص 254.

<sup>2</sup> لخضر راجي، مرجع سابق، ص 345.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 345.

<sup>4</sup> مصطفى صايح، مرجع سابق، ص 34.

<sup>5</sup> بلعربي علي، مرجع سابق، ص 52.

<sup>6</sup> عبد النور بن عنتر، الدول المغاربية والأزمة الليبية: توافق في التصورات وتضارب في الأداء، مركز الجزيرة

للدراسات، متحصل عليه: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/4724> تاريخ الدخول: 2021/10/08

المبادرات الإقليمية التي اتخذتها الجزائر والمغرب، ويبدو أن هذا الاستبعاد المتبادل يتفاقم بسبب صراعاتهم من أجل النفوذ في منطقة<sup>1</sup>.

➤ الاتهامات التي كانت تلاحق الجزائر في تورطها في دعم المرتزقة في ليبيا والذي عملت الجزائر على تكذيبه بالأدلة.

➤ من أكثر تحديات الخارجية الذي يعود أحد أسبابه للقضية الليبية وهي المضايقات الخارجية منها عرض البرلمان الأوروبي لحراك الجزائر يوم 29 نوفمبر 2019، ومحاولة تدويل القضية تحت غطاء حقوق الإنسان والتضييق على الحريات الدينية ولقد ردت وزارة الخارجية الجزائرية على البرلمان الأوروبي، بلهجة شديدة واصفة بأنها تدخلها سافر وغير مقبول، كما أكد ذات البيان أن الجزائر ستراجع كل سياستها تجاه مؤسسات الاتحاد الأوروبي<sup>2</sup>، وهذا ما يزيد من الضغط على السياسة الخارجية الجزائرية للعب دور الحامي والواقى من كل التهديدات التي تحاول المساس بالوحدة الوطنية، وتهدد أمن واستقرار الجزائر والتي تحاول جهات خارجية لنشر الفتنة والتفرقة بين الجزائريين، ولمواجهة مختلف التحديات يجب على الجزائر أن لا تتصاغ نحو تركيز على الدور القيادي في إطار مواقفها ومبادراتها المحورية؛ أي لا بد أن لا تتساق نحو لعبة الإغراء السياسي، وأن تغرق في نرجسية سياسية كبرى<sup>3</sup>، أي لا بد على الجزائر أن تقوم بترشيد شياشاتها الخارجية بعيدة كل البعد عن التعالي حتى لا تدخل في صراعات أخرى، ولا في نزاعات أخرى بحيث لا الوضع ولا الظروف المحيطة تسمح بأي سلوك غير عقلاني وغير مدروس قد يكلف الجزائر الكثير، وهذا الوضع يجعل من الجزائر في موقع تماس مع مجموعة من الدول الفاشلة، أو مجموعة من الدول تسجل أدنى مستويات التحكم الداخلي نتيجة فقرها الاقتصادي، وتعرضها للعديد من المشاكل البيئية مثل الجفاف ووقوعها عرضة للصراعات الداخلية، مما يجعلها مصدر تهديد امني للحدود الجزائرية الجنوبية والشرقية، مما يستدعي من الجزائر تطوير سياسة خارجية فعالة تجمع بين الوساطة لإنهاء النزاعات<sup>4</sup>. فالجزائر اليوم ليس من هدفها الدور القيادي بقدر ما هو تحقيق لامن واستقرار الإقليم ككل.

<sup>1</sup> Louisa Dris-Ait Hamadouche·OP CIT·P112 .

<sup>2</sup> إدريس عطية، عقبة وزاني، مرجع سابق، ص 341.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 342.

<sup>4</sup> عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص 20.

## المبحث الثاني: دور العقيدة العسكرية الجزائرية لتحقيق الأمن الجزائري في ظل عدم الاستقرار الوضع الليبي

العقيدة الأمنية عرفت أوضاعاً صعبة مما جعل العديد من التطورات التي تطرأ على العقيدة العسكرية في ظل التعامل مع الوضع الليبي ، الذي ألقى كل مجهودات الجزائر من أجل حل الأزمة الليبية من أجل منع تدفق مصادر التهديد إلى أراضيها كان دورها يتألف مما يلي:<sup>1</sup>

- حماية الشخصيات والممتلكات الخاصة والعامة.
- ضمان احترام القوانين واللوائح التي تنظم الحياة الاجتماعية العامة.
- ضمان منع وردع جميع المخالفات والجنح، من خلال جمع الأدلة المتعلقة بالجرائم والالتزام لتطبيق العدالة الجنائية، بالتعاون مع الهيئات القضائية وسلطات الدولة.
- إبقاء السلطات العليا على علم بالوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي في البلاد من خلال تقارير وتحليلات الرأي العام.
- مراقبة حركة المرور عبر الحدود سواء فيما يتعلق بالمواطنين، أو الأجانب من خلال تطبيق اللوائح المعمول بها.

### المطلب الأول: لمحة تاريخية الإستراتيجية الأمنية الجزائرية.

العقيدة الأمنية تمثل تصوراً أمنياً يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، كما يحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدول وصناع القرار فيها، كما يمكن أن تأخذ صبغة أيديولوجية، إذا وصلت حد النظام الفكري والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى<sup>2</sup>، وتعتبر العقيدة الأمنية بمثابة المبدأ التوجيهي والإطار النظري الذي تعتمد عليه في إقامة استراتيجية أمنية لدولة ما، فالعقيدة الأمنية الجزائرية هي نتاج لعوامل التاريخ والجغرافيا و الأيدولوجيا هي التي رسمت العقيدة الأمنية الجزائرية منذ الاستقلال ، و يمكن أن نقول أن الجزائر في مبادئ عقيدتها الأمنية كانت نتاج ما عاشته طيلة فترة ما قبل وما بعد الاستقلال ، وتعود جذور

<sup>1</sup> صورية زواشي، مرجع سابق، ص 144.

<sup>2</sup> سليم بوسكين، "العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكيف مع التهديدات الجديدة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 10، العدد 02، (سبتمبر 2019)، ص 1330.



العقيدة الأمنية الجزائرية للدولة ، والاستراتيجية الأمنية للدولة لما قبل الاستقلال حيث تبلورت عقيدة الجزائر من كفاحه ونضاله ضد الاستعمار<sup>1</sup> ، فالتاريخ الحديث والمعاصر يؤكد بأن الجيش الجزائري هو سلسل ووريث جيش التحرير الوطني الذي تشكل من أبناء المجتمع الجزائري البررة من إفتكاك الإستقلال<sup>2</sup>.

### الفرع الأول: عقيدة الأمنية الجزائرية بعد الاستقلال.

تبلورت عقيدة الأمن الجزائري خلال السنوات الأولى التي أعقبت الاستقلال حتى فترة السبعينيات متأثرة بمشاكل الحدود، وقد ساهمت عدة عوامل في تشكيلها، أهمها العامل التاريخي، إذ شكلت الثورة التحريرية في وقت سابق عاملا أساسيا في بلورة هذه العقيدة الامنية<sup>3</sup> ، وتعتبر ثورة التحرير الوطني من بين أهم الركائز وروافد العقيدة الجيش الجزائري، حيث ساهمت هذه الثورة بشكل كبير في رسم المعالم المرجعية الأمنية في الجزائر بعد استقلال، فالنضال الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي لمدة أزي عن 132 سنة شكل المورد الكبي لبناء التصور العام الفكري والإيديولوجي للعقيدة الأمنية الجزائرية يوصف الجيش الجزائري بأنه دولة داخل الدولة وإمتداد لجيش التحرير الوطني، الجهاز السياسي الجبهة التحرير الوطني التي خاضت حرب الاستقلال (1954-1962)، وقد أعطى هذا الإرث النخب العسكرية الشرعية لإدارة البلاد جنبا إلى جنب مع النخب المدنية السلطوية<sup>4</sup>.

تميزت العقيدة الأمنية بعد الاستقلال إعادة بناء و تشكيل العقيدة الأمنية التي لم تعد تبحث عن الاستقلال، بل تعمل على حماية الجزائر من أي تهديد، فكانت العقيدة الأمنية مركزة بين الداخل والحدود الغربية، حيث عملت الجزائر تعزيز أمنها من الحدود الغربية، بسبب التوتر البنيوي مع المغرب ولم تستوعب طبيعة التهديدات غير الدولية، لكن التطورات والتحويلات الدولية جعلتها تستوعب تدريجي التحول في طبيعة التهديدات من تقليدية إلى تهديدات غير محددة لم يسبق لها أن وضعت

<sup>1</sup> عبد النور بن عنتر، عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية، مرجع سابق.

<sup>2</sup> أنيس عبد الوهاب بن أحسن، "دور المؤسسة العسكرية في الحراك المجتمعي: دراسة حالة كل من الجزائر وفنزويلا"، في الحراك الشعبي في الجزائر الانتقال الديمقراطي والأمن المجتمعي، تحرير: عامر مصباح، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2020)، ص242.

<sup>3</sup> إدريس عطية، عقبة وقازي، "سلطان رهانات التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية بعد الحراك الشعبي دراسة تحليلية في مدارات الجيوامنية"، دفاثر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، المجلد 12، العدد 02، (2020)، ص 334.

<sup>4</sup> BELKACEM ELGUETTAA، The Military's Political Role in the New Algeria، Carnegie Middle East centre، <https://carnegie-mec.org/2021/03/17/military-s-political-role-in-new-algeria-pub-8407631/01/2022> 23:22

تصورات للتعامل معها،<sup>1</sup> ركزت الجزائر عموما في سياستها الأمنية على الداخل في محاولة لتأمين الاستقرار الداخلي، في حين اتخذت الحكومة التي تقودها جبهة التحرير الوطني مكانة دولية عالية نسبيا في 1960 و 1970، أصبحت الدولة أكثر تركيزا داخليا مع ترسوخ المشاكل الاقتصادية في 1980، واشتد هذا التركيز الداخلي خلال الحرب الأهلية المريرة في الجزائر خلال عقد 1990.<sup>2</sup>

#### الفرع الثاني: العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل التطورات الدولية والإقليمية

##### أولا: العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تطورات الدولية

في الوقت الذي سعى فيه القادة الجزائريون إلى تعزيز حكمهم بعد سحق التمرد الإسلامي الذي استمر عشر سنوات أصبحت مكافحة الإرهاب جزءا أساسيا من جهود الجزائر الرامية إلى إعادة الانخراط مع العالم الخارجي، وقعت هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، حيث قدمت الجزائر نفسها كسلطة لمكافحة الإرهاب الإسلامي،<sup>3</sup> ومن ثم اهتمت العقيدة الأمنية الجزائرية بتكريس مختلف الاستراتيجيات لمواجهة الإرهاب الذي بات يمثل قضية عالمية، بالإضافة لمجموعة من المجهودات لمواجهة مختلف التهديدات الأخرى كالجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وهذا من أجل هذا ما دفع بالجزائر لتطوير استراتيجيتها الأمنية التي لم تعد تهتم وتبحث في القضايا الداخلية فقط بل أصبحت تهتم بالقضايا الامنية المتعددة أو المترابطة أو المتخطية للحدود.

##### ثانيا: العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تطورات الإقليمية (ليبيا)

شهدت المنطقة العربية مؤخرا العديد من التطورات التي اصطلح عليها باسم الربيع العربي، هذا الأخير جاء لإعادة حسابات أنظمة عمرت طويلا، أكدت العديد من التصورات فكان ربيع أخطر أوراق صناع لقرار العرب، وكذلك أكد بضرورة إعادة النظر في العقيدة الأمنية الراسخة لزمّن طويل، حيث أثبتت العقيدة التقليدية أنها غير قادرة على مواجهة هذه التهديدات، مما استلزم على صانع القرار الجزائري إعادة النظر فيها.

<sup>1</sup> عبد النور بن عنتر، عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية، مرجع سابق

<sup>2</sup> KAL BEN KHALID، 'Evolving Approaches in Algerian Security Cooperation'، VOLUME 8، ISSUE 6 JUNE 2015 P 15

<sup>3</sup>IBID15.

العقيدة الأمنية تكتسي أهميتها كونها دليلا يوجه ويقر بالقادة السياسيين الأمنيين لدولتهم ببعدها الداخلي والخارجي، فهي جوهرها هي مبادئ وأطر أخلاقية<sup>1</sup>، وتبقى التطورات المحيطة بالدولة داخليا (ما تحت الدولة) وخارجيا (ما فوق الدولة) إقليميا ودوليا كقيلة بتوجيه العقيدة الأمنية وفق التطورات التي تتعرض لها الدولة، هذا ما يترجم تجربة الجزائر حيث مرت العقيدة الأمنية الجزائرية بتقلبات كثيرة بحكم السياق الإقليمي المضطرب، حيث تم تعديل العديد من الأسس التي كانت تتبناها العقيدة الأمنية الجزائرية<sup>2</sup>، وهذا إن دل ف إنه يدل على تكريس الإرادة السياسية في القرارات العسكرية وفي الاستراتيجيات العسكرية، التي عرفت تغير جذري في الآونة الأخيرة اعتبره مسئولين الدولة تعديلات لمواكبة التطورات التي تعرفها المنطقة وهذا في إطار حماية أمن واستقرار الجزائر.

تمتلك الجزائر عقيدة عسكرية قائمة على شقين دفاعي، وقاتلي، وهنا يجب التمييز بين الدفاعي والقتالي، بحساب أن قرار العقيدة الدفاعية للجيش هو شأن السياسيين الذين يقررون وضع البلاد والتعاملات الخارجية مع دول الجوار، وطبيعة المخاطر المحتملة ووسائل الدفاع المصممة لهذا الخصوص. أما العقيدة القتالية، فإنها منذ 1967 قائمة على طبيعة الجيش الجزائري وانخراطه في حروب تعبر عن عدم ابتعاد الجيش عن الواقع الذي تمر به الدول العربية، إلا أن الواقع الذي فرضته مرحلة ما بعد العشرية السوداء قاد النظام الجزائري إلى إعادة النظر في هذه العقيدة، والانكماش على الداخل، مع إعاقة أي خطر أمني أو عسكري من الدخول إلى البلاد<sup>3</sup>. نلاحظ أن العقيدة الأمنية الجزائرية عرفت تطورا كبيرا، فما كانت عليه في سابق كانت عقيدة تقليدية تقوم على سياسة دفاعية، أما العقيدة الأمنية الجزائرية اليوم تقوم على ديناميكية تتفاعل بحسب التطورات والتغيرات المحيطة.

**المطلب الثاني: أمن الحدود الجزائرية في ظل الوضع الليبي.**

كانت الجزائر تحرص على توطيد علاقات حدود مع دول الجوار خصوصا الدول الواقعة في الشرق الجزائري، وحتى التي تقع في جنوب الجزائر، حيث كانت تتعامل وتتواصل مع هذه الدول وكذلك لطبيعة خصوصية بعض القبائل الذي يتواجد في الجزائر وفي دول أخرى مجاورة للجزائر؛ حيث يتم تسهيل حركة في هذا الإقليم الذي تم ذكره سابقا للعديد من الاعتبارات القبلية مثل طوارق

<sup>1</sup> فلاك نور الدين، "دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، (2019)، ص 1090.

<sup>2</sup> عبد النور بن عنتر، عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية، مرجع سابق.

<sup>3</sup> مهيب الرفاعي، مرجع سابق.

## الفصل الرابع: استراتيجية الأمن الوطني الجزائري في ظل عدم استقرار الوضع الليبي

الذين يمثلون قبيلة واحدة مجزأة في أكثر من دولة، وبالتالي لابد من تسهيل اتصالها فيما بينها عبر تواجدها، وكذلك نسج عن الأفراد والجماعات التي تقطن المناطق الحدودية الجزائرية، علاقات الاجتماعية والاقتصادية وطيدة مع الجماعات التي تقطن في دول الجوار، بحيث أصبحت بين أفراد البلدين علاقات عائلية نتيجة للتزاوج، كما أصبحت هناك علاقات اقتصادية متبادلة ساعد في نموها بعد هذه المناطق عن المراكز الاقتصادية والتجارية في البلدين، مما دفعهم لتكثيف المعاملات مع بعضهم البعض لتلبية الحاجيات الأساسية<sup>1</sup>، لكن بعد أحداث فبراير 2011 تغيرت المضامين حيث مثلت الأوضاع التي تمر بها دول الجوار الجزائر تحديات وتهديدات أمنية خطيرة، مما جعل الجزائر تتبع مجموعة تدابير احترازية ووقائية لحماية الحدود الجزائرية من الاختراق، ومنع تسلل التهديدات المتخطية للحدود حيث تتبع الجزائر الإجراءات لحماية الحدود.

### الخريطة رقم (15): حدود الجزائر الليبية



Resource: Stefano Biagetti, Desert pastoralists: the Kel Tadrart Tuareg from south west Libya, (Barcelona: Pastoralism Research, 2015), p2.

### الفرع الأول: استراتيجية الجزائر بين تأميم الحدود الشرقية وغلقها

يبقى هذا التحدي قائماً رغم محاولات الجزائر والحكومة الليبية في إشراك الدول المجاورة لإيجاد آليات لأمن الحدود، في المؤتمر الإقليمي الوزاري بلبن الحدود الذي إنعقد بطرابلس يومي 11 و 12 مارس 2012 وضم وزراء الدفاع والداخليين ورؤساء الأجهزة الأمنية لكل من تشاد، تونس، الجزائر، السودان، مالي، مصر، موريتانيا والريجر، هدف المؤتمر إلى البحث عن اليات التنسيق لمراقبة الحدود مواجهة ظاهرة الهجرة غبي الشرعي ومنع تسريب السلاح ومحاربة المخدرات والتصدي لبقايا نظام القذافي، أو

<sup>1</sup> محمد جعوب، مرجع سابق، ص ص 20-21.

من خلال لقاء غدامس الثلاثي بين رؤساء الحكومات في ليبيا، الجزائر وتونس، بعينها لجأت ليبيا في فترات سابقة إلى اتخاذ قرار في 16 ديسمبر 2012 إلى غلق الحدود<sup>1</sup>.

الجزائر في سياستها الأمنية تتبنى سياسة الحدود مفتوحة والحدود المغلقة، وهذا حسب طبيعة الظروف البيئية المحيطة التي تمثل ما يلي:<sup>2</sup>

حدود مفتوحة: تعرف تنسيقاً أمنياً وتعرف حركة للأشخاص، والبضائع بشكل مستمر وتهريب بأقل نسبة مقارنة بباقي جهات الوطن.

حدود مغلقة: وتعرف غلق سواتر وتسييج للحد من الهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات التي عرفت تنامياً كبيراً في الفترة الأخيرة وهنا دعم المنطقة بنقاط المراقبة.

يمثل الجنوب الجزائري الذي يعد مجالاً جغرافياً ممتداً ذو طبيعة صحراوية وعرة وليس من

السّهّل ضبطه، فقد أحصت وزارة الداخلية وجود أكثر من العديد من التهديدات على طول الحدود الجزائرية مع دول الجوار<sup>3</sup>، مما كان لزاماً على الجزائر تأمين حدودها الجغرافية فموقع الجزائر الجغرافي ضمن منطقة تتميز بكثرة الحروب، وعدم الاستقرار السياسي والأمني، فانتشار الفوضى السياسية والأمنية في المنطقة وإندلاع الحرب الأهلية في ليبيا بداية من سنة 2011، ثم إنشاء اضطرابات بين البلدين (ليبيا-الجزائر)، خلف بيئة إقليمية مختربة من طرف الغرب تدخل أمريكي وبريطانيا ودول الحلفاء في ليبيا، فأصبحت هذه الأوضاع مصدراً لعدم الاستقرار السياسي والأمني تكريس إمكانات مادية وبشرية ضخمة للحفاظ على أمن الحدود، خاصة بالنسبة للجزائر مما فرض عليها تسخير كل إمكانياته في الحدود الجنوبية والشرقية<sup>4</sup>، حيث كان الدور العملي الذي اتخذته الجزائر منذ اندلاع الأزمة الليبية في 2011، لتغطي تقريباً كل حدودها البرية مع التركيز على الحدود مع تونس وليبيا والنيجر ومالي<sup>5</sup>، حيث تم نشر تعزيزات عسكرية وأعداد إضافية من القوات الجزائرية

<sup>1</sup> مصطفى صايح، مرجع سابق، ص 34.

<sup>2</sup> سليم براقدي، "الجوار الجغرافي بين منطقتي التكامل الإقليمي وتقنيات المراقبة لتعزيز متطلبات الأمن عبر المجالات الحدودية"، في إدارة الأمن الحدودي المقاربات والنماذج، تحرير: بلهول نسيم (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017)، ص 242-243.

<sup>3</sup> عادل جارش، مرجع سابق، ص 144.

<sup>4</sup> محمد جعبوب، مرجع سابق، ص 19.

<sup>5</sup> عبد النور بن عنتر، عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية، مرجع سابق

على طول حدود مع ضفة الشرقية تونس ليبيا وتشاد وموريثنيا مالي نيجر<sup>1</sup>، وإعلان حالة طوارئ في 3 ولايات حدودية في الجنوب والجنوب الشرقي إعلان حالة الاستنفار الأمني على الولايات الحدودية، وزيادة عدد العسكريين ونقاط المراقبة على الحدود مع ليبيا، ونشر تعزيزات عسكرية وأعداد إضافية للقوات الجزائرية على طول الحدود، وتم إقرار إنشاء منطقتين عسكريتين إقليميتين، واحدة مرتبطة بالمنطقة الرابعة ورقلة التي تأوي الحقول البترولية لحاسي مسعود، التي شهدت هجوما انتحاريا على كتيبة الدرك في جوان 2012، أما الثانية مرتبطة بالمنطقة السادسة تمنراست التي تضم هيئة CEMOC أين ارتكب هجوما على تكتة في منطقتين مهمتهم الأساسية رقابة الحدود بنظام رقابة إلكتروني الذي هو محل نقاش بين الشركاء المحليين والدوليين، وتأمين حقول الغاز، واستفادة من دروس الهجوم على مجمع الغاز في عين أميناس بجانفي 2013، قررت السلطات العسكرية في كذلك الوقت إنشاء أكبر عدد من القوات على طول الحدود الغربية والجنوبية بتموقع 13 ألف رجل وإنشاء مرافق جديدة وقواعد لقوات الأمن بالقرب من الحقول البترولية والغازية كحاسي مسعود، وعين أميناس<sup>2</sup>، في جويلية 2013 تم إنشاء منطقة عسكرية سابعة في إليزي بمئات الكيلومترات عن الحدود الليبية لوضع شبكة تأمين فرض الرئيس الأسبق "بوتفليقة" رقابة صارمة على الحدود وأمر بغلق المعابر مع مالي وليبيا، ونشر قوات برية وجوية لتقوية قواعد جديدة مع التركيز بشكل خاص على الحدود الليبية بحوالي 333 ألف جندي ينشطون على الحدود، وإنشاء منطقة عسكرية جديدة سابعة على طول الحدود الخطيرة للجزء الجنوبي الشرقي<sup>3</sup>، تم تجنيد عشرة آلاف جندي على الحدود الجزائرية الليبية، وهذا للتصدي لمحاولات "قاعدة المغرب الإسلامي" المسلحة من خلق جبهة جديدة في محيط "جادو" الحدودية الوعرة التي تحد الجزائر مع ليبيا والنيجر<sup>4</sup> ولمواجهة هذا التهديد قررت الجزائر اتباع سياسة ذات مسارين<sup>5</sup>:

<sup>1</sup> محمد غربي، ابراهيم قلو، "تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري"، مجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، الجزائر، العدد 07، (جويلية 2014)، ص ص 31-32.

<sup>2</sup> حجازي محمد السعيد، "الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة تهديدات الساحل الإفريقي: دراسة من منظور الأمن الشامل"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، (ديسمبر 2020)، ص ص 76-77.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 77.

<sup>4</sup> مصادر لـ CNN: الجزائر تستنفر جيشها وترصد 10 آلاف جندي لحماية الحدود مع ليبيا،

<https://arabic.cnn.com/middleeast/201> تاريخ الدخول 2021/09/07 الساعة 14:22

<sup>5</sup> Djallil Lounnas op cit p 16

## الفصل الرابع: استراتيجية الأمن الوطني الجزائري في ظل عدم استقرار الوضع الليبي

➤ الاستراتيجية العسكرية التي تحاول إغلاق الحدود الجزائرية الليبية بإحكام من خلال الانتشار العسكري أكثر من 35.000 جندي، وأعضاء من تم نشر خدمات أمنية على الحدود الليبية بالإضافة إلى بناء الحصون الصغيرة كل 50 كيلومترا واستخدام طائرات المراقبة وطائرات الهليكوبتر.

➤ تم نشر ما مجموعه 80.000 جندي على الحدود التونسية الليبية المالية من قبل الجزائريين. لا يتحقق إلا بتثمين جهود الجهات الفاعلة:<sup>1</sup>

✓ النظر في الجهود المشتركة لمراقبة الحدود ، ونشر قوة المراقبة في إطار بعثة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي ، والاتحاد الإفريقي لمراقبة الحدود ومراقبتها المساعدة في تأمين الحدود الجنوبية لليبيا، ومكافحة أسلحة وتحركات المقاتلين، الاتجار بالأشخاص وشبكات الهجرة غير النظامية.

✓ تشجيع حركة المرور الإيجابية والممارسات الجيدة في المناطق الحدودية من خلال اتفاقات ثنائية تقوم على أساس خصوصيات المجتمعات المحلية في المناطق الحدودية ، حيث السلطات المحلية على جانبي الحدود يمكن أن تلعب دورا مركزيا في رصد حركة الناس والبضائع بالإضافة إلى ذلك، ساعد في مكافحة الجوانب السلبية مثل الاتجار بالبشر والاتجار بالمخدرات والأسلحة.<sup>2</sup>

أعلنت الجزائر خطة تطوير القوات البرية وشراء تجهيزات متطورة لمراقبة الحدود، وفي هذا السياق حرس الحدود قرب الحدود المشتركة مع ليبيا وتطوير القدرات الحركية لسلاح المشاة وتطوير أجهزة المراقبة بالاعتماد على وسائل المراقبة الجوية الإلكترونية للحدود<sup>3</sup>. وسينفذ الجيش مهام إستخباراتية وقاتلية على الحدود الجنوبية، مثل مراقبة وملاحقة الجماعات الإرهابية والمهربين والجماعات الإجرامية الدولية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> MOHAMED ELJARH ،op cit،p15

<sup>2</sup> Djallil Lounnas ،op cit ،p16.

<sup>3</sup> بومدين وسيلة، مرجع سابق، ص 224.

<sup>4</sup> BELKACEM ELGUETTAA،The Military's Political Role in the New Algeria،carnegie Middle East centre،<https://carnegie-mec.org/2021/03/17/military-s-political-role-in-new-algeria-pub-8407631/01/2022> 23:22

### الفرع الثاني: آليات تعزيز مراقبة الحدود الجزائرية.

تشرف العديد من الهيئات في الجزائر على مراقبة الحدود وهي كالتالي:<sup>1</sup>

أولاً: حرس الحدود وهي هيئة تابعة لوزارة الدفاع الوطني لها انتشار جغرافي واسع عبر الحدود البرية الجزائرية، وهي متخصصة في ميدان حراسة الحدود وتم تدعيمها مؤخراً بسلاح الجو وتقنيات متطورة للمراقبة الليلية.

ثانياً: الجمارك وهي تابعة لوزارة المالية وهي تعمل بالتنسيق مع مختلف الجهات الأمنية في محاربة ظاهرة التهريب عبر مختلف البوابات من مطارات و موانئ و مراكز برية مشتركة.

ثالثاً: الشرطة\* الحدودية وهي تابعة لوزارة الداخلية و لها مهام مراقبة هوية الأشخاص ومراقبة الهجرة الغير شرعية.

رابعاً: الجيش الوطني الشعبي وهي تابعة لوزارة الدفاع الوطني و قد تم تعزيز مهامهم في الفترة الأخيرة مع تدهور الأوضاع الأمنية عبر الحدود إلى تعزيز انتشارهم بشكل واسع ، وتعمل بالتنسيق مع باقي الوحدات المنتشرة ميدانياً وهي عرفت في الفترة الأخيرة تعزيز قدراتها التسليحية.

لقد أنشأت وحدات تابعة للدرك الوطني حراس حدود وهي مكلفة بحراس البرية للبلاد تقوم بما يلي:<sup>2</sup>

➤ حراسة المستمرة للمناطق الحدودية.

➤ جمع المعلومات مهما كانت طبيعتها وتبليغها لسلطة العسكرية.

➤ مراقبة إي دخول وسلام إقليم.

➤ مراقبة الأشخاص والممتلكات التي تمر بالمنطق الحدودية.

للمشاركة في مكافحة إرهاب حماية والدفاع على مناطق استراتيجية، لقد استبدلت الاستراتيجيات

البراغماتية التي كانت معتمدة سابقاً للتعامل مع المهربين، باستراتيجيات أكثر صرامة، فقد نشرت

<sup>1</sup> سليم براقدي، مرجع سابق، ص ص 238-239.

\* الشرطة: فعالية جهاز الشرطة وحرفيته لقد أثبتت الشرطة الجزائرية احترافيتها في حفظ الأمن الداخلي حيث حافظ على سلمية المظاهرات ودون ان يلجأ إلى استخدام القوة الذي كان يسعى إلى إعطائه مكانة كبيرة حيث وصل إلى 35 ألف فرد سنة 1990 إلى أكثر من 188 ألف عام 2012، نقلاً عن صادق حجال، إشكالية العلاقة بين التحديث والاستقرار السياسي في الجزائر، مرجع سابق، ص 144.

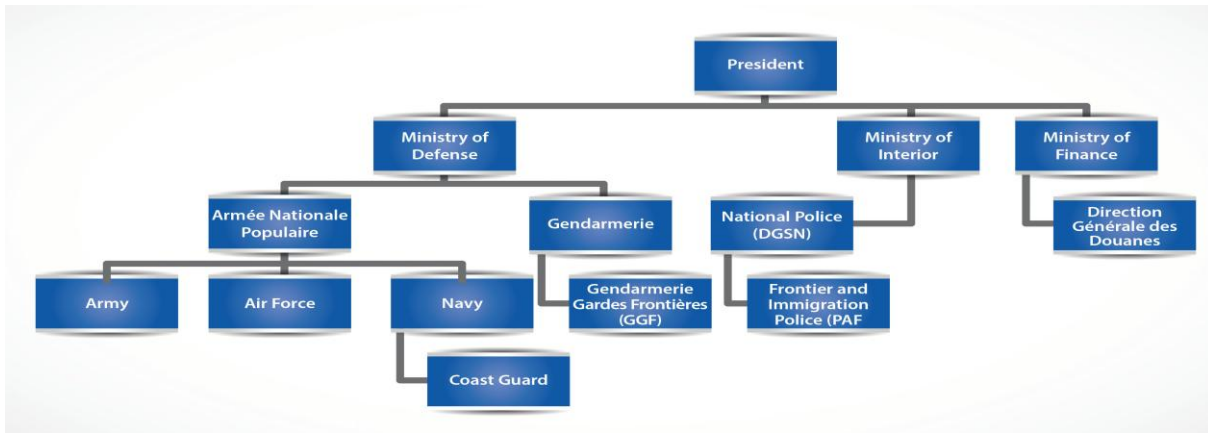
<sup>2</sup> عياد محمد سمير، قادة بن عبد الله عائشة، المقارن الأمنية الجزائرية بتأمين الحدود في ظل المتغيرات الإقليمية، مجلة الاقتصاد والقانون، جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس، الجزائر: العدد 03، (ديسمبر 2018)، ص



## الفصل الرابع: استراتيجية الأمن الوطني الجزائري في ظل عدم استقرار الوضع الليبي

الجزائر ما لا يقل عن 80000 عسكري لفرض الأمن عند الحدود<sup>1</sup>، تأمين الحدود لا يمكن أن يكون إلا بتضافر الجهود لكل دول الإقليم ، لدى عملت الجزائر مع جيرانها من خلال تكثيف دورات المراقبة الحدودية عن طريق الشريط الحدودي الجزائري على نشر رجال الشرطة، الدرك الوطني حرس الحدود وهذا خصوصا في ظل الوضع الليبي وعملت الجزائر على التركيز لمراقبة الحدود عبر تكثيف طيران الحوامات الاستطلاع الجوي ، وترميم الخنادق والتعاون بين شرطة وحرس الحدود والجيش من خلال القيام بدورات راجلة واخرى متنقلة بواسطة سيارات رباعية الدفع وبناء جدارات وعوازل ترابية<sup>2</sup>.

### الشكل رقم (20): قوات أمن الحدود الجزائرية



source :Querine Hanlon and Matthew M. Herbert BORDER SECURITY CHALLENGES IN THE GRAND MAGHREB , PEACEWORKS , (MAY 2015) ,NO. 109, p32.

وأوضح دبلوماسي جزائري سابق وخبير في القضايا الأمنية، أن الجزائر أطلقت 5 أعمار صناعية في السنوات القليلة الماضية، والتي تسمح للأجهزة الأمنية أن يكون لها قمر صناعي تغطية الأراضي وزيادة السيطرة على الحدود "، هذه القدرة تبين أنها ذات أهمية حاسمة بالنظر إلى أن الحدود الجزائرية الليبية تزيد عن 900 كم<sup>2</sup>، وليس لديه حواجز طبيعية. تمكن الجيش من إعتراض عدة محاولات للتسلل إلى الجزائر من ليبيا<sup>3</sup>. وبينت المصادر لموقع (CNN) بالعربية أن قيادة الأمن الجزائري عكفت على تشكيل مجلس خاص أطلق عليه "مجلس الطوارئ" مكون من ضباط كبار في الجيش يتكفلون بمراقبة الأزمة الليبية، وما قد ينجر عنها من انفجار أو اختراق التنظيمات الإرهابية

<sup>1</sup> ماكس غالان ،مخاطر التشدد في ضبط الحدود في شمال أفريقيا، متحصل عليه:

<https://carnegieendowment.org/sad> تاريخ الدخول: 2021/04/10 الساعة 21:51.

<sup>2</sup> عياد محمد سمير، قادة بن عبد الله عائشة ، مرجع سابق، ص ص 92-93.

<sup>3</sup> Djallil Lounnas, op cit, p 16.

للحدود الجزائرية عبر منافذها الحدودية، وما يخلفه هذا الأمر من أزمة في الجزائر، وذكرت نفس المصادر أنه عقد إجتماع بالجزائر العاصمة، وعلى أعلى مستوى لقيادات في الجيش والأمن الجزائري لبحث الأوضاع الأمنية المتدهورة في ليبيا، وما قد ينجر عن ذلك من انعكاسات سلبية على الحدود الجزائرية،<sup>1</sup> وتشير تقديرات لمصادر أمنية جزائرية إلى أن تكلفة مراقبة وحماية الحدود الجنوبية للجزائر بين 2011 و2020، بلغت حوالي ملياري دولار<sup>2</sup> هذه الوضعية تقع فيها الجزائر لأول مرة منذ الاستقلال سنة 1962، جعلها تجند إمكانيات مادية وبشرية ضخمة من أجل تأمين وحماية شريط حدودي بري يمتد لأكثر من ستة آلاف كلم، فهذه الحدود الشاسعة تتطلب تغطية أمنية مكثفة من إنتشار الوحدات الأمنية والعسكرية وإمكانيات مادية من معدات عسكرية حديثة ومتطورة وكذلك تكاليف التواجد الدائم والمراقبة المستمرة خاصة في ظل ضعف وهشاشة الدول المجاورة من تونس إلى الصحراء الغربية وحالة العداء مع المغرب، بما يعني أن الجزائر تتحمل لوحدها تكاليف حماية وتأمين الحدود من مختلف التهديدات والمخاطر والتحديات الأمنية<sup>3</sup>.

### الفرع الثالث: تحدي غلق الحدود الجزائرية الليبية (حدود مغلقة في أقصى الجنوب وفي جنوب شرق للبلاد)

وفي ظل الأوضاع الليبية هناك تطبيق حدود مغلقة في أقصى الجنوب شرق البلاد، لذا غلق حدود الجزائر تعتبر أحد أهم الاستراتيجيات الوقائية والاحترازية لصد أي اعتداء خارجي، والذي يتميز بمجموعة من الصفات والمميزات نذكرها كالتالي:

- صد الهجوم.
- صد الإجرام

أي أن التهديدات التي تتخطى الحدود تحمل في طياتها تصدير الأعمال الإرهابية، نقل الأشخاص غير الشرعيين نقل الجرائم و نقل الأمراض والأوبئة وبذلك تعتبر قضية ال حدود قضية حساسة وأكثر مواقع الاستراتيجية التي أصبحت محور اهتمام أمن الدول، مما جعل الدول تطبق استراتيجية غلق الحدود، فهذه الأخيرة تعتبر من أهم السياسات الاحترازية لرد أي خطر خارجي أي

<sup>1</sup> مصادر لـ CNN: الجزائر تستنفر جيشها وترصد 10 آلاف جندي لحماية الحدود مع ليبيا، مرجع السابق.

<sup>2</sup> عبد النور بن عنتر، الدور الاقتصادي للجيش الجزائري، مركز الجزيرة

للدراسات، <https://studies.aljazeera.net/ar/article/4946> تاريخ الدخول: 2021/10/08 الساعة 21:33

<sup>3</sup> سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 1337.

تدخل في السياسة الدفاعية للدولة، لكن هذه السياسة لما لها من أبعاد تُؤمن الإقليم الحدودي للدولة إلا أنه يعتبر خطراً على جوانب السرياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأصل هو انتحار اقتصادي، فهو يعرقل الحركة الاجتماعية والاقتصادية التي تجمع البلدان المتجاورة بشكل كبير في المناطق الحدودية؛ حيث قد تتحول العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ضمن الأطر القانونية إلى الأطر الغير قانونية بذلك تأثر على التنمية في الأقاليم الحدودية<sup>1</sup>.

وهنا يمكن القول أن رغم سياسة الدولة غلق الحدود لردع تدفق التهديدات ، إلا أن لها أضراراً أخرى تمس الاقتصاد الدولة فقد تصبح هناك ممارسات لنشاطات غير المشروعة لتوفير ما كان يتوفر أثناء فتح الحدود بالطرق القانونية، أي انتشار ما يعرف باقتصاد الحدود وهذا قد يكلف الدولة خسارة أموال طائلة، فالجزائر لتجاوز التحديات التي تفرضها سياسة غلق الحدود من تحديات على مناطق الحدودية جاءت الجزائر من أجل تطبيق سياسة المخطط الوطني للتهيئة العمرانية لضمان التنمية في المناطق الحدودية من خلال دعم ما يلي:<sup>2</sup>

- دعم سهولة الوصول والحركة في المناطق الحدودية.
- دعم التجهيزات والخدمات في المناطق الحدودية.
- دعم العلاقات العابرة للحدود.
- تهيئة نقاط العبور الحدودية.
- تحسين الظروف المعيشية في المناطق الحدودية، وذلك من خلال مشاريع البنية التحتية كالطرق ومد شبكات الماء الصالح للشرب، وبناء المستشفيات والمدارس ... الخ.
- دعم التنمية من خلال مشاريع استثمارية منتجة في المناطق الحدودية، غير أن التنمية المستدامة في المناطق الحدودية قد تقلل من التهريب، لكنها لا تقضي عليه تماماً، فجهود التنمية يجب أن تكون مشتركة بين البلدين المتجاورين مع فتح الحدود ومراقبة المبادلات بدل غلق الحدود ومراقبة قوافل التهريب<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد جعبوب، مرجع سابق، ص 22.

<sup>2</sup> سليم براقدي، مرجع سابق، ص 243.

<sup>3</sup> محمد جعبوب، مرجع سابق، ص 23.

المطلب الثالث: دور الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب والهجرة الغير شرعية في ظل عدم استقرار الوضع الليبي.

رغم تراجع وإنحسار التهديد الإرهابي محليا، بعد نجاح مشروع المصالحة الوطنية سنة 2005 ، إلا أن الجزائر لا تزال تعتبر الإرهاب أحد التهديدات الخطرة على أمنها وإستقرارها، خاصة في ظل تنامي الظاهرة إقليميا و جهويا في ليبيا، خاصة بعد سقوط نظام الرئيس الراحل معمر القذافي وظهور عدة تنظيمات إرهابية لعل أخطرها تنظيم داعش "الدولة الإسلامية"، وما زاد من خطورة الأمر هو انتشار السلاح بصورة كبيرة جدا بعد سقوط مخزون السلاح الليبي في يد التنظيمات الإرهابية والمليشيات المسلحة<sup>1</sup>.

الفرع الأول: التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب من منطلق مقاربة المصالحة الوطنية

دور الإرادة السياسية في الأمن الداخلي لمكافحة الإرهاب

تعتبر ظاهرة الإرهاب من أكثر القضايا التي تعرضت له الجزائر خصوصا في ظل العشرية السوداء، لدى حاولت الجزائر بالقيام بمجموعة من الإجراءات من أجل القضاء على الإرهاب تتجلى فيما يلي:

➤ تكريس المقاربة العسكرية لمواجهة الإرهاب ودور الجيش في القضاء على الإرهاب.

➤ تكريس المقاربة السياسية لمواجهة الإرهاب عبر تفعيل مبدأ المصالحة الوطنية.

مراحل الجهود السياسية في قضاء على الإرهاب:<sup>2</sup>

➤ المرحلة الأولى في الفترة ما بين 1992-1997 كانت أمنية عسكرية بامتياز، في مضمونها

القضاء عسكريا على الجماعات الإسلامية المسلحة النشطة في البلاد، مرحلة عرفت عنفا

شديدا وشهدت عشرات الآلاف من القتلى، إستراتيجية ضعفت الجماعات المسلحة لكن فشلت

في القضاء على الإرهاب.

➤ المرحلة الثانية 1997 2000 تشاركية، حيث بدأت بالحوار مع الجماعات المسلحة وأدت

لوقف إطلاق النار مع الجيش الإسلامي للإنقاذ (الرابطة الإسلامية للدعوة والقتال ليبيها قانون "

الوثام المدني" في سبتمبر 1999، بالعفو على جميع المقاتلين وتعهدهم بنبذ العنف.

<sup>1</sup> سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 1338.

<sup>2</sup> حجازي محمد السعيد، مرجع سابق، ص ص 69-70.

➤ المرحلة الثالثة سبتمبر 2005 لتنتهي نحو" الميثاق من أجل السلم والمصالحة والوطنية كامتداد لقانون 1999، بفتح أبواب الغفران النهائي ولتوبة للمقاتلين وغير المذنبين في إرتكابهم الجرائم ،"ليصدر قرار التنفيذ بموجب الأمر رقم 06-01 في 29 فبراير 2006 الذي جاء فيه ضرورة تنفيذ الميثاق المعبر عن إرادة الشعب لاستقرار الأمة،و في مضمونه تنفيذ الإجراءات الإلزامية السلم باستصدار أحكام عامة، جهود الجزائر من مقارنة عسكرية إلى مقارنة سياسية كانت نتائجها:

➤ وقف العنف.

➤ استسلام العديد من المجندين في الإرهاب.

➤ استرجاع الذخيرة لا تستهان بها من الأسلحة كانت بحوزة الإرهاب من خلال عملية

الاستسلام أو من خلال عملية التمشيط.

الجدول رقم (74): أهم قوانين المصالحة الوطنية في الجزائر

ميثاق السلم والمصالحة الوطنية	قانون الوثام المدني	قانون الرحمة
ميثاق السلم والمصالحة الوطنية جاء استكمال لقانون الوثام المدني	بعد انتخاب السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيسا سنة 1999 تم إصدار قانون متعلق بالوثام المدني حيث تم توقيف الآلاف منهم من العمل المسلح	وضعة يمين زروال تنص على تخفيف العقوبات الصادرة ضدهم جماعات المسلحة، فقد مفعوله بعدما فقدت الجبهة الإسلامية المحلة السيطرة على المجموعات الإسلامية المسلحة

المصدر: يوسف بن بزة، "العدالة الانتقالية والمصالحة في الجزائر ملامح نموذج لم يكتمل"، في العدالة الانتقالية في التجارب العربية الحقيقية والمصالحة وألويات السلم الأهلي، تحرير: بوحنية قوي (عمان: دار المكتبية الحامد للنشر والتوزيع، 2017) ص ص 168-170.

وفي حين أن هناك مجموعة كبيرة من المؤلفات حول جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها الحكومة الجزائرية، إلا أن هذا لا يغطي تأثير هذه الاستراتيجيات على الأطر إستقرار البلاد. تستخدم الجزائر مجموعة من الإستراتيجيات لمكافحة الإرهاب. وتشمل هذه الخطوات ما يلي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Anna Louise Strachan , The security sector and stability in Algeria, 29 May 2018 The K4D helpdesk service provides brief summaries of current research, p4

- توفير الخدمات الاجتماعية والتوعية الأسرية للشباب المعرضين للخطر في البلد.
- خطة إنمائية وسياسة مصالحة وطنية شاملة.
- تعزيز حماية منشآت الطاقة، ومراكز المراقبة العسكرية الجديدة، والعمل بالتعاون مع الحكومات المجاورة، بما في ذلك تونس، لتبسيط تبادل المعلومات بشأن عمليات التهريب الدولية والنشاط الإرهابي عبر الوطني، أضيفت قوانين جديدة إلى قانون العقوبات الجزائري توسع نطاق التدابير العقابية للجرائم المتعلقة بتمويل المقاتلين الأجانب أو دعمهم أو العمل كمقاتلين أجانب، واستخدام التكنولوجيا لأغراض تجنيد الإرهابيين. كما إتخذت الجزائر خطوات للقضاء على مقدمي خدمات الإنترنت الذين لا يمثلون للالتزامات القانونية بتخزين المعلومات أو منع الوصول إلى المواد الإجرامية.
- شجعت الحكومة الأئمة الذين إنشقوا عن الجماعات الإرهابية أو "تابوا" على تبادل التفسيرات الدينية لعدم شرعية جماعاتهم الإرهابية السابقة.
- كما قامت الحكومة بنشاط بالترويج للأئمة الأكثر "اعتدالا"، وأنشأت وكالة تلفزيونية وطنية ومحطة إذاعية تروج لتفسيرات الإسلام التي وافقت عليها الحكومة ، كما تمارس الحكومة سيطرة كبيرة داخل المساجد في جميع أنحاء البلاد ، يجب أن تتم الموافقة على جميع الأئمة في الجزائر وتدريبهم وتوظيفهم من قبل وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في البلاد.

### الفرع الثاني: مكافحة الإرهاب من طرف مؤسسة الجيش والأمن الوطني

في هذا الصدد طرح عينة من عمليات مكافحة الإرهاب في الجزائر من طرف الجيش والأمن الوطني في إطار مقارنتها الأمنية في مكافحة الإرهاب؛ تتبنت العديد من المقاربات منها المقاربة العسكرية لان ليس كل ممن يحمل السلاح يقبل الحلول السياسية وهناك فئة لا يتم القضاء عليها إلا بلغة السلاح.

في 19 يناير 2013 قتلت القوات الجزائرية 32 من محتجزي الرهائن المسلحين<sup>1</sup>، وقامت السلطات بتفكيك خلية نائمة تابعة لداعش في تمراس من خلال اعتقال جنديين جزائريين سابقين تم فصلهما من الخدمة في عام 2016، وبحسب ما ورد كان كلا الجنديين السابقين على إتصال مع قادة داعش النشطين على متن الطائرة، الذين أمرهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي بجمع معلومات

1 Military of Algeria [https://military-history.fandom.com/wiki/Military\\_of\\_Algeria](https://military-history.fandom.com/wiki/Military_of_Algeria) 07/02/2022 02:44

## الفصل الرابع: استراتيجية الأمن الوطني الجزائري في ظل عدم استقرار الوضع الليبي

مفصلة عن الأجانب الذين يعيشون في الجزائر ومراقبة أنشطتهم. وهذا يتوافق مع العدد القياسي للإرهابيين الذين استسلموا<sup>1</sup>.

أورد تقرير آخر أنه بداية 2015 أوقف الجيش الجزائري خلية من 12 شخص في الجنوب كانت تنوي القيام بهجمات في الجزائر، فالجزائر لا تزال تواجه تحديات أمنية على حدوده خاصة في الجنوب مركز تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي<sup>2</sup>، وتواصل الحكومة القضاء على النشاط الإرهابي بواسطة جهاز أمني كبير وقادر، من خلال العديد من العمليات الكاسحة، قتل الجيش الوطني 30 إرهابيا في 2018، ووقعت العملية الأكثر أهمية في خنشلة عندما قتلت السلطات ثمانية إرهابيين، من بينهم قادة بارزون في تنظيم القاعدة في جزيرة العرب من تونس يحاولون توحيد الفصائل التي لا تزال في الجزائر<sup>3</sup>، حيث يعمل على مضاعفة التمرينات والتدريبات الثنائية، وذلك في إطار مكافحة الإرهاب، ما يسمح من توفير كفاءات محورية في الجانب العملي، كما يساعد ذلك في تقوية القدرات الحرفية للقوات في مكافحة التمرد، والمساعدات الثنائية الجزائرية الأمريكية في هذا الميدان، تجسدت سنة 2013، مكافحة الإرهاب، إزالة الألغام، وبرامج أخرى ذات الصلة. إضافة لبرنامج التدريب والتعليم العسكري علاوة على ذلك، ومنذ نهاية 2013، حوالي 433 مدرب أمريكي تحملوا تدريب نخبة من القوات الجزائرية في منطقة تمناست<sup>4</sup>.

وأفادت أنباء إعلامية بوقوع اشتباكات بين قوات الأمن وجماعات معارضة مسلحة في مناطق شتى، وذكرت السلطات أن قوات الأمن قتلت 109 أشخاص في 2016 زُعم أنهم أعضاء في جماعات مسلحة، ولكنها لم تفصح وقالت الجماعة المسلحة المعروفة باسم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" إنها شرّعت هجوما في ولاية عين الدفلى الواقعة شمال البلاد، مما أسفر عن مقتل 14 جنديا<sup>5</sup>.

الوضع الذي تعيشه ليبيا دفع الجيش الجزائري من استنفار قواته المختلفة، خاصة في المناطق الحدودية مع ليبيا ومالي وتونس، حيث " نفذ الجيش الجزائري 22 مناورة قتالية بالذخيرة الحية

<sup>1</sup> Algeria 2020 Crime & Safety Report, <https://www.osac.gov/Country/Algeria/Content/Detail/Report/aceef5ea-f045-453b-8fc9-18e3d2222273> 16 / 08 /2021 09:40

<sup>2</sup> بوحنية قوي، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن، مرجع سابق، ص 8.

<sup>3</sup> Algeria 2020 Crime & Safety Report <https://www.osac.gov/Country/Algeria/Content/Detail/Report/aceef5ea-f045-453b-8fc9-18e3d2222273> 16/08/2021 09:40

<sup>4</sup> حجازي محمد السعيد، مرجع سابق، ص 77 .

<sup>5</sup> منظمة العفو الدولية، تقرير منظمة العفو الدولية 2016/2015 حالة حقوق الإنسان في العالم، 2016، ص 156.

في مناطق متعددة من البلاد، في الفترة بين أوت 2016 وجويلية 2017، بينها تسع مناورات منذ مطلع العام الجاري فقط، خاصة في المحافظات الحدودية" وهذا من أجل الاستعداد لأي هجوم إرهابي ولضمان الاستعداد الكلي لجميع القوات العسكرية، وزيادة التنسيق مع دول الجوار من منطلق الوضعية الجيوسياسية والجيواستراتيجية<sup>1</sup>.

أشار الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية آنذاك السيد عبد القادر مساهل في الكلمة التي ألقاها في هذا الاجتماع: "أن عدو ليبيا ليس الفرد الليبي بل إن عدوها هو الإرهاب، هو عدم الاستقرار، وهو أيضا الفوضى، كل هذه المعضلات تستوجب التصدي لها بالوحدة والعزيمة"<sup>2</sup> ما زاد الأمر خطورة هو أن الحركات الإرهابية التي تسعى لاستغلال التقنيات المتطورة، ومن مستجدات العصر، حيث ظهرت خلية سيبرانية للتحريض والتجنيد وشن الهجمات الإلكترونية بالجزائر<sup>3</sup>، بالإضافة إلى ذلك دخول عدد من المذاهب والطوائف الغربية للجزائر يزيد من مخاوفها، مما جعل الجزائر تطوير سياساتها الأمنية بإدخال تقنيات الكترونية حديثة في مجال الأمني حيث تم إضافة أنظمة المراقبة بالفيديو،<sup>4</sup> للحد من الأعمال الإرهابية، فللعمل الذكي كله له عدة مخاطر على نسيج وتركيبية المجتمع عبر تحوله لمجتمع طائفي ومذهبي<sup>5</sup> وهذا ما جعل الجزائر تجند الجيش الوطني في الجهة الجنوبية والشرقية لمواجهة العمليات الإرهابية في هذه المناطق ، وكذلك إحباط العمليات الإرهابية التي نشطت في الآونة الأخيرة بفعل الأوضاع الليبية ، وبالإضافة إلى تلك الخسائر الملحوظة، أشارت التقارير إلى أن الشرطة ألقى القبض على 56 إرهابيا في جميع أنحاء البلاد، وأن عددا قياسيا 129 من المسلحين ألقوا السلاح واستسلموا، وكان معظمهم يعملون في جنوب البلاد.<sup>6</sup> ولهذا يقع الثقل الأكبر على الجيش الذي يسعى دوما للاستمرارية ونقل الاحترافية عبر الأجيال لحماية الجزائر، وهذا من خلال أن الجزائر لديها خدمة وطنية إلزامية بالإضافة إلى هيئة ضباط محترفين منظمة تنظيماً تضم نساء ممثلات في جميع القوات المسلحة، ولكن الرجال فقط يجب أن يتعهدوا

<sup>1</sup> بن حوى مصطفى، أحلام صارة، "الأزمة الليبية وتداعياتها على أمن الجزائر"، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد 04، (ماي 2018)، ص 178.

<sup>2</sup> علي بلعربي، مرجع سابق، ص 47.

<sup>3</sup> قادة بن عبد الله عائشة، مرجع سابق، ص 1336.

<sup>4</sup> عبد النور بن عنتر، الدور الاقتصادي للجيش الجزائري، مرجع سابق.

<sup>5</sup> قادة بن عبد الله عائشة، مرجع سابق، ص 1336

<sup>6</sup> Algeria 2020 Crime & Safety Report، op cit.



بالإلزام الخدمة العسكرية الجزائر لتواجه عددا من التهديدات الأمنية بما في ذلك الإرهاب وعدم الاستقرار في الجوار البلدان والتوترات العرقية والاتجار بالمخدرات.<sup>1</sup>

اعتقلت الأجهزة الأمنية الجزائرية مجتمعة أكثر من 250 من مؤيدي الإرهاب في عام 2018، لكن عدد الإرهابيين الذين أفادت التقارير أنهم قتلوا إنخفض مقارنة بعام 2017<sup>2</sup>، عندما قضت السلطات على 90 إرهابيا، وواصلت السلطات إحباط المؤامرات الإرهابية طوال عام 2018، كما قامت السلطات بتفكيك شبكة تابعة لداعش تخطط لاستهداف منشآت نفطية في الجنوب، وفي الآونة الأخيرة، تم إسترجاع العديد من الأسلحة المسربة وعدد الكبير من مخابئ الإرهابيين التي تم العثور عليها وتدميرها في عام 2018. كذلك التقارير لا تزال تؤكد طموح الإرهابيين الذين يطمحون إلى مهاجمة أهداف غربية في الجزائر.<sup>3</sup>

والأمن الوطني هو الآخر يعمل على القضاء على الإرهاب بتوفير الأمن والاستقرار الداخلي، وحماية الدولة سلطة إقليميا وشعبا من الأعمال الإرهابية، وذلك بتنفيذ خطة جديدة لاستخلاص الدروس على المستوى الأمني وتوجه ذلك بسلسلة من التدابير بما في ذلك:<sup>4</sup>

- \* إعادة تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للأمن الوطني، لتصبح أكثر مرونة وكفاءة.
- \* إنشاء إدارات شرطة متخصصة.
- \* إصلاح نظام التدريب.
- \* تحسين التخطيط والإعداد للموارد البشرية والمادية.
- \* تعزيز الأصول التقنية والأصول الأخرى.
- \* استحداث أساليب تقييم جديدة لأفراد الأمن الوطني.

وبذلك تبقى الآلية العسكرية الأمنية أحد أهم الآليات لمكافحة إرهاب الجزائر.

<sup>1</sup> Tim Molesworth and David Newton. 'Instability and Insecurity in Libya Analysis' Report prepared behalf of UNDP p28.

<sup>2</sup> Algeria 2020 Crime & Safety Report  
[https://www.osac.gov/Country/Algeria/Content/Detail/Report/aceef5ea-f045-453b-8fc9-18e3d222273\\_16/08\\_/2021\\_09:40](https://www.osac.gov/Country/Algeria/Content/Detail/Report/aceef5ea-f045-453b-8fc9-18e3d222273_16/08_/2021_09:40)

<sup>3</sup> ibid.

<sup>4</sup> Kouceila Zerguine 'The Transformation of the Security Sector in Algeria' ،  
[https://carnegieendowment.org/files/Zerguine\\_AlgerianSecurityPaper.pdf31/01/2022](https://carnegieendowment.org/files/Zerguine_AlgerianSecurityPaper.pdf31/01/2022) 19: 39

## الفصل الرابع: استراتيجية الأمن الوطني الجزائري في ظل عدم استقرار الوضع الليبي

الجدول رقم (75): آليات (السياسية والقانونية والأمنية العسكرية والتعاونية) لمكافحة الإرهاب في

### الجزائر

الآلية السياسية والقانونية	الآلية الأمنية والعسكرية	الآلية التعاون الدولي
وضع قوانين وتشريعات قانونية تجرم الأعمال الإرهابية سياسة الحوار	الإستراتيجية العسكرية الجزائرية في مكافحة الإرهاب بالتنسيق بين مختلف أجهزة ومصالح مختصة في مكافحة الإرهاب. كلفتم مؤسسة الجيش بإدارة عملية مكافحة إنشاء مركز تنسيق محاربة إرهاب وإنشاء وحدة مختصة في مكافحة الإرهاب.	عملت الجزائر على تكريس التعاون عبر سياستها الخارجية وعبر نشاطها دبلوماسية محاولة تقريب مجهودات المشتركة سواء على مستوى إقليمي أو الدولي حول قضية الإرهاب. تركيز على رفض دفع الفدية رفض التفاوض مع الإرهابيين دعم تنمية الاقتصادية واجتماعية للدول التي تعاني من الإرهاب.

المصدر: فلاك نور الدين، مرجع سابق، ص 1094.

### الفرع الثالث: المساهمة الجزائرية في المبادرات الدولية لمكافحة الإرهاب.

حرصت الجزائر على المساهمة بخبرتها، والتعاون مع الدول العالم لمكافحة ظاهرة الإرهاب التي كانت من أول دول العالم التي عانت منه.

### الجدول رقم (76): مساهمات الجزائر في مكافحة الإرهاب في العالم

✓ الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب ومنعه جويلية 1999
✓ اجتماع الفريق الرفيع المستوى لحكومات دول الاتحاد الأفريقي بشأن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في القارة الأفريقية، الذي عقد في الجزائر في 11 سبتمبر 2002
✓ إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب 2004
✓ ندوة الجزائر حول الأمن والاستقرار في الساحل الأفريقي - 16 مارس 2010
✓ ندوة الجزائر الدولية حول الشراكة والأمن والتنمية: احتضنتها الجزائر بتاريخ 7 سبتمبر 2011
✓ المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب: أسس 30 دولة بمدينة نيويورك الأمريكية بتاريخ 22 سبتمبر 2011 على هامش انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة.
✓ اتفاق تمناست ومؤسسة العمل الأمني
✓ وحدة التنسيق والاتصال أنشئت بالجزائر

✓ لجنة الأركان العملياتية المشتركة

المصدر: بومدين العربي، فوزية قاسمي، مرجع سابق، ص 138.

الجزائر تعمل على مكافحة ظاهرة الإرهاب على كل المستويات وطنية وإقليمية و دولية وهي بذلك ترحب بكل المبادرات الإقليمية والدولية. وهذا العمل المشترك أحد أهم إنجازاته أن الجزائر من الأعضاء المؤسسين للمنندى مكافحة الإرهاب العالمية التي أطلقت في نيويورك في سبتمبر 2011.

وتم ترخيص في فبراير 2013 في وهران أكثر من مائة خبير من خبراء مكافحة الإرهاب من ثلاثين بلدا، من أجل تحديد الاستراتيجيات وبرامج محددة لمكافحة الإرهاب في ليبيا ومنطقة الساحل<sup>1</sup>. لجنة الأركان العملياتية المشتركة "CEMOC" التي أنشأت في 30 أبريل 2013 ومقرها تمارست في الصحراء الجزائرية تضم مالي، موريتانيا، النيجر والجزائر كمنسق وقائد في مهمة لمكافحة الإرهاب عبر الوطني ميدانيا بمنطقة الساحل الإفريقي، لجنة تجتمع بصفة دورية كل ستة أشهر، حيث عقدت يوم 01 سبتمبر 2013، اجتماعاً عادياً بتمرنزاست برئاسة نائب وزير الدفاع السابق رئيس أركان الجيش الشعبي الوطني أحمد قايد صالح، وأكد على ضرورة التنسيق الإقليمي باعتماد آلية تعاون بين الأعضاء لمكافحة الإرهاب من جهة، والاستفادة من الخبرة المكتسبة للجزائر في مكافحة الإرهاب من جهة ثانية<sup>2</sup>، وستعمل القيادة العسكرية على مزيد من التنسيق مع العديد من الدول بالأخص مع فرنسا أهم قوة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى<sup>3</sup>.

شارك الجيش الوطني الشعبي في مناورات عسكرية مختلفة نظمتها الولايات المتحدة ، لقد قطع التعاون الأمني شوطا كبيرا من الانجازات للطرفين ، كما أدمجت الجزائر في مبادرة منطقة الساحل ، التي أصبحت مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء<sup>4</sup>.

الجزائر كانت ولا زالت تعمل على التنسيق العمل المشترك لمواجهة التهديدات العابرة للحدود، بل وعابرة للقارات، فقد كانت الجزائر من أكثر الدول المساندة والمساهمة في المبادرات الدولية، يرى جان بيار قيببو أن الجزائر الدول الأخرى المستهدفة من طرف الإرهاب لها ماضي طويل في مكافحة

<sup>1</sup> Louisa Dris-Ait Hamadouche، "L'ALGÉRIE ET LA SÉCURITÉ AU SAHEL : LECTURE CRITIQUE D'UNE APPROCHE PARADOXALE"، L'Harmattan، N° 90، 2014/3، P113 .

<sup>2</sup> حجازي محمد السعيد، مرجع سابق، ص 78.

<sup>3</sup> BELKACEM ELGUETTAA، "The Military's Political Role in the New Algeria"، Carnegie Middle East centre، <https://carnegie-mec.org/2021/03/17/military-s-political-role-in-new-algeria-pub-8407631/01/2022> 23:22

<sup>4</sup> Rachid Tlemçani ، "Algeria Under Bouteflika Civil Strife and National Reconciliation" ، Carnegie PAPERS The Carnegie Middle East Center، N 7 ، February 2008 ، P14.

الشبكات الإرهابية، لكن لا يمكنها مواجهة الجماعات الإرهابية العابرة للحدود على غرار القاعدة من دون مساعدة دولية فذلك كون للمنظمات الأمنية إقليمية دور مهم لرفع مستوى العمل الأمني المشترك.<sup>1</sup>

#### الفرع الرابع: إستراتيجية الجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية.

التطورات التي عرفتها ولا تزال تعرفها دول الربيع العربي في المنطقة العربية جعل من حركة الهجرة غير الشرعية تعرف نشاطاً كبيراً، وهذا نتيجة خلل تلك الدول في إدارة وظائفها ومنها من لم يستطع المحافظة على السلطة التي تكون مصدر السلطة القاهرة أمره ونهاية، حيث تتمتع بالقوة التي يخضع لها الجميع، لكن في ظل فشل الدولة تصبح السلطة لا تقوم بوظائفها، فقد تصبح غير قادرة على إدارة القوة أي تصبح تعاني ضعفاً وهشاشة مؤسساتها، مما يؤدي إلى سهولة اختراق حدودها بحيث تكون الدولة فقدت قوتها كسلطة سياسية وكمؤسسات أمنية وعسكرية، حيث لا تصبح قادرة على اتخاذ إجراءات ردية لحماية حدودها الإقليمية، وهذا ما يمكن أن نطلقه على دولة ليبيا التي باتت تشكل خطراً أمنياً على دول الجوار وبالخصوص الجزائر، فالهجرة غير الشرعية إزدادت كما قلنا في سابق بعد تأزم الوضع الليبي مما زاد من حدة الهجرة غير الشرعية من دول إفريقية خصوصاً التي تعاني تحديات سياسية واقتصادية نحو الدول المغاربية، ونحو دول الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، وهذا ما زاد الضغط على الجزائر باعتبارها حلقة وصل ودولة مجاورة لليبيا لذا حاولت الجزائر السهر على الحد من الهجرة غير الشرعية، وهذا عن طريق تشديد المراقبة على الحدود الشرقية والجنوبية، وكذلك التعاون والتنسيق المشترك مع دول شمال المتوسط عبر مبادرات مشتركة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

الجزائر تقوم بمجموعة من الإجراءات<sup>2</sup>:

- مجموعة حراس الحدود GGF تابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي تعمل على طول الحدود البرية وتضمن حراسة دائمة مكافحة الهجرة غير الشرعية.
- حراس الحدود مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساساً بحراسة الموانئ وحمايتها من لئل محاولات تهريب عن طريق البحر.

<sup>1</sup> خديجة بوريب، مرجع سابق، ص 39.

<sup>2</sup> فلاك نور الدين، مرجع سابق، ص 1096.

- مصلحة شرطة الحدود مهمتها مراقبة الحدود وتكريس الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات، ومن مهامها مكافحة الهجرة غير الشرعية.
  - الديوان المركز لمكافحة الهجرة غير الشرعية والي أنشأته المديرية العامة للأمن الوطني وهو جهاز كقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية ومن مهام:
    - مكافحة الخلايا وشبكات الدعم التي تساعد على إيواء الأجانب المهاجرين غير شرعيين.
    - مكافحة الخلايا وشبكات الدعم الثقيل غير الشرعي
    - مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالإقامة غير الشرعية
    - مكافحة التوظيف والعمل غير الشرعي للأجانب
- والأمن الوطني يضم المديرية المتخصصة خمس مديريات التي تعمل هي الاخرى على مواجهة ومكافحة الهجرة غير الشرعية:<sup>1</sup>
- مديرية الشرطة القضائية:** مكلفة بالتحقيق في مختلف الجرائم وفقا للتوجيهات القانونية (قانون الإجراءات الجنائية، قانون العقوبات، قانون مكافحة الإرهاب ... إلخ).
- مديرية المخابرات العامة:** تقدم هذه المديرية تقارير خاصة ويومية إلى المقر المركزي للمديرية العامة للأمن الوطني.
- مديرية وحدات الأمن الجمهوري:** تم إنشاؤها بقرار داخلي قبل حلها.
- مديرية الأمن العام:** مكلفة بالحفاظ على النظام العام من خلال الشرطة الإدارية، والأمن الوقائي، والسلامة على الطرق، والشرطة الحضرية، وحماية البيئة، وحماية المنشآت العامة والبعثات الدبلوماسية، والشرطة الحضرية الإقليمية والشرطة السياحية. وتضطلع مديرية الأمن العام بمهام أخرى، بما في ذلك رصد وتفتيش إدارات الأمن العام في جميع أنحاء البلد.
- مديرية شرطة الحدود والهجرة:** تتمثل مهمة شرطة الحدود في مراقبة ورصد نقاط الحدود وحركة الأشخاص من الجزائر وإليها، وتأمين المحطات الحدودية مثل الموانئ والمطارات والمعابر البرية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الشرطة مكلفة بقمع الهجرة غير الشرعية وقمع تزوير الوثائق، ناهيك عن جميع أنواع الجرائم المتعلقة بالحدود الوطنية (التهرب والاتجار بالمخدرات والجرائم المالية).

<sup>1</sup> Kouceila Zerguine, 'The Transformation of the Security Sector in Algeria', [https://carnegieendowment.org/files/Zerguine\\_AlgerianSecurityPaper.pdf](https://carnegieendowment.org/files/Zerguine_AlgerianSecurityPaper.pdf) 31 /01/2022 19:00

كما أن الجزائر ترحب بمختلف المبادرات الدولية، وهذا عبر تنسيق الجهود بين دول شمال ضفة البحر الأبيض المتوسط حيث نشر الاتحاد الأوروبي تقريرًا مرحليًا عن استراتيجية الخاصة بالهجرة غير الشرعية في مارس 2018، فقد استجاب الاتحاد الأوروبي للظروف المروعة التي يواجهها العديد من المهاجرين في ليبيا ونشاط التهريب الكثيف، من خلال العمل المكثف لتلبية الاحتياجات الفورية للمهاجرين، وتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية، ومساعدة المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل على العودة إلى ديارهم أو إيجاد طريق آمن إلى أوروبا إذا كانوا بحاجة إلى الحماية.<sup>1</sup>

المطلب الرابع: دور الإستراتيجية العسكرية الجزائرية في الحد من تهريب المخدرات والسلاح في ظل عدم إستقرار الوضع الليبي

الفرع الأول: تخفيف منابع الجريمة في الجنوب (منع تنقل السلع من الجزائر إلى ليبيا).

لقد عرفت الجزائر تزايد الجريمة المنظمة بعد أحداث 2011، أي بعد أحداث الربيع العربي أو ما يعرف بـ«الربيع العربي»، خاصة في المناطق الحدودية (تونس وليبيا في الشرق والمغرب وموريتانيا في الغرب، ومالي والنيجر في الجنوب). فعلى سبيل المثال، تغطي عمليات التهريب طائفة واسعة من الأنشطة والسلع الأساسية، من المواد الغذائية والبنزين إلى المخدرات والذهب، في المناطق الداخلية العميقة<sup>2</sup>، فقد حددت وزارة الداخلية قائمة بـ 50 مادة وسلعة يحظر نقلها إلى ليبيا لمنع وصولها للجماعات السلفية الجهادية، التي تزايد نفوذها في عدة مناطق بليبيا، وهذا الإجراء لمنع نقل مجموعة من السلع إلى ليبيا، والسلع التي منع نقلها إلى ليبيا متمثلة في (قطع الغيار، الآلات الإلكترونية، أجهزة الإتصال، قائمة الأدوية أهمها تلك الخاصة بالعمليات الجراحية وكل المستحضرات الكيماوية، الوقود بمختلف أنواعه)<sup>3</sup>، وفي إطار تكريس الفعلي لعدم نقلها هناك مراقبة مشددة في الأقاليم الحدودية وهذا الإجراء معزز بقوانين تجرم انتقال مثل هذه المواد لدولة ليبيا فإن تم ضبط مثل هذه السلوكات الإجرامية تكون فيها متابعات قضائية السّجن وغرامات مالية.

<sup>1</sup> Richard Ware، op cit، p 10

<sup>2</sup> BELKACEM ELGUETTAA، «The Military's Political Role in the New Algeria»، Carnegie Middle East centre، <https://carnegie-mec.org/2021/03/17/military-s-political-role-in-new-algeria-pub-8407631/01/2022> 23:22

<sup>3</sup> عادل جارش، مرجع سابق، ص ص 144-145.

### الفرع الثاني: دور المنفرد والمشارك للجزائر في مكافحة الجريمة المنظمة

تقوم الجزائر بإجراءات دفاعية لمكافحة الجريمة المنظمة عن طريق الشروع في تسييج الحدود الجنوبية على وجه التحديد بتكنولوجيا مراقبة عالية المستوى والذكاء التقني<sup>1</sup>، في ظل التعاون مع المديرية العامة للأمن الوطني هي قوة الشرطة المدنية المسؤولة إلى حد كبير عن المدن والمناطق الحضرية الكبرى، وهي مسؤولة عن الحفاظ على القانون والنظام، وإجراء التحقيقات الجنائية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة تعمل الجمارك الجزائرية بشكل وثيق مع الشرطة والدرك في نقاط الحدود التي تفرض قوانين وأنظمة الاستيراد.<sup>2</sup> وبذلك حددت الحكومة الجزائرية تهريب المخدرات باعتباره تهديداً أمنياً رئيسياً هذا التهديد يمثل خطراً على الجزائر في كل مجالاته، وبذلك لا بد من تكثيف كل الجهود للقضاء عليها، سواء بالجهود السياسية أو العسكرية، حيث اعتبرت أن هذا الأخير من وظيفة الجيش الجزائري الذي يعتبر المسؤول عن مكافحة الاتجار في الصحراء على وجه الخصوص منذ عام 2013.<sup>3</sup>

ساهمت مؤسسة الأمن الوطني في قضاء على تهريب المخدرات خلال سنة 2017 تم حجز كميات كبيرة من المخدرات بمختلف أنواعها من طرف قوات الأمن الجزائرية بمختلف وحداتها، فحسب أرقام الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدائها نجد حجز 48903.194 كلغ من راتج القنب، و 28841 كلغ من حشيش القنب، و 11135 غ من بدور القنب، و 6096.687 غ من الكوكايين، و 631.200 غ الكراك، و 990.963 غ من الهيروين، و 1.103.896 قرص من مختلف المؤثرات العقلية و 252 قارورة من سوائل المؤثرات، و 355 كبسولة و 12 علبة، مع اكتشاف وإتلاف 3706 نبتة من نبات القنب<sup>4</sup> وخلال السبعة أشهر الأولى من سنة 2018 تشير الإحصائيات الرسمية إلى حجز كميات كبيرة من المخدرات بمختلف أنواعها<sup>5</sup>.

لا يمكن القول أن عمليات تجارة المخدرات مثلاً برزت مع الوضع الليبي لكن ازدادت بسبب عدم استقرار الأوضاع ليبيا، فالجزائر تركز مثل هذه التجارة غير مشروعة في الجهة الغربية لكن

<sup>1</sup> عادل جارش، مرجع سابق، ص 145.

<sup>2</sup> Algeria 2020 Crime & Safety Report / 16 <https://www.osac.gov/Country/Algeria/Content/Detail/Report/aceef5ea-f045-453b-8fc9-18e3d222273> 40:2021 09/ 08

<sup>3</sup> Tim Molesworth and David Newton. « Instability and Insecurity in Libya Analysis » Report prepared behalf of UNDP p28.

<sup>4</sup> سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 1338.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص 1338.

الأوضاع التي جعلت الجزائر تركز على الجهة الشرقية و الجنوبية فتح مجال لنشاطها وترويجها بشكل اكبر هذا ما جعل الجزائر تبادر بجهود في محاربة المخدرات:<sup>1</sup>

1. إعداد السياسة الوطنية للوقاية من المخدرات ومكافحتها.
2. تنسيق النشاطات التي تقوم بها جميع القطاعات في مجال مكافحة المخدرات ومتابعتها ووضع التقييمات الضرورية.
3. إجراء الدراسات والبحوث اللازمة لمعرفة كل جوانب هذه الظاهرة وتقديم التقارير والاقتراحات المناسبة للدولة كي تسترشد بها في إعداد خطط المحاربة.
4. ترقية التعاون الجهوي والدولي في مجال مكافحة المخدرات ، لمواجهة انتشار تجارة وتعاطي المخدرات في الجزائر، الذي له تداعيات خطيرة على أمن الجزائر سواء على الأمن الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي أو الصحي، فالمخدرات تكون سبباً مباشراً في انتشار العنف داخل المجتمع، وتفشي الجريمة بمختلف أشكالها من السرقة والنصب والاحتيال والتعدي على الغير وتبييض الأموال...الخ، هذا ما يؤدي إلى تهديد النسيج الاجتماعي وتماسكه، كما ترتبط المخدرات بجرائم إقليمية ودولية كالجريمة المنظمة والإرهاب والتهريب وتجارة السلاح، حيث تشكل بنية علائقية من التهديدات والمخاطر على الأمن والاستقرار الوطني و الإقليمي<sup>2</sup>. إن انتشار الاعمال الإجرامية ستكون سببا في إحلال الأخلاقي داخل المجتمع الذي يعدد الصراعات والانقسامات المجتمعية، وبالتالي تصير الدولة تعاني تحديات الأمن المجتمعي الذي ينعكس على مختلف أبعاد الأمن الوطني.

**الشكل رقم (21): علاقة الإنحلال الأخلاقي بالمخدرات**

تعاطي مخدرات ↔ انحلال أخلاقي

مصدر: إعداد الباحثة.

تعتبر عمليات الإجرام من أكثر التهديدات الأمنية التي كلفت الاستراتيجية الأمنية الجزائرية للقيام بالعديد من الإجراءات لمواجهتها، وتبادل المعلومات الاستخباراتية التي أنشأت عام 2013 مقرها تمنراست بالجزائر نضم الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينا فاسو، ليبيا وتشاد، ويتم رئاستها

<sup>1</sup> عيسى قاسمي، مرجع سابق، ص ص 250 251.

<sup>2</sup> سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 1339.



بصورة دورية، تأخذ أولوية الترتيب الأبجدي حسب حروف الدول، وتعتبر آلية لمكافحة الإرهاب وأشكال الجريمة المنظمة.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: جهود الجزائر في إسترجاع الأسلحة المتشربة في ظل الوضع الليبي.

إن انتشار السلاح من أخطر التهديدات التي تواجه الأمن الجزائري لما لها من أضرار خطيرة تعود على الجزائر وعلى كل دول الإقليم، لذا فللجزائر قامت بمجموعة من الإجراءات للقضاء على هذا التحدي الخطير، حيث وظف الجيش الوطني الشعبي سياسات متطورة وهي المعلومات الاستخباراتية ودوريات الأمن المكثف على الشريط الحدودي لكشف العديد من مخابئ السلاح والذخيرة والمخدرات وخصوصا في المناطق التالية: (برج باجي مختار، تيمياوين، عين قزام، تتراوين)، كما قام الجيش بإقامة 22 مركز تقديم مع الدول الحدودية<sup>2</sup>، لمراقبة ما يدخل من وإلى الجزائر في ظل مكافحة انتشار الأسلحة المنتشرة والمتسربة من ترسانة الجيش الليبي، حيث العثور على أسلحة مضادة للطيران من قبل وحدات الأمن الوطني الجزائري مدفونة تحت الرمل "بعين أميناس" فلمشكلة خطر حقيقي على الطيران المدني والعسكري في الجنوب الجزائري، مما أدى إلى توسيع دائرة تجارة الأسلحة، التي صاحبها ظهور عدة جماعات مسلحة كل واحدة تسعى للإستفادة من الوضع المتأزم فضلا عن القاعدة في المغرب الإسلامي.<sup>3</sup>

إن اكتشاف الجيش الوطني الشعبي في مارس 2016 بمنطقة كوينين في الوادي أسلحة مهربية من ليبيا تنوعت، حيث تضمنت (6) منظومات صواريخ ستينغر مضادة للطيران، 20 مسدس رشاش من نوع كلاشنيكوف، 3 قاذفات صواريخ 7 rpG، بندقيتين 2 رشاشتين RPK، بندقيتين قناصين، مسدسين 2 البين، 16 قذيفة خاصة بالقاذف الصاروخي 7-RPG، أربعة قنابل يدوية، حزامين، 2 ناسفين، 383 طلقة من مختلف العيارات، 97 مخزن ذخيرة، مركبة رباعية الدفع، هواتف، أغراض أخرى...<sup>4</sup>)، و تم ضبط صواريخ SA-16 SA14 SA18 وصواريخ ستينجر التي تم ضبط أعداد منها في منطقة الوادي جنوبي شرق الجزائر في مارس 2016<sup>5</sup>، كما حجزت أجهزة الأمن الجزائري

<sup>1</sup> حجازي محمد السعيد، مرجع سابق، ص 78.

<sup>2</sup> عياد محمد سمير، قادة بن عبد الله عائشة، مرجع سابق، ص 92.

<sup>3</sup> طاهر دحموح، مرجع سابق، ص 70.

<sup>4</sup> عمر فرحاتي، يسرى أوشريف، مرجع سابق، ص ص 211-212.

<sup>5</sup> رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص 100.

في السنوات الخمس التي تلت اندلاع الأزمة في ليبيا ما لا يقل عن أربعة 04 آلاف قطعة سلاح من مختلف الأحجام كان يجري تهريبها من ليبيا، وتشير تقديرات الأجهزة الأمنية. وأقرت الجزائرية أنه في 90 بالمائة من عمليات حجز الأسلحة المهربة من ليبيا إلى الجزائر ضبطت عناصر الجيش الجزائري أسلحة رشاشة من نوع كلاشينكوف، كما تم حجز صواريخ مضادة للطائرات من نوع 7 ستيريل<sup>1</sup>، وزادت مضبوطات الأسلحة في عام 2018، حيث استعاد الجيش ما يقرب من 700 سلاح ناري وعتاد خطير إضافي، بما في ذلك المتفجرات والقنابل اليدوية وقذائف الآري جي ، ودمرت قوات الأمن أكثر من 500 مخبأ في مناطق مختلفة على مدار العام ولا سيما في المناطق الحدودية للصحراء الجنوبية في أدرار وتمنراست ، واستولت السلطات مؤخرا على مدفعية ثقيلة في أعماق الصحراء، بما في ذلك صواريخ جو-أرض مهربة لصالح الجماعات الإرهابية المحلية من خلال شبكات إقليمية لتهريب الأسلحة، وبحسب ما ورد فإن العمل العسكري المتزايد على الحدود قطع طرق الاتجار الرئيسية، مع إنشاء أبراج مراقبة ودوريات وخنادق إضافية في صيف 2018<sup>2</sup>، ولا تزال عملية مكافحة والقضاء على الأسلحة المهربة من ليبيا مستمر وقائمة إلى يومنا هذا.

**المطلب الخامس: تعديلات في الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في ظل عدم استقرار الوضع الليبي.**  
**الفرع الأول: ارتفاع ميزانية الدفاع.**

نحاول في هذا الصدد تحليل العديد من الجداول للتعرف على واقع الإنفاق العسكري الجزائري وتطورات، وكذلك محاولة مقارنة الإنفاق الجزائري مع دول أخرى، للوصول للاستنتاجات التي تؤكد أو تنفي تزايد الإنفاق العسكري، وهذا سيتم التعرف عليه من خلال قراءة الجداول التالية:

تعد ميزانية الدفاع الجزائرية واحدة من أكبر ميزانيات بالموازنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وشكلت حوالي 5.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ، وفي عام 2018 أكثر من 9.5 مليار دولار أمريكي ، وبالتالي فإن الجزائر لديها قوة عسكرية كبيرة ومجهزة تجهيزا جيدا ، ويتأثر الإنفاق العسكري للجزائر والإرادة السياسية لجيش قوي بتاريخ تتخلله حرب الاستقلال المريرة ضد فرنسا، والأعمال العدائية مع المغرب في 1960<sup>3</sup>.

ونحاول من خلال الجدول قراءتها والتعليق عليها:

<sup>1</sup> سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 1339.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 1339.

<sup>3</sup> Algeria - Safety and Security ، <https://www.privacyshield.gov/article?id=Algeria-Safety-and-Security> in 16 / 08/2021 08:13

أ/الجدول رقم (77): نسبة إنفاق العسكري الجزائري من 2004-2013

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
	2.8	2.9	3.2	3.9	5.1	5.6	6.8	9.6	11	2.6

المصدر: قوي بوحنية، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا، متحصل عليه

الساعة 23:12 <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/2021/04/25>

تحليل الجدول:

من خلال هذا الجدول الذي يوضح إنفاق الجيش منذ سنة 2004 إلى سنة 2014، يمكن القول أن هناك فارق كبير في الإنفاق، وهو زيادة تفوق النصف من 4.2 إلى 11 أي زيادة بإضعاف المضاعفة خمسة أضعاف تقريبا، وهذا نتيجة يمكن تفسيرها أن تغير الوضع الإقليمي من استقرار وأمن إلى الآ استقرار والآ أمن في دول الجوار خصوصا بعد 2011 أي بعد أحداث الربيع العربي.

ب/جدول رقم (78): إنفاق العسكري منذ 2011 إلى 2015

السنة	نسبة
2011	6,8 مليار دولار
2012	9,6 مليار دولار
2013	11 مليار دولار
2014	20 مليار دولار
2015	15 مليار دولار

المصدر: محمد بالجيلالي، مرجع سابق، ص 130.

تحليل الجدول:

من خلال هذا الجدول نستنتج أن الإنفاق الحكومي في الجزائر أعطى أولوية للإنفاق العسكري على بقية القطاعات الأخرى، وهذا وكقراءة لتلك الأرقام نستنتج أن الميزانية المخصصة للمجال العسكري هي في تزايد، يزداد سنة بعد سنة، فقد وصلت من 6,8 مليار دولار في سنة 2011 لتصل بعد عامين إلى 20 مليار دولار، وهو ارتفاع كبير لتتراجع نسبة 5 مليار دولار، وهذا لا يعبر عن تراجع الميزانية المخصصة للمجال العسكري، بل للأوضاع الاقتصادية التي تمر بها الجزائر وهي تراجع

## الفصل الرابع: استراتيجية الأمن الوطني الجزائري في ظل عدم استقرار الوضع الليبي

سعر النفط، وبالتالي يرجع سببه للصعوبات الاقتصادية فقط، لأن ثقافة رفع النفقات العسكرية في الجزائر باقية ومستمرة .

### ج/الجدول رقم (79): إنفاق العسكري الجزائري من 2014-2018

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة الانفاق	5.5%	6.3%	6.4%	6.0%	5.3%

Resource: Algeria - Safety and Security ،

<https://www.privacyshield.gov/article?id=Algeria-Safety-and-Security> in 16 /08/2021

08:13

### تحليل الجدول:

من خلال هذا الجدول يمكن أن نقول أن الإنفاق بقي محافظ على ارتفاعه منذ سنة 2014 إلى 2018، وهذا يرجع للعديد من الأسباب أن الأمن الوطني الجزائري يركز على الجانب العسكري لحماية الجزائر من التهديدات المنتشرة والمتزايدة بشدة ما بعد اندلاع الأزمة الليبية.

### الجدول رقم (80): الإنفاق العسكري الجزائري 2019-2020

سنة	2019	2020
النسبة	7.51	-5.78

Resource: Algerian People's National

Army، <https://www.defenceweb.co.za/security/african-militaries/algerian-peoples-national-army/> 07/02/2022 09:16

### و/جدول رقم (81): مقارنة الإنفاق العسكري الجزائري بالقطاعات الأخرى في الجزائر

ميزانية النفقات	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية
القطاع	2010	2011	2012	2013
الدفاع	14,8	15,04	15,69	19,04

## الفصل الرابع: استراتيجية الأمن الوطني الجزائري في ظل عدم استقرار الوضع الليبي

13,06	13,5	12,21	13,6	الداخلية
0,7	0,6	0,8	1	الشؤون الخارجية
14,49	11,81	16,5	13,7	التربية
7,07	8,71	6,63	6,8	الصحة
6,1	6,01	6,19	6,11	التعليم العالي

المصدر: ليلي كرفاح، مرجع سابق، ص 42.

### تحليل الجدول:

من خلال هذا الجدول نستنتج أن الإنفاق العسكري الجزائري يتصدر كل القطاعات الأخرى (الداخلية، الشؤون الخارجية، التربية، الصحة، التعليم العالي)، حيث كانت الصدارة لقطاع الدفاع تليه التربية، وتليه الداخلية، وتليه الصحة، وتليه التعليم العالي، ترجع صدارة القطاع العسكري كما قلنا سابقا بسبب التطورات الأمنية لدول الجوار خصوصا ليبيا، لكن لا بد من طرح نقطة مهمة حول الاهتمام بالدفاع أو الجيش على حساب قطاعات أخرى قد يحدث خللاً داخلياً، وهذا ما سيؤثر على الداخل، بسبب لا توازن في عملية الإنفاق، وهذا يتناقض مع مقاربة الأمن الشامل لأن الأمن لا يتحقق بالإنفاق العسكري لأننا أمام أمن متعدد الأبعاد (السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الإنساني).

### ي/جدول رقم (82): حيث تمثلت ميزانية وزارة الدفاع الوطني في الجزائر

السنة	نسبة ميزانية الدفاع
2010	421.726.560.900
2011	631.076.546.000
2012	723.123.173.000
2013	825.860.800.000
2014	955.926.000.000

## الفصل الرابع: استراتيجية الأمن الوطني الجزائري في ظل عدم استقرار الوضع الليبي

1.004.926.000.000

2015

المصدر: ليلي كرفاح، مرجع سابق، ص 42.

### تحليل الجدول:

من خلال هذا الجدول تم التعرف على نسبة ميزانية الدفاع من ميزانية الدولة إستمرت في تزايد مستمر، والزيادة من سنة إلى سنة، فقد إزدادت ميزانية دفاع سنة 2011 بقيمة 631.076.546.000 من ميزانية الدولة مقارنة بسنة 2010 وهذا نتيجة اندلاع ثورات الربيع العربي وتداعياته على المنطقة، وستمر في تزايد من 2011 وهذه الزيادة لها أسباب ذكرناها سابقا في ظل التطورات الأمنية لهول الجوار خصوصا ليبيا الذي ساهمت في تزايد الارهاب، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة.

### ك/جدول رقم (83): مقارنة إنفاق الجزائر بدول المغرب العربي

2016	2017	2018	
10,637	10,073	9,584	الجزائر
3,697	3,462	3,363	المغرب
0,859	0,844	0,925	تونس

Resouce :Algeria - Safety and Security · <https://www.privacyshield.gov/article?id=Algeria-Safety-and-Security> in 16 /08/2021 08:13

### تحليل الجدول:

الجدول يحمل مجموعة من الأرقام تعبر على أن الجزائر تحتل الصدارة فيما يخص الإنفاق العسكري، مقارنة بالدول المغرب العربي، والفلق يتمثل بأضعاف المضاعفة، وهذا ما يجعل الجزائر تحتل الصدارة في الارتقاء بالمؤسسة العسكرية مغاربي لتليها بعد ذلك المغرب و في الأخير تونس.

### د/ جدول رقم (84): مقارنة إنفاق الجزائر بدول الساحل الافريقي

القوات العسكرية	النفقات العسكرية بالملايين	الدول
147.000	05.300	الجزائر
11.200	110	بركينافاسو
235.500	436	تشاد

## الفصل الرابع: استراتيجية الأمن الوطني الجزائري في ظل عدم استقرار الوضع الليبي

7.750	174	مالي
15.870	115	موريتانيا

Source: Laurence Aida Ammour Regional Security Cooperation in the Maghreb and Sahel: Algeria's Pivotal Ambivalence [AFRICA SECURITY BRIEF NO. 18](https://africacenter.org/publication/regional-security-cooperation-in-the-maghreb-and-sahel-algerias-pivotal-ambivalence/)

<https://africacenter.org/publication/regional-security-cooperation-in-the-maghreb-and-sahel-algerias-pivotal-ambivalence/> 17 /08 / 2021 23 :50

### تحليل الجدول:

من خلال الجدول الذي بين أيدينا ومقارنة الإنفاق العسكري في الجزائر مقارنة مع دول الساحل الإفريقي، فللجزائر تحتل الصدارة في الإنفاق العسكري حتى أنه يصعب المقارنة أحياناً، حيث تتفوق 5.300 مقارنة بالإنفاق المتتالي 436، 174، 110، 115، لتشاد، مالي، موريتانيا، بركينا فاسو، نيجر.

تم توقيع ميزانية وزارة الدفاع وأجهزة الأمن ووزارة الداخلية إلى 15 مليار دولار تقريباً في قانون المالية التكميلي، أي بزيادة 6 مليارات دولار، حيث إحتلت طبقاً للأرقام الجديدة في الإنفاق العسكري المرتبة الأولى إفريقياً<sup>1</sup>، وهذا ما أكدته بالفعل قراءة الجداول التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة بعد قراءة وتحليل نتائجها.

يضع معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام والتسلح عبر العالم، الجزائر على رأس الدول الأكثر إنفاقاً في التسليح على مستوى إفريقيا، على الرغم من تراجع الإنفاق منذ عام 2014، بسبب تهوي أسعار النفط، كما صنفت المؤسسة العسكرية "غلوبال فاير باور" الجيش الجزائري في المرتبة الثالثة عربياً والـ 26 عالمياً، بعد كل من الجيش المصري والسعودي، ويحتفظ الجيش الجزائري بحصة لا بأس بها من الميزانية العامة للدولة، لا تقل عن 10 مليارات دولار، بعدما بلغت 17 مليار خلال سنوات "البحبوحة المالية"، بشكل يعكس أهمية المؤسسة العسكرية نظير الثقل الاستراتيجي الذي تتحمله في حفظ أمن البلاد واستقرارها.<sup>2</sup>

ووفق دراسة قامت بها مؤسسة "جاينس" المتخصصة في شؤون الدفاع ورصد ميزانيات دول العالم، فقد جاءت ميزانية الدفاع الجزائرية ضمن الأقوى في العالم، بعدما تعاضم حجم نفقاتها في مجال

<sup>1</sup> بومدين وسيلة، مرجع سابق، ص 224.

<sup>2</sup> علي ياحي، التوجه العسكري اللافت يهدف إلى تحقيق التفوق الاستراتيجي في المنطقة، متحصل عليه:

تاريخ <https://www.independentarabia.com/node/43786/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%>

الدخول: 2021/10/04 الساعة 20:21.

السلاح والتجهيزات العسكرية خلال سنة 2016<sup>1</sup>، في عام 2017، إحتل الجيش الجزائري المرتبة 25 من أصل 133 جيشا في العالم<sup>2</sup>، وبلغ الإنفاق العسكري مستويات مرتفعة في السنوات الأخيرة؛ حيث تضاعفت ميزانية الدفاع تقريباً خلال العقد الأخير لتصل إلى 10.334 مليارات دولار، عام 2019، مقابل 5.368 مليارات دولار، عام 2010<sup>3</sup>. ونشر معهد إستوكهولم عام 2019 تقريراً خلص إلى أن الجزائر حققت عامي 2018 و 2019 أكبر إنفاق عسكري في إفريقيا بواقع تسعة مليارات إلى عشرة مليارات دولار؛ بعد أن كانت قد وقعت اتفاقية تسليح مع روسيا عام 2018 لتطوير مائتي مدفع من طراز "زي إس أو 23" أو المعروف عملياتيات بمدافع "شيلكا"، القدرة على ضرب أهداف برية وبحرية وجوية.<sup>4</sup>

إنفاق العسكري العالمي 2020 الصادر عن معهد ستوكهولم للسلام، بلغ الإنفاق العسكري الجزائري 9.7 مليارات دولار، بانخفاض قدره 3.4 % مقارنة بعام 2019، "لكنه ظل إلى حد بعيد أكبر منفق في شمال إفريقيا وإفريقيا ككل ، حيث كان لانخفاض أسعار النفط بدءا من عام 2014 وما تلاه من انخفاض في عائدات النفط الجزائرية، تأثير ملحوظ على الإنفاق العسكري الجزائري بحلول نهاية عام 2016. فخلال الفترة 2017-2020، حيث انخفض الإنفاق الجزائري كل عام باستثناء عام 2019، عندما انخفض الإنفاق العام بنسبة 5.3 % لكن رغم الاضطرابات الاقتصادية لم تؤثر بشكل كبير على المجال العسكري مثلما تأثرت القطاعات الأخرى<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> ميزانية الجيش الجزائري ضمن أقوى 20 ميزانية في العالم، متحصل عليه:

<https://www.assawt.net/2016/12/%> تاريخ الدخول 2021/10/04 الساعة 01:19

<sup>2</sup> Dalia Ghanem-Yazbeck،algerian-army-cooperation-not-intervention،7 DICEMBRE2017،  
<https://www.ispionline.it/it/pubblicazione/algerian-army-cooperation-not-intervention-1913231/01/2022> 23:28

<sup>3</sup> عبد النور بن عنتر، الدور الاقتصادي للجيش الجزائري، مركز الجزيرة

<https://studies.aljazeera.net/ar/article/4946> تاريخ الدخول: 2021/10/08 الساعة 21:33

<sup>4</sup> مهيب الرفاعي، عقيدة الجزائر الأمنية في سياق إقليمي مضطرب مرجع سابق

<sup>5</sup> مصطفى جالي، التسليح الجزائري-المغربي: سياق جديد لتوجهات قديمة، مركز الجزيرة للدراسات متحصل عليه:

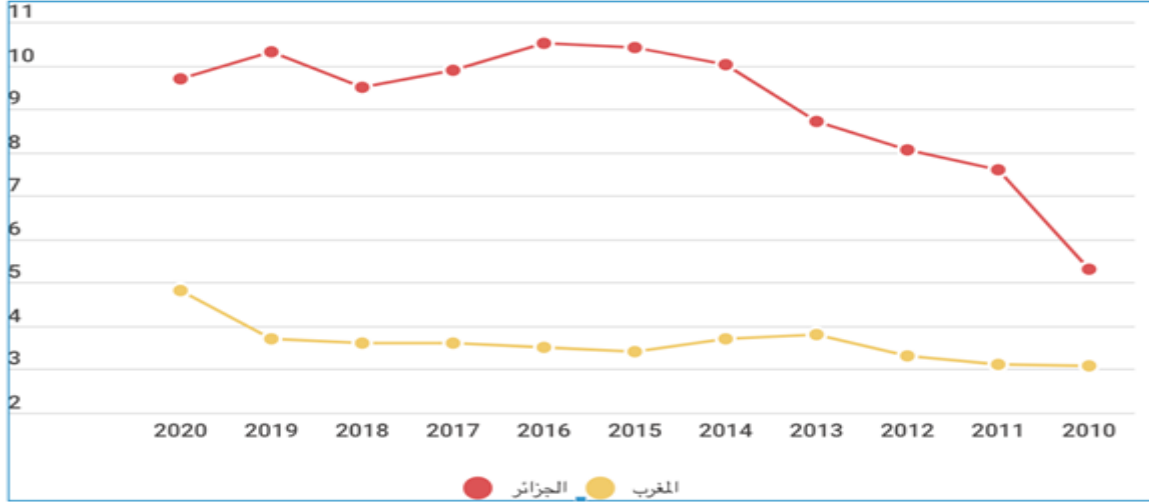
<https://studies.aljazeera.net/ar/article/5151> تاريخ الدخول 2022/02/08 الساعة 00:12



## الفصل الرابع: استراتيجية الأمن الوطني الجزائري في ظل عدم استقرار الوضع الليبي

إنفاق الجزائري ليس الوحيد في المنطقة ، وهذا بعد اعتبار أن المغرب هي ثاني أكبر دولة بعد الجزائر في مجال الإنفاق العسكري ، والشكل وحده يعبر عن هذا التنافس الذي لا يمكن اعتباره الأول من نوعه.

الشكل رقم (22): وتيرة الإنفاق على التسلح لدى الجزائر والمغرب بين عامي 2010 و2020 بالمليار دولار أميركي على أساس ثابت (2019)



المصدر: مصطفى جالي، التسلح الجزائري-المغربي: سياق جديد لتوجهات قديمة، مركز الجزيرة للدراسات متحصل عليه: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5151> تاريخ الدخول 2022/02/08 الساعة 00:12

هذه الأرقام الكبيرة التي تمثل تفسري ارتفاع الإنفاق العسكري في الجزائر والتي لها العديد من الالالات نذكرها كالتالي:

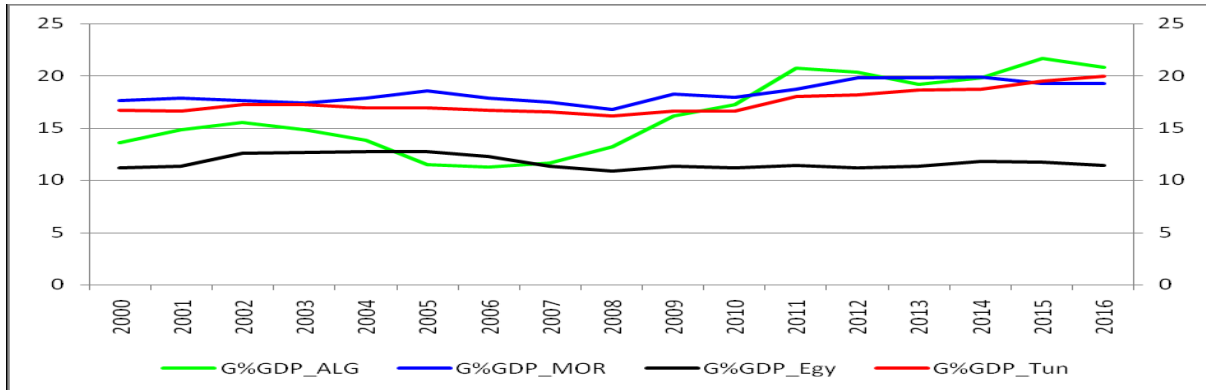
- إدراك ناقوس الخطر القادم من دولة تتقاسم معها حدود جغرافية التي تتقارب مع ليبيا (مدن الحدودية) أكثر من الجزائر، حيث نجد أن قرب مدن الحدودية الجزائرية من المدن الحدودية الليبية أكثر من قريها من مدن أخرى سواء بالنسبة للجزائر أو بالنسبة لليبيا.
- انعدام سلطة مركزية في ليبيا.
- انفلات أمني خطير، إرهاب، هجرة، جريمة منظمة.
- انتشار أسلحة القذافي في يد الميليشيات والمرتزقة.
- انتقال الأسلحة للجزائر والدول المجاورة للجزائر لثمالي والنيجر.
- الثقل الذي يحمله الجيش لحفظ الأمن واستقرار الجزائر.
- الاضطرابات الجزائرية الداخلية والخوف من الانزلاق الأمني.

## الفصل الرابع: استراتيجية الأمن الوطني الجزائري في ظل عدم استقرار الوضع الليبي

➤ لمواجهة التواجد العسكري الغربي في المنطقة.

كل هذه الأسباب كانت وراء رفع سقف النفقات العسكرية التي وزعت على كل مجالات النشاط العسكرية قواعد عسكرية، ثكنات أسلحة، تدريبات مناورات ... لتسجل القوة العسكرية الجزائرية لسنة 2022 المرتبة 31 من بين 140 من البلدان التي تم النظر فيها في المراجعة السنوية لفوسفا. أنه يحمل بوريندكس \* درجة 0.4724 (درجة 0.0000) يعتبر الدرجة المثالية)<sup>1</sup>.

الشكل رقم (23): تطور نسبة الإنفاق العسكري في دول شمال إفريقيا



المصدر: سارة برحومة، رابح بلعباس، مرجع سابق، ص 57.

### الفرع الثاني: تعزيز التدريبات العسكرية.

إن التطورات الأمنية لدول الجوار خصوصا ليبيا وتداعياتها على الجزائر جعل منها تعمل على تعزيز العمليات التكتيكية الميدانية، فقد كانت هناك العديد منها بزيارة عمل وتفقد إلى الناحية العسكرية الرابعة بورقلة، تندرج هذه الزيارة الميدانية في إطار اختتام سنة التحضير القتالي 2020-2021، بغرض تقييم مدى تنفيذ برامج التحضير القتالي، خاصة ما تعلق بالوقوف على مدى الجاهزية العملياتية لوحدات الجيش الوطني الشعبي المرابطة على حدودنا العديدة<sup>2</sup>. وفي هذا الصدد تحديدا فليق الجيش الوطني الشعبي مطالب أكثر من أي وقت مضى، سواء في إقليم هذه الناحية العسكرية الحساسة، أو في جميع النواحي العسكرية الأخرى، بمضاعفة الإصرار والعزم على بذل المزيد من الجهود، في سبيل تحقيق أعلى درجات الجاهزية العملياتية للوحدات المنتشرة في إقليم الاختصاص وأداء المهام الموكلة على أكمل وجه، سواء فيما تعلق بمواصلة نهج إستباق التهديدات القادمة من

<sup>1</sup> 2022 Algeria Military Strength. [https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country\\_id=algeria](https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=algeria) 07/02/2022 23:52

<sup>2</sup> رئيس أركان الجيش الجزائري يحذر "المتعطشين للسلطة"، متحصل عليه:

<https://www.alhurra.com/algeria/2021/08/15> متحصل عليه 2021/08/15 الساعة 01:37

محيطنا المباشر، أو في إطار التعزيز والتكليف المستمر للتشكيلات العملياتية المكلفة بحماية ومراقبة حدود وإحباط عمليات تسريب السلاح وتسلل الإرهابيين، ومحاربة كافة أشكال التهريب الذي ينخر الاقتصاد الوطني، فضلا عن مكافحة الجريمة المنظمة والهجرة السرية<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: تطوير المعدات العسكرية.

دخلت ميزانية الدفاع الجزائرية لأول مرة منذ سنوات عديدة، ضمن أقوى ميزانيات الدفاع في العالم، قد برز ذلك جليا في توجه وزارة الدفاع الوطني الأخير لتحديث وعصرنة جميع هياكلها، من قوات برية، جوية، بحرية ودفاع عن الإقليم وتزويدها بأحدث الأسلحة والتجهيزات الحربية، من خلال العقود العملاقة المبرمة بملايين الدولارات مع أكبر وأشهر مصنعي السلاح في العالم<sup>2</sup>، فتحصلت من خلالها على عدة طلبات من طائرات "سوخوي" النفاثة، تشكيلة من أحدث مقاتلات "مي 28" المدمرة للدبابات والمدرعات، شحنات من الدبابات "تي 90" الخارقة والمزودة بدورها بنظام "شتورا" المتطور وصولا إلى أنظمة الدفاع من خلال منظومة "أس 400" الأكثر تطورا، المتواجدة حصريا بروسيا الصين والجزائر، القادرة على رصد وتدمير الأهداف من على بعد 400 كلم<sup>3</sup>.

الإستراتيجية التي اعتمدها الجزائر في السنوات الأخيرة في مجال التسليح، تنقسم إلى قسمين<sup>4</sup>:

✓ سعي المؤسسة العسكرية إلى تجديد أسلحتها التي خرجت عن الخدمة، خاصة بعد أحداث العشرية السوداء التي استنزفت كما كبيرا من العتاد العسكري خلال الحرب ضد الإرهاب، فيما لم تستطع المؤسسة العسكرية تجديده في ذلك الوقت لعدة اعتبارات دولية بسبب فرض نوع من الحصار على الصفقات العسكرية الجزائرية، إلى جانب الظرف الاقتصادي الصعب الذي كانت تمر به البلاد آنذاك.

✓ يدخل ضمن الرهانات الجديدة للجيش أين بدأت الأوضاع تتدهور في دول ليبيا، الأمر الذي استدعى تركيزا أكبر على المناطق الجنوبية.

<sup>1</sup> رئيس أركان الجيش الجزائري، مرجع سابق.

<sup>2</sup> ميزانية الجيش الجزائري ضمن أقوى 20 ميزانية في العالم، <https://www.assawt.net/2016/12/%> تاريخ الدخول 2021/10/04 الساعة 01:19

<sup>3</sup> ميزانية الجيش الجزائري ضمن أقوى 20 ميزانية في العالم، مرجع سابق.

<sup>4</sup> أكرم خريف، الجيش يحضر لمواجهة أي خطر كان حتى لو كان هجوما من نوع تحالف، متحصل عليه:

<https://elikhbaria.dz/22149> تاريخ الدخول: 2022/01/14 الساعة 18:05 .

دراسات و تقارير قدمت أرقاما وإحصائيات عن حجم مشتريات الجزائر من الأسلحة، مسجلا انه منذ الاستقلال وإلى غاية سنة 2015، بلغ حجم مشتريات الجزائر من السلاح حوالي 25.7 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من 1961 إلى 2015، منفقة ما يزيد عن 11.3 مليار دولار ما بين 2014 و2015. وهو ما أعطى انطبعا عند بعض المراقبين، أن البلاد تتجه لتعزيز ترسانتها العسكرية، تحسبا لأي طارئ قد يحدث في المنطقة<sup>1</sup>.

أعلنت الجزائر تطوير القوات البرية وشراء تجهيزات متطورة لمراقبة الحدود في هذا توقيع ميزانية وزارة الدفاع 15 مليار دولار تقريبا في قانون المالية أي 6 مليار دولار حيث أصبح بذلك ارتفاع الإنفاق العسكري في الجزائر تحتل مراتب متقدمة عربيا وإفريقيا بل حتى عالميا<sup>2</sup>، شكلت الزيادة البالغة 169 بالمائة في إنفاق العسكري الجزائري بين 2007 و2016 الزيادة الأكبر في المنطقة أن صادرات النفط والغاز مهمة لاقتصاد الجزائر، وهبوط أسعار النفط لم تمنع البلاد من مواصلة زيادة إنفاقها العسكري في عامين 2015-2016 زادت واردات الجزائر من الأسلحة بنسبة 4.7 في المائة ما بين 2012 و 2016 مقارنة عام 2007 و 2011، وكانت خامس مستورد للأسلحة في الأعوام 2012 و2016 حيث ضمت الأسلحة الرئيسية فرقاطتين من ألمانيا، و 3 فرقاطات حربية من الصين و 24 طائرات حربية 16 مروحيات حربية و320 دبابة من روسيا<sup>3</sup>.

وعرفت سنة 2016 استمرار الوتيرة الحثيثة للتطوير والعصرنة في الجيش الوطني الشعبي "، حيث "عزز الجيش الوطني الشعبي قدراته القتالية بالعديد من الوسائل البحرية والجوية المزودة بأحدث التكنولوجيات في المجال العسكري ففي إطار برنامج تحديث وعصرنة، تعزز الأسطول البحري شهر مارس بسفينة حربية أطلق عليها اسم الغراب "الفتاح- 921"، إضافة إلى الفرقاطة "الرادع 910" وهي مزودة بأحدث التكنولوجيات العالية الدقة في المجال العسكري البحري، ومن ثمة السفينة الحربية الغراب "الزاجر 922"، من جانبها تعززت القوات البرية بعناد عصري وأسلحة نوعية، يأتي في مقدمتها

<sup>1</sup> الجيش حقق انجازا عظيما وأصبح القوة العسكرية الثانية إفريقيا، مرجع سابق.

<sup>2</sup> وسيلة بومدين، مرجع سابق، ص 224.

<sup>3</sup> بيتر د. ونرمان، "الانفاق العسكري وعمليات نقل الأسلحة إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، في التسليح و نزع السلاح والأمن الدولي، تر: عنر السعيد الأيوبي، أمين السعيد الأيوبي، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2017)، ص 157.

## الفصل الرابع: استراتيجية الأمن الوطني الجزائري في ظل عدم استقرار الوضع الليبي

الحوامة "مي 26" التي تعتبر أضخم طائرة مروحية للنقل العسكري في العالم<sup>1</sup>، وهذه السياسات التطويرية كان من أهم نتائجها ترسانة من الاسلحة المتطورة، وزاد من حجم العسكري، كما هو موضح في هذا الجدول.

الجدول رقم (85): الحجم العسكري الجزائري منذ سنة 2015-2018

الحجم العسكري للجزائر لعام 2015	317.200.00	زيادة 0 % عن عام 2014.
الحجم العسكري للجزائر لعام 2016	317.200.00	زيادة 0 % عن عام 2015
الحجم العسكري للجزائر لعام 2017	317,000.00	زيادة 0.06 % عن عام 2016
الحجم العسكري للجزائر لعام 2018	317,000.00	زيادة 0 % عن عام 2017

resoure: Algeria Military Size 1985-2022، <https://www.macrotrends.net/countries/DZA/algeria/military-army-size> 10/ 12/ 2021 18: 58

على عكس العقيدة العسكرية والاستخباراتية في الدول العربية، ذات القدرات الأمنية المحدودة، والقائمة على دمج القدرات الأمنية والعسكرية المحلية مع تحالفات خارجية، تتبنى الجزائر عقلية عسكرية مبدؤها الاعتماد الذاتي، نظراً إلى أنها تتمتع بقوة عسكرية لا يستهان بها في شمال إفريقيا ، حيث زاد الإنفاق العسكري الذي قدر ب 9.37 مليار دولار عام 2015<sup>2</sup>، ونشر معهد إستوكهولم عام 2019 تقريراً خلص إلى أن الجزائر حققت عامي 2018 و 2019، أكبر إنفاق عسكري في إفريقيا بعد أن كانت قد وقعت إتفاقية تسليح مع روسيا عام 2018، لتطوير مائتي مدفع من طراز "زي إس أو 23" أو المعروف عملياتياً بمدافع "شيلكا"، القادرة على ضرب أهداف برية وبحرية وجوية<sup>3</sup> .

إن صفقات الأسلحة التي أبرمت بين الجزائر والممول الرئيسي للجيش الوطني الشعبي روسيا تدخل في إطار رفع من قدرات الدفاع الوطني، من خلال استهداف منظومات أسلحة متطورة جدا ، وليست البسيطة فقط التي تدخل في إطار مكافحة الإرهاب<sup>4</sup>.

أكبر متعامل مع الجزائر في المجال العسكري هي روسيا، وهذا واضح من خلال حجم الصفقات الموقعة بين البلدين والتي لا بد من التعرف على أسبابها في الاتي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> الجيش حقق انجازا عظيما وأصبح القوة العسكرية الثانية إفريقيا، متحصل عليه:

<https://elikhbaria.dz/22149> تاريخ 2022/01/14 الساعة 17:00

<sup>2</sup> عياد محمد سمير، قادة بن عبد الله عائشة، مرجع سابق ، ص 91.

<sup>3</sup> مهيب الرفاعي، عقيدة الجزائر الأمنية في سياق إقليمي مضطرب، مرجع سابق

<sup>4</sup> رمضان حملات، الجزائر تعتمد على منظومات أسلحة روسية متطورة جدا ترعب حتى أمريكا، متحصل عليه:

<https://elikhbaria.dz/22149> 2022/01/14 الساعة 17:49.

✓ هو نوعية الأسلحة التي توفرها روسيا خاصة ما تعلق بالدفاع الجوي والغواصات.

✓ العامل هو السهولة في التعامل وتوفير كل الاحتياجات التي يطلبها الجيش الوطني الشعبي على عكس الطرف الأمريكي، الذي تتجنب الجزائر التعامل مع عه بسبب ما يعرف ببند "أف أم أس" حيث تعطي أمريكا لنفسها الحق في اختيار نوع السلاح الذي تبيعه لك.

نشر مجلة عسكرية روسية، عقود التسليح الموقعة بين روسيا والجزائر حين ذكرت أنه من "المرتقب أن تتعاقد الجزائر حول القاذفة المقاتلة "سو - 32"، لتكون أول زبون أجنبي لهذا النوع من القاذفات"، كما كشفت عن تعاقد مع الجزائر عام 2018، لتزويدها بـ 16 مقاتلة متعددة المهام من نوع "ميغ"، بقيمة 800 مليون دولار، وقبلها 14 مقاتلة "سو - 30" بقيمة مليار دولار،<sup>2</sup> يتكون النسيج الصناعي العسكري الجزائري اليوم من 15 مؤسسة موزعة على مختلف القطاعات الإنتاجية (صناعات ميكانيكية، وإلكترونية، وكيميائية، ونسجية، ومواد متفجرة وذخيرة...)، تعزز هذا النسيج الصناعي في 2019، بإنشاء مؤسسة تطوير المنظومات التقنية المكلفة "بضمان الدراسات والتصميم وهندسة المشاريع وصناعة أنظمة الأسلحة الخاصة والذخائر الخاصة"، وكذلك بمراقبة نوعية المنتجات والمشاركة في البحث والتطوير.<sup>3</sup>

إن الجزائر ستبقى تنتهج نفس الإستراتيجية إلى غاية تحقيق البرنامج الطموح لوزارة الدفاع الوطني، فيما يخص مجال الصناعات العسكرية من معدات، ومدركات وأسلحة خفيفة وحتى طائرات بدون طيار، وهذا سيتحقق على المدى المتوسط والبعيد، مشيراً أن هذا النهج يستمر أيضاً في ظل التهديدات التي أصبحت واضحة من بعض الدول الإقليمية البعيدة<sup>4</sup> في نوفمبر 2020 اجتماعاً لمديري المؤسسات التابعة لمديرية الصناعات العسكرية لوزارة الدفاع حول التصدير والتصنيع وعدم الاكتفاء بالتركيب، قائلاً: إنه يتعين على الجيش توسيع دائرة اهتمامات الصناعات العسكرية، لتشمل ليس فقط تلبية إحتياجات الجيش وأسلأه المشتركة والسوق المحلية، بل تتعداه إلى الولوج إلى الأسواق

<sup>1</sup> أكرم خريف، الجيش يحضر لمواجهة أي خطر كان حتى لو كان هجوماً من نوع تحالف، مرجع سابق.

<sup>2</sup> علي يحيى، التوجه العسكري اللافت يهدف إلى تحقيق التفوق الاستراتيجي في المنطقة، متحصل عليه: <https://www.independentarabia.com/node/43786/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%> تاريخ

الدخول: 2021/10/04 الساعة 01:34

<sup>3</sup> عبد النور بن عنتر، الدور الاقتصادي للجيش الجزائري، مركز الجزيرة للدراسات،

<https://studies.aljazeera.net/ar/article/4946> تاريخ الدخول: 2021/10/08 الساعة 21:33

<sup>4</sup> رمضان حملات، مرجع سابق.

## الفصل الرابع: استراتيجية الأمن الوطني الجزائري في ظل عدم استقرار الوضع الليبي

الإقليمية، بل وحتى الدولية، والتفكير جدياً في تصدير منتوجاتنا، شريطة الحرص على جودتها ومطابقتها للمعايير الدولية<sup>1</sup>.

### الجدول رقم (86): أهم الصناعات العسكرية في الجزائر

الصناعة العسكرية في الجزائر الحاضر	الصناعة العسكرية في الجزائر في سابق
فتصنع الجزائر محلياً كل ما تحتاجه من أسلحة خفيفة وذخائر ومركبات وعربات نقل عسكرية، كما طوّرت قطاع صيانة بعض الأسلحة المتقدمة مثل المقاتلات، وتسعى إلى تطوير قاعدة تكنولوجية وصناعية من خلال التحالفات الإستراتيجية في مجال الأسلحة الصغيرة والخفيفة والصناعات الأخرى لاسيما الميكانيكية	صناعة بعض الزوارق السريعة بترخيص من شركة بروك مارين وبناء سفن صغيرة للحماية وسفن صيد، فضلاً عن سفن صغيرة للإنزال وصناعة الذخيرة

المصدر: عبد النور بن عنتر، الدور الاقتصادي للجيش الجزائري، مرجع سابق.

بفضل هذا التوجه تمكن الجيش الوطني الشعبي من احتلال المراكز الأولى عالمياً، حسب موقع "فاير باول غلوبال" المختص بالدراسات العسكرية والاستراتيجية بفضل التسليح النوعي الذي يتمتع به وكذا حجم القوات العاملة، فوق الموقع يمتلك الجيش 512 ألف جندي، وضابط عاملين إضافة إلى 400 ألف من أفراد الاحتياط، أما بالنسبة للتسليح فقد حدد الموقع قوة الجيش، بـ 451 طائرة منها 89 طائرة مقاتلة اعتراضية و 99 طائرة هجومية، بالإضافة إلى 225 طائرة نقل و 64 طائرة تدريب و 210 حوامة، و 34 حوامة مقاتلة. أما القوات البرية فتمتلك 975 دبابة و 1898 مدرعة و 148 أنظمة متعددة إطلاق الصواريخ، وتأتي القوات البحرية بـ 69 قطعة منها 6 غواصات.<sup>2</sup>

أكد الخبير الأمني رمضان حملات أن المنظومات الأسلحة جد متطورة، تسمح للقوات المسلحة الوطنية التصدي لأي اعتداء من قبل أي قوى كانت، والدليل على ذلك، المنظومات المتخصصة في الدفاع الجوي عن الإقليم، والتي تتميز بتكنولوجيا عالية، لأنها تعتبر من أفضل وأحسن المنظومات على المستوى العالمي، حيث أصبح للجزائر قدرة على إنشاء منطقة حظر جوي، حيث ذكر حملات،

<sup>1</sup> عبد النور بن عنتر، الدور الاقتصادي للجيش الجزائري، مرجع سابق.

<sup>2</sup> الجيش حقق انجازاً عظيماً وأصبح القوة العسكرية الثانية إفريقياً، متحصل عليه:

تاريخ 2022/01/14 الساعة 17:00 <https://elikhbaria.dz/22149>

## الفصل الرابع: استراتيجية الأمن الوطني الجزائري في ظل عدم استقرار الوضع الليبي

“أس 300، أس 400، وبوك” M 2 ، القادرة على التعامل مع عدد كبير من الأهداف والتصدي لها سواء كانت طائرات أو صواريخ، من خلال إسقاطها على مسافات بعيدة قد تصل لـ 250 كلم<sup>1</sup>.

الجدول رقم (87): مصدر أسلحة الجزائر 2012-2016

مستورد	تغير في حجم	عدد الدول المصدرة للأسلحة	مصدر الأسلحة لثلاثة دول كبرى
الجزائر	4,7	15	روسيا 60
			صين 15
			ألمانيا 12

المصدر: بيتر د. ونرمان، مرجع سابق، ص 151،

### تحليل الجدول:

من خلال هذا الجدول نستنتج أن الجزائر تعتمد على شراء الأسلحة من روسيا والصين وألمانيا حيث تصدر روسيا مصدر الأول للأسلحة الجزائرية.

الفرع الرابع: توسيع صلاحيات الدفاعية في الجزائر التعديلات الدستورية حول مهام الجيش ونطاق عمله.

في 12 نوفمبر 2020 أعلنت الجزائر دستور جديد نتائجه رسميا عبر المجلس الدستوري حيث قال كمال فنيش رئيس المجلس الدستور أن نسبة المصوتين بنعم بلغت 99.5 بالمائة، في حين بلغت نسبة المصوتين بلا نسبة 11,0 بالمائة<sup>2</sup>.

الجزائر من الدول التي تدعو وتدعم عدم التدخل في شؤون الدول ، والعمل على تعزيز الحلول السلمية، وترفض أي تدخل أجنبي في المنطقة بأي صورة من الصور ، وبأي شكل من الأشكال وهذا ما أكدته من خلال الدستور 2016 لكن في ظل التطورات الأخيرة التي شهدتها المنطقة في ظل الأزمة الليبية على وجه الخصوص ، حاولت الجزائر أن تقوم بالعديد من التصحيحات في عقيدتها

<sup>1</sup> رمضان حملات، المرجع السابق.

<sup>2</sup> يوسف خليل محمد، "إعادة تقييم العقيدة الأمنية للدولة الجزائرية وضرورات الأمن الإقليمي، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، مركز ديمقراطي العربي، برلين، المجلد 02، العدد09، (ديسمبر 2020)، ص 24.



## الفصل الرابع: استراتيجية الأمن الوطني الجزائري في ظل عدم استقرار الوضع الليبي

الأمنية التي كان إلزاماً أن تتماشى مع التطورات التي تحدث في المنظومة الأمنية العالمية ، فالأمن كان مصدره معلوماً ومحددًا، وهو الدول لذا كانت الدول تتبع استراتيجيات أمنية محددة وواضحة بينما اليوم المن أصبح غير محدد مصدره وهويته، فهو لم يعد محدد بدقة مما جعل من استراتيجيات الدول خصوصاً الجزائر ، تقع في ثغرات الجزائر في ظل التغيرات التي تشهدها المنطقة ، حاولت القيام ببعض المواد القانونية التي تنظم الاستراتيجية الأمنية في الجزائر ، لقد نصت الجزائر في المادة 29 من الدستور الجزائري لعام 2016 على أن تمتنع اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحرّيتها، وتبذل جهودها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية<sup>1</sup>. وهذا تأكيد على أن الجزائر لا تتدخل في حدود دول أخرى ويبقى دورها الدفاعي محصوراً في إقليمها الجغرافي فقط.

المادة 29 من الدستور المعدل عام 2016 (المادة 26 من دستور 1996) تنصّ على أن الجزائر "تمتنع عن اللجوء إلى الحرب"<sup>2</sup>.

### الجدول رقم (88): المادة 26 من دستور 1996

#### المادة 26 من دستور 1996

"تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحرّيته وتبذل جهودها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية.

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 28 نوفمبر 1996، الجريدة الرسمية، العدد 76. 1996.

### الجدول رقم (89): المادة 29 من دستور 2016

#### المادة 29:

تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحرّيتها. وتبذل جهودها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية.

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، التعديل الدستوري 6 مارس 2016. الجريدة الرسمية. العدد 14، 2016.

<sup>1</sup> محمد يوسف خليل، مرجع سابق، ص 11.

<sup>2</sup> موقف الجزائري من الازمة الليبية بين التغيير و الاستمرارية، المركز العربي للأبحاث و الدراسات الاستراتيجية

متحصل عليه: <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Algerian-P> تاريخ

الدخول 2021/09/30 الساعة 00:38

## الفصل الرابع: استراتيجية الأمن الوطني الجزائري في ظل عدم استقرار الوضع الليبي

سمحت التعديلات الدستورية بنشر القوات العسكرية الجزائرية خارج حدود البلاد، تحت مظلة قوات حفظ السّلام التابعة للأمم المتحدة، أو قوات المنظمات الإقليمية، وأبرزها قوات الاتحاد الإفريقي أو قوات جامعة الدول العربية، على أن يكون نشر القوات مشروطاً بمصادقة البرلمان ، تأتي هذه التعديلات في إطار عمليات التغيير الديمقراطية التي تجري نحوها البلاد، خصوصاً وأن انتقال السّطة يوحى بإدخال آليات جديدة للرقابة المدنية على القوات المسلحة الجزائرية<sup>1</sup>، في إطار عمليات التغيير الديمقراطية التي تجري نحوها البلاد، خصوصاً وأن انتقال السّطة يوحى بإدخال آليات جديدة للرقابة المدنية على القوات المسلحة الجزائرية<sup>2</sup>، أن المتغيرات الإقليمية والإستراتيجية التي تعرفها المنطقة تفرض رؤية عسكرية جديدة، خاصة في ظل نشاط مكثف للمليشيات والجماعات الإرهابية على الحدود الشّرقيّة، وهو بالضبط ما استدعى إدراج هذا المقترح في مسودة الدستور التي تنص على المشاركة في عمليات حفظ السّلام ، تحت مظلة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية<sup>3</sup>، ما دفع بنشر الرئاسة الجزائرية قبل صدور الدستور الجديد 2020 مسودة تعديل الدستور الأخير، حيث تشهد الجزائر جدلاً بشأن مضمون المادتين 31 و 95 من المسودة، اللتين يُعتدّ على نطاق واسع أنّ من شأنهما - إن اعتمدتا - أن تدفعا نحو تغيير كبير في العقيدة العسكرية الجزائرية ، وتنص المادة 31 من المسودة على أنه "يمكن للجزائر في إطار الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية ، وفي ظل الامتثال التام لمبادئها وأهدافها أن تشارك في عمليات حفظ واستعادة السّلام" ، في حين نصت المادة 95 على أنّ رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، "يقرر إرسال وحدات من الجيش إلى الخارج بعد مصادقة البرلمان بأغلبية الثلثين من أعضائه"<sup>4</sup>.

ورد بعدها الترحيب بعمليات السّلام المشتركة ، حيث تحدثت مجلة الجيش التابعة لوزارة الدفاع الجزائرية في 2020 ونشرت ما يلي: " أن مقترح مشاركة الجيش الوطني الشّعبي في عمليات حفظ

<sup>1</sup> مهيب الرفاعي، عقيدة الجزائر الأمنية في سياق إقليمي مضطرب، <https://www.alaraby.co.uk/opinion/>

عقيدة-الجزائر-الأمنية-في-سياق-إقليمي-مضطرب تاريخ الدخول 2021/09/08 الساعة 00:15

<sup>2</sup> مرجع نفسه.

<sup>3</sup> نبيلة بن يحيى، ترجيح المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية دولياً وإقليمياً، الشعب، متحصل عليه:

<http://www.ech-chaab.com/ar/%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%AF%D8%A9-%D9%88->

تاريخ الدخول:2021/09/30 الساعة 00:51

<sup>4</sup> الموقف الجزائري من الازمة الليبية بين التغيير والاستمرارية، مرجع سابق.

السّلام خارج حدودها الوطنية يتماشى تماما مع السّياسة الخارجية لبلادنا " <sup>1</sup>، كما أنه أقر ما يلي: إن الأمن القومي لبلادنا الذي يتجاوز حدودنا الجغرافية الوطنية يقتضي في ظل الوضع السّائد على الصعيد الإقليمي، وما يطبعه من تحولات وتغيرات جديدة تعزيز حماية أمن واستقرار وطننا المشترك، في ظل عمليات فرض حفظ الأمن، <sup>2</sup> حيث ركز هذا التعبير من أجل ضمان الأمن والاستقرار هي التي تحدد مجال عمل الجيش الوطني الشّعبى، فمشاركة الجيش خارج الحدود ليست جديدة فالجزائر، شاركت سابقا تحت مظلة هيئة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، وكذا الجامعة العربية، لكن اليوم مع تعقد المنظومة الأمنية إقليميا ودوليا، وتغ يجر مفهوم الحروب من نظامية تدور بين جيشين نظاميين، أصبحت حروبا لا تماثلية بين مليشيات وشركات أمنية، ما يتطلب الحذر والحيلة أمنيا، استراتيجيا وتكتيكيا، هنا أصبح الأمر يتطلب القراءة الحذرة في تحصين حدودنا مع ثبات عقيدة الجيش دوما على المحافظة على متغير الدفاع وليس الهجوم، من أجل درء أي خطر تكون مصدره الحركات الإرهابية التي تحركها بعض الجهات الدولية في إطار ما يسمى بالحروب بالوكالة، في إطار التغيرات الأمنية والإقليمية تجاوزت الحروب النظامية بين الجيوش، وتحولت إلى حروب بمنظور آخر وبجيل آخر تتحكم به تقنيات جديدة <sup>3</sup>.

### تعديلات العسكرية:

- يمكن للجيش الجزائري التدخل في حفظ الأمن بعد مصادقة البرلمان.
- زيادة رفع سقف النفقات العسكرية.
- القيام بإعادة النظر في عمليات التكتيك في قسم الشّرقى.
- مهمة الأمن الوطني من اختصاص الجيش الذي يسهر على تكريس الأمن والاستقرار.

<sup>1</sup> محمد جعوب، مرجع سابق، ص 24.

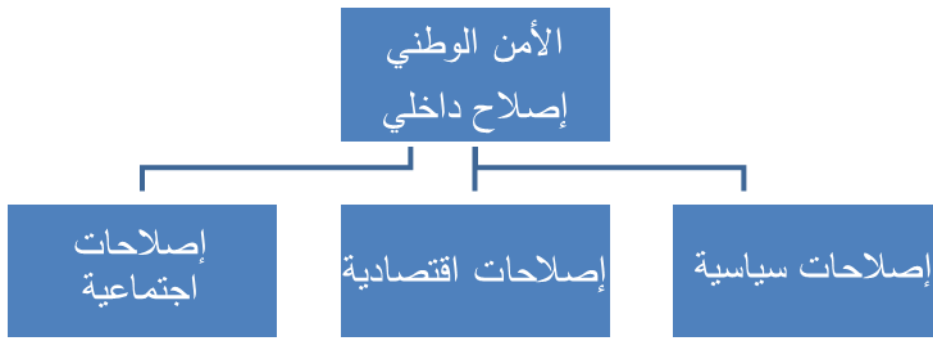
<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 24.

<sup>3</sup> نبيلة بن يحيى، مرجع سابق.

### المبحث الثالث: الاستراتيجية الجزائرية للإصلاحات الداخلية في ظل عدم استقرار الوضع الليبي.

تحقيق الأمن الوطني أصبح حقيقة يعمل على تفعيلها الجميع، فالباحث يدرس الظاهرة نظريا للوصول لأساليب لتحقيقه في ظل البيئة المتطورة والمتغيرة باستمرار، أما صانع القرار يسعى لتحقيقه في ظل ما تتوفر عليه من إمكانيات لتحقيقه ومواجهة كل التهديدات التي تحول دون تحقيقه، والتي تهدد بقاء الجزائر، رغم الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق الأمن لابد من تفعيل الأمن الداخلي عبر موجة إصلاحات، يتمحور هذا الجزء على نقطة محورية مهمة جدا في ظل التحديات التي تواجه الجزائر القادمة من دول الحوار ليبيا بشكل خاص، فالجزائر لا يمكن أن تعتمد على سياسة الدفاع لرد و طرد أي تهديد قادم من ليبيا، حيث ساهمت الجزائر، ولا زالت تساهم في إيجاد حلول سلمية للوضع الليبي، وكما أنها تعمل بكل ما تحويه من قوة دفاعية حماية التراب الوطني من التهديدات المتخفية لكن كل هذا ليس بكاف، لأن الأمن أصبح متشعب ومتعدد الجوانب لدى قد لا يتحقق الأمن بالقبضة العسكرية وحدها، لأن التهديدات الأمنية قد تعتمد فقط على وسائل التواصل لنشر الفتنة والتفرقة في المجتمع دون التنقل الجغرافي هذا فقط مثال على واقع التهديدات الأمنية التي أصبحت تخرج عن نطاق السيطرة لدى كان لزاما على الجزائر أن تعمل على حفظ الأمن الداخلي في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، مما دفع الجزائر القيام بتعديلات وإصلاحات تسعى من خلالها حفظ أمن واستقرار الداخل من خلال توحيد كل الأصوات، وكل التوجهات وكل الأعراق (العربي وقبائلي وطارقي وإباضي)، وكذلك التصدي لأي إعتداء خارجي أي الإصلاحات الداخلية مهمة جدا في تمكين الدولة في حفاظ على أمنها واستقرارها.

#### الشكل رقم (23): الأمن الوطني في إطار الإصلاح الداخلي



المصدر: إعداد الباحثة

المطلب الأول: الجزائر من الحراك إلى تكريس الوحدة في ظل عدم استقرار الوضع الليبي

الفرع الأول: الجزائر من الاحتجاجات إلى الحراك الشعبي في ظل عدم استقرار الوضع الليبي

عرفت الجزائر تحديات سياسية، فلم تشهد الجزائر منذ سنة 1989 إلى 2007 تحولا طبيعيا في التجربة الإصلاحات السياسية الذي خلف تحديات اقتصادية واجتماعية عانى منها الشعب الجزائري، تمثلت في انعدام التداول على السلطة الفساد بمختلف أنواعه وتراجع الناتج القومي، وارتفاع الديون الخارجية، وانخفاض مستوى الدخل الفردي وتفاقم معدلات البطالة بين القطاعات الشبابية<sup>1</sup>، وهذا ما جعل من الجزائر جاهزة بانتقال شرارة ما يحدث في ليبيا لدا حاولت الجزائر الإسراع في وضع مجموعة من الإصلاحات والتعديلات للمحافظة على الأمن والاستقرار، من خلال استدراك العديد من المطالب نحو الاستقرار وعدم النزوع إلى أدوات تغييرية مثلما حصل في ليبيا<sup>2</sup>.

بعد 2011 عرفت الجزائر موجة احتجاجات انطلقت في يناير 2011 بمعدل 555 احتجاجا في الشهر، و 18 في اليوم الواحد، كانت احتجاجات تطرح قضايا اجتماعية واقتصادية مرتبطة بتوزيع الثروة الوطنية والمطالبة بالنظر في قضايا الفساد، حيث احتلت الجزائر مراتب متقدمة من حيث الفساد، فقد مثلت الجزائر المرتبة 105 مؤشر أكثر الدول فسادا في العالم، بناء على تقرير تقدمه منظمة الشفافية الدولية<sup>3</sup>.

ويعتبر تاريخ 10 فيفري 2019، تاريخ إعلان ترشح الرئيس السابق رحمه الله عبد العزيز بوتفليقة للعهد الخامسة، الأمر الذي لقي رفضا وسخطا من طرف الشعب الجزائري، تمثلت في مظاهرات حاشدة في كل من ولاية خنشلة، برج بوعرييج، بجاية<sup>4</sup>، لتنتقل لباقي الولايات، حيث خرج الشعب الجزائري في 22 نوفمبر 2019 للمطالبة بالتغيير، يمكن القول أن الاحتجاجات الجزائرية تميزت بما يلي:

✓ احتجاجات مست كل شرائح المجتمع.

<sup>1</sup> ميلاد مفتاح حراثي، مرجع سابق، ص 117.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 118.

<sup>3</sup> قوي بوحنية، "المغرب العربي من الإصلاح والاستعصاء الديمقراطي"، الديمقراطية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 49، (يناير 2013)، ص 118.

<sup>4</sup> مريم ضريان، "كرونولوجيا الحراك الشعبي الجزائري ضمن نسق التفاعل الوطني والدولي: قراءة في جدلية الفعل و رد الفعل"، في الحراك الشعبي في الجزائر جدلية الانتقال الديمقراطي والأمن المجتمعي، تحرير: عامر مصباح (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2020)، ص 310.

- ✓ سلمية المظاهرات.
  - ✓ مظاهرات انتشرت عبر كل ربوع الوطن فلم تكن تنصف بالمناطقية أو الجهوية.
  - ✓ نظامية الاحتجاجات، حيث تم اتخاذ يوم الجمعة يوماً خاصاً بالمظاهرات.
  - ✓ الحرص على متابعة التغيير.
  - ✓ مظاهرات شعبية لقيت حماية الجيش والشرطة وحمايته.
- فكانت احتجاجات رافضة لترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للعهد الخامسة، وكانت هناك احتجاجات سنة 2014 عبرت فيه فئة قليلة على رفض ترشح الرئيس للعهد الرابعة، لكنها لم تلق صدأ<sup>1</sup>، ورفض استمرار الوضع السياسي والاقتصادي القائم، وكذلك الشعور بالتهميش<sup>2</sup>.
- من أهم الحلول التي يقترحها خبراء الغرب لما يصفونه بالهشاشة، هو إعادة بناء الدولة، والذي يضم في تقديراتهم بناء الدولة ترسيخ الأمن والتنمية لتحقيق ذلك، ويجب على الدولة أن تتميز بأربع ميزات أساسية للخروج من وضعية الهشاشة، يمكن إجمالها في ما يعرف بمنهجية كارل، تعني: القدرة-السلطة-المسؤولية والمشروعية<sup>3</sup>.

#### الجدول رقم (90): أساس بناء الدولة

القدرة	قدرة الإدارة والقطاع الخاص مع التركيز على مجالات: الرعاية الصحية، حماية CAPACITÉ C الطفولة، القدرة على إقامة الهياكل القاعدية...
السلطة	سلطة الدولة: احترام القانون، استقلالية القضاء
المسؤولية	مسؤولية السلطة السياسية والإدارية: محاربة الرشوة، الصفقات العمومية، مشاركة المواطن
الشرعية	مشروعية السلطة السياسية: شفافية الانتخابات، استقلالية القضاء، الشفافية L LÉGITIMITÉ المالية والميزانية

<sup>1</sup> معاش الطيب، بكاي رشيد، "كرونولوجيا الاحتجاج والحراك الشعبي في الجزائر محطات تاريخية"، مجلة التمكين الاجتماعي، جامعة عمار تليجي الاغواط، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، (مارس 2021)، ص 198.

<sup>2</sup> سيلية أمغاز، "الحراك الشعبي في الجزائر الأسباب والتداعيات"، في الحراك الشعبي في الجزائر جدلية الانتقال

الديمقراطي والأمن المجتمعي، تحرير: عامر مصباح، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2020)، ص 221.

<sup>3</sup> كنزة مغيش، مرجع سابق، ص 241.

المصدر: كنزة مغيش، مرجع سابق، ص 241.

الجزائر تواجه تحديات داخلية لتكون أرضية خصبة لتنامي التهديدات التي قادمة من دول الإقليم بشكل عام، وليبيا بشكل خاص، فالجزائر تقوم بمجموعة من الإجراءات لحماية أمنها الوطني الذي تكون انطلاقته من تحقيق إصلاحات في الداخل، فلا بد أن يكون هنالك أمن داخلي من أجل تحقيق الأمن الإقليمي.

#### الفرع الثاني: دور الجيش في حماية الحراك الشعبي

نطاق عمله داخليا: المحافظة على الأمن الداخلي، والاستفادة من تجارب الماضي حيث نجح الجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الأمن والاستقرار، وهذا يعتبر من أكثر المساهمات التي ستبقى راسخة في أذهان ورتبقي مسجلة في التاريخ، حيث كان الجيش الحارس والحامي لوطنه من التهديدات المتخطية للحدود القادمة من ليبيا، وكذلك حامي وحاضن لشعبه في ظل تأزم الوضع الداخلي، ويمكن القول أن أسباب ترجع إلى خبرة الجيش من الأحداث السابقة المتمثلة في العشرية السوداء؛ أن الجيش كان من أحسن الجيوش العربية التي استطاع المحافظة على سلمية الاحتجاجات والمظاهرات ترجع إلى ما يلي:<sup>1</sup>

- 1 الخبرة والكفاءة العالية في حماية المواطنين.
- 2 اكتساب الجيش الثقة والمحبة من المواطنين.
- 3 السهر على حماية الوطن.
- 4 السهر على حماية المواطن.
- 5 المحافظ على سلمية المظاهرات.
- 6 منع استخدام السلاح وإحتقان الدم.

من خلال البيانات والتصريحات المتتالية لقيادة أركان الجيش الوطني الشعبي طوال الأزمة، أكد موقف المؤسسة العسكرية المساند للشعب الجزائري لهطالبه المشروعة بعده جزءا أصيلا منه رغم الضغوطات التي تعرض لها داخليا وخارجيا من أطراف تريد تعميق الخلاف السياسي، وقد كان الجيش الوطني الشعبي محترما لمهامه الدستورية في حماية الشعب والوطن من كل التهديدات فقد كان

<sup>1</sup> سيلية أمغاز، مرجع سابق، ص 222.

للجيش دور محوري في الأزمة الراهنة، ووقوفه مع الشعب الجزائري لتحقيق مطالبه المشروعة<sup>1</sup>، كما كان للجيش العديد من المساهمات لحماية الشعب والوطن للقضاء على الجهوية، فقد ساهم الجيش في تجاوز الإنقسامات وصهر كل العصبية وإعادة تشكيلها في قالب عصبية واحدة، فقد حاول الجيش احترام مكونات المجتمع الجزائري<sup>2</sup>، وحذر قائد القوات المسلحة الفريق قايد صالح رحمه الله في بداية الحراك من خطر الإنزلاق الأمني وتهديد الأمن الوطني واستقرار البلاد.<sup>3</sup>

من بين أهم قرارات الجيش من دستور المادة 102، أقرت على شغور منصب الرئاسة والتخلي بموجب ذلك عن دعم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وهذه المادة تعبير صريح على إنهاء علاقة الجيش مع الرئيس رحمه الله عبد العزيز بوتفليقة ونهاية العلاقة بين الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة والمؤسسة العسكرية<sup>4</sup>، وما يميز السياسة العسكرية هو أن القيادات المحيطة للقائد التي لا تتجاوز 20 جنرال وهم من دفعوا لتكريس سلمية المظاهرات، على أن يكون الجيش<sup>5</sup> جنيا إلى جنب حيث برزت عدة شعارات تترجم ما يلي:

✓ الوعي.

✓ الأخوة بين الشعب والجيش.

وفقا لمسح المؤشر العربي الذي أجراه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فإن الثقة في الجيش عالية يظهر الاستطلاع أنه في الفترة التي أعقبت الموجة الأولى من ثورات الربيع العربي انخفض مستوى الثقة في الجيش من 61 في المائة في عام 2011 إلى 56 في المائة في 2012-2013، ربما كان هذا بسبب خيبة الأمل المجتمعية من لعب الجيش دورا إصلاحيا في النظام، حيث تمتع نظام بوتفليقة في ذلك الوقت بالاستقرار من إصلاحاته وعوده السياسية، وتكرر نفس النمط من

<sup>1</sup> صلاح الدين باحرز، "الحراك الشعبي في الجزائر بين شرعية المطالب وتحدي الاستجابة"، في الحراك الشعبي في الجزائر جدلية الانتقال الديمقراطي والأمن المجتمعي، تحرير: عامر مصباح، (القاهر: دار الكتاب الحديث، 2020)، ص ص 214-215.

<sup>2</sup> أنس عبد الوهاب بن أحسن، "دور المؤسسة العسكرية في الحراك المجتمعي دراسة حالة كل من الجزائر وفنزويلا"، في الحراك الشعبي في الجزائر جدلية الانتقال الديمقراطي والأمن المجتمعي، تحرير: عامر مصباح، (القاهر: دار الكتاب الحديث، 2020)، ص ص 240-241،

<sup>3</sup> سيلية أمغاز، مرجع سابق، ص 224.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 224.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص 225.



الردود التي تعبر عن خيبة الأمل في الدور التحويلي الذي لعبه الجيش بعد انتخاب بوتفليقة لولاية رابعة، وانخفضت الثقة بشكل كبير، من 81 في المائة في عام 2014 إلى 67 في المائة في عام 2015، مما يشير إلى خيبة الأمل بعد أمل الربيع العربي<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: تكريس أسس الوحدة الوطنية.

الجزائر على الرغم من المجهودات لصد التهديدات القادمة من دول الجوار بشكل عام و ليبيا بوجه خاص، كان على الاستراتيجية الأمنية الجزائرية العمل على تقوية الداخل في مختلف المجالات لضمان الاستقرار والأمن، فلا يمكن لأي دولة مواجهة تحديات الأمن الوطني، فللجزائر حاولت امتصاص غضب الشارع بعدما اندلعت احتجاجات في جميع أنحاء البلاد في أواخر فبراير 2019 ضد قرار الرئيس بوتفليقة بالسعي لولاية خامسة، استقال بوتفليقة في أبريل، وأصبح رئيس مجلس النواب، عبد القادر بن صالح، رئيسا مؤقتا للدولة، وظل بن صالح في منصبه بعد الحد الدستوري لمدة 90 يوما حتى أنتخب الجزائريون رئيس الوزراء السابق عبد المجيد تبون رئيسا جديدا للبلاد في ديسمبر 2019،<sup>2</sup> في منطقة المزاب، وعزز الوجود الأمني المكثف التوترات العرقية بين البربر الباديين والسكان الناطقين بالعربية<sup>3</sup>.

### الفرع الرابع: تعزيز مكانة الطوارق توحيد القبائل الجزائرية.

بعد أحداث 17 فبراير 2011 في ليبيا، برزت العديد من القضايا على السطح ولم تكن تكل قضايا ندرية، بل أصبحت تطرح نفسها في الواقع، ولعل من أكثر تلك القضايا التي شغلت المفكر والباحث وصانع القرار مشكلة الطوارق كما تحدثنا عليها في ما سبق، هذا المشكل الذي برز في ليبيا ثم في مالي جعل من الجزائر تقوم بمزيد من الإجراءات الاحترازية لعدم انتقال شرارتها لدى رجل الطارقي المتواجد في أرض الجزائر، فمسألة الطوارق في الجنوب، التي أصبحت تحتل حيزا في الإدراكات الاستراتيجية الجزائرية عملت على اتخاذ فعل وقائي يرتبط بالسياسات الأمنية؛ إلى إدماج

<sup>1</sup> BELKACEM ELGUETTAA 'The Military's Political Role in the New Algeria' carnegie Middle East centre <https://carnegie-mec.org/2021/03/17/military-s-political-role-in-new-algeria-pub-84076> 31/01/2022 23:22

<sup>2</sup> Algeria 2020 Crime & Safety Report <https://www.osac.gov/Country/Algeria/Content/Detail/Report/aceef5ea-f045-453b-8fc9-18e3d2222273> 16 / 08 /2021 09:40

<sup>3</sup> Anna Louise Strachan **The security sector and stability in Algeria** 29 May 2018 The K4D helpdesk service provides brief summaries of current research p2

## الفصل الرابع: استراتيجية الأمن الوطني الجزائري في ظل عدم استقرار الوضع الليبي

الطوارق في الحياة السياسية، كما عملت على حماية وترقية التراث الثقافي والتراثية المحمية،<sup>1</sup> إن المتصفح للدساتير الجزائرية يجد تكريس الهوية العربية الإسلامية حتى دستور 1996، لكن في دستور 2016 و خصوصا دستور 2020 تم إضافة أن الجزائر أرض أمازيغية إلى جانب أرض الإسلام وأرض عربية<sup>2</sup> إعادة الاهتمام بقضية الطوارق:

تدرك الجزائر أنّ التمرد قبائل الطوارق في دول الجوار كان بسبب سياسات التهميش والإقصاء حيث يقال أن الخطر الحقيقي الذي تتعرض له قبائل الطوارق هو التخلف والعزلة القاتلة والفقر في الصحراء وليس خطر العسكريين<sup>3</sup>، لدى الجزائر حريصة بالاعتناء بهذه الفئة وهذا من خلال إدماج الرجل الترقى في الحياة الجزائرية عبر سياسة التنمية والأمن محترمة في ذلك خصوصية الرجل الترقى لضمان حياة متساوية عادلة مثله مثل أي مواطن جزائري. حيث يقول النائب البرلماني الترقى من ولاية تمنراست محمود أقمامة: "إن الطوارق الجزائريون ليسوا سلعة ولا يوجد استقرار أفضل مما هو موجود في الجزائر ومقابل كل ذهب العالم لن نفرط في وطننا لأنه لا يمكننا الانقلاب ضد أرضنا الأرض التي دفن فيها أجدادنا"<sup>4</sup>.

### الجدول رقم (91): أهم إجراءات لدعم الرجل الترقى في الجزائر

الجانب الاجتماعي	الجانب الاقتصادي	الجانب السياسي	الرجل الطارقي
إحترام عادات وتقاليد الرجل الطارقي	في التنمية المحلية إطار الدعم عن طريق مشروع	حقوقه السياسية كأى مواطن جزائري استثناء الجزائر مجموعة من القوانين والإجراءات التنظيمية التي بموجبها تسهل حركية تنقل لسكان بين حدود وحدود البلدان المجاورة نظرا لارتباطها الكبير الموجود بينها وبين القبائل الأخرى الموجودة في دول جوار	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على عادل جارش، مرجع سابق، ص 146.

<sup>1</sup> ليلي كرفاح، مرجع سابق، ص 39.

<sup>2</sup> محمد سعيد بوسعدية، الثابت والمتغير في الدساتير الجزائرية، من دستور 1963 الى دستور 2020 دراسة تحليلية - نقدية لتطور النظام الدستوري الجزائري، (الجزائر: دار البلاغة للنشر والتوزيع، 2021)، ص 68

<sup>3</sup> عادل جارش، مرجع سابق، ص 145.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 145-146.

المطلب الثاني: الإصلاحات السياسية في الجزائر ما بعد 2011 في ظل عدم استقرار الوضع الليبي  
الفرع الأول: الإصلاحات في عهد عبد العزيز بوتفليقة

لقد سارعت الجزائر لتطبيق مبادرات الحوار الوطني كأسلوب وقائي احترازي من انتقال العدوى، من الدول التي تشهد حراكا بشكل عام وليبيا بشكل خاص، كان بارزا من خلال خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لإجراء مشاورات تعديل الدستور، ومراجعة قوانين الانتخابات والأحزاب والجمعيات وقانون الولاية وتعزيز صلاحية المجالس المنتخبة، وتشكلت هيئة للمشاورات السياسية في 2 ماي 2011 برئاسة عبد القادر بن صالح رئيس الغرفة العليا في البرلمان للحوار مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية حول هذه القوانين واستغرق الحوار شهرا<sup>1</sup>، جملة من الإصلاحات السياسية 2011.

وقد مكن هذا النهج النظام من التغلب على الإضطرابات التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في حين وقعت سلسلة من الاحتجاجات في جميع أنحاء الجزائر بين عامي 2010 و2012، على الرغم من أن عددا من الاحتجاجات (خاصة في عام 2010) دفعت أحد الكتاب إلى وصف الجزائر بأنها "بلد الألف ومظاهرة واحدة"<sup>2</sup>، وعلى الرغم من العديد من عمليات التضحية بالنفس ومحاولات الانتحار التي حدثت أمام المباني الحكومية كانت مطالب الشعب تسعى لتحسين الأوضاع الاجتماعية حيث طلبوا بتشغيل العاطلين عن العمل وتحسين ظروف العاملين، ورواتب أفضل، وضرائب أقل، ولكن لم يطلبوا أبدا تغيير النظام افتقرت هذه الاحتجاجات العفوية المنقسمة إلى شخصية سياسية موحدة وتم السيطرة عليها بسرعة من خلال وجود كبير للشرطة، ونتيجة لذلك، ظل النظام الجزائري ثابتا وحافظا على الاستمرارية وسط هذه الاضطرابات الإقليمية<sup>3</sup>، رفع حال طوارئ التي كانت ساري المفعول منذ 1992<sup>4</sup> لاعتباره من أهم ما تم المطالب برفعه لاعتباره أداة من أجل قمع الحريات السياسية، لدى سارع النظام برفع حالة الطوارئ لكسب رضا وقبول الشعب لمساعي

<sup>1</sup> إبراهيم نصر الدين وآخرون، مرجع سابق، ص 217.

<sup>2</sup> Dalia Ghanem, limiting change through change key-to-algerian regime-s-longevity <https://carnegie-mec.org/2018/05/08/limiting-change-through-change-key-to-algerian-regime-s-longevity-pub-7623710/12/2021> 17:42

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> صادق حجال، "إشكالية العلاقة بين التحديث والاستقرار السياسي في الجزائر"، في الحراك الشعبي في الجزائر جدلية الانتقال الديمقراطي والأمن المجتمعي، تحرير: عامر مصباح (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2020)، ص

الإصلاحات بعد إعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية و يعتبر رفع حالة الطوارئ في بداية شهر أبريل سنة 2011 بمثابة الإصلاح السياسي الذي كان ينتظره النخب السياسية المعارضة والجمعيات الحقوقية حيث اقر فيه قانون رفع حالة الطوارئ يسمح بموجب القانون فرصة التظاهر السلمي وفقا لفعاليات المجتمع المدني<sup>1</sup>.

أهم الإصلاحات التي جاء بها الإصلاحات السياسية لسنة 2012 والتي شملت القانون المتعلق بالأحزاب والمتعلق بالانتخابات والإعلام والقانون المتعلق بتوسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة وإصلاحات في قانون الجمعيات وقانون تحديد حالات التنافي مع العهدة البرلمانية، وقانون البلدي هي إصلاحات من اجل امتصاص الغضب الاحتجاجات وامتصاص الغضب الشعبي، والذي لقي قبولا ورضا شعبي، ودليل ذلك نسبة المشاركة المرتفعة في انتخابات أبريل 2014<sup>2</sup>.

تم إجراء إصلاحات دستورية حيث قرر في أبريل 2013 تشكيل لجنة صياغة الدستور، على أن يطرح مشروع التعديل قبل نهاية العام والتزم بأن تستند اللجنة في عملها إلى اقتراحات المقدمة من الأحزاب السياسية، وقوى المجتمع المدني إلى لجنة المشاورات السياسية في ماي 2011، وأشرف رئيس الوزراء الجزائري عبد المالك سلال على تشكيل لجنة الخبراء المكلفين بصياغة تعديل الدستور في 8 ماي 2013 تتكون من خبراء قانونيين مرموقين حيث تم إجراء التعديل في ما بعد انتخاب<sup>3</sup>.

الإضطراب الإقليمي دفع السلطات الجزائرية إلى المشاركة وإن كانت محدودة، في مناقشة عامة بشأن الإصلاحات الدستورية والقانونية مقترحات الإصلاح تتناول الجزائر مجالات مثل قانون الانتخابات، وقانون وسائل الإعلام، وتوازن السلطات<sup>4</sup>.

#### دستور 2016:

(1) أن لا بد من إقامة نظام يضمن الحريات العامة<sup>1</sup>

<sup>1</sup> هشام دراجي، "محاولات الإصلاح السياسي في الجزائر"، مجلة الحقوق والحريات، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد 05، العدد 1، (2019)، ص 89.

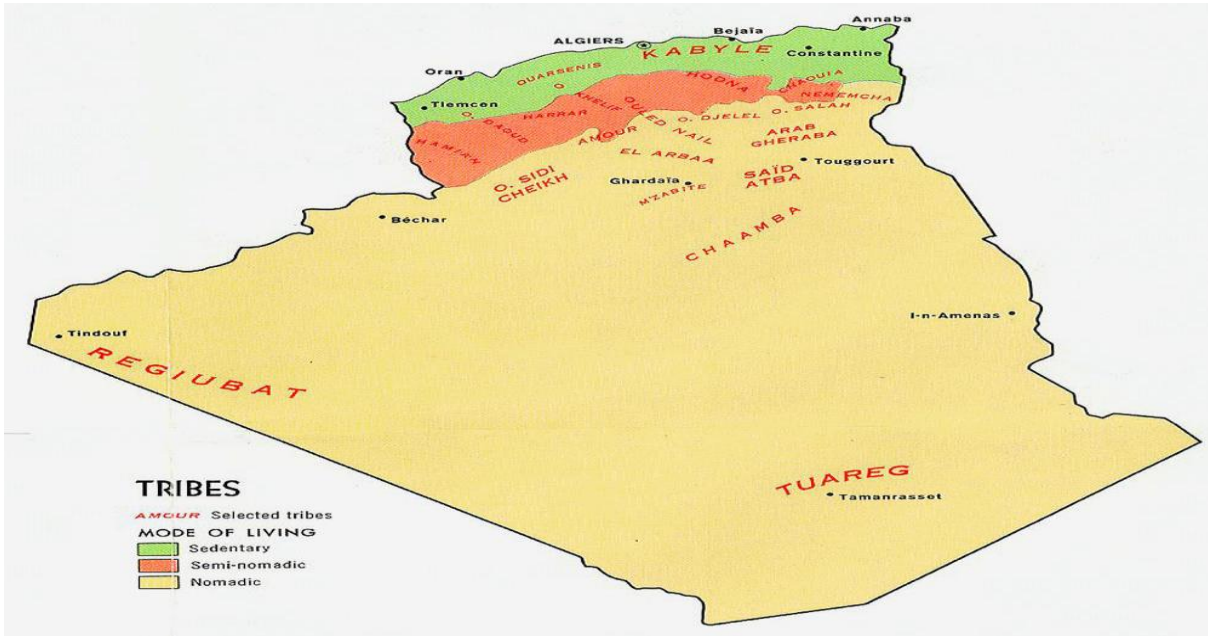
<sup>2</sup> غالم عبد الرحمان، عمروش عبد الوهاب، "أثر عملية التنمية على الاستقرار السياسي في الجزائر 2000-2019"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، (2021)، ص 22.

<sup>3</sup> إبراهيم نصر الدين وآخرون، مرجع سابق، ص 224.

<sup>4</sup> Alexis Arieff، "Maghreb Facing New Global Challenges U.S.-Algerian Security Cooperation and Regional Counterterrorism ifri Programme Moyen-Orient/Maghreb( July 2011) p 3

- ✓ الحريات.
  - ✓ التعددية السياسية.
  - ✓ النظام التمثيلي.
  - ✓ حرية الاقتراع.
  - ✓ حرية الرقابة.
  - ✓ التداول الديمقراطي للسلطة.
  - ✓ نظام اجتماعي واقتصادي عادل.
  - ✓ إقرار التعددية اللغوية والثقافية وترسيم اللغة الأمازيغية.<sup>2</sup>
- هذه الإصلاحات من أجل ضمان وحدة الجزائر بكل أطرافها كما هو موضح في الخريطة.

#### الخريطة رقم (16) : توزيع القبائل في الجزائر



المصدر: عبد الوهاب غربي، وهيبة دالع، "مسألة الأمن الهوياتي في الجزائر علاقة الهوية المواطنة وأبعادها الأمنية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، (أبريل 2021)، ص 571.

<sup>1</sup> خير الدين حسيب، "ليبيا... إلى أين؟ سقوط نظام القذافي... ولكن؟"، في الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جدي للتغيير الديمقراطي، تحرير: عبد الإله بلقزيز، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2015)، ص ص 273-274.  
<sup>2</sup> هشام دراجي، مرجع سابق، ص 90.

الفرع الثاني: الإصلاحات في عهد عبد المجيد تبون من سنة 2019 الى يومنا هذا

بتاريخ 19 نوفمبر 2019، صرح عبد المجيد تبون في إطار حملاته الانتخابية من ولاية بشار: "...في حال ما إذا انتخبتموني رئيسا للجمهورية سأغير الدستور الحالي لتقنين ما جاء به الحراك الشعبي وتقادي الحكم الفردي وتجاوز الاقتصاد القائم على إقصاء طرف على حساب طرف آخر..."<sup>1</sup> أجريت في 12 ديسمبر 2019م انتخابات الرئاسية في الجزائر التي فاز بها الرئيس الجديد، عبد المجيد تبون الذي وعد القيام بإصلاحات جديدة بصياغة دستور جديد يحمل إصلاحات مختلفة تعبر عن طموحات الشعب الجزائري، وبالفعل بعد مرور 5 أشهر من خطاب طرحت الرئاسة الجمهورية دستور جديد للمناقشة<sup>2</sup>، وللاستشارة الشعبية لهشاورات واسعة مع الفاعلين في الحياة السياسية والمجتمع المدني، وتميره على غرفتي البرلمان للمصادقة<sup>3</sup>، التي تم استفتاء فيه في 12 نوفمبر 2020 الذي تم إعلان عليه من طرف المجلس الدستوري<sup>4</sup>، الدستور الجديد كان يحمل العديد من الأسس الإصلاحية السياسية من خلال تكريس مبادئ الديمقراطية الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. وبذلك توج الحراك يوم 22 فيفري 2019 الذي ادخل رؤوس النظام إلى السجن، ونضمت انتخابات توجت بفوز الرئيس عبد المجيد تبون الذي أصدر دستور 2020<sup>5</sup> يحمل في طياته مجموعة من الإصلاحات.

أهم التعديلات التي جاءت في دستور 2020:

ضمان التنوع الاجتماعي.

ضمان الحقوق والحريات.

<sup>1</sup> مراد حجاج، "تحديات وآفاق الأمن المجتمعي بالجزائر في ظل التحولات السياسي 2011-2020"، مجلة المدارات سياسية، مركز المدار المعرفي للابحاث والدراسات، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، (2020)، ص 199.

<sup>2</sup> محمد يوسف خليل، "إعادة تقييم العقيدة الأمنية للدولة الجزائرية وضروريات الأمن الإقليمي"، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، مركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 02، العدد 09، (ديسمبر 2012)، ص 24.

<sup>3</sup> مراد حجاج، مرجع سابق، ص 199.

<sup>4</sup> محمد يوسف خليل، مرجع سابق، ص 24.

<sup>5</sup> أممودة محمد البشير، حساني محمد منير، "دور الجيش الوطني الشعبي في ظل التحولات الايديولوجية للدولة الجزائرية"، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، (ماي 2021)، ص 454.

## الفصل الرابع: استراتيجية الأمن الوطني الجزائري في ظل عدم استقرار الوضع الليبي

مكافحة الفساد ومبتابعة الفاسدين، وهي المرتبطة بالتحقيقات القضائية في ملفات الفساد، التي كان على رأسها العديد من الشخصيات معروفة في مجالات عديدة اقتصادية، مثل علي حداد، يسعد ربراب، طحكوت وزير التجارة السابق عمارة بن يونس، أحمد أويحي، سلال عبد المالك، الجنرال توفيق...<sup>1</sup>، تحديد عهدة الرئاسة عهدتين غير قابلة للتجديد مرة ثالثة.

مضامين دستور 2020 تتمثل فيما يلي:<sup>2</sup>

- الإشارة إلى بيان أول نوفمبر.
- تمسك الشعب الجزائري بقيم التسامح والسلم التي تعززت بفضل مقاومة الشعب الجزائري ضد المحاولات العنيفة التي هددت وحدة واستقرار الدولة.
- عزم الشعب الجزائري على جعل الجزائر في منأى عن الفتنة والعنف.
- حرص الشعب على ترجمة طموحاته في هذا الدستور بإحداث تحولات اجتماعية وسياسية عميقة، من أجل بناء جزائر جديدة طالبها سلميا من خلال الحراك الشعبي، الذي أطلق في 22 فبراير 2019.

- عزم الشعب على بناء دستور ومؤسسات أساسها مشاركة المواطنين والمجتمع المدني.
  - ضمان الوقاية من الفساد.
  - ضمان الفصل بين السلطات.
  - الاعتراف بالطاقة الهائلة التي يشكلها الشباب.
  - تمسك الجزائر بالسلم وحقوق الإنسان والتنمية.
  - استحداث المرصد الوطني للمجتمع المدني، والأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات.
  - الإهتمام بقضايا الشباب وذلك بإستحداث المجلس الأعلى لشباب<sup>3</sup>.
- من خلال هذا القول إن دستور 2020 جاء للتعبير عن استجابات الرئيس المنتخب لمطالب الحراك الشعبي.

<sup>1</sup>مریم ضربیان، مرجع سابق، ص ص 324-325.

<sup>2</sup>محمد سعيد بوسعيدية، الثابت والمتغير في الدساتير الجزائرية من دستور 1663 الى دستور 2020، (الجزائر: دار البلاغة للطباعة والنشر والتوزيع، 2021)، ص ص 57-58.

<sup>3</sup>المرجع نفسه، ص 301.

المطلب الثالث: إستراتيجية الجزائر على المستوى الوطني في مجال الاقتصادي والتنموي في ظل عدم إستقرار الوضع الليبي.

الفرع الأول: إستراتيجية تنويع مصادر الدخل.

الجزائر دقت ناقوس الخطر في المجال الاقتصادي ، ومن خلال تحدي تنويع المداخيل بدل الاعتماد على دخل واحد (عوائد النفط)، خصوصا أن الجزائر لن تستطيع تصدير النفط بعد ربع قرن من الآن<sup>1</sup> أين أعلنت الحكومة الجزائرية أنها ستطلق خطة استثمارية جديدة مدتها خمس سنوات تمتد بين عامي 2015 و 2019 قيمتها 260 مليار دولار، لتعزيز الإنتاج المحلي وتنويع مصادر الدخل، بهدف خفض اعتماد الاقتصاد على النفط، لكن ربما سيعرقل تنفيذها في المدى المنظور بسبب صعوبة تمويلها<sup>2</sup>.

حيث حاولت الجزائر الاهتمام بالقطاعات الأخرى الزراعة والصناعة وحاولت الجزائر تنويع مصادر الدخل، من خلال تشجيع الاستثمارات حيث سجلت الجزائر سنة 2016 نحو 51 بالمائة، وهو رقم قياسي لكن المارقة لا تزال معدلات النمو بطيئة التي تحقق معدلات عالية للاستثمار وهو ما يشير إلى ضعف فعالية تلك الاستثمارات ، وهو ما يشير إلى ضعف فعالية تلك الاستثمارات في دفع معدلات النمو للأعلى، من خلال هذا نستنتج أن الجزائر أولت تحسين المجال الزراعي حيث حققت العديد من النتائج كما هو في الجدول

الجدول رقم(92): مساهمة الزراعة في الناتج المحلي منذ 2005 الى 2016

النوات	الناتج الزراعي
2005	7,927
2010	13,644
2014	21,990
2015	19,274
2016	18,586

المصدر: نصر الدين مختاري، مرجع سابق، ص16.

<sup>1</sup> صالح زياني، مرجع سابق، ص 295.

<sup>2</sup> عبد الرحمان غالم، عمروش عبد الوهاب، " أثر عملية التنمية على الاستقرار السياسي في الجزائر 2019 2020"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، (2021)، ص 20.



**تحليل الجدول:**

من خلال هذا الجدول ممكن أن نقول أن الجزائر عرفت إهتمام في مجال الزراعي حيث سجلت قفزة نوعية في غضون ثلاثة سنوات، حيث انتقلت من إنتاج 7,927 سنة 2005 إلى إنتاج 21,990 في سنة 2014 ليتراجع بعدها 19,274 و 18,586 على التوالي في سنوات 2015 و 2016 وهذا نتيجة لانخفاض أسعار النفط.

إن استنباط أهمية القطاع الصناعي الجزائري تأتي من معرفة مدى مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي بالتالي مدى مساعدة هذا القطاع في دعم الاقتصاد.

**الجدول رقم(93): مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي الجزائري**

السنة	مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي الجزائري
2008	49 بالمئة
2009	34.2 بالمئة
2010	23.5 بالمئة
2011	40.3 بالمئة
2012	38 بالمئة
2013	32.9 بالمئة
2014	29.1 بالمئة
2015	24.3 بالمئة
2016	20.5 بالمئة

المصدر: نصر الدين مختاري، مرجع سابق، ص24.

**تحليل الجدول**

من خلال هذا الجدول نلاحظ تذبذبا في مساهمة القطاع الصناعي الجزائري، وهذا يدل على انعدام استراتيجية صناعية متينة، حيث كانت تساهم ب 49 بالمئة سنة 2008 إلى مساهمة 20 بالمئة في 2016، وهذا يرجع للعديد من الأسباب وانخفاض أسعار البترول.

تعمل الجزائر على تحسين المجال الصناعي، بتبني إستراتيجية الإنعاش الصناعي، وهذا من أجل النهوض بهذا القطاع عبر تحسين جاذبية الجزائر كوجهة للاستثمار، وخلق فرص العمل وتشجيع

إنشاء استثمارات جديدة، وخلق فرص عمل لترقية الاقتصاد الرقمي والتنمية<sup>1</sup> لذا حددت الحكومة المحاور الكبرى للصناعة:<sup>2</sup>

✓ الانتشار القطاعي من خلال تثمين الموارد الطبيعية وتكثيف النسيج الصناعي، وترقية الصناعات الجديدة.

✓ انتشار وتوسع حيز الصناعة.

✓ سياسة تطوير الصناعة.

الفرع الثاني: تحسين الخدمات الاجتماعية.

لقد حاولت الجزائر إدخال الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية واصلاح القطاع الصحي، حيث سجلت في عام 2013 توفير 291 وحدة وعدد العيادات 1588 وحدة، بعدما كان عدد الوحدات الاستشفائية لا يتعدى 230 و497 عام 2013، وفقا للمؤشر العالمي، وسجلت الجزائر ان خفوض نسبة الجوع، حيث كانت 15.6 عام 2000 لتتخفص إلى 9.4 عام 2018، كما سجلت ارتفاعا لنسبة سكان المدن من 60 بالمئة عام 2000 الى أكثر من 70 بالمائة عام 2017، وارتفاع نصيب الفرد من إجمالي دخل الوطني في عام 2018 إلى ما فوق 13 ألف دولار، بعد ما كان لا يتعدى عشر آلاف دولار عام 2000 ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من 54 عام 2000 إلى 188 مليار دولار عام 2018، كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من أربعة آلاف دولار عام 2018 بعد ما كان لا يتعدى الدولارين عام 2000<sup>3</sup>، وارتفع نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني (وفقا لتعادل القوة الشرائية بأسعار الدولار الجارية)،<sup>4</sup> وانخفاض نسبة الأمية إلى 12،33 عام 2017 التي كانت تمثل 22،3 عام 2008<sup>5</sup>، هذه العينة من الأرقام التي تخص سنوات 2000 و 2018 للتعرف على أهم المبادرات التي طبقتها الجزائر من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية لدى المواطن، والجزائر وبذلك تكون بمثابة صياغة لختلف التعهدات التي قطعتها السلطة عهدا لتحقيقها.

<sup>1</sup> نصر الدين مختاري، مرجع سابق، ص 25.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص 25-26.

<sup>3</sup> صادق حجال، اشكالية العلاقة بين التحديث والاستقرار السياسي في الجزائر، مرجع سابق، ص ص 147-148.

<sup>4</sup> غالم عبد الرحمان، عمروش عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 27.

<sup>5</sup> صادق حجال، مرجع سابق، ص ص 147-148.

عرفت الجزائر تطورا ملحوظا في هذا المجال، إذ ارتفعت سنوات التعليم المتوقعة من حوالي أحد عشر عاما في سنة 2000 إلى أكثر من أربعة عشر عاما في سنة 2017، وانخفضت نسبة الأمية إلى 12.33 بالمائة عام 2017 بعد أن كانت في حدود % 22.3 عام 2008، وارتفعت نسبة الملتحقين بالمدارس الابتدائية من إجمالي عدد السكان في سن الدراسة الابتدائية من % 104.91 عام 2000 إلى 114 عام 2018<sup>1</sup>، والاهتمام بتحسين أوضاع سكان الجنوب، حيث أثارت الأزمة في مالي قلق الجزائر في أعقاب الأحداث التي هزت جارتها الجنوبي، بما في ذلك إعلان حركة تحرير الأزواد من أجل استقلال شمال مالي، لتعلن الحكومة الجزائرية عن العديد من المشاريع التنموية الكبرى بالجنوب في إطار تحسين الخدمات لسكان الجنوب، من الطريق السريع الذي يربط العاصمة بالجنوب بتكلفة أكثر من مليار دينار، إنشاء مستشفيات جامعية ومركز السرطان في مدينتي جنوبيتين بشار وورقلة ب 333 مليون أورو، مشاريع نقل المياه وإنشاء 33 شركات عامة لمكافحة البطالة المتفشية في هذه المناطق الغنية بالنفط،<sup>2</sup> وإعادة الإهتمام بالمناطق الجنوبية لاحتواء الأوضاع هناك حيث تشير المعارضة إلى وجود توترات في صورة اشتباكات مسجلة في برج باجي مختار، وفي أقصى الجنوب وفي غرداية وفي ورقلة كلها علامات تحذير، هذه التوترات، يبدو أن هذه القيمة مشتركة منذ حركات الاحتجاج الاجتماعي (تنسيق العاطلين عن العمل من ورقلة، الإباضية... إلخ.)<sup>3</sup> وقد عقدت دائما الشعار الوطني في مظاهراتهم الشّعور بالتمهيش، لا يتمتعون بنفس المزايا التي يتمتع بها سكان الشمال، لذا أقام الرئيس بوتفليقة بعد إعادة انتخابه مراجعة التقسيم الإداري للجنوب وإنشاء ولايات جديدة من أجل تلبية احتياجات المواطنين الجنوبيين بشكل أفضل، من حيث الخدمات العامة والإدارية، وتظهر هذه الأمثلة أن الجنوب الجزائري بحاجة إلى أن يصبح فيها من حيث التنمية والتكامل والأمن<sup>4</sup>.

العديد من الخبراء أقر إن اهتمام بالمناطق الجنوبية يمكن أن يسمى الحل تمنراست: من ولاية من أقصى الجنوب ومفترق الطرق الجغرافية والبشرية واقتصادية، مناخها وموقعها يجعلها مرشحا مثالية لإنشاء مدينة الساحل، هذا الهدف لا يتطلب فقط إنشاء وتحديث البنية التحتية (مستشفى،

<sup>1</sup> غالم عبد الرحمان، عمروش عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 25.

<sup>2</sup> حجازي محمد السعيد، مرجع سابق، ص 79.

<sup>3</sup> Louisa Dris-Ait Hamadouche, op.cit,p116 .

<sup>4</sup> Ibid. p 116.

مدارس، قطب جامعي، طرق، مراكز صحية التدريب، المطار) بل بإعادة الاعتبار لهذه المناطق لأنها أحد الكنوز المنسية<sup>1</sup>.

لكن رغم العديد من الانجازات التي حققتها الجزائر في إطار الإصلاحات الاقتصادية واجتماعية لاحتوائها، إلا أنه لا تزال معاناة الشعب الجزائري مستمرة في سنة 2022، رغم العديد من المبادرات التي تسعى لتحسين أوضاع الشعب الجزائري، فمثلا مؤخرا حول قرار منحة البطالة كمنحة لتحسين المعيشة والظروف لحاملي الشهادات، لكن تبقى مشكلة قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي، وكذلك البطالة خصوصا فئة الشباب وحاملي الشهادات يعانون في صمت لعدم وجود توظيف خصوصا في السنوات الأخيرة.

### الفرع الثالث: تكريس استراتيجية الأمن الطاقوي

مصادر الطاقة فيها فائدة على الأمن الوطني، وكذلك فيها فوائد تعود على الدول المستوردة للطاقة؛ تكمن أهمية الغاز الطبيعي الجزائري في كون الجزائر الدولة الأفضل والأقرب بالنسبة للدولة الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط، والتي تتميز بلستهلاكها الواسع لهذا النوع من الطاقة، خاصة في ظل السياسات التي تهدف إلى تقليص نسبة الانبعاث الضارة، والملوثة لثاني أكسيد الكربون، مما أعطى أهمية كبيرة لاستخدام الغاز الطبيعي، ويظهر التوجه نحو الاهتمام بالغاز الجزائري من خلال القانون التّعديلي للمحروقات الذي صدر سنة 1991 م، فقد تحولت الجزائر من بلد منتج للبتترول بصفة أساسية إلى منتج ومصدر للغاز والمنتجات الغازية من خلال وضع إستراتيجية غازية تهدف إلى تصدير 60 مليار م<sup>3</sup> من الغاز سنويا إلى العالم الخارجي على أساس الاحتياط المثبت وفق سياسة تجارية لبلوغ أقصى حد لتثمين الغاز الطبيعي في السوق العالمية، خاصة الأوروبية بسبب دور أوروبا الرئيسي في حصة الطلب على الغاز من جهة، ومن جهة أخرى موقعها الجغرافي بالنسبة للجزائر<sup>2</sup>، وتعد من بين أربع موردين الأساسيين لأوروبا بالغاز الطبيعي إلى جانب روسيا، النرويج، هولندا حيث تهدف الإستراتيجية الغازية للجزائر منذ سنة 2005 إلى تثمين مواردها الغازية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Louisa Dris-Ait Hamadouche, op.cit, p 116.

<sup>2</sup> محمد جواد بمرح، "تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي 2005 2015"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، (2021)، ص 37.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 37.

جدول رقم (94): الموارد الغازية للجزائر

خط أنريكو ماتي	خط قالسي ( الجزائر إيطاليا)	الخط المباشر الجزائر -أوروبا عبر إسبانيا
الرابط بين حاسي الرمل-واد الصفصاف ( تونس ايطاليا)، دخل الخدمة عام1995 بطاقة تبلغ 24 مليار م 3 و بحد أقصى 30 مليار م /3 السنة	لبناء مشروع نقل الغاز مباشرة بين إيطاليا والجزائر عبر سردينيا (GALSI) حيث تم تأسيس شركة حتى شمال روما بقدرة أولية هي 8 مليار م 3 في السنة يزود هذا الأنبوب إيطاليا، جنوب فرنسا ودول الألب، و كان من المزمع أن يدخل الخدمة في نهاية2012	حيث قامت " سوناطراك ومجموعة سيبسا الإسبانية بإنشاء شركة لإنشاء مشروع أنبوب لنقل الغاز مباشرة بين أوروبا و الجزائر عبر إسبانيا يمر تحت البحر ينطلق من بني صاف باتجاه ألميريا قدرت تكاليف 2011 بأول دفعة إلى إسبانيا /04/ ( الاستثمار بحوالي 900مليون يورو حيث بدأ العمل به

المصدر: محمد جواد بمراح، مرجع سابق، ص ص 39-41.

فالهجوم الذي تتعرض له الجزائر في حقولها النفطية والغازية، تلحق حتى بالدول التي تمدها الجزائر بالطاقة كما هو موضح في الجدول، لذا فإن استراتيجية الأمن الطاقوي يعبتو من أهم الاستراتيجيات التي تركز عليها الجزائر، خصوصا في ظل الهجمات الإرهابية التي لن تسلم منها حتى الحقول النفطية والغازية، مثل تلك التي تشهدها الحقول تيقنتورين في 2013 النفط في عين أميناس. واستراتيجية الجزائر في هذا المجال عبر وضع استراتيجيات بديلة، مثل الزراعة والصناعة والطاقات المتجددة.

## المبحث الرابع: سيناريو مستقبل الأمن الجزائري في ظل عدم استقرار الوضع الليبي.

الأمن الجزائري يبقى رهين التطورات التي ستحدث مستقبلا في ليبيا ، فالجزائر كانت محوراً أساسياً من أجل فض الأزمة الليبية بشكل سلمي ، حيث اعتبرت الجزائر أن الوضع التي تمر به ليبيا هو شأن داخلي، ولا يمكن إلا بالحل الداخلي للجزائر، عملت على كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، من أجل تخفيف الأضرار التي تهددها جراء الانفلات الأمني الليبي ، فاليوم في ظل التطورات الأمنية أصبح أمن الدولة من أمن دول الجوار ، لذا أمن ليبيا أصبح يمس الجزائر من عدة جوانب.

### المطلب الأول: الأمن الجزائري في ظل سيناريو حل الأزمة الليبية.

الأمن الوطني الجزائري من مقاربة سيناريو حل الأزمة الليبية ، حيث من المتوقع أن الجزائر في ظل تحسن الأوضاع الليبية قامت بمجموعة من السياسات التي تساهم في حفظ الأمن والاستقرار لدولة ليبيا ، ولكل دول الجوار ، وهذا من أجل لقيام دولة ليبيا جديدة ، تقول ليزا امدرسون (Lisa andersom) ، وهذا قبل أكثر من ربع قرن تحدثت عن تحديات النظام السياسي ما بعد معمر القذافي، الذي خلفها النظام السابق ، وبذلك تحتاج العديد من الوقت لإعادة بناء ليبيا الجديدة<sup>1</sup>، إن نجاح التحول الديمقراطي في ليبيا مرهون بتجاوز التحديات الراهنة التي تعود ج دورها منذ تقليد معمر القذافي الحكم<sup>2</sup>، فهذا السيناريو ينطلق من أن حل الأزمة الليبية يكون بإعادة البناء وفق أسس الديمقراطية، أين تكون فيه كل الفئات مساهمة في هذا البناء لأجل دولة موحدة لا تعزل أي طرف لضمان بناء سليم، وتكريس قانون يكفل الحقوق للجميع لا لإقصاء أي جهة، من الجهات الذي سيكون سبب في إعاقة البناء مثل ما كرسه نظام العزل السياسي الذي زاد من تمزيق الوحدة الليبية وتفكيك وتعميق الانقسامات، فحل الأزمة الليبية يكون مستقبلاً أقل خطورة على ليبيا وعلى دول الجوار فحل الأزمة الليبية يكون مستقبل الجزائر أكثر استقراراً، حيث أن حل وبناء الدولة الليبية يعني إقامة نظام سياسي سلطة سياسية تساهم في إعادة إسترجاع حفظ الأمن الداخلي، أي إعادة التحكم في مصادر قوة الجيش، وكذلك التحكم في إقليمها الجغرافي، ما يفسر تخفيف الضغط على الجزائر حيث تتحول من دولة التي وقع عليها مسؤولية حماية الحدود المخترقة في دول الجوار ، إلى دولة تتقاسم حماية الحدود مع دول جيرانها ، كما أن بناء الدولة الليبية التعددية السياسية الحريات النظام التمثيلي المحلي

<sup>1</sup> يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مرجع سابق، ص 206.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 225.

والنيابي الذي يكفل حق الاقتراع والرقابة الفصل بين السلطات نظام اجتماعي واقتصادي عادل<sup>1</sup>. يتمتع فيه المواطنين بحقوق متعادلة، أي تكريس نظام الديمقراطي الذي ستراجع فيه الإجرام الأعمال الممنوعة التي ستراجع أو نقل حدة الهجرة التي تزايدت بفعل هشاشة مؤسسات الدولة الليبية، وكذلك تتراجع الأعمال الإرهابية، فالمستقبل الجزائر مرهون بحل الأزمة الليبية إلا بتكريس أسس النظام الديمقراطي الذي لينجح إلا بتطبيق مبادئه ويكون بناء مرحلة جيدة بإعطاء فرصة لكل الليبيين بدون عزل أو تمييز سياسي الابتعاد عن سياسة الانتقام واللجوء السياسي، وتقوية الجيش وتوحيد صفوفه المحافظة على الهوية الليبية<sup>2</sup>.

هذا لا يتحقق ولا ينجح إلا في ظل منع التدخل الخارجي والغربي بشكل خاص في الشأن الليبي، خصوصا أن ليبيا تتمتع بالقدرة على بناء نفسها بنفسها، حيث تتمتع بالأموال الفائضة تزيد على 140 مليار دولار، والتي تعتبر كفيلا بقدرة ليبيا على إعادة أعمار وتحسن الأوضاع التي خلفتها الأوضاع الداخلية، ويجب إعادة بناء مؤسسة الجيش والأمن الليبي عبر تفعيل مجموعة إجراءات التالية تفعيل مؤسسة الجيش عبر ما يلي<sup>3</sup>:

- تمكين جميع وحدات الجيش.
- تطوير القوات الجوية وتحسين قدراتها الاستطلاعية لمسح كبير أراضي ليبيا.
- تمكين القوات البحرية لاحتواء الانتهاكات ومنع الهجرة غير الشرعية.
- تطوير أسلحة "الدروع" من أجل إحتواء وتحسين وتنظيم وإعادة توزيعها في جميع المناطق بشكل أكثر إستراتيجية.
- تطوير القوات الخاصة كقوة رادعة يمكن التدخل في حالة الطوارئ في المناطق الجبلية أو الصحراوية وفي البحر.
- تمكين حرس الحدود سواء وحدات ثابتة أو متحركة، وتدريبهم لتأمين الأراضي الحدود.
- تركيز الانتباه على الموانئ البرية والبحرية والجوية، وتزويدهم بالأجهزة الحديثة والمعدات الفنية للإشراف والرقابة على دخول وخروج ليبيا.
- إنشاء إدارة أمنية لتنسيق أمن السفارات والقنصليات والمنظمات الدولية داخل البلاد

<sup>1</sup> خير الدين حسيب، مرجع سابق، ص ص 274-275.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص 275-276.

<sup>3</sup> Ashour Shuwail, Repercussions of the Arab Spring on Security in Libya: Reality and Vision, [https://carnegieendowment.org/files/Repercussions\\_of\\_the\\_Arab\\_Spring\\_on\\_Security\\_in\\_Libya1.pdf](https://carnegieendowment.org/files/Repercussions_of_the_Arab_Spring_on_Security_in_Libya1.pdf) 31/01/2022 23:28

- تطوير مراكز تدريب الشرطة لزيادة الكفاءة وتحسين أداء مجندي الشرطة، مما سيؤدي ذلك إلى زيادة التماسك والسيطرة على وحدات الشرطة آليات تمكين قطاع الأمن دمج المتمردين.
- ولا يتم إلا عبر إطلاق عملية حقيقية للمصالحة الوطنية بتدابير فعالة لتعزيز الثقة لتمهيد عملية البناء تحت حماية الجيش وقوات الشرطة، وضمان معالجة مسألة حقوق المواطنة للطوارق وتيبو وحلها في الدستور المقبل. مطلوب المزيد من البحث لمعالجة قضايا مثل الهجرة والاتجار بالبشر ووجود جماعات إرهابية<sup>1</sup>، ولا يتحقق إلا بتثمين جهود الجهات الفاعلة:<sup>2</sup>
- 1- النظر في الجهود المشتركة لمراقبة الحدود نشر قوة المراقبة في إطار بعثة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي لمراقبة الحدود ومراقبتها المساعدة في تأمين الحدود الجنوبية لليبيا ومكافحة أسلحة وتحركات المقاتلين، الاتجار بالأشخاص وشبكات الهجرة غير النظامية.
- 2- تشجيع حركة المرور الإيجابية والممارسات الجيدة في المناطق الحدودية من خلال اتفاقات ثنائية تقوم على أساس خصوصيات المجتمعات المحلية في المناطق الحدودية حيث السلطات المحلية على جانبي الحدود يمكن أن تلعب دورا مركزيا في رصد حركة الناس والبضائع. بالإضافة إلى ذلك، ساعد في مكافحة الجوانب السلبية مثل الاتجار بالبشر، والاتجار بالمخدرات والأسلحة<sup>3</sup>. لضمان الأمن والاستقرار في ليبيا لا بد من دمج وتفكيك الكتائب الأمنية<sup>4</sup>.

فالجزائر تستعمل مستقبلا في ظل تحسن الوضع الليبي بما يلي:

#### أ/ المجال السياسي:

- الاهتمام بالعلاقات المغاربية مع دول الجوار التي كانت تعاني من الاختلافات والتناقضات.
- الاهتمام بالدور المحوري لقضايا دول الجوار.
- الاهتمام بقضايا الشأن المغاربي.
- إعادة استرجاع الدور القيادي للجزائر الذي عرف تراجع كبير في السنوات الماضية.
- دعم عملية بناء الدولة الليبية.

#### ب/ المجال الاجتماعي والاقتصادي

- المواصلة في تقديم الدعم المادي والمعنوي من أجل إعادة بناء ليبيا.

<sup>1</sup> MOHAMED ELJARH ،op cit·p16.

<sup>2</sup> ibid·p16 .

<sup>3</sup> ibid· p16

<sup>4</sup> Ashour Shuwail· op cit.



➤ إعادة دعم ما يسمى مشروع المغاربي الذي بقي حبيس الصراعات السياسية بين الجزائر .  
المغرب.

### ج/ المجال الأمني:

- تبقى الجزائر بمواصلة التركيز على حماية الحدود الجزائرية.
- مواصلة مكافحة الإرهاب والقضاء على الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة أي الاهتمام بالقضايا الأمنية المحلية على حساب المقاربة الاقتصادية والتنمية.<sup>1</sup>
- يبقى الخطر الأمني قائم و يمكن القضاء عليه إذا كانت هناك مجهودات من طرف الدولة الليبية من خلال جمع الأسلحة، وهناك عدد كبير من المواطنين يرغبون في تسليم الأسلحة في حوزتها، ولكن النقص الحالي في الأمن في ضوء انتشار الأسلحة بين الأفراد أو الجماعات الخطيرة يقنع المواطنين للحصول على أسلحة لأغراض الدفاع عن النفس، الجماعات المسلحة في حوزتها مجموعة متنوعة من الأسلحة التي تتراوح بين المدفعية الثقيلة، والتي يرفضون المشاركة معهم، إما لاستغلالهم لكسب المزيد من القوة والهيمنة، مما لا بد من تضامن و تعاون زعيم قبلي وشخصيات بارزة من المجتمع المدني<sup>2</sup>، فضلا عن المنظمات الحقوقية، والشرطة، والجيش، ويجب أن تجتمع وسائل الإعلام والسلطات الدينية لضمان تنفيذ الخطة بنجاح على النحو التالي يتبع:<sup>3</sup>
- ✓ سن تشريعات تجرم حيازة الأسلحة، أو الإتجار بها، وفرض عقوبات ثقيلة، وفرض تسليم الأسلحة.
  - ✓ تشجيع دور شيوخ القبائل وقادة المجتمع المدني لحل الجماعات المسلحة وإقناعها بالمشاركة في بناء الدولة الليبية.
  - ✓ تفتيش المباني المشتبه في حيازتها للأسلحة تحت إشراف المدعي العام والقضاء.

<sup>1</sup> قوي بوحنية، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا بين الدبلوماسية الأمنية والإنكفاء الأمني

الداخلي"، في فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني، تحرير: نسيم بهلول (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2015)، ص 496.

<sup>2</sup> Ashour Shuwail·Repercussions of the Arab Spring on Security in Libya: Reality and Vision·[https://carnegieendowment.org/files/Repercussions\\_of\\_the\\_Arab\\_Spring\\_on\\_Security\\_in\\_Libya1.pdf](https://carnegieendowment.org/files/Repercussions_of_the_Arab_Spring_on_Security_in_Libya1.pdf)  
31/01/2022 23:28

<sup>3</sup> Ibid.

✓ يجب أن تتضمن الخطة اعتقال المجرمين المطلوبين، وتعزيز الأمن، والسيطرة على الشوارع، وفرض سيادة القانون.

✓ يجب إخلاء جميع المباني العامة والخاصة التي تم الاستيلاء عليها بشكل غير قانوني.

✓ إجراء تعداد لجميع النازحين من مختلف المدن، وتسجيلهم في قاعدة البيانات التي يتم توفيرها في جميع مديريات الأمن والبلديات.

✓ التركيز على الحد من عدد العمال غير الشرعيين، الذين ينبغي ترحيلهم مرة واحدة.

/2 داخليا

/1 سياسيا:

➤ محاولة مواصلة إجراءات الإصلاحات السياسية والقيام بالحوار مع كل فئات المجتمع.

➤ الاهتمام بقضايا القبائل، الطوارق، ميزاب.

ب/ المجال الاجتماعي والاقتصادي

➤ تحسين الأوضاع الاجتماعية والاهتمام بقضايا الشباب.

➤ الاهتمام بالتنمية.

**المطلب الثاني: الأمن الجزائري في ظل سيناريو استمرار الأزمة الليبية (إبقاء الوضع على حاله).**

الجزائر في ظل بقاء الوضع على حاله في ليبيا ستقوم بالعديد من الإجراءات الوقائية، والدفاعية لمواجهة التهديدات الخطيرة،<sup>1</sup> المذكورة سابقا التي تهدد أمن وإستقرار الجزائر التي تمس البعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني.

مستقبل ليبيا باستمرار الوضع على حاله له آثار وخيمة على ليبيا وعلى الأمن الجزائري ي باعتبارها محور الدراسة، وهذا من خلال زيادة وتيرة التهديدات التي تدعو للقلق على كل الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، فإبقاء ليبيا على الوضع الحالي دون تقدم في حل الأزمة الليبية سيساهم في استمرار الانفلات الأمني بالإضافة إلى التدخل العسكري<sup>2</sup>، الذي يلقي بضلال على كل دول الجوار بشكل خاص على الجزائر؛ الذي سيكون مستقبلها مهدد في ظل إبقاء الوضع على حاله، مما سيزيد من التركيز على الحلول السياسية بتفعيل الدور الريادي للجزائر على المستوى

<sup>1</sup> عادل جاروش، مرجع سابق، ص 114.

<sup>2</sup> محمد بالجيلالي، مرجع سابق، ص 131.

المغاربي والإفريقي، كما أنها ستزيد من تركيز على المؤسسة العسكرية<sup>1</sup>، من أجل مواجهة التهديدات المتخطية وهذا عبر قيام الجزائر بمجموعة من الإجراءات الاحترازية لتجاوز المخاطر القريبة على كيلومترات من ليبيا للجزائر.

دولة فاشلة هي الدولة التي تصبح غير قادرة على أداء الوظيفتين الأساسيتين للدولة القومية ذات السيادة في النظام العالمي الحديث لا يمكنها بسط سلطتها على أراضيها وشعوبها، ولا يمكنها حماية حدودها الوطنية فالقدرة الحاكمة للدولة الفاشلة تضعف إلى درجة أنها غير قادرة على الوفاء بالمهام الإدارية والتنظيمية المطلوبة للسيطرة على الناس والموارد، ولا يمكنها توفير سوى الحد الأدنى من الخدمات العامة. ولم يعد مواطنوها يعتقدون أن حكومتهم شرعية، وأن الدولة تصبح غير شرعية في نظر المجتمع الدولي.<sup>2</sup>

فالأمن الجزائري على رغم من التطورات الإقليمية للوضع الليبي، إلا أنه لا يزال يتمتع بالأمن والاستقرار رغم المحاولات الإرهابية والأعمال الإجرامية، وكذلك الفتن المفتعلة داخليا إلا أنه حافظ على توازنه واستقراره لكن المعادلة هذه لا يمكن أن تتجح دائما فالجوار السيئ كما إصطلح عليه العديد من المفكرين والباحثين قد يتطور لعكس ما هو متوقع، هذا الواقع الذي يعطي فرصة للتدخل الأجنبي حيث يمثل هذا الأخير من أكثر الأخطار التي قد تؤدي إلى تأزم الوضع الليبي، حيث شهدت ليبيا بعد الإطاحة بنظام القذافي موجة كبيرة من التدخل الأجنبي حيث كان التدخل في أثار الصراع السياسي بين قوى السياسية الليبية<sup>3</sup>.

### إجراءات في مجال السياسي:

✓ مواصلة الجزائر بدعوة الأطراف المتنازعة في ليبيا للحوار عبر نقل تجربة المصالحة الوطنية الجزائرية، ومحاولة مواجهة كل الأطراف التي تساهم في استمرار الأزمة ليبية داخليا وخارجيا، مثل الوقوف ضد قرارات مصر السييسي في العديد من المواقف ومواصلة الجزائر في تقديم مبادرات من أجل اللقاءات.

✓ المشاركة الجزائرية مع مبادرات الإقليمية والدولية لحل الأزمة.

<sup>1</sup> محمد جعبوب، مرجع سابق، ص 19.

<sup>2</sup> failed state · <https://www.britannica.com/topic/failed-stat> 09/ 02/2022 23:52.

<sup>3</sup> يوسف الصواني، "الأفاق الديمقراطية في الثورة الليبية"، في الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، تحرير: عبد الإله بلقزيز، يوسف الصواني، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 394.

### إجراءات الاقتصادية والاجتماعية:

✓ الإصلاح الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية.

### إجراءات الأمنية:

✓ مواصلة تشديد القبضة العسكرية على طول الحدود الشرقية والجنوبية ، تجنيد كل القوى العسكرية والأمنية لمواجهة ما يلي: إنتشار الفكر الانفصالي لدى فئة من القبائل ، إزدياد الأعمال الإرهابية على الجزائر ، تزايد عدد الهجرة غير الشرعية، تزايد أعمال الجريمة المنظمة.

### المطلب الثالث: الأمن الجزائري في ظل سيناريو تأزم الوضع الليبي.

إن تأزم الوضع الليبي سيؤدي لتأزم الأمن الجزائري وهذا السيناريو نحاول إعطاء تصور لمستقبل الجزائر ، من منطلق تطور الأوضاع الليبية للأسوأ، في هذا الصدد تصبح الجزائر تعمل وتركز وتعول على المقاربة الأمنية العسكرية من أجل تقليل الأضرار على الأمن الوطني الجزائري، في ظل تأزم الوضع الليبي ، أي هي عبارة عن تصور لإنعدام توصل لحل سياسي في ليبيا ، فنتحول هذه الأخيرة لمسرح تجارب تتصارع فيه كل الجهات من أجل السلطة، أي تصبح ليبيا مسرح لحرب أهلية بين القبائل والميليشيات المسلحة ما يجعل الدولة هشة ومنهارة في ظل التدخل الخارجي ، لدعم إستمرار الإنقسام الداخلي الجزائر وستكون له انعكاسات سلبية على الأمن الجزائري وستتضرر بشكل كبير من هذا الوضع ، أي الضرر مادي ومعنوي ، فالإنفاقات العسكرية الجزائرية لصد التهديدات الأمنية القادمة والمفتعلة من أزمة الليبية<sup>1</sup> على حساب المشاريع الاقتصادية والاجتماعية الداخلية.

كما أن هذه التهديدات إستهدفت البعد السياسي للأمن الجزائري والبعد الاقتصادي والاجتماعي والأمني وفي حال تأزم الوضع الليبي ستعكس بشكل كبير على أمن الجزائر، فللوضع الحالي في ليبيا كان له أثر في تأزم الوضع في الجزائر ، فماذا لو تأزمت الأوضاع أكثر خصوصا في ظل تحديات تحقيق التحول الديمقراطي في ليبيا، وهذا نتيجة العديد من التراكمات التي خلفها النظام السابق، أضف إلى ذلك التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية ، علما بأن ليبيا شهدت خلال العمليات الحربية تدخلا كثيفا بالمعنى العسكري المباشر وبالمعنى السياسي في الصراع بين قوى السياسية لصالح طرف دون الأخر<sup>2</sup>، فالمشهد الليبي يجعل طرح العديد من الخيارات المتناقضة في حل الأزمة الليبية التي قد تزيد

<sup>1</sup> بومدين وسيلة، مرجع سابق، ص 224.

<sup>2</sup> أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص 152.

## الفصل الرابع: استراتيجية الأمن الوطني الجزائري في ظل عدم استقرار الوضع الليبي

من تأزمها على حساب حلها ، حيث تواجه تحديات بناء الدولة وصعوبة تكريس نظام الديمقراطية، ومن دون التوصل إلى مصالحة وتسوية تاريخية على قاعدة التوافق الوطني مما يجعلها تعيش حروب أهلية والتي قد تكون نتيجتها خطيرة وهو التفكك والتقسيم<sup>1</sup>، مما يجعل ليبيا تواجه تحديات تشكيل الدولة في ظل تراكم المسببات التالية:<sup>2</sup>

- مشهد سياسي يتمحور في انقسامات السياسية، إنعدام لغة الحوار.
- إنتشار ثقافة الإنقسامات القبلية الحاضرة بشكلها القبلي المتعصب في كل مجالات الحياة
- الإنفلات الأمني من أهم أشكاله إنقسام الجيش، إنتشار السلاح، الإرهاب (تنظيم القاعدة، مليشيات، داعش)، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة.
- من المتوقع أن الجزائر ستعمل على تفعيل العديد من الإجراءات ما يلي:
- تجسيد التعديل الدستوري في مهام الجيش في ظل تأزم الوضع خصوصا عندما إعتبر حفر أن حدود الليبية والجزائرية منطقة عسكرية، وإزدياد إرتفاع النفقات العسكرية في الجزائر.
- إحياء الجزائر مقاربة مركب الأمن من خلال اعتبار أن حل الأزمة الليبية وأمنها مرتبط بكل دول الجوار، والجزائر في ظل تأزم الوضع الليبي ستتضرر لا محال من خلال زيادة وثيرة.
- التهديدات الأمنية القادمة من ليبيا نحو الجزائر أكثر خطورة على الأمن الجزائري، خصوصا أن لهما العديد من القضايا المشتركة والمترابطة مع بعضها البعض، ولعل قضية الطوارق من أهم القضايا التي تجمع البلدين وكذلك قضايا الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة.
- إبقاء الحدود الشرقية مغلقة رغم ما لها من آثار سلبية على سكان المنطقة.
- وبالنظر إلى الاضطرابات على الحدود المشتركة بين الجزائر وبلدان هي مالي، وليبيا، وتونس، نظرا للتهديدات الإرهابية وتنامي الأنشطة الإجرامية مثل تهريب الأسلحة، والمخدرات وتهريب الأشخاص، مع فشل الدولة المركزية في كل من ليبيا ومالي في بسط نفوذها على أجزاء كبيرة من أراضيها، فإن الدولة الجزائرية مطالبة بالعمل على بذل المزيد من الجهود لضمان الأمن على حدودها

<sup>1</sup> إبراهيم نصر الدين وآخرون، مرجع سابق، ص 211.

<sup>2</sup> Joseph Walker، Background Paper on Libya، Security Sector Transformation in Arab Transitions: Working for Change BIERUT CARNEGIE MIDDLE EAST CENTER ،December 17-18, 2012، P02 .

## الفصل الرابع: استراتيجية الأمن الوطني الجزائري في ظل عدم استقرار الوضع الليبي

---

وفي الوقت نفسه حدود الدول المجاورة، وخاصة ما تعلق بمراقبة تدفق الأشخاص والسلع ومختلف المواد في جميع الإتجاهات<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> مراد جاني، مرجع سابق، ص 112.

## خلاصة الفصل الرابع

نستنتج مما سبق أن الجزائر في ظل الأوضاع التي تعيشها دول الإقليم خصوصا ليبيا جعل منها توضع مجموعة من الإجراءات لحماية الإقليم الجزائري من خطر التهديدات التي باتت تصدره ليبيا، والتي لا تبعد سوى بعض الكيلومترات من بعض المدن الحدودية الجزائرية، لذا الجزائر كانت السبّاقة في احتواء الأزمة الليبية من خلال تكريس فكرة أن القضية الليبية، على أنها شأن داخلي يتم حله داخليا، أي بين الليبيين والجزائر من أجل الوصول لحل بين الليبيين المتعارضين، عملت على تفعيل الوساطة والحوار وإبرام مجموعة من اللقاءات لاحتواء الأزمة الليبية، وهذا عبر الدبلوماسية الجزائرية التي برزت كفاعل محوري في الإقليم المغربي، كما كان لها دورا في تفعيل وترحيب بكل المبادرات السلمية الذي حاول المحافظة على حل القضية الليبية بالأسلوب الدبلوماسي هذا من جهة ومن جهة أخرى عملت الجزائر على تكريس الاستراتيجية العسكرية لمواجهة الخطر القادم من دول تعاني فقدان السيطرة على أقاليمها وبشكل خاص ليبيا، أي أصبح كل الضغط ملقى على عاتق الجزائر في حراسة وحماية الحدود الجنوبية الشرقية خصوصا وأن الجيش الجزائري هو الجيش الوحيد النظامي، عكس ليبيا ال ذي أصبح جيشها يعاني التفكك والانقسام؛ حيث تراجعت قوته لصالح الميليشيات والجماعات المسلحة هذه الأخيرة أصبحت هي مالك السلاح، كما قد حدثت العديد من التطورات في ليبيا آخرها التحضير لموعد الانتخابات الرئاسية، لكن كل هذا يبقى مستقبل أمن الجزائر ومستقبل ليبيا الكفيل بتحدي مسار ليبيا في تطبيق أحد السيناريوهات الثلاثة، إما يكون لصالح حل الأزمة الليبية بعد نجاح الانتخابات، وهذا ما سينعكس بالإيجاب على تخفيف الضغط على الجزائر، إما إبقاء الأوضاع كما هي عليه في ليبيا، وهذا ما يبقى مستقبل الأمن الجزائري مستمر في إجراءاته وسياساته الاحترازية، أما السيناريو الأخير فنتأزم الأوضاع إذا تم استمرار تأجيل الانتخابات أو عدم القبول بنتائج الانتخابات واستمرار الصراع والنزاع بين الفصائل المتناحرة، سيزيد لا محالا من تأزم الوضع الليبي وسينعكس سلبا على الأمن الجزائري، ويبقى المستقبل الكفيل بتأكيد أحد السيناريوهات الثلاثة المطروحة حسب المعطيات المتوفرة.

الخاتمة



## الخاتمة

نستنتج مما سبق أن بروز الدولة الوطنية للقيام بالوظائف التي جاءت من أجلها، تمثلت هذه الوظائف في مجملها بالوظائف التنظيمية والاستخراجية والتوزيعية والرمزية، وإذا خالفت ذلك إما عجزاً أو قصوراً أطلق عليها العديد من المصطلحات والمعاني التي تحدد طبيعة تلك الدولة، ولعل من أهم المصطلحات التي أطلق على نوع من هذه الدول: مصطلح الدولة الفاشلة، فهو مفهوم أطلق على الدولة التي عجزت عن القيام بوظائفها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، التي تمثل المؤشرات التي تحدد من خلالها مكانة الدول في مؤشر الفشل، تمثل المجالات المذكورة آنفاً وبذلك نكون أكدنا الفرضية المطروحة أنه كلما كانت الدولة عاجزة عن أداء وظائفها كلما صنفنا ضمن الدول الفاشلة.

تصبح الدولة الفاشلة مصدر تهديد لأمن دول الجوار خصوصاً أنّ الأمن ما بعد الحرب الباردة أصبح يمثل تهديداً عابراً للحدود، لا يمكن تحديد مكانه ولا مجاله مما يزيد من خطورته، والأمن كما هو معروف هو الأمان أي هو ضد التهديد الدولة، تغير الأمن وتغيرت سبل تحقيقه، وكذلك تغيرت معالم تحديده فالأمن يتغير بشكل كبير، فهو ليس ثابت، ففي الماضي كان يعتمد على القوة العسكرية لتحقيقه، بينما الأمن الحديث أصبح يعتمد على العوامل غير العسكرية؛ فالتهديدات لم تعد محددة بل هي متخطية للحدود، أي أن الأمن في ظل التغيرات والتطورات الدولية أصبح يهتم بكل أركان الدولة (الإقليم وسلطة والشعب فرداً كان أو جماعة) ويهتم بكل مرتكزاته، ونكون بذلك بصدد الأمن السياسي والاقتصادي والعسكري والاجتماعي والإنساني.

تعتبر ليبيا أحد الدول الإفريقية التي تتصف بفشل الدولة، أو بالأحرى مهددة بالفشل نتيجة العديد من الأسباب التاريخية التي تتلخص في الاستعمار ومخلفاته، والأسباب السياسية والتي تتلخص في النظام الحاكم الذي لم يعرف تداولاً على السلطة الذي دام 42 سنة من الحكم، وأسباب اقتصادية واجتماعية تعبر عن انعدام التنمية الاقتصادية، وكذلك تدهور أوضاع الشعب الليبي كل هذه الأسباب جعلت من ليبيا بعد أحداث 17 فبراير 2011 (إنفجار الثورة الليبية) تسجل فيها مؤشرات فشل الدولة من التسلط والانفراد بالسلطة إلى الفساد السياسي والاقتصادي والانفلات الأمني الذي توج بالتدخل العسكري لحلف الأطلسي، كما أصبحت لغة السلاح تغزو الشوارع الليبية، وبذلك نكون أكدنا صحة الفرضية المطروحة كلما ازداد الانفلات الأمني في ليبيا، كلما هدد بتصنيف ليبيا ضمن الدول الفاشلة.

## الخاتمة

وبذلك نكون أكدنا أنه من السابق لأوانه الحكم على فشل الدولة الليبية؛ حيث على الرغم مما سجلته ليبيا من مؤشرات الفشل، من الممكن أن تتجاوزها ليبيا بإرادة مشتركة تغلب فيه مصلحة الوطن من أجل إعادة بناء وحدة ليبيا.

تراجع الأوضاع السياسية والاجتماعية والأمنية جعل من ليبيا تعاني من خطر تحولها من دولة مهددة بالفشل بعد سقوط النظام الحاكم في ليبيا ما بعد أحداث 2011، أي تحولها من دولة بدون دول أي بدون مؤسسات حاكمة، حيث أصبحت ليبيا تعيش فراغا سياسيا، وأصبحت البلاد تتميز بانشقاق الليبيين سياسيا (صراع النخبة الليبية)، وكذلك عسكريا انقسامات في صفوف الجيش، وكذلك اجتماعيا من خلال الصراعات القبلية، هذا الوضع جعل من ليبيا تخترق حدودها السياسية، بالإضافة إلى الاختراق الخارجي ودوره في توجيه القضية في العديد من المواقف لغير صالحها، كذلك انتشار السلاح بشكل رهيب، والإرهاب وتزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين.

أصبحت ليبيا تمثل تهديدا على الأمن الجزائري، تربطها حدود على الجهة الجنوب الشرقي بالنسبة للجزائر، والجنوب الغربي بالنسبة لدولة ليبيا، فهناك تقارب جغرافي للصحراء الجزائرية مع الصحراء الليبية- كتحليل أمني لمنطقة الصحراء أهم مميزاتا شساعة مساحة وصعوبة التحكم فيها، وصعوبة ضبط حدودها بمعنى اختراقها سهل وصعب ضبطها -فهناك قرب لأقصى مدن الجزائر في الصحراء لليبيا على مدن أخرى في الجزائر، أي تفصل بعض الكيلومترات فقط بين المدن الحدودية للجزائر و ليبيا، هذا التقارب الكبير جعل من السهولة انتقال التهديدات العابرة للحدود الجزائرية، فالأمن الجزائري تضرر من انتشار السلاح الليبي، وكذلك الإرهاب، وانتشار الجريمة المنظمة من خلال خطر انتشار المخدرات، والتهريب بمختلف أنواعه، وكذلك انتشار الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى خطر انتشار فكرة التمرد والانفصال الطوارق، وإثارة قضية القبائل والإباضيين الذي يعتبر من أخطر التحديات التي تمس وحدة الوطن، وكذلك خطر تواجد الطرف الغربي في المنطقة المغاربية على الأمن الجزائري، و بذلك تم تأكيد صحة الفرضية المطروحة كلما ازدادت مؤشرات الفشل في ليبيا كلما ازدادت إحصائية تأثيرها على الأمن الجزائري.

أصبح الأمن الجزائري يعاني من عدم استقرار الوضع الليبي لتعرضه للعديد من التهديدات، مما جعله يعمل بكل ما يحتويه من قوة سياسة وعسكرية واقتصادية، حيث جندت العمل الدبلوماسي بتنفيذ دور الوساطة والحوار للوصول لحلول سلمية، وبإضافة إلى المشاركة في كل المبادرات السلمية

## الخاتمة

سواء على المستوى الإقليمي مغاربي العربي أو الإفريقي أو الدولي، وهيئة الأمم المتحدة والدول الغربية من أجل الوصول إلى حلول سلمية أقل ضرر، وأصبحت الجزائر تهتم بالحدود الليبية أكثر من أي وقت مضى لذا عملت الجزائر في إطار مقاربتها الأمنية من خلال تكثيف وتجنيد كل الجهود غلق الحدود الجزائرية التي تواجه في المقابل الحدود الليبية التي تعاني الاختراق والهشاشة، كذلك جعل من منطقة الجنوب الشرقي الجزائري يعيش حالة تأهب لأي تهديد أو خطر قادم بل لم تكتفي الجزائر بهذا بل قامت بتعديل المادة 29 من التعديل الدستوري 2016 لي طرح تعديل الدستوري الأخير 2020 مهام جديدة للجيش الوطني الشعبي وهي خاصة بنطاق عمل الجيش حيث يمكن للجيش أن يتدخل في نطاق أوسع من حدوده الجغرافية بعد موافقة البرلمان، وبذلك تؤكد الفرضية صحتها فلكذلك كلما تفاقمت التهديدات الأمنية في ليبيا كلما قامت الجزائر بتطوير إستراتيجية الدفاعية وإصلاحية الداخلية والخارجية.

حاولت الجزائر على المستوى الداخلي القيام بمجموعة من الإصلاحات الإستباقية للمحافظة على الأمن والاستقرار، حيث تمثلت في الإصلاحات الدستورية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي تتلخص مجملها في إرضاء الشعب الجزائري عبر إلغاء حالة الطوارئ، وكذلك توسيع قنوات المشاركة والحوار بين الحكومة والشعب و الاهتمام بقضايا الشباب و فتح ملف الفساد قضائيا و ، كما أنه عمل على تحسين الأوضاع المعيشية عبر تحسين الأوضاع الاقتصادية كلها اصلاحات قننت في دستور 2016، وكذلك دستور الاخير لسنة 2020 لاحتواء الشارع الجزائري المعبر عن المطالب المشروعة للشعب الجزائري وهذا من أجل المحافظة على وحدة الشعب الجزائري، وبذلك تؤكد الفرضية المطروحة، كلما تفاقمت التهديدات الأمنية في ليبيا كلما قامت الجزائر بتطوير استراتيجيتها الدفاعية والإصلاحية الداخلية والخارجية.

يبقى مستقبل الأمن الجزائري مرهونا بالتطورات التي تحدث في ليبيا، فإذا تم حل الأزمة الليبية فيمكن أن نقول أن الأمن الجزائري سيشهد إستقرار أما إذا استمر الوضع الأمني ستبقى الجزائر تعمل على مواجهة أي خطر أمني قادم من ليبيا، أما إذا تأزمت الأوضاع الليبية قد تتضاعف أثارها على الأمن الجزائري، وقد تعمل الجزائر على تركيز أكثر على إستراتيجياتها الدبلوماسية والعسكرية أكثر لمواجهة أي خطر قادم من ليبيا، لتحقيق الأمن والاستقرار الجزائري لا بد من تحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا مصدر التهديد، لذا ارتأينا أن نقدم مجموعة من الحلول لتحقيق السلم والأمن في بلدين شقيقين

## الخاتمة

الجزائر وليبيا، وهذا لإرجاع الحياة السياسية الطبيعية لدولة ليبيا تتضمن الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأمنية وهذا سيساعد الجزائر من القضاء على التهديدات الأمنية القادمة من ليبيا، ومن هنا نطرح مجموعة الحلول للدولتين، فليبيا مهددة ومصدر للتهديد، والجزائر مهددة مستقبلا للتهديد.

### حلول لتجاوز ليبيا خطر الفشل الدولتي:

- لا بد من إتحاد النخب المتنازعة لصالح المصلحة الوحدة الليبية فيجب على النخب الليبية أن تنسى أحقاد السابقة وأن تنظر للمستقبل أفضل.
- إعادة بناء دولة قائمة على نظام يوحد بين كل الفئات المتصارعة، فلا بد من إعادة بناء مخلفات النظام السابق عن طريق مؤسسات تمثل كل فئات الشعب الليبي الذي يحمل الطبيعة القبلية.
- إعادة توحيد صفوف الجيش التي تفككت أثناء وبعد الثورة.
- توحيد القبائل الليبية التي تمثل أكثر من 140 قبيلة وهذا عن طريق حفظ وصيانة خصوصية كل قبيلة والمساواة بين كل القبائل دون تهميش أي قبيلة من القبائل، كما كان يقوم النظام السابق حيث إعتد على سياسة تقوية قبيلة على حساب إضعاف أخرى لضمان التفكك لصالحه.
- إجراء الانتخابات الرئاسية الليبية في مواعدها المحدد 30 جوان 2022 وعدم السماح بمزيد من التأجيل لأي سبب من الأسباب لأنه قد تكون لغير صالحها.
- إعادة إحتواء الأقليات المضطهدة من خلال إعطائها مكانة، مثلها مثل القبائل الآخرة مثل الطوارق، حيث تعتبر جزءا لا يتجزأ من المجتمع الليبي رغم اعتباره من القبائل لا تنتمي في الأصل لدولة ليبيا، لكن تبقى من المجتمع الليبي رغم وجودها بشكل مفكك في أكثر من دولة، أي رغم تواجدها في خمسة دول وكانت أحد ضحايا التقسيم الاصطناعي للحدود الموروثة من الاستعمار، تبقى محترمة وتبقى تتقاسم مثلها مثل سكان الأصليين الحقوق والواجبات سواء في ليبيا أو في باقي الدول التي تتواجد فيها مثل الجزائر
- وضع دستور يكفل حقوق ويصون الحريات أي قوانين صارمة تضبط كل شؤون البلاد في مختلف المجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية.

## الخاتمة

- تحسين الأوضاع المعيشية للشعب الليبي رغم أنه كان للشعب الليبي نصيب من المداخل النفطية، إلا أنه يبقى مجتمع لا يساوي الدول الخليجية التي تمثل إرتفاعاً في الدخل والارتقاء بمستوى المعيشة.
- تنمية المجال الإقتصادي فعلى الرغم من اعتبار أن ليبيا هي من الدول المصدرة للنفط الذي يمثل من أكبر الاحتياطات أكثر من 100 سنة، وأحسن أجود أنواع النفط في العالم وعلى تمتعها بالثروة الغازية إلا أنه لا بد على ليبيا أن تحسن قطاعات الإقتصادية الأخرى.
- لا بد من حماية الحقول النفطية والغازية من محاولات إستيلاء التي مارسته بعض الميليشيات المسلحة.

### الحلول الجزائرية لحماية الأمن الوطني من إنعكاسات الفشل الدولي الليبي:

- مواصلة الجهود الدبلوماسية للمساهمة في إيجاد حلول سلمية للأوضاع الليبية رغم التحديات التي واجهت الدبلوماسية الجزائرية المتمثل في القوى الأجنبية، ودورها في توجيه القضية الليبية بالإضافة إلى الأدوار الذي لعبته بعض الدول العربية للقيام بالدور الريادي والقيادي للقضية الليبية على سبيل المثال مصر والمغرب.
- مواصلة حراسة الحدود الجزائرية مع ليبيا مصدر التهديد الأول، ومع مالي والنيجر بسبب انتشار الأسلحة الليبية في المنطقة الجنوبية مالي والنيجر، وتفاقم الأعمال الإرهابية والجريمة المنظمة التي ازداد نشاطها خصوصا بعد غلق الحدود وتزايد أعداد الهجرة غير الشرعية.
- لا بدّ من مساهمة دول الإقليم أي الدول المغاربية من أجل البحث في الحلول السلمية لدولة ليبيا في إطار المركب الأمني.
- على الجزائر أن تهتم بالإصلاحات الداخلية التي تمس مختلف المجالات السياسية توسيع قنوات المشاركة السياسية خصوصا لفئة الشباب والاقتصادية من خلال بناء إستراتيجية تنموية شاملة لهذا القطاع مع تركيز على المناطق الجنوبية المستهدفة.
- إعطاء أهمية للأقليات مثل الطوارق والقبائل الاباضيين مثله مثل باقي الشعب الجزائري، حتى لا تتكون لديهم فكرة الانفصال، ولا تتمرد ولا تعاد التجربة المالية وكذلك التجربة الليبية.

## الخاتمة

---

- تكثيف الحوار بين السّطة والشّعب للبحث في أهم التّحديات التي تواجههم وتبقى سياسة الحوار الكفيلة بتقريب الرّؤى والآراء من أجل الخروج بقرارات ترضي الشّعب، بل ويتجاوب معها.

# قائمة المراجع

**Les références**

ا: باللغة العربية

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: القواميس

1. الدسوقي عطية، طارق إبراهيم، موسوعة الأمنية الأمن السياسي الحماية القانونية لأمن الدولة من جهة الخارج والداخل، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2015).
2. عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية عربي إنجليزي، (د،م،ن: د،د،ن).

ثالثاً: الكتب

1. إبراهيم، نصر الدين، حال الأمة العربية 2014-2015 الإحصار من التغيير النظم إلى تفكيك الدول، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015).
2. إبراهيم، نصر الدين، حال الأمة العربية 2013/2014 مراجعات ما بعد التغيير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014).
3. أحمد اسماعيل، راشد، تاريخ اقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، (بيروت: دار النهضة العربية، 2004).
4. أحمد على، إبراهيم، العنف السياسي والانقسام المجتمعي والتدخل الخارجي في ليبيا، (القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2015)
5. أحمد يوسف، أحمد، حال الأمة العربية 2011-2012 معضلات التغيير وفاقه، (بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2012).
6. اديد، داويشا، الصحوة العربية الثانية، تر: أشرف محمد الكيلاني، (القاهرة: المركز القومي العربي، 2019).
7. الاقداجي، هشام محمود، أبعاد وتحديات الأمن القومي التجانس القومي-القوة العسكرية-قضية الحدود، (إسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2018).
8. أمغاز، سيلية، "الحراك الشعبي في الجزائر الأسباب والتداعيات"، في الحراك الشعبي في الجزائر جدلية الانتقال الديمقراطي والأمن المجتمعي، تحرير: عامر مصباح، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2020).
9. أنس، عبد ايهاب بن أحسن، "دور المؤسسة العسكرية في الحراك المجتمعي دراسة حالة كل من الجزائر وفنزويلا"، في الحراك الشعبي في الجزائر جدلية الانتقال الديمقراطي والأمن المجتمعي، تحرير: عامر مصباح، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2020).



10. باحريرز، صلاح الدين، "الحراك الشعبي في الجزائر بين شرعية المطالب وتحدي الاستجابة"، في **الحراك الشعبي في الجزائر جدلية الانتقال الديمقراطي والأمن المجتمعي**، تحرير: عامر مصباح، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2020).
11. بالجيلالي، محمد، **التداعيات الإقليمية للفشل الدولاتي في منطقة شمال إفريقيا**، (الأردن: دار الايام للنشر والتوزيع، 2019).
12. بدوي، محمد طه، **أصول العلوم السياسية**، (دم، ن: د، د، ن).
13. براقدي، سليم، **الجوار الجغرافي بين منطق التكامل الاقليمي وتقنيات المراقبة لتعزيز متطلبات الامن عبر المجالات الحدودية**، إدارة الأمن الحدودي المقاربات والنماذج، تحرير: بلهول نسيم، (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2018).
14. برايان، ريتشارد ليتل، مايكل، سميث، **قضايا في السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
15. بلال، عبد الله، اندماج الوطني والتحول الديمقراطي بعد الثورات العربية: امازيغ ليبيا أنموذجاً، في **الديمقراطية المتغيرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية**، تحرير: علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014).
16. بلقاسمي، مولود، **السياسة الإفريقية للجزائر مقومات جيوسراتيجية وأزمات أمنية**، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2021).
17. بلهول، نسيم، "الجزائر: دبلوماسية أمنية افريقية رائدة"، في **جيوبوليتيكا القارة الإفريقية**، تحرير: بوحنية قوي، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2020).
18. بن أحسن، أنيس عبد الوهاب، "دور المؤسسة العسكرية في الحراك المجتمعي: دراسة حالة كل من الجزائر وفنزويلا"، في **الحراك الشعبي في الجزائر الانتقال الديمقراطي والامن المجتمعي**، تحرير: عامر مصباح، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2020).
19. بن عثمان، فوزية، **حقوق الإنسان السياسية وإشكالية بناء الأمن السياسي في المغرب العربي دراسة لبعض نماذج الحكم جمهوري ملكي الجزائر المغرب**، (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2017).
20. بن بزة، يوسف، "العدالة الانتقالية والمصالحة في الجزائر ملامح نموذج لم يكتمل"، في **العدالة الانتقالية في التجارب العربية الحقيقية والمصالحة وألويات السلم الأهلي**، تحرير: بوحنية قوي، (عمان: دار المكتبية الحامد للنشر والتوزيع، 2017).

21. بوحنية، قوي، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا بين الدبلوماسية الأمنية والإنكفاء الأمني الداخلي"، في فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني، تحرير: بلهول نسيم، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2015).
22. بوحنية، قوي، "شركات الأمن الدولية العاملة في إفريقيا انبعاث زمن المرتزقة في ظل التهديدات الجديدة"، في جيوبوليتيكا القارة الإفريقية جدل السياسة-الجغرافيا والأمن، تحرير: بوحنية قوي، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2020).
23. بوحنية، قوي، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الارهاب الى هندسة الأمن، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2017).
24. بوسعدية، محمد سعيد، الثابت والمتغير في الدساتير الجزائرية، من دستور 1963 الى دستور 2020 دراسة تحليلية - نقدية لتطور النظام الدستوري الجزائري، (الجزائر: دار البلاغة للنشر والتوزيع، 2021).
25. بوعشة، محمد، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرت الافريقي وادارة الحرب الاثيوبية - الارترية، (بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004).
26. بوقفه، عبد الله، الحياة الدستورية العالمية والثورات العربية، (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2016).
27. بوهديل، رضوان، جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي الدول الهشة والفاشلة في مواجهة القوى الكبرى والصاعدة، (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2020).
28. تالمين، كاميل، مناخ إفريقيا يتغير، تر: رجب سعد السيد، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014).
29. تتارينتسيف، ف.م، إفريقيا الحاضر والمستقبل، تر: ممدوح سيد مصطفى، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2019).
30. الترهاني عوض، فريحة، المؤامرة الكبرى فوضى الربيع العربي وحقيقة الحرب على ليبيا، (دم،ن: نيولينك للنشر والتدريب، 2014).
31. تشومسكي، نعوم، الدولة الفاشلة إساءة استخدام القوة والتعدي على الديمقراطية، تر: سامي الكعكي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007).
32. تمرايط، ايمان، تدخل حلف شمال الأطلسي في النزاعات الداخلية، دراسة مقارنة بين حالتها كوسوفو وليبيا، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017).
33. تيم نبلوك، العقوبات والمندوبيون في الشرق الاوسط العراق -ليبيا-السودان، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

34. ثابت، أحمد، **الدولة والنظام العالمي مؤثرات التبعية** ، (مصر: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1992).
35. جارش، عادل، **تأثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الأمن الجزائري** ، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2018).
36. جاسم، ظاهر، **إفريقيا ما وراء الصحراء من الاستغلال إلى الاستقلال** ، (دم،ن: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات).
37. جاكو، محمد شريف ، **العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا قضية أوزو من 1960 حتى 1990** ، (القاهرة: مكتلة مدبولي، 1998).
38. جباري على، عبد الكريم، **دور الدولة في تحفي التنمية البشرية المستدامة**، (عمان: دار دجلة، 2012).
39. جلود، ميثاق خير الدين الله، **موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية عام 2011 مصر وليبيا أنموذجان**، (العراق: مركز الدراسات الإقليمية).
40. جلولي بوجلطية، سمية، "قياس قوة الدولة في ظل مورفولوجيا الحدود السياسية"، في **إدارة الأمن الحدودي المقارنات والنماذج**، تحرير: نسيم بلهول، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2018).
41. جوفيه، جورج، "المقاومة المدنية في ليبيا خلال الربيع العربي"، في **المقاومة المدنية في الربيع العربي الانتصارات والكوارث**، تر: انطوان باسيل، تحرير: آدم روبرتس وآخرون (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2017).
42. جون س. درايزك، باتريك دلفي، **نظريات الدولة الديمقراطية**، تر: هاشم احمد محمد، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013).
43. الحبيب، عبد الله، **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الازمة 1992-1997**، (الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع).
44. حبيل، محمد عمر، "ملاح من الجهود النظرية نحو قانون العدالة الانتقالية في ليبيا"، في **العدالة الانتقالية في التجارب العربية الحقيقة والمصالحة أولويات السلم**، تحرير: بوحنية قوي، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017).
45. حجال، صادق، "إشكالية العلاقة بين التحديث والاستقرار السياسي في الجزائر"، في **الحراك الشعبي في الجزائر جدلية الانتقال الديمقراطي والأمن المجتمعي** ، تحرير: عامر مصباح، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2020).
46. حجال، صادق، **ليبيا وإشكالية بناء الدولة - الأمة**، (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2019).

47. الحراثي ميلاد مفتاح، التحديات الأمنية والشراكة الإقليمية ودورها في تعزيز الأمن القومي في منطقة غرب المتوسط، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2016).
48. حريز، عبد الناصر، النظام السياسي الإرهاب الإسرائيلي، (دم،ن: مكتبة مدبولي، 1997).
49. حسن، أحمد عبد العليم، الفاعلون المسلحون من غير الدول وتأثيرهم على الاستقرار السياسي، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2021).
50. حسيب، خير الدين، "ليبيا... إلى أين؟ سقوط نظام القذافي... ولكن؟"، في الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جدي للتغيير الديمقراطي، تحرير: عبد الاله بلقزيز، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015).
51. حلواني، أحمد وآخرون، حال الأمة العربية، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016).
52. حمد جبريل، موسى إبراهيم، الحوار والمصالحة المجتمعية تجارب ورؤى ليبية ضرورة قواعد اليات، الحركة الوطنية الشعبية الليبية، (دم،ن: د،د،ن).
53. الحوسين الفيتوري، حسين، العلاقات الليبية-الأمريكية سقاق أم فاق، (دم،ن: د،د،ن، 2004).
54. خابفة جودة، محمود، أحمد الخطيب، الميليشيات والحركات المسلحة في ليبيا، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015).
55. دافيدسون، جيسون، فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا تحليل متكامل، دراسات عالمية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014).
56. الدسوقي عطية، طارق إبراهيم، موسوعة الأمن السياسي الحماية القانونية لأمن الدولة من جهة الخارج والداخل، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2015).
57. دورتي، جيمس، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد الحي، (بيروت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والنشر، 1985).
58. الدويري، فايز محمد، الأمن الوطني، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2013).
59. رحموني، عبد الكريم وآخرون، القضايا العربية المعاصرة الرهانات والتحديات، (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2019).
60. رملي، فهميم، نظام الاختراق والتغلغل في المنطقة العربية دراسة في الآليات والأشكال، في إدارة الأمن الحدودي المقاربات والنماذج، نسيم بلهول، (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2018).
61. زاوي، رابح، "الحدود في المنطقة العربية: الجغرافي في مواجهة القدر الراتولي"، في إدارة الأمن الحدودي المقاربات والنماذج، تحرير: بلهول نسيم، (عمان: دار جامد للنشر والتوزيع، 2018).

62. زياني، صالح، "معضلات إعادة إدماج الأطفال الممجدين خلال فترات ما بعد الحروب الأهلية في إفريقيا"، في جيوبوليتيكا القارة الإفريقية جدل السياسة-الجغرافيا والأمن ، تحرير: بوحنية قوي (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2020).
63. السرياني، محمد محمود، الحدود الدولية في الوكن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001).
64. سلام، سميرة، تحديات الأمن الإنساني في عصر العولمة ، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2018).
65. سليم براقدي، "الجوار الجغرافي بين منطق التكامل الاقليمي وتقنيات المراقبة لتعزيز متطلبات الأمن عبر المجالات الحدودية"، في إدارة الأمن الحدودي المقاربات والنماذج ، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2018).
66. السنوسي، صالح، إشكالية المجتمع المدني العربي العصبية والسلطة والغرب ، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012).
67. سهيلية، سهام، "سوسيولوجية الحراك الشعبي في الجزائر"، في الحراك الشعبي في الجزائر جدلية الانتقال الديمقراطي والأمن المجتمعيين، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2020).
68. السيد النجار، أحمد، حال الأمة العربية 2017-2018 عام الأمل والخطر ، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2018).
69. السيد النجار، أحمد، حال الأمة العربية 2017-2018 عام الأمل والخطر ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018).
70. السيد، محمود، تاريخ دول المغرب العربي ليبيا-تونس-الجزائر-المغرب-موريطانيا، (مصر: سيرجي، كورجينيان، التسونامي السياسي، تر: ممدوح سيد ميطفى عزمي، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2017).
72. شاهر إسماعيل، الشاهر، الدولة في تحليل السياسي المقارن ، (الأردن: دار الإعصار العلمي، 2018).
73. شلبي، السيد أمين، رؤى عالمية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة، 2010).
74. شلغين، عهد كمال، الهوية العربية صراع فكري وأزمة واقع، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2014).
75. الصالح جمال، محمد، خصخصة الأمن في إفريقيا الدور الجديد للشركات الأمنية الخاصة في ادارة النزاعات المسلحة، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2020).

76. صبحي عويضة، على، تحديات عملية التحول الديمقراطي في بعض دول شمال إفريقيا منذ عام 2011، دراسة حالات: مصر-ليبيا-تونس، (د،م،ن: المكتب العربي للمعارف، 2018).
77. صدقي الدجاني، أحمد، دراسات في تاريخ ليبيا المعاصر ، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة، 2019).
78. صندي، وفاء، داعش شرعنة التوحش، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020).
79. الصواني، يوسف محمد جمعة، " الانتقال الديمقراطي في ليبيا: التحديات والافاق "، في الديمقراطية المتغيرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، تحرير: علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014).
80. الصواني، يوسف محمد، "الأفاق الديمقراطية في ثورة الليبية"، في الثورة الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطوة طريق، تحرير: عبد الإله بلقزيز، يوسف الصواني، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).
81. الصواني، يوسف محمد جمعة، "الولايات المتحدة وليبيا تاريخ مضطرب ومستقبل ملتبس"، في جيوبوليتيكا القارة الإفريقية جدل السياسة-الجغرافيا والأمن، تحرير: بوحنية قوي، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2020).
82. الصواني، يوسف محمد جمعة، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2013).
83. ضريان، مريم، "كرونولوجيا الحراك الشعبي الجزائري ضمن نسق التفاعل الوطني والدولي: قراءة في جدلية الفعل ورد الفعل"، في الحراك الشعبي في الجزائر جدلية الانتقال الديمقراطي وا لأمن المجتمعي، تحرير: عامر مصباح، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2020).
84. طشطوش، هايل عبد المولى، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012).
85. طيبي، غماري، ما بعد الثورات العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي العربي ، (الجزائر: دار الكوكب العلوم للنشر والتوزيع والطباعة، 2018).
86. العالمي مؤثرات التبعية، (مصر: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1992).
87. عباس رمضان الحمداني، كفاح، حركة التغيير في ليبيا، (العراق: مركز الدراسات الإقليمية).
88. عبد العظيم، خالد، سياسة فرنسا في إفريقيا المصالح العليا والتحركات العسكرية: دراسة الفكر الاستراتيجي الفرنسي، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2020).
89. عبد الكريم أحمد، محمد، ليبيا ما بعد ألقذافي أزمة القوى الإسلامية وخيارات العنف، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2018).

90. العرفي، محمد جبريل، بيانات الحركة الوطنية الشعبوية الليبية توثيف للتاريخ وتجدير للوعي وتحديد للمواقف وأداء للواجب وممارسة للثورة ومعارضة للوابع وتحريض على المقاومة، المجلد 1، (د،م،ن: سلسلة منشورات الحركة الوطنية الشعبوية الليبية، 2013/2012).
91. العروي، عبد الله، مفهوم الدولة، (المغرب: المركز الثقافي العربي، 2006).
92. على ابراهيم الطائي، حنان، على وهاب، فؤاد، قضايا ودراسات في الشّ أن السياسي لدول المغرب العربي، (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014).
93. على عباس، مراد، الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية، (الجزائر: ابن نديم للنشر والتوزيع، 2017).
94. عوض الترهاني، فريحة، المؤامرة الكبرى فوضى الربيع العربي وحقيقة الحرب على ليبيا، (د،م،ن: نيولينك للنشر والتدريب، 2014).
95. عيسى، قاسمي، الأمن الوطني رهانات وتحديات، (الجزائر: دار أطفالنا للنشر والتوزيع، 2018).
96. الغدامسي، محمود على، النفط الليبي دراسة في الجغرافية الاقتصادية وإنتاجية النفط والغاز، (بيروت: دار الجبل 1998).
97. فارق، العربي، تهاوي قدسية الحد السياسية والسيادة الوطنية زمن العولمة الأزمة الليبية أنموذجاً، في إدارة الأمن الحدودي المقاربات والنماذج، تحرير: بوحنية قوي، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2018).
98. فالح، عبد الجبار، أثر الاندماج الاجتماعي-حضور وغيابا-في عملية الثورة ونتائجها، في الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة الطريق، تحرير: عبد الإله بلقزيز، يوسف الصواني، (بيروت: مركز دراسات الدوحة العربية، 2012).
99. فرحاتي، عمر، براهيم، الأزمات في الساحل الإفريقي الخلفيات والإبعاد، (الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، 2017).
100. فرحاتي، عمر، أوشريف، يسرى، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري، (الجزائر: الدار الجزائرية، 2016).
101. فوكوياما، فرانسيس، بناء الدولة، تر: مجاب إمام، (د،م،ن: العبيكان للنشر، د،ت،ن).
102. فولفرام، لآخر، تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة، تر: عدنان عباس على، دراسات عالمية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014).
103. قريب، بلال، الأمن القومي العربي، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2017).

104. قسوم، سليم، **الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، ط4، (د م ن: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2021).
105. الكردي، أبو عبد الرحمن، **الوجيز في النظم السياسية** ، ط2، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011).
106. كزار، لطيف هاشم، الحشاني، عبد السلام محمد، **الجماهيرية العظمى دراسة في قوة الدولة**، (ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2005).
107. لخضاري، منصور، **تطور ظاهرة الارهاب في الجزائر من الصعيد الوطني الى الصعيد عبر الوطني**، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث العدد، 2014).
108. محمد، ناجي إبراهيم، **رؤية الكتاب الأخضر لقضية الديمقراطية** ، (د،م،ن، المركز العالمي لدراسات وأبحاث).
109. محمود خابفة، جودة، الخطيب، أحمد، **الميليشيات والحركات المسلحة في ليبيا**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015).
110. محمود محمد عويضة، دعاء، **تحديات عملية التحول الديمقراطي في بعض دول الشمال الافريقي عام 2011 دراسة حالات مصر-ليبيا-تونس**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2018).
111. مختاري، نصر الدين، **قراءة في أثر البيئة الداخلية على الدبلوماسية الجزائرية**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2022).
112. المدني، توفيق، **اتحاد المغرب العربي بين الأحياء والتأجيل** ، (دمشق: الاتحاد الكتاب العرب، 2006).
113. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، **بناء الدولة تحدي ما بعد انتهاء الصراعات الداخلية في دول التغيير العربية**، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2018).
114. المسوى، مفتاح عبد الله، **الحدود البرية الليبية التاريخ-الاليات- الوثائق**، (د،م،ن: دار الرواد).
115. المنصف، وناس، **ليبيا التي رايت ليبيا التي أرى محنة البلد** ، (تونس: الدار المتوسطة للنشر، 2018).
116. ميكشيللي، اليكس، **الهوية، تر: على وطفة**، (دمشق: دار الوسيم للخدمات الطباعية، 1993).



117. هيكمل فتوح، أبو دهب، تأثير الثورات العربية في النظام الإقليمي العربي 2011-2019، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2021)،

118. ولد متالي لمرابط أحمد، محمد، الأمن القومي العربي عيث الداخل وأطماع الخارج، (القاهرة: معهد البحوث الدراسات العربية، 2017).

#### رابعاً: الدوريات

1. أبو الخير، كارن، "كيف يرون الربيع العربي سقوط الجمهوريات العتيدة ارتفاع أصوات غير مألوفة تصدع نظرية هنتهجتون التصادمية"، *السياسة الدولية*، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد 47، العدد 189، (جويلية 2012).

2. أبو فكيرين، انتصار حاتم، "التغير السكاني في مدينة البيضاء ليبيا خلال الفترة (1987-2015) باستخدام نظم المعلومات الجغرافية"، *مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية*، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، المجلد 27، العدد 03، (جويلية 2019).

3. أحمد إبراهيم، محمود، "مفهوم الإرهاب تعريفات غامضة وتطبيقات ملتبسة"، *الشؤون العربية*، مصر، العدد، 131، (2008).

4. أحمد قاسم، حسين، "دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي الصخيرات"، *سياسات عربية*، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد 36، (يناير 2019).

5. أحمودة، محمد البشير، حساني، محمد منير، "دور الجيش الوطني الشعبي في ظل التحولات الإيديولوجية للدولة الجزائرية"، *المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية*، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، (ماي 2021).

6. إدري، صفية، "الأمن الإنساني في منطقة الساحل: نحو بناء مقاربة تعددية متساندة لتفعيل منطق التعاون بين الدولة والفواعل غير الدولتية"، *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، الجزائر، العدد 13، (جويلية 2018).

7. أفريشن مسعود، أمال، "الاقتصاد الليبي معالم الأزمة ومتطلبات النهوض"، *مجلة الاقتصاد والتجارة*، جامعة الزيتونة، ليبيا، العدد 9، (جوان 2016).

8. أمزيان، محمد، "ظهور الدولة الوطنية وإشكالية الاستمرارية والقطيعة: مدخل نقدي"، *المستقبل العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 489، (نوفمبر 2019).

9. أنور محمد فرج محمود، "فاعلون من غير الدول والدولة الفاشلة دراسة في منظور العصور الوسط الجديدة في الشرق الأوسط"، *الدراسات القانونية والسياسية*، جامعة السليمانية، العراق، العدد 09، (جوان 2017).

10. بالة، عمار، "المقاربات التكوينية لمفهوم الأمن من المقاربة البنائية والمقاربات ما بعد الحداثة"، *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*، جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر، العدد 09، (جانفي 2018).
11. بالمخريش، أسماء، "دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الإقليمي حالي ليبيا ومالي"، *مجلة المفكر*، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 17، (جوان 2018).
12. بحري، دلال، شرايطية، سميرة، "رهانات الأمن الإنساني في الدول الفاشلة"، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، جامعة حاج لخضر باتنة 1، الجزائر، العدد 09، (جويلية 2016).
13. بلعربي، علي، "جهود الجزائر في تسوية أزمتي ليبيا ومالي من خلال مقاربة المصالحة الوطنية"، *مجلة العلوم السياسية والقانون*، مركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، المجلد 03، العدد 14، (مارس 2019).
14. بلغراس، بومدين، برياح، مختار، "واقع الجغرافيا السياسية الجديدة الدولة الفاشلة والحروب اللامتماثلة"، *مجلة متون*، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، المجلد 10، العدد 02، (ديسمبر 2018).
15. بمراح، محمد جواد، "تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي 2005 2015"، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، (2021).
16. بن بريهوم، ميادة، تحديات إعادة بناء الدولة في الساحل الإفريقي من منظور مقاربة الجوار السيئ -ليبيا أنموذجا- *مجلة الجزائرية للأمن الإنساني*، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، الجزائر المجلد 04، العدد 01، (جانفي 2019).
17. بن حوى، مصطفى، أحلام صارة، "الأزمة الليبية وتداعياتها على أمن الجزائر"، *مجلة إتجاهات سياسية*، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، العدد 04، (ماي 2018).
18. بن عودة، محمد أمين، "تهديد انتشار وتهريب السلاح على الأمن الوطني الجزائري في ظل التوترات الإقليمية بليبيا"، *مجلة مدارات سياسية*، مركز مدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، (2020).
19. بن متعب بن ربيق، عبد الله، "نظريات الامن الاستراتيجي"، *مجلة الأمن والحياة*، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، المجلد 33، العدد 384، (2014).

20. بني حمد، عارف أحميدي حسين، "الدولة الفاشلة: سوريا نموذجاً"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، الاردن، المجلد 45، العدد 04، (2018).
21. بورحاييل بدودة، أميرة، التحول الديمقراطي في ليبيا وتداعياته على دول الاقليمي: المركب الأمني كمقاربة تفسيرية"، دراسات وأبحاث، جامعة زيان عشور الجلفة، الجزائر، المجلد 08، العدد 22.
22. بوريب، خديجة، " أزمة الدولة في إفريقيا: تحليل في أثر المتغيرات السوسيو- سياسية"، الحوار الفكري، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، المجلد 13، العدد 15، (جوان 2018).
23. بوزيدي، عدنان، "الدولة الفاشلة: دراسة في المفهوم والظاهرة"، مجلة مدارات، مركز مدار المعرفي للأبحاث والدراسات، المجلد 01، العدد 04، (مارس 2018).
24. بوسكين، سليم، "العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكيف مع التهديدات الجديدة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 10، العدد 02، (سبتمبر 2019).
25. بوسماحة، عبد الحق، عياد، محمد سمير، "انعكاسات أزمتي ليبيا ومالي على السياسة الخارجية الجزائرية وتأثيرها على الأمن الوطني والإفريقي"، الحوار المتوسطي، جامعة الجبالي ليايس سيدي بلعباس، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، (ابريل 2021).
26. بوكليخة، عائشة، "الدولة الفاشلة وتداعياتها على الأمن في المتوسط الحالة الليبية نموذجاً"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، مركز الجامعي تندوف، الجزائر، العدد 02، (ديسمبر 2017).
27. بومدين، وسيلة، "الدولة الفاشلة في ليبيا وتداعياتها على المنطقة المغاربية"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 03، (أكتوبر 2018).
28. بيتر، كول، "فوضى خطوط الحدود؟"، الشرق الأوسط، مؤسسة الكارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، (أكتوبر 2012).
29. تاحي، طارق، آيت زاوش جوهره، "تجنيد الفواعل غير الدولتية المسلحة للأطفال في إفريقيا: تهديد جديد للأمن الإنساني.... أي حماية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، (2021).

30. تبينة، راوية، بن صغير، عبد العظيم، "تداعيات الأزمة الليبية"، *مجلة المفكر*، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، المجلد 14، العدد2، (جوان 2019).
31. تمرايط، إيمان، "ديناميكية ظاهرة تحالف الإرهاب الدولي والتنظيمات الإجرامية في منطقة غرب المتوسط: مقارنة جيو-سياسية"، *مجلة العلوم السياسية والقانون، الديمقراطي العربي*، برلين المجلد02، العدد 07، (فبراير 2018).
32. جاني، مراد، "إنتشار فكرة الدولة الإسلامية في إفريقيا وتحدي تجدد الإرهاب في جوار الجزائر، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، (2021).*
33. جعوب، محمد، "الأمن الحدودي في الجزائر"، *مجلة مدارات سياسية*، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر، المجلد03، العدد02، (جوان 2020).
34. جيلبرت، خادياجالا، "شرق إفريقيا: الأمن وإرث الهشاشة"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد 86، (2009).
35. الحاج، مجاهد جبر محمد، "التدخل الدولي الإنساني في ليبيا دوافعه ومبرراته وانعكاسه"، *مجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، جامعة قناة السويس، مصر، المجلد 08، العدد 04، (2017).
36. حادي، ابراهيم، "الدولة الفاشلة في ليبيا والتحديات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري"، *الحوار المتوسطي*، جامعة جبلاي اليباس سيدي بلعباس، الجزائر، المجلد09، العدد 02، (سبتمبر 2018).
37. حجاج، مراد، "تحديات وآفاق الأمن المجتمعي بالجزائر في ظل التحولات السياسي 2011-2020"، *مجلة المدارات السياسية*، مركز مدار للمعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر، المجلد 05، العدد01، 2020.
38. حجازي، محمد السعيد، "الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة تهديدات الساحل الإفريقي: دراسة من منظور الأمن الشامل"، *مجلة أبحاث قانونية وسياسية*، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، (ديسمبر 2020).
39. حداد، شفيعة، "سياقات تراجع سيادة الدولة في العلاقات الدولية"، *مجلة المفكر*، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، المجلد 07، العدد01، (2012).
40. الحمداني، كفاح عباس رمضان، "حركة التغيير في ليبيا"، *مجلة دراسات إقليمية*، جامعة الموصل، العراق، المجلد 10، العدد 34، (2014).

41. حمزاوي، جويده، "من الأمن القومي الى الأمن الإنساني"، *مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية*، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 02، العدد 06، (مارس 2020).
42. الحناشي، عبد الله، "المغربيون في التنظيمات الإرهابية"، *السياسة الدولية*، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 206، (أكتوبر 2016).
43. حنفي، خالد على، "سقوط الجماهيرية من يحكم ليبيا بعد القذافي"، *السياسة الدولية*، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 46، العدد 186، (أكتوبر 2011).
44. حنفي، خالد، "الجوار القلق: تأثيرات الثورة عبر علاقات ليبيا الإقليمية"، *السياسة الدولية*، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 188، (أبريل 2012).
45. خدا كرم عزيز، فوزية، "معوقات التنمية الاقتصادية في ليبيا بعد سقوط القذافي"، *المجلة السياسية والدولية*، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 33، (2016).
46. خضيرات، عمر ياسين، "مواقف القوى الدولية والإقليمية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي"، *مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب*، اتحاد الجامعات العربية جمعية كليات الآداب، المجلد 14، العدد 01، (2017).
47. خلفه، نصير، "عولمة السيادة الوطنية وانعكاساتها على ثورات الحراك السياسي العربي 2011 دول دول المغرب العربي أنموذجا" *مجلة العلوم السياسية والقانون*، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 02، العدد 09، (جوان 2018).
48. خيرى، عمر، "سياسة الامازيع والاندماج الوطني في ليبيا منذ عام 2011"، *أبحاث ودراسات*، جامعة صقاريا، تركيا، (2020).
49. خيرى، عمر، "ليبيا أزمة مايو-يونيو 2014 ومستقبل الديمقراطية"، *رؤية تركية*، (2014).
50. الداودي سنوسي، محمد، "فجوة الأمن: تداعيات انفجار الأوضاع في ليبيا"، *السياسة الدولية*، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 27، (جويلية 2014).
51. الداودي، نور الدين، "سباق قوى الشرق على النفوذ في إفريقيا: الصين، إسرائيل، تركيا"، *مجلة العلوم السياسية والقانون*، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 03، العدد 16، (جويلية 2019).
52. دحموح، طاهر، "الأمن الجزائري بين الامتداد المغاربي والعمق الساحل الإفريقي"، *مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية*، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، العدد 16، (مارس 2018).
53. دراجي، هشام، "محاولات الإصلاح السياسي في الجزائر"، *مجلة الحقوق والحريات*، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، (2019).

54. دردور، محمد، بوقارة، حسين، "المحيط الإقليمي الجزائري وتحديات تحقيق الأمن الوطني"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، الجزائر، المجلد 09، العدد 01، (فيفري 2021).
55. دلة، أمينة مصطفى، "العمق الاستراتيجي الأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي وليبيا"، **مجلة العربية للعلوم السياسية**، الجمعية العربية للعلوم السياسية، لبنان، العدد 49، (مارس 2016).
56. دندان، عبد الغاني، "وراء الأمن: الأجندة الأمنية لشمال إفريقيا منظور الاستراتيجيات الغربية"، **مجلة العربية للعلوم السياسية**، الجمعية العربية للعلوم السياسية، لبنان، العدد 41، (2014).
57. دياب، أحمد، "معضلة أوروبية جدوى الاقتراب الأمني للهجرة غير شرعية"، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد 50، العدد 201، (جويلي 2015).
58. رابحي، لخضر، "الدبلوماسية الجزائرية كآلية وقائية لحل النزاعات والتوترات الإقليمية ليبيا نموذجاً 2011-2017"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 46، (مارس 2017)، ص 345.
59. رحومة المحمودي، علي، "حصاد الثورة الليبية"، **البيان**، العدد 295، (فبراير 2012).
60. الزخيني، مليكة، "مفهوم الدولة: توظيف لواقع أم مبرر لخلق واقع جديد"، **مجلة الأبحاث في القانون والاقتصاد والتدبير**، منشورات مولاي الهاشمي مكناس، المغرب، العدد 03، (2017).
61. الزروق الرشيد، سعد، "تحديات ما بعد انتخاب المؤتمر الوطني الديمقراطي"، **مجلة الديمقراطية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد 12، العدد 48، (أكتوبر 2012).
62. الزعبي، علي، "معايير فشل الدولة دراسة نظرية وتحليلات سوسيو- سياسية مع إشارة لحالة اليمن"، **حوليات أدب عين شمس**، جامعة عين شمس، مصر، (2011).
63. زعدار، عبد الحق، رملي، فهيم، "ثورة شباب ليبيا 2011 دراسة في أسباب حيثيات ومستقبلها"، **مجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، الجزائر، العدد 06، (جانفي 2014).
64. زياني، صالح، بلغالم، أمال، "تسميم الربيع الليبي: تأثير التجارة غير الشرعية للسلاح على تأزيم الوضع وإعاقة الحل السياسي في ليبيا"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، الجزائر، العدد 08، (جانفي 2016).
65. زيتوني، شريف، "الليبيون من الرفاه الى الندرة"، **بوابة إفريقيا الإخبارية**، العدد 15، (فبراير 2018).
66. سالم القطراني، ناجي عيسى، "تصنيف الدولة الفاشلة وأثره على السيادة ليبيا نموذج"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، مركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 02، العدد 90، (2018).

67. سالم فرج، رحيل، "الوسطية وأثرها في مواجهة الجماعات المتطرفة ليبيا وتحديات الاختلاف المنهجي والمذهبي"، *مجلة الحضارة الإسلامية*، جامعة أحمد بن بلة وهران 1، الجزائر، العدد 01، (أبريل 2018).
68. سرنيج، جميلة، "تنظيم" داعش...النشأة والنتائج"، *مجلة العلوم السياسية والقانون*، مركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 02، العدد 06، (يناير 2018).
69. سرنيج، جميلة، "تنظيم داعش...النشأة والنتائج"، *مجلة العلوم السياسية والقانون*، مركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 02، العدد 06، (يناير 2018).
70. سعد محمد، سعد، الميليشيات والتنظيمات المسلحة في ليبيا ولاءاتها واثرها على الوضع الأمني لليبيا و دول الجوار، *مجلة الشؤون الإفريقية*، المجلد 02، العدد 07، (جويلية 2014).
71. سلامة، أيمن، "واجب التدخل تحول في اطر المسؤولية الدولية لحماية المدنيين"، *السياسة الدولية*، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، المجلد 47، العدد 189، (جويلية 2012).
72. سيد احمد فال، محمد، "الثورة الليبية...قراءة في آليات إسقاط نظام الحكم الفردي"، *مجلة البيان*، السعودية، العدد 09، (ديسمبر 2012).
73. الشيخ، محمد عبد الحفيظ، "النخب السياسية الليبية ودورها في المصالحة الوطنية"، *مجلة دراسات شرق أوسطية*، مركز دراسات شرق أوسطية، الأردن، العدد 02، (2018).
74. صايح، مصطفى، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساته الأمنية على دول الجوار: الجزائر وتونس"، *مجلة الجزائرية للسياسات العامة*، جامعة الجزائر 3، الجزائر، العدد 03، (فيفري 2014).
75. صايح، مصطفى، "الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي"، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر: العدد 02، (ديسمبر 2014).*
76. ضو المريض، رجب، "عسكرة النزاعات السياسية في ليبيا"، *دفاتر السياسة والقانون*، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 17، (جوان 2017).
77. طار، هدى، تاسعديت، مسيح الدين، "علاقة التوارق بالدول الحاضنة: بين الاندماج، الحراك السوسيو سياسي والتمرد"، *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 34، (جوان 2018).

## قائمة المراجع

78. طار، هدى، مسيح الدين تاسعديت، "علاقة الطوارق بالدول الحاضنة: بين الاندماج، الحراك السوسيو سياسي والتمرد"، *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 34، (جوان 2018).
79. عامر، ناصر، "رهان الشبكات الدولية للإتجار بالمخدرات على منطقة الساحل الإفريقي وانعكاسات ذلك على الأمن الإقليمي"، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، (2021)*.
80. عبد العالي، عبد القادر، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، الجزائر، العدد 07، (جويلية 2014)*.
81. عبد العظيم، خالد، "الجوار المالي: التداعيات الإقليمية لانفصال أزواد في مالي"، *السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد 47، العدد 189، (جويلية 2012)*.
82. عبد الكريم، هشام، "الأزمة الليبية والمسارات الجديدة للإستراتيجية الأمنية والدبلوماسية الجزائرية"، *مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 02، العدد 08، (سبتمبر 2020)*.
83. عبد الله بن متعب بن ربيق، "نظريات الامن الاستراتيجي"، *الأمن والحياة، العدد 414*.
84. عبده عبد العزيز سيد، جمال، "تجنيد التنظيمات الدولية الإرهابية للمقاتلين عبر شبكات التواصل الإجتماعي"، *مجلة العلوم السياسية والقانون، مركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 03، العدد 16، (جويلية 2019)*.
85. عبيد، منى حسين، "أبعاد تفسير النظام السياسي في ليبيا"، *دراسات دولية، جامعة بغداد، العراق، العدد 51، (2012)*.
86. عربي، بومدين، قاسي، فوزية، "المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية"، *المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المجلد 39، العدد 456، (فبراير 2017)*.
87. عزت، عبد الواحد، "تأصيل نظري مقومات الأمن القومية"، *السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد 49، العدد 197، (جويلية 2014)*.



88. عطية إدريس، "الجريمة المنظمة والإرهاب مصادر جديدة لتهديد الأمن في إفريقيا"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 01، العدد 08، (ديسمبر 2017).
89. عطية، إدريس، عقبة وقازي، سلطان، "رهانات التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية بعد الحراك الشعبي دراسة تحليلية في مدارات الجيوإمنية"، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، المجلد 12، العدد 2، (2020).
90. عفاف، بن علي، "أبعاد السوسيواقتصادية للتدخل العسكري الفرنسي في مالي على الأمن الوطني الجزائري"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، المجلد 05، العدد 03، (ديسمبر 2019).
91. عفي، أحمد خليف، "الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية- الثورة الليبية"، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد 42، العدد 3، (2015).
92. على الحاج على، محمد، "الدولة الفاشلة كسبب من أسباب القرصنة: الصومال أنموذجاً"، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، الكويت، العدد 2، (2015).
93. العمري، منير، "الأمن المجتمعي: مفهومه وعلاقته بالقطاعات الأمنية الأخرى"، مجلة آفاق علمية، جامعة أمين، العقال حاج موسى أق أخموك تامنغت، الجزائر، المجلد 12، العدد 04، (2020).
94. عوني، ملك، "تصاعد مشكلات الأمن غير تقليدي في المنطقة العربية"، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 168، (أكتوبر 2011).
95. عياد، محمد سمير، قادة بن عبد الله عائشة، "المقارن الأمنية الجزائرية بتأمين الحدود في ظل المتغيرات الإقليمية"، مجلة الاقتصاد والقانون، جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس، الجزائر، العدد 03، (ديسمبر 2018).
96. غازلي، عبد الحليم، "الاهتمام الدولي بظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، (ديسمبر 2014).
97. غالم، عبد الرحمان، عمروش عبد الوهاب، "أثر عملية التنمية على الاستقرار السياسي في الجزائر 2019-2020"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، (2021).

98. غانم، عبد الرحمان، "التحديات الإقليمية وآثارها على الأمن الجزائري"، **السياسة العالمية**، جامعة احمد بوقرة بومرداس، الجزائر، المجلد 04، العدد 03، (مارس 2021).
99. غربي، عبد الوهاب، دالع وهيبية، "مسألة الأمن الهوياتي في الجزائر علاقة الهوية بالمواطنة وأبعادها الأمنية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، (ابريل 2021).
100. غربي، محمد، قلواز، إبراهيم، "تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري"، **مجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، الجزائر، العدد 07، (جويلية 2014).
101. غربي، محمد، قلواز، ابراهيم، "النظرية البنائية الوظيفية: نحو رؤية جديدة لتفسير الظاهرة الاجتماعية"، **مجلة التمكين الاجتماعي**، المركز الجامعي احمد بن يحي الوشريسي تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 01، العدد 03، (سبتمبر 2019).
102. فرج محمود، أنور محمد، "تحديات الفاعلون من غير الدولة والدولة الفاشلة دراسة من منظور العصور الوسطى الجديدة في الشرق الأوسط"، **مجلة دراسات قانونية سياسية**، جامعة السلمانية، العراق، العدد 07، (جوان 2017).
103. فرحاتي، عمر، سليمان، مباركة، "التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، جامعة عباس لعزوز خنشلة، الجزائر، العدد 05، (جانفي 2016).
104. فلاك، نور الدين، "دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، (2019).
105. فودي، مصطفى كمال، يحي، مجدي، "تداعيات الفشل الدولاتي على الجزائر مالي وليبيا"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة الجلاي بونعامه خميس مليانة، الجزائر، العدد 03، (ماي 2020).
106. قادة بن عبد الله، عائشة، "الدولة الفاشلة: دراسة في المفهوم والأبعاد وانعكاسها على الأمن الوطني الجزائري"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، العدد 01، (أبريل 2019).
107. قوي، بوحنية، "المغرب العربي بين الإصلاح والاستعصاء الديمقراطي"، **الديمقراطية**، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 13، (يناير 2012).

## قائمة المراجع

108. كارن، أبو الخير، "كيف يرون الربيع العربي سقوط الجمهوريات العتيدة إرتفاع أصوات غير مألوفة تصدع نظرية هنتتهجتون التصادمية"، **السياسة الدولية** ، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد47، العدد 189، (جويلية 2012).
109. كاصد الزيدي، مفيد، "العلاقات الفرنسية الليبية خلفية تاريخية ورؤية مستقبلية"، **دراسات دولية**، جامعة بغداد، العراق، العدد 55، (2013).
110. كامل، عبد الله، "لماذا تتعثر محاولات بناء نظام انتقالي في ليبيا"، **الديمقراطية**، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 75، (جويلية 2019).
111. كرفاح، ليلى، "تحديات الأمن القومي الجزائري بعد الحراك العربي"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، المجلد 02، العدد 07، (فبراير 2018).
112. كعسيس، خلاصي خليفة، "علاقة الفساد بفشل مشروع بناء الدولة الإفريقية في بعده الداخلي والإقليمي"، **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية**، جامعة حسيبة بن بو علي شلف، الجزائر ، المجلد 06، العدد02، (2020).
113. كواشي، منال، "إشكالية بناء الدولة والمجتمع في الجزائر"، **مجلة تحولات**، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، العدد 02، (جوان 2018).
114. كوت، البشير على، "الدور السياسي لقبيلة في ليبيا"، **مجلة العلوم القانونية و السياسية** ، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، العدد 17، (جانفي 2018).
115. لزهري، عبد العزيز، "الدولة الفاشلة دراسة مفاهيمية"، **مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية**، جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة، المجلد03، العدد02، (سبتمبر 2020).
116. لزهري، عبد العزيز، "الدولة الفاشلة دراسة مفاهيمية"، **مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية**، جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة، المجلد03، العدد02، (سبتمبر 2020).
117. المبيض، أشرف، "مسارات التطور في دول الربيع العربي والمواقف الإقليمية منها"، **مجلة البحوث والدراسات العربية**، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، العدد 60، (جوان 2014).
118. محفوظ، رسول، "الفشل الدولتي وتعاضم مصادر جريمة تبييض الأموال في الجوار الإقليمي للجزائر"، **مجلة العلوم السياسية والقانون** ، المركز الديمقراطي العربي ، ألمانيا، المجلد 02، العدد06، (يناير 2018).
119. محمد يوسف، خليل، "إعادة تقييم العقيدة الأمنية للدولة الجزائرية وضروريات الأمن الإقليمي"، **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية** ، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 02، العدد 09، (ديسمبر 2012).

## قائمة المراجع

120. مسعود زياني، خديجة، العصيب، إيهاب رزاق، "الهجرة الغير شرعية في ليبيا بين الانتهاكات حقوق المهاجرين والحلول العاجزة"، **مجلة العلوم السياسية والقانون** ، المركز الوطني الديمقراطي، برلين مجلد02، العدد09، (جوان2018).
121. معاش، الطيب، بكاي، رشيد، "كرونولوجيا الاحتجاج والحراك الشعبي في الجزائر محطات تاريخية"، **مجلة التمكين الاجتماعي** ، جامعة عمار ثلجي الاغواط، الجزائر، المجلد 03، العدد01، (مارس 2021).
122. معو، زين الدين، حمايزية، راندة، المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ظل التهديدات المتجددة، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** ، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، الجزائر، العدد 12، (جانفي 2018).
123. مغيث، كنزة، الدولة الهشة "أم" وضعية الهشاشة: "قراءة في إشكالية بناء الدولة في إفريقيا؟"، **الجزائرية للدراسات السياسية**، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، المجلد 08، العدد01، (2021).
124. مفتاح، حسين، "الثورة التي هجرت شعبها"، **بوابة إفريقيا الإخبارية**، العدد 15، (فبراير 2018).
125. مقبل الفقيه أحمد، عبد الباقي، حاج محمد، فضيلة، "دور العقيدة العسكرية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية أزمة الليبية نموذجا"، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، جامعة لونيبي علي البليدة 2، الجزائر، المجلد10، العدد01، (نوفمبر2020).
126. المقبل، وليد محمد، "الفاعل الأسود في السياسة العالمية: إعادة تقييم لمكانة الجريمة المنظمة عبر وطنية في السياسة العالمية المعاصرة"، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 477، (نوفمبر2018).
127. منصور، محمد، "السلاح الفرنسي بين معضلة التمويل والمخاطر الإقليمية"، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، المجلد 50، العدد 202، (أكتوبر 2015).
128. ناجي عيسى سالم، علي، "تصنيف الدولة الفاشلة وأثره على السيادة- ليبيا أنموذج، **المجلة الليبية العالمية**، جامعة بنغازي، ليبيا، العدد 131، (نوفمبر 2017).
129. ناصر، يوسف، "عتبات الأزمة المفتوحة هل الجزائر دولة فاشلة"، **مجلة العلوم السياسية**، مركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 01، العدد 04، (سبتمبر 2017).
130. نوار جلي، هاشم، العابدين طعمه، أمجد زين، "الموقف الروسي من الثورات العربية"، **سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد112، (يناير 2015)

## قائمة المراجع

131. ويكن، فايزة، "التدخل الخارجي وتحديات الاستقرار في إفريقيا الساحل الإفريقي أنموذجا"، *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، جامعة الجيلالي بوعمامة خميس مليانة، الجزائر، العدد 03، (2020).

132. يوسف خليل، محمد، "إعادة تقييم العقيدة الأمنية للدولة الجزائرية وضرورات الأمن الإقليمي"، *مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية*، مركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، المجلد 02، العدد 09، (ديسمبر 2020).

### رابعاً: الوثائق الرسمية

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 28 نوفمبر 1996، *الجريدة الرسمية*، العدد 76، 1996.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، *الجريدة الرسمية*. التعديل الدستوري 6 مارس 2016، *الجريدة الرسمية*. العدد 14، 2016.

### سادساً: دراسات الغير منشورة

#### الأطروحات

1. شرايطية، سميرة، *أثر العامل التنموي على البنية الأمنية للدول الفاشلة دراسة عبر إقليمية* أطروحة دكتوراه تخصص: علاقات دولية، (جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017-2018).

#### المحاضرات:

1. عبد العالي، عبد القادر، *محاضرات نظريات العلاقات الدولية*، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السريالية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (2009).

2. عباسية، جلايلي، *الأمن الطاقوي وصراع الدول الصناعية الكبرى على موارد الطاقة*، في مقياس قضايا دولية معاصرة (جامعة وهران 1، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية، قسم علوم الاعلام والاتصال).

### سابعاً: تقارير

1. الأمم المتحدة، مجلس حقوق الانسان، *البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا*، متحصل عليه:

## قائمة المراجع

<https://www.ohchr.org/AR/HRBodies/HRC/FFM> تاريخ الدخول 2021/12/23 الساعة 00:20.

2. الأمم المتحدة، تقرير اللجنة الدولية لتقصّي الحقائق حول ليبيا، مجلس حقوق الإنسان الجلسة التاسعة عشرة البند 4 على جدول الأعمال، متحصل عليه: مجلس حقوق الإنسان <https://www.ohchr.org/HRCouncil> تاريخ دخول 2022/02/09 الساعة 17:07
3. الأمم المتحدة، تقرير البعثة المستقلة لتقصّي الحقائق بشأن ليبيا، الدورة الثامنة والأربعون 13 سبتمبر - 8 أكتوبر 2021، البند 10 من جدول الأعمال المساعدة التقنية ودعم بناء القدرات
4. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مؤتمر برلين حول ليبيا - 19 يناير 2020، متحصل عليه: <https://unsmil.unmissions.org/> تاريخ الدخول 2021/12/23 الساعة 00:29
5. البنك التنمية الإفريقي، التقرير السنوي 2015، تر: كمال السيد، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة (2015).
6. تقرير حول التعذيب وحالات الوفاة في أماكن الاحتجاز في ليبيا أكتوبر 2013. متحصل عليه: <https://reliefweb.int/sites/files/res> تاريخ الدخول: 2021/10/23 الساعة 00:34

7. المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، تقرير متعدد الوكالات يسلط الضوء على الوضع الحالي والمستقبلي للمناخ في إفريقيا، متحصل عليه: <https://public.wmo.int/ar/media/%> تاريخ دخول: 2022/01/07 الساعة 22:0
8. منظمة العفو الدولية، المعركة على ليبيا القتل والاختفاء والتعذيب، سبتمبر 2011.
9. منظمة العفو الدولية، تقرير منظمة العفو الدولية 2020-2021، حالة حقوق الإنسان في العالم، (بريطانيا: منظمة العفو الدولية، 2021).
10. منظمة العفو الدولية، تقرير منظمة العفو الدولية 2015/2016 حالة حقوق الإنسان في العالم، (بريطانيا: منظمة العفو الدولية، 2016).
11. عبد النور بن عنتر، الدول المغاربية والأزمة الليبية: توافق في التصورات وتضارب في الأداء، مركز الجزيرة للدراسات، متحصل عليه:
12. زياد عقل، " جذور الأزمة الليبية وآفاق التسوية السياسية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متحصل عليه: <https://acpss.ahram.org.eg/News/5430.aspx> تاريخ الدخول: 2021/10/23 الساعة 00:34

13. الأمم المتحدة، تقرير البعثة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ليبيا، الدورة الثامنة والأربعون 8 سبتمبر-8 أكتوبر 2021، البند 10 من جدول الأعمال المساعدة التقنية ودعم بناء القدرات.

**ثامنا: مواقع الانترنت**

1. حفيظة مكي، دراسة في الأبعاد والمستويات .. النظريات النقدية الجديدة المفسرة للأمن، المركز العربي للبحوث والدراسات، متحصل عليه: <http://www.acrseg.org/41405> تاريخ الدخول 2021/01/27 على الساعة 12:00
2. وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر مستعدة للعمل مع شركائها في مواجهة التحديات الأمنية، متحصل عليه: <https://www.aps.dz/ar/algerie/108961-2021> تاريخ الدخول: 2021/10/04 الساعة 14:00
3. ماكس غالين، مخاطر التشدد في ضبط الحدود في شمال إفريقيا، متحصل عليه: <https://carnegieendowment.org/sad> تاريخ الدخول: 2021/04/10 الساعة 21:51.
4. الدول المغاربية والأزمة الليبية: توافق في التصورات وتضارب في الأداء، مركز الجزيرة للدراسات، متحصل عليه: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/4724> تاريخ الدخول: 2021/10/08 الساعة 22:13
5. بن عنتر، عبد النور، عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية، مركز الجزيرة للدراسات، متحصل عليه: <https://studies.aljazeera.net/ar> تاريخ الدخول 2021/09/10 الساعة 22:00.
6. مهيب الرفاعي، عقيدة الجزائر الأمنية في سياق إقليمي مضطرب، متحصل عليه: <https://www.alaraby.co.uk/opinion> تاريخ الدخول 2021/08/05 الساعة 11:00.
7. قوي، بوحنية، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا، متحصل عليه <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/2> تاريخ الدخول 2021/04/25 الساعة 23:12.
8. عقل، زياد، جذور الأزمة الليبية وآفاق التسوية السياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، متحصل عليه <https://acpss.ahram.org.eg/News/5430.aspX> تاريخ الدخول: 2021/10/23 الساعة 00:34.





## قائمة المراجع

19. عبد الرزاق بن عبد الله، الجزائر تعلن عن مساعدات إنسانية عاجلة لسكان غات الليبية : <https://www.aa.com.tr> تاريخ الدخول 2021/09/08 الساعة 23:00.
20. ميزانية الجيش الجزائري ضمن أقوى 20 ميزانية في العالم، متحصل عليه: [/https://www.assawt.net/2016/12](https://www.assawt.net/2016/12) % تاريخ الدخول: 2021/10/04 الساعة 01:19
21. رئيس أركان الجيش الجزائري يحذر "المتعطشين للسلطة"، متحصل عليه: <https://www.alhurra.com/algeria/2021/08/15> تاريخ الدخول 2021/08/15 الساعة 01:37.
22. ياحي، علي، التوجه العسكري اللافت يهدف إلى تحقيق التفوق الاستراتيجي في المنطقة، متحصل عليه: <https://www.independentarabia.com/node/43786/%D8> تاريخ الدخول: 2021/10/04 الساعة 01:34.
23. هل يتوصل اجتماع دول جوار ليبيا إلى تصور واضح لمستقبلها؟ - صحف عربية متحصل عليه: <https://www.bbc.com/arabic/inthepress-58411485> تاريخ الدخول 2021/09/30 الساعة 23:11.
24. الفيتوري، شعيب، الجزائر ومقاربات الحل في ليبيا، متحصل عليه: <https://www.alaraby.co.uk/%D8> تاريخ الدخول 2021/08/30 الساعة 23:00.
25. شبكة معقدة من الميليشيات والقوى المسلحة في ليبيا، متحصل عليه: <https://middle-east-online.com/> تاريخ الدخول: 2020/05/12 الساعة 03:11.
26. خالد بشير، الهجرة الغير شرعية، متحصل عليه: <https://www.hafryat.com/en/node>: تاريخ الدخول 2021/01/28 الساعة 48:05
27. يونس، بورنان، حذرهم "تبون" .. كيف تتحرك "رشاد" و"الماك" الإرهابيتان بالجزائر ؟، متحصل عليه: <https://al-ain.com/article/algeria>: تاريخ الدخول: 2021/08/14 الساعة 21:55.
28. علال، محمد، الجزائر تدرج حركتي "رشاد" و"الماك" في قائمة الإرهاب، متحصل عليه: <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/143> تاريخ الدخول: 2021/08/15 الساعة 12:17.
29. موقف الجزائري من الأزمة الليبية بين التغيير والاستمرارية، المركز العربي للأبحاث والدراسات الإستراتيجية متحصل عليه: <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalS> تاريخ الدخول 2021/09/30 الساعة 00:38.

## قائمة المراجع

30. بن يحي، نبيلة، ترجيح المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية دوليا وإقليميا، الشعب، متحصل عليه: [http://www.ech\\_chaab.com/ar/%D8%A3](http://www.ech_chaab.com/ar/%D8%A3) تاريخ الدخول: 2021/09/30 الساعة 00:51.
31. جالي، مصطفى، التسليح الجزائري-المغربي: سياق جديد لتوجهات قديمة، مرئف الجزيرة للدراسات متحصل عليه: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5151> تاريخ الدخول: 2022/02/08 الساعة 00:12.
32. ليبيا.. الدببية يلتقي الرئيس الجزائري وإعلان القوة القاهرة بميناء نفطي، متحصل عليه: <https://www.aljazeera.net/news/politics/2022/4/19/%D9> تاريخ الدخول: 2022/04/24 الساعة 00:52.
33. عدد سكان الجزائر 2022؟...الترتيب العالمي للجزائر من حيث الكثافة السكانية، متحصل عليه: <https://hijra.news/%D8%B9%D8%AF%D8%AF-> تاريخ الدخول: 2022/03/10 الساعة 00:33.
34. ديموغرافيا: عدد السكان المقيمين في الجزائر بلغ 44.6 مليون نسمة في جانفي 2021، متحصل عليه: <https://news.radioalgerie.dz/ar/node/3867> تاريخ الدخول: 2022/03/01 الساعة 14:00.
35. حربا دائرة، ماذا تعرف عن خريطة الصراعات في إفريقيا؟، متحصل عليه: <https://www.ida2at.com/23-war-service-what-do-you-know-about-the-map-of-conflicts-in-africa> تاريخ الدخول: 2021/12/22 الساعة 12:00.
36. السكان في ليبيا، متحصل عليه: <https://fanack.com/ar/libya/population-of-libya> تاريخ الدخول: 2022/04/24 الساعة 12:00.
37. عدد سكان ليبيا 2022؟...التركيب العالمي لليبيا من حيث الكثافة السكانية، متحصل عليه: <https://hijra.news/%D8%B9%D8%AF%D8%AF-> تاريخ الدخول: 2022/02/20 الساعة 02:00.
38. رسالة طرابلس مشروع تدعمه قوى داخلية وخارجية تقسيم ليبيا إلى ثلاثة دويلات متحصل عليه: <http://www.assabah.com.tn> تاريخ الدخول: 2020/12/05 الساعة 09:30.

**References:**

**Books:**

1. colombo, Matteo, **arturo varvelli libya: a failed state in the middle of the middle of the miditerranean**, mediterranean conflicts and the geopolitical context..
2. keane, John, **Global Civil Society?**, (New York :Cambridge University Press,2003.
3. Nagi MILLAD, Mohmed, **THE DEVELOPMENT OF A FRAMEWORK FOR MANAGEMENT DEVELOPMENT IN THE LIBYAN OIL SECTOR: A CASE STUDY OF THE UPSTREAM OIL COMPANIES** , Salford: School of the Built Environment College of Science and Technology University of Salford, 2013.
4. Dillon, Michael, **Politics of Security**, New York :Routledge, 1996.
5. Ronald Bruce, John·**LIBYA AND THE UNITED STATES: A FAUSTIAN PACT?** , Journal Compilation 2008, Middle East Policy Council.
6. Strachan· Anna Louise ·**The security sector and stability in Algeria** 29 May 2018 The K4D helpdesk service provides brief summaries of current research.
7. Abdullatif· Ali ·Forgotten· Ahmida· **Voices Power and Agency in Colonial and Postcolonial Libya**· (New Yorn : Routledge, 2005)
8. Don HaUett, **Petroleum Geology of Libya**, (NewYork: ELSEVIER B.V 2002) .
9. Van Genugten ·Saskia · **Libya in Western Foreign Policies, 1911–2011**, (Abu Dhabi : Palgrave Macmillan UK 2016
- 10.Erdağ· Ramazan · **Libya in the Arab Spring From Revolution to Insecurity**, (New York : Palgrave Macmillan 2017)
- 11.Tiffiany, Howard·**Failed States andthe Origins of Violence A Comparative Analysis of State Failure as a Root Cause of Terrorism and Political Violence**, New York: Routledge 2016
- 12.RICHMOND, OLIVER P, **FAILED STATEBUILDING INTERVENTION AND THE DYNAMICS OF PEACE FORMATION** ·LONDON : University Press publications 2014.
13. LOBBAN, RICHARD A, JR.CHRISTOPHER H., **Libya History and Revolution**, xforde Praeger Security International, 2014.

14. Ali ABDULLATIF AHMIDA, **The MAKING of MODERN LIBYA**, (New Yor : State University of New York Press 2009 )
15. Mcloughlin, C., **Topic Guide on Fragile States**, (University of Birmingham: Governance and Social Development Resource Centre 2012.)

**Articles:**

1. ware ,Rachid , "Libya: the consequences of a failed state " , **Research Briefing Published** ,Friday, (May 2018).
2. Silva, Mario, "Failed and Failing States: Causes and Conditions", **Access to Research Nui Galway**, (june 2012).
3. Ehrenreich Brookst ,Rosa , "Failed States or the State as Failure?," **The University of Chicago Law Review**, Volume 72 Number 4, (2005).
4. ELJARH ,MOHAMED , "LES DEFIS ET ENJEUX SECURITAIRES DANS L'ESPACE SAHELO-SAHARIEN LA PERSPECTIVE DE LA LIBYE", **dialogues securitaires dans le space sahel saharain**, (juillet 2016).
5. Stewart, Frances, Graham, Brown, **Fragile States**, **CRISE WORKING PAPER**, No 51, (January 2009).
6. BØAS ,MORTEN ,JENNINGS, KATHLEEN M, "Insecurity and Development: The Rhetoric of the 'Failed State " , **The European Journal of Development Research**, Vol.17, No.3, (September 2005).
7. BEN KHALID ,KAL , "Evolving Approaches in Algerian Security" , **Cooperation CTC SENTINEL**, VOLUME 8, ISSUE 6 (JUNE 2015).
8. Lounnas, Djallil, " THE LIBYAN SECURITY CONTINUUM: THE IMPACT OF THE LIBYAN CRISIS ON THE NORTH AFRICAN/SAHELIAN REGIONAL SYSTEM", **MENARA Working Papers**, No 15, (October 2018).
9. THURER, DANIEL, "The failed State and international law" , **RICR DECEMBRE IRRC DECEMBER**, VOL 81, N° 836, (1999).
10. Morana, Walter, "The osce and the Libyan Crisis Challenges and Opportunities for Comprehensive Security in the Mediterranean" , **security and human rights**, (2019).
11. Dirsus, Marcel, Eaton, Tim, **"INSTABILITY IN LIBYA: ASSESSING the REGIONAL IMPACTS"** , VOLUME 3, n1 , (2019).
12. Jonathan Di John, "Conceptualising the Causes and Consequences of Failed States: A Critical Review of the Literature " , **Crisis States Research Centre** , NUMBER 25, (JANUARY 2008).
13. Nato strategic direction , **ILLICIT TRAFFICKING IN NORTH AFRICA AND SAHEL (QUICK OVERVIEW)**, (march 2018).

[https://thesouthernhub.org/resources/site1/General/NSD-%20Hub%20Publications/Illicit trafficking in North Africa and Sahel.pdf](https://thesouthernhub.org/resources/site1/General/NSD-%20Hub%20Publications/Illicit%20trafficking%20in%20North%20Africa%20and%20Sahel.pdf)

14. Rashid, Ahmed Khaled, Hamashuk, Elayna, "Towards A Nuanced Understanding of Failed States" , **E-International Relations**, MAR 6 2012.
15. Sonali, Huria, "Failing and Failed States The Global Discourse" , **IPCS ISSUE BRIEF**, NO 75, (JULY 2008).
16. Tlemçani, Rachid, "Algeria Under Bouteflika Civil Strife and National Reconciliation" , **Carnegie PAPERS The Carnegie Middle East Center**, N 7, (February 2008).

### Report :

1. Molesworth Tim, Newton, David, Instability and Insecurity in Libya Analysis, Report prepared behalf of UNDP.
2. Messner, J. J, THE FRAGILE STATES INDEX TEAM, 2017, [p11https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/951171705-Fragile-States-Index-Annual-Report-2017.pdf](https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/951171705-Fragile-States-Index-Annual-Report-2017.pdf)
3. Congressional Research Service, **Libya: Transition and U.S. Policy**, n3, (January 2022).
4. Algeria 2020 Crime & Safety Report <https://www.osac.gov/Country/Algeria/Content/Detail/Report/aceef5ea-f045-453b-8fc9-18e3d2222273> 16 / 08 /2021 09:40
5. UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE **uspi s work Libya** September 21, 2019, the International Day of Peace. <https://www.usip.org/sites/default/files/2021-01/the-current-situation-in-libya.pdf>
6. Libya: Challenges after Liberation, **Libya Working Group Report: MENA Programme** (londone : Chatham House, November 2011)
7. Biagetti, Stefano, **Desert pastoralists: the Kel Tadrart Tuareg from south west Libya**, Barcelona: Pastoralism: Research, (2015).
8. Walker, Joseph, **Background Paper on Libya**, Security Sector Transformation in Arab Transitions: Working for Change BIERUT CARNEGIE MIDDLE EAST CENTER, December 17-18, 2012.
9. Cecile Darne, marie, Benattia, Tahar, **Mixed Migration Trends in Libya: Changing Dynamics and Protection Challenges**, This report was prepared, Altai Consulting in partnership with IMPACT Initiatives (IMPACT), for the United Nations Refugee Agency (UNHCR) Libya.

**Web site:**

1. Algeria - Safety and Security ‘ from web site  
<https://www.privacyshield.gov/article?id=Algeria-Safety-and-Security> in 16 / 08/2021 at 08:13
2. Laurence Aïda a Ammour ‘Regional Security Cooperation in the Maghreb and Sahel: Algeria’s Pivotal Ambivalence ‘AFRICA SECURITY BRIEF ‘ NO 18 ‘February, 2012.  
from web cite <https://africacenter.org/publication/regional-security-cooperation-in-the-maghreb-and-sahel-algerias-pivotal-ambivalence> at09/17/08/2021 at 23 :50
3. Mezran ‘ Karim libya 10 yaers after the2011 revolution a democratic transition unfulfilled 16 febbraio2021from wib cite  
<https://www.ispionline.it/it/pubblicazione/libya-10-year> in10/12/ 2021 at 09:16.
4. Is Libya a failed state?from web cite ‘<https://www.dw.com/en/is-libya-a-failed-state/a-38976280>at 10/12/2021 in17:42.
5. PATRICIA TAFT libya a continues path as the décadas most worsened country from web cite <https://fragilestatesindex.org/2020/05/10/libya-con> at 10/ 12/ 2021in 18: 58.
6. Zerguine‘ Kouceila ‘ The Transformation of the Security Sector in Algeria ‘ from web cite  
[https://carnegieendowment.org/files/Zerguine\\_AlgerianSecurityPaper.pdf](https://carnegieendowment.org/files/Zerguine_AlgerianSecurityPaper.pdf) at31\_01/2022\_ in19: 39.
7. Shuwail‘ Ashour ‘Repercussions of the Arab Spring on Security in Libya: Reality and Vision from web cite  
‘[https://carnegieendowment.org/files/Repercussions\\_of\\_the\\_Arab\\_Spring\\_on\\_Security\\_in\\_Libya1.pdf](https://carnegieendowment.org/files/Repercussions_of_the_Arab_Spring_on_Security_in_Libya1.pdf) at 31/01/2022 in23:28.
8. anten ‘louise‘ fragile States: State Building is not Enough‘p212from web cite [https://www.clingendael.org/sites/default/files/pdfs/20081100\\_anten.pdf](https://www.clingendael.org/sites/default/files/pdfs/20081100_anten.pdf).
9. Algeria Military Strength‘from web cite  
[https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country\\_id=algeria](https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=algeria) at07/02/2022 in23:52.
- 10.failed state ‘from web cite <https://www.britannica.com/topic/failed-stat> at09/02/2022 in23:52.
- 11.Ghanem Yazbeck ‘Dalia\_ ‘algerian-army-cooperation-not-intervention ‘7 DICEMBRE2017 ‘from web

- cite, <https://www.ispionline.it/it/pubblicazione/algerian-army-cooperation-not-intervention-19132> at 31/01/2022 in 23:28.
12. Military of Algeria, from web cite [https://military-history.fandom.com/wiki/Military\\_of\\_Algeria](https://military-history.fandom.com/wiki/Military_of_Algeria) at 07/02/2022 in 02:44 .
13. ELGUETTAA, BELKACEM, The Military's Political Role in the New Algeria, **Middle East centre**, from web cite <https://carnegie-mec.org/2021/03/17/military-s-political-role-in-new-algeria-pub-84076> at 31/01/2022 in 23:22.
14. Algeria Military Size 1985-2022, from web cite <https://www.macrotrends.net/countries/DZA/algeria/military-army-size> at 10/12/2021 in 18:58.
15. Algerian People's National Army from web cite <https://www.defenceweb.co.za/security/african-militaries/algerian-peoples-national-army/> in 07/02/2022 at 09:16.
16. Ghanem, Dalia, limiting change through change key-to-algerian regime-s from web cite [longevity https://carnegie-mec.org/2018/05/08/limiting-change-through-change-key-to-algerian-regime-s-longevity-pub-76237](https://carnegie-mec.org/2018/05/08/limiting-change-through-change-key-to-algerian-regime-s-longevity-pub-76237) at 10/12/2021 in 17:42.
17. Regional Security Cooperation in the Maghreb and Sahel: Algeria's Pivotal Ambivalence AFRICA SECURITY BRIEF NO. 18 <https://africacenter.org/publication/regional-security-cooperation-in-the-maghreb-and-sahel-algerias-pivotal-ambivalence-2021/16>
18. Algeria - Safety and Security, <https://www.privacyshield.gov/article?id=Algeria-Safety-and-Security> in 16/08/2021 08

ج / بالفرنسية

**Article:**

1. Ait Hamadouche, Louisa, "L'ALGÉRIE ET LA SÉCURITÉ AU SAHEL : LECTURE CRITIQUE D'UNE APPROCHE PARADOXALE", **L'Harmattan**, N° 90, (mar 2014).
2. Barah, Mikail, "LES DÉFIS DE LA LIBYE ", **L'Harmattan**, N° 94, (mar 2015).

الملاحق



ملحق رقم 1: مؤشرات فشل الدولة (الاجتماعية، والسياسية والعسكرية والاقتصادية)

المؤشرات الاجتماعية	المؤشرات الاجتماعية
اللاجئين ونازحي الداخل	1. الضغوط السكانية
الضغوط المرتبطة بنزوح السكان، تؤدي الى الضغط على الخدمات العامة، وإمكانية أن تشكل تهديد امني .وتشمل الضغوط: -النزوح -مخيمات اللاجئين -مخيمات النازحين داخليا -الأمراض الناجمة عن النزوح -نسبة اللجوء الداخلي -القدرة على الاستيعاب	الضغوط على السكان مثل والكوارث الطبيعية قد تكشف عدم قدرة الحكومة على حماية مواطنيها . وتشمل الضغوط: -الأمراض -البيئة -التلوث -نقص الغذاء -سوء التغذية -نقص المياه -نمو السكان -حجم الشباب -معدل الوفيات
4.الهجرة الخارجية وهجرة الأدمغة	3.المظالم الجماعية
عندما تكون الفرص قليلة، الناس يهاجرون ويتركون فيلغا ونقصا في رأس المال البشري . وتشمل الضغوط: -نسبة الهجرة -رأس المال البشري -هجرة المواطنين المتعلمين(الكفاءات)	عندما يوجد توتر وعنف بين الجماعات يقوض قدرة الدولة على تقديم خدمات الأمن وتشمل الضغوط: -التمييز -الضعف -عنف عرقي -عنف شعبي -عنف طائفي -عنف ديني

المصدر: بني حمد، عارف أميدي حسين، مرجع سابق، ص 160.

		المؤشرات السياسية والعسكرية
حقوق الإنسان وحكم القانون	الخدمات العامة	5. شرعية السّطة
تعدّ الدّولة فاشلة إذا لم تحترم حقوق الإنسان. وتشمل: - حرية الصحافة - الحريات المدنية - الحريات السّياسية - الإتجار بالبشر - السّجناء السّياسيين - السّجون - الاضطهاد الديني - التعذيب - الإعدام	من وظائف الدّولة تقديم الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الصرف الصحي وغيرها. وتشمل: - حفظ الأمن والنظام - الحرائم - تقديم خدمات التعليم - محو الأمية/معرفة القراءة والكتابة البنية التحتية - الرعاية الصحية - الهواتف - خدمة الانترنت - توفر الطاقة - خدمات الطرق	الفساد وضعف التمثيل المباشر في الحكومة يقوض العقد الاجتماعي. وتشمل: - الفساد - فاعلية الحكومة - المشاركة السّياسية - العملية الانتخابية - مستوى الديمقراطية - الاقتصاد غير المشروع - تجارة المخدرات - الاحتجاجات، والمظاهرات - الصراع على السّطة
التدخل الخارجي	تصدع النخب	الأجهزة الأمنية
عندما تتعاسس الدّولة عن الوفاء بالتزاماتها المحلية والدولية، قد يدفع جهات خارجية للتدخل في الشؤون الداخلية. وتشمل الضغوط: مساعدات خارجية - حضور قوات حفظ السّلام - تدخل عسكري خارجي - عقوبات دولية - التصنيف الائتماني	عندما تشترك القيادات المحلية والوطنية في الصراع وسياسة حافة الهاوية من أجل الحصول على مكاسب سياسية، يتم تقويض العقد الاجتماعي . وتشمل الضغوط: - الصراع على السّطة - المنشقين - انتخابات مغبّة - غير نزيهة - المنافسة السّياسية	تشمل الضغوط: - الصراع الداخلي - انتشار الأسلحة الخفيفة - أعمال شغب واحتجاجات - الوفيات الناجمة عن الصراع - الانقلابات العسكرية - أنشطة تمرد - التشدد - التفجيرات - السّجناء السّياسيين

المصدر: بني حمد، عارف أميدي حسين، مرجع سابق، ص 161.

المؤشرات الاقتصادية	المؤشرات الاقتصادية
الفقر والتدهور الاقتصادي	النتمية الاقتصادية الغير متوازنة
<p>الفقر والتدهور الاقتصادي يجعل الدولة عاجزة عن تزويد المواطنين بالخدمات وبالتالي تخلق إحتكاك بين المواطنين "تكون أو لا تكون". وتشمل:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>-العجز الاقتصادي</li> <li>-المديونية الحكومية</li> <li>-البطالة</li> <li>-توظيف الشباب</li> <li>-القوة الشرائية</li> <li>-نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي</li> <li>-نمو الناتج المحلي الإجمالي</li> <li>-التضخم</li> </ul>	<p>عندما يكون هناك فوارق عرقية ودينية وإقليمية، تميل الحكومة إلى أن تكون غير متوازنة في التزاماتها تجاه العقد الاجتماعي. وتشمل:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>-توزيع الخدمات بين الريف والحضر</li> <li>-تحسين فرص الوصول الى الخدمات</li> <li>-سكان الأحياء الفقيرة</li> </ul>

المصدر: بني حمد، عارف أميدي حسين، مرجع سابق، ص 161.

## الملاحق

### ملحق رقم (02): ليبيا في مؤشرات مركز السلام الدولي 2006 إلى 2016 م

السنة	الترتيب	الاجمالي	الضغوط الديمقراطية	اللاجئين والنازحين	ظلم المجموعات	رحلة الانسان والهجرة	التنمية الاقتصادية الغير المتوازنة	الفقر والتدهور الاقتصادي	شرعية الدولة	خدمات عامة	حقوق الانسان	أجهزة الأمن	فصائل النخب	التدخل الخارجي
2006	95	68.5	6.0	2.1	5.5	4.0	7.3	5.1	7.5	4.5	8.1	5.5	7.9	5.0
2007	114	69.3	6.2	2.6	5.6	4.0	7.3	5.3	7.4	4.5	8.1	5.3	8.0	5.0
2008	111	70.0	6.2	4.0	5.6	4.0	7.3	5.3	7.4	4.5	8.1	5.6	7.0	5.0
2009	112	69.4	5.9	4.2	5.8	4.0	7.1	5.5	7.1	4.2	8.1	5.4	7.1	4.8
2010	111	69.1	5.7	4.3	5.8	4.2	6.9	5.3	7.3	4.2	8.3	5.2	7.1	4.8
2011	111	68.7	5.5	4.6	6.0	3.9	6.9	4.6	7.3	4.3	8.3	5.9	7.0	4.4
2012	50	84.9	5.8	5.1	7.0	3.9	7.0	5.5	8.1	7.6	9.0	9.0	8.0	9.0
2013	54	84.5	5.5	5.4	7.4	4.2	6.7	5.0	8.4	7.3	9.0	8.9	8.0	8.8
2014	41	87.8	5.7	5.7	7.5	5.5	6.4	6.1	8.5	7.4	8.7	9.2	8.1	9.0
2015	25	95.3	5.4	7.4	7.8	6.4	6.1	8.0	9.8	7.5	9.0	6.3	9.1	9.5
2016	25	96.4	5.1	8.0	8.3	6.5	5.8	8.0	9.5	7.2	9.3	9.6	9.4	9.7

المصدر: ناجي عيسى سالم علي، "تصنيف الدولة الفاشلة وأثره على السيادة - ليبيا أنموذجاً"، مجلة العلوم السياسية والقانون، برلين، العدد 31، 1 نوفمبر 2017، ص 13.

# فهرس الجداول

## فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
38	نوع الدول ومواصفاتها	الجدول رقم (01)
38	أوجه تشابه واختلاف بين الدولة الفاشلة والمفاهيم المشابهة له	الجدول رقم (02)
40	مقاييس المعتمدة في تصنيف الدول الفاشلة	الجدول رقم (03)
42	تمييز بين دول حسب فكر كاتيكليمونت	الجدول رقم (04)
46	يوضح مؤشرات فشل الدولة	الجدول رقم (05)
51	مقارنة بين الأمن الضيق والأمن الموسع	الجدول رقم (06)
56	أبعاد الأمن الوطني وتداخلها مع بعضها البعض	الجدول رقم (07)
57	عناصر قوة الدولة	الجدول رقم (08)
70	المستعمرات الأوروبية في إفريقيا	الجدول رقم (09)
74	الدول التي تعاني من هشاشة في إفريقيا	الجدول رقم (10)
78	النزاعات المسلحة في إفريقيا حسب الحدة 2007-2016	الجدول رقم (11)
78	النزاعات المسلحة في إفريقيا حسب النوع 2007-2016	الجدول رقم (12)
81	إتلاف الأراضي الصالحة لزراعة في إفريقيا	الجدول رقم (13)
81	استغلال الأراضي الإفريقية	الجدول رقم (14)
85	قساوة المناخ في الدول الإفريقية	الجدول رقم (15)
89	بعض النزاعات التاريخية في الدول الإفريقية	الجدول رقم (16)
94	مناطق انتشار التهديدات الأمنية في إفريقيا	الجدول رقم (17)
94	تنظيم الدولة الإسلامية في إفريقيا	الجدول رقم (18)
100	ترتيب الجزائر على المستوى العربي والعالمى	الجدول رقم (19)
102	حدود الجزائر البرية	الجدول رقم (20)
104	احتياط الجزائر من الغاز الطبيعي	الجدول رقم (21)
120	عدد الآبار المحفورة خلال الفترة من 1958 الى 1968 م	الجدول رقم (22)
122	مداخل النفط والغاز في ليبيا	الجدول رقم (23)
122	ترتيب ليبيا ضمن أكبر الدول في العالم إنتاج النفط	الجدول رقم (24)
123	مراحل بناء الدولة الليبية	الجدول رقم (25)
127	تطور طبيعة النظام السّياسي الليبي	الجدول رقم (26)

## فهرس الجداول

130	القبائل الليبية	الجدول رقم (27)
131	التركيب الديني، المذهبي في ليبيا	الجدول رقم (28)
131	عدد السّكان في ليبيا من سنة 1954 إلى 2014	الجدول رقم (29)
132	توزيع السّكان في ليبيا وفق الحدود الإدارية الليبية من سنة 1987 إلى 2015 م	الجدول رقم (30)
137	الدلالات الجيوبوليتيكية لتواجد الفرنسي في ليبيا	الجدول رقم (31)
139	قيمة العجز في المحاصيل الزراعية بسبب الحظر المفروض على ليبيا طبقا لتقديرات عام 1999	الجدول رقم (32)
140	قطاعات المتضرر من خلال العقوبات المفروضة على ليبيا	الجدول رقم (33)
143	دور ليبيا في إفريقيا	الجدول رقم (34)
145	جرائم النظام قبل 17 فبراير 2011	الجدول رقم (35)
146	العنف في ليبيا مقارنة ببعض الأقطار العربية	الجدول رقم (36)
147	ترتيب أشكال العنف	الجدول رقم (37)
160	ليبيا في إطار قياس مؤشرات الفشل من سنة 2005 إلى 2016م	الجدول رقم (38)
166	منظمات المسموح لها والغير مسموح لها بنشاط في ليبيا	الجدول رقم (39)
168	أهم ممارسات نظام القذافي على المظاهرات	الجدول رقم (40)
170	جرائم خلال أثناء ثورة 2011	الجدول رقم (41)
173	المناطق التي تشهد ظروف سكنية مزرية	الجدول رقم (42)
174	تردي السّكن بالنسب المئوية	الجدول رقم (43)
174	المدن بدون صرف الصحي	الجدول رقم (44)
177	جرائم السلوكيات غير أخلاقية في فترة 2008/1990	الجدول رقم (45)
178	نصيب الفرد الليبي من الناتج المحلي	الجدول رقم (46)
179	نسبة البطالة ليبيا مقارنة مع مصر وتونس	الجدول رقم (47)
180	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2014-2015 م	الجدول رقم (48)
181	النمو المحلي	الجدول رقم (49)
181	الحساب الجاري في ليبيا	الجدول رقم (50)
182	ايرادات النفطية في ليبيا	الجدول رقم (51)

## فهرس الجداول

198	أهداف دول التدخل العسكري في ليبيا	الجدول رقم (52)
200	مبادرات ايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا	الجدول رقم (53)
208	انضمام الشباب الليبي لشبكة التواصل الاجتماعي	الجدول رقم (54)
209	الربيع العربي في دول المغرب العربي 2011	الجدول رقم (55)
211	ليبيا ما بعد سقوط القذافي	الجدول رقم (56)
214	الأحزاب التي كانت تنشط ما بعد سقوط نظام القذافي	الجدول رقم (57)
218	البيانات حول الصدمات المسلحة وبعض نتائجها للسنوات 2015-2011	الجدول رقم (58)
223	احتجاجات الجزائرية	الجدول رقم (59)
226	تضخم في الجزائر	الجدول رقم (60)
226	معدل ارتفاع معدل أسعار التضخم من 2015 2018	الجدول رقم (61)
231	بيانات الاقتصاد الكلي خلال 2010-2015	الجدول رقم (62)
238	تحديات الليبيين بعد الثورة	الجدول رقم (63)
246	جرائم ثوار 17 فبراير في ليبيا	الجدول رقم (64)
248	مناطق تواجد الجماعات المسلحة	الجدول رقم (65)
252	عملية الكرامة	الجدول رقم (66)
253	عملية فجر ليبيا	الجدول رقم (67)
256	وضع الجزائر على مؤشر السلام العالمي	الجدول رقم (68)
256	ليبيا الجزائر على مؤشر الإرهاب العالمي 2014 GTI	الجدول رقم (69)
263	أهم الألعاب الداعية للإرهاب	الجدول رقم (70)
266	أسلحة ليبيا	الجدول رقم (71)
270	الأسلحة مهربة من ليبيا نحو الجنوب الجزائري	الجدول رقم (72)
282	فدراليات توارق	الجدول رقم (73)
344	أهم قوانين المصالحة الوطنية في الجزائر	الجدول رقم (74)
349	آليات (السياسية والقانونية والأمنية العسكرية والتعاونية) لمكافحة الإرهاب في الجزائر	الجدول رقم (75)
349	مساهمات الجزائر في مكافحة الإرهاب في العالم	الجدول رقم (76)



## فهرس الجداول

358	نسبة إنفاق العسكري الجزائري من 2004-2013	الجدول رقم (77)
358	إنفاق العسكري منذ 2011 إلى 2015	الجدول رقم (78)
359	انفاق العسكري الجزائري من 2014-2018	الجدول رقم (79)
359	الإنفاق العسكري الجزائري 2019-2020	الجدول رقم (80)
359	مقارنة الإنفاق العسكري الجزائري بالقطاعات الأخرى في الجزائر	الجدول رقم (81)
360	ميزانية وزارة الدفاع الوطني في الجزائر	الجدول رقم (82)
361	مقارنة إنفاق الجزائر بدول المغرب العربي	الجدول رقم (83)
361	مقارنة إنفاق الجزائر بدول الساحل الإفريقي	الجدول رقم (84)
368	الحجم العسكري الجزائري منذ سنة 2015-2018	الجدول رقم (85)
370	أهم الصناعات العسكرية في الجزائر	الجدول رقم (86)
371	مصدر أسلحة الجزائر 2012-2016	الجدول رقم (87)
372	المادة 26 من دستور 1996	الجدول رقم (88)
372	المادة 29 من دستور 2016	الجدول رقم (89)
377	أساس بناء الدولة	الجدول رقم (90)
381	أهم إجراءات لدعم الرجل الترقى في الجزائر	الجدول رقم (91)
387	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي منذ 2005 إلى 2016	الجدول رقم (92)
388	مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي الجزائري	الجدول رقم (93)
392	الموارد الغازية للجزائر	الجدول رقم (94)

# فهرس الأٲسكال

الصفحة	عنوان الشّكل	الرقم
37	مراحل إنهيار الدول	الشّكل رقم (01)
52	أقسام الامن	الشّكل رقم (02)
62	الأسس التي يقوم عليها الأمن الوطني	الشّكل رقم (03)
79	مدركات الفساد في 49 دولة افريقية	الشّكل رقم (04)
129	تفرع القبيلة في ليبيا	الشّكل رقم (05)
159	أسباب فشل النظام السياسي في ليبيا	الشّكل رقم (06)
162	مؤشرات فشل النظام السياسي في ليبيا	الشّكل رقم (07)
164	مؤشر أزمة الهوية وانعدام المشاركة السياسية في ليبيا	الشّكل رقم (08)
170	مؤشرات أزمة استقرار الحكومات وأزمة التغلغل في ليبيا	الشّكل رقم (09)
192	التدخل العسكري في ليبيا	الشّكل رقم (10)
209	الأزمة الليبية	الشّكل رقم (11)
222	انعكاسات الوضع الليبي على البعد الاجتماعي والاقتصادي للأمن الوطني	الشّكل رقم (12)
233	وضع اقتصاد الجزائر في ظل الوضع الليبي	الشّكل رقم (13)
235	ليبيا مصدر تهديد للدول المجاورة الجزائر	الشّكل رقم (14)
240	انعكاسات أوضاع ليبيا على الجزائر	الشّكل رقم (15)
261	أهم الهجمات في المغرب والسّاحل 2001-2015	الشّكل رقم (16)
273	انعكاسات الأوضاع الليبية على الجزائر	الشّكل رقم (17)
287	أسباب الهجرة نحو الضفة الشماليّة	الشّكل رقم (18)
323	الأمم المتحدة بين قرارات التدخل وقرارات الإصلاح	الشّكل رقم (19)
340	قوات أمن الحدود الجزائرية	الشّكل رقم (20)
355	علاقة الانحلال الأخلاقي بالمخدرات	الشّكل رقم (21)
364	وتيرة الإنفاق على التسلح لدى الجزائر والمغرب بين عامي 2010 و2020 بالمليار دولار أميركي على أساس ثابت	الشّكل رقم (22)
365	تطور نسبة الانفاق العسكري في دول شمال إفريقيا	الشّكل رقم (23)
375	الأمن الوطني في إطار الإصلاح الداخلي	الشّكل رقم (24)

# فهرس الخرائط

## فهرس الخرائط

الصفحة	عنوان الخريطة	الرقم
79	مدركات الفساد في إفريقيا	الخريطة رقم (01)
88	أهم النزاعات في إفريقيا	الخريطة رقم (02)
116	موقع ليبيا جغرافيا	الخريطة رقم (03)
120	توضيح منابع النفط في ليبيا	الخريطة رقم (04)
133	أهم القبائل الليبية	الخريطة رقم (05)
161	ليبيا ضمن دول الهشاشة	الخريطة رقم (06)
248	تواجد مقاتلين	الخريطة رقم (07)
254	الهجوم الارهابي لمنطقة تيفنتورين عين اميناس	الخريطة رقم (08)
271	خطوط انتشار السلاح من ليبيا ودول الساحل الإفريقي للجزائر	الخريطة رقم (09)
272	انتشار الأسلحة من ليبيا نحو الدول المجاورة	الخريطة رقم (10)
275	تواجد القبائل في خريطة الجزائر	الخريطة رقم (11)
277	مناطق تواجد الطوارق	الخريطة رقم (12)
288	مسار تنقل المهاجرين غير الشرعيين	الخريطة رقم (13)
296	خطوط التهريب بين الجزائر والدول المجاورة	الخريطة رقم (14)
335	حدود الجزائر الليبية	الخريطة رقم (15)
384	توزيع القبائل في الجزائر	الخريطة رقم (16)

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

الصفحة	إهداء وعرهان
أ-ع	مقدمة
18	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة في إفريقيا والأمن الجزائري
19	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدولة الفاشلة
19	المطلب الأول: ماهية الدولة الفاشلة
32	المطلب الثاني: علاقة الدولة الفاشلة بمفاهيم أخرى (أوجه الشبه، أوجه الاختلاف)
39	المطلب الثالث: مؤشرات الدولة الفاشلة
47	المبحث الثاني: مفهوم الأمن الوطني
47	المطلب الأول: تعريف الأمن الوطني
52	المطلب الثاني: أبعاد الأمن الوطني
57	المطلب الثالث: مرتكزات الأمن الوطني
60	المبحث الثالث: العلاقة بين الدولة الفاشلة والأمن
60	المطلب الأول: علاقة الدولة الفاشلة بالأمن الوطني
63	المطلب الثاني: علاقة الدولة الفاشلة بالأمن الإقليمي
65	المطلب الثالث: علاقة الدولة الفاشلة بالأمن الدولي
69	المبحث الرابع: محددات الفشل الدولاتي في إفريقيا (الأسباب والنتائج)
69	المطلب الأول: المحددات السياسية لفشل الدولة في إفريقيا
79	المطلب الثاني: المحددات الإقتصادية لفشل الدولة في إفريقيا
83	المطلب الثالث: المحددات الإجتماعية لفشل الدولة في إفريقيا
85	المطلب الرابع: المحددات البيئية لفشل الدولة في إفريقيا
87	المطلب الخامس: المحددات الأمنية لفشل الدولة في إفريقيا
96	المبحث الخامس: الأمن الوطني الجزائري (مستويات والمرتكزات، الأبعاد، التحديات)
96	المطلب الأول: مستويات الأمن الجزائري
98	المطلب الثاني: مرتكزات الأمن الوطني الجزائري.
106	المطلب الثالث: أبعاد الأمن الجزائري
108	المطلب الرابع: تحديات الأمن الوطني الجزائري
112	خلاصة الفصل الأول
114	الفصل الثاني: تحديات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

## فهرس المحتويات

115	المبحث الأول: لمحة حول ليبيا (جغرافيا، اقتصاديا، سياسيا، اجتماعيا)
115	المطلب الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لدولة ليبيا
123	المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي في ليبيا.
128	المطلب الثالث: الطبيعة السكانية في ليبيا
134	المبحث الثاني: أسباب فشل الدولة في ليبيا
134	المطلب الأول: الأسباب الخارجية لفشل الدولة في ليبيا
143	المطلب الثاني: الأسباب السياسية لفشل الدولة في ليبيا
152	المطلب الثالث: الأسباب الاجتماعية والإقتصادية لفشل الدولة في ليبيا
156	المطلب الرابع: الأسباب الأمنية لفشل الدولة في ليبيا
160	المبحث الثالث: المؤشرات السياسية لفشل الدولة الليبية
162	المطلب الأول: النظام السياسي الليبي بين (الهشاشة، الانهيار، فقدان الشرعية)
164	المطلب الثاني: مؤشر أزمة الهوية وانعدام المشاركة السياسية في ليبيا
170	المطلب الثالث: النظام السياسي الليبي بين أزمة استقرار الحكومات وأزمة التغلغل
172	المبحث الرابع: المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لفشل الدولة الليبية
172	المطلب الأول: المجتمع الليبي بين التفكك وتدهور الاجتماعي وانحلال الخلقي
177	المطلب الثاني: إنخفاض الدخل وإرتفاع نسبة البطالة
179	المطلب الثالث: الإقتصاد الريعي وعدم وجود تنمية اقتصادية في ليبيا
185	المطلب الرابع: الفساد الاقتصادي في ليبيا.
187	المبحث الخامس: المؤشرات العسكرية والخارجية لفشل الدولة في ليبيا
187	المطلب الأول: إضعاف قوة الجيش الليبي (انشقاقات، استيلاء على مخازن الجيش للأسلحة)
190	المطلب الثاني: التدخل الأجنبي في الإقتصاد الليبي
192	المطلب الثالث: التدخل العسكري
198	المطلب الرابع: التدخل الغربي لاستنزاف الثروات الطبيعية في ليبيا
203	خلاصة الفصل الثاني
205	الفصل الثالث: إنعكاسات عدم استقرار الوضع الليبي على الأمن الجزائري
206	المبحث الأول: الوضع في ليبيا كمصدر تهديد للأمن السياسي الجزائري
207	المطلب الأول: سقوط النظام السياسي في ليبيا المظاهر وتأثيرها على الامن الجزائري



## فهرس المحتويات

213	المطلب الثاني: صراع النخبة السياسية الليبية وتأثيرها على الأمن الجزائري
217	المطلب الثالث: إنتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا بعد احداث فبراير وأثرها على الأمن الجزائري
220	المطلب الرابع: أزمة الهوية الوطنية في ليبيا كمصدر تهديد لأمن الجزائر
222	المبحث الثاني: إنعكاسات التهديدات الأمنية في ليبيا على <b>الهدد الإقتصادي والإجتماعي للأمن الوطني الجزائري (تحديات الأمن الاقتصادي والإجتماعي)</b>
222	المطلب الأول: ظهور الاحتجاجات وظاهرة اللجوء في الجزائر في ظل عدم استقرار الوضع الليبي
224	المطلب الثاني: الأضرار المالية والطاقوية في الجزائر في ظل عدم استقرار الوضع الليبي
232	المطلب الثالث: تحديات الفساد وتراجع تنمية والسياحة كمصدر تهديد للأمن الجزائري في ظل عدم استقرار الوضع الليبي
236	المطلب الرابع: إنتشار البطالة والفقر وتدهور الأوضاع الإجتماعية في ليبيا كمصدر تهديد للأمن الجزائري
239	المبحث الثالث: إنعكاسات الإرهاب وتسليح وإختراق الحدود الليبية على الأمن الجزائري
240	المطلب الأول: إختراق الحدود الليبية وأثرها على الامن الجزائري
244	المطلب الثاني: إنعكاسات إنتشار الإرهاب في ليبيا على الأمن الجزائري
263	المطلب الثالث: إنتشار السلاح في ليبيا وتأثيرها على الأمن الجزائري
273	المبحث الرابع: إنعكاسات أزمة طوارق الهجرة والجريمة في ليبيا على الأمن الجزائري
273	المطلب الأول: إنتشار التمرد وأزمة الطوارق في ليبيا وأثرها على الأمن الجزائري
282	المطلب الثاني: إنعكاسات الهجرة الغير شرعية في ليبيا على الأمن الجزائري
289	المطلب الثالث: إنعكاسات تنامي الجريمة المنظمة في ليبيا على الأمن الجزائري
297	المبحث الخامس: تحديات العسكرية والأجنبية في ليبيا على الأمن الجزائري
297	المطلب الأول: إنقسام المؤسسة العسكرية والأمنية
298	المطلب الثاني: تشكيل القواعد العسكرية في ليبيا وإنعكاسها على الأمن الجزائري
299	المطلب الثالث: ليبيا موطن لشركات الأمن خاصة وإنعكاسها على الأمن الجزائري
301	المطلب الرابع: أثر إستغلال الثروات منطقة على ليبيا والجزائر
304	خلاصة الفصل الثالث
306	الفصل الرابع: إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري في ظل عدم إستقرار الوضع الليبي

## فهرس المحتويات

307	المبحث الأول: البعد السّياسي للإستراتيجية الأمن الوطني الجزائري في ظل عدم استقرار الوضع الليبي
307	المطلب الأول: موقف الجزائر من الوضع الليبي الدبلوماسي وإنساني
310	المطلب الثاني: تكريس الجزائر مبدأ عدم التدخل في الشّأن الليبي
312	المطلب الثالث: تفعيل الجزائر دور الوساطة بين الأطراف المتنازعة من منطلق المصالحة الوطنية.
313	المطلب الرابع: تشجيع الجزائر إستراتيجية التعاون مع المبادرات الإقليمية والدولية لحل أزمة ليبيا
328	المطلب الخامس: تحديات الدبلوماسية الجزائرية في القضية الليبية
331	المبحث الثاني: دور العقيدة العسكرية الجزائرية لتحقيق الأمن الجزائري في ظل عدم استقرار الوضع الليبي
331	المطلب الأول: لمحة تاريخية الإستراتيجية الأمنية الجزائرية
334	المطلب الثاني: أمن الحدود الجزائرية في ظل عدم استقرار الوضع الليبي
343	المطلب الثالث: دور الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرّعية في ظل عدم استقرار الوضع الليبي
353	المطلب الرابع: دور الإستراتيجية العسكرية الجزائرية للحد من تهريب المخدرات والسّلاح في ظل عدم إستقرار الوضع الليبي
357	المطلب الخامس: تعديلات في الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في ظل عدم إستقرار الوضع الليبي
375	المبحث الثالث: الإستراتيجية الجزائرية للإصلاحات الداخلية في ظل عدم إستقرار الوضع الليبي.
376	المطلب الأول: الجزائر من الحراك الى تكريس الوحدة في ظل عدم إستقرار الوضع الليبي.
382	المطلب الثاني: الإصلاحات السّياسية في الجزائر ما بعد 2011 في ظل عدم استقرار الوضع الليبي
387	المطلب الثالث: إستراتيجية الجزائر على المستوى الوطني في مجال الاقتصادي والتنموي في ظل عدم إستقرار الوضع الليبي
393	المبحث الرابع: سيناريو مستقبل الأمن الجزائري في ظل عدم إستقرار الوضع الليبي

## فهرس المحتويات

393	المطلب الأول: الأمن الجزائري في ظل سيناريو حل الأزمة الليبية
397	المطلب الثاني: الأمن الجزائري في ظل سيناريو استمرار الأزمة الليبية (بقاء الوضع على حاله)
399	المطلب الثالث: الأمن الجزائري في ظل سيناريو تأزم الوضع الليبي
402	خلاصة الفصل الرابع
404	الخاتمة
411	قائمة المراجع
444	الملاحق
449	فهرس الجداول
454	فهرس الأشكال
456	فهرس الخرائط
458	الفهرس
	الملخص

# ملخص الدراسة

## الملخص:

تتلخص الدراسة الموسومة بتأثير الدولة الفاشلة في إفريقيا على الأمن الجزائري دراسة حالة ليبيا، من خلال التعرف على الضبط المفاهيمي لأهم متغيرات الدراسة، بداية بالدولة الفاشلة التي تمثل فشل الدولة في أداء الوظائف التي جاءت من أجلها، وكذلك تحدثت الدراسة عن الأمن الوطني الذي يعني الطمأنينة لا تهديد للدولة من أي عدو خارجي، هذا المفهوم تطور وتغير فلم يعد يقتصر على أمن الدول من العدوان الخارجي، أي لم يعد يقتصر على القوة العسكرية بل أصبح للأمن الوطني العديد من المجالات والمستويات وهذا يرجع لتغير طبيعة التهديدات من تهديدات محددة إلى تهديدات غير محددة، الدولة الفاشلة والأمن هما متناقضين تماما فالدولة الفاشلة هي نقيض الأمن، والعكس صحيح من خلال إعتبار أن الأمن هو الآخر لا يتحقق في الدولة الفاشلة بل في الدولة التي لا تتصف بالفشل.

دراستنا كانت حول تأثير الفشل في إفريقيا على الأمن الجزائري بتسليط الضوء على ليبيا باعتبارها سجلت فيها مؤشرات تهدد من خطر تحول ليبيا إلى دولة فاشلة التي باتت تهدد أمن الجزائر بفعل فشل ليبيا عن أداء وظائفها داخليا وخارجيا أي تجاه شعبها وتجاه دول الجوار، أي كانت لها انعكاسات على ليبيا ثم على الأمن الجزائري، حيث أصبحت السياسة مفككة والحدود مختزقة مما ساعد على إنتشار السلاح وجماعات المسلحة والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية ووجود التدخل الخارجي من تدخل مباشر وغير مباشر، هذا ما جعل ليبيا تهدد الأمن الجزائري بمختلف أبعاده السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية، ففي ظل عدم إستقرار الوضع في ليبيا جعل الجزائر تركز العمل السياسي لإيجاد الحلول السلمية لتحقيق الأمن والإستقرار في ليبيا وفي الجزائر، وكذلك تجنيد الإستراتيجية الأمنية والعسكرية لتصدي لمختلف التهديدات، بل عملت كذلك على الموازنة بين إهتماماتها الخارجية والداخلية حيث قامت بوضع مجموعة من الإصلاحات السياسية والإقتصادية والإجتماعية كاستجابة لمطالب الشعب.

لتنتهي الدراسة بطرح ثلاثة سيناريوهات بحسب المعطيات الموجودة سيناريو يرجح تأزم الوضع وسيناريو يرجح إبقاء الوضع على حاله وفي كلتا الحالتين سيزيد من حدة الخطر على الأمن الوطني الجزائر أما سيناريو حل الأزمة الليبية في حال نجاح الانتخابات وهنا تخفف الخطر على الأمن الجزائري، ويبقى مستقبل الليبي كقيل بتحقيق أحد السيناريوهات الثلاثة وهو الكفيل بالحكم على فشل الدول الليبية من عدم فشلها لأنه رغم المعطيات المتوفرة إلا أن الحكم عليها بالفشل يبقى حكم سابق لأوانه.

**الكلمات المفتاحية:** الدولة الفاشلة ، فشل ليبيا، الأمن الجزائري، الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة.

## **Résumé:**

L'étude se résume à l'influence des états défaillants en Afrique sur la sécurité de l'Algérie. Etude de cas de la Libye, en identifiant le contrôle conceptuel des variables les plus importantes de l'étude, à commencer par l'état défaillant qui représente l'échec de l'état à accomplir ses fonctions, aussi l'étude a évoqué la sécurité nationale, synonyme de paix et contre toute menaces extérieures, ce concept c'est développé, il n'est plus limité qu'à la sécurité des États contre les agressions extérieures militaires, mais a de nombreux domaines. Ceci et du changement de la nature des menaces spécifiées ou non spécifiées. L'État défaillant et la sécurité sont complètement contradictoires l'État défaillant est le contraire de la sécurité, et vice versa en considérant que la sécurité n'est pas non plus atteinte dans l'État défaillant mais dans l'État qui n'est pas caractérisé par l'échec.

Notre étude porte sur l'impact de l'échec en Afrique sur la sécurité algérienne en mettant en évidence la Libye telle qu'elle enregistre des indicateurs qui indiquent que la Libye devient un État défaillant qui menace la sécurité de l'Algérie en raison de l'incapacité de l'état libyen à remplir ses fonctions internes et externes, c'est-à-dire envers son peuple et les pays voisins. Ce qui se répercute sur la sécurité de l'état algérien. Le système politique est devenu instable, les frontières sont incontrôlées, ce qui a contribué à la propagation des armes, des groupes armés, du crime organisé, de l'immigration clandestine et de l'existence d'ingérences extérieures provenant d'interventions directes et indirectes. Cela influe sur la sécurité de l'Algérie algérienne dans toutes ses dimensions politiques, économiques, sociales et sécuritaires. A cet effet l'Algérie est incitée à consacrer un travail politique à la recherche des solutions pacifiques pour parvenir à la sécurité et à la stabilité en Libye et en Algérie, ainsi que d'établir des stratégies de sécuritaires et militaires pour faire face aux diverses menaces. L'Algérie est également forcée à équilibrer entre ses intérêts étrangers et internes en développant un ensemble de réformes politiques, économiques et sociales en réponse aux demandes du peuple.

En termes d'étude on a présenté trois scénarios selon les données existantes un scénario susceptible d'aggraver la situation, un autre susceptible de maintenir la situation les deux cas augmenteront le risque sur la sécurité nationale algérienne, le troisième scénario c'est la résolution de la crise libyenne est travaillé pour que les élections libyennes réussissent afin d'atténuer le danger pour la sécurité algérienne. L'avenir de la Libye sera défini par l'un des trois scénarios et de juger que la Libye est un pays défaillant ou non.

**Mots-clés :** État défaillant, échec libyen, sécurité algérienne, terrorisme, immigration clandestine, crime organisé.

## **Summary:**

The study boils down to the influence of failed states in Africa on Algeria's security. Case study of Libya, by identifying the conceptual control of the most important variables of the study, starting with the failing state which represents the failure of the state to perform its functions, also the study evoked national security, synonymous with peace and against any external threats, this concept is developed, it is no longer limited only to the security of States against external military aggression, but has many areas. This is due to a change in the nature of the specified or unspecified threats. the failing state and security are completely contradictory the failing state is the opposite of security, and vice versa considering that security is not achieved either in the failing state but in the state that is not characterized by failure .

Our study focuses on the impact of failure in Africa on Algerian security by highlighting Libya as it recorded indicators that indicate that Libya is becoming a failed state that threatens Algeria's security due to the inability of the Libyan state to perform its internal and external functions, towards its people and neighboring countries. This has repercussions on the security of the Algerian state. The political system has become unstable, borders are uncontrolled, which has contributed to the spread of weapons, armed groups, organized crime, illegal immigration and the existence of external interference from direct and indirect interventions. This affects the security of Algerian Algeria in all its political, economic, social and security dimensions. To this end, Algeria is encouraged to devote political work to the search for peaceful solutions to achieve security and stability in Libya and Algeria, as well as to establish security and military strategies to deal with the various threats. Algeria is also forced to balance between its foreign and domestic interests by developing a set of political, economic and social reforms in response to the demands of the people.

In terms of study on; presented three scenarios according to existing data one scenario likely to aggravate the situation, another likely to maintain the situation both cases will increase the risk to Algerian national security, the third scenario is the resolution of the Libyan crisis is to work for the Libyan elections to succeed in order to mitigate the danger to Algerian security. The future of Libya will be defined by one of the three scenarios and judging whether Libya is a failing country or not. whether Libya is a failing.

**Keywords:** failed state, Libyan failure, Algerian security, terrorism, illegal immigration, organized crime.